



قناة السويس

الماضي... الحاضر... المستقبل
(1869-2019)

القاهرة 2020



الصالون البحري



الجمعية المصرية للدراسات
التاريخية



الهيئة العامة للاستعلامات

أمين عام الصالون
لواء بحري /
محمود متولي

المحرر
أستاذ دكتور /
خلف عبد العظيم الميري

رئيس مجلس الإدارة
صَيَاءُ رَشَوَانْ

إشراف

عبد المطلبى أبو زينة

رئيس قطاع الإعلام الخارجي

المشاركون

د. أحلام رمضان صابر
أ.د. أحمد عبد الدايم
د. إسماعيل حامد
د. إلهام جبر شمالي
أ.د. إيمان عامر
أ.د. جمال معوض شقرة
د. حمادة الشافعي
أ.د. خالد غريب شاهين
د. خالد مكرم فوزي
د. راضي جودة
أ.د. سعيادة محمد
شيماء خطاب
فاطمة الزهراء عزام
د. فايزة محمد محمود
د. قميرات السيد محمود
أ.د. محمد عبد الوهاب
د. محمد على إبراهيم
د. محمود سيف الدين
د. محمود عبد الحى
د. نبوية عبد الحافظ
نبيل بكر عمارة
أ.د. نجلاء عبد الجواد
د. نهلة يس حسن
الريان هشام النعماني
أ.د. وجيه عبد الصادق
المهندس وائل قدور
القبطان يحيى الصدر

الاسماء مرتبة هجائياً

الناشر

الرئاسة العامة للاستعلامات
٣ شارع الاستاد البحري
مدينة نصر - القاهرة
تليفون : ٢٢٦١٠٧٦١

فاكس : ٢٢٦٠٨٤٤٤

بريد إلكتروني :

african_perspectives@yahoo.com

موقع إلكتروني :

africa.sis.gov.eg

القاهرة

2020

يُوزَع مجاناً وللاّبيع



الفهرس

- 5..... كلمة: أ. ضياء رشوان
- 6..... كلمة: الفريق مهاب مميش
- 7..... كلمة م/ محمد عزت عادل
- 9..... كلمة الصالون البحري: لواء بحري أ.ح. محمود أحمد متولي
- 12..... مقدمة المحرر: أ.د. خلف عبد العظيم الميري
- 19..... أولاً: خلفية تاريخية:
1. حفر القنوات في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الوسطى
- 21 د. محمود سيف الدين أحمد جمعة
2. قناة سيزوستريس؛ قراءة جديدة في المصادر التاريخية والأثرية
- 29 أ.د. خالد غريب شاهين
3. خليج أمير المؤمنين والتحديات التي واجهته حتى القرن الرابع الهجري
- 37 د. إسماعيل حامد
- 54..... ثانياً: حفر وافتتاح القناة:
4. العمالة وحفر القناة.
- 55 د. راضي جودة
5. حفل افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية 1869م.
- 75 د. قمرات السيد محمود إبراهيم
- 123..... ثالثاً: من الافتتاح إلى التأميم
6. حياض قناة السويس خلال الحرب الروسية : اليابانية 1904 – 1905
- 125 د. حمادة الشافعي
7. الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس سنة 1909-1910
- 153 أ.د. سعيدة محمد حسني
8. قناة السويس وحرب 1948
- 171 باحثة دكتوراه فاطمة الزهراء عزام
9. الموقف الإسرائيلي من حرية الملاحة في قناة السويس 1949-1957
- 187 د. محمود عبد الحي محمود حسن الديب
- 204..... رابعاً: الموقف الدولي من التأميم:
10. الموقف الدولي الغربي من الإجراءات المصرية تجاه عبور السفن الإسرائيلية في قناة السويس (1954-1960)
- 205 د. خالد مكرم فوزي
11. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم مصر لشركة قناة السويس 1956.
- 223 أ.د. محمد عبدالوهاب سيد أحمد

12. موقف الإتحاد السوفييتي من تأمين قناة السويس باحثة دكتوراه شيماء خطاب 233
13. موقف ألمانيا الاتحادية من تأمين قناة السويس. أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق 247
14. أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي. أ.د. جمال معوض شقرة 269
15. موقف اتحاد جنوب أفريقيا من تأمين القناة وحرب السويس سنة 1956. أ.د. أحمد عبد الدايم 299
16. أثر قناة السويس على أثيوبيا إستراتيجيا (1952-1977). د. أحلام رمضان صابر حسن 347
17. موقف الدول العربية من أزمة السويس (سوريا ولبنان نموذجا). د. نهلة يس حسن الأنصاري 363
- خامسا: القناة من التطهير إلى التطوير:** 378
18. قناة السويس بين التطهير والتطوير 1956-1967. د. فايزة محمد محمود خطاب 379
19. قناة السويس من الإغلاق 5 يونيو 1967م إلى إعادة الافتتاح 5 يونيو 1975م. د. نجلاء محمد عبد الجواد 413
20. أثر مشروعات تطوير قناة السويس على مصر ودول الخليج العربي 2010 - 1975 م د. نبوية أحمد عبد الحافظ 423
21. قناة السويس والتحديات الإسرائيلية مشروع قناة البحرين "أنموذجا" د. إلهام جبر شمالي 439
22. قناة السويس الجديدة: (ومحور القناة والمنطقة الاقتصادية) نبيل بكر عمارة 465
- سادسا: شهادات معاصرة:** 489
23. الربان هشام النعماني 490
24. القبطان يحيي الصدر 498
25. المهندس وائل قدور 502
26. د. محمد على إبراهيم 508
- سابعا: القناة في الوجدان والذاكرة:** 526
27. قناة السويس في الوجدان المصري من المشروع إلى التأميم أ.د. إيمان عامر 527
- ثامنا: القناة بالوثائق والطابع:** 563
28. رؤية متحفه د. منى الصياد، رنا محمد إبراهيم 565

تاريخ القناة... تاريخ مصر

كانت، وما زالت، قناة السويس منذ حفرها قبل أكثر من (150) عاماً، مؤشراً صادقاً على الكثير من الواقع السياسي والاقتصادي في مصر، وفي علاقتها بالمحيط الإقليمي والدولي. فرغم أن فكرة حفر القناة، هي فكرة مصرية منذ مئات السنين، فقد ارتبط حفرها باهتمام الأوروبيين بموقع مصر لمصالحهم، كما جسدت ملحمة الحفر تضحيات المصريين، وفي الوقت نفسه، أوضحت مدى الظلم الواقع عليهم آنذاك من ثنائية السلطة والأطماع الغربية.

أما حفل افتتاح قناة السويس عام 1869 فقد كان رمزاً معبراً بشكل شامل عن مصر الحديثة، وصلاتها الوثيقة بالفنون والثقافة والعمران في أوروبا في أرقى تجلياتها. ثم كان الاحتلال البريطاني لمصر أحد أشكال الصراع الدولي على موقع مصر وفي القلب منه قناة السويس... كما كانت هيمنة الأجانب واستئثارهم بعوائد القناة عشرات السنين تعبيراً يرمز لخضوع مصر وحكامها للنفوذ الأجنبي. ورغم استقلال مصر الشكلي عام 1922، فقد ظلت الهيمنة الأجنبية حتى تأميم القناة في عام 1956 الذي كان ذروة لمعركة استقلال مصر السياسي والعسكري والاقتصادي... كان التأميم درة على تاج مصر المستقلة. وهكذا، كانت القناة في قلب الهزيمة عام 1967 وعنوانا للنصر في 1973.

وفي الوقت الراهن فإن تطوير القناة والمنطقة المحيطة بها هو عنوان لمرحلة نهضة مصر في كل ربوع الوطن.

من منطلق هذه القيمة التاريخية للقناة كتعبير عن حقائق مصر وشعبها في كل العصور... رحبت الهيئة العامة للاستعلامات بالتعاون مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والصالون البحري في إصدار هذا العمل الموسوعي الأكاديمي الذي يتضمن دراسات تكشف عن جوانب غير مسبقة على مدار قرن ونصف القرن منذ حفر القناة مروراً بكل المحطات التاريخية التي مرت بها مصر والقناة.

إن الهيئة العامة للاستعلامات بإصدار هذا المجلد، تأمل أن يكون مفيداً لكل الباحثين والدارسين والمهتمين بقناة السويس... الماضي... والحاضر... والمستقبل.

ضياء رشوان

رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

قناة السويس... رمز الإرادة المصرية

قناة السويس ليست مجرد ممر مائي استراتيجي محفور على أرض مصر.. بل هي تاريخ من النضال محفور في ذاكرة المصريين على مدى 150 عاما.. تاريخ من "التحدي والاستجابة".. تحدى قوى الطبيعة وقوى الشر والعدوان.. واستجابة شعب مصر بقيادته ورجاله وعلمائه وعزيمته الجبارة. فقد اختلطت مياه القناة مرارا بدماء الشهداء من خيرة أبناء شعبنا.. شهداء حفر القناة على مدى عشر سنوات (1859 - 1869) وشهداء مقاومة الغزاة والمحتلين في 1948 و1956 و1967 و1973، وشهداء الدفاع المستمر عن أمن واستقرار مصر على مر السنين. وعلى رمال القناة انسكب عرق المصريين الذين حفروها، والذين أبهروا العالم بإدارتها وصيانتها وتطويرها الدائم منذ استعادة ملكيتها إلى شعبها بقرار التأميم التاريخي في عام 1956...

لقد كانت قناة السويس، وما زالت، عنواناً لقوة الإرادة لدى شعب مصر في كل المراحل، كانت شاهداً على مقاومة الاحتلال الإنجليزي، وساحة لصعد العدوان الثلاثي الغاشم، واختباراً لإصرار شعبنا على تحدى الصعب في حرب الاستنزاف، ثم كان عبور جيش مصر العظيم للقناة بمثابة المعجزة العسكرية التي شقت الطريق إلى نصر أكتوبر العظيم وتحرير الأرض المصرية.

وبنفس الروح والعزيمة، كان إنشاء قناة السويس الجديدة عام 2016 رمزاً جديداً على عبقرية القيادة، وقوة الإرادة، وكفاءة الإدارة التي حققت هذا الإنجاز بأعلى معدلات ومعايير القرن الحادي والعشرين وفي زمن قياسي غير مسبوق. إن إنجاز قناة السويس الجديدة كان ملحمة لا تقل عن الملاحم الكبرى في تاريخ القناة، كان سباقاً مع الزمن، وتحدياً لإثبات قدرة الشعب على تحويل طموحاته إلى واقع.. بل كان افتتاحها إيذاناً بانتقال مصر من حالة اليأس والارتباك التي تعرضت لها منذ عام 2011، إلى استعادة الثقة بالنفس، والقدرة على الإنجاز. لقد فتح النجاح المشهود في حفر قناة السويس الجديدة باب الأمل والعمل للملحة البناء والعمران والتقدم التي تعيشها مصر في كل المجالات بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وما زالت منظومة "التحدي والاستجابة" تتواصل على ضفاف القناة من خلال "المنطقة الاقتصادية لقناة السويس"... منطقة الأمل في غد أفضل لكل الشعب المصري.

الفريق بحري/ مهاب ميمش

مستشار رئيس الجمهورية

لمشروعات محور قناة السويس والموانئ البحرية

معركة التأمين ... ومسيرة التطوير

تمثل قناة السويس جزءاً عزيزاً من مصر لأن أجدادنا الفلاحين المصريين هم الذين حفروها، واستشهد في حفرها حوالي مائة وعشرون ألف شهيد ، تحت ظروف غير إنسانية قاسية من سوء التغذية وسوء المعاملة بالإضافة إلى الأحوال الجوية . وفى المقابل كانت تحت السيطرة الكاملة للأجانب، الذين لم يعطوا مصر من خيراتها وإيراداتها إلا الفتات.

شعر الرئيس / جمال عبد الناصر أن الشركة الأجنبية التى كانت تدير القناة، تحاول بكل الوسائل مد مدة الأمتياز لما بعد عام 1968 . وعندما تأكدت الشركة من عدم موافقتها إطلاقاً على مد الأمتياز، أرسلت عدة بعثات للتفاوض ومنها على سبيل الذكر بعثة بقيادة مستر/ منزيس رئيس وزراء استراليا فى ذلك الوقت لمحاولة إقناع الرئيس / جمال عبد الناصر بأن تكون إدارة قناة السويس إدارة دولية وليست مصرية، لأن المصريين ليس لديهم الخبرة اللازمة لأدارة مثل هذا الكيان الكبير، ولكن جميع المحاولات باءت بالفشل. ورأى الرئيس / عبد الناصر أن الأسلوب الأمثل هو تأمين القناة، رغم ما سيعترب على هذا القرار من مخاطر.

تنفيذاً لهذا القرار عين الرئيس / جمال عبد الناصر لجنة ثلاثية برئاسة المغفور له المهندس / محمود يونس وعضوية المغفور له المهندس / عبد الحميد أبوبكر وأنا ، للقيام بوضع خطة التأمين فى سرية كاملة نظراً لوجود الفرنسيين والقوات الإنجليزية فى منطقة القناة . وأكد الرئيس/ عبد الناصر علينا أن فشل تأمين القناة لا قدر الله سوف يعنى أن تفقد مصر قناة السويس إلى الأبد ، وطلب من اللجنة عرض الخطة بتفاصيلها فى مدة أقصاها 50 ساعة تمهيداً لإعلان التأمين.

ولما كانت القناة تمتد من بورسعيد شمالاً إلى السويس جنوباً مروراً بالإسماعيلية ، أختارت اللجنة بعناية فائقة عدد 27 فرداً لتنفيذ الخطة قسموا إلى ثلاثة مجموعات حيث أن طول القناة 162 كم، ولا يمكن تنفيذ ذلك بثلاثة أفراد فقط ، على أن تتواجد كل مجموعة فى مكانها عند الإشارة إلى كلمة دبليسيب فى خطاب الرئيس / جمال عبد الناصر. وبفضل من الله ولحسن التخطيط والاختيار المناسب للأفراد وللحفاظ على السرية التامة نجحت خطة التأمين دون أى أصابات وأصبحت القناة بكاملها تحت الإدارة المصرية .

ورداً على بعض الأقوال التى أنتشرت فى ذلك الوقت بأنه كان من الأجدى الانتظار حتى عام 1968 واستلام القناة طبقاً للاتفاقية تجنباً للحرب وخلافه، أقول لهم وأشهد أمام الله أن هذا فرض مستحيل، لأن بعد تأكد الدول الأجنبية عدم موافقة المصريين على مد الأمتياز لكاتب مصر ستسترد القناة متهاكمة نظراً لأن الشركة لم تقم بتجديد وصيانة المعدات الرئيسية مثل الكراكات والأوناش العائمة وغيرها ، بالإضافة إلى الإهمال الشديد وعدم صيانة المجرى الملاحة للقناة وتطهيره ، كذا عدم تدريب الكوادر المصرية واقتصار عملها فى المستويات الإدارية البسيطة والبعيدة كل البعد عن الأعمال القيادية التى تؤهلهم لإدارة هذا المرفق الحيوى الهام .

وقد قامت الإدارة المصرية بوضع خطة لتطوير المجرى الملاحة من حيث التعميق والتوسيع حتى يستوعب حمولات أكبر من السفن . ثم جاء عدوان 1967 من قبل إسرائيل، واغلقت القناة مرة أخرى ولمدة ثمانى سنوات . إلى أن تحقق نصر أكتوبر العظيم وقرر الرئيس / السادات، افتتاح القناة فى 5 يونيو 1975 حيث تم تطهير القناة.

ثم بدأ تنفيذ مشروع عملاق لتطوير المجرى الملاحة لقناة السويس من حيث العمق وتوسيع المجرى المائى حتى يستطيع استيعاب التطور الذى حدث فى بناء السفن أثناء فترة إغلاق القناة. واستمر تنفيذ مشروع التطوير حتى وصل الغاطس الى 66 قدم الأمر الذى مكن السفن ذات حمولة 240 ألف طن حمولة ساكنه من عبور القناة. وقد أدى تنفيذ هذه المشروعات إلى زيادة إيرادات قناة السويس حتى وصلت الى 5,4 مليار دولار أمريكى وأصبحت أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية لمصر. تحية وتقدير لكل من تولى رئاسة هذا الشريان الحيوى الهام ولجميع العاملين به، وبذلوا الجهد والعرق ليصل إلى ما أصبح عليه الآن .

ولقد كان قدرى أن أتولى رئاسة هذا الشريان الحيوى ... قناة السويس ، والتى قضيت بها أكثر من أربعين عاماً ، أعمل فيها بكل حب وإخلاص وستظل مياهها المالحة تجرى فى عروقى إلى أن يشاء الله . وقد كرمنى الرئيس / جمال عبد الناصر بمنحى وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى لمشاركتى فى تأميم القناة. كما كرمنى الرئيس / أنور السادات بمنحى وشاح الجمهورية من الطبقة الأولى لمساهمته فى إعادة الملاحة للقناة سنة 1975. واتمنى أن أكون قد أديت واجبى نحو وطنى... لتظل قناة السويس شريان رخاء وخير لمصر وللعالم أجمع.

مهندس / محمد عزت عادل
رئيس هيئة قناة السويس سابقاً
وأحد أبطال تأميم القناة

ملاحظة: أرسل المغفور له بإذن الله المهندس محمد عزت عادل هذه الكلمة قبل أن يتوفاه الله أثناء مثول الكتاب للطبع.....تغمده الله برحمته.

قوة مصر فى البحر

اسمحوا لى فى البداية بتقديم نبذة عن الصالون البحري المصري الذى يُعتبر أحد الصالونات الثقافية المتخصصة؛ فقد تأسس فى أغسطس 2012 ويضم نخبة متميزة من المهتمين بالبحر والاقتصاد والثقافة وشتى العلوم الاجتماعية بهدف تسليط الضوء على الاقتصاد المرتبط بالبحر ونشر الثقافة البحرية باعتبار مصر دولة بحرية فى المقام الأول؛ وتقتضى الأمانة أن أشيد بدور أستاذى وأستاذ الأجيال من قادة وضباط قواتنا المسلحة فى مصر والدول الشقيقة والصديقة؛ المرحوم اللواء بحرى أ.ح محمد يسرى قنديل؛ أحد أبطال حرب الاستنزاف وأكتوبر 1973 فى تأسيس هذا الصالون.

ويهدف الصالون إلى نشر الثقافة البحرية وإبراز أهمية قوة مصر فى البحر والعمل على تعظيم الاستفادة منها لصالح إيجاد فرص العمل للشباب ودعم التنمية الشاملة.

إن مصر على مدى تاريخها الطويل الممتد منذ أكثر من سبعة آلاف عام لم تكن بمنأى عما يدور فى العالم البعيد عنها، وشاءت أقدارها أن تكون همزة الوصل بين أوروبا والعالم الشمالى بدول العالم الجنوبى، عندما حفرت قناة السويس لتكون شريان حياة لدول كثيره فى عالمنا اليوم... وبداية لبزوغ فجر جديد لاتصال الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وبداية لعصر التكامل بينهما، حيث تعد بمثابة التفعيل الأول لموقع مصر الاستراتيجى. أما التفعيل الثانى لموقع مصر الاستراتيجى الذى تبناه الرئيس عبد الفتاح السيسى هو مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بما يحمله من قيم مضافة تركز على قناة السويس القديمة والجديدة ويعتمد فى المقام الأول على قوة مصر فى البحر.

قوة مصر فى البحر:

- لقد اعتبرت البحار على مر التاريخ أحد مصادر الخير والتواصل والرخاء ، وحرصت معظم الدول والإمبراطوريات القديمة على تعظيم الاستفادة من البحر، وتطويعه واستغلال ثرواته ، ويكفى أن نشير أن ما يقرب من 95% من حجم التجارة العالمية يتم نقلها بحرا .
- يعود تاريخ مصر البحري إلى آلاف السنين إلى ما قبل حتشيسوت ورحلتها الشهيرة لبلاد بونت وللفرعون نخاو ذلك الفرعون المصري الذى قام بالرحلات

البحرية الطويلة وتحمل اسمه أرفع جائزة تمنحها المنظمة البحرية الدولية IMO للإنجازات المتميزة في مجال الملاحة البحرية (ميدالية نخاو)، كذا لمحمد على باشا وجهوده التنموية خاصة في مجال الاهتمام بتنمية قوة مصر في البحر، وللخديوي أسماعيل وافتتاحه لقناة السويس وإعادة إنشاؤه للأسطول الحربي والتجاري وللعديد من الموانئ والترسانات ومؤسسات إعداد الكوادر التي تعمل في البحر.

- وقد تعرضت مصر للاحتلال البريطاني الذي عمد على تدمير قوتها في البحر فألغى الأسطول الحربي وسرح رجاله، كما ألغى الأسطول التجاري وأغلقت مكاتبه بالكامل في العديد من الموانئ والعواصم الأجنبية، والتي كان يديرها مصريون. وبيعت بواخره لشركات بريطانية وأحلوا الأجانب محل المصريين في تسيير تلك البواخر، كما ألغيت الترسانات البحرية وسرح عمالها المدربين.

- ثم ما أفرزته نكسة 1967 من تأثير سلبي على قوة مصر في البحر، حيث أغلقت قناة السويس وفصلت المسطحات المائية المصرية والموانئ بالبحر المتوسط عنها في البحر الأحمر واحتلت آبار البترول بخليج السويس وسيناء ونهبت الثروات البترولية والمعدنية، وتوقفت أعمال التنقيب. وتعرضت الموانئ المصرية لتهديد دائم وتوقفت عن العمل تلك التي في سيناء. وانهار الأسطول التجاري المصري كما توقفت السياحة البحرية والشاطئية.

- إلى أن جاءت انتصارات أكتوبر 1973 المجيدة لتتمكن من إعادة افتتاح قناة السويس شريان الخير والرخاء ولتستعيد مصر أراضيها وموانئها وأبار بترولها المحتلة. وتؤمن مياهها الاقتصادية وتستغل ثرواتها الطبيعية وتطور موانئها وتبنى ترساناته البحرية وتتوسع في إنشاء مؤسسات إعداد كوادرها التي تعمل في البحر. وتحدث قواتها البحرية وتعمل على استعادة مكانة قوتها في البحر.

- وهنا يجب أن أشير إلى أن قيمة الاقتصاد الأزرق في الصين تبلغ 693 مليار دولار وخلق 34 مليون فرصة عمل وتبلغ مساهمة الاقتصاد الأزرق في الدخل القومي لإندونيسيا 20% وماليزيا 22% وفيتنام 30% بينما لا تتجاوز مساهمته في الدخل القومي لمصر 2,2%

ومن ثم فإن مكونات قوة مصر في البحر تنقسم إلى العناصر الآتية :

- عناصر الثروة المرتبطة بالبحر الموارد الاقتصادية

منصات البترول والغاز- الثروة السمكية والمعدنية - السياحة البحرية - قناة السويس.

• عناصر استغلال الثروة المرتبطة بالبحر

أسطول النقل التجاري وأسطول الصيد والسفن الخاصة بالأبحاث العلمية والمعدات البحرية التي تمكن من استغلال الثروات الطبيعية الموجودة في البحر.

• عناصر دعم وتأمين الثروة المرتبطة بالبحر

الموانئ البحرية - الترسانات والأحواض العائمة والجافة وورش الصيانة والإصلاح
-مؤسسات إعداد الكوادر.. إلخ

• عناصر حماية الثروة المرتبطة بالبحر

القوة العسكرية

وترتبط قوة مصر في البحر ارتباطاً مباشراً بقوى الدولة الشاملة في علاقة تكاملية تتناسب طردياً فيما بينهما فهي تؤثر فيها وتتأثر بها ، وطالما أن قوى الدولة الشاملة تعمل على تحقيق التنمية الشاملة ، وأن الأمن القومي المصري يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الحماية والاستقرار لتحقيق التنمية الشاملة للدولة فإن الأمن القومي المصري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوة مصر في البحر ومن هنا تتبع أهميه قوة مصر في البحر حيث تعد قوة الدولة في البحر أحد الدعائم الأساسية التي تؤدي إلى تقدم وازدهار الدولة في كافة المجالات، ونظراً لما تتمتع به مصر من موقع استراتيجي فريد وطول للسواحل وكبر للمسطحات المائية.

وقد أدرك الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية إعادة تفعيل موقع مصر الإستراتيجي فوضع البعد البحري في مكانه الصحيح في السياسة المصرية، وتبنى إنشاء المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، لتصبح المشروع القومي الرئيس لمصر الذي يخدم التجارة العالمية وينمى المصالح بين دول العالم المختلفة ومصر ويساعد مصر على امتلاك أوراق استراتيجية ليكون بمثابة التفعيل الثاني لموقع مصر الإستراتيجي بعد شق قناة السويس.

وهذا المشروع يعتمد على البحر بصفة رئيسية، مما استلزم دعم وتنمية قوة مصر في البحر. فشق قناة السويس الجديدة والتي حققت ازدواجية في عبور القناة زادت من التأمين الملاحي وسرعة العبور بالإضافة إلى استيعاب السفن الضخمة خاصة سفن الحاويات. واهتم بصناعة وصيانة السفن فأول فرقاطة تبنى في مصر منذ عهد الخديوى إسماعيل تم بناؤها في عهد الرئيس /عبد الفتاح السيسي بترسانة الإسكندرية وبخبره فرنسية؛ كما تم بناء الأسطول المصرى فى عهد محمد على بخبرة فرنسية.

وبذلك نكون قد شاركنا معكم فى المزج بين الماضي والحاضر وتطلعنا سوياً للمستقبل من أجل مصرنا الحبيبة..

لواء بحرى أ.ح. محمود متولى

أمين عام الصالون البحري المصري

قناة السويس؛ الماضي، الحاضر، المستقبل

يسطر التاريخ أن مصر التي أهدت الإنسانية الحضارة لازالت سخية العطاء، وقد واكب الشعب المصري رحلة التاريخ عبر آلاف السنين، وأن الأوان أن نُحقّ حقه ونعترف بفضلله في هذا المشروع الذي نحتفى به "قناة السويس"؛ بأنه البطل والفاعل الحقيقي في سائر المشروعات منذ عصر بناء الأهرامات وعلى مر التاريخ، ومنها حفر قناة تصل البحر الأحمر والنيل أو تصل البحرين الأحمر والمتوسط؛ فهذه قد تواترت مشروعاتها وتباينت منذ الأزمنة القديمة في العصر الفرعوني؛ وتوالت عبر عهود مختلفة وصولاً إلى التاريخ الحديث.

لذا كان مهما الاحتفاء بذكرى مرور 150 عاماً على افتتاح قناة السويس وتناول مختلف مراحلها على صعيد الماضي والحاضر والمستقبل؛ وكان الأهم تحويل هذا الاحتفاء إلى فرصة للتدارس العلمي؛ وهذا ما قامت به الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بعقد مؤتمر دولي يومي الثلاثاء والأربعاء 19 و20 نوفمبر 2019؛ بالتعاون مع الصالون البحري وبدعم متميز من الهيئة العامة للاستعلامات؛ وشارك فيه نخبة من المؤرخين والمتخصصين في مختلف المجالات؛ الأمر الذي أضفى عليه أهمية خاصة.

أولاً: بالنسبة للتوقيت؛ إن مسألة مرور 150 عاماً؛ تُجسد مراحل عقدية في عمر الزمن لا تتكرر كثيراً؛ لأن هذه السنوات المفصلية تأتي عبر سنوات تستغرق عدة عقود؛ نحسبها هنا بالسنوات الخمسين ومركباتها؛ وقد ينذر معاصرة جيل واحد لثنائية الخمسينية؛ فما بالنا بثلاثيتها وما تلاها؛ ولذا فإن هذه الاحتفالية تعبير عن نبض وطني بالاحتفاء بمشروع أصبح في قلب الوطن والزمن؛ بدأ غريباً حين تم تسخير أبناء مصر للقناة، ولكنه سرعان ما عاد إلى حضن الوطن بعد استقلال الإرادة المصرية واتخاذ رئيس ثورتها جمال عبدالناصر قراراً بتأميم القناة في 26 يوليو 1956؛ مؤكداً أن الغزاة يأتون ويرحلون؛ وتظل مصر؛ القوية الصامدة القاهرة.

ويأتي عقد هذا المؤتمر أيضاً في أعقاب تطوير مصر قناة السويس (القديمة)؛ وإضافة توسعات وأفرعاً جديدة تقارب مساحة القناة القديمة؛ افتتحها الرئيس عبدالفتاح السيسي - ومنها ما تم خلال عام واحد وكان يتطلب إنجازاً أعواماً كثيرة؛ وتوالت الإنجازات فتم

حضر وافتتاح أنفاقا عملاقة تربط شرقي القناة وغربيها، فضلا عن خطط التنمية الطموحة لمنطقة القناة ككل وسيناء باعتبارها محاور تنموية لوجستية متكاملة؛ وهذا في إطار التنمية الشاملة لسائر الدولة المصرية؛ ولتؤكد مصر من جديد أنها تمتلك عبقرية الموقع والتطور في عالم الجغرافيا والملاحة الدولية والإستراتيجية والاقتصاد.

وكان ضروريا تحقيق ذلك سريعا في أعقاب الظروف التي مرت بها منذ 25 يناير 2011 حتى 30 يونية 2013؛ ولتؤكد للعالم أنها أفاقت من كبوتها واستعادت مكانتها وتبوت ريادةها التي تليق بها. وفيما جسد الإرادة والتحدي وسرعة الإنجاز؛ وبما يؤكد بجلاء أن صناع الحضارة في الدولة المصرية المعاصرة؛ هم أبناء وأحفاد أولئك الذين صنعوا حضارة الماضي، وإنهم على مر الزمن قادرون على التحدي؛ وإذا أرادوا فعلوا؛ وإن مصر جديرة بما تلقاه من احترام وتقدير مختلف دول العالم.

ثانيا: بالنسبة للجهات المشاركة في المؤتمر؛ وهي كل من الجمعية المصرية للدراسات التاريخية؛ والهيئة العامة للاستعلامات والصالون البحري المصري؛ فالجمعية التاريخية التي يرأسها حاليا الدكتور أيمن فؤاد سيد هي أقدم جمعية تاريخية في العالم العربي؛ وتضم في مجلس إدارتها وعضويتها المؤرخين من مختلف الجامعات المصرية والمركز البحثية؛ وينتسب لها عديد من مؤرخي الدول العربية الشقيقة.

وبالنسبة للهيئة العامة للاستعلامات التي يرأسها حاليا المثقف الكبير نقيب الصحفيين الأستاذ ضياء رشوان؛ ويرأس قطاع العلاقات الخارجية فيها مثقف وطني واع هو الأستاذ عبدالمعطي أبوزيد؛ ويعاونهم جهاز عالي الكفاءة؛ فإن لهذه الهيئة مكانتها بما تقوم به من دور وطني إعلامي وثقافي وتنويري توعوي داخل البلاد وخارجها؛ فهي دائما وأبدا مواكبة للأحداث القومية سواء كانت تاريخية ملهمة؛ أو آنية مبلورة للوطن وإنجازاته داخلها وخارجها؛ وهي بذلك تحافظ على ذاكرة الأمة بمختلف أجيالها.

أما الصالون البحري المصري فهو معبر حقيقي عن مشاركة النشاط الأهلي في العمل الثقافي ونشر الثقافة البحرية رصينة المستوى؛ بما يضمه من خبراء ومتخصصين في المجالات والأنشطة البحرية، وتتضمن - لاحقا - كلمة مؤسسه اللواء محمود متولى نبذة عنه، وقد كنا نأمل مشاركة هيئة قناة السويس؛ وخاصة أننا كنا قد وجهنا لهم دعوة بذلك - دون جدوى - ولكن عزاؤنا أننا نشرف بمشاركة الفريق مهاب ميمش الرئيس السابق لهيئة قناة السويس وتقديمه هذا العمل، وكذلك يشارك معنا بشهادته الرئيس الأسبق للقناة المهندس محمد عزت عادل، وكلاهما من الرموز الوطنية التي نقدرها ونفخر بها.

ثالثاً: بالنسبة للتبويب؛ فقد حاولنا إتاحة الفرصة لمشاركة مختلف التخصصات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوعات، وكان الأمر يتسع لمشاركات أكثر، لأن هذا المشروع العملاق به جزئيات وتفاصيل كثيرة ملهمة للباحثين ومختلف الكتاب والمتخصصين؛ ويتسع لعشرات المؤتمرات والبحوث والندوات، ولكن ما لا يدرك كله لا يُترك كله، وقد حاولنا أن تتضمن البحوث رؤى جديدة تُضاف لما تحويه المكتبات من دراسات وبحوث أكاديمية سابقة، ويتجلى هذا في المزج بين الرؤى الأكاديمية البحثية؛ والشهادات الحية المعاصرة لبعض المشاركين في صنع الأحداث؛ وكذلك المزج بين رؤى الماضي والرؤى الحاضرة جنباً إلى جنب مع الرؤى الاستشرافية المستقبلية.

وإذا كانت قناة السويس قد اختزلت الزمان والمكان على صعيد العلاقات الملاحية والتجارية والإستراتيجية الدولية؛ الأمر الذي كانت له - ولا زالت - آثاره وأبعاده الاقتصادية والسياسية في المصالح الإقليمية والدولية؛ فقد تزايدت هذه الأبعاد إزاء التطور التكنولوجي في وسائل النقل البحري وكافة مجالات الاتصال؛ والتطورات المتسارعة في مختلف المجالات، فضلاً عن صراعات وعلاقات المصالح بين مختلف القوى، وأصبحت القناة ومنطقتها ذات بعد إستراتيجي فاعل في الأمن القومي والتنمية؛ بكل ما يعنيه ذلك من ظروف ومتطلبات الوعي والإدراك لقيمة الوطن ومكتسباته وطموحاته؛ على صعيد الماضي والحاضر والمستقبل. وهذا ما راعيناه في المشاركات والتبويب.

فقد تضمنت الموضوعات؛ المشروعات الملاحية والجهود السابقة التي بُذلت لوصول البحرين منذ مصر الفرعونية وصولاً إلى العصر الحديث حتى عام 1854م؛ وكذلك الظروف التي أحاطت بفكرة وتنفيذ مشروع قناة السويس وآثاره؛ والتضحيات التي قدمها الشعب المصري في حفر القناة وصولاً إلى حفلات افتتاحها؛ ثم محاولة مد الامتياز التي أثّرت أوائل القرن الماضي وموقف الحركة الوطنية؛ ثم بموضوعات أكثر تفصيلاً للمواقف الإقليمية والدولية من تأميم القناة عام 1956م؛ ثم قناة السويس في العلاقات الدولية المعاصرة؛ وما يُثار في هذا الصدد من مشروعات تنافسية برية أو بحرية، سواء كانت في الإطار الإقليمي أو الدولي عابر للقارات؛ ويلي ذلك إضاءات مهمة من الشهادات المعاصرة لأولئك الذين شاركوا في الأحداث الوطنية إبان التأميم؛ أو الذين يتحملون مهام ومشاق الإرشاد؛ وبعض المسؤولين الذين يشاركون في الرؤى والمشروعات الملاحية والتنمية؛ وأخيراً نختم هذا الكتاب بتناول قناة السويس في الثقافة والفنون والوجدان الشعبي.

وقبل اختتامنا هذه المقدمة؛ لا بد من الإشارة إلى مسألة تُثار بين الحين والآخر، وترددت أصدائها في جنبات المؤتمر؛ فيما يعتقده البعض بأن فرديناند دي ليسبس هو صاحب مشروع

القناة؛ ولولاه ما كانت القناة؛ ليس هذا فحسب؛ وإنما وصل الحال بأحد الكتاب الفرنسيين (روجييه جوانت داجنت Roger Joint Daguene) إلى حد إقرانه تاريخ منطقة البحر الأحمر بشخص ديلسبس؛ فوضع مؤلفا في جزئين بعنوان " تاريخ البحر الأحمر من ديلسبس حتى اليوم" وهو الذي قام بترجمته حسن نصر الدين؛ وصدر عن المركز القومي للترجمة 2019م؛ وإنما لا ننكر على أي كاتب محاولته تمجيد بنى جلده، ولكن ليس على حساب الحقيقة.

وإننا إذ نُشيد ونثمن؛ ونؤكد على أهمية وحُسن العلاقات الطيبة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية، القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، فإننا نؤكد أيضا؛ أنه بعد زوال الاستعمار وسيادة الحرية والاستقلال، لم يعد مقبولا الآن في مختلف دول العالم؛ ما كان ممكنا في ظروف القهر الاستعمارية؛ وحسبما تؤكد الوثائق والحقائق أن سعى دي ليسبس ومن قبله السان سيمونيين لبلورة مشروع قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط؛ كان في الأساس لتحقيق المصالح الفرنسية في إطار الصراع مع بريطانيا والقوى الأوروبية الأخرى.

وللحق والحقيقة؛ أنه من حق أباءنا وأجدادنا الذين ضحوا بأرواحهم في سبيلها؛ أن نرد لهم الاعتبار، فهم الأبطال الحقيقيون للقناة؛ كما أن مصر – مهد الحضارة – فكرت وحفرت الترع والقنوات ومشروعات وصل البحرين قبل أن يوجد دي ليسبس بآلاف السنين. وحسبما هو معروف؛ فإن قدماء المصريين هم أول من شق قناة لربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق نهر النيل وفروعه؛ وكانت أول قناة أنشأها سنوسرت الثالث أحد ملوك الأسرة الثانية عشرة عام 1874 ق.م، ثم أهملت وأعيد افتتاحها عدة مرات تحت عدة أسماء منها: قناة سيبي الأول عام 1310 ق.م، فقناة دارا الأول عام 510 ق.م، ثم قناة بطليموس الثاني عام 285 ق.م، وقناة الرومان في عهد الإمبراطور تراجان عام 117، وقناة أمير المؤمنين عام 640م، بعد الفتح الإسلامي لمصر على يد عمرو بن العاص، وظلت 150 عاما.

وبعدما تحولت التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ونتيجة الموجة الاستعمارية الأولى المسماة (الكشوف الجغرافية)؛ وتضرر اقتصاد وتجارة مصر المملوكية واقتصاد البندقية و نابولي وجنوة، جاء أمراء البندقية (في إيطاليا) إلى مصر عام 1501م؛ وعرضوا على السلطان قنصوه الغوري فكرة حفر قناة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط؛ بدلا من استخدام القوافل في النقل البري بينهما، إلا أن ظروف مصر وصراعها مع العثمانيين آنئذ؛ والذي انتهى باحتلالهم للقاهرة سنة 1517 لم يسمح بإنشاء مشروع بهذا الحجم.

وقد نشطت الدعوات للتنفيذ المشروع ذاته في عهد الملك لويس الرابع عشر، فقدم الفيلسوف الألماني ليبنتز 1716-1646 Leibnitz في عام 1671 وفي 15 آذار 1672 مذكرتين الى ذلك الملك حثه فيها على احتلال مصر، لضمان التفوق العسكري على تجارة الشرق وحماية الكنائس الشرقية؛ وعلى الرغم من أن لويس الرابع عشر رفض فكرة استعمال القوة لانشغاله بحروبه الأوروبية؛ إلا أنه لم يتخل عن فكرة الاستيلاء على مصر وعلى طريق البحر الأحمر؛ كذلك ظهرت كتابات واقتراحات كثيرة في النصف الثاني من القرن السابع عشر من ساسة ومفكرين وتجار ومهندسين تدعو فرنسا الى السيطرة على مصر وحفر قناة في برزخ السويس؛ ومنهم مقترح الكاتب الفرنسي الشهير وأحد رجال الاقتصاد جاك سافاري Savary Jacques في عام 1679م.

وفي عهد لويس السادس عشر تبني المشروع؛ الرحالة الفرنسي البارون دي توت Tott De الذي كان بمثابة مستشار وخبير عسكري للجيش العثماني؛ وقام بإعانة السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757-1774م) في الحرب ضد روسيا ونال ثقته، فغرض على السلطان في عام 1773م فكرة حفر قناة بين البحرين، وراقت الفكرة السلطان؛ وطلب من دي توت إعداد بحث واف لهذا المشروع لتنفيذه بعد انتهاء الحرب، إلا أن السلطان توفي قبل تنفيذ الفكرة؛ ومن المشاريع التي قدمت أيضا مشروع لويس دي لانجيه Langier de Louis قدمه للحكومة الفرنسية في كانون الأول 1774 وبين فيه: "أن إنشاء قناة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة لازدهار التجارة الفرنسية مع الشرق.."

وبعدما قامت الثورة الفرنسية؛ دخلت في صراعات مسلحة دموية مع ممالك أوروبا واستطاعت الانتصار عليها إلا مملكة واحدة وهي إنجلترا وأرادت فرنسا قطع طريق المستعمرات البريطانية في الهند باحتلال مصر؛ فتوجهت الحملة الفرنسية إلى احتلال مصر سنة 1798. وأعطت حكومة الديركتوار التي كانت تحكم فرنسا أمرا مباشرا لنابليون بونابرت بالقيام بحملة لحفر قناة تربط بين البحرين؛ ولذا خرج نابليون من القاهرة ومعه مجموعة من المهندسين يرأسهم مهندس يدعي لويير لمعاينة الموقع هندسيا عند السويس والبدء في الحفر؛ إلا أن لويير أقتنع نابليون بالعدول عن المشروع؛ لأنه اكتشف أن مستوى البحر الأحمر أعلى من مستوى البحر الأبيض، مما سيتسبب في غرق مصر كلها.

وبعدما عاد نابليون دون أن يحقق هدفه؛ تولى المشروع مجموعة من المهندسين من خريجي مدرسة البوليتكنيك الشهيرة أتباع سان سيمون يُطلق عليهم السان سيمونيين Si-monians؛ ومنهم الأب أن فانتان وأتوا إلى مصر في عصر محمد علي عام 1832؛ وحصلوا

على إذن منه بالذهاب إلى الموقع من جديد؛ وتبين لهم أن البحرين مستويان، إلا أن محمد علي رفض فكرة حفر القناة إلا بشرطين: أولهما أن تضمن القوى العظمى حيادية القناة، وثانيهما أن تكون مصرية وتمول بالكامل من الخزانة المصرية.

وتبعا لهذا العرض فإن أصدق تعبير عن حالة دي ليسبس هو أنه أجاد الانتهازية لتحقيق حلمها فرنسيا في إطار مصالحها الاستعمارية، وأصدق توصيف لهذا هو ما تضمنه تقديم الأستاذ أمين فخري عبد النور لترجمة كتاب فيليب رينييه Philippe Regnier عن السان سيمونيين في مصر 1833-1851 وهو الذي قام بترجمته كل من د. أمل الصبان د. أنور مغيث، د. داليا الطوخي، وصدر عن المركز القومي للترجمة (2011) بأن "دي ليسبس هو (الأرنب) الذي قفز وسبق السان سيمونيين (السلحفاة) رغم أنهم كانوا صاحب الفكرة والسبق" مثلما انتهز فرصة تولية صديقه القديم محمد سعيد باشا لتحقيق حلمه وأمل فرنسا.

ويذكر المؤرخ الكبير (الراحل) الأستاذ الدكتور رءوف عباس (رئيس مجلس الإدارة الأسبق للجمعية المصرية للدراسات التاريخية) في تعقيبه على كتاب "ديلسبس الذي لا نعرفه" إعداد د. أحمد يوسف الصادر أيضا عن المركز القومي للترجمة، بأن ديلسبس ظفر من صديقه محمد سعيد باشا بعقد الامتياز الأول 30 نوفمبر 1854 لتأسيس شركة عامة لحفر القناة وبامتياز 99 عاما؛ وبذلك نال بغيته؛ ويؤكد بما نصه "المسألة بعيدة تماما عن فكرة المشروع الإنساني الحضاري الذي يحقق الارتباط بين الشرق والغرب لخدمة البشرية جمعاء التي قال بها ديلسبس في مذكراته. لقد تضمن امتياز 1854 تنازل الحكومة المصرية دون مقابل عن جميع الأراضي التي تلزم لتنفيذ المشروع؛ وكذلك الأراضي اللازمة لشق ترعة المياه العذبة التي تصل النيل بموقع القناة.. إلى خليج الطينة (موقع بورسعيد) شمالا؛ وإلى السويس جنوبا.. وأعطى الامتياز للشركة حق تحصيل مبالغ من الأهالي في حالة استخدامهم مياه التربة العذبة للري، كذلك أعطى الامتياز للشركة حق استغلال المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة دون مقابل، وأعفى مبانيتها من الرسوم، كما أعفى الآلات والمعدات التي تستوردها من الخارج من كافة الرسوم الجمركية. ونص على تعهد الوالي بتكليف جميع موظفي القطر المصري بمساعدة الشركة في أعمالها.."

وتوالت الامتيازات المجحفة بحق مصر والمصريين والتي جسدت الانتهازية الجشعة من المستعمر، وفيما عبر عنه ديلسبس نفسه في إجابته على مراسل صحيفة التايمز اللندنية في 30 أكتوبر 1855 عندما شكك المراسل في جدوى المشروع "فاعترف ديلسبس في الرد أن الشركة تأخذ من الحكومة المصرية أكثر مما تعطى لها، وأن قيمة الأراضي الممنوحة لها تفوق

قيمة رأس المال الذي دفعه المساهمون" وقد تحولت شركة القناة إلى دولة داخل مصر؛ وبدت مصر معبرا (ترانزيت) لهذه المصالح؛ مثلما سيق المصريون الشرفاء أبناء الوطن مسخرين لحفر هذا المشروع بنظام السخرة؛ الذي كان يحمل من المساوئ ما تعجز عنه الكلمات؛ وضحاياه يُقدرون بالآلاف وفى واقع الأمر يصعب حصرهم؛ ولم يختلف كثيرا إجبارهم على العمل عن نظم الرق والعبودية؛ وكانت تُستخدم فيه مختلف وسائل القهر اللاإنسانية؛ فلم يكن دي ليسبس مقدرا فضل مصر رحيمًا بالمصريين؛ وإنما كان مستعمرا مستغلا لمصر حاكما وشعبا، طالما أن ذلك يصب في صالحه وبلاده.

إن الذي يستحق التكريم الحقيقي؛ هو العامل المصري الفاعل الحقيقي الذي حفر القناة، ورواها بدمائه الطاهرة؛ ومات تحت ترابها؛ ودفع حياته ثمنا لها. ومن المهم تنشيط الذاكرة التاريخية لدى الأجيال حاضرا ومستقبلا بهذه الحقائق؛ ترسيخا لقيم الولاء والانتماء وإذكاءً لشعور العزة والكرامة. وبالله التوفيق وعليه قصد السبيل.

المحـــــرر

أ.د. خلف عبد العظيم سيد الميري

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر – جامعة عين شمس

أولاً: خلفية تاريخية

حضر القنوت في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الوسطى
د. محمود سيف الدين أحمد جمعة
قناة سيزُوستريس: قراءة جديدة في المصادر التاريخية والأثرية
أ.د. خالد غريب شاهين
خليج أمير المؤمنين والتحديات التي واجهته حتى القرن الرابع الهجري
د. إسماعيل حامد





حفر القنوات في مصر القديمة حتى نهاية الدولة الوسطى

د. محمود سيف الدين أحمد جمعة

كلية الآثار - جامعة القاهرة

"مصر هبة النيل" جملة انتشرت وذاعت منذ أن قالها هيرودوت (منتصف القرن الخامس قبل الميلاد) سواء بنفسه¹ أو نقلها عن مؤرخ قبله ، وإن كانت في جزء من معناها صحيحا ولكن غاب عنها جانب آخر. فهي وإن دلت على المقوم الطبيعي الأهم في قيام الحضارة المصرية القديمة إلا أنها أغفلت المقوم البشري الذي قامت على أكتافه تلك الحضارة العريقة. فنهري النيل لا شك كان عاملا مؤثرا لا غنى عنه في قيام الحضارة في مصر القديمة منذ أقدم العصور، حيث أدى لاستقرار الإنسان حوله وتعلم الزراعة ومن ثم قيام القرى والمدن، إلا أنه من جانب آخر فهو نهر يجري عبر مناطق أخرى منذ منبعه وحتى يصل لمصر فلماذا لم تقم في تلك المناطق حضارات قديمة زاهرة بنفس القدر مثلما حدث في مصر؟ الجواب هو الإنسان المصري.

فمنذ استقر المصري القديم حول ضفاف نهر النيل بدأ في التكاثر للاستفادة القصوى من هذا النهر، سواء ببناء الجسور عليه أو بالتحكم في مجراه عن طريق شق الترع المختلفة لتوجيه مياهه لري أراض بعينها أو لجعلها وسيلة نقل وانتقال أو لحمايته من قوة الفيضان. ومن ثم فقد كان حفر الترع من الأمور البارزة والهامة في الحضارة المصرية القديمة، وظهر ذلك جليا في المصادر الكتابية والأثرية وأكدته الأحداث التاريخية.

فإذا طالعنا علامات ومفردات الكتابة المصرية القديمة فسنجد عددا من العلامات التي تدل على الترع، فمنها علامتا  و  واللذان تصوران قناة ري²، وعلامة  والتي تصور مجموعة من القنوات معا وتستخدم بمعنى "إقليم"³، وهو ما يدلنا على أهمية أخرى للقنوات في مصر القديمة باعتبارها تمثل الحدود بين الأقاليم المصرية القديمة. وبلغ من اهتمام الدولة بعملية حفر القنوات أن أقدم ألقاب حاكم الإقليم في مصر القديمة هو لقب "عج مر" وهو ما يترجم بـ "القائم على حفر الترع" مما يدل على أهمية هذا العمل لدرجة أن يكون العمل الأساس لحاكم الإقليم هو الإشراف على حفر الترع.⁴ كما ظهرت أداة الحفر  كأحد العلامات في الكتابة المصرية القديمة.⁵

وفيما يتعلق بالأدلة الأثرية فمن أقدم الأمثلة التي تشير إلى حفر المصريين للقنوات بل وعلى أرفع مستوى في الدولة ما صور على مقمعة الملك العقرب (شكل 1) -عصر ما قبل

الأسرات- حيث صور الملك واقفا بتاج الصعيد الأبيض وممسكا بفأس كبيرة يهيم أن يضرب بها الأرض ليشق قناة، وأمامه رجل يحمل سلة بها على ما يبدو تراب من الأرض، ورجل آخر يقدم للملك حزمة من السنابل، وصور حوله مجموعة من القنوات وعدد من الأتباع والألوية بما يشير إلى مشاركته في افتتاح مشروع مائي هام.⁶

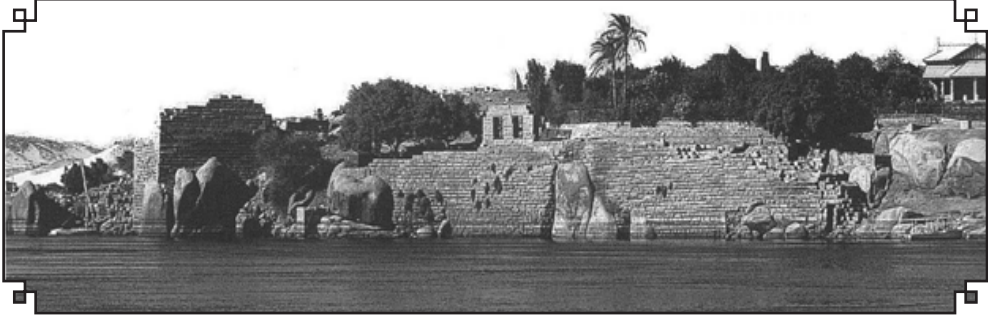


شكل (1) مقمعة الملك العنبر.

ومع بداية العصور التاريخية المصرية القديمة تتوالى الأدلة على افتتاح مشروعات حفر قنوات مائية. فمع قيام الدولة المصرية القديمة، تم تخصيص إدارة مستقلة للمشاريع أطلق عليها "إدارة الأشغال الملكية" كان من بين مهامها الوظيفية الإشراف على حفر القنوات⁷، والتي سبق الحديث عن إشراف حكام الأقاليم عليها بأنفسهم. ويحدثنا الكتاب الكلاسيكيون عن قيام الملك مينا بتحويل مجرى نهر النيل عند منف، ورغم أنه قول قد يحمل الكثير من المبالغة إلا أنه لا يستبعد أن يكون إشارة أيضا إلى مشروع مائي يتعلق بحفر إحدى القنوات⁸ خاصة أنه يعضده ما ظهر على مقمعة العنبر من قبل، ثم حدث فعليا بعد ذلك في الفترات التاريخية التالية.

ومع بداية الدولة القديمة واتخاذ المجموعة الهرمية مقبرة للملك فقد كان لزاماً أن يتم توصيل معبد الوادي للمجموعة الهرمية بالنيل، فكان يتم حفر قناة توصل ما بين موقع رصيف المعبد وبين أقرب نقطة لمجرى النيل لتوصيل الأثاث الجنائزي وجثة الملك بعد وفاته ثم استخدامها بعد ذلك لانتقالات الكهنة المختصين بإقامة الشعائر.⁹

ولم يكتف المصريون القدماء بحفر قنوات للري والانتقال فقط بل استطاعوا حفر قنوات للاستخدام العسكري، بل وفي أشق أنواع التربة الأرضية، فتحدثنا نصوص وني من الأسرة السادسة في سيرته الذاتية المدونة على لوحته التي عثر عليها في مقبرته في أبيدوس والمحفوطة حالياً بالمتحف المصري أنه قام بالإشراف على مشروع لحفر خمس قنوات في صخور الجندل الأول (شكل 2-3) ليسهل استخدامها في نقل الأسطول المصري، "لقد أرسلني جلالته لحفر خمس قنوات في الجنوب وأنجزت هذا العمل في سنة واحدة" وهو ما يعني تغيير مجرى النهر في هذه المنطقة الصلبة، ويدل على أهمية المشروع حضور الملك مرن رع بنفسه بعد ذلك ليشاهده بعد إتمامه، حيث صور على صخور المنطقة مستقبلاً زعماء القبائل النوبية.¹⁰



شكل (2) صخور الجندل الأول



شكل (4)

خريطة لإقليم الفيوم ومجرى قناة سيزوستريس

وارتبط تاريخ الدولة الوسطى بما نسبته بعض الكتاب الكلاسيكيين للملك الذي أطلقوا عليه اسم "سيزوستريس" القيام بشق قناة تصل ما بين النيل والبحر الأحمر تبدأ من الفرع البوباسطي للنيل شرق الدلتا وتمتد خلال وادي الطميلات حتى تصل للبحيرات المرة (شكل 4) ، وهي التي تعتبر الفكرة السابقة لفكرة قناة السويس ، ووجد بعض العلماء بين سيزوستريس وبين الملك سنوسرت الأول (1936-1971 ق.م) أو الثالث (1843-1878 ق.م) ، ولكن تخلو مصادر الملك ومصادر هذه الفترة من الإشارة لمثل هذا العمل ، كما لم تثبت الحفائر الحديثة في المجرى المفترض لهذه القناة وهو وادي الطميلات بشرق الدلتا عن إثبات وجوده في تلك الفترة التاريخية ، بينما يرى بعض العلماء الآخرين إمكانية توحيد سيزوستريس بالملك رمسيس الثاني (1237-1304 ق.م) خاصة مع اهتمامه الشديد بمنطقة شرق الدلتا وبناء عاصمته الجديدة بررعمسو "قتير الحالية" فيها.¹³

- 1 يرى بعض الباحثين أن هذه العبارة قد نقلها هيرودوت عن سلفه الرحالة هيكاتيوس الميليتي الذي سبقه بما يزيد عن نصف قرن (خلال القرن السادس قبل الميلاد)، كما أنه خص بهذا التعبير أساساً منطقة الدلتا.
 - عبد العزيز صالح، "تاريخ العصور المصرية القديمة (الفرعونية) حتى نهاية الدولة القديمة"، في: موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، تاريخ مصر القديمة، إعداد عبد العظيم رمضان، سلسلة تاريخ المصريين 100، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997، 12-13 .
 - 2 Gardiner, A., Egyptian Grammar, Being an Introduction to the Study of Hieroglyphs, Griffith Institute Ashmolean Museum, Oxford, 3rd. ed., 2001, Sign-List N23, N36.
 - 3 .Gardiner, A., Egyptian Grammar, Sign-List N24
 - 4 حسن محمد محيي الدين السعدي، حكام الأقاليم في مصر الفرعونية (دراسة في تاريخ الأقاليم حتى نهاية الدولة الوسطى)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، 100-101.
 - 5 .Gardiner, A., Egyptian Grammar, Sign-List U6
 - 6 عبد العزيز صالح، حضارة مصر وآثارها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962، 216-217.
 - 7 جونيغيف هوسون ودومينيك فالبل، الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة الرومان، ترجمة فؤاد الدهان، مراجعة زكية طبوزاده، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، 44.
 - 8 عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، ج1 مصر والعراق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، 126.
 - 9 محمد أنور شكري، العمارة في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، 299-300.
 - 10 عبد العزيز صالح، حضارة مصر وآثارها، 386؛ أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم، مصر - العراق - إيران، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، 77.
 - 11 عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، 269-268؛ أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم، 117.
 - 12 عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، 257.
 - 13 عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، 254.
- ومن المعروف تاريخياً أنه حدثت عدة محاولات بعد ذلك لشق هذه القناة في نفس هذا المجري بدأت من عهد الملك نيكاو الثاني لكن لم تكتمل، ثم أتمها فعليا الملك دارا الأول، ثم حفر مرة أخرى في عهد الملك بطلميوس الثاني ثم في عهد الإمبرطور تراجان ثم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، ثم أخيراً في العصر الحديث قناة السويس الحالية التي حفرت بأيدي المصريين كما حفر أجدادهم من قبل عشرات القنوات عبر تاريخهم.

قناة سيزوستريس قراءة جديدة في المصادر التاريخية والأثرية

أ.د/ خالد غريب شاهين

رئيس قسم الآثار اليونانية الرومانية

كلية الآثار - جامعة القاهرة

يُمثل نهر النيل من جانب، وكلُّ من البحرين المتوسط والأحمر من جانب آخر، أهم مصادر المياه لمصر عبر عصورها، لذا كان ملوك مصر القديمة يعتبرون أن حماية طرق التجارة الملاحية من بين أولويات حكمهم، والسبيل لإرضاء الأرباب. وكان حرص المصري القديم علي فتح أبواب التجارة من خلال "نهر النيل" والبحر شيئاً مهماً، فمنذ عصر "الدولة القديمة" (2181-3100 ق.م)، كان الملوك يصورون في حملاتهم البحرية. ولعل من بين أهم تلك المناظر التي توضح هذا الأمر، ذلك المنظر الذي يُصور "ساحورع" (2475-2487 ق.م)، وهو من ملوك "الأسرة الخامسة" (2345-2494 ق.م) وهو يقوم برحلة بحرية إلى "بلاد بونت"، ويُعد هذا المنظر أقدم الإشارات التاريخية المعروفة لدينا حول وجود علاقات تجارية مع هذه البلاد ذات الثراء، وهي البلاد التي تقع على سواحل "البحر الأحمر"¹

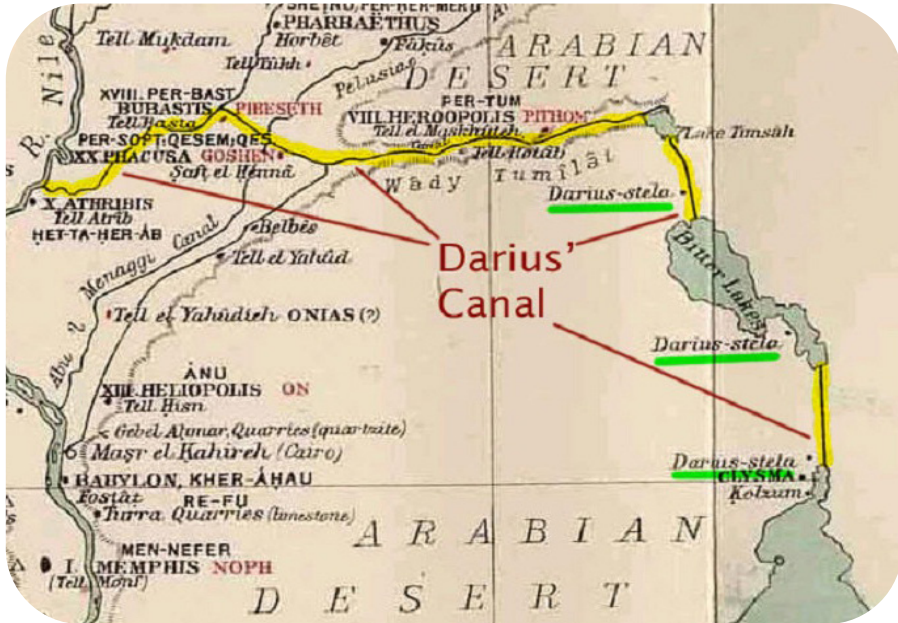
ولم يتوقف اهتمام المصريين القدماء بـ "البحر الأحمر"، وكذلك البلاد التي تُطل عليه عند هذا الحد، إذ اهتم المصريون بعد ذلك بفكرة شق قناة تربط بين "البحر الأحمر" ونهر النيل. وكان من بين أهم المشروعات التي أشار إليها المؤرخون ما يُعرف بـ "قناة سيزوستريس"، التي كانت تربط بين كل من البحر الأحمر ونهر النيل. وكان الفيلسوف اليوناني أرسطو² ومن بعده بعض المؤرخين المتأخرين، مثل بلييني الأكبر³ أول من أشاروا إلى اسم "سيزوستريس"⁴ بصفته المسئول عن مشروع حفر هذه القناة، وهو ما أكدته المؤرخ "سترابون" بعد ذلك أيضاً، حيث أشار "سترابون" إلى أن الملك "سيزوستريس" هو أول من حفر هذه القناة، وأتمها⁵.

وقد اختلف الباحثون حول اسم "سيزوستريس"، إذ يُشير البعض إلى أنه قد يكون الملك "سنوسرت الأول" (1920-1965 ق.م)، أو "سنوسرت الثالث" (-1874 1855 ق.م). فيما يرى البعض الآخر أنه قد يكون "رمسيس الثاني" (1213-1279 ق.م). بينما أشارت بعض المصادر من جانب آخر، والتي تؤرخ إلى القرن الأول ق.م، إلى أن الذي حفر هذه القناة قد يكون أحد الأبطال المصريين الذين قاوموا الفرس⁶. بينما يعتقد آخرون بدورهم أن هذا الاسم (أي: سيزوستريس) كان مُجرد إشارة على سبيل المجاز، أكثر من كونه اسماً فعلياً، وأن المصريين القدماء لم يهتموا بهذا المشروع قبل عصر الملك "نخاو الثاني" (595-610 ق.م)، وهو من ملوك الأسرة "السادسة والعشرين" (525-656 ق.م)⁷.

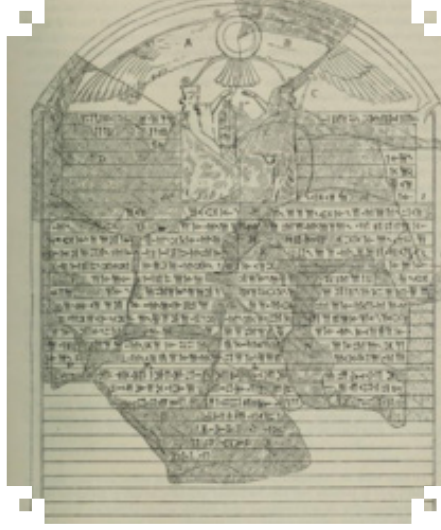
قناة سيروسستريس - قراءة جديدة في المصادر التاريخية والأثرية

وعلى أية حال، فإذا أردنا أن نقوم بدراسة تاريخ فكرة هذه القناة القديمة، وكذلك أصلها، وموقعها القديم، فلا بد من مراجعة المصادر الأثرية التي أشارت إليها، وكذلك كتابات الرحالة والمؤرخين القدامى، والتي يلاحظ أنها تقرب مكان تلك القناة القديمة من منطقة "وادي الطميلات"⁸. ولعل من أهم الإشارات الأثرية التي تحدثت في هذا الشأن:

1. أربع لوحات للملك الفارسي "دارا الأول": وهي لوحات تؤرخ إلى عصر الأسرة "السابعة والعشرين" (404-525 ق.م)، وكانت قد أقيمت لتخليد ذكرى عمل هذا الملك الفارسي في حفر هذه القناة. وقد وضعت تلك اللوحات على نقاط عالية⁹ حتى تلمحها السفن التي كانت تمر عبر هذه القناة. أما أولى هذه اللوحات فكانت من الغرب، وقد تم الكشف عنها في منطقة "تل المسخوطة" بشرق الدلتا. أما اللوحة الثانية: فقد كشفت على أيدي علماء "الحملة الفرنسية" في منطقة "سيرايوم" بالإسماعيلية. بينما تم العثور على "اللوحة الثالثة" في المنطقة حيث يلتقي فيها "وادي الطميلات" مع خليج السويس. أما "اللوحة الرابعة": وهي غير مكتشفة حتى الآن، فغالبا كان موقعها على بعد حوالي 6 كم إلى الشمال من مدينة السويس¹⁰.



خريطة توضح توزيع لوحات دارا الأول



لوحة الملك دارا الأول بالمتحف المصري

1. **هيرودوت:** وهو المؤرخ اليوناني الذي زار أرض مصر في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وكان هيرودوت أول المؤرخين الكلاسيكيين، الذي أشار إلى القناة التي تربط بين كل من نهر النيل والبحر الأحمر. وقد أشار هيرودوت بدوره إلى أن الملك "نخاو" هو أول الملوك المصريين الذين فكروا في مشروع يربط بين كل من البحر الأحمر ونهر النيل، لكن هذا المشروع توقف بعد موت هذا الملك، ويقال إن عدد من شاركوا في مشروع الحفر كان حوالي مائة وخمسين ألف عامل من المصريين¹¹.
2. **ديودور الصقلي:** زار مصر في عام 59 قبل الميلاد، وقد أشار هذا المؤرخ إلى أن بداية الحفرت كان في عهد الملك "نخاو الثاني" (525-610 ق.م)، ثم تمت أعمال الحفر أيام الملك الفارسي "دارا الأول" خلال عصر الأسرة "السابعة والعشرين" (404-525 ق.م). ومن الواضح أن هذين الملكين كانا قد استخدمتا ذات الفكرة، غير أنهما توقفا عن الحفر بسبب انخفاض مستوى الماء. ثم تبعهما الملك "بطلميوس الثاني" (فيلادفوس) الذي صنع خندقاً كان عرضه يبلغ حوالي 100 قدم، بينما كان عمق ذلك الخندق 30 قدماً، فيما كان يبلغ طوله 35 ميلاً تقريباً حتى منطقة "البحيرات المرة". وقد دون الملك "بطلميوس الثاني" ذلك العمل الذي قام به في لوحته المعروفة باسم: "لوحة بيثوم" وسُميت هذه القناة باسم "نهر بطليموس"، وعندها تأسست مدينة "أرسينوي" بعد ذلك¹².



عهد بطليموس الثاني فيلادلفوس

3. بطليموس الجغرافي: عاش في القرن الثاني الميلادي، وقد أشار "بطليموس" إلى أن هذه القناة كانت تخرج من "نهر النيل" إلى البحر الأحمر، وكانت تُعرف باسم: "قناة تراجان"¹³. وكان حفر هذه القناة عند منطقة "بابلون" (مصر القديمة حالياً)، وكان الهدف من حفرها تأمين انحدار المياه¹⁴
4. لوسيانوس: أشار هذا المؤرخ (في حوالي عام 170 ميلادية) إلى الرحالة الذين كانوا يخرجون من مدينة الإسكندرية إلى ميناء "القلزم" الواقع على "خليج السويس"، وهي ربما المنطقة القريبة من "وادي الطميلات" حالياً¹⁵.
5. ويبدو أن تلك القناة ظلت معروفة وإن قلت أهميتها خلال حقبة العصر الروماني المتأخر، ويؤكد هذا ماكتبه المؤرخ المصري "ابن عبد الحكم" (المتوفي عام 871 ميلادية)، حيث قال إن والي مصر "عمرو بن العاص" كان قد كتب إلى الخليفة "عمر ابن الخطاب" عن إعادة اكتشاف هذه القناة التي ستضع حلولاً لأي أزمات تجارية في بلاد الحجاز: (أنت تعرف القناة التي كانت تحمل تجارة المصريين إلينا، الآن هي مسدودة تماماً). وهذا مؤشرٌ لاستخدام القناة حتى القرن السابع الميلادي¹⁶.

6. هذا إضافة إلي ما يذكره أحد المؤرخين (من مؤرخي القرن السادس الميلادي) عن وجود هذه القناة، حيث يقول في روايته: "يتدفق ماء النيل من الشرق إلي الغرب إلي البحر الأحمر حيث توجد قناة كأنها ذراع للبحر بطول 50 ذراع وعرض 18 ذراع، وعند رأس هذه القناة توجد مدينة القلزم، التي أنشئت كميناء تتوقف عنده سفن الهند، ومنه تنقل المنتجات إلي كافة ربوع مصر.."¹⁷

وعلى أية حال، ومن خلال ماتقدم عرضه من إشارات تاريخية، وأثرية، يُمكن القول بأن ما يُعرف بـ "قناة سيزوستريس"، وارتباطها بفكرة "قناة السويس" يُعد أمراً غير مقبول، وذلك لعدة أسباب، لعل منها:

- أن القناة المصرية القديمة كانت تربط النيل بالبحر الأحمر، وليس البحرين المتوسط والأحمر.

- أن كافة النصوص المصرية القديمة، ولاسيما عهد الملكة "حتشبسوت" (1473-1458 ق.م)، ورحلتها الشهيرة إلي "بلاد بونت"، وكذلك نص "بردية هاريس" التي ترجع إلي عهد الملك "رمسيس الثالث" (1153-1184 ق.م) وهذا النص يُشير إلي نقل البضائع التجارية من "نهر النيل" عبر الصحراء، ومن ثم إلي ساحل "البحر الأحمر" بعد ذلك يؤكد عدم وجود قناة مباشرة تربط بينهما.

- ويلاحظ من جانب آخر أن المؤرخ "هيرودوت"، وهو أقدم المؤرخين الكلاسيكيين الذين تناولوا القناة لم يذكر اسم "سيزوستريس" مرتبطاً بهذه القناة، ولكن من أشار إلي ذلك الأمر كان عدد من المؤرخين المتأخرين من بعده، وهنا يمكن الإشارة إلي أن المصريين القدماء في "المرحلة البطلمية" أرادوا إثبات مصرية تلك القناة من خلال نسبتها إلي أحد الملوك المصريين القدامى، وذلك فيما يبدو تعبيراً عن قوميتهم، وحضارتهم، وهو أمر اعتادوا عليه في العديد من المواقف والمناظر خلال العصرين العصريين البطلمي والروماني.

- ومن هنا، يُمكن القول إن هذه القناة ليس لها أي ارتباط بـ "قناة السويس" المعروفة حالياً، وأنها كانت تربط كلا من نهر النيل والبحر الأحمر، وليس البحرين الأحمر والمتوسط، وعلى هذا يمكن تسميتها حسبما أشار إليه "عبد المنعم عبد الحليم" (قناة النيل والبحر الأحمر)¹⁸، أو ربما نسميها باسم: "قناة الفراعنة".

- 1 تشير النصوص للحملات الي بونت عبر العصور الي أن السلع كانت تنقل برياً من النيل عبر الصحراء الي موانئ البحر الأحمر التي كان أهمها ميناء مرسى جوايس عبد المنعم عبد الحليم ، قناة النيل - البحر الأحمر المسماة قناة سيزوستريس وأدلة عدم وجودها في العصر الفرعوني، البحر الأحمر وظهيره في العصور القديمة - مجموعة بحوث نشرت في الدوريات العربية والأجنبية، الإسكندرية، 1992، ص -197 224.
- F.W.Green " Notes on some inscriptions in the Etbal district" PSBA 31, 1909, no.4
- Aristotle, Meteorologica I, XIV 2
- The Elder Pliny and John Healey, Natural History (6.33.165) Penguin 3 Classics; Reprint edition,2004
- 4 أشار هيرودوت الي آثار لهذا الملك في آسيا الصغرى، ولم يشر الي ارتباطه بالقناة، للمزيد راجع:
- O. Kimball Armayor, "Sesostris and Herodotus' Autopsy of Thrace, Colchis, In-land Asia Minor, and the Levant" Harvard Studies in Classical Philology, Vol. 84 (1980), pp. 51-74
- 5 وهيب كامل، سترابون في مصر ، 24
- 6 يراجع: خالد غريب، مصر في عصري الأسرتين الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين، رسالة ماجستير، كلية الآثار - جامعة القاهرة، 1995، ص. 34 .
- G. Posener, Cd'EXXVI, p. 259 7
- 8 وادي الطميلات وادي خصب يقع شمال تل بسطة وقد استخدمه المصريون كمر للتجارة الي البحر الأحمر.، ويضم عدة مواقع أثرية لعل أهمها تل المسخوطة.
- G. Posener, La première domination Perse, IFAO 1, 1936, pp. 45-87 9
- C. A. Redmount, "the Wadi el Toumilat and the ' Canal of the Pha-raohs" JNES 54, 1995, p.127-135 10
- 11 يقول هيرودوت " وأنجب بسماتيك ولدا نيكوس حكم مصر، وهو أول من شرع في حفر القناة التي تؤدي الي بحر اروتري والتي أتم حفرها من بعده دارا الفارسي، وطول القناة يساوي مدة إبحار أربعة أيام، وقد حفرت عريضة، حتي أن سفينتين من ذوات ثلاثة صفوف من المجاديف تمخرانها جنبا الي جنب، ويؤتي إليها بالماء من النيل منصرفاً من مكان فوق مدينة بوباسطيس بقليل بالقرب من المدينة العربية باتوموس وتنتهي الي بحر اروتري." Herodotus, 2, 158-159 .
- E. Naville, the Store-city of Pithom and the Route of the Exodus, EEF 12
- Memoir 3 (London, 1888), pp. 18 ff., 24 ، وهيب كامل، ديودور الصقلي في مصر، القرن الأول قبل الميلاد، القاهرة، ص. 65. يقول ديودور " وتخرج من الفرع البيلوزي قناة صناعية تصل الي الخليج العربي والبحر الأحمر، وأول من قام بهذا العمل نيكو بن بسماتيك، ثم تلاه دارا الفارسي الذي سار في المشروع شوطاً كبيراً ثم تركه ولم يتمه، فقد حذره بعضهم انه اذا أتم حفر

القناة الي الخليج فإنه سيكون سببا في إغراق مصر ، فقد أوهموه أن مستوي سطح البحر اعلي من مستوي سطح مصر ، وقد أتم بطليموس حفر هذه القناة في عصر متأخر ، وأقام عليها في أكثر المواقع صلاحية هويسا فريدا في نوعه يفتحه كلما أراد المرور ثم يغلقه بعد ذلك مباشرة ، وقد تمت هذه العملية بنجاح ، ويسمي فرع النيل الذي ينساب في هذه القناة باسم حافرها بطليموس وتقع علي رأسها مدينة تدعي ارسينوي"

- 13 إمبراطور روما حكم بين 98-117 ميلادية، وفي عهده انشأ حصن بابلون.
- 14 J. L. Berggren, Alexander Jones; Ptolemy's Geography By Ptolemy, Princeton University Press, 2001
- 15 Ball, Egypt in the Classical Geographers, p.4
- 16 ابن عبد الحكم، فتوح البلدان، 164
- 17 Gregory of Tours, Historia I.10 .
- 18 عبد المنعم عبد الحليم، المرجع السابق، ص.197

**خليجُ أمير المؤمنين
والتحديات التي واجهته حتى
القرن الرابع الهجري**

**د. إسماعيل حامد إسماعيل علي
باحث في التاريخ الإسلامي**

ترجع الفكرة المبكرة لحفر قناة تربط بين "البحر الأحمر" و"البحر المتوسط" إلى حقبة تاريخية مغلقة في القدم، وهو ما أفضى بدوره بعد ذلك إلى مشروع حفر "قناة السويس" الحالية، وهو الشريان المائي الذي لعب دوراً مهماً في تغيير مسار الأحداث التاريخية. وقد مرت فكرة الربط بين البحرين عبر القرون في أشكال متباينة، كان من أبرزها ما يُعرف في المصادر بـ"خليج أمير المؤمنين"، أو "الخليج المصري". وعلى هذا ترصد تلك الورقة الظروف التاريخية المتباينة التي مرت على "الخليج المصري" منذ حفره إبان صدر الإسلام، مروراً بـ"الدولة الأموية" (132-40هـ/660-751م)، ثم "الدولة العباسية" (656-132هـ/751-1258م) التي شهدت أحداثاً عدة فيما يخص هذا الخليج، ومن خلال ذلك يمكننا أن نرصد التحديات التي واجهت ذلك الخليج خلال بعض الحقب التاريخية حتى أواخر القرن 10هـ/10م.

وشكلت تلك التحديات، أو الأزمات، التي أحاطت بـ"الخليج المصري" تهديدات لا يمكن غُض الطرف عنها، وهو ما كان له تأثيره الواضح على مصير هذا الخليج في نهاية الأمر، ما بين إغلاقه في بعض الفترات بسبب الظروف السياسية، وبسبب بعض التهديدات الخارجية من ناحية، ثم إعادة حفر "الخليج المصري" فيما بعد من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي لا يبدو جلياً في روايات المصادر القليلة التي تحدثت عن هذا "الخليج المصري"، وهو ما يُشكل بدوره صعوبة بالغة في تناول مثل هذه الموضوعات والإشكاليات التاريخية قليلة المصادر.

وعلى أية حال لاتزال "المكتبة التاريخية" العربية تحتاج لمزيد من الدراسات التاريخية الجادة حول "الخليج المصري" بشكل أكثر تفصيلاً، وتنوعاً، بحيث يمكنها أن تُناقش إقامة هذا الخليج من شتى النواحي التاريخية، والحضارية، وكذا المراحل التاريخية التي مرت به حتى إغلاقه بشكل نهائي في العصر الحديث، لاسيما مع قلة الدراسات السابقة في هذا الشأن. وسوف تتناول هذه الورقة التي نحن بصدها تلك الإشكالية التاريخية من خلال المحاور التالية:

- المبحث الأول- خليج أمير المؤمنين إبان القرن الأول الهجري.
- المبحث الثاني- التحديات التي واجهت الأمويين والعباسيين، وأثرت على نظرتهم تجاه الخليج المصري.
- المبحث الثالث- إغلاق خليج أمير المؤمنين خلال العصر العباسي الأول، وأثر ذلك.

خليجُ أمير المؤمنين إبان القرن الأول الهجري.

بدأت إرهاباتُ "الفكرة المبكرة" بهدف الربط بين "البحر الأحمر" ¹ Red Sea ، و"البحر المتوسط" ² Mediterinian Sea منذ أقدم العصور، وكانت الغايةُ من ذلك أن يرتبط كلاهما بالآخر، بشكل غير مباشر ربما ذلك بسبب الخوف من ربط البحرين مباشرة، وهو ما لم يكن أمراً هيناً في ذلك الوقت. وكانت الفكرة الأولى لهذا الربط عبر قناةٍ تخرجُ من "نهر النيل"، ومنه كانت تجري المياه حتى "البحر الأحمر" ³ River Nile ، أو بالعكس، ومن ثم كانت تصل السفنُ القادمة من ثغور "البحر الأحمر" عبر أحد فروع النيل ⁴ إلى "البحر المتوسط" بعد ذلك. وتم هذا المشروع منذ قرون بعيدة ترجع لحوالي ألفي سنة ق.م منذ الأسرة "الثانية عشرة" (1795-1985 ق.م) بمصر القديمة ⁵ . وقد عُرفت هذه القناة القديمة في البداية باسم "قناة سيزوستريس"، وهي التي أمر بحفرها "سنوسرت الثالث" (1843-1878 ق.م)، ثم صارت القناة ترتبط باسم هذا الملك، ولهذا فإن مؤرخي الإغريق أطلقوا عليها "قناة سيزوستريس" ⁶ بعد ذلك.

وبمرور الزمن حدثت العديدُ من التغيرات لهذه "القناة" القديمة ⁷ ، ما بين إختفائها خلال بعض الفترات بسبب الظروف السياسية، وكان ذلك لا يدوم، حيث كان يتم حفرها مرة أخرى نظراً للحاجة إليها ⁸ . وإبان "العصر الإسلامي" وقع القحط بأرض الحجاز، وكابد الناسُ صنوفاً من الشدائد سنة 18هـ/639م إبان خلافة "عمر بن الخطاب" (23-13هـ/643-634م)، وهو العام الذي يُعرف بـ"عام الرمادة" ⁹ . ويُرجَّح أنه ذات العام الذي وقع فيه "طاعون عمواس" الشهير في بلاد الشام ¹⁰ ، وعلى أثر هذا الطاعون مات جمٌ ليس بالقليل من كبار الصحابة ¹¹ ، وتذكر بعضُ الروايات أن عدة من مات جراء هذا "الطاعون" بلغ حوالي 25 ألف شخص ¹² .

ولما زادت الشدةُ إيلاماً بالمسلمين في المدينة، وفي غيرها من بلاد الحجاز بسبب هذا القحط الشديد الذي نزل بهم، أرسل "عمر بن الخطاب" رسالةً عاجلةً إلى والي مصر "عمرو بن العاص"، قال له: "سلامٌ عليك، أما بعدُ فلعمري يا عمرو ما تُبالي إذا شُبعت أنت ومن معك، أن أهلك أنا ومن معي، فياغوثاه، ثم ياغوثاه!.." ¹³ . عندئذ بادر عمرو بالرد دون إبطاءٍ منه على رسالة "أمير المؤمنين" التي كان يبدو فيها الكثير من السخط، والغضب منه، قال فيها: "لعبد" عمر أمير المؤمنين، من عبد الله عمرو بن العاص، أما بعدُ. فيا لبيك! ثم يا لبيك! قد بعثتُ إليك بغير أولها عندك، وآخرها عندي، والسلام عليك ورحمة .." ¹⁴ . وتذكر إحدى الروايات أن "عمرو بن العاص" اعتذر للخليفة عن إرسال الطعام عن طريق

البحر، وقال في نفسه: "أفتح على مصر باباً لأيسد، فكتب يعتذر في أمر البحر.."¹⁵ . وأدرك الخليفة بفطنته ما حدث بين عمرو ومستشاريه، فاشتد في الكتابة، وبعث إليه مهدياً: "أما بعد، فإن الكلمة التي فاهت منك ندمت عليها، والله لئن لم تُرسل في البحر، لأرسلن إليك من يقتلع أذنك.."¹⁶ .

وثمة رواية أن الخليفة أرسل إلى عمرو رسالة، وطلب فيها أن يُرسل طعاماً كثيراً من مصر يكفي أهل الحجاز¹⁷، وهو ما يُشير لشدة القحط الذي وقع. ولما وردت القافلة إلى ثغر "الفلزم" (السويس)، حملها في البحر عشرون سفينة، وكانت كل منها تحمل ثلاثة آلاف إردب، وربما أقل، أو أكثر، حسب سعة كل حمل منها¹⁸ . ويتحدث المؤرخ ابن عبد الحكم (ت: 257هـ/870م) في روايته عن القافلة المصرية التي أرسلها عمرو بن العاص: "فبعث إليه بغير عظيمة، فكان أولها بالمدينة، وآخرها بمصر، يتبع بعضها بعضاً.."¹⁹ . ولما وصل الطعام للمدينة، خرج أمير المؤمنين، ومن معه من الصحابة، ويُقال إن عمر بن الخطاب أمر بأن يتم بناء قصرين في الميناء الذي وصلت إليه هذه المراكب التي كانت تحمل هذا الطعام²⁰ .

ثم أمر الخليفة عمر الصحابي "زيد ابن ثابت" أن يجعل الناس يكتبون على منازلهم، كما أمر بأن يُكتب للناس صكاً من القراطيس، ثم كان يُختم أسفلها، ليتم تسليم الطعام لكل منهم على هذا النحو²¹ . وتُشير المصادر التاريخية إلى أن "عمر بن الخطاب" قام بتوزيع هذا الطعام على أهل الحجاز، "ودفع لأهل كل بيت بالمدينة، وما حولها بغيراً بما عليه من الطعام، كما أنه عين بعضاً من كبار الصحابة ليقوموا بتوزيع الطعام على كافة أهل المدينة"²² . ولما انتهى أمر هذا القحط، أرسل عمر بن الخطاب يطلب من عمرو بن العاص أن يحفر قناة لتربط مصر بالحجاز²³ : "يا عمرو، إن الله قد فتح على المسلمين مصر، وهي كثيرة الخير والطعام، وقد ألقى في روعي لما أحببت من الرفق بأهل الحرمين، والتوسعة عليهم، أن أحفر خليجاً من نيلها حتى يسيل في البحر، فهو أيسر لما نريد من حمل الطعام إلى المدينة، ومكة، فإن حملة على الظهر يبعد، ولا نبليغ معه ما نريد، فانطلق أنت وأصحابك، فتشاوروا في ذلك.."²⁴ . ولما تشاور عمرو مع المقربين منه، أثقلوا عليه أمر هذا الخليج الذي ربما يلحق الضرر بمصر، ثم أخبروه أن يرسل للخليفة مُعظماً ذلك الأمر عليه حتى يرجع عنه²⁵ . وتذكر رواية أن الخليفة قال لعمر بن العاص: "كم بينك وبين البحر؟"²⁶ ، قال: "مسيرة ليلتين.."²⁷ . ثم أمره الخليفة أن يحفر الخليج مهما كان الأمر، ومهما كانت التكاليف "ولو أنفقت عليه جميع مال مصر"²⁸ . وعلى هذا أدرك عمرو بن العاص أن الخليفة عازمٌ على حفر الخليج، ولا حيلة له أمام ذلك²⁹ .

خليجُ أمير المؤمنين والتحديات التي واجهته حتى القرن الرابع الهجري

ثم أخذ عمرو بن العاص يجمع العمال لحفر "الخليج المصري" ، ويُقال إن هذا العمل دام نحو ستة أشهر³⁰ ، وقيل دام أكثر من ذلك. وعن حفر الخليج في رواية ابن ظهيرة: "وأما الخليجُ المعروف بخليج أمير المؤمنين، فحفره عمرو بن العاص بأمر أمير المؤمنين عمر..³¹ وهو ما يُشير إلى أن الحفر تم رغماً عن رغبة والي مصر. وتذكر الروايات أن عمرو بن العاص لم يكن يدري من أن يبدأ الحفر، وأن الذي أرشده لموضع "الخليج القديم" قبطني مصري، إذ تذكر المصادر أن رجلاً من الأقباط أتى إليه، وقال: "أرأيت إن دلتك على مكان تجري فيه السفن حتى تنتهي إلى مكة والمدينة، أتضعُ عني الجزية، وعن أهل بيتي، قال (عمرو): نعم..³² .

ولعل تنمة هذه الرواية تُشير إلى أن عمراً هو الذي اقترح حفر الخليج على الخليفة، وليس العكس، حيث أرسل عمرو له بأمر هذا القبطي، ومن ثم أشار عليه الخليفة أن يبدأ حفر الخليج³³ ، ويرى الباحث أنه حسب أكثر الروايات فإن الحفر كان قد تم بناءً على طلب الخليفة عمر ذاته. ولما تم حفر الخليج، سارت المراكب التجارية من مصر إلى بلاد الحجاز، وذات يوم خرج الخليفة في طريقه للحج، وقيل: خرج معتمراً، فقال للناس: "سيروا بنا ننظرُ إلى السفن التي سيرها الله إلينا من أرضِ فرعون حتى أتتنا..³⁴ " وتُشير بعضُ المصادر التاريخية من جانب آخر إلى أن حفر الخليج تم سنة 23هـ/643م، وليس بعد انتهاء "عام الرمادة" مباشرة³⁵ ، وهذا الرأي هو الراجح. ولاريب ان حفر هذا الخليج تكلف أموالاً ليست بالقليلة، وعن ذلك يقول ابن زولاق: "وأنفق (أي: عمرو بن العاص) عليه (أي: الخليج) مالا عظيماً..³⁶ .

التحديات التي واجهت الأمويين والعباسيين وأثرت على نظرهم تجاه الخليج المصري.

ليست لدينا أخبار واضحة من خلال روايات المصادر التاريخية عن أحوال "خليج أمير المؤمنين" خلال عصر "الدولة الأموية" (132-40هـ/660-751م)، وكذلك خلال العصر المبكر من "الدولة العباسية" (656-132هـ/751-1258م). ومن الراجح أن "الخليج المصري" بقي على أهميته التجارية في الربط بين كل من مصر و "جزيرة العرب" خلال "العصر الأموي" ، وظل الخليج على ذلك مع بدايات عصر "الدولة العباسية" ، نظراً لأهميته التجارية، ودوره في رحلة الحج من مصر إلى بلاد الحجاز. وتذكر المصادر التاريخية أن طول "الخليج المصري" كان يبلغ حوالي 140 كم، أو زهاء "تسعين" ميلاً، وذلك منذ بداية مجرى هذا "الخليج" عند "نهر النيل" حتى يبلغ ساحل "البحر الأحمر" في نهاية المطاف³⁷ .

وكان "الخليج المصري" يقع بحذاء شارع بني الأزرق في "الفسطاط"، في منطقة "جنيّة لاذ" في الجهة الغربية من مسجد "السيدة زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب" رضي الله عنها³⁸. وكان الخليج يجري في امتداده حتى بلدة "أم دنين" (قرب الأبيكية حالياً)، ثم كان يمتد قليلاً بعد ذلك شرقاً، ثم كان ينعطف الخليج نحو الشمال بعد ذلك حتى أطراف المدينة، ثم يمر مجراه في الأراضي حتى "العباسة" (العباسية)، ثم يسير المجرى شرقاً (إلى الأراضي التي شغل موضعها إقليم الإسماعيلية بعد ذلك)، ثم كان "الخليج" يتجه بعد ذلك حتى ثغر "القلزم" (السويس حالياً)³⁹. وعلى أية حال لم تقف أهمية "خليج أمير المؤمنين" خلال "العصرين الأموي والعباسي المبكر على نقل المراكب التجارية فحسب من مصر إلى الحجاز⁴⁰. بل إن أهميته كانت قد امتدت إلى أنه كان يُستخدم في نقل "الحجاج"، وكانت المراكب الأقل حجماً تحملهم عبر "الخليج المصري" إلى "بحر القلزم"، ومنه كانت تبحر إلى بلاد الحرمين، وكان ذلك بديلاً أكثر يسراً، بدلاً من سير الحجاج عبر دروب الصحراء في الأراضي المصرية، وهي مسالك تتسم بطولها، ووعورتها، وهذه الدروب كانت دونما ريب أكثر إرهاقاً من الطريق البحري.

وثمة روايات تشير إلى اهتمام الخلفاء والولاة الأمويين بهذا "الخليج"، فإنه وبحسب رواية "ابن تغري بردي" (ت: 847هـ/1443م)، فهي تذكر أن والي مصر "عبد العزيز ابن مروان" بني أعلى "خليج أمير المؤمنين" "قنطرة" في سنة 69هـ/689م، وهو ما يُشير بوضوح لاهتمام الأمويين بأمره، وكانت الغاية من إقامة القنطرة أن تُسهل عبور الناس أعلى "الخليج المصري"، وقد دون والي الأموي اسمه على جدران القنطرة. وفي ذات الشأن تذكر المصادر أنه قام ببناء القنطرة الآتفة الذكر مهندس اسمه "سعيد أبو عثمان"، غير أنها تهدمت بعد ذلك، ثم أعيد بناؤها مرة أخرى في العصور اللاحقة⁴¹. وتُشير روايات أخرى إلى أن آخر الفترات التي شهدت ازدهار "خليج أمير المؤمنين" كانت في الغالب أيام الخليفة الأموي "عمر بن عبد العزيز" (101-99هـ/720-718م)⁴²، وهو كلام تعوزه الدقة، إذ إنه من الراجح، فيما يرى الباحث، أن "الخليج المصري" ظل مزدهراً بشكل أو بآخر بعد حقبة "عمر بن عبد العزيز"، وهو ما يبدو من خلال ما ورد في روايات بعض المصادر الأخرى. وفي هذا الصدد يذكر ابن عبد الحكم (ت: 257هـ/870م) في روايته: "ثم لم يزل يُحمل فيه (أي: "خليج أمير المؤمنين") الطعام، حتى حُمِل فيه بعد عمر بن عبد العزيز.. ثم ضيعته الولاة بعد ذلك، فترك، وغلب عليه الرمل، فانقطع، فصار منتهاه إلى ذنب التمساح، من ناحية طحا القلزم..."⁴³.

خليج أمير المؤمنين والتحديات التي واجهته حتى القرن الرابع الهجري

بينما يُفهم من رواية المقرئزي (ت: 845هـ/1441م)، وغيره، أن "خليج أمير المؤمنين" ظل يؤدي مهمته كرابط وشريان تجاري بين كل من سواحل مصر وبلاد الحجاز طيلة أيام "الدولة الأموية"، وخلال الحقبة الأولى من عصر "الدولة العباسية" على أقل تقدير. وعن ذلك، يقول: "ولم تزل تجري فيه (أي خليج أمير المؤمنين) السفن من فسطاط مصر الى مدينة القلزم التي كانت على حافة البحر الشرقي حيث الموضع الذي يُعرف اليوم على البحر بالسويس، وكان يصب ماء النيل في البحر من عند مدينة القلزم الى. سنة خمس ومائة. وبقي منه ما هو موجود الآن..⁴⁴ أما رواية السيوطي (ت: 911هـ/1505م) عما حدث لهذا "الخليج" خلال العصرين الأموي، والعباسي، حيث يقول: "ثم لم يزل يحمل فيه الطعام، حتى حمل فيه بعد "عمر بن عبد العزيز" رضي الله عنه، ثم ضيعه الولاة بعد ذلك، فترك، وغلب عليه الرمل، فانقطع، وصار منتهاه الى ذنب التمساح من ناحية طحا القلزم..⁴⁵".

وهذه الرواية التي أوردها السيوطي تُشير إلى أن "الخليج المصري" كان لا يزال يعمل في أيام "الدولة الأموية"، وكان الناس يستخدمونه في الانتقال، وفي التجارة، ومن ثم كانت أحوال الخليج مستقرة فيما يبدو في الربط بين مصر وبلاد الحجاز. غير أن إشارة السيوطي إلى الولاة فيما بعد، وهي إشارة ربما تشير إلى ولاة مصر أيام "الدولة العباسية" لاسيما خلال الحقبة التي انفصلت فيها العديد من الدول المستقلة عن العباسيين، وفي هذا الوقت أهمل "الخليج"، وغمرته الرمال. وعلى أية حال تُعد فترة الخليفة "أبي جعفر المنصور" (136-152هـ/769-755م)⁴⁶ من أبرز الفترات التي ارتبطت بـ "الخليج المصري"، حيث ارتقى سُدّة الخلافة بعد أخيه "أبي العباس"، وهو المشهور في المصادر بـ "السفاح" (132-136هـ/751-755م)، وهو يُعتبر أول الخلفاء العباسيين⁴⁷. وعن أبي جعفر، يقول ابن طباطبا (345هـ/956م): "اعلم، أن المنصور هو الذي أصل الدولة، وضبط المملكة، ورتب القواعد، وأقام الناموس..⁴⁸".

وهذا يُشير بشكل لأغموض فيه إلى أن "المنصور" يُعتبر المؤسس الحقيقي للدولة العباسية، وبسبب بعض الظروف السياسية، والمذهبية، شهدت "الدولة العباسية" في بعض فترات مرحلة من عدم الاستقرار، لاسيما مع بروز العديد من الحركات المناهضة للخلفاء العباسيين الأوائل⁴⁹. وشكلت هذه الحركات خطراً داهماً على كيان هذه الدولة، واستقرارها. وعلى أية حال تأثر الخليج، فيما يرى البعض، لاسيما إبان "العصر العباسي" المبكر، وبعده، بالأهواء السياسية، حيث كان بعض الخلفاء يهدد بغلق الخليج بهدف الضغط على الحكام المصريين⁵⁰.

وتذكر المصادر أن "المنصور" واجه العديد من الأزمات، والحركات المعارضة له منذ ارتقى الحكم، وكان أولها من جانب عمه "عبد الله بن علي" الذي زعم أن "أبا العباس السفاح"، كان قد وعده بالخلافة من بعده، ولهذا لم يُبايع "عبد الله بن علي" ابن أخيه (المنصور). وعن ذلك يقول ابن كثير (774هـ/1372م): "وكتب (المنصور) إلى عمه عبد الله بن علي يُعلمه بوفاة السفاح، فلما بلغه الخبر نادى في الناس.. فقرأ عليهم وفاة السفاح... فذكر أن السفاح كان قد عهد إليه حين بعثه إلى مروان⁵¹ أن إن كسره كان الأمر إليه من بعده..⁵² وفي سنة 141هـ/760م ظهرت فتنة فرقة مارقة اشتهرت باسم "فرقة الراوندية"، وكان أتباعها يدعون إلى أفكار تخالف الإسلام ومنها الإيمان بـ "تناسخ الأرواح"، وتمكن المنصور من القضاء عليهم⁵³. غير أن أشد التحديات التي واجهها كانت في سنة 145هـ/764م، بسبب ما وقع من صراعات بين المنصور ومحمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب المعروف بـ "النفس الزكية"⁵⁴.

ويتهم البعض "المنصور" بأنه كان هو أول من أوقع الفتنة بين آل البيت سواء من بني العباس من جانب، أم من العلويين من جانب آخر، وكان الطرفان قبل أن يرتقي الحكم متآلفين، وليس بينهما شيء من الضغينة⁵⁵. ففي أواخر عصر الأمويين، اجتمعت كلمة "آل البيت" من بني هاشم (الطالبين والعباسيين) على أن تذهب الولاية إلى "محمد" (النفس الزكية) بعد سقوط حكم بني أمية، بفضل نسبه، وأنه الأول من غيره بأن يتبوأ الخلافة⁵⁶. وكان حاضراً هذا الاتفاق كل من "السفاح" و"المنصور" غير أن الأمور لم تتم على هذا النحو، فانتقل الحكم للعباسيين، ولهذا أبى "النفس الزكية" مبايعة "المنصور"⁵⁷. ورغم شدة هذه الفتنة، تمكن أبو جعفر المنصور في نهاية الأمر من القضاء عليها، رغم تعاطف الكثيرين مع الطالبين⁵⁸.

إغلاق خليج أمير المؤمنين

خلال العصر العباسي الأول وأثر ذلك

بدأت ثمّة رغبة ملحّة من جانب عددٍ من الخلفاء العباسيين الأوائل، وكانت غايئها ترمي إلى إغلاق "الخليج المصري"، أو "خليج أمير المؤمنين" رغم أهمية هذا الخليج باعتباره شرياناً بحرياً حيوياً لأهل مصر، وكذا دوره المهم في رواج تجارتهم الخارجية، لاسيما وأن "الخليج المصري" صار منفذاً تجارياً رئيساً بين كل من مصر من جانب، وتجار "جزيرة العرب"، وسفن التجار القادمين من الأسواق الآسيوية، وغيرها من الأسواق والمراكز التجارية الأخرى من جانب آخر. وكان مبعث ذلك القلق من جانب بعض الخلفاء خشيتهم أن يستغل المناهضون للعباسيين، والمعارضين لشرعية هذه الدولة (656-132هـ/1258-751م) الخليج المصري في إضعاف الدولة العباسية⁵⁹. ومن ثم يكون بإمكانهم القدوم لمصر عن طريق الخليج، وهو ما قد يُسهّل الاستيلاء على الأراضي المصرية، ومن ثم إخراجها من كنف بني العباس، مع ما تمثله أرض مصر من أهمية كبيرة للعباسيين، بل إن خوف بعض الخلفاء امتد إلى خشيتهم من أن يُشكل وجود الخليج المصري تهديداً بشكل كبير إلى أراضي بلاد الحرمين ذاتها.

وعلى هذا شهدت الحقبة الأولى من "الدولة العباسية" تحديداً أبرز ما ورد في المصادر التاريخية فيما يخص الرغبة في ضرورة التخلص من "الخليج المصري"، وإغلاقه بسبب مثل هذه التهديدات التي كانت تواجه خلفاء الدولة العباسية. ولعل هذا الأمر يبدو جلياً منذ البدايات المبكرة لحكم "أبي جعفر المنصور" (152-136هـ/769-755م) الذي واجه حركات معارضة عديدة كانت ترفض ارتقاؤه لحكم "الدولة العباسية". وفي هذا الشأن، يقول المقرئزي (845هـ/1441م): "وكان (خليج أمير المؤمنين) يصب ماء النيل في البحر من عند مدينة القلزم إلى أن أمر الخليفة أبو جعفر المنصور بطممه..⁶⁰ وهذا يعني أنه خلال فترة حكم "الخليفة أبي جعفر المنصور" تمت المحاولات الأولى فيما يبدو لردم "الخليج المصري"، وكان ذلك بسبب الأحداث التي شهدتها الفترة المبكرة من حكمه.

غير أنه في ذات الوقت لا يُعرف على وجه الدقة من خلال روايات المصادر التاريخية ماذا حدث لهذا الخليج، وهل تم إعادة حفره مرة أخرى، حيث لم نعلم بإعادة الحفر بشكل واضح من خلال المصادر التاريخية إلا إبان الفترات اللاحقة بعد عصر "أبي جعفر المنصور" بحوالي قرنين من الزمان⁶¹. ويرى الباحث أنه من الراجح أن "خليج أمير المؤمنين" كان قد تم إغلاقه خلال العصر العباسي الأول، لكن لا يوجد ما يمنع من إعادة حفره مرة أخرى بعد

ذلك، وهو ما يبدو في ثنايا رواية المؤرخ المصري "أبي الحسن ابن زُولاقي" (ت: 387هـ/997م)، وهو ما يؤكد غيره من المؤرخين المتأخرين مثل: "ابن ظهيرة" (ت: 891هـ/1486م). وعلى أية حال تعد رواية المؤرخ تقي الدين المقرئ الآنف الذكر من أهم روايات المصادر العربية، حيث إنها تتحدث عن مصير هذا "الخليج" خلال "العصر العباسي" الأول⁶².

ومن جانب آخر، فرغم أهمية الرواية التي أوردها المقرئ، فإنه يؤخذ على هذه الرواية أن صاحبها يذكر أن هذا "الخليج" كان قد أغلق في أيام أبي جعفر "المنصور"، غير إنه يُحدد السنة التي تم فيها إغلاق الخليج في 105هـ/724م⁶³. وهو تاريخٌ دونما ريب غير دقيق بالمرّة، ويخالف المعروف تاريخياً من فترات حكم الخلفاء العباسيين. فمن المعروف أن "أبا جعفر المنصور" بدأ حكم "الدولة العباسية" منذ سنة 136هـ/755م، وبقي متبواً عرش الخلافة حتى سنة 152هـ/769م. أما سنة 105هـ/724م الواردة في متن "تقي الدين المقرئ" كانت أيام حكم خلفاء بني أمية، وتحديدًا في نهاية عصر الخليفة "يزيد بن عبد الملك" (105-101هـ/724-720م)، أو ربما مع بدايات حكم الخليفة اللاحق له، وهو "هشام بن عبد الملك" والذي ارتقى سُدّة "الخلافة" في الفترة من (125-105م/744-724م).

وعلى أية حال تؤكد هذه الرواية الآنف (رواية تقي الدين المقرئ) أن الخليفة "أبا جعفر المنصور" كان قد أمر بإغلاق "الخليج المصري"، وهو ما تؤكد بعض الروايات الأخرى. ولعل هذا الحدث المُهم كتب نهاية "الخليج المصري" في هذه الفترة المبكرة من "العصر العباسي". غير أن هذا لا يعني بالضرورة أن أمر "الخليج المصري" كان قد اندثر بعد ذلك، بل على العكس، فقد اهتم حكام مصر، وولاتها، فيما بعد بإعادة حفر هذا الخليج مرة أخرى، لاسيما في الفترات التي تلت "العصر العباسي" المبكر، وحتى بعد أن استقلت مصر عن حكم بني العباس، أيام الدولة الطولونية، وذلك نظراً للحاجة الماسة لوجود هذا الخليج.

ومما يؤكد الفكرة التي تقوم على أن "الخليج المصري" لم ينته أمره بعد أن أغلق أيام الخلفاء العباسيين الأوائل، أن بعض الروايات التاريخية تشير إلى أن "هارون الرشيد" (170-193هـ/787-808م)، وهو حفيد الخليفة "أبي جعفر المنصور"، كانت لديه رغبة واضحة في الربط بين "البحر الأحمر" (بحر القلزم) و"البحر المتوسط" (البحر الرومي) بشكل مباشر، وليس عبر قناة تخرج من "نهر النيل" فحسب⁶⁴، وهو بلا ريب تطورٌ مهم جداً في فكرة الربط بين البحرين، إذا إنها تكاد تكون أول مرة يتم الحديث عن هذا الأمر خلال القرون الهجرية الأولى. غير أن وزير "هارون الرشيد"، وكان يُدعى "يحيى البرمكي"، أظهر له ما قد ينتج عن ذلك الربط المباشر بين البحرين من مخاطر، وتهديدات ليست

خليج أمير المؤمنين والتحديات التي واجهته حتى القرن الرابع الهجري

تُهدد أرض مصر وحدها، بل سوف تمتد توابعها بعد ذلك إلى بلاد الحجاز ذاتها، وكذا باقي ولايات الدولة العباسية.

ويُروى أن الوزير "يحيى البرمكي" قال لـ "هارون الرشيد" إن حفر قناة تربط بين "البحر الأحمر" والبحر المتوسط سوف يهون أمر قدوم الجيوش الرومية إلى أرض الحرمين، وأنه سوف يكون بإمكانهم أن يستولوا دون مشقة على قبلة المسلمين، عندئذ ترك الخليفة "هارون الرشيد" هذه الفكرة تماماً بسبب ما يمكن أن ينتج عنها من تهديدات خطيرة على الدولة العباسية⁶⁵. لكننا لاندري على أية حال هل كان الخليفة "هارون الرشيد" قد أعاد حفر "خليج أمير المؤمنين" الذي كان قد أغلقه جده "المنصور"، أم لا على وجه اليقين. ويرى الباحث من جانبه أن "الخليج المصري" كان في الغالب قد أعيد حفره بعد "أبي جعفر المنصور"، وأنه كان يُستخدم في أيام حفيده "هارون الرشيد"، ومن ثم زاد طموح هذا الخليفة العباسي بأن يربط البحرين معاً دون الحاجة إلى وجود "الخليج المصري"، قبل أن يهجر هذه الفكرة تماماً بعد ذلك.

وفي ذات الصدد، يتحدث المؤرخ "ابن زولاق" (ت: 387هـ/997م) في روايته عن استخدام الحجاج المصريين، وكذلك غيرهم من الحجاج ممن كانوا يأتون من مناطق شمال أفريقيا، وبلاد المغرب، وكذلك حجاج بلاد السودان الغربي لمرافقة موكب "الحج المصري" إلى هذا الخليج في أيامه، حيث يقول ابن زولاق: "وكان حاج البحر ينزلون بالفسطاط من ساحل تبّيس، فيسيرون فيه (أي في الخليج)، ثم ينتقلون إلى المراكب الكبار، وليس بمصر خليج إسلامي غيره، وصار يزيد في في سقي الخوف.."⁶⁶.

ولعل ذلك ربما يشير إلى أنه حتى أيام هذا المؤرخ المصري (أي ابن زولاق) الذي كان معاصراً لأيام "الدولة الفاطمية" (567-358هـ/1171-968م) (وتحديداً خلال النصف الثاني من حقبة القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، وكان "خليج أمير المؤمنين" في ذلك الوقت لا يزال موجوداً، وكانت مراكب الحجاج تستخدمه في الذهاب إلى ساحل "بحر القلزم"، ثم كان الحجاج يبحرون بعد ذلك عبر هذا البحر قاصدين الذهاب إلى ثغور بلاد الحرمين، مثل جدة وينبع، وغيرهما. وعلى أية حال، يمكن القول بأنه ارتبطت إلى حد كبير فكرة وجود "خليج أمير المؤمنين"، أو "الخليج المصري"، في أرض مصر، بالمخاوف من جانب عدد من الخلفاء من أن يُستغل هذا "الخليج" من جانب الأعداء والمنافسين لدولة الخلافة، وقد بدا ذلك واضحاً لاسيما خلال عصر "الدولة العباسية" المبكر⁶⁷، وذلك رغم القناعة التامة بأهمية "الخليج المصري" لاسيما التجارية التي ربما لاغنى عنها.

الخاتمة

ومن خلال هذه الورقة، يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات المهمة:

- أكدت الورقة على أن فكرة الربط بين البحرين الأحمر والمتوسط ترجع إلى أيام الفراعنة، وذلك منذ حوالي ألفي سنة قبل الميلاد، وكانت هذه القناة تعرف في البداية باسم: "قناة سيزوستريس" حسب النطق اليوناني لاسم الملك سنوسرت الثالث، وهو من ملوك الأسرة الثانية عشرة. كما أن القناة مرت عليها أحوال كثيرة قبل "العصر الإسلامي" فيما بعد، حيث أعاد حفرها الملك "رمسيس الثاني"، خلال الأسرة "التاسعة عشرة" الفرعونية، ثم ردمت القناة، ثم أعاد حفرها الملك "نخاو الثاني"، وهو من فراعنة العصر المتأخر.
- بينت هذه الورقة أن الخليفة "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه هو الذي أمر والي مصر "عمرو بن العاص" أن يقوم بحفر هذه القناة التي عرفت باسم "خليج أمير المؤمنين"، أو "الخليج المصري"، وهوما يعني أن "عمرو بن العاص" لم يكن متحمساً لهذا المشروع، هذا رغم وجود روايات أخرى تذكر أن "عمرو بن العاص" هو الذي عرض الفكرة على الخليفة، غير أنها روايات ضعيفة.
- أشارت هذه الدراسة إلى أن "خليج أمير المؤمنين"، أو "الخليج المصري"، لعب دوراً مهماً في الربط التجاري بين كل من مصر وبلاد الحجاز، كما أن هذا الخليج كان يستخدم في ذات الوقت بهدف نقل الحجاج من مصر إلى بلاد الحرمين.
- أكدت هذه الدراسة أن خشية بعض الخلفاء لاسيما في عصر "الدولة العباسية" الأول من استغلال هذا الخليج من جانب منافسيهم، هوما جعلهم على قناعة بأنه لا بد من إغلاق "الخليج المصري" بسبب التهديدات التي يمكن أن يتسبب فيها وجود هذا الخليج، وهوما بدا جلياً أيام الخليفة العباسي "أبي جعفر المنصور"، وهو الذي أمر بإغلاق هذا الخليج خلال فترة حكمه، وكانت أول مرة يتم ردم هذا الخليج في العصر الإسلامي.
- وأكدت هذه الدراسة أنه رغم تخوف بعض الخلفاء العباسيين الأوائل من هذا الخليج المصري، إلا أن الخليفة "هارون الرشيد" أراد أن يحفر قناة تربط بين "البحر المتوسط" و"البحر الأحمر" مباشرة، لكنه توقف عن ذلك بسبب تدخل وزيره "يحيى البرمكي" الذي أفتعه بخطورة هذه الخطوة، وأنها قد تهدد بانفصال بعض الولايات.

الهوامش:

- 1 كان "البحر الأحمر" غير موجود منذ حوالي 40 مليون سنة، إذ كانت آسيا وأفريقيا قارة واحدة، ولم يكن يوجد سوى البحر المتوسط القديم، المعروف بـ"بحر تيثيس"، وكان أكبر امتداداً عما هو عليه الآن، وكان هذا البحر يغمر شمال مصر حتى أسبوط (وللمزيد عن البحر الأحمر، وأهميته، ودوره في نمو الحركة التجارية عبر التاريخ، انظر شوقي عطالله الجمل: جزر البحر الأحمر ومضائقه، وأهميتها الاستراتيجية، ندوة البحر الأحمر عبر العصور، اتحاد المؤرخين العرب، المجلد 11، القاهرة، 1999م، ص 205 وما بعدها).
 - 2 عرف "البحر المتوسط" قديماً باسم: (تيثيس)، وهو في الغالب نسبة لأحد المعبودات اليونانية (انظر ديودور الصقلي: ديودور الصقلي في مصر، ترجمة: وهيب كامل، دار المعارف، القاهرة، 2013م، ص 35).
 - 3 عرف "نهر النيل" في بعض الكتابات اليونانية باسم: (أوقيانوس)، وكذلك: (نهر ايجيبتوس) (ديودور الصقلي في مصر: ص 35، وانظر أيضاً ديودور الصقلي: ذات المصدر، ص 43. ويقال إن اسم نهر النيل مأخوذ من اسم أحد ملوك اليونان، وهو الملك (نيلوس) Nilus (ديودور الصقلي: المصدر السابق، ص 44).
 - 4 كان "نهر النيل" قديماً يضم سبعة فروع، وليس فرعين كما هو حالياً، ومنها: الفرع الثانيسي، والبواباسطي، والكانوبي، والبلوزي. وللمزيد عن نهر النيل وأهميته قديماً، انظر: جورج بوزنر (وآخرين): مُعجم الحضارة المصرية القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996م، ص 343، وللمزيد أيضاً، انظر:
- Toby Wilkinson: Dictionary of Ancient Egypt, Thames & Hudson World Art, London, 2008, P.172
- 5 جورج بوزنر: معجم الحضارة المصرية، ص 193.
 - 6 من المعروف أن الإغريق أطلقوا على أسماء الملوك والفراعنة المصريين مسميات فيها الكثير من التحريف، وذلك بما يتوافق مع لغتهم، ولعل منها أنهم أطلقوا على اسم الملك (خوفو): اسم (كيوبس)، واسم (خع - إف - رع): اسم (كيفرن)، وأطلقوا على الملك (سنوسرت): اسم (سيزوستريس)...الخ.
 - 7 اشتهرت القناة بالعديد من الأسماء في المصادر، منها: "الخليج المصري"، و"خليج أمير المؤمنين"، و"الخليج الحاكمي"، و"خليج اللؤلؤة...الخ. انظر ابن عبدالحكم: فتوح مصر، مكتبة مدبولي، 1999م ص 103-102، اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج1، تحقيق: الدكتور خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 107-106، ابن الكندي: فضائل مصر المحروسة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، ص 43-42، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج2، تحقيق: خيرى سعيد، المكتبة التوفيقية، ص 378-377، المقرئ: الخطط، ج1، ص 115-114، السيوطي: حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ج1، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م، ص 125-124، ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة في فضائل مصر والقاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2014م، ص 113-112).
 - 8 تم إعادة حفر القناة أيام رمسيس الثاني في الأسرة 19 وكذلك أيام الملك نخاو الثاني، ويقال إن كليوباترا استخدمت هذا الخليج للهروب من بطش أخيها (انظر عبدالصبور شاهين: مصر في

(الإسلام، 164-165)،

Toby Wilkinson: Dictionary of Ancient Egypt, World Art, P.107.

9 للمزيد عن أحداث (عام الرمادة)، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج2، ص377، ابن كثير: البداية والنهاية، ج7، تحقيق: الدكتور أحمد أبوالمحم (آخرين)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص92-93. وانظر السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص124-125. ويصف المؤرخ ابن الأثير القحط بقوله: "في سنة ثمانى عشرة أصاب الناس مجاعة شديدة، وجذب، وقحط، وهو عام الرمادة، وكانت الريح تسفي تراباً كالرماد، فسمي عام الرمادة، واشتد الجوع حتى جعلت الوحش تأوي الى الأنس، وحتى جعل الرجل يذبح الشاة فيعافها من قبحها، وفيه أيضا كان طاعون عمواس..". (انظر، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج2، ص377).

10 طاعون عمواس: للمزيد عن هذا الطاعون، انظر ابن الأثير: الكامل، ج2، ص381-379.
11 مات بسبب الطاعون كل من معاذ بن جبل، وقيل انه دعا الله أن يأتيه من هذا الطاعون (ابن الجوزي: أعمار الأعيان، هيئة الكتاب، 2003م، ص22، ابن الأثير: أسد الغابة (المختصر)، اختصار: محمد إبراهيم عوض، هيئة الكتاب، 2018م، ابن كثير: البداية والنهاية، ج7، ص80-81). ومات بسببه أيضا أبوعبيدة ابن الجراح (الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج3، ص5). وعمن مات من الصحابة بسبب الطاعون، يقول الطبري (ت: 310هـ): "دخلت سنة ثمانى عشرة ففيها كان طاعون عمواس فتقانى فيها الناس فتوفي أبوعبيدة بن الجراح وهو أمير الناس، ومعاذ بن جبل، ويزيد بن أبي سفيان، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وعتبة ابن سهيل..". (مختصر تاريخ الطبري، ج1، اختصار: على الجندي، هيئة الكتاب، 2014م، ص72).

12 ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج2، ص381.
13 السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص124. وفي رواية أخرى أن عمر بن الخطاب بعث لعمر بن العاص رسالة يقول فيها: "الى العاص بن العاص! فإنك لعمرى لانتبالي إذا سمنت أنت ومن معك، واعجف أنا ومن قبلي، فياغوثة! ثم يا غوثاه..". (ابن عبدالحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص165).

14 ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ص102-103، وانظر السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص124.

15 ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها وخواصها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999م، ص55.

16 ابن زولاق: المصدر السابق، ص55

17 اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج1، ص106.

18 المصدر السابق، ص107. وقيل في رواية أخرى: كانت هذه القافلة المصرية تضم 20 سفينة، وكانت تحمل الدقيق، وكذلك الودك (ويُقصد به: دسم اللحوم والدهن) (انظر شهاب الدين الحموي: التاريخ المظفري، تحقيق: الدكتور حامد زيان غانم زيان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989م، ص146).

19 ابن عبدالحكم: فتوح مصر وأخبارها، ص103.

20 اليعقوبي: المصدر السابق، ص107

- 21 اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، ج1، ص107.
- 22 ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ص103.
- 23 ابن عبدالحكم: المصدر السابق، ص103، وللمزيد، انظر أيضاً المقرئزي: الخطط، ج1، ص144، السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص125.
- 24 السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص125. ويقال إن آخر من حفر الخليج الإمبراطور تراجان، ثم ردم بعد ذلك وبقي على حاله حتي الفتح العرب (انظر عبدالصبور شاهين: مصر في الإسلام، ص165).
- 25 ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ص165-164، وانظر السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص125.
- 26 ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص55.
- 27 المصدر السابق، ص55.
- 28 المصدر السابق، ص55.
- 29 يذكر المقرئزي (ت: 845هـ/1441م) رواية فيها غرابة، إذ تذكر أن حفر "الخليج الأول" يرجع إلى أيام النبي إبراهيم (عليه السلام) لما جاء أرض مصر، وأعطاه الملك، ويقال كان اسمه: طوطيس (؟) في ذلك الوقت السيدة "هاجر" المصرية التي تزوجها النبي إبراهيم، وأنجب منها ابنه البكر اسماعيل (عليه السلام). ولما سكنت السيدة هاجر الحجاز، وحدث أن وقعت فيها الجفاف، فأرسلت هاجر إلى ملك مصر تطلب منه الغوث، فأمر الملك أن يحفر هذا الخليج، ثم بعث إليه السفن تحمل الحنطة، وغيرها من صنوف الطعام، وكان ذلك سببا في إعادة الحياة إلى طبيعتها في بلاد الحجاز (المقرئزي: الخطط، ج1، ص115).
- 30 المقرئزي: الخطط، ج1، ص115.
- 31 ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص113-112. وفي رواية السيوطي (ت: 911هـ/1505م) أن عمرو كان قد قنع بأن يثقل حفر الخليج على الخليفة، ولما رجع عمرو ليحدث الخليفة، أخبره عمرو بذلك الذي قاله مستشاروه له، فتعجب عمرو من فطنة الخليفة عمر بن الخطاب، وقال له: صدقت والله يا أمير المؤمنين، لقد كان الأمر على ما ذكرت. ثم قال الخليفة لعمرو: انطلق يا عمرو بعزيمة منيحتي تجد في ذلك، ولأياتي عليك الحول حتى تفرغ منه إن شاء الله تعالى. فانصرف عمرو، وجمع لذلك من الفعلة ما بلغ به ما أراد. ثم احتفر الخليج الذي في حاشية الفسطاط الذي يُقال له خليج أمير المؤمنين، فساقه من النيل إلى القلزم، فلم يأت الحول حتى فرغ، وجرت فيه السفن، فحمل ما أراد من الطعام إلى المدينة ومكة، فنفع الله بذلك أهل الحرمين، وسمي خليج أمير المؤمنين (السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص125).
- 32 ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ص166.
- 33 المصدر السابق، ص166. يقول ابن الأثير: "وأصلح عمرو بن العاص بحر القلزم، أرسل فيه الطعام إلى المدينة.. (الكامل في التاريخ: ج2، ص378)، وهو ما قد يشير إلى أنه قام بحفر الخليج برغبة منه.
- 34 المصدر السابق، ص166.
- 35 ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج4، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2008م، ص44.
- 36 ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص56.
- 37 عبدالصبور شاهين: مصر في الإسلام، ص166.

- 38 عبدالصبور شاهين (إصلاح عبدالسلام الرفاعي): مصر في الإسلام (القرن الأول)، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، القاهرة، 2001م، ص166.
- 39 المرجع السابق، ص166. وللمزيد أيضا عن مسار هذا الخليج المصري، انظر شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، ص31.
- 40 ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص56.
- 41 تم إعادة بناء القنطرة أيام الفاطميين (ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج4، ص44). وقد حكم خلفاء الدولة الفاطمية في الفترة من (567-358هـ/1171-968م).
- 42 ابن عبدالحكم: فتوح مصر، ص164.
- 43 المصدر السابق، ص164.
- 44 المقرئ: خطط المقرئ، ج1، ص115.
- 45 السيوطي: حسن المحاضرة، ج1، ص125.
- 46 المنصور: هو أبو جعفر عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، وأمه أم ولد اسمها: سلامة، دامت خلافته حوالي 22 سنة إلا ستة أيام، وكان وفاته بمكة يوم التروية (انظر محمد بن يزيد: كتاب تاريخ الخلفاء، مكتبة الثقافة الدينية، 2000م، ص23. تقول بعض المصادر: "كان المنصور من عظماء الملوك، وحزمائهم، وعقلائهم، وعلمائهم، وذو الآراء الصائبة منهم.. ووقورا شديدا..") (انظر محمد بن علي بن طباطبا: الفخري في الأدب السلطانية، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، 1962م، ص119).
- 47 السفاح: هو عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن العباس، وهو أول خلفاء بني العباس، بويع سنة 132هـ/751م، وفي صفته: "كان كريما، حليما، وقورا، عادلا، كثير الحياء، حسن الأخلاق، ولما بويع، واستوثق له الأمر، تتبع بقايا بني أمية، ورجالهم، فوضع السيف فيهم..") (ابن طباطبا: الفخري، ص119).
- 48 ابن طباطبا: المصدر السابق، ص126-127.
- 49 للمزيد عن هذه الحركات، انظر ابن ماجة: كتاب تاريخ الخلفاء، ص23، المسعودي: مروج الذهب، ج3، تحقيق: مصطفى السيد، المكتبة التوفيقية، د.ت، 294-295، ابن طباطبا: الفخري، ص131-132.
- 50 وعن تهديد بعض الخلفاء بغلق الخليج، يقول "شحاتة عيسى إبراهيم": "وقد كان الخليج عرضة للأهواء السياسية، فيردم إذا أراد أحد الخلفاء الضغط السياسي على مصر، وتجويع سكانها، وتحويل تجارة الهند عنها إلى بغداد، ووادي الفرات، كما فعل الخليفة المنصور العباسي..") (شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص31).
- 51 يقصد به الخليفة مروان بن محمد، وهو آخر خلفاء بني أمية الذي هزمه العباسيون، وطاردوه، ثم إنهم قتلوه (في أبي صير)، وبموت مروان بن محمد انتهت الدولة الأموية، ومن ثم قامت الخلافة العباسية.
- 52 ابن كثير: البداية والنهاية، ج10، ص64. وكان خروج عبدالله بن علي عن طاعة المنصور ومحاولة أبي مسلم الخراساني أن يقلل من شأنه في الشام سببا في مقتل أبي موسى (اليعقوبي: ج1، ص255-256).
- 53 السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص207.

- 54 ابن طباطبا: الفخري، ص132-131، وانظر السيوطي: تاريخ الخلفاء، تحقيق: أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، 2005م، ص207.
- 55 السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص207.
- 56 ابن طباطبا: الفخري، ص131-130.
- 57 المصدر السابق، ص131.
- 58 يقول السيوطي: "وفي سنة خمس وأربعين كان خروج الأخوين محمد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. فظفر بهما المنصور، وقتلها، وجماعة كثيرة من آل البيت.." (السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص207).
- 59 المقرئزي: خطط المقرئزي، ج1، ص115، وللمزيد عن رغبة الخلفاء ردم، وإغلاق خليج أمير المؤمنين، انظر أيضا، شحاتة عيسى إبراهيم: القاهرة، ص31.
- 60 المقرئزي: المصدر السابق، ص115. وللمزيد، انظر أيضا: ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص56. وقد نقل المؤرخ المصري ابن ظهيرة وهو من مؤرخي القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، هذه الرواية كما أوردها ابن زولاق بالنص، انظر ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص113.
- 61 ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، ص56.
- 62 المقرئزي: الخطط، ج1، ص115
- 63 المصدر السابق، ص115.
- 64 عبدالصبور شاهين: مصر في الإسلام، ص166.
- 65 عبدالصبور شاهين: مصر في الإسلام، 166. وعن رغبة بعض الخلفاء ربط البحرين مباشرة، يقول جورجي زيدان: "وربما فكر فيه غيره (أي غير هارون الرشيد) من ملوك المسلمين، ولم يخرجوه إلى حيز الفعل.." (للمزيد، انظر عبدالصبور شاهين: المرجع السابق، ص166).
- 66 ابن زولاق: فضائل مصر، ص56. هكذا ورد النص في رواية ابن زولاق عن نزول الحجاج بالفسطاط من ساحل تنيس، ولعل الفسطاط هنا يقصد بها الخيمة، وليس المدينة التي كان قد شادها عمرو بن العاص = بعد الفتح العربي لـ"أرض مصر"، إذ لا علاقة البتة بين كل من بلدة تنيس (في شرق الدلتا) ومدينة الفسطاط عاصمة البلاد من ناحية المجاورة. وقد نقل المؤرخ المصري ابن ظهيرة هذه الرواية كما أوردها أبو الحسن ابن زولاق بالنص (انظر ابن ظهيرة: الفضائل الباهرة، ص113). بلدة تنيس: ومن المعروف تقع ضمن أقاليم شرق الدلتا، وهي حاليا واحدة مدن محافظة الشرقية. وكانت تشتهر بنوع من القماش المشهور، الذي حمل اسم هذه المدينة، وهو "القماش التنيسي".
- 67 عبدالصبور شاهين: مصر في الإسلام، ص166.
- وعن فكرة المخاوف من جانب بعض الخلفاء من وجود هذا الخليج المصري، أو حتى من فكرة الربط بين كل من "البحر الأحمر" و"البحر المتوسط"، يقول الدكتور عبدالصبور شاهين: "والذي خاف منه خلفاء المسلمين هو ما حدث تقريباً بعد ثلاثة عشر قرناً، وبعد حفر قناة السويس، فقد دخل الانجليز لاحتلال مصر عن طريق القناة بعد أن طلب أحمد عرابي من ديلسبس ردمها، ولكن المهندس الفرنسي طمأنه، ووعدته بعدم دخول أي جندي القناة من ناحية بورسعيد. ولكن الخطة الاستعمارية رأت ضرورة ضرب الجيوش الانجليزية عن طريق القناة.. وكانت بداية الاستعمار عام 1882م.."
- (عبدالصبور شاهين: المرجع السابق، ص167).

ثانياً: حفر وافتتاح القناة

العمالة وحفر القناة.

د. راضي جودة

حفل افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية 1869 م.

د. قمرات السيد محمود إبراهيم

العمالة وحفر قناة السويس

دكتور / راضي محمد جودة

عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

باحث أول بدار الوثائق المصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"¹

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

موقع برزخ السويس

إذا نظرنا إلى خريطة العالم القديم، لوجدنا نطاقا صحراويا عريضا ما بين خطي عرض 30 و15 شمالى خط الاستواء، ويمتد في أفريقيا وغرب آسيا ويفصل هذا النطاق الصحراوي بين أهم مركزيين من مراكز تكتل السكان في حوض البحر المتوسط وأوروبا شمالا، وشبه القارة الهندية وما يليها من أقاليم الشرق الأقصى جنوبا بشرق.

غير أن يد الطبيعة قد شقت ذراعين مائئين في جسم هذا النطاق الصحراوي، هما الخليج العربي والبحر الأحمر، وهذان الذراعان يكادان يلتقيان بذراع مائي ثالث يتجه في اتجاه شرقي غربي هو البحر المتوسط. وقد تركت الطبيعة برزخا ضيقا بين البحرين المتوسط والأحمر، التقى فيه البران الآسيوي والأفريقي، وتقابل البحران المتوسط والأحمر، ومن ثم كانت هذه المنطقة التي تعرف ببرزخ السويس هي ملتقى البرين ومفرق البحرين. ومن ثم أيضا كانت أهميتها الفريدة ليس بالنسبة لتاريخ مصر فحسب، بل بالنسبة لتاريخ الانسانية جميعا².

وبذلك تمتد منطقة برزخ السويس من خليج الطينة شمالا على البحر المتوسط ومدينة السويس في الجنوب على رأس خليج السويس.

فرمان الامتياز الثاني 5 يناير 1856³

يتكون عقد الامتياز الثاني من ثلاث وعشرين مادة، أما قانون الشركة الأساسي فيتكون من ثمان وسبعين مادة⁴ نصت المادة الثانية منه (للشركة أن تقوم بالأعمال المكلفة بها وتحت إشرافها المباشر أو بأن تعهد إلى المقاولين وفى أية حالة تختارها من الحالتين المذكورتين يجب أن يكون على الأقل أربعة أخماس العمال المستخدمين في الأعمال المذكورة من المصريين)⁵.

وهى مادة استطاع ديلسبس أن يجعل منها بعقليته الأساس لنظام السخرة في حفر القناة، حيث تمكن في 20 يوليو 1856م من صياغة هذه المادة في لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس والمكونة من 11 مادة والتي مثلت المادة الأولى أخطرها والتي نصت على (تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعلمون في أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبير مهندسي الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل)⁶ في الوقت الذي تجنب فيه ذكر لفظ السخرة وهى بذلك كاهل الشعب المصري، كما أنها لم تحدد عدد العمال الذين تستعملهم في مواقع العمل، بل تركت الأمر بيد كبير مهندسي الشركة الذي كان يفضل مصالح الشركة على مصالح الشعب المصري⁷.

وعلى الرغم أن تلك اللائحة قد صيغت بكيفية توحى بأن الفلاحين والعمال الخاضعين لها سيلقون قدراً من الرعاية والخدمات والأجور، إلا أن الحقائق التاريخية قد أثبتت أن هذه اللائحة حتى بهذا القدر الضئيل من الضمانات لم يكن لها أى حظ من التطبيق الفعلي بل على العكس.

وفي حقيقة الأمر أن الشركة جعلت من هذا البند سلاحاً أشهرته في وجه الحكومة المصرية وفرضت السخرة على المصريين وبموافقة سعيد باشا كما سنرى.

من أين أتت الشركة بالعمال للعمل في الحفر؟

في بداية الأمر وضع ديلسبس إعلاناً كاذباً باللغة العربية دعا فيه المصريين إلى ساحات الحفر، ووعدهم بالكسب الوفير فذكر أن الشركة قد أنشأت قرى لسكنى العمال، وأنها أقامت في كل منها مسجداً يقيمون فيه شعائهم الدينية، وقرر أن ماء الشرب متوفر، وحدد لهم الأجور فجعلها على أساس إنتاجهم وليس على أساس عدد الأيام التي يقضيها العامل

في الحفر، وذهب إلى أن أجر العامل سيتراوح بين ستة قروش وثمانية قروش في اليوم. كما أبان في إعلانه أن هناك فرصة أمام العمال المجدين لزيادة أجورهم إذا ضاعفوا جهودهم في أعمال الحفر. وأوضح لهم طرق المعيشة في جهات البرزخ وترك للعمال حرية شراء ما يروق لهم من مخازن المقاول بالأثمان المحددة في التسعيرة أو من الباعة المتجولين. واختتم ديلسبس الإعلان بقوله إنه حرم على الرؤساء الأوروبيين مهما كانت مناصبهم أو درجاتهم ضرب الفلاحين أو إساءة معاملتهم، وقد طبع من هذا الإعلان ثلاثة آلاف نسخة وزعت في المدن والقرى، وألصقت نسخ منه على أبواب المساجد ومحطات السكك الحديدية وأقسام البوليس والأسواق والشوارع الآهلة بالسكان كما علقت نسخ منه في ساحات الحفر المختلفة⁸. وبالرغم من ذلك وغيرها من الدعاية إلا أن ديلسبس فشل في جذب العمال للعمل وفق الطريقة الاختيارية الحرة.

ونتيجة لفشل المرحلة الأولى بدأت مرحلة السخرة اعتمادا على نص المادة الثانية من فرمان الامتياز الثاني سالف الذكر، ونتيجة لضغط ورجاء ديلسبس لسعيد باشا فقد أصدر سعيد باشا أوامره لمديري الأقاليم في الوجهين البحري والقبلي لحشد عمال السخرة بحيث يصل عددهم في نهاية 1861 إلى خمسة عشر ألف رجل على أن يزداد هذا العدد خلال الشهور التالية إلى خمسة وعشرين ألف مصري وذلك بالإضافة إلى جموع أخرى من العمال وعد سعيد باشا بأن يبعث في طلبها من أقاصي الصعيد⁹.

وقد بلغ عدد المصريين الذين أكرهوا على الحفر خلال عام 1862 وهى السنة التي شاهدت أكبر شاهدة أكبر حشد آدمي في تاريخ الشركة - ربع مليون مصري، وهو عدد رهيب بالنسبة لتعداد مصر الذي بلغ في تلك السنة 4,833,000 نسمة¹⁰.

وكانت أفواج العمال يتتابع قدومها شهرا بعد شهر مجتازة في طريقها إلى البرزخ وعودتها منه الوجه القبلي والوجه البحري، وأشرف موظفو الحكومة المصرية على جمع العمال وإرسالهم ومرافقيهم. وكان يصحبهم أيضا أحد ضباط الشرطة من المديرية التي يقدمها الفوج حتى يتم وصولها إلى الزقازيق حيث يتم تسليم الأنفار إلى مندوب شركة القناة هناك.

وكان سفر عمال الوجه القبلي يتم بالسفن النيلية إلى القاهرة ومنها بالسكك الحديدية إلى بنها والزقازيق¹¹ - نهاية الخط الحديدي آنذاك - ومن هناك يسافرون زمرا إلى ساحات الحفر في برزخ السويس سيرا على الأقدام تحت الحراسة المشددة وكانوا يقطعون المسافة في أربعة أيام. أما عمال الوجه البحري فكانوا يسافرون إما بالسكك الحديدية وإما في السفن

النيلية حتى يصلوا إلى الزقازيق ومنها إلى ساحات الحفر سيرا على الأقدام¹².

ويقوم مندوبو الشركة في الزقازيق بعملية فرز العمال فيستبعدون العمال هزيلي الأجسام ويأخذون الشبان الأقوياء الأصحاء ويوقعون إقرارا بتسليم السخرة ويذكرون فيه عددهم ثم يرسل الإقرار إلى مدير المديرية التي وفد منها أفراد الفوج ثم تصدر الأوامر للفوج باستئناف السير إلى ساحات الحفر بالبرزخ سيرا على الأقدام وكان يسير في مقدمة الفوج عدد من الجمال تحمل أمتعة العمال وزكائب تحوي مأكلهم وقلل الماء. ثم يسير العمال في خط طويل خلف الجمال¹³.

وكان العمال يصلون إلى ساحات الحفر منهوكي القوى بعد هذا السفر الطويل الشاق والتي تنوعت وسائله. وهناك تبدأ عملية فرز أخرى بعد عملية الفرز التي تمت في الزقازيق. فيقسم رجال الشركة العمال إلى فريقين: فريق قوى وفريق أقوى ويعطي كل عامل من الفريق القوى قفة يضع فيها الأنقاض التي تتخلف من عملية الحفر ثم يحملها ليقى بمحتوياتها بعيدا عن مجرى القناة في المكان الذي تحدده الشركة. أما عمال الفريق الأقوى فيعطى كل منهم فأسا يضرب بها الأرض لحفر القناة ويهبط في الأرض إلى أن يبلغ في حفرها العمق المطلوب. وقبل أن يشرع العامل في عمليات الحفر كان يخلع جلبابه الأزرق ويلقي به جانبا على الأرض وبجواره قلة الماء يشترك معه فيها عدد من زملائه¹⁴.

وتؤكد الوثائق أن كل مديريات مصر شاركت في حفر قناة السويس في الوجهين القبلي والبحري¹⁵، وقد اجمعت الدراسات أن الحشد الآدمي في ساحات الحفر في برزخ السويس كان لا يقل عن عشرين ألف رجل طوال عام 1862. فالباب العالي أعلن أن عمال السخرة في البرزخ بلغت ستين ألف شهريا. وهذه العمالة قد استبعدت من مزارعها¹⁶.

ومن الجدير بالذكر أن ديليسبس حصل على حق الامتياز الأول في 30 نوفمبر والثاني 5 يناير -1865 كما مر بنا- إلا أن الحفر بدأ في 25 إبريل 1859 رغم تضمن عقدي الامتياز شرطا حتميا هو ضرورة تصديق السلطان العثماني على العقد قبل البدء في تنفيذ عمليات الحفر، وقد بذل دي لسبس محاولات مضيئة طويلة الفترة من 1855-1858م في القسطنطينية وباريس ولندن وغيرها في سبيل صدور الموافقة ولكنه عجز عن ذلك بسبب معارضة إنجلترا وضغطها على الباب العالي لرفضه فتغاضي دي لسبس عن هذا الشرط¹⁷ وجرى أعمال الحفر بدون التصريح من الباب العالي حيث أقيم حفل متواضع ايدانا بالبدء في الحفر، وقد شهد الحفل جمع من مستخدمي الشركة والمقاول العام وفريق من العمال بلغ عددهم في ذلك اليوم نحو 100 عامل جئ بهم من دمياط والنواحي القريبة منها. وألقي دي

لسبب الخطاب الآتي لله باسم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وطبقا لقرارات مجلس إدارتها نضرب أول معول في الأرض التي ستفتح أبواب الشرق لتجارة الغرب وحضارته. إننا هنا مجتمعون تحدونا فكرة واحدة هي فكرة الإخلاص لمساهمي الشركة ولصالح منشئها وراعيها العظيم الأمير محمد سعيد¹⁸ وبدأ الحفر من جهة الشمال (الفرما) لا من جهة الجنوب في السويس حيث يوجد بها منشآت الحكومة المصرية والشركات الملاحية البحرية التي تمتاز بكثرة السكان وسهولة تدبير مياه الشرب، وذلك لعدة أسباب وهي:

1- بعد ذلك المكان وعزلته عن عيون رجال القنصلية البريطانية وغيرهم من معارضي المشروع.

2- هذه البقعة أكثر قربا لأوروبا، بحيث أن كل الآلات والمعدات والمهمات التي تستوردها الشركة تأتي بها من أوروبا وتفرغها السفن في الإسكندرية أو دمياط أو عند الساحل القريب من منطقة الحفر تجاة بورسعيد، على العكس من منطقة السويس التي كانت بعيدة، إذ ان الشركة سوف تكون مضطرة لإعادة نقل تلك المعدات والآلات إلى القاهرة ومن ثم إلى السويس، وذلك يؤدي إلى زيادة النفقات، وتأخر العمل، فضلا عما تتعرض له تلك البضائع في أثناء نقلها من عمليات السرقة أو التلف¹⁹.

الأحوال المعيشية للعمال المشاركين في الحفر.

عانى العمال المصريين معاناة شديدة خلال الحفر في أحوال قاسية بصفة خاصة في صحراء بلا ماء وتحت شمس حارقة وبدون أية مساعدات ميكانيكية ملائمة، وكان العمال يسحبون سيرا على الأقدام إلى بور سعيد ربط بعضهم الى بعض كالجمال أو مثل قطعان العبيد في افريقيا والتي يسوقها الى سوق العبيد، ولم يكن العامل يشغل إلا تحت إكراه المشايخ، وكان الشيخ يمسك في يده طوال النهار بالكرباج، وكان العامل يشغل في عمليات الحفر لمدة شهر واحد يسمح له بعد انتهائه بالعودة إلى قريته. وكانوا بدون استثناء تقريبا يغادرون البرزخ بمجرد انتهاء المدة المفروضة عليهم بل كثيرون منهم كانوا يتحينون الفرص للهرب ولما لم يمض عليهم بضعة أيام في ساحات الحفر على الرغم من الرقابة الدقيقة التي فرضتها عليهم الحكومة حتى ضجت الشركة بالشكوى من تعدد حوادث الهرب²⁰.

ولم تقف عمليات الحفر خلال أشهر رمضان، فكان العمال ينامون نهارا ويحفرون القناة ليلا على أضواء المشاعل²¹.

واستغرق الحفر عشر سنوات بدل من ستة أعوام حسب التقدير الأصلي وذلك بسبب

الصعوبات الكثيرة والتي في مقدمتها المناخ والأوبئة²².

وكانت مناطق الحفر في برزخ السويس صحراء جرداء، فكان معمول العمال في الشرب على آبار يحفرونها بأيديهم ويستخرجون منها الماء بالدلاء، وكان عليهم أن يزرعوا قطعاً بمن الأرض بشيء يأتدمون به، وكان في الغالب الفجل أو الكرات.

ولذا مات الآلاف من المصريين عطشاً في ساحات الحفر وفشلت الشركة في توفير ماء الشرب خلال السنوات الأربع الأولى لأنها بدأت في حفر قناة السويس قبل أن يشرع في حفر ترعة الماء العذب كما كان مقرراً. واعتمدت على وسيلة بدائية هي ماء الآبار تنقلها الجمال إلى العمال.

وهكذا كانت الشركة تزعم للرأي العام الأوروبي أن نظام السخرة هو النظام الوحيد الذي عرفه الشرق لتنفيذ الأعمال العامة على طول تاريخه.

هذا بالإضافة إلى تدني أجر العمال المصريين فقط بلغ أجر العامل في اليوم 25 سنتيماً وهو مبلغ يقل عن القرش صاغ وكان هذا الأجر اليومي غذاءه وكسائه وأحياناً كانت الشركة توزع على كل منهم رغيفاً واحداً في اليوم يخصم ثمنه من أجرته²³. كما كان المقاول يخصم ما يشاء في نظير العقوبات، وبذلك كانوا يجعلون العمال رغم هذا الشقاء مدينين لهم دائماً وكان عليهم أن يسددوا هذه الديون بالعمل زيادة عن المقرر مما جعل بعضهم يعمل إلى التاسعة أو العاشرة ليلاً.

وانتشرت الأوبئة بين العمال المصريين وفتكت بهم فتكا ذريعاً. وكان في مقدمتها التيفود والكوليرا والحمىراجعة²⁴ والجدرى ووالنزلات الشعبية وأمراض الكبد غيرها²⁵.

وبلغ حجم ضحايا السخرة أكثر من 120 ألف من عمال وفلاحى مصر، وأن الذين شاركوا في الحفر يزيد عن المليون ونصف المليون فلاح من جميع مديريات ومحافظات مصر²⁶.

موقف الخديو من مسألة السخرة.

كانت قناة السويس من أول المسائل السياسية التي واجهت اسماعيل بعد توليه حكم مصر في 18 يناير 1863 فقد اتجه اسماعيل إلى تعضيد المشروع بكل قوته، ولكن حالته فداحة المزايا التي نالتها الشركة في عقدي الإمتياز فسعى إلى تخفيفها. ومما يؤثر عنه قوله لله إنني أريد أن تكون القناة لمصر، لا أن تكون مصر للقناة²⁷.

كان اعتراضه على أربعة من شروط الإمتياز، وهي تعهد الحكومة المصرية بتقديم العمال، وملكية شركة قناة السويس لترعة المياه العذبة، وملكية الشركة الاراضي التي تحتاج

إليها المشروع، نزع ملكية الأتبان المملوكة للأفراد إذا احتاجت إليها الشركة²⁸.

وبالفعل عندما ازداد الخلاف بين الخديو إسماعيل وشركة قناة السويس وممثليها ديليسبس للتخلص من السخرة في القناة وصل الخلاف في النهاية إلى تحكيم نابليون الثالث امبراطور فرنسا الذي حكم بأن تدفع مصر مبلغ 84 مليون فرنك كتعويض للشركة مما يوازي 3 ملايين و360 ألف جنيه استرليني مقابل إلغاء السخرة وتنازل مصر أيضا عن كل حق لها في ترعة المياه العذبة إلى جانب 100 فدان من أجود الأراضي الزراعية على الضفة الغربية لقناة السويس²⁹.

موقف انجلترا من السخرة

عارضت انجلترا مشروع قناة السويس منذ البداية ليست لأسباب فنية هندسية، كاستحالة شق قناة في منطقة برزخ السويس، وإنما لأن هذا المشروع فرنسي في الأساس وأنها لها مشروع آخر في مصر هو مشروع خط السكك الحديدية.

وكان لموقف بريطانيا هذا أثره على موقف النمسا حيث دفعها إلى تغيير موقفها من المشروع بعد أن كانت تؤيده وتسانده وتبذل جهودها الدبلوماسية في كل مكان من أجل الحصول على تصديق السلطان على عقد الامتياز، فقد أعلنت أنها تلتزم في هذه المرحلة سياسة التريث والتحفظ، وعلى الرغم من محاولات دي ليسبس لدى الحكومة النمساوية إلا أنه لم يفلح، لأن بول وزير خارجيتها أبلغه أن النمسا لا ترغب في اقحام نفسها في هذا الصراع السياسي الا بعد ان تصل الدول الكبرى الى اتفاق فيما بينها بخصوص المشروع³⁰.

وهدفت انجلترا من معارضتها للسخرة لم يكن دافعه الرحمة أو الشفقة بعمال مصر وفلاحها الذين يعانون من عذاب ومراة السخرة بل النيل من فرنسا وتجريحها وتلويث سمعتها وفي نفس الوقت كانت الامبراطورية في حاجة مساسة جدا في ذلك الوقت إلى تسخير الأيدي المصرية لإنتاج القطن المصري، فالعالم في ذلك الوقت في مجاعة قطنية نشأت نتيجة اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، وترك الفلاح الأمريكي لأرضه وبالتالي نقص محصول القطن الذي كان يدير آلات مصانع النسيج في بريطانيا. وهكذا فإن عدم ترك الفلاحين المصريين لأراضيهم يسقط على مشكلة بطالة عمال النسيج التي أطلت وهددت الاقتصاد البريطاني³¹.

العمالة الأجنبية وحضر القناة

في الواقع كان استخدام العمال الأوربيين في أول الأمر وعلى نطاق واسع ضربا من المستحيلات للشركة بعد تأسيسها للأسباب التالية:

1- الأجور التي يتقاضاها العمال الأوروبيون في سبيل الاغتراب والعمل في الصحراء أجور عالية ترهق ميزانيتها المتواضعة وقت تنفيذ المشروع.

2- إنتاجية العامل الأوروبي منخفضة مقارنة بالعامل المصري.

3- لم يعتاد العمال الأوروبيين العمل في المناخ الحار، وكانوا يتعرضون للأمراض بسبب هذا الجو.³²

4- امتاز العامل بالجلد والصبر وقوة التحمل للعمل المتعب.³³

5- اختلاف عادات العمال المصريين عن عادات العمال الأوروبيين فنجد الأولين تعودوا على التقشف والقناعة؛ بينما نجد في الآخرين ميلا إلى الإفراط في الخمر ونزوعا إلى الملذات والنسائيات وانكبابا على لعب الميسر.³⁴

وبعد إلغاء السخرة في 15 مارس 1864 استلزم الأمر عدد كبير من العمال الفنيين الذين يعملون على الكراكات والمعدات الميكانيكية وعمال الحفر من الأجانب أما عمال الحفر فكانوا غالبيتهم من العرب الذين جاءوا للعمل بإرادتهم، وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية 1865 وانخفاض أسعار القطن المصري انخفاضاً كبيراً، ويؤكد ذلك الوثائق العديدة ومنها تقرير محافظ القناة اسماعيل حمدي بك أن أعمال الفحت في رمال القناة أكثر الشغالة فيها من أبناء العرب، أما الأوروبية وغيرهم من الأجانب فهم قلة بالنسبة للأول.³⁵

ومنها أيضا الصدام الذي حدث بين العمال الفرنسيين والعمال اليونانيين حيث أن بعض العمال الفرنسيين دخلوا محل بقال يوناني ليلا ويريدون شراء الخمر وهم في حالة سكر فامتنع البقال اليوناني من إعطائهم الخمر فحطموا له المحل بما فيه وانضم إلى صاحب المحل اليونانيين وانضم الفرنسيون للعمال السكارى وتؤكد الوثائق تدخل محافظ القناة بنفسه لحل المشكلة التي اشترك فيها حوالي 500 شخص والتي نتج عنها حدوث إصابات من الجانبين.³⁶

وكان معظم هؤلاء الأجانب جاءوا من جنوبي شبه الجزيرة الإيطالية ومن اليونان وفرنسا والنمسا، وكان الأجانب آنذاك لا يخضعون للقضاء المصري، ونتيجة لذلك أصبحت شركة القناة بأراضيها قد تحولت إلى مستعمرة فرنسية تحظى برعاية فرنسية وكأنها دولة داخل الدولة.³⁷

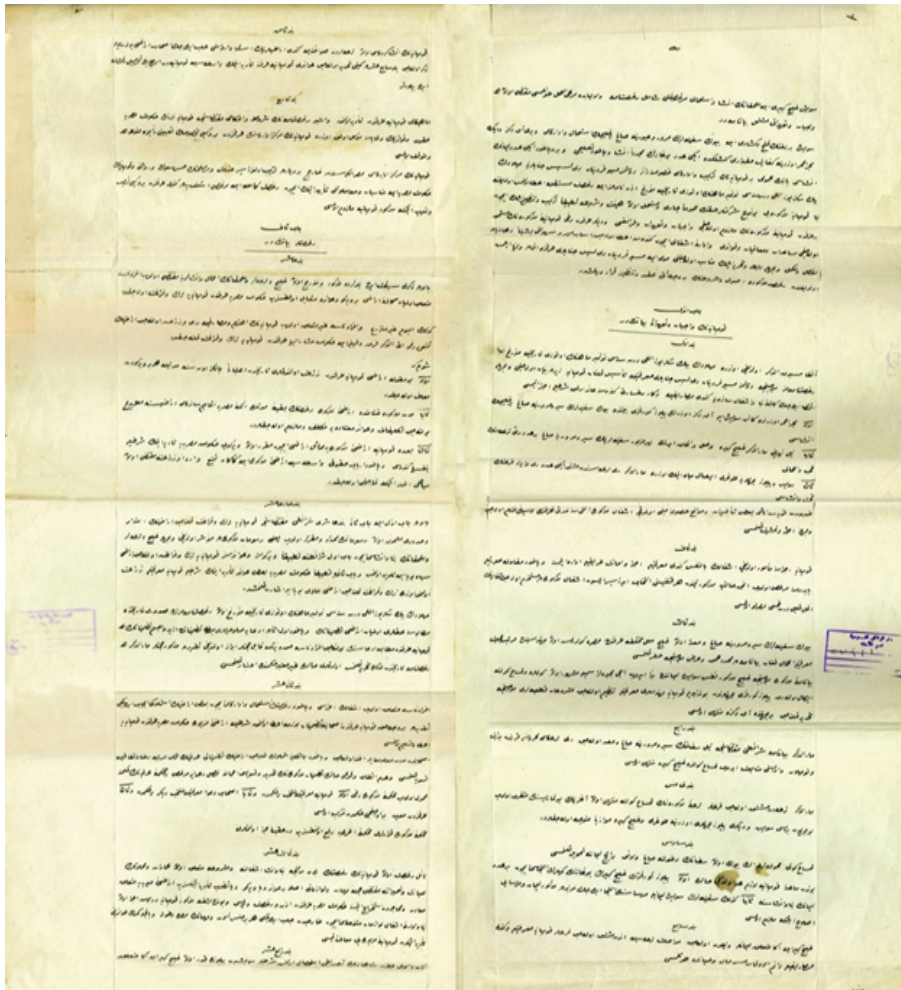
وهكذا وفد إلى مصر أعداد غفيرة من العمال الأجانب بعد إلغاء السخرة فاضطرب الأمن وكثرة الحوادث والقتل والسطو وغيرها من المشاكل وتجع الوثائق بحالات عديدة تعبر عن ذلك منها وصف محافظ الاسكندرية العمال الايطاليين الذين وفدوا إلى مصر في أكتوبر 1865 بأنهم من سفلة الناس حسب نص الوثيقة³⁸. وأكدت وثائق شركة القناة المحفوظة بشركة القناة والمتعلقة بالأمن إلى وجود اضطرابات كثيرة في ساحات الحفر ببرزخ السويس في أعقاب تدفق العمالة الأوروبية هناك، وقد أكدت الدراسات أنه بالرغم من التصريحات العامة المتعارضة للشركة، فإنه يكاد يظهر العنف يوميا في البرزخ، اذ تعكر المشاجرات والصراعات العنيفة التي تنفجر غالبا لأسباب تافهة. وتذكر نتالي وبعد توقف إرسال قوافل عمال السخرة قام خليط من الجنسيات المتعددة في العمل بتعمير ورش خليج السويس بينما كان معظم عمال الحفر من المصريين أو السوريين، أما العمال المتخصصين من بنائين ونجارين وحدادين وعمال الضبط والميكانيكين، فقد تم اختيارهم من ايطاليا ومن شمال بحر الأدرياتك، ويشكل اليونانيون طاقم ملاحي الجرافات والزوارق المتنوعة، وليس نادرا أن تتحول ورش قناة السويس إلى ميادين قتال يتصارع فيها عمال من أصول مختلفة³⁹.

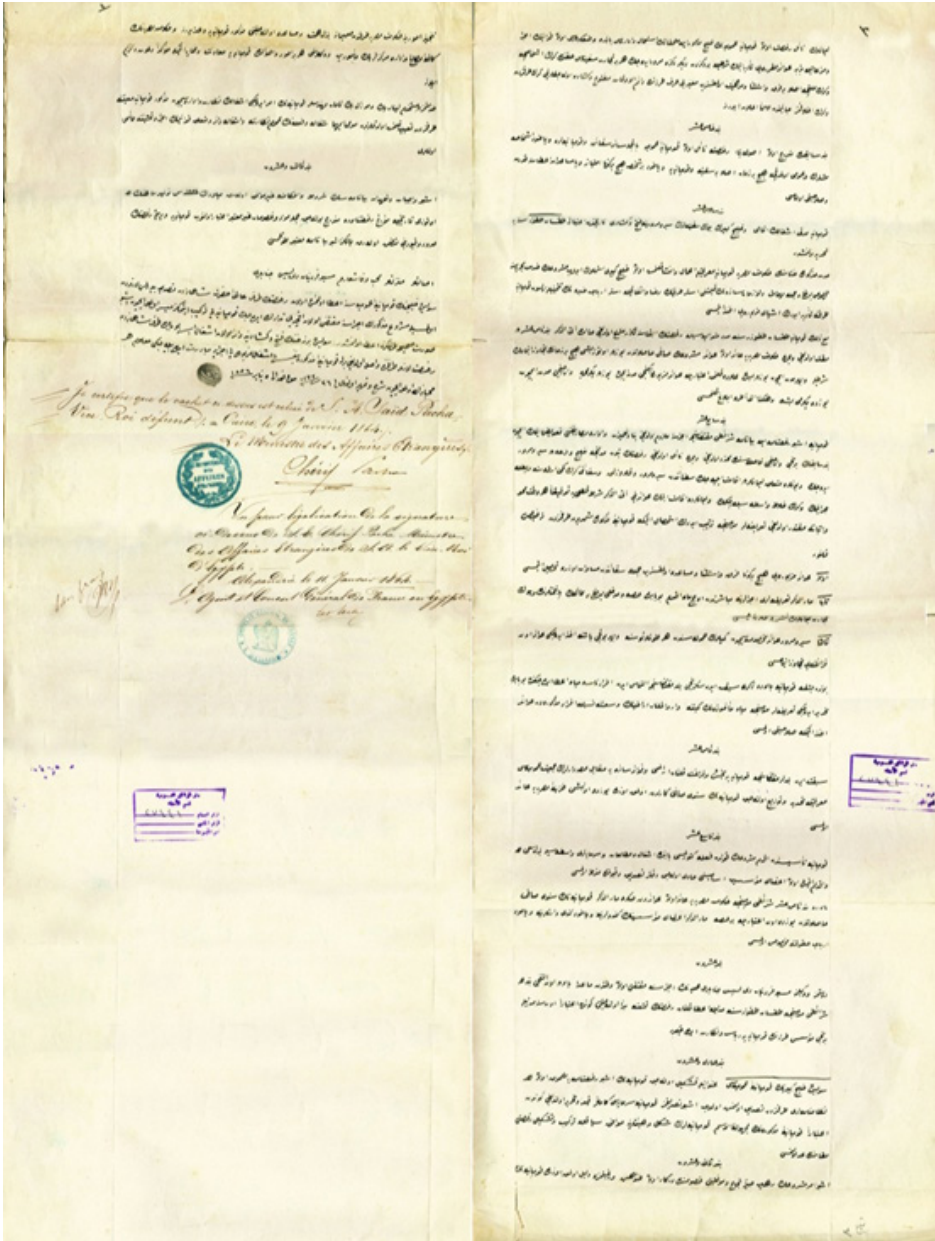
ورغم أهمية القناة لمصر والمصريين إلا أنها سببا في موت الآلاف من المصريين وتكلفت مصر الملايين من أجل افتتاحها بل أنها كانت السبب في احتلال إنجلترا عام 1882 ذلك الاستعمار الذي عطل تنمية البلاد ما يقرب من 73 عام إلى أن تم تأميمها في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في 26 يوليو 1956.

الملاحق

ملحق رقم (1)

عقد الامتياز الثاني في 5 يناير 1856م وتكون من 23 مادة وقانون الشركة الاساسي مكون من 78 مادة.





المصدر: دار الوثائق القومية،

European Archives: Suez Canal 1816 - 1916

ملحق (3)

لائحة استخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس

نحن محمد سعيد باشا والي مصر:

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية، ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك، وفي نفس الوقت مراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين، نقرر بموافقة المسيو فرديناند دي ليسبس بصفته رئيساً مؤسساً للشركة العالمية لتلك القناة ما يأتي:

المادة الأولى: تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعلمون في أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبير مهندسي الشركة وطبقاً لاحتياجات العمل.

المادة الثانية: تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التي تدفع في أعمال

الغير، أي بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش اليوم، بخلاف الجراية التي تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صاغ واحد. العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثني عشر عاماً تكون أجورهم قرشاً صاغاً واحداً للفرد، ولكن تصرف لكل منهم جراية كاملة.

تصرف الجراية يومياً أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدماً، وإذا طلب عمال أن تصرف لهم قيمة الجراية نقداً فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراية إذا تأكدت أنه في استطاعتهم تدبير غذائهم بأنفسهم.

تصرف أجور العمال نقداً في نهاية كل أسبوع، ومع ذلك فالشركة لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ احتياطي قدره أجر خمسة عشر يوماً. ويبقى هذا الاحتياطي بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل، وبعد ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال.

وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة لكافة استعمالاتهم.

المادة الثالثة: لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له بمصلحة الطرق والكباري بمصر والتي سبق تطبيقها في تنفيذ مشروعات الري الكبرى في السنوات الأخيرة.

المادة الرابعة: أعمال البوليس في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت أوامر وطبقاً لتعليمات رؤساء المهندسين بالشركة وطبقاً لللائحة خاصة تعرض علينا لاعتمادها.

المادة الخامسة: كل عامل لا يقوم بإنجاز نصيبه يخضع جزء من أجره على ألا يتجاوز الخصم ثلث أجره اليومي، ويكون الخصم مناسباً للجزء الناقص من عمله.

العمالة في حفر قناة السويس

كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوماً المحفوظ له لدى الشركة، وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب المستشفى الذي سنتكلم عنه في المادة التالية. كل عامل يخل بالنظام في ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر يوماً، كما يجوز فضلاً عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضاً.

المادة السادسة: تلزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو في عنابر أو في بيوت ملائمة. ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف للعمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة.

المادة السابعة: مصاريف انتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة.

ويدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف القرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل وذلك فضلاً عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته.

المادة الثامنة: الصناع الفنيون مثل البنائين والنجارين ونحاتي الأحجار والحدادين ومن إليهم تحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلاف الجراية أو ثمنها.

المادة التاسعة: إذا استخدم العسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة ممتازة ، مرتباً عادياً مضافاً إليه بدل إقامة مساوٍ لأجر العمال المدنيين.

المادة العاشرة: على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات، وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المحاجر، ويشترط أن يقدم الطلب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل.

المادة الحادية عشر: يقوم مهندسانا لينان بك وموجل بك اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمراقبة العليا على العمال، ويتفقان مع مدير الشركة المنتدب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم.

حرر بالاسكندرية 17 ذي القعدة 1272

20 يوليو 1856

ختم الوالي

محمد سعيد

المصدر: عبد العزيز الشناوي، السخرة في حفر قناة السويس، ص 348، 349.

ملحق (4)

مشاركة أبناء مديرية المنوفية في الحضر

[illegible]

- 1 سورة التوبة: آية 105.
- 2 محمد السيد غلاب: منطقة السويس الجغرافية خلال التاريخ، بحث ضمن كتاب بلادنا السويس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1966، ص 3 .
- 3 مواد حق الامتياز الثاني، انظر ملحق رقم (1) .
- 4 عبد العزيز الشناوي: ما تكلفته مصر في انشاء قناة السويس، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، القاهرة، 1957، ص 139 .
- 5 عبد العزيز الشناوي وجمال يحيى: وثائق ونصوص التاريخ الحديث المعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، 1969، ص 575-584.
- 6 لائحة العمال 20 يوليو 1856، انظر ملحق رقم (3).
- 7 Auckland Colvin , The Making of Modern Egypt, London, 1906, pp.8-9
- 8 عبد العزيز الشناوي: السخرة في حفر قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 82، 83 .
- 9 عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص 129 .
- 10 Charles, Hallberg,: The Suez Canal, its history and Diplomatic importance, London, 1931, P195-197 .
- 11 طرق المواصلات إلى ساحة الحفر، انظر ملحق رقم (2)
- 12 Charles, Hallberg,: op. cit. 195-197 .
- 13 عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص 148.
- 14 نفسه ص 147-149 .
- 15 انظر نموذج لمشاركة المصريين في الحفر ملحق رقم (4) مشاركة مديرية المنوفية في الحفر.
- 16 Charles, Hallberg,: op. cit ,P.201 .
- 17 عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص 45 .
- 18 نفسه، ص 51.
- 19 سامي صالح الصياد: الصراع البريطاني الفرنسي على مشروع قناة السويس 1854-1869، راسة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص 210، 211 .
- 20 عبد العزيز الشناوي: مرجع سابق، ص 148، 149 .
- 21 عبد العزيز الشناوي: ما تكلفته مصر، مرجع سابق، ص 142 .
- 22 مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، ج 1، مطبعة مصر، القاهرة ، 1952، ص 336 .
- 23 محمد صادق عقل: قناة السويس في عيدها العاشر، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 62، نوفمبر 1996، ص 10 .
- 24 ناتلي مونتل: حفر قناة السويس المشروع والتنفيذ (1859-1869) دراسة في تاريخ الممارسات التقنية، ترجمة عباس أبو غزالة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015، ص 212، 211 .

- 25 عبد العزيز الشناوي: ما تكلفته مصر، مرجع سابق، ص143 .
- 26 عبده مباشر: قناة السويس المشروع والصراع، الهيئة العامة للكتاب، 2000، ص 188 .
- 27 عبدالرحمن الراجعي ، عصر اسماعيل ، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000 ص94 .
- 28 محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، 1944، ص256.
- 29 عبده مباشر: مرجع سابق، ص187، 188 .
- 30 الوثائق الأوروبية، محفظة 11، ملف، 7، أكتوبر 1858
- 31 عبده مباشر: مرجع سابق، ص177 .
- 32 عبد العزيز الشناوي: السخرة، مرجع سابق، ص14، 15 .
- 33 راجية أبو زيد: مدينة الإسماعيلية من النشأة إلى منتصف القرن العشرين، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2011 ص59 .
- 34 محافظ عابدين: محفظة 22، من محافظ السويس إلى رياض باشا، 18 شوال 1282 / 5 مارس 1866م.
- 35 محافظ عابدين، محفظة 33 معية تركي، ق268، جمادى آخر 1282هـ/نوفمبر 1865 .
- 36 محافظ عابدين، محفظة 33 ، ق106، من إسماعيل حمدي بك محافظ القناة إلى مهدي دار الخديو، بتاريخ 6 ذي القعدة 1281هـ/ 13 أبريل 1865 .
- 37 عبد العزيز الشناوي: السخرة، مرجع سابق، ص7 .
- 38 محافظ عابدين: محفظة 33، دفتر تلغرافات، من محافظ الإسكندرية إلى رياض باشا، 11 جمادى الآخر 1282هـ/ أول نوفمبر 1865 م.
- 39 نتالي مونتل: مرجع سابق، ص213.

حفل افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية 1869م

د. فمرات السيد محمود ابراهيم

مما لا شك فيه أن افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية في 17 نوفمبر 1869م يعد حدثاً غاية في الأهمية حيث جذب إليه انتباه العالم أجمع فقد أقام الخديوي إسماعيل بهذه المناسبة حفلاً أسطورياً- دام أربعين يوماً كاملة- دعا إليه أباطرة وملوك وأمراء أوروبا وعلى رأسهم الإمبراطورة أوجيني (Eugenie) - زوجة نابليون الثالث إمبراطور فرنسا- وقد بلغ عدد المدعوين من ذوي المستويات الرفيعة ستة آلاف مدعو تقريباً، وشهد هذا الحفل زينات ومهرجانات وولائم خيالية تضارع في جمالها وجلالها ما أقامه الخديوي إسماعيل للسلطان العثماني أثناء زيارته لمصر عام 1863م بل وتضارع في بذخها وإسرافها كل ما أقامه من حفلات .

حفل افتتاح قناة السويس.

في يوم 18 أغسطس 1869م انتهى الحفر في مشروع قناة السويس الذي استغرق تنفيذه عشر سنوات حيث تلاقت مياه البحرين المتوسط والأحمر بعد استخراج 74 مليون متر من الرمال، وبعد أن انتهت هذه الأعمال أخذت السلطات المصرية في الاستعداد لحفلات افتتاح القناة حيث سافر نوبار باشا ناظر الخارجية إلى باريس للتشاور مع فرديناند دي لسبس حول الترتيبات النهائية لبرنامج الاحتفال، الذي أرسل إلى الخديوي فأضاف إليه بعض التعديلات كان من بينها البدء باحتفال ديني ابتهاجاً بافتتاح القناة في بورسعيد والتماساً للبركة، وكذا تخصيص يوم 18 نوفمبر 1869م وهو اليوم الثاني للاحتفال لأهل مصر ومن يحضر كذلك من أهالي السودان لمشاهدة الضيوف والترحيب بهم في الإسماعيلية¹.

ومن الجدير بالذكر أن الخديوي إسماعيل أراد أن يجعل من هذا الافتتاح فرصة يطلع من خلالها ملوك وأباطرة وأمراء أوروبا على ما أسماه بالنهضة التي شملت مصر في عهده، وظهر هذا الهدف جلياً من خلال الدعوة التي وجهها الخديوي للملكة فكتوريا ((Victoria 1328 -1252) هـ -/ 1837 1910م) ملكة إنجلترا حيث جاء فيها على لسان الخديوي " أنه يسره أن تلي هي ومن ترى دعوتهم من الأسرة المالكة حفل الافتتاح " وستلمسون في مصر التي هي في الطريق إلى أملاككم في الهند والشرق مدى ما أحرزته مصر من تقدم مادي ومعنوي"²، كما أراد الخديوي من وراء فخامة هذه الاحتفالات أن يظهر عظمته وثروته التي

لا حد لها فيبهر بذلك عيون ممثلي أوروبا ويرفع شأن مصر في أعين الجميع، لذا فقد سافر بنفسه لدعوة الملوك والأمراء والعظماء لحضور حفلة الافتتاح التاريخية³.

وقبل الدخول في تفاصيل هذا الافتتاح لابد من طرح هذا السؤال وهو كيف استعدت مصر لاستقبال هذا الحدث التاريخي الهام؟ وما هي الإجراءات التي شرعت في اتخاذها استعدادا له:

إجراءات الافتتاح.

بدأت استعدادات الخديوي إسماعيل لاستقبال حفل افتتاح قناة السويس منذ عام 1867م في أعقاب زيارته لأوروبا لحضور معرض باريس العام⁴، فقد بهرته التعديلات التي أدخلها المهندس جورج هاوسمان (George Houseman) على العاصمة الفرنسية؛ لذا فقد أراد إحداث ثورة حضارية وعمرانية بالقاهرة لتصبح على نسق الدول الأوروبية الكبرى، فقام بتخطيط الشوارع الرئيسية والفرعية، وأنشئ السرايات والعمائر بل وأنشأ حديقة الأزبكية واستورد من أجلاها النباتات والأشجار من الخارج، وأنشأ بحيرة صغيرة بها قوارب ببدالات وكباري، وصلات لتقديم الشاي ومطاعم على الطرازين الشرقي والأوروبي، وستوديو للتصوير الفوتوغرافي، ومحال تجارية ومسارح ودار للأوبرا⁵، وكان غرض الخديوي من تحديث مدينة القاهرة أن يثبت لملوك أوروبا القادمين لحضور حفلات افتتاح القناة أنهم في عاصمة جديرة بحاكمها العظيم⁶.

وكان بناء المسرح الكوميدي الفرنسي ضمن منظومة المشروعات الفنية التي قرر الخديوي إنشائها كجزء من خطته لإعداد القاهرة لتسليمة الأسر الملكية والنبلاء الأوروبيين ممن دعوا لافتتاح القناة⁷، وقد بني هذا المسرح في زمن قياسي في الفترة من 22 نوفمبر 1867م إلى 4 يناير 1868م أي في ظرف شهر وأثنى عشر يوما وبالرغم من ذلك فقد جاء على درجة عالية من الدقة والفخامة أثارت إعجاب إلياس الأيوبي حين تحدث عن هذا المسرح واصفا إياه بأنه كان شديد الفخامة ومزين بأبهى الرسوم لاسيما الأماكن المخصصة للخديوي والأميرات⁸.

وكان بناء دار للأوبرا من أهم فقرات برنامج الاحتفال خاصة وأن الخديوي أراد من خلالها أن يظهر لضيوفه أنه حاكم متحضر يأخذ بكل أسباب التقدم والرقي؛ فأسند إلى المهندس الإيطالي بيترو أفوسكاني (Pietro Avoscany) مهمة إنشاء تلك الدار على غرار أوبرا لاسكال دي ميلانو- التي تعد من أولى الأوبرات في العالم- وكانت الأوامر الصادرة لهذا المهندس في البداية أن تكون هذه الدار بمثابة مسرح مؤقت يتم إنجازه في بضعة أشهر

بشرط أن تكون على درجة من الفخامة والأبهة تليق بعظمة الملوك والأمراء القادمين إلى مصر لمشاهدة حفلات الافتتاح، وبالفعل أقيمت تلك الدار في أقل من ستة أشهر حيث افتتحت رسمياً في أول نوفمبر 1869م في المنطقة الواقعة ما بين القاهرة القديمة ونهر النيل بتكلفة مالية بلغت 160 ألف جنيه، كما أنفق الخديوي على ملابس الممثلين ومناظر المسرح وأثاثاته التي أوصى بتصميمها في أوروبا مبلغ 40000 جنيه، وأعدت صالة العرض في الدار بحيث تستوعب 850 متفرج، هذا بالإضافة إلى المسرح الذي بلغ عرضه أكثر من 11 متراً - حتى يصلح لعرض كل المناظر مهما بلغ اتساعها- وصلات الاستراحة والتدخين التي توفرت في الدار بشكل ملحوظ⁹.

ومن أجل افتتاح دار الأوبرا عهد الخديوي إلى مارييت باشا (Mariette) مدير مصلحة الآثار المصرية بأن يبحث في أوراق البردي الفرعونية عن قصة تصلح موضوعاً لأوبرا مصرية تعرض في أثناء حفلات افتتاح قناة السويس فوقع اختياره على أوبرا عايدة، وبعد أن فرغ مارييت من وضع السيناريو والديكورات واختيار الملابس ووضع الخطوط العريضة للإخراج الخاص بهذه الرواية عهد إلى الموسيقار الإيطالي جوسيبي فيردي (Giuseppe Verdi) بوضع موسيقاها، وبالرغم من أن الخديوي إسماعيل أنفق على هذه الرواية 16 ألف جنيه¹⁰ فأنها لم تظهر للوجود ولم يتم عرضها إلا في 24 ديسمبر 1871م¹¹ ويرجع ذلك إلى أن فيردي أعلن في الأيام الأخيرة وبعد أن وقع معه مارييت باشا عقداً بقيمة 150 ألف فرنك أنه لن يستطيع الانتهاء من وضع موسيقى عايدة قبل حفل الافتتاح، ونتيجة لذلك فقد أتفق مارييت باشا مع فرقة عالمية إيطالية على تقديم أوبرا بديلة لأوبرا عايدة فاستقر الرأي على أوبرا ريجوليتو (Riglito) ولحن فيردي موسيقاها هي الأخرى¹².

وثمة ملاحظة هامة أنه على الرغم من كل هذا البذخ والإنفاق على الأوبرا إلا أن المصريين لم ينجذبوا إليها ورأوا فيها فناً كريهاً لا يستحق المشاهدة، إذ لم يرتاد تلك الدار سوى النخبة المصرية من الباشوات وعلية القوم الذين أمرهم الخديوي بحجز مقصورة تدعيماً للأوبرا، والتي تكلفت إعانة مالية ضخمة، وقد علق على هذا الأمر صحفي فرنسي يدعى جبريل تشارم (Gabriel Charm) بقوله "فعل الباشوات ما أمرهم به الخديوي إلا أنهم آثروا أن يتركوا مقصوراتهم خاوية، ورأوا ذلك أفضل من الجلوس والاستسلام لضجر الاستماع"¹³. وتستنتج الباحثة من ذلك أن الطبقة الحاكمة لم تتحمس هي الأخرى كثيراً لهذا النوع من الفن، بل إن الخديوي هو من فرضه عليها، تدعيماً للأوبرا من ناحية وإظهاراً لأخذه وبطانته بمظاهر التحضر والرفي من ناحية أخرى.

وكان إنشاء مدرسة لتعليم البنات من أهم المؤسسات الثقافية التي جاهد الخديوي في الانتهاء من تصميمها قبيل حفل الافتتاح بشهر واحد فقط لتراها الإمبراطورة أوجيني، حيث بعث برقية إلى نوبار باشا أثناء تواجده بباريس طالباً منه أن يرسل له على أول سفينة مجموعة من النسوة، لتأسيس مدرسة كبيرة للبنات¹⁴، ويبدو أن ضيق الوقت لم يسعف إسماعيل لإتمام هذه المدرسة في الوقت المحدد فمن المؤكد أن افتتاح أول مدرسة لتعليم البنات في مصر تم في عام 1873م¹⁵.

وتعد سراي الجزيرة من أقرب المباني إلى قلب الخديوي إسماعيل، فقد أمر ببنائها بعد زيارته لبرلين في ديسمبر 1863م حيث بهرته فيلا كانت تشيد هناك¹⁶ فعهد إلى "يوليوس فرانس" (Julius Franz) مهندس البلاط الخديوي بتصميم قصر بجزيرة الزمالك فشيّد له سراي الجزيرة على غرار قصر الهمبرا بغرناطة لتكون مقراً للإمبراطورة أوجيني وحاشيتها أثناء إقامتها بمصر في حفلات افتتاح القناة وظلت أعمال البناء قائمة بهذا القصر مدة خمس سنوات حتى تم الانتهاء من تشييده عام 1868م¹⁷، ويقع هذا القصر الذي بني على مساحة 60 فدناً أمام المطبعة الكبرى بجزيرة "إبراهيم باشا"¹⁸ وأسرف الخديوي في الإنفاق عليه حتى وصلت تكلفته المالية مبلغ ثمان مائة وثمانية وتسعين ألفاً وستمائة وواحداً وتسعين جنيهاً وخمسة وخمسين قرشاً وستاً وعشرين فضة¹⁹، ويمكن القول أنه إذا كانت المبالغ التي أنفقها الخديوي على إنشاء هذا القصر باهظة للغاية فأن ما أنفقه على زينته وأثاثاته ليس بالقليل، ومن ذلك أنه أمر بصرف مبلغ 44684 فرنك ثمناً لورق الحائط الذي سيوضع على جدران تلك السراي، كما بلغت قيمة ما أنفق على نقش سقف وحوائط حجرة السفارة فقط مبلغ ألف جنية إسترليني، وقام بشراء التقاوي والشتلات اللازمة لحديقة هذا القصر من الخارج بمبلغ 267 جنيهاً إسترلينيًا²⁰.

وكانت هذه السراي أشبه بقصور ألف ليلة وليلة ولم يدخر الخديوي وسعاً في جعلها تضارع قصر التويلري بفرنسا لتليق بعظمة الإمبراطورة أوجيني التي سخر كل شيء من أجل متعتها فعندما اشتاقت إلى زهور الكرز التي أحببتها في أسبانيا أمر بغرس شجيرات منها تحت نافذة غرفة نومها بالسراي، واستورد جميع الموبيليا والمفروشات اللازمة لتلك الغرفة من باريس²¹ كما أمر بأن يوضع في حديقة هذا القصر 75 نوعاً من الحيوانات و 150 نوعاً من الطيور النادرة²².

ولم يكن قصر الجزيرة هو المبنى الوحيد الذي شرع الخديوي في بنائه لاستقبال ضيوفه والاعتناء بهم بل أنشئ إلى جانبه قصر آخر على ضفاف بحيرة التمساح بالإسماعيلية

وأطلق عليه اسم الإمبراطورة أوجيني²³، وبلغت تكلفته المالية اثنين مليون فرنك²⁴، كما أعد جميع المنازل والمباني التابعة للحكومة المصرية بالإضافة لاستئجاره بعض المباني الفاخرة من أصحابها في أنحاء مختلفة من القطر المصري²⁵، وأهتم بترميم سائر السرايات والقصور الخديوية الموجودة بالقاهرة وضواحيها وتزيينها بالمفروشات النفيسة وذلك لتكون على أتم الاستعداد لاستقبال الملوك والأمراء القادمين للمشاركة في حفلات الافتتاح، كما أوصى باستيراد جميع المائدة اللازمة لتلك السرايات من مدينة باريس²⁶، ومن بين السرايات التي أهتم الخديوي بترميمها وتجديد مفروشاتها كانت سراي العتبة الخضراء وقصر النزهة ودار الحكومة بالأزبكية حيث أوصى بضرورة ترميم ما يحتاج منها إلى ترميم وتبديل مفروشاتها القديمة بأخرى جديدة تليق بعظمة الضيوف، كما أوصى بزراعة الحديقة الموجودة بقصر النزهة بالنباتات الملائمة للتوقيت الذي سيحضر فيه الضيوف؛ لتكسو الخضرة المكان حسبا رأى الخديوي²⁷ فضلا عن ذلك فقد اشترى الخديوي شبايك وأبواب في عام الافتتاح لسراي بولاق الدكرور وسراي باب الخلق بمبلغ 2000 جنيه إنجليزي²⁸.

ولما كان من المفترض طبقا لبرنامج الاحتفال أن تقوم الإمبراطورة أوجيني- خلال فترة تواجدها بمصر- برحلة سياحية إلى الجيزة لرؤية الأهرامات والآثار الفرعونية الموجودة هناك، لذا كان من الضروري الاهتمام بالطريق المؤدي إلى ذلك الأثر الفرعوني العظيم لاسيما وأنه كان لا يزال على الحالة السيئة التي كان عليها منذ زيارة السلطان عبد العزيز لمصر في عام 1863م، لذا فقد أصدر الخديوي أوامره إلى مدير الأشغال العمومية ومدير الجيزة بضرورة العمل على تمهيد هذا الطريق وجعله على أتم استعداد لسير المركبات الملكية عند مجيء الملوك إلى مصر مع إمداده بالحنفيات ومواسير المياه وغرسه بالأشجار، وبالفعل تم إنجاز هذا الطريق في أقل من ستة أسابيع بسواعد عشرة آلاف عامل أرهقتهم السخرة وحرارة الجو وضرب السياط²⁹، وكان معنى الانتهاء من رصف هذا الطريق أن أصبح في إمكان الملوك والأمراء الذهاب إلى الأهرامات وهم يركبون العربات المذهبة تجرها الخيول المطهمة يجري أمامها السائسون³⁰، وإلى جانب طريق الأهرام أمر الخديوي بإنشاء طريق آخر من محطة البدرشين إلى سقارة وبناء فندقين في نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما عن ثلاثة آلاف جنيه، كما اشترط أن يكون بناء الفندقين على الطراز الغربي³¹، وبالإضافة إلى ذلك فقد أمر بفتح عدد من الطرق الأخرى من أهمها الطريق الممتد من آخر شارع عبد العزيز إلى قصر النيل³².

الاستعدادات في مدن القناة.

كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق في مدن القناة وكانت البداية من خلال الاهتمام بملابس جميع العساكر، لاسيما الذين يعملون بالجوازات والصحة لأنهم كانوا في طليعة المستقبليين للملوك والأمراء المدعويين لحفل الافتتاح، كما تم الاعتناء بنظافة الأماكن التي سيزورها أو سيشاهدها الضيوف مثل أحواض الموانئ، بالإضافة إلى إعداد ما يلزم للمآدب التي ستقام لهم بإحضار كميات كبيرة من الثلج من القاهرة والتعاقد مع الصيادين المحليين لتوريد أنواع معينة من الأسماك الطازجة بأحجام كبيرة استعدادا لهذا الاحتفال الضخم.. كما تم إبلاغ المحافظات المجاورة بضرورة ترغيب التجار لإرسال المأكولات والخضروات إلى مدن القناة لمواجهة متطلبات الأعداد الكبيرة من الوطنيين والأجانب الذين وفدوا إلى المنطقة، وتم تجهيز عدد من السفن بميناء الإسكندرية لحمل المدعويين إلى بورسعيد، كما أصدر الخديوي إسماعيل أوامره بإجراء الزينات بمدينة بورسعيد اعتبارا من يوم 2 نوفمبر 1869م، وفي أعقاب ذلك مباشرة بدأت المحافظة في إجراء الزينات وإخلاء الشوارع العمومية وترتيب العساكر اللازمين لحفظ الأمن والنظام ليلا ونهار وأمدتهم بما يحتاجون إليه من الملابس المصنعة من الجوخ لهذه المناسبة، واستقدمت طلبية للحريق بعساكرها استعدادا للطوارئ كما تم دهان الأدوات والأسلحة الخاصة بالعساكر.. وأضيفت المدينة بالمصاييح التي تعمل بالغاز³³.

ولشعور الخديوي بأهمية هذه الاحتفالات وبالعظمة التي ستظهر بها فقد أصدر أوامره بتسجيلها ووصفها في كتاب رائع جاء تحت عنوان (رحلة الملوك وافتتاح قناة السويس) وكان يحوي عدد من اللوحات الطبيعية للحفل صممها الرسام العالمي ريو، ويعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي وثقت هذا الحدث التاريخي والعالمي الهام³⁴.

ومن الإجراءات التي اتخذها الخديوي لاستقبال الملوك والأمراء شرائه من أوروبا عدد من العربات وسيارات البرلينز، وقطار زينت عرباته بشكل فاخر³⁵، وقيامه أيضا باستقدام خمسمائة طبّاخ وألف خادم من مرسيليا وجنوا والبندقية علاوة على الطهاة والخدم المصريين؛ ليتمكنوا من توفير الخدمة اللازمة لستة آلاف مدعو من مختلف الجنسيات³⁶، هذا فضلا عن قيام ناظر المعارف العمومية ببناء على التعليمات الصادرة له من الخديوي بتزين جميع الآثار والمساجد المصرية بزينة الاحتفالات، واستثنى من ذلك مسجد السلطان حسن لنفاذ أموال الخزينة، وعلق نوبار باشا على هذا الأمر قائلاً "وافلت فقط جامع السلطان حسن من هذه الزينة، وذلك لأن الناظر وبعد أن نفذت موارده المالية

لم يجد بضعة جنيهات من أجل شراء الطلاء ودفع رواتب العمال"، وحينما رأى إمبراطور النمسا هذا أثناء مروره بشوارع القاهرة تعجب متسائلاً بنظراته عن سبب استثناء هذا المسجد فأجابه نوبار باشا "سيدي سامحنا فإننا لا نعرف ماذا نفعل!"³⁷. وهذا دليل واضح على تخبط الحكومة المالي .

أما عن توجيه الدعوات فإن الخديوي إسماعيل عندما انتهى من إعداد جميع الترتيبات والتنظيمات اللازمة لحفل الافتتاح أبحر في 17 مايو 1869م من ميناء الإسكندرية على ظهر يخته المحروسة- يتقدمه ثلاث سفن حربية ويتبعه ثلاث أخرى- موليا وجهه شطر أوروبا لدعوة ضيوف الافتتاح ومعظمهم من ذوي الرؤوس المتوجه وأصحاب النفوذ والسلطان المالي والسياسي³⁸، وفي خلال رحلة الخديوي إلى أوروبا حمل ثلاثمائة بطاقة دعوة مصنوعة من جلد الفيل ومزينة بالنقوش تكلفت عشرة آلاف جنيه³⁹.

ويبدو أن الخديوي أراد من خلال دعوته للملوك وأمراء أوروبا إظهار مدى تحديه لسيادة تركيا عليه إذ بدء بدعوة الملك جورج الأول (1831/1279 George I) (1863/1913م) ملك اليونان على الرغم من أن هذا العاهل كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشتبك في حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت لا تزال بسبب مسألة كريت⁴⁰ عدائية أكثر منها ودية وبالرغم من ذلك فقد دعاه لحضور حفلات افتتاح القناة وقدم لزوجته الملكة أولجا (Olga) - التي كانت شديدة الجمال - مائة ألف فرنك مساعدة للمهاجرين الكريتيين، هذا في الوقت الذي كانت فيه خزانة مصر تترنح من فداحة الديون⁴¹.

وبعد أن أقام الخديوي بضعة أيام في ضيافة الملك جورج أقنع من اليونان إلى البندقية ومنها إلى فلورنسا حيث أسرع الملك فكتور عمانويل الثاني (Victor Emmanuel II) إلى الترحيب به وإنزاله في قصره- المعروف باسم "بيتي" - نزول الملوك، وبعد أسبوع من إقامته بفلورنسا توجه إلى فيينا حيث قوبل فيها كملك وأشادت الصحف النمساوية بزيارته حيث ذكرت بأن الهدف منها ليس فقط دعوة ملوك ورؤساء وأباطرة أوروبا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس وإعلان حيدتها بل إن إسماعيل يسعى إلى جانب ذلك إلى إعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية، ثم غادر إسماعيل فيينا وتوجه إلى برلين وفيها أستقبل بحفاوة ملكية شديدة وتمكن بفضل جهوده من الحصول على وعد بتأييد الإصلاح القضائي⁴²، ثم سار إلى باريس فوجد مقابلة رحبة بداية من محطة السكة الحديد التي قابله فيها الجنرال هنري (Henry) -أحد ياوران الإمبراطور نابليون الثالث (Napoleon III) وجميل باشا السفير العثماني بفرنسا ثم تلقاه بعد ذلك جلالة الإمبراطور والإمبراطورة، كما احتشدت

جموع كبيرة من الشعب الفرنسي في الشوارع والطرق لملاقاة الخديوي والترحيب به، وتوج هذا الاستقبال بإقامة ضيافة خاصة للخديوي بقصر التويلري (Tuileries) ⁴³، ثم توجه الخديوي من فرنسا إلى إنجلترا وفيها قبول بود وحفاوة لم يسبق له أن حظي بمثلهما في هذا البلد من قبل فقبله في محطة السكة الحديد البرنس دوغال- ولي عهد الملكة فكتوريا- والسفير العثماني بإنجلترا، ثم أنزلته الملكة في قصر باكنجهام (Baknham) وبالف في تعظيمه والترحيب به إذ أقامت من أجله المآدب الفخمة منها المآدبة التي أعدتها له في قصر باكنجهام في 20 يونيو 1869م ⁴⁴.

ولم يكتف الخديوي إسماعيل بدعوة أصحاب الرؤوس المتوجة بل دعى أيضا أعداد كبيرة من رجال العلم والفن والأدب والصحافة والتجارة والمالية والسياسة والاقتصاد وكتاب الصحف العالمية ومراسيلها ⁴⁵، وعلى الرغم من كل هذه الدعوات التي وجهها الخديوي للكثير من العظماء فإنه في أعقاب عودته من باريس فكر في دعوة المزيد؛ رغبة منه في توسيع دائرة المدعوين حيث رأى دعوة ملوك البافار، والسكسون، وإمبراطور إيران، وباي تونس وغيرهم ولكنه تراجع في اللحظات الأخيرة عن فكرته بعد أن استشعر أن هذا الأمر يحتاج منه تضحيات مالية جسيمة، وقد اعترف بذلك في المذكرة التي أرسلها إلى نوبار باشا ناظر خارجيته والتي قال فيها "إنني لو فكرت في دعوة كل هؤلاء لاحتجت إلى إنشاء ثمانية قصور على الفور لاستقبال كل الحكام والأمراء الذين يرغبون أن يشرفوني في الافتتاح" ⁴⁶.

وفي الوقت الذي حرص فيه الخديوي على دعوة القريب والبعيد لحضور حفل الافتتاح، تجاهل دعوة السلطان العثماني على الرغم من كونه الخليفة الشرعي للبلاد الذي كان يجب أن توجه الدعوات باسمه، وبرر إسماعيل تصرفه هذا بأن السلطان ليس في حاجة إلى دعوة باعتباره صاحب الحفل ورب البيت فكيف يدعى صاحب البيت في بيته ⁴⁷. وترى الباحثة أن هذا مبرر غير منطقي أراد به الخديوي أن يصرف الأنظار عن السبب الرئيسي وراء امتناعه عن دعوة مولاه السلطان والذي تجسد في رغبته في ارتداء ثوب الحاكم المستقل، خاصة وأن حضور السلطان كان يعني الانتقاص والحد من سلطة الخديوي باعتبار أن السلطان هو الخليفة الشرعي للبلاد بينما الخديوي مجرد نائب له. ويدل على صدق ذلك أن السلطان أعرب عن نيته لحضور هذه الاحتفالات، وأشارت إنجلترا إلى هذا الأمر في خطابها المرسل إلى مصر في 2 نوفمبر 1869م والذي كان ينص على: "بشرى إعراب سمو السلطان عن نيته المغادرة متجها إلى مصر في الثاني من نوفمبر وأنه سيكون من ضمن

الحضور في افتتاح قناة السويس⁴⁸، ولكن يبدو أن تجاهل إسماعيل للسلطان جعله يعدل عن نيته .

على أية حال فإن رحلة الخديوي إلى أوروبا قد تخللها إهداء الكثير من الإنعامات والهدايا القيمة إلى ملوك وأمراء أوروبا، فقد أهدى إلى خطيبة ولي عهد الدنمارك وكريمة فارلوس الخامس عشر ملك السويد والنرويج عقد ثمينا مرصعا بالجواهر وحلقا من الألماس، ونالت هذه الهدية محظوظية وإعجاب الملك الذي أرسل بدوره خطاب شكر إلى الخديوي على هذه المنة الجليلة⁴⁹، هذا وقد انعم الخديوي أيضا بعدد من النياشين على ملك السويد وحاشيته وبعضا من الشخصيات البارزة بأوروبا⁵⁰، وحاول ملك السويد الهدية إلى الخديوي فأرسل إليه في أثناء احتفالات القناة نيشان الحمائل الكبرى من رتبة الشرف المسماة (دولور دودولية) ونيشان الرتبة الأولى من رتبة الشرف المعروفة باسم القطب الشمالي إلى أربعة من نظار الحكومة المصرية في الداخلية والخارجية والجهادية والبحرية⁵¹.

وعند عودة الخديوي من أوروبا أرسل خطابات إلى كبار متعهدي الحفلات بالعالم يسألهم الاستعداد مقدما لإمداده بالنبيذ والمأكولات والخدم والأقمشة والأطباق والخيام التي تتطلبها الاحتفالات التي ستقام في الإسماعيلية، وفي هذا المجال كانت الخزينة المصرية وأموال إسماعيل نوعا من أعمال (بيتر وبول) المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمنا لتكاليف الاحتفالات. في سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البقشيش لنفسه⁵².

وقد أثارت رحلة الخديوي إلى أوروبا لدعوة ملوكها ورؤسائها لحضور حفلات افتتاح القناة عاصفة من الغضب الشديد داخل الأوساط العثمانية كادت أن تؤدي إلى الصدام المسلح بين تركيا ومصر، فالخديوي لم يكتف بالسلطان ولم يقم بتوضيح دوافع تلك الرحلة له، وبدون شك استغل الصدر الأعظم-عالي باشا- هذا الخلاف لابتزاز الأموال من إسماعيل فأرسل منشورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الأوروبية يأمرهم فيه بالاحتجاج على عمل الخديوي واعتباره خارجا عن حدود اللياقة جارحا لحقوق السيادة التي لتركيا على مصر؛ وذلك لأن الدعوة لحضور حفلات افتتاح القناة إنما يجب أن تكون باسم السلطان العثماني سيد البلاد الحقيقي لا باسم الخديوي إسماعيل الذي ما هو إلا نائبه وأنها بهذا الشكل باطلة⁵³.

ولم تكف السلطات العثمانية بذلك بل استأجرت بعض الصحف والأقلام الموالية لها للتدبير بسياسة الخديوي، وبالفعل قامت هذه الصحف بشن حملة من الهجوم الشرس ضد الخديوي لدرجة أن بعضها اتهمه بالمروق والخيانة، والسعي إلى الإضرار بمصالح تركيا، وطالب بعضها الآخر بعزله من منصبه، وأمام تلك الحملة الشرسة ما كان من إسماعيل إلا أن قام هو الآخر باستئجار بعض الصحف والأقلام ليس فقط في أوروبا بل في تركيا نفسها وأنفق أموالاً طائلة عليها، وإلى جانب ذلك أمر بترميم بعض الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها وتدريب الجيش وتعزيزه، وسعى في الوقت نفسه إلى استمالة الدول الغربية بصفته معتدي عليه بدون وجه حق ووضع في أحد المصارف الباريسية 50 مليون فرنك، وأكد على الاستمرار في خطته وعدم الالتفات إلى تهديد تركيا ووعيدها له وكادت الأمور أن تحتدم بين الدولتين لولا أن الإمبراطور نابليون الثالث أشار على الخديوي - لدى عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيكي - أن ينحي جانبا مسألة الخلاف مع السلطان العثماني ويدع كل ما من شأنه زيادة توتر العلاقة بينه وبين تركيا ريثما تتحسن الأمور بعض الشيء واقتنع إسماعيل بهذا الرأي خاصة وأنه شعر أن الفرصة غير سانحة لفتح باب ويلات على مصر والشرق بالإضافة إلى ضرورة تلاشيه لأي مكدر قد يحول بينه وبين بهجة الأعياد بفتح قناة السويس للتجارة العالمية؛ لذا فقد أهمل مسألة النزاع القائم بينه وبين متبوعه وتجاهل تهديدات تركيا له⁵⁴.

وفي الوقت نفسه اقبل على اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية مستغلا وجوده في باريس فدخل في مفاوضات مع بعض رجال المال الفرنسيين بهدف إنشاء بنك عقاري مصري يكون هو أكبر مساهميه وأهم عملائه ونتج عن هذه المفاوضات إنشاء الشركة العمومية المصرية، وبينما إسماعيل لا يزال في أوروبا عازما على استكمال رحلته فإذا بالباب العالي يرسل إليه دعوة يأمره فيها بالمجيء إلى الأستانة عند عودته لمصر، ولكنه لم يأبه كثيراً لهذه الدعوة إلا حينما علم أن الباب العالي استدعى أخيه الأمير مصطفى فاضل من أوروبا وعينه ناظرا للداخلية العثمانية، فاضطر الخديوي على الفور في 23 يوليو إلى الإبحار إلى طولون ومنها إلى الإسكندرية غير أن عالي باشا لم يدعه في راحة فلم يكن قد مضى على رجوعه إلى عاصمته أسبوعا إلا وأرسل إليه مندوبا خاصا من الأستانة يحمل خطابا شديد اللهجة يتضمن كل ما سبق للباب العالي الشكوى منه، ويطلبه بإيضاحات سريعة وإلا ستعتبر الدولة العلية أن تعدياته خارقة لحرمة فرمان 1841م، وستتخذ الإجراءات التي يستدعيها ذلك ورد إسماعيل على هذا الخطاب بخطاب آخر برأ فيه نفسه من التهم المنسوبة إليه

وعزز هذا التبدير بمائة ألف جنيه أرسلها مع الخطاب، ولكن هذا الرد لم يكن ليرضي رجال تركيا خاصة وأن هذا المبلغ ضئيل جدا بالنسبة لما ناله غيرهم قبل ذلك لذا فقد أرسلوا إلى إسماعيل إنذارا أخيرا طلبوا فيه منه سبعة أمور وهي تخفيض الجيش المصري إلى ثلاثين ألف جندي فقط، وإلزام باقي جنوده بارتداء الزى الخاص برجال الجيش العثماني، وبيع البنادق ذات الإبر والمدركات التي اشترتها الحكومة المصرية إلى الدولة العلية أو التنازل لها عنها مقابل ثمنها الأصلي، ومنع الاتصال بالدول الأجنبية إلا بواسطة سفراء الباب العالي، وعدم الاقتراض بدون تصريح خاص من السلطان العثماني، وإجراء مفعول التنظيمات بمصر أسوة بباقي ولايات الدولة العلية وترك مسألة إنشاء المحاكم الجديدة المرغوب فيها، وإنزال الضرائب إلى ما كانت عليه أيام ارتقاء الخديوي عرش مصر⁵⁵.

وقد استاء إسماعيل كثيرا لدى قراءته لهذه الإنذارات وقال لأحد قناصل الدول الغربية كلمة شهيرة هي أنه "إذا عامل الإنسان الأتراك فيلزمه إما استمالتهم إليه بالرشوة، وإما التكشير لهم عن أنيابه أما وقد رشوتهم في الماضي، فأني الآن لكاشر لهم عن نابي"، ولعلمه أن سفراء إنجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا لدى الباب العالي يعضدونه فقد أهمل الرد على تلك المطالب ولم يرسل جوابه إلا بعد مرور ما يزيد عن شهرين، وكان هذا الجواب في حد ذاته مزيجا من عبارات المجاملة والاستخفاف، فبينما تظاهر بموافقته على بعض البنود أبدى اعتراضه الصريح على البعض الآخر منها ولاسيما البند الخاص بعدم اقتراض خديوي مصر قروضا جديدة بدون إذن مسبق من السلطان العثماني، وهكذا تمكن إسماعيل من استكمال فعاليات مهرجان افتتاح قناة السويس⁵⁶.

ومن ناحية أخرى فمن الطبيعي أن يكون لمسألة الخلاف الذي نشب بين الخديوي والسلطان تأثيرا سلبيا على وجهة نظر المدعويين في الحضور إلى مصر، فعلى الرغم من قبول أعداد كثيرة من زعماء العالم الأوروبي الدعوات الموجهة إليهم لحضور حفل الافتتاح فإن بعضهم رفض الدعوة من الأساس والبعض الآخر تخرج الحضور، واكتفى بإرسال مندوبين عنه وذلك إما خوفا من غضب السلطان وإما لعدم مقدرة بلادهم على تحمل نفقات تلك الرحلة بالرغم من الوعد الذي قطعه الخديوي على نفسه بتحمل كافة النفقات الخاصة بهؤلاء الضيوف ذهابا وإيابا⁵⁷.

وكان على رأس هؤلاء المعتذرين شخصية من أهم الشخصيات التي تمنى الخديوي حضورها ألا وهو الإمبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، وكان السبب الرسمي

لهذا الاعتذار هو انشغال الإمبراطور بأمر الحكم في حين كان السبب الحقيقي هو تخوف نابليون الثالث من توتر العلاقات بينه وبين الدولة العثمانية على أثر الخلاف الذي وقع بين السلطان الذي كانت مصر جزءاً من إمبراطوريته العظيمة وبين الخديوي الذي أنفرد بتوجيه الدعوات، ويؤكد ذلك تهرب الإمبراطور من مقابلة شاهين باشا المندوب الذي أرسله الخديوي لدعوته، والذي لم يتمكن إلا من مقابلة الإمبراطورة التي اعتذرت عن عدم إمكانية مقابلة الإمبراطور له لانشغاله بالذهاب إلى قصره الريفي، وأخبرته بعزمها المجيء إلى مصر لتقود حفل الافتتاح نيابة عن زوجها الإمبراطور، وكان ذلك كله بإيعاز من الباب العالي الذي ما إن علم بنية إسماعيل في إعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية- من خلال تلك الاحتفالات- إلا وتوسل لرؤساء الكنيسة الكاثوليكية بتركيا أن يتوسطوا لدى الإمبراطورة أوجيني لتقنع زوجها بعدم حضور هذا الاحتفال⁵⁸، وهو ما تم بالفعل، لكنه بالرغم من عدم حضور الإمبراطور فأُن الوغد الفرنسي الذي صاحب الإمبراطورة إلى مصر كان أكثر الوفود عدداً وتألقاً فقد ضم نحو 275 شخصاً وجميع المؤسسات الفرنسية الكبرى التي كانت ممثلة في هذا الوفد⁵⁹.

وكان من ضمن المعتذرين أيضاً الملكة فكتوريا ملكة بريطانيا التي أنابت عنها السير هنري إليوت سفير إنجلترا بالقسطنطينية لحضور حفل الافتتاح، وكذا اعتذر ملك بروسيا؛ بسبب مرضه وكبر سنه وعدم مقدرته الصحية على القيام برحلة طويلة، واعتذر أيضاً ملك هولندا وكلف أخوه الأمير هنري، بينما رشحت الحكومة الروسية سفيرها لدى الباب العالي لحضور الاحتفالات، كما رفض الحضور عدداً من زعماء الدول الأخرى ممن تربطهم علاقات وطيدة بتركيا مثل السويد والنرويج وبلجيكا⁶⁰ واليونان التي تراجع ملكها عن الحضور بعد أن كان عازماً عليه، حتى لا تسيء القسطنطينية فهم زيارته خاصة بعد أن علم بالخلاف الذي نشب بين السلطان العثماني والخديوي إسماعيل⁶¹.

وبالرغم من الرفض المزين بعبارات الاعتذار اللطيف الذي قوبلت به دعوات إسماعيل من بعض زعماء أوروبا فقد وعده بالحضور كلا من أوجيني إمبراطورة فرنسا، وفرانسوا جوزيف (Francois Joseph) (إمبراطور النمسا، وفردريك ويلهم (Frederick Wilhelm) (ولي عهد بروسيا، والأمير هنري شقيق ملك هولندا وقرينته، والكونت دي بست (De Best) الوزير النمساوي ولويس (Louis) أمير الهس⁶²، بالإضافة إلى حضور أعداد كبيرة من العلماء والفنانين والصحفيين الأوروبيين⁶³، ويضاف إلى هذه القائمة الضخمة من المدعوين ما يزيد عن ثلاثة آلاف شخص تمكنوا من حضور الحفلات دون

أن يوجه الخديوي الدعوة إليهم بل تمكنوا من حشر أنفسهم في زمرة كبار المدعويين إما لمنزلة شخصية لهم عند المدعويين من ذوي المقام الرفيع وإما لتمكنهم بوسائل متعددة من الحصول على كروت دعوة بأسمائهم⁶⁴.

ومن العوامل التي كان لها أثراً عظيماً في تزايد أعداد الوافدين إلى مصر ما نشرته الصحف الأوروبية آنذاك من تأسيس شركة باريسية تقوم بنقل كل من يرغب في الاشتراك في حفل افتتاح القناة، وقيام البعض بتأجير بواخر خاصة لهذا الغرض⁶⁵ فضلاً عن الإعلان الذي صدر بإعفاء السفن التجارية والدولية القادمة إلى بورسعيد والسويس من الرسوم خلال أيام 17 و 18 و 19 و 20 نوفمبر 1869م⁶⁶.

على أية حال فقد كانت أعداد الحاضرين إلى حفل الافتتاح كثيرة جداً لدرجة أصبح من الصعب معها أن يجد الضيوف أسرة شاغرة بفنادق مدينة الإسمايلية نظراً لانشغال جميعها بالنزلاء⁶⁷ على الرغم من تعدد القصور والخيام التي أعدها الخديوي لهم، وقد عبر عن هذا الأمر نوبار باشا في مذكراته حين قال "بأن مجموعة من سبعة أشخاص تجولت جزءاً كبيراً من الليل دون أن تجد نزلاً لتنام فيه... وسألتني عن مكان للراحة فأخذتهم إلى خيمة بها مائدة مرصوفة بالطعام فقال لي أحدهم .. لكن يا سيدي لا نريد أن نأكل نريد النوم..."⁶⁸.

وبالرغم من كل هؤلاء المدعويين فقد غاب عن هذا الحفل السلطان العثماني على الرغم من أن مصر كانت تابعة له من الوجهة السياسية فقد امتنع الخديوي عن دعوته، كما أن السلطان نفسه لم يرق له أن يحضر دون أن توجه إليه دعوة رسمية بصفته سيد البلاد وحاكمها، ولا كلف أحداً من رجال دولته بتمثيله⁶⁹ بل اكتفى بأن أبرق إلى سفير إنجلترا بالأستانة السير هنري إليوت بذكر اسمه لدى فتح قناة السويس، وكما سبق القول يبدو أن السبب في إحجام الخديوي عن دعوة السلطان العثماني هو ما كان يعنيه حضور السلطان من انتقاص من هيبة إسماعيل وتحجيم وضع مصر وجعلها مجرد ولاية من ولايات الإمبراطورية العثمانية، في حين أن عدم حضور السلطان سوف يظهر إسماعيل في ثوب الملك المستقل ويجعله في مرتبة الملوك والرؤساء، كما أن مصر ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فيما لها من العلاقات بالدول الأجنبية لاسيما إزاء بقاء احتجاجات الباب العالي⁷⁰.

مجيء الإمبراطورة أوجيني إلى مصر.

في أكتوبر من عام 1869م غادرت الإمبراطورة أوجيني باريس وبصحبتها حاشية كبيرة من بينها ثلاثين خادما بالإضافة إلى حلاق البلاط وتوجهت إلى مصر حيث وصلتها قبيل موعد الاحتفال الرسمي بحوالي شهر تقريبا ، وفي طريقها إلى مصر عرجت على القسطنطينية⁷¹ حيث استقبلها السلطان عبد العزيز ببذخ لا يصدق وأقام لأجلها العديد من الاحتفالات والولائم وعمل على توفير سبل الإقامة الكاملة لها ، وفي خلال فترة إقامتها هذه تحدثت مع الباب العالي عن مسألة الخلاف القائم بين الجانبين العثماني والمصري ، وأبدت استياءها لعالي باشا لأن الأزيمة ما زالت قائمة ولم تسوق قبل وصولها إلى الأستانة ، كما رأت أن تتحدث مع السلطان في هذا الأمر بشكل ودي وبحضور النظار فأكد لها السلطان أن المشكلة المصرية قد انتهت ، وكانت الإمبراطورة في حديثها مع عالي باشا شديدة الوضوح ، إذ صرحت له بأن انفراد الخديوي إسماعيل بتوجيه الدعوة إلى ملوك وأمراء أوروبا لحضور حفل افتتاح قناة السويس هو السبب الرئيسي الذي يكمن وراء سوء العلاقات بينه وبين السلطان ، وصرحت بأن إسماعيل لم يدعها إلى حضور حفلات القناة من تلقاء نفسه بل هي من طلبت منه ذلك ، كما أشارت إلى أن إسماعيل لم يعمد إطلاقا تجاهل السلطان فعندما سألتها عما إذا كان قد دعا السلطان قبل أن يتوجه لدعوتها أجاب ردا مليئا بالاحترام حيث قال لها أن السلطان هو رب الحفل وصاحب الأرض التي سيقام عليها الاحتفال وبالتالي فليس من اللائق أن يوجه إليه الدعوة وقد يكون من قبيل الوقاحة أن يعامله كمدعو وبالرغم من كل هذه التبريرات التي ساققتها الإمبراطورة فأن عالي باشا أعترض لأن الوالي لم يهتم إطلاقا بأن يخبر سيده "صاحب الأرض" أن حفلا عظيما سيقام في أملاكه ، بل لم يرد على الأسئلة التي وجهها إليه الباب العالي بهذا الخصوص ودعا كل عظماء أوروبا في الوقت الذي صدر عنه هذا السلوك إزاء سيده⁷² .

وأراد ساسة الأستانة أن تحيد الإمبراطورة عن رأيها فأقاموا الاحتفالات الفخمة من أجلها وذلك بهدف التأثير على الرأي العام الفرنسي واستعادة ثقة أسواق المال الفرنسية مرة أخرى بتركيا وبالفعل عدلت الإمبراطورة عن موقفها⁷³ ، وأبحرت بعد ذلك من القسطنطينية صوب الديار المصرية فوصلت ميناء الإسكندرية في يوم الجمعة 22 أكتوبر 1869م⁷⁴ .

وبالرغم من أن الإمبراطورة أوجيني كانت قد أبدت رغبتها في ألا تأخذ زياراتها لمصر الصفة الرسمية⁷⁵ .حتى لا تتقيد بالبروتوكول الخاص بمثل هذه الزيارات ويكون لها مطلق الحرية في رؤية ما تريد من أثار ومناطق سياحية إلا أن ذلك لم يحد أو يقلل من

عزيمة الخديوي في إعداد استقبال أسطوري لها أبهرها منذ الوهلة الأولى. فحينما وصلت إلى ميناء الإسكندرية يوم 17 رجب 1286هـ/ 23 أكتوبر 1869م كان الخديوي في شرف انتظارها وبمعيته بعضا من الأمراء ونظار الحكومة المصرية⁷⁶ وعلى رأسهم محمد توفيق باشا ولي العهد وشريف باشا ناظر الداخلية وشاهين باشا ناظر الجهادية وغيرهم⁷⁷، ويقال أنه لدى وصول سفينة الإمبراطورة صعد الخديوي لاستقبالها فقبل له أنها مشغولة بقراءة البريد الذي وصل إليها من باريس وعليه أن يعود من حيث أتى على أن يأتي إليها بعد مرور ساعتين أو ثلاثة⁷⁸. وعلى الرغم مما في هذه الأوامر من امتهان وانتقاص من هيبة الخديوي وإساءة لكرامته إلا أنه تغاضى عنها وأبى إلا أن يمثل لها إرضاء للإمبراطورة.

وبعد تقديم فروض الترحيب والحفاوة اللائقة بالإمبراطورة ركبت مع الخديوي زورقا زين بالأعلام الإسلامية والفرنسية، ثم أخذ هذا الزورق في الإبحار حتى وصل إلى محافظة الإسكندرية وفيها لقيت الإمبراطورة استقبالا فاخرا من كبار الأمراء والمأمورين المصريين الذين اصطفوا لها في المحطة وبجانبهم بعضا من الضباط الفرنسيين العاملين في الحكومة المصرية متهللين بالثناء ورافعين أصواتهم بالدعاء، ثم توجهت الإمبراطورة بعد ذلك في قطار خاص إلى المحروسة⁷⁹ وفيها لقيت ما لم يخطر لها على بال حيث أقيمت أقواس النصر ابتهاجا بمقدمها⁸⁰، وأنزالها الخديوي في قصر الجزيرة، هذا فضلا عما شعرت به من ترحيب شديد منذ الوهلة الأولى لوصول قطارها، وبعد أن استراحت من عناء السفر جاءت إليها الوالدة باشا لتقديم واجب الضيافة لها، وفي صباح اليوم التالي لوصولها صحبها الخديوي في نزهة لزيارة معالم القاهرة، وفي خلال هذه النزهة تمكنت من مشاهدة القلعة والكتبخانة المصرية، وبعض الآثار الإسلامية مثل مسجد السلطان حسن ومسجد الإمام الشافعي ومسجدي السيدة زينب والحسين، وفي المساء توجهت إلى القصر العالي وحضرت الوليمة التي دعته إليها الوالدة باشا من قبل والتي أقيمت على الأنغام الموسيقية والاستعراضات والراقصات، وبعد الفراغ من الطعام وتبادل أطراف الحديث خرجت الإمبراطورة للاستمتاع بالزيينات والأضواء المقامة من أجلها في كل مكان، وفي اليوم الرابع ذهبت لزيارة شجرة السيدة مريم العذراء بالمطرية ثم سراية القبة وحديقته البهية، وفي أثناء ذلك أصطف تلاميذ المدارس الحربية بالعباسية وقدموا واجب التحية والترحيب للإمبراطورة التي عادت بعد ذلك إلى قصر الجزيرة⁸¹.

وينبغي الإشارة إلى أن الإمبراطورة قد عبرت عن إعجابها الشديد بمدينة القاهرة حينما أبرقت لزوجها قائلة "لقد خلعت القاهرة ردائها العتيق وبدأت في أبهى حللها،

فحفلات الرقص والموسيقى التي أراها خير شاهد على ذلك " وبعد مرور أسبوع على إقامة الإمبراطورة بمصر استمتعت فيه بالأعياد والحفلات الراقصة بدأت رحلتها إلى الوجه القبلي⁸².

فحينما أبدت رغبتها في القيام بجولة سياحية إلى الوجه القبلي لمشاهدة الآثار الفرعونية الموجودة هناك. أعد لها الخديوي إسماعيل موكبا مؤلفا من أثني عشر سفينة بخارية مجهزة بكافة لوازم الرحلة⁸³ كما عين نجله حسين باشا وبصحبه رياض باشا رئيسا لبعثة الشرف المرافقة لها⁸⁴ وقبيل تحرك الركاب تم عمل تفتيش شامل لجميع المناطق المفترض زيارة الإمبراطورة لها، وبدأت الرحلة بخروج الإمبراطورة في يوم 26 أكتوبر من سراي الجيزة - ومعها الخديوي الذي اصطحبها إلى أسيوط - حيث قضت تلك الليلة فوق ظهر النيل وفي الصباح واصلت السفن سيرها حتى توقفت في بني سويف ومنها إلى المنيا ثم إلى أسيوط وقتا ثم إلى أسوان وغيرها من مدن الصعيد وقضت الإمبراطورة في هذه الرحلة ثلاثة عشر يوما كانت جميعها مليئة بالحفلات والولائم التي لا وصف لها⁸⁵، وأبدت إعجابها الشديد بالآثار الفرعونية الموجود هناك، وكان تعليقها على ذلك: " حيا الله المصريين أنهم يعطون للموت اهتمام الناس بالحياة " وبعد انتهاء الرحلة عادت إلى الإسكندرية استعداد للإبحار إلى بورسعيد للمشاركة في حفلات الافتتاح⁸⁶.

وبلغ اهتمام الخديوي بالإمبراطورة حداً يفوق التصور، فقد نظم هيئة كاملة للعمل على خدمتها كانت تتكون من مائة رجل في مقدمتهم كبار رجال الحكومة المصرية وبعضاً من أعضاء الأكاديمية الفرنسية بالإضافة إلى عدد من الرسامين والموسيقيين ومصورى الفوتوغرافيا، وللتيسير على الإمبراطورة خلال رحلتها إلى الصعيد طلب الخديوي من مارييت باشا أن يعد كتيباً باللغة الفرنسية لتتعرف من خلاله الإمبراطورة وباقي المدعوين على بعضاً من سمات الحضارة الفرعونية⁸⁷، كما أصدر أوامره إلى مسئولي السكك الحديدية بانتداب اثنين من أمهر عاملي التلغراف أحدهما للإشراف على محطة تلغراف المنيا والآخر للإشراف على تلغراف بني سويف بالرغم من سير حركة البريد بشكل طبيعي في هذه المناطق وذلك للعمل على سرعة وصول التلغراف الوارد للإمبراطورة من باريس ومنع تأخره⁸⁸، ووجه أوامره إلى مدير أسنا بضرورة إجراء الترميمات اللازمة للأماكن الأثرية لأن الإمبراطورة أوجيني سوف تمر بهذه المنطقة⁸⁹، ويقال أنه حينما أرادت الإمبراطورة خلال رحلة سياحتها بالوجه القبلي أن تدخن الحشيش لمعرفة مدى تأثيره على النفس طالب الخديوي على الفور بإحضار كميات من الغلايين والدخان الجبلي والإستانبولي إلى الصعيد⁹⁰.

ومن مظاهر اهتمام الخديوي إسماعيل بالإمبراطورة أوجيني حرصه الدائم على تلبية جميع رغباتها وظهر هذا الأمر جليا حينما أبدت رغبتها في حضور عرس مصري صاح إسماعيل قائلاً: "يا لها من مصادفة سعيدة يا صاحبة الجلالة.. يقام اليوم بالتحديد عرس بالقصر" وسرعان ما استأذن الإمبراطورة بالانصراف.. وقام باستدعاء موظف شاب يعمل بالقصر وقال له بصيغة الأمر "إنك ستتزوج الليلة"⁹¹، وأكد هذه الرواية لكن بشكل آخر أحمد شفيق باشا الذي كان معاصراً لهذه الحفلات حيث قال بأن الخديوي استدعى اثنين من رجال دولته وهما إبراهيم توفيق بك ونشأت بك وأقام لهما من جيبه الخاص حفل زفاف فخم على إشراقتين من الإشراقات الكثيرة التي حفلت بها قصوره⁹² كل هذا إشباعاً لرغبة الإمبراطورة في مشاهدة العادات والتقاليد المصرية المتبعة في الأفراح. وبالرغم من هذا التأكيد فأن الوقائع المصرية التي قدمت وصفا دقيقا لحفلات افتتاح القناة لم تشر إلى أية حفلات زفاف تمت خلال فترة إقامة الإمبراطورة بمصر بل أشارت فقط إلى مصادفة الإمبراطورة لزفة عروس بلدي في طريق عودتها من زيارة شجرة السيدة زينب وسراية القبة وسرت لذلك كثيرا⁹³. وترى الباحثة أن الخديوي الذي سخر كل شيء لمجرد الفوز بنظرة ارتياح في عين الإمبراطورة لن يعجزه أن يقيم من أجلها حفل زفاف مهما كلفه ذلك من نفقات لاسيما وأنها هي من طلبت منه ذلك.

ولعل أكبر دليل على حرص الخديوي إسماعيل على إرضاء الإمبراطورة قيامه بتغيير الموعد الرسمي المحدد لحفلات افتتاح القناة وتأجيله لسته أسابيع أخرى، فبعد أن سبق وحدده في الأول من أكتوبر عدل عنه وجعله في السابع عشر من نوفمبر لحين انتهاء فصل الصيف واعتدال حرارة الجو وذلك حتى لا تؤثر تلك الحرارة على مزاج الإمبراطورة وتؤدي إلى تعكيره وعدم رغبتها في البقاء بمصر خاصة وأنها لم تتعود على ذلك الجو في بلادها⁹⁴، وابتهاجا بمجيء الإمبراطورة إلى مصر فقد أصدر الخديوي إسماعيل أوامره بالإفراج عن بعض المسجونين وذلك تكريماً لها⁹⁵.

وأدى اهتمام الخديوي الزائد بالإمبراطورة إلى نسج القصص والأساطير حول علاقة الخديوي بها ومن ذلك القصة الشهيرة التي ترددت حول المنحني الحاد جدا الذي لا يوجد أي مبرر لوجوده بشارع الأهرام- ذلك الشارع الذي قام إسماعيل بتمهيد خصبها ليتمكن ضيوف الحفل من الذهاب إلى أهرام الجيزة بدون عناء- وهذه القصة تدور حول أن الخديوي أمر بوجود هذا المنحني لهدف خبيث في نفسه ألا وهو رؤيته الإمبراطورة أوجيني الجالسة إلى جواره تتأرجح بين ذراعيه⁹⁶. وترى الباحثة أنه على الرغم من أن

هذه القصة يصعب التحقق من صحتها إلا أنها مبالغ فيها بشكل كبير، فلم يكن الخديوي إسماعيل بحاجة إلى إنشاء مثل هذا المنحنى ليحظى بضم الإمبراطورة بين ذراعيه فمن السهل عليه جدا الفوز بهذا الأمر دون اللجوء إلى تلك الحيلة الرخيصة والتي تتنافى مع الرقي الذي كان عليه إسماعيل، فمثلا كان بإمكانه الاستمتاع بتمايل الإمبراطورة عليه من خلال الرقص معها في ليالي البالو⁹⁷ الكثيرة التي شهدها حفل افتتاح القناة أو من خلال الجلوس إلى جوارها على مائدة العشاء الأسطوري⁹⁸ الذي أقامه لضيوفه بالإسماعيلية ليلة 18 نوفمبر 1869م وبالرغم من ذلك فلم يفعل شيئا من هذا القبيل فلا هو رقص مع الإمبراطورة ولا هو جلس إلى جوارها على مائدة الطعام، وبالتالي فإن هذه القصة تعد من قبيل الشائعات فمن المرجح أن وجود هذا المنحنى مجرد عيبا مهنياً هندسياً يعود إلى السرعة الرهيبة التي تم خلالها إنشاء هذا الطريق.

يضاف إلى ذلك أن الإمبراطورة أوجيني كانت من وجهة نظر الخديوي إسماعيل أهم شخصية في الحفل خاصة وأنه تقانى في إرضائها وجعل كل شيء رهن إشارتها وطوع بنائها فهي لم تكن بالنسبة له مجرد امرأة جميلة وقع أسير حبها فحسب. بل كانت أيضا صاحبة السيطرة والنفوذ على زوجها الإمبراطور نابليون الثالث ووزير خارجيته السيولافاليت وأن أي إشارة ارتياح منها لهذين الرجلين كفيلة بتحقيق رغبات إسماعيل التي كان من أهمها في ذلك الوقت تأييد إعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية وإنشاء المحاكم المختلطة⁹⁹، كما أن تمثيل الإمبراطورة لدولة فرنسا صاحبة النفوذ الأول على الخديوي كان من العوامل التي أدت إلى اهتمامه بالإمبراطورة وذلك بحكم تربيته الفرنسية والفترة التي قضاها بباريس ومعاشرته للفرنسيين واتصاله بهم بالإضافة إلى إعجابه الشديد بأساليبهم الحياتية وميله إلى محاكاتهم¹⁰⁰.

ومن القصص الطريفة الأخرى التي ذاعت شهرتها في القاهرة آنذاك أن هدية وداع الخديوي للإمبراطورة كانت "مبولة غرفة نوم" من الذهب الخالص تتصدرها ياقوته حمراء نقشت عليها بالفرنسية عبارة "عيني، على الأقل ستظل معجبة بك إلى الأبد"!¹⁰¹ كما ذاع أيضا أن البروتوكول الخاص بزيارة أوجيني لم يسمح بأن يصطحبها الخديوي إلى فراشه¹⁰¹.

حضور الملوك إلى بورسعيد

بعد أن عاد الخديوي إسماعيل من رحلته مع الإمبراطورة أوجيني في صعيد مصر سافر إلى الإسكندرية ومنها إلى بورسعيد لاستقبال عوהל العالم الأوروبي القادمين بناء

على دعوته للمشاركة في حفلات افتتاح القناة فوصلها في 13 نوفمبر حيث كانت سفن العالم قد أمتها من جميع الجهات واصطفت الأساطيل المختلفة بما فيها الأسطول المصري في المرفأ الفسيح الذي أنشأته شركة القناة أمام بورسعيد، كما انتظمت العساكر المصرية على ضفاف القناة حتى الإسماعيلية لحفظ نظام الحفلات وزيادة بهجتها، وبعد ساعات من وصول الخديوي إلى بورسعيد أطلقت المدافع معلنة قدوم أمير وأميرة هولندا فأحسن الخديوي استقبالهم، وفي اليوم التالي 14 نوفمبر وصل "فرديناند دي بيس" وعائلته إلى بورسعيد، كما أطلقت المدافع في 15 نوفمبر 1869م معلنة وصول الإمبراطور فرنتر جوزيف إمبراطور النمسا، وكان بمعيته المسيو دي بوسست والكونت أندراسي رئيس وزراء المجر، وفي يوم 16 نوفمبر علت أصوات المدافع ثانية معلنة وصول المدرعة الألمانية المقلة البرنس فردريك ويلهلم ولي عهد مملكة بروسيا، وقدم الخديوي إلى هؤلاء العواهل جميعا التحية التي تليق بهم¹⁰².

وما كادت تلك المدافع تسكت لحظة إلا وعادت إلى الدوى مرة ثانية، لظهور عدد ضخم من السفن تتقدمه السفينة (الإيجل) وعلى ظهرها الإمبراطورة أوجيني، يحف بها حاشيتها من كبار نبلاء فرنسا وقريناتهم وجمع من وصيفاتها، وفي تلك الأثناء امتلأ مرفأ بورسعيد بالسفن الحربية وضباطها وأركان حربها وموسيقيها الحربية كما خفقت الأعلام عالية مرفرفة، وغص الشاطئ بالطوبجية المصرية والجماهير الضخمة من المشاهدين والمدعوين الممثلين المدنية الحديثة والقوى البشرية في أبهى معانيها، وعندما وصلت الإمبراطورة إلى ميناء بورسعيد أعجبت بعظمة الاحتفالات وعبرت عن ذلك بقولها: "يا لله! لم أر في حياتي شيئا أجمل من هذا!" وما إن رست باخرتها في المرفأ إلا وأسرع إليها الخديوي وهنأها على سلامة الوصول وأكد لها أن وجودها خير ما يتفاءل به كما أعرب لها عن سعادته وارتياحه وشكر تشريفها له بالحضور وترأسها لهذه الحفلات المجيدة، وتبعه في تقديم التحية للإمبراطورة كل من إمبراطور النمسا والمجر، وولي عهد بروسيا وباقي الملوك والأمراء وكانت بدورها ترد التحية إلى الجميع كل بما يليق به، ثم أخذ الجميع بعد ذلك يستعدون لحفل افتتاح القناة المباركة¹⁰³.

وقد بدأت المهرجانات باحتفال ديني إسلامي مسيحي في 16 نوفمبر 1869م أشرف على تنظيمه لاروش (Laroche) مهندس الشركة في بورسعيد وفي هذا الاحتفال تم تشييد ثلاث منصات أمام رصيف أوجيني "كسيت جميعها بالحرير والدياج وزينت بالإعلام وفرشت أرضها بالبسط النفيس ونشر في أرجائها الزهور والرياحين"¹⁰⁴، وخصصت

المنصة الكبرى للملوك والأمراء وكبار المدعوين وخصصت المنصة الثانية لعلماء الدين الإسلامي ومنهم الشيخ محمد المهدي العباسي والشيخ مصطفى السقا وخصصت المنصة الثالثة لرجال الدين المسيحي يتقدمهم المونسينور بوير الرسول البابوي ومن ورائه بطريرك كنيسة القصر الإمبراطوري في باريس- الذي تولى عقد قران ديليسبس على لويس هيلين أوتار-التي تصغره بأكثر من أربعين عاماً- بعد أيام معدودة من حفلات الافتتاح-¹⁰⁵ كما نصبوا على الشاطئين الآسيوي والإفريقي المظلات البديعة لجماهير المدعوين والمتفرجين وفي صدر هؤلاء جميعاً مظلة لمؤسسي التركة ومجلس إدارتها، وأخرى لرؤساء الشركات التجارية العظمى في العالم ومندوبيها وثالثة لرجال الصحافة العالمية، واصطف الجنود المصريين بين الرصيف والمنصات الثلاث ليتمكنوا من حفظ النظام ومنع الازدحام حولها وترتبت الطوبجية بين الرصيف الداخل في البحر من جهة الغرب ومكان الحفل الكبير، ووقفت السفن الحربية والتجارية- التي بلغت ثمانين سفينة- في البحر أمام ميناء بورسعيد على شكل قوس بديع المنظر، وفي الساعة الثالثة ظهراً وبعد أن فرغ جميع المدعوين من تناول الطعام بدأت الموسيقى تصدح¹⁰⁶.

وشرع الموكب الفخم يتقدم ليجلس الجميع في المكان الذي أعد له، فقد ضمت المنصة الكبرى كبار المدعوين حيث جلس عليها الخديوي إسماعيل والإمبراطورة أوجيني وفرنسوا جوزيف إمبراطور النمسا وملك المجر والأمير فردريك ويلهلم ولي عهد بروسيا والأمير هنري شقيق ملك هولندا والأميرة قرينته والسير هنري إليوت سفير إنجلترا بالأستانة وعقيلته الليدي إليوت والأمير مورا والأمير محمد توفيق ولي العهد والأمير هوهنلوه، والجنرال إجناتيف سفير روسيا بالأستانة وعقيلته والأمير طوسون باشا بن محمد سعيد باشا وشريف باشا ناظر الداخلية ونوبار باشا ناظر الخارجية وشاهين باشا ناظر البحرية والبحرية ورياض باشا خازن دار الخديوي والمسيو فردينان ديليسبس والأمير عبد القادر الجزائري والمسيو دوبست والكونت أندراسي من وزراء النمسا، والبارون بروكنش سفير النمسا بالأستانة¹⁰⁷.

وفي منتصف اليوم الأول لهذا الاحتفال خرج موكب ترأسه زكي بك - رئيس مراسم الخديوي- وسط صفين من الجنود المصريين وذلك من شارع بورسعيد الرئيسي متجها صوب المنصات الثلاث والتي وقف أسفلها فتيات صغيرات كن يقمن بالإشراف على بيتا من بيوت الأيتام ببورسعيد ويرتدين ملابس بيضاء أعدتها لهن راهبات الراعي الصالح- السيد

المسيح-، وتبع هذا الموكب ضباط الأساطيل ثم أميرة هولندا تتكى على زراع الأمير محمد توفيق باشا، ثم عزفت الموسيقى اللحن الوطني الفرنسي، كما ظهر العلم الفرنسي خفاقا بين أعلام وأسلحة النمسا والمجر. وترأست الإمبراطورة أوجيني الموكب وهي مستندة على ذراع الإمبراطور فرانسوا جوزيف وفرديناند ديليسبس الذي وضع الوشاح العثماني الأكبر الذي منحه له الخديوي إسماعيل وجلس على جهة اليسار من منصة الملوك الكبرى مرتديا معطفًا مبطنًا بفرو أخضر مطرز بالذهب، ومن حوله العلماء، وبطريق الإسكندرية وصاحب السيادة "بوير" (Bauer)¹⁰⁸.

وابتدأت الحفلة بتلاوة آيات الذكر الحكيم¹⁰⁹، ثم قام علماء الدين الإسلامي وأدوا شعائر الإسلام بما فيها الحمد والثناء، ثم ألقى الشيخ إبراهيم السقا- شيخ الجامع الأزهر- كلمة تبريك باللغة العربية، ثم قام رجال الدين المسيحي وأدوا شعائر الديانة المسيحية التي شاركهم فيها كل من شاء من المسيحيين وعلى رأسهم الإمبراطورة أوجيني والإمبراطور فرانسوا جوزيف، ثم نهض المونسينور بوير مرشد قصور التويلري وألقى خطبة تبريك باللغة الفرنسية وجه من خلالها عبارات الشكر والثناء، لعدد من المتواجدين كان على رأسهم الخديوي إسماعيل والإمبراطورة أوجيني والإمبراطور فرنتر جوزيف وفرديناند ديليسبس، وفي المساء قدمت الموائد التي حوت الأذ وأطيب أنواع الأطعمة والخمور المستوردة من الخارج¹¹⁰.

وفي تمام الساعة الثامنة من ليلة الاحتفال الديني بدت الزينات تضيء شاطئ أسيا وإفريقيا وتجعل الليل ساطعا كنهار جميل، وأخذت السفينة المصرية المحروسة- وهي في أبهى زينتها- تطلق بين الآونة والأخرى مدافعها في الفضاء، وبينما الأفراح والأعياد قائمة على أشدها أتت الرياح بما لا تشتهي السفن حيث ترددت إشاعة بغیضة أخذت تنتشر في جميع أرجاء المحروسة حتى وصل صداها إلى باريس، وتلخصت هذه الإشاعة في أن الإمبراطورة أوجيني حينما أيقنت أن قناة السويس لا تصلح للملاحة البحرية- وأن مشروع ديليسبس مجرد وهم وخيال مريض لن يتحول إلى واقع ملموس- ركبت السفينة الإيجل وعادت إلى بلادها، وأن الإمبراطور فرنتر جوزيف عاد إلى تريستا وأن بقية الضيوف على وشك الرحيل، كما انتشرت إشاعة أخرى وهي أن عقبة هائلة وقفت سدا منيعا في طريق السفن، وأن فرديناند ديليسبس فقد عقله وانتحر، بالإضافة إلى اشتعال النيران في منازل الإسماعيلية وهروب مهندسي الشركة¹¹¹.

وكان مصدر هذه الشائعات أن ديليسبس رأى قبل ليلة الافتتاح أن تجري المقاييس على المجرى الملاحي للقناة للتأكد من خلوه من أي عائق، فأمر أن تقام المقاييس كل عشرة أمتار بدلا من مائة متر التي أجرتها الشركة في السابق، فأسفرت هذه العملية عن وجود صخرة ولكنها أزيلت في الحال وانتهت المشكلة، ثم رأى ديليسبس بعد ذلك -زيادة في الاطمئنان- أن تقوم سفينتان حريبتان بالإبحار في مجرى القناة حتى السويس كطليعة لأسطول الملوك المزمع انطلاقه عند افتتاح القناة لكن إحدى هاتين السفينتين وأسماها لطيف جنحت في المجرى وسدته عند القنطرة شمال الإسماعيلية، وفي تلك الأثناء كان الخديوي إسماعيل موجودا بمدينة الإسماعيلية ليشرف على ترتيبات الاحتفال هناك فما إن وصله نبأ جنوح الفرقاطة المصرية لطيف في المجرى الملاحي للقناة حتى أسرع ليلا إلى بورسعيد وأحضر معه ألف جندي بحري من الأسطول المصري المرابط بهذا البلد - ونجح هؤلاء الجنود في إبعاد السفينة عن المجرى وإصاقها بالساحل الشرقي للقناة وبالتالي اختفت المشكلة التي باتت تؤرق دي ليسبس دون أن يعلم بها أحد من المدعوين، خاصة وأن الخديوي إسماعيل كان مستعدا للتضحية بأي شيء في سبيل التخلص من هذا العائق الذي كان من المؤكد له أن يكدر صفو المهرجانات، فوصل به الأمر إلى حد التفكير في تدمير السفينة الجانحة والاستغناء عنها كلية على الرغم مما قد يترتب على هذا الأمر من الإضرار المادي بالبحرية المصرية وقد صرح بذلك دي ليسبس نفسه، حين أخبره الخديوي بعزمه على نسف تلك السفينة إذا فشلت محاولات استخلاصها. وأمام هذا الموقف الشجاع من إسماعيل سالت الدموع من عين دي ليسبس بل إنه لم يتمالك أعصابه وسارع إلى معانقة الخديوي إسماعيل¹¹².

وعقب ثبوت كذب الإشاعة السالفة عادت الأمور والأفراح إلى مجراها الطبيعي، ففي صباح يوم 17 نوفمبر تقدمت السفينة الإيجل إلى ميناء بورسعيد على متنها الإمبراطورة وبجانها فرديناند ديليسبس ممسكا بيدها، وما إن وصلت الإيجل إلى الفرقاطة المصرية "لطيف" إلا وأطلقت طلقاتها في الهواء كنوع من الترحيب والإجلال فظنت الإمبراطورة وظن باقي الأمراء والمدعوين على السفن الأخرى أن السفينة "لطيف" وضعت في هذا المكان خصيصة لتحياتهم، ومن ثم أعجبت الإمبراطورة بهذه الفكرة الجميلة التي تتم عن شدة العناية والاهتمام بها، وشكرت لإسماعيل جميل صنعه وبديع ذوقه، وهكذا حولت العناية الإلهية هذه الفرقاطة من عقبة مخيفة إلى وسيلة من وسائل البهجة والفرح في هذه الاحتفالات¹¹³.

ومن الجدير بالذكر أن شاطئ بحيرة التمساح كان غاصا بالمتفرجين الذين أتوا من مختلف أنحاء القطر المصري لمشاهدة حفلات الافتتاح استجابة لرغبة الخديوي الذي أوعز إلى مديري الأقاليم ومشايخ العربان بضرورة إرسال أعداد من الأهالي من عربان وفلاحين وصعايدة وسودانيين بنسائهم وأطفالهم وحيواناتهم وأدوات المعيشة الخاصة بهم لينتشروا على طول القناة في الأكواخ والخيام والعشش، وسخر في ذلك السكك الحديدية للعمل على نقل هؤلاء مجاناً، وبذلك تم تمثيل جميع أطراف المجتمع المصري في ذلك الوقت في حفل افتتاح القناة¹¹⁴، وكان هؤلاء المصريين ينتظرون بفارغ الصبر ظهور البواخر المقلّة للإمبراطورة وباقي الملوك وبينما هم كذلك إذا بأفواج من المراكب الحربية تملأ البحيرة من جهة السويس، وإذا بالسفينة الإيجل تتهادى في سيرها وعلى متنها الإمبراطورة أوجيني، فتعالت أصوات الجميع بالتهليل والترحيب وأطلقت المدافع من كل مكان، وتقدم الخديوي من الإمبراطورة محيياً لها ثم عانق دي ليسبس الواقف بجوارها¹¹⁵.

وكان يتبع سفينة الإمبراطورة أربعين سفينة أخرى كان من بينهم اليخت جريف (Griff) وعلى ظهره الإمبراطور فرانسوا جوزيف واليخت جريل (Grill) يقل ولي عهد بروسيا والفرقاطة الإنجليزية رايبد (Rapide) تحمل السير اليوت والسفينة الحربية الروسية اركونتيا (Arcontia) وعلى ظهرها الجنرال إجناتيف، وكذلك السفينتين اليزابت وجرجا تحمل باقي المدعوين الرسميين والسفينة بيلوز وعلى رأسها مجلس إدارة شركة قناة السويس¹¹⁶، وما إن وصلت الإمبراطورة إلى الإسماعيلية حتى امتطت صهوة جواد مطهم، وانطلقت جهة بوغاز القرش يصاحبها فرديناند دي ليسبس وبعض القيادات العاملة بشركة القناة وكوكبة من الفتيات الفاتنات، فاستقبلها الخديوي كإلهة من إلهات الجمال في القصر الذي أعده لها ببحيرة التمساح حيث نثر تحت قدميها صنوف شتى من الأبهة والبذخ، وبعد أن مكثت ساعة بهذا القصر استمتعت خلالها بلذة ما أقامه الخديوي لها، عادت إلى مدينة الإسماعيلية على ظهر هجينها ثم اتجهت بعد ذلك إلى قصر فرديناند ديليسبس، فاستراحت فيه لبعض الوقت، ثم استقبلت سيدات الإسماعيلية، وكانت قد أنبأتهن مقدماً برغبتها في رؤيتهن هناك فأظهرن لها مشاعرهن الجميلة نحوها وكانت هذه الأوقات من أجمل لحظات حياتهن¹¹⁷.

وعندما دقت الساعة الثامنة توجه بعض الملوك والأمراء إلى قصر الخديوي إسماعيل لرد التحية إليه، وكان من بين هؤلاء الملوك إمبراطور النمسا، وولي عهد بروسيا، فقابلهم الخديوي جميعاً بمثل ما قابل به الإمبراطورة أوجيني من التعظيم والإكرام. وانقضى

نهار هذا اليوم في تبادل الزيارات والتعارف بين الملوك والأمراء¹¹⁸، وفي المساء توهجت مدينة الإسماعيلية بالأضواء التي شملت جميع الأرصفة والشوارع والميادين والسفن وقصر الخديوي والذهبيات الراسية على ضفاف الموانئ¹¹⁹، وفي تمام الساعة السابعة مساءً أخذ الضيوف يستعدون لتناول طعام العشاء الذي قدم - لستة آلاف مدعو - على عدة موائد جلس في صدر المائدة الرئيسية منها الإمبراطورة أوجيني وعن يمينها فرانسوا جوزيف وعن يسارها فردريك ويلهلم ولي عهد بروسيا وإلى يمين الإمبراطور فرانسوا جوزيف عقيلة السير إليوت سفير إنجلترا بالأسنانة ثم الجنرال إجناتيف سفير بروسيا بالأسنانة وإلى يسار ولي عهد بروسيا عقيلة سفير بروسيا ثم السير هنري إليوت وأمامهم جلس الخديوي إسماعيل وإلى يمينه أمير هولندا فالأمير مورا وإلى يسار الخديوي مدام بواز ثم فرديناند دي ليسبس¹²⁰، وتعد هذه المائدة من أشهر ولائم التاريخ على الإطلاق ليس فقط لأنها أقيمت لأشهر زعماء العالم في ذلك الوقت بل لأنها حوت إلى جانب ذلك قائمة من أطيب أنواع الأطعمة المصنوعة بأيدي أمهر طهاة العالم على الطريقتين الإنجليزية والفرنسية. وكانت هذه القائمة - والتي مدت في قاعة فسيحة بقصر الخديوي بالإسماعيلية - على النحو التالي:

الأطباق الرئيسية.

- الأسماك.

أسماك البحر المتوسط "دنيس"، قاروص، وقار، موسى - لحم بقري مسلوق، "روزيف" مطهي على الطريقة الإنجليزية، لحم على قاعدة هلامية "جلاتين" من مدينة بيريجية الفرنسية - فخذ الخنزير أو كتفه مملحة وممدخة - خبز باللحم الشامي العصاج على موقع حصين - طائر الفيسانوس (Faisan) !! على قاعدة هلامية "جلاتين" - فطائر محشوة لحم جاموسي رضيع "بتلو" على الطريقة الفرنسية - لسان بقري مسلوق بالبخار على الطريقة الإنجليزية - هلامية من لحوم طائر السمان - حرباء الثور!!! "فيليه على طريقة القصر الإمبراطوري الفرنسي"

- السلطات.

جمبري سويسلي مسلوق مع الجرجير - مخلل لفت مع الشمبانيا - سلطة روسية - هليون إيطالي مع زيت حار .

- المشويات .

فخد على الطريقة الفرنسية - ديك روسي مضاف إليه عصير اللفت - طائر فاسيانوس بالجرجير - طائر النعام " مسمن " محشي بالسمان

-الحلو.

بودنج الكريز- بودنج دبلومات " نوع من الحلوى بالسكويات والكريمة " بالأناناس- بسكويات مزخرف بالشيكلاته البيضاء-فخفخينة تركي مكونة من طبقات مختلفة للروائح- عصائر مثاجة قلوب حلوى- تورتات مختلفة¹²¹. ويبدو على هذه القائمة التي تكاد تخلو من الأطعمة المصرية أن نفقاتها كانت باهظة للغاية ويؤكد ذلك ما ذكره أحد الضيوف الفرنسيين حين نهض عن المائدة بعد أن التهم ما عليها التهام النهم حيث قال لصديق له - كان جليسه على تلك المائدة- وهو يمرر يده على بطنه من شدة الشبع لقد أكلت ثروة ثلاثة فلاحين مصريين¹²² .

وبلغ من ضخامة تلك الوليمة أيضا وحرص الخديوي على تنظيمها أن صدرت الأوامر بتعيين بعض القيادات المعروفة آنذاك للعمل على إدارتها، ومن ذلك على سبيل المثال تعيين داود بك ميرالاي عسكرية لإدارة وملاحظة المطابخ طوال فترة الوليمة، وتعيين علي بك حسيب لاستلام كافة اللوازم والاحتياجات وصرف ما يقتضي صرفه من المطابخ، وتعيين علي بك جودت لتلبية احتياجات جميع ضيوف الوليمة من المطابخ¹²³.

على كل فقد أقام الخديوي إسماعيل مرقصا لمائة مدعو- بعد فراغهم من تناول العشاء- تحت رئاسة الإمبراطورة أوجيني حيث رقص الجميع على أنغام الموسيقى الغربية التي امتزجت بمناظر الألعاب النارية البديعة والزينات المتألقة الأنوار، وواكب هذا المرقص مقصفا شمل ألذ المأكولات والمشروبات، وكما سبق القول فأن رقص الملوك وذوي التيجان أخذ من هيبته وحط من شأنهم في نظر الضيوف من ذوات النزعة الشرقية المحيطين بالقصر والخيام، لأنهم كانوا حتى تلك الليلة يعتقدون أن الرقص والقصف شأن الراقصات فقط والسكرارى من الرجال فما كادوا يصدقون أعينهم حينما رأوا الإمبراطورة العظيمة أوجيني والإمبراطور فرنتر يوسف، وفرديريك غليوم والخديوي نفسه يرقصون ويمرحون كباقي المدعويين، بل وأكثر من ذلك أن التقدم في السن لم يقف حائلا بين ديليسبس وبين أخذ نصيبه من الرقص، كما رقص جميع الضيوف فيما عدا الأمير عبد القادر الجزائري الذي ظل محافظا على " وقاره واتزانه"¹²⁴.

وهكذا ظل الرقص والفرح والغناء قائمين حتى صباح اليوم التالي الموافق 18 نوفمبر حيث خرج الضيوف في نزهة خلوية بضواحي مدينة الإسماعيلية أعدها لهم الخديوي إسماعيل في موكب حافل من العربات الملكية الفاخرة، وتقدم هذا الموكب عربة فاخرة يجرها أربعة خيول وبها الإمبراطورة أوجيني والإمبراطور فرنترز يوسف، ثم تبعهم عربة أمير وأميرة هولندا ووراءهما الأمير مورا في عربة يجرها جواد مطهم يقوده الأمير بنفسه تم تتابعت العربات التي تقل باقي الملوك والأمراء، أما الخديوي إسماعيل فكان فوق عربة يجرها اثنان من أجود الخيول يقودها أيضا بنفسه، ويتقدم الجميع على بعد خطوات من عربات الملوك بعضا من السياس والقواصة بالإضافة إلى مشايخ العربان الذين كانوا يقومون بألعاب الفروسية المدهشة أمام موكب الملوك¹²⁵، وشهد عصر ذلك اليوم سباقا للخيول في صحراء الإسماعيلية نظمه شاهين باشا ناظر الجهادية والبحرية بخمسة عشر ألفا من العساكر، وكانت الدعوة لهذا السباق مفتوحة بحيث سمح للجميع بالدخول مجانا¹²⁶.

وفي المساء عاد الضيوف إلى الولاثم وإلى حفلات الرقص التي تقفن الخديوي في جعلها ساحره للعقول¹²⁷، وفي صباح اليوم التالي أقيمت السفن والبواخر من مرفأ الإسماعيلية نحو برزخ السويس وفي أثناء ذلك فضل الضيوف وفي مقدمتهم الإمبراطورة أوجيني المبيت على ظهر البحيرات المره، فإنيرت جميع السفن وأطلقت الألعاب النارية المختلفة الألوان والأشكال وعزفت الألحان الموسيقية، وشهدت تلك الليلة حفلا تنكريا كبيرا نظمه إسماعيل صديق المفتش-على ظهر إحدى الذهبيات الراسية بمنطقة البحيرات المره وحضره كبار المدعوين من الملوك والأمراء والنظار والسفراء حيث ارتدى هؤلاء جميعا ملابس تنكرية مختلفة استوحى فكرتها من وحي الأساطير المصرية والأوروبية وقامت العديد من الصحف العالمية والأوروبية بتناول تفاصيل هذا الحفل الأسطوري الذي نال إعجاب الجميع¹²⁸.

وفي الصباح واصلت السفن سيرها حتى وصلت السويس في صباح يوم 20 نوفمبر فدوت المدافع مؤذنة بانتهاء الرحلة وكتبت الإمبراطورة في سجل الإيجل تلك العبارة "وصلنا إلى السويس في 20 نوفمبر سنة 1869م ثم وقعت عليها وتبعها في هذا التوقيع كل من كان معها ثم أرسلت برقية إلى باريس باجتياز القناة وانتهاء الحفلات¹²⁹، وتخليدا لهذا الافتتاح العظيم ضربت عملة مخصصة له أطلق عليها ميدالية تذكارية لافتتاح قناة السويس¹³⁰.

وبعد انتهاء الحفلات لم تغادر الإمبراطورة السويس مباشرة ولكنها قررت البقاء يومي 20 و21 نوفمبر لتتمكن من زيارة الأماكن الأثرية هناك، وكان من ذلك زيارة المنزل الذي أقامه نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte I) أثناء الحملة الفرنسية على مصر كما ذهبت إلى الشاطئ الآسيوي وزارات عيون موسى وركبت الجمل في هذه الرحلة، وكان من المقرر أن تزور الإمبراطورة أماكن أخرى خلال رحلة سياحتها بالسويس ولكنها عادت متأخرة من رحلتها في منطقة عيون موسى، لذا فقد أبحرت سفينتها في يوم 22 نوفمبر إلى بورسعيد ومنها إلى طولون¹³¹ وأهدى الخديوي إسماعيل للإمبراطورة أوجيني عند رحيلها سريرا من الفضة الصب الخالصة مطعما بالماس والأحجار الكريمة¹³².

أما الخديوي وباقي المدعويين فقد عادوا إلى السويس ثم إلى المحروسة وخير كل من شاء من هؤلاء المدعويين بقضاء ما شاء من الأيام في القطر المصري على نفقة الخديوي الشخصية والتي تعني بلا شك نفقة الخزانة المصرية، وبالفعل استجاب لهذه الدعوة عدد كبير من المدعويين، كان في صدارتهم الإمبراطور فرننتز جوزيف والأمير هنري أمير هولندا¹³³ وتم الاعتناء بهؤلاء الضيوف وتحملت الخزانة المصرية جميع نفقاتهم بما فيها النفقات الشخصية كالاستحمام والغتسال، ومن مظاهر إكرام الخديوي لضيوفه الأطعمة والأشربة الفاخرة التي كانت تقدم إليهم من ثلاث إلى أربع مرات في اليوم الواحد وكانت تحوي أشهى وألذ ما طاب¹³⁴. ومن هنا يتضح مدى الأموال الباهظة التي تكبدتها الخزانة المصرية ثمنًا لهذه الأطعمة والخمور بالإضافة إلى تكاليف الدعوات المجانية والإقامة الكاملة للملوك والأمراء وجولاتهم داخل البلاد.

رحلة المدعويين إلى الوجه القبلي.

إلى جانب الاحتفالات والأعياد الرسمية التي أقامها الخديوي إسماعيل لضيوفه من ملوك وأمراء أوروبا فقد أستضاف مائة وعشرين منهم في رحلات إلى صعيد مصر وقام مارييت باشا بالتخطيط الكامل لهذه الرحلات،¹³⁵ فقد ألف كتاباً عن الآثار المصرية القديمة ليكون دليلًا لهؤلاء الضيوف خلال رحلتهم التي أنفق فيها الخديوي ببذخ وإسراف لا مثيل له، لدرجة أن أحد المدعويين تحدث في كتاب له عن كرم الخديوي خلال هذه الرحلة حيث قال "لم نصرف شيئاً بالمرة خلال هذه الرحلة. كانت الفنادق في استقبالنا. لقد شاهدنا كرماً لا مثيل له. وضع الوالي تحت تصرفنا كل العربات والخيول وكل أنواع النقل ويسر لنا كل أسباب النزهة. كان إسماعيل يريد أن يحضر المدعويين من باريس إلى أسوان ومن أسوان إلى باريس دون أن يكلفهم مليماً واحداً. ما أعظمه من أمير وأغناه فهو يدعو

مائة شخص من فرنسا وأسبانيا وألمانيا والسويد على حسابه إلى مصر العليا، ثم هو يدعو إلى جانب هؤلاء 900 شخص آخرين يأكلون ويشربون ويسمعون الموسيقى ويتنزهون على حسابه. هذا كرم لا مثيل له!¹³⁶. وترى الباحثة أن هذا الذي يراه الكاتب كرما من جانب الخديوي تجاه ضيوفه الأوروبيين لم يكن سوى حلقة من حلقات الإسراف الجنوني التي انتهت بإفلاس الخزينة المصرية ووضعها تحت الوصاية الأوروبية.

وقد حرص الخديوي قبيل قيام ضيوفه بهذه الرحلة على إعداد حفل استقبال فخم لهم بسراي قصر النيل حدثهم فيه عن الحالة التي أصبح عليها الفلاح المصري في عهده والرخاء¹³⁷ الذي شمله، ثم أقلتهم السفن إلى الصعيد في رحلة كانت مليئة بكل مظاهر العناية والاهتمام، حيث أبحرت بهم المراكب في النيل إلى أسوان وعلى طول الطريق أقيمت لهم الحفلات، ففي أسيوط أقام لهم مديرها حفلا راقصا شهد فيه المدعوون فنون الرقص الشرقي، وأقيم لهم حفل آخر في قنا، أما في الأقصر فقد قضوا فيها ثلاثة أيام توجهوا بعدها إلى أسوان ثم عادوا إلى بلادهم¹³⁸.

وفي العموم فأن ما أقامه الخديوي في تلك الحفلات يفوق حد التصور، ولم يذكر التاريخ شبيها له من قبل إذ تجاوزت نفقاتها مبلغا اختلف في تقديره المؤرخون، فمنهم من قدره بمليون وأربعمائة ألف جنية¹³⁹ ومنهم من قدره بأربعة ملايين جنية¹⁴⁰ وعلى الرغم من إجماع معظم المؤرخين على مبلغ المليون وأربعمائة ألف جنية فأن هذا المبلغ في الحقيقة أقل بكثير مما أنفق، ويكفي دليلا على ذلك أن المدعوين لحضور تلك الحفلات وهما ستة آلاف مدعو قضوا قرابة الشهرين في مصر دون أن يحتاج أحدهم أن يضع يده في جيبه لأي شيء فيما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والاغتسال وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم ببذخ زائد ولو حدث سهوا ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستردونها¹⁴¹، كما أنفق الخديوي على سراي الجزيرة وحدها التي أنشأها خصيصا لراحة ضيوفه ما يقرب من المليون جنية¹⁴²، ودفع مبلغ 59597 كيسة وكسور قيمة مأكولات ومشروبات وتنظيمات خاصة بالحفل¹⁴³، وسدد مبلغ مائتي ألف جنية إسترليني إلى أحد متعهدي توريد الأطعمة لهذا الاحتفال¹⁴⁴ هذا بخلاف الأموال التي أنفقها في الإنشاء أو الترميم أو التأثيث للكثير من القصور والمسارح ودار الأوبرا وغيرها من المؤسسات الأخرى التي أقامها خصيصا من أجل هذا الافتتاح.

وعبر الفن في تلك الفترة عن هذا البذخ الزائد في حفل افتتاح القناة من خلال مسرحية عرضت على خشبة المسرح الكوميدي الفرنسي وكانت تعرف بالضيف وهي عبارة

عن عمل مسرحي يظهر بوضوح مدى التبذير والإسراف والحفاوة التي حظي بها ضيوف الحفل حيث دارت أحداث المسرحية حول خواجة يزور الأهرامات ويتنزه في منطقة الأزبكية بل ويتنقل في جميع الأماكن دون أن يغرم قرشاً واحداً بحجة أنه "ضيف"، ولكن للأسف لم يستمر عرض المسرحية طويلاً إذ صدر الأمر الخديوي بواسطة "درانيت بك" إلى "تيودور رانسي" - مدير المسرح آنذاك - بضرورة منعها وتحمله مسؤولية الهجوم الشرس الذي ستوجه إليه أوروبا؛ نظراً لأن هذا العمل يضع ضيوف الخديوي في قالب من الإهانة والسخرية لا يليق بهم¹⁴⁵. وترى الباحثة أن هذه الحادثة تعكس بوضوح مدى ديكتاتورية الخديوي إسماعيل وعدم تقبله للنقد الموجه إليه من أي جهة على الرغم من أخذه بمظاهر الديمقراطية الحديثة وحرية الرأي وخلافه، كما تظهر حقيقة الخديوي التي كانت تتمثل في كونه حاكماً شرقياً لا يحق لأحد أن يسأله عما يفعل فله مطلق السلطات التي تجيز له حرية التصرف في كل شئون الدولة. الأمر الذي أدى إلى تكميم الأفواه في مصر في ذلك العهد وعدم مقدرة المصريين على الاعتراض على سياسة الحاكم الخاطئة. كما تعكس أيضاً حرص الخديوي على إرضاء الأوروبيين وإنفاقه الأموال الباهظة من أجلهم حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة شعبه فلو أن الملايين التي أهدرت في حفل الافتتاح تم استغلالها في وجوه أخرى لعادت على البلاد بالخير الوفير.

وليس أدل على عظمة تلك الحفلات وروعيتها مما رددته ضيوف الحفل أنفسهم من عبارات تدعوا إلى الدهشة والعجب لكونها صادرة من أعظم ملوك أوروبا في ذلك الوقت حيث قالت الإمبراطورة أوجيني حينما وصلت أرض الإسماعيلية "يا إلهي لم أر في حياتي أجمل من هذا" وصاح أمير أوروبي - وكان أحد المدعوين - واصفاً الخديوي إسماعيل "ما أغناه من أمير" وشكا أحد النظار المصريين لنظيره الأوروبي إسراف الخديوي وبذخه حيث قال له "إننا نأكل ياسيدي أحجار الأهرام حجراً حجراً" فرد عليه الوزير ساخراً "لا تهتم سنقرضكم المال اللازم لتشتروا منا الأسمنت لإعادة بنائها"¹⁴⁶، وقد صدقت مقولته فأن الديون قد تراكمت على البلاد بشكل كبير عقب انفضاض الحفلات مما أضطر الخديوي إلى بيع أسهم مصر في قناة السويس في نوفمبر من عام 1875م¹⁴⁷.

وبالرغم من طابع البذخ والإسراف الشديد الذي صبغ به الخديوي تلك الحفلات فإن هذا البذخ لم يخف عن أعين الأوروبيين الحياة القاسية التي كان يعيشها الشعب المصري في كل مكان. فقد ذكر أحد الضيوف أنه غادر قصر عابدين في منتصف إحدى ليالي شهر ديسمبر عام 1869م فور انتهاء إحدى الحفلات الساهرة التي أحيها إسماعيل ابتهاجاً

بافتتاح القناة وفي طريقه إلى الفندق الذي كان يقيم فيه وجد أشخاصا نائمين على أرصفة الشوارع في ليلة قارصة البرودة فأخذ يسأل نفسه هل هؤلاء البؤساء هم رعايا ذلك الحاكم الذي كنت في ضيافته منذ دقائق معدودة ¹⁴⁸.

ويبدو هنا ثمة سؤال يطرح نفسه هو كيف تمكن الخديوي إسماعيل من تغطية نفقات حفل الافتتاح خاصة وأن الخزينة المصرية كانت تترنح من فداحة الديون ؟

يمكن القول أن الخديوي قد استعد لهذا الأمر جيدا قبل عام من بدء الاحتفال حيث اقترض في عام 1868م قرضا مقداره 11890000 جنيه من بنك أوبنهايم، ومن هذا القرض أنفق الخديوي على حفلات افتتاح القناة التي اختلفت الآراء في تقدير قيمتها الحقيقية ¹⁴⁹.

وينبغي الإشارة إلى أنه إذا كان الخديوي إسماعيل قد انفق كل هذه الأموال من أجل افتتاح قناة السويس، فمن الضروري أن تكون هناك أهدافا قوية دفعته إلى ذلك لذا يجب توضيح هذه الأهداف وإلى أي مدى تمكن الخديوي من تحقيقها ؟

الدوافع وراء إقامة حفلات افتتاح قناة السويس عام 1869م.

من الثابت أنه كانت هناك أهداف كامنة وراء الأموال الباهظة التي أنفقت في حفلات افتتاح القناة، وهذه الأهداف لم تكن قاصرة على الخديوي وحده بل شاركه فيها مهندس المشروع- مسيو فرديناند ديليسبس- الذي أراد أن يشد انتباه العالم أجمع إلى الأهمية الاقتصادية المرجوة من هذا المشروع التاريخي، خاصة وأن البعض كان قد راهن على فشله من قبل، لذا فقد أوهم الخديوي إسماعيل بأنه بإقامة حفلات أسطورية لافتتاح القناة يستطيع إقناع العالم أجمع بأنه ملك دولة ثرية وقوية تستطيع أن تنفصل عن الإمبراطورية العثمانية ¹⁵⁰، وانطلقت على الخديوي تلك الحيلة تماما وساعد على ذلك أن حلم الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية كان شغله الشاغل منذ أن تولى أمور الدولة؛ ومن ثم فقد أنفق بسخاء منقطع النظير على الإمبراطورة أوجيني وباقي الضيوف من الملوك والأمراء ليحظى بتأييدهم في مشروع استقلال مصر عن الدولة العثمانية واضعا بذلك السلطان أمام الأمر الواقع، ولتأمين هذا المخطط اتفق مع الملك فيكتور عمانويل الثاني- ملك إيطاليا- على أن تتحرك القوات الإيطالية ضد بعض البلدان العثمانية النائية إذا ما حدث وتدخلت تركيا حال إعلان استقلال مصر ¹⁵¹، وإلى جانب مشروع الاستقلال فقد سعي الخديوي من خلال هذه الاحتفالات إلى إظهار مدى حضارته وثروته التي لا حد لها فيبهر بذلك عيون

ممثلي أوروبا في القرن التاسع عشر ويرفع من شأن مصر في أعين الجميع¹⁵²، بالإضافة إلى أنه كان يهدف أيضا إلى اجتذاب ثقة الأسواق المالية الأوروبية لتمده بما يحتاج إليه من قروض¹⁵³.

والملفت للنظر هنا أنه على الرغم من ضخامة وعظمة حفل الافتتاح فإنه لم يأت للخديوي بالاستقلال المنشود؛ لعدم اتفاق كلمة الدول الأوروبية ومنها إنجلترا وفرنسا وكانت الأخيرة بدورها تخشى أن يصل الأمر إلى صدام مسلح بين الخديوي والسلطان، يعرض التوازن الدولي في أوروبا والشرق الأوسط لأخطار جسيمة ويؤثر سلبا على مشروع القناة الذي يعد عملا فرنسيا بالأساس¹⁵⁴، وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل أن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوي الرؤوس المتوجة وأصحاب النفوذ والسلطان المالي والسياسي في أوروبا هم الذين استعبدوا مصر وفرضوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة بعد سنوات قليلة من حفل الافتتاح مما جعلها فريسة سهلة للاستعمار الأوروبي¹⁵⁵ خاصة وأن هذه الاحتفالات قد أدت إلى زيادة نفوذ الأجانب بمصر¹⁵⁶.

ويعد الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني عقب انفضاض حفل الافتتاح مباشرة من أخطر النتائج التي ترتبت على هذا الحفل فأن تلك الحفلات وما صاحبها من تجاهل لسيادة تركيا على مصر أثارت سخط السلطان عبد العزيز وجعلته يصدر فرمانا في 24 شعبان 1286هـ / 29 نوفمبر 1869م، جاء مخيبا تماما لأمال الخديوي في الاستقلال حيث حرم عليه عقد أي قروض جديدة من أي جهة خارج مصر إلا بموافقة شخصية من السلطان بعد أن يبين وجه الحاجة إليها، كذلك ألزمه أيضا بعدم الاتصال بالدول الأجنبية إلا عن طريق سفراء الباب العالي المعتمدين في هذه الدول، وأيضا منعه من زيادة عدد وحدات أسطوله وإخضاع ميزانية البلاد لمراقبة الحكومة التركية¹⁵⁷، وكان سبب هذا الفرمان الظاهر هو غير الباب العالي على مصالح مصر واستيائه من تورط إسماعيل في الديون الباهظة، ولكن السبب الحقيقي لهذا الفرمان كان رغبة الباب العالي في إحراج الخديوي والحد من سلطاته لابتزاز الأموال منه، وفي الحقيقة فأن الخديوي كان في حاجة إلى من يغل يده عن الإسراف في الاستدانة وبقيدته في تصرفاته المالية، حبذا لو أن هذا القيد جاء من مجلس شوري النواب الذي كان ينعقد كل عام¹⁵⁸. لكنه كان من الطبيعي أن يصمت برلمان صنعه الحاكم بيده ليكون مجرد وجهة ديمقراطية أمام العالم الخارجي عن محاسبته على الملايين التي أهدرت على تلك الحفلات أو غيرها.

وبالرغم من الأموال الضخمة التي تكبدتها مصر سواء في حفلات افتتاح القناة أو قبل ذلك في إنشائها فأنها لم تعد بالنفع إلا على فرديناند ديليسبس، الذي انهالت عليه التهاني- من جميع أنحاء العالم- تنسب له فضل هذا المشروع العظيم دون أدنى إشارة إلى جهود مصر في هذا المجال وما قدمته من تضحيات مالية وبشرية¹⁵⁹، أضف إلى ذلك فقد أحدثت نفقات افتتاح القناة حالة من التخبط المالي الشديد أدى إلى فراغ الخزانة المصرية، وبدأت آيات الضيق والارتباك المالي تبدو على نظارة المالية لعدم وجود الأموال الكافية لسداد أقساط الديون التي كان قد قرب أجلها؛ لذا اضطّر الخديوي اللجوء إلى استدانة قرض داخلي بشروط مجحفة للغاية¹⁶⁰، كما لجأ أيضاً إلى استخدام الحيلة والنصب التجاري لتوفير الأموال اللازمة له¹⁶¹، ثم جاءت الطامة الكبرى في عام 1875م عندما أقدم على بيع أسهم مصر في قناة السويس للحكومة الإنجليزية بعد خمس سنوات فقط من افتتاحها.

وبغض النظر عن مظاهر الإسراف الجنوني التي صاحبت حفلات افتتاح القناة، فإن هذه الحفلات كان لها بعض الجوانب الإيجابية التي انعكست بشكل واضح على الحركة السياحية وأدت إلى زيادة أعداد السياح الوافدين إلى مصر ووصولها في عام 1869م إلى أعلى معدل لها منذ عهد محمد علي، كما لفتت هذه الحفلات الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالآثار المصرية القديمة حيث وجهت العناية إلى تمهيد الطرق المؤدية إليها وترميم ما يحتاج منها إلى ترميم¹⁶²، كما كان لها دوراً بارزاً في تقوية العلاقات المصرية الأجنبية وتضاعف حجم التجارة¹⁶³.

ملحق رقم (3)

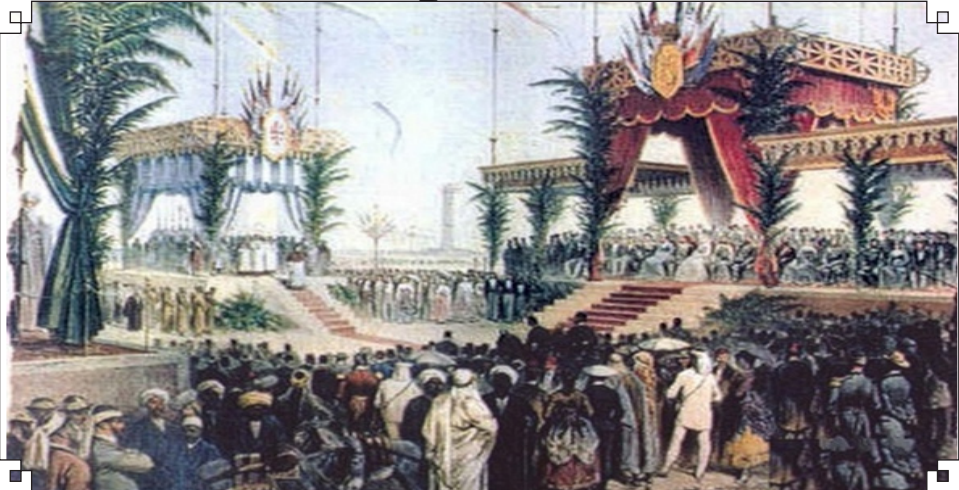
استقبال الخديوي للإمبراطورة أوجيني واحتفاله بافتتاح قناة السويس



مجموعة صور حفل افتتاح قناة السويس بطاقة دعوة حفل افتتاح قناة السويس



منصات حفل افتتاح قناة السويس



الخديوي إسماعيل والإمبراطورة أوجيني في حفل الافتتاح



أحد الفنادق التي نزل بها ضيوف حفل الافتتاح



حفل افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية ١٨٦٩م

الوليمة التي أقامها الخديوي إسماعيل لملوك أوروبا وأمرائها بمناسبة افتتاح القناة



حفل راقص في الإسماعيلية بمناسبة افتتاح القناة



Bal au palais d'Ismailia par Riou (Compagnie de Suez).

www.4portsaid.com

الهوامش:

- 1 Sammarco Angelo: Histoire De L'Egypte Modern Depuis Mohammed Ali Jusqu A L'occupation Britannique (1801 – 1882) Tom . 3. Le Regne De Khedive Ismail (1863 – 1879), Le Caire, 1937,P.19 ، وسولى قلاوينة: قناة السويس من الفكرة إلى العالمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009م، ص 150، و محمد يوسف أحمد: الخديوي والإمبراطورة " افتتاح قناة السويس نوفمبر 1869م، ط1، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2008 م، ص 18 .
- 2 محمد عبد الرحمن برج: قناة السويس في مائة عام، دار المعارف، القاهرة، 1969م، ص. ص 42، 43، ومحمد الشافعي: الإسماعيلية أرض الفرسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص 93 .
- 3 محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1934م، ص 138 .
- 4 جان – لوك أرنو: القاهرة مدينة حديثة (1867 – 1907م) من تدابير الخديوي إلى الشركات الخاص، ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002م، ص 44 .
- 5 سينثيا مينتي: قاهرة إسماعيل (باريس على ضفاف النيل)، ترجمة أحمد محمود، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2008، ص 21 .
- 6 ريمون فلاور: مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر (حكاية مصر في العصر الحديث)، ترجمة سيد أحمد علي الناصري، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2000م، ص 156 .
- 7 فيليب سادجروف: المسرح المصري في القرن التاسع عشر (1799 – 1882م)، ترجمة عمرو زكريا عبد الله، مانشستر، 1996 م، ص 60 .
- 8 إلياس الأيوبي: تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل من سنة 1863 إلى سنة 1879م، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص. ص 291، 292، وسيد كريم: القاهرة عمرها 50 ألف سنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999م، ص 115 .
- 9 مجلة آخر ساعة: العدد 4047، بتاريخ 25 جما آخر 1433هـ / 16 مايو 2012م، ص 59، وإلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص 292، وصالح عبدون : صالح عبدون: صفحات في تاريخ أوبرا القاهرة (عابدة ومائة شمعة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م، ص. ص 48 – 50، وسهير حلمي: أسرة محمد علي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003 م، ص 165 .
- 10 مجلة المصور: العدد 699، بتاريخ 2 محرم 1357 / 4 مارس 1938م، ص 30 .
- 11 المجلة الموسيقية: العدد 20، بتاريخ 19 ذو القعدة 1355هـ / 1 فبراير 1937م، ص 959، وروبير سوليه: مصر ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، ص. ص 193-197 .
- 12 روبرير سوليه : نفس المرجع، ص 193 .
- 13 فيليب سادجروف: المرجع السابق، ص 72 .
- 14 مذكرات نوبار باشا: ترجمة جازو روبرير طبعيان، تقديم ودراسة وتعليق لطيفة محمد سالم،

- 1، دار الشروق، القاهرة، 2009 م، ص 515، و أمين سامي، تقويم النيل، ج4، ط3، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009 م، ص 830 .
- 15 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص204، ويونان لبيب رزق: نهاية نظام الحريم، مقال منشور بجريدة الأهرام، السنة 119، العدد 39370، بتاريخ 22 ديسمبر 1994م، ص5
- 16 محمود عباس أحمد عبد الرحمن: القصور الملكية في مصر تاريخ وحضارة (1805 - 1952م)، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 م، ص 95 .
- 17 جريدة أخبار الأدب : العدد 162، بتاريخ 3 ربيع آخر 1417 هـ / 18 أغسطس 1996 م، ص 30
- 18 محمد حسام الدين إسماعيل : القاهرة من ولاية محمد علي إلى إسماعيل (1805 -1879م)، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1997م، ص 342 .
- 19 دار الوثائق القومية :ديوان خديوي، كود أرشيفي 0004-000923، ملف دفتر المبالغ المنصرفة في عهد الخديوي إسماعيل، ص 15 .
- 20 فوزي السيد المصري: سياسة الخديوي إسماعيل في إنشاء القصور الملكية، الإسكندرية، 1995م، ص16 .
- 21 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 5، بتاريخ 9 صفر 1286 هـ / 21 نوفمبر 1869م، ص 261
- 22 أخبار اليوم: 46، العدد 2352، بتاريخ 3 جماد أول 1410 هـ / 2 ديسمبر 1989م، ص5، وجريدة أخبار الأدب، العدد 162، بتاريخ 3 ربيع آخر 1417 هـ / 18 أغسطس 1996م، ص30، وعرفة عبده علي: القاهرة في عصر إسماعيل، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1995م، ص 68 .
- 23 أحمد شفيق باشا: مذكراتي في نصف قرن من سنة 1873 إلى 8 يناير 1892م، ج 1، ط1، مطبعة مصر، القاهرة، 1934م، ص 22، وإلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص435، ومحمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص75 .
- 24 محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، مكتبة الآداب، القاهرة، دت، ص 317
- 25 أمين سامي: تقويم النيل، ج4، ط3، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2009 م، ص 830 .
- 26 مجلة وادي النيل : السنة الثالثة، العدد 5، بتاريخ 9 صفر 1286 هـ / 21 مايو 1869 م، ص 261 .
- 27 دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة رقم 126، ملف موضوعات تاريخية، أرض العتبة الخضراء، سجل رقم 573، معية تركي صحيفة 199، وثيقة رقم 12، بتاريخ 26 محرم 1286 هـ / 8 مايو 1869 م، إرادة صادرة إلى الخاصة .
- 28 دار الوثائق القومية: ديوان المالية: كود أرشيفي 000735 - 3003، صادر دواوين ج6، وثيقة رقم572، بتاريخ 22 صفر 1285هـ/ من ديوان المالية إلى عموم ديوان خاصة خديوي، ص 173
- 29 Dicey, Edward, The Story Of The Khedivate, London, 1902, P.77، وروبير سوليه: المرجع السابق، ص، وإلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص.ص 418، 419، وإيمان عامر، حكاية قناة السويس (قناة السويس ملحمة مصرية)، الهيئة

- العامّة لقصور الثقافة، القاهرة، 2010 م، ص 53 .
- 30 مها محمد مصطفى عبد الوارث: ركائب الخديوي إسماعيل وأسرته من خلال الركائب المحفوظة بمتحف الركائب بالقاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآثار، 2007م، ص 46 .
- 31 صالح رمضان: الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوي إسماعيل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977م، ص 90 .
- 32 أمين سامي : المصدر السابق، ص 830 .
- 33 لجنة صياغة التاريخ بالحزب الوطني الديمقراطي بالإسماعيلية: الإسماعيلية بوابة مصر الشرقية، ط1، الفجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1990م، ص. ص 322، 323 .
- 34 أوجست مارييت: دليل رحلة ضيوف الخديوي إسماعيل لزيارة آثار مصر بمناسبة احتفالات افتتاح قناة السويس 1869م، ترجمة عباس أبو غزالة، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2007م، ص 15 .
- 35 عثمان إبراهيم وآخرون: محمد علي الكبير خصوصيات عائلة ملكية مذكرات حميمة (1805 - 2005)، ترجمة هدى كشرود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005م، ص 60 .
- 36 مجيد طوبيا: غرائب الملوك ودسائس البنوك، دار إيجي، القاهرة، 1998 م، ص 28، و سهير حلمي : المرجع السابق، ص 169 .
- 37 مذكرات نوبار باشا: المصدر السابق، ص 510 .
- 38 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص 408 .
- 39 مجلة النصف الآخر: السنة، العدد 31، بتاريخ 14 شعبان 1423 هـ / 20 أكتوبر 2002م، ص 80، ومها محمد مصطفى: المرجع السابق، ص 45، انظر كتالوج، صورة بطاقات الدعوة لحفل افتتاح القناة .
- 40 كان إسماعيل خلال حملة كريت هذه قد طلب من الباب العالي أن يعطيه حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية؛ فرفض الباب العالي طلبه لما رأى فيه من نية مبيتة للاستقلال والانفصال عن تركيا، وقبول هذا الرفض من جانب الخديوي بغضب شديد وتهديد بسحب جنوده من جزيرة من كريت أو يستحوذ على الجزيرة إذ لم تجبه إلى طلباته، وذكر "إسماعيل سرهنك" أنه لما وقع هذا الخلاف أوعز الخديوي إلى شاهين باشا- قائد الجيش المصري في حملة كريت- على أن يرغب سكان الجزيرة في الانضمام لمصر، فأخذ شاهين يتوعد إليهم ويقدم لهم الأموال والهدايا؛ فلما علمت حكومة تركيا بذلك طلبت من الخديوي عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصري فاضطر إلى استدعائه وتعيين إسماعيل سليم بدلا منه.(انظر: صالح رمضان: المرجع السابق، ص 65).
- 41 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص 409 .
- 42 السيد حسين جلال: قناة السويس والأطماع الاستعمارية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، ص. ص 28، 29 .
- 43 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، عدد 9، بتاريخ 8 ربيع أول 1286هـ / 18 يونيو 1869م، ص 262، ونفس المصدر: عدد 11، بتاريخ 22 ربيع أول 1286هـ / 2 يوليو 1869م، ص 324 .
- 44 مجلة وادي النيل: عدد 11، نفس المصدر، ص 324 .
- 45 Dicey, Edward, Op. Cit., P. 74

- 46 Douin (G).: Histoire Du Regne Khedive Ismail (L, Apogee 1867- 1873 4 Vol, Roma., P434.; Sammarco, Angelo, Op. Cit., P. 193 وأيضاً سلوى
- قلاوونية: المرجع السابق، ص 150، ومحمد عبد الرحمن برج، المرجع السابق، ص 43 .
- 47 لجنة صياغة التاريخ بالحزب الوطني الديمقراطي بالإسماعيلية: المرجع السابق، ص 318.
- 48 دار الوثائق القومية: أسرة محمد علي، كود أرشيفي 001932 - 5013، ملف مراسلات خاصة بحضور السلطان العثماني حفل افتتاح قناة السويس، بتاريخ 2 نوفمبر 1869 م.
- 49 جريدة الوقائع المصرية: العدد 310، بتاريخ 3 ربيع آخر 1286 هـ / 12 يوليو 1869 م
- 50 دار الوثائق القومية: ملخصات دفاتر عابدين، محفظة رقم 22، سجل رقم 24، ترجمة خلاصة الوثيقة رقم 878، بتاريخ 20 صفر 1286 هـ / 1 يونيو 1869 م، من قائم مقام الخديوي توفيق باشا إلى الباب العالي.
- 51 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 27، بتاريخ 24 رجب 1286 هـ / 29 أكتوبر 1869م، ص 932 .
- 52 Dicey, Edward, Op .Cit., P. 74
- 53 صالح رمضان: المرجع السابق، ص 66، ومصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج1، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956 م، ص 446 .
- 54 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص. ص 412، 413 .
- 55 نفس المصدر: ص. ص 413 - 415 .
- 56 نفس المصدر: ص. ص 410 - 416 .
- 57 جريدة أخبار اليوم: السنة 46، العدد 2352، بتاريخ 3 جماد أول 1410 هـ / 20 ديسمبر 1869م، ص5، وأحمد عوف: أحوال مصر من عصر إلى عصر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص125 .
- 58 حسن نشأت: إسماعيل يهيم بإعلان استقلال مصر، بحث منشور في كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1945م، ص109
- 59 روبرت سوليه: المرجع السابق، ص 186 .
- 60 محمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص. ص 21 - 23 .
- 61 Douin (G), Op .Cit., P434 .
- 62 Angelo, Sammarco, Op. Cit., P. 192 .، و أمين سامي : المصدر السابق، ص 831، و إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص 417، و إيمان عامر: المرجع السابق، ص 53 .
- 63 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 26، بتاريخ 17 رجب 1286 هـ / 22 أكتوبر 1869م، ص. ص 804 - 806، وإلهام محمد علي ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر (1805 - 1879م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص. ص 292، 293 .
- 64 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص 418 .
- 65 دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة 148، ملف تراجم تقويم الوقائع العثمانية، العدد 1101، بتاريخ 2 ربيع أول 1286 هـ / 13 يونيو 1869 م .
- 66 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، عدد 12، بتاريخ 7 ربيع آخر 1286 هـ / 16 يوليو 1869م، ص356 .

- 67 السيد السيد أحمد توفيق دياب: السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م، ص 48 .
- 68 مذكرات نوبار باشا : المصدر السابق، ص.ص 507، 508.
- 69 صالح رمضان: المرجع السابق، ص 68 .
- 70 إلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص.ص 417، 418 .
- 71 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، عدد 26، بتاريخ 17 رجب 1286 هـ / 22 أكتوبر 1869م، ص 804، وروبير سوليه : المرجع السابق، ص 188.
- 72 أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديوي إسماعيل، دار المعارف، القاهرة، 1967م، ص.ص 138، 139
- 73 139.
- 74 محمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 54.
- 75 دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة رقم 25، دفتر رقم 10 وارد عابدين، ترجمة التلغراف رقم 43، من ناظر الداخلية إلى رياض باشا.
- 76 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، عدد 27، بتاريخ 23 رجب 1286 هـ / 29 أكتوبر 1869م، ص 836.
- 77 جريدة الوقائع المصرية : العدد رقم 330، بتاريخ 22 رجب 1286 هـ / 27 أكتوبر 1869م، ص 1.
- 78 محمد عبد الرحمن برج : المرجع السابق، ص.ص 45، 46 .
- 79 جريدة الوقائع المصرية : عدد 329، بتاريخ 16 رجب 1286 هـ / 21 أكتوبر 1869م
- 80 محمد عبد الرحمن برج : المرجع السابق، ص 46 .
- 81 جريدة الوقائع المصرية: عدد 329، بتاريخ 16 رجب 1286 هـ / 21 أكتوبر 1869م، ومجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 27، بتاريخ 24 رجب 1286 هـ / 29 أكتوبر 1869م، ص 838 .
- 82 محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص.ص 45، 46 .
- 83 جريدة الوقائع المصرية: العدد 338، بتاريخ 20 رمضان 1286 هـ / 23 ديسمبر 1869م
- 84 5، صادر تلغرافات عابدين، دفتر رقم 8 صادر عابدين، صورة التلغراف رقم 633، بتاريخ 16 شعبان 1286 هـ / 20 نوفمبر 1869م، من خيرى بك إلى سعادة قاسم باشا سواري المحروسة ببورت سعيد، وجريدة الوقائع المصرية: العدد 336، بتاريخ 6 رمضان 1286 هـ / 9 ديسمبر 1869م .
- 85 جريدة الوقائع المصرية: العدد 338، بتاريخ 20 رمضان 1286 هـ / 23 ديسمبر 1869م).
- 86 محمد عبد الرحمن برج: المرجع السابق، ص.ص 45، 46، ومحمد عبد الله عيسى: المرجع السابق، ص 17
- 87 روبر سوليه : المرجع السابق، ص 187 .
- 88 دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كود أرشيفي 023385 - 0069، صادر تلغرافات

- عابدين، وثيقة رقم 513، ص 63، بتاريخ 23 رجب 1286 هـ / 29 أكتوبر 1869م، من رياض باشا إلى مدير السكة.
- 89 دار الوثائق القومية: معية سنوية عربي، فيلم رقم 27، دفتر رقم 1934 أوامر وثيقة رقم 1، بتاريخ 12 رجب 1286 هـ / 18 أكتوبر 1869م، أمر كريم إلى مديرية أسنا، ص 7.
- 90 دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة 25، دفتر رقم 10، وارد تلغرافات عابدين، ترجمة التلغراف رقم 768، من رياض باشا إلى خيرى بك.
- 91 روبير سولية : المرجع السابق، ص 189.
- 92 أحمد شفيق : المصدر السابق، ص 91.
- 93 جريدة الوقائع المصرية : عدد 329، بتاريخ 16 رجب 1286 هـ / 21 أكتوبر 1869م
- 94 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، عدد 12، بتاريخ 7 ربيع ثاني 1286 هـ / 16 يوليو 1869م، ص 356
- 95 دار الوثائق القومية: وثائق عابدين، كود أرشيفي 023385 - 0069، وثيقة رقم 616، بتاريخ 8 شعبان 1286 هـ / 20 نوفمبر 1869م، من خيرى بك إلى رياض باشا، ص 77، ومحافظ عابدين: صادر تلغرافات، محفظة رقم 5، دفتر رقم 18، ترجمة التلغراف رقم 616، بتاريخ 16 شعبان 1286 هـ / 20 نوفمبر 1869م، من خيرى بك إلى رياض باشا، وأمين سامي: المصدر السابق، ص. ص 835، 836.
- 96 روبير سوليه : المرجع السابق، ص 189.
- 97 انظر كتالوج الصور، صورة حفل راقص بمناسبة افتتاح قناة السويس.
- 98 أنظر كتالوج الصور، صورة أشهر ولاءم التاريخ. د. الحميد
- 99 جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب علي أحمد شكري، ط2، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1996م، ص 293.
- 100 عبد الرحمن الرافعي: عصر إسماعيل، ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000م، ص. ص 88، 89.
- 101 عرفة عبده علي : المرجع السابق، ص 68.
- 102 أحمد شفيق باشا : قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر، ط1، مطبعة حوليات مصر السياسية، دت، ص. ص 76، 77، وإلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص. ص 421، 422.
- 103 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص. ص 423، 424.
- 104 أحمد شفيق باشا : المصدر السابق، ص 79.
- 105 فتحي رزق : قناة السويس (الموقع ... والتاريخ)، ص 75.
- 106 محمد عبد الله عيسى : المرجع السابق، ص. ص 19، 20.
- 107 نفس المرجع والصفحات
- 108 جيستاف نيقول: افتتاح قناة السويس رحلة الملوك، ترجمة عباس أبو غزالة، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010م، ص. ص 24، 25).
- 109 فؤاد فرج: منطقة قتال السويس ومدن القتال (بورسعيد - السويس - الإسماعيلية - وسواها)، المجلد الثاني، مطبعة المعارف، القاهرة، ص 199.
- 110 جيستاف نيقول: المصدر السابق، ص. ص 24، 25، وإلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص

- ص 425، 429.
- 111 نفس المصدر : ص.ص 429، 430.
- 112 أحمد شفيق باشا: المصدر السابق، ص.ص 82، 83، وإلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص.ص 430-433.
- 113 إلياس الأيوبي: نفس المصدر : ص. ص 432، 433 .
- 114 دار الوثائق القومية: ديوان المالية، كود أرشيفي 000806-3003، صادر دواوين ج2، وثيقة رقم 213، بتاريخ 26 رجب 1286هـ، من ديوان المالية إلى عموم المرور والسكة، ص 159، وديوان المالية: نفس الكود الأرشيفي، وثيقة رقم 214، بتاريخ 27 رجب 1286هـ/2 نوفمبر 1869م، من ديوان المالية إلى عموم خاصة خديوي، ص18، وديوان المالية: نفس الكود الأرشيفي: وثيقة 214، بتاريخ 28 رجب 1286 هـ/1 نوفمبر 1869م، من ديوان المالية إلى عموم المعية السنية، وجريدة الوقائع المصرية: العدد 332، بتاريخ 23 شعبان 1286هـ/27 نوفمبر 1869م، وإلياس الأيوبي: المصدر السابق، ص. ص 433، 434.
- 115 إلياس الأيوبي : نفس المصدر: ص.ص 433 - 435 .
- 116 جريدة الوقائع المصرية : العدد 332، بتاريخ 23 شعبان 1286 هـ / 27 نوفمبر 1869 م.
- 117 مجلة وادي النيل : السنة الثالثة، العدد 32، بتاريخ 30 شعبان 1286هـ / 3 ديسمبر 1869م، ص 965
- 118 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص 436 .
- 119 محمد أحمد يوسف : المرجع السابق، ص70
- 120 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج1، ص 102، وحسين كفاي: الخديوي إسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997 م، ص 84 .
- 121 محمد يوسف أحمد : المرجع السابق، ص71
- 122 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص 437 .
- 123 دار الوثائق القومية: ديوان المالية، كود أرشيفي 000806 - 3003، صادر دواوين ج2، وثيقة رقم 199، بتاريخ 27 رجب 1286 هـ/2 نوفمبر 1869م، من ديوان المالية إلى عموم خاصة خديوي، ص 161 .
- 124 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص. ص 437، 438 .
- 125 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 32، بتاريخ شعبان 1286 هـ / 3 ديسمبر 1869م، ص 965، وأحمد شفيق : المصدر السابق، ص 87.
- 126 جريدة الوقائع المصرية : عدد 329، بتاريخ 16 رجب 1286 هـ / 21 أكتوبر 1869 م .
- 127 انظر كتالوج الصور : حفلات الرقص التي أقامها الخديوي بمناسبة حفل افتتاح قناة السويس
- 128 محمد يوسف أحمد : المرجع السابق، ص 74 .
- 129 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص 441 .
- 130 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 36، بتاريخ 14 رمضان 1286هـ / 13 ديسمبر 1869م، ص 968
- 131 محمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 75.

- 132 مجلة النصف الآخر : السنة ، العدد 31 ، بتاريخ 14 شعبان 1423 هـ/ 20 أكتوبر 2002م، ص82.
- 133 مجلة وادي النيل: السنة الثالثة، العدد 36، بتاريخ 14 رمضان 1286هـ / 13 ديسمبر 1869م، ص968.
- 134 إلياس الأيوبي : المصدر السابق، ص. ص 442، 443 .
- 135 عثمان إبراهيم وآخرون، المصدر السابق، ص 60 .
- 136 Angelo, Sammarco, Op. Cit., P. 194، ومحمد عبد الرحمن برج، المرجع السابق، ص. ص 44، 45.
- 137 إن الحالة التي كان عليها الفلاح المصري في عهد الخديوي إسماعيل كانت على عكس الصورة التي رسمها لضيوفه الأوروبيين، والتي أراد بها الدعاية لنفسه عالميا، إذ كان عهده من أسوأ العهود التي عانى منها الفلاح المصري الأمرين بسبب الضرائب الباهظة التي لم تكن لها قاعدة معلومة أو قانون محدد يمكن الرجوع إليه. للمزيد. (انظر : عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج2، ص. ص 304، 305، ويوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر، القاهرة، 1926م، ص. ص 37 - 40) .
- 138 محمد عبد الرحمن برج: نفس المرجع، ص. ص 44، 45، ومحمد عبد الله عيسى: المرجع السابق، ص16
- 139 عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق، ج1، ص 104 .
- 140 محمد حسين هيكل: دين مصر العام، ترجمة أحمد محمد حسين هيكل، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998م، ص. ص 40، 41.
- 141 Dicey, Edward, Op. Cit., P. 75
- 142 على مبارك : المصدر السابق، ص213 .
- 143 أمين سامي : المصدر السابق، ص. ص 886 - 888 .
- 144 مذكرات نوبار باشا : ص 515.
- 145 إيمان محمد عبد الله النمر: تاريخ المسرح المصري وأثره على المجتمع (-1869 1920م)، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، كلية الآداب، 2012م، ص 52.
- 146 جورج حليم كيرلس: قناة السويس تاريخها وأهميتها العالمية، دار المعارف، القاهرة، 1975م، ص. ص 100، 101 .
- 147 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص58
- 148 عبد العزيز محمد الشناوي: ما تكلفته مصر في إنشاء قناة السويس، مستخرج من المجلد السادس من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ص 153 .
- 149 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج2، ص 38.
- 150 محمد يوسف أحمد: المرجع السابق، ص 35.
- 151 جورج يانج : المرجع السابق، ص292.
- 152 Arthur Goldschmidt, JR., Modern Egypt "The Formation Of a Nation .state", London, 1998, P. 28

- وأيضاً محمد رفعت، المرجع السابق، ص 138.
- 153 السيد حسين جلال : المرجع السابق، ص 41.
- 154 نفس المرجع: ص 32 .
- 155 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ص 42 .
- 156 محمد علي عبد الحفيظ محمد : دور الجاليات الأجنبية والعربية في الحياة الفنية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر دراسة أثرية وحضارية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآثار، 2000م، ص 15 .
- 157 سامية محمد جلال: صورة مصر في كتابات الرحالة الأتراك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب، 2001م، ص 18.
- 158 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج1، ص 84 .
- 159 مصطفى الحفناوي: المرجع السابق، ص.ص 448، 449، وسلوى قلاوينة: المرجع السابق، ص154، كان من شروط امتياز حفر قناة السويس أن تتعهد الحكومة المصرية بتقديم أربعة أخماس العمال اللازمين لأعمال الحفر، وبناء عليه أصبحت الحكومة ملزمة بتقديم ما بين 20 إلى 25 ألف عامل كل ثلاثة أشهر للعمل في حفر القناة بأجر لا يكاد يذكر، فكانوا يجبرون على ترك أسرهم ويساقون كالرعاع تحت ضرب السياط ليقاسوا الشدائد والأهوال في عمل لم تنتفع منه مصر بأية فائدة ويعملون تحت ضرب السياط، فمات منهم ما يزيد عن مائة ألف مصري .(انظر: مصطفى الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج1، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1956م، ص 335، وعبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج1، ص 65)
- 160 عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج2، ص 42 .
- 161 محمد حسين هيكل: المرجع السابق، ص40، وعبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق، ج1، ص.ص 43، 44
- 162 السيد السيد أحمد توفيق دياب : المرجع السابق، ص.ص 48 - 51 .
- 163 محمد علي عبد الحفيظ محمد : المرجع السابق، ص 15 .

ثالثاً: من الافتتاح إلى التأميم

حياد قناة السويس خلال الحرب الروسية : اليابانية 1904 – 1905

د. حمادة الشافعي

الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس سنة 1910-1909

أ.د. سعيدة محمد حسني

قناة السويس وحرب 1948

باحثة دكتوراه فاطمة الزهراء عزام

الموقف الإسرائيلي من حرية الملاحة في قناة السويس 1957-1949

د. محمود عبد الحي محمود حسن الديب

**حياد قناة السويس خلال الحرب
الروسية : اليابانية 1904 - 1905
قراءة في جريدة الأهرام**

د. حمادة الشافعي

تتميز قناة السويس بمميزات دقيقة وحساسة للأحداث السياسية والاقتصادية وحلقة رئيسية من حلقات الصراع الدولي منذ سبعينيات القرن التاسع عشر، وأصبحت هي المحرك الحقيقي لحركة الأساطيل الدولية بين الشرق والغرب وهو ما جعل القوى الغربية الاستعمارية تتنافس فيما بينها من أجل إخضاع هذا الممر الاستراتيجي لنفوذها.

كانت فكرة حياد القناة أحد أهم القضايا التي شغلت كافة القوى خاصة في ظل احتدام حدة التنافس الاستعماري الذي أعقب الثورة الصناعية في أوروبا وخروج الأساطيل التجارية تجوب البحار والمحيطات بحثاً عن الأسواق والمواد الخام بين أركان قارتي آسيا وأفريقيا.

فحياد قناة ملاحية كقناة السويس والتي تُقَرَّب المسافة بين الشرق والغرب حوالى 6 آلاف ميل وتكفي السفن مؤن وخطر السفر في المحيط بين العواصف والأمواج ليس بالأمر الذي يُستهان به خاصة وإن استطاعت أي من تلك القوى البحرية أن تحتل مصر وتسيطر على هذا الممر الهام لكافة الدول البحرية دون سائر الدول الأخرى¹.

فمن منطلق حياد قناة السويس حاول ديلسبس إقناع الخديوي سعيد بأن القناة ستكون محايدة شأنها في ذلك شأن مضيق البوسفور والدردنيل، إلا أن الامتياز الأول قد خلا من أية إشارة إلى حياد القناة وهو ما دفع بريطانيا إلى التشكيك في اتجاه ديلسبس إلى جعل القناة ممر دولي محايد وهو ما عجل بحدوث صراع دبلوماسي بين ديلسبس الذي حاول إقناع المسؤولين في بريطانيا بأهمية المشروع سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بالنسبة لبريطانيا نفسها، إلا أن التعتن البريطاني ونصيحة السياسي النمساوي مترنخ لديلسبس جعله يسعى للعمل على حياد القناة وأن ينص على ذلك في اتفاقية دولية.

أثبتت الأيام للإنجليز ما كانت تتخوف منه حيث تأكدت من أهمية قناة السويس حينما اضطرت إلى إرسال حملاتها العسكرية إلى الهند على أثر قيام ثورة خطيرة في الهند عام 1857 كادت تعصف بالحكم البريطاني فيها، واضطرت الحكومة البريطانية أن ترسل قوات عسكرية عن طريق رأس الرجاء الصالح لإخمادها وأضاعت وقتاً طويلاً نظراً لطول المسافة.

وخلال عام 1858 أي قبل افتتاح القناة بمدة طويلة نظر ديلسبس إلى مسألة الحياد بصورة أكثر واقعية؛ حيث كتب في 28 من فبراير إلى المسيو برتلي سن هيلر يؤكد له أن الدول

تضمن حياد القناة وحرية الإبحار فيها ولا يجوز القبض على باخرة من البواخر التي تمر بالقناة أو على مسافة 4 أميال منها في أي وقت من الأوقات، كما أنه لا يجوز لجنود دولة من الدول النزول على ساحل القناة إلا بإسماح من الحكومة المصرية².

أما الدولة العثمانية وهي صاحبة السيادة الفعلية على مصر فقد نظرت في مسألة حياد قناة السويس، حيث أرسل الصدر الأعظم غالي باشا رسالة إلى الدول الأوروبية في 6 من أبريل 1863 ذكر خلالها "أن الباب العالي لم ينظر منح امتياز حفر قناة السويس لما في ذلك من الفائدة للجميع ولكنه لا يرضى بحفر القناة إلا على شروط معروفة ومحددة وهي أن يعقد اتفاق دولي لحفظ حياد القناة على الطريقة التي اتبعت في البوسفور والدردنيل، وبالإضافة لذلك تعطي الضمان الكافي من المكاسب الكبرى لكل الدول وتلك المكاسب تكون تحت حماية الباب العالي للقناة.

وفي 19 من مارس 1866 صدر فرمان السلطاني بحفر القناة وأرسل غالي باشا رسالة إلى كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية يذكرهما فيها بأن القناة ستكون ممرًا ملاحياً دولياً حسب مواد الامتياز الممنوح من سعيد باشا لديسبس، حيث جاء في المادة 74 من شروط الامتياز أن الإدارة تكون مؤلفة من 32 عضواً تمثل أكثر الدول ذات المصالح الخاصة في القناة³.

تغير الموقف البريطاني تجاه فرنسا على الرغم من معارضتها لحفر القناة منذ البدء في الحفر، إلا أن كلارندن وزير الخارجية البريطاني أرسل خطاب تهنئة إلى ديسبس في 27 من نوفمبر 1869 وكان ذلك بمثابة اعتراف بريطاني بأهمية الدور الذي لعبته فرنسا لتنفيذ هذا المشروع العظيم، وهو المشروع الذي أصبح يمثل أهمية كبرى لإنجلترا في سياستها الخارجية.

وقد حدث أول خلاف بشأن القناة في عام 1873؛ إذ أرادت الشركة تعديل توزيع أرباح القناة فكثر الشكاوى منها فأصدر الباب العالي أمره إلى الحكومة المصرية بأن ترسل جنودها لاحتلال مقرات الشركة، مما أدى إلى اضطراب ديسبس لإلغاء مشروعه، ومع ازدياد حدة الصراع الدولي بين القوى الاستعمارية، بدأت الحكومة الإنجليزية تسعى جاهدة إلى السيطرة على قناة السويس؛ حيث كانت من بين أكثر الدول التي تجوب أساطيلها القناة بنسبة 70% من مجموع السفن العابرة للقناة؛ لذلك قامت الحكومة الإنجليزية بشراء حصة مصر في أسهم القناة من الخديوي إسماعيل عام 1875 والتي تقدر بـ 176602 سهم، فكان ذلك بمثابة الضربة التي أفقدت مصر أي نفوذ على القناة⁴.

وفي عام 1877 عندما نشبت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، أبلغت الحكومة الروسية أن الدول الغربية لا تسمح بأي عمل حربي ضد القناة وإن كانت القناة في أراضي تابعة للدولة العثمانية، فأجابت روسيا أنها تحترم حياد القناة⁵.

خرق الحياد.

كانت الخطوة التالية للحكومة الإنجليزية من أجل السيطرة على القناة هو اختراق الحياد الدولي لقناة السويس، حيث قامت الجيوش الإنجليزية بغزو مصر، بعد أن صرف ديلسبس عرابي وجنوده عن تحصين القناة، وفي 19 من أغسطس 1882 اتخذت القوات الإنجليزية منطقة القناة قاعدة لها فاحتلت قواتها المرسله من الهند كافة منشآت الشركة، كما قامت بإغلاق القناة أمام الملاحة الدولية لتسهل من عملياتها الحربية ولم تسمح بعودة الملاحة فيها إلا بعد أربعة أيام من إغلاقها إثر احتجاج ديلسبس بعد أن قامت بريطانيا باحتلال القناة عسكرياً وخرقها بذلك الحياد فحث الدول الأوروبية للضغط على بريطانيا من أجل إيجاد ميثاق يضمن حرية الملاحة في القناة أمام كافة القوى، والدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي يضمن حرية الملاحة في القناة وقت السلم والحرب، وهو ما دفع اللورد جرانفيل وزير الخارجية الإنجليزي إلى إرسال رسالة إلى كافة الدول الأوروبية في 3 من يناير 1883 يؤكد فيها احترام بريطانيا لحياد القناة حيث ذكر " ترى حكومة جلالة الملكة أن حرية الإبحار في قناة السويس دون عرقلة أو معارضة في كل من الأحيان ووقايتها في وقت الحرب من كل عقبة وتعطيل أمور تهم جميع الدول على السواء. وقد وافق الجميع قبل الآن على أن كل الوسائل التي اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية الإبحار في القناة باسم خديوي مصر لم تخرج في وجهه من الوجوه عن القاعدة العمومية؛ لذا فأنا أقترح على الدول الموافقة على ما يلي⁶:

- يجب أن تكون القناة حرة لمرور السفن في كل وقت
- إن سفن إحدى الدول المحاربة إذا مرت بالقناة في وقت الحرب يُحدد وقت لإقامتها فيها ولا يسمح بإزالة الجنود والسلاح على شاطئ القناة.
- لا يسمح بالقتال في القناة وجوانبها ولا في مياه مصر ولو كانت الدولة العثمانية هي إحدى الدول المحاربة
- كل دولة تحدث مراكبها الحربية ضرراً بالقناة تكون مُلزَمة بإصلاح ذلك الضرر عاجلاً بلا تأخير
- تأخذ حكومة مصر كل الوسائل اللازمة لإنفاذ الشروط المتقدم ذكرها عند مرور سفن إحدى الدول المتحاربة بالقناة.
- لا يجوز أن تُقام القلاع أو الحصون على جوانب القناة أو بالقرب منها.

وبإلقاء الضوء على محتوى تلك الرسالة البريطانية إلى الدول الغربية والتي كانت بمثابة وثيقة لضمان حياد القناة، نجد أن الحكومة الإنجليزية لم تُرد من ذلك إلا ضمان نفوذها المستقبلي في مصر والقناة حال نشوب أي من الصراعات والحروب الدولية في أي من بؤر الصراع الدولي المتشابك بين كافة القوى في قارتي آسيا وأفريقيا، أما الجانب الآخر من تلك البنود المتعلقة بحياد القناة والتي تم ذكرها، فإن بريطانيا باحتلالها لمصر وقناة السويس تكن قد قدمت للدول الأوروبية دليلاً ملموساً على عدم احترامها لأي من تلك العهود التي تم اقتراحها على لسان وزير خارجيتها، فالقوات البريطانية في 19 من أغسطس 1882 قد عصفت بكافة العهود التي تم طرحها من قبل إنجلترا كضامن لحياد القناة، كما أنها جعلت القناة في حالة حياد حال اندلاع حرب بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر وبين أي من القوى الأخرى، وهو ما لم تفعله مع قواتها حينما قامت باحتلال القناة وعرقلة الملاحة الدولية فيها.

كانت الدول الغربية لا تثق في الوعود الإنجليزية بضمان حياد القناة؛ لذلك دعت القوى الكبرى إلى عقد مؤتمر دولي في باريس عام 1885 لوضع نظام لحياد القناة إلا أن إنجلترا أبّت الموافقة على هذا الميثاق، ومع استمرار الضغوط الأوروبية عليها اضطرت إلى الموافقة على بنود مؤتمر ضمان حياد القناة في الأستانة في 29 من أكتوبر 1888⁷، والذي نص على "أن قناة السويس تظل قناة حرة مفتوحة سواء كان في وقت الحرب أو وقت السلم وتمر فيها كل البواخر مهما كانت حربية أو تجارية ولا يجوز لأحد أن يستعمل حق الحرب أو العدوان في القناة أو في أحد مدخلها على مسافة 3 أميال ولو كانت الدولة العثمانية هي الدولة المحاربة وعلى الحكومة المصرية المحافظة على ذلك"⁸ إلا أن اللورد سالسبوري وقع على هذا الاتفاق مع إضافة تلك العبارة "حفظ الحق لإنجلترا بأن تمنع سير الأساطيل الحربية في القناة إذا كانت موجهة لعمل يضر بمصالح مصر"⁹

وبهذه الإضافة تكون إنجلترا قد أعطت لنفسها الحق في منع الأساطيل الحربية من المرور في القناة وذلك بحجة حماية المصالح المصرية، في الوقت الذي تخضع فيه مصر للاحتلال الإنجليزي الذي يتمتع بالسيادة الفعلية على مصر والقناة؛ لذلك تُعتبر تلك الإضافة هي لخدمة مصالح بريطانيا وليست لمصالح مصر وهو المبرر الذي سيتم من خلاله عرقلة حركة الأسطول الروسي القادم من أوروبا إلى الشرق الأقصى خلال المرحلة الأولى من الحرب الروسية اليابانية.

ظلت الحكومة البريطانية محافظة على حياد القناة خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر الأستانة حتى مطلع القرن العشرين، فمع تأزم الموقف الدولي بين القوى الاستعمارية الأوروبية حول فرض السيطرة على المناطق الاستعمارية في قارتي أفريقيا و آسيا واشتداد الصراع داخل أوروبا بدأت بريطانيا تفكر في اختراق حياد القناة للمرة الثانية، ولكن تلك المرة سوف يكون اختراق الحياد لصالح حليفها الآسيوية "اليابان" خلال الصراع الدائر بين تلك القوى الصاعدة في آسيا وبين أحد أهم القوى الأوروبية الدولية "روسيا".

بدايةً علينا كي نستطيع فهم العوامل التي دفعت بريطانيا إلى خرق حياد القناة كأحد أهم الأساليب التي تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها السياسية من هذا الصراع في المحيط الأوروبي والآسيوي، والذي أظهر مدى أهمية قناة السويس وتأثيرها على العلاقات الدولية والتشابك الدولي الذي أحدثته الدول الأوروبية في مطلع القرن العشرين والذي كان بدوره أحد أهم العوامل الرئيسية التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. أن نتعرف على طبيعة هذا التشابك وإلى أي مدى أثرت قناة السويس في هذا الموقف الدولي وكيف بنت إنجلترا خططها السياسية على استخدام القناة كعامل مؤثر في الصراع الدولي وذلك في ضوء ما رصدته جريدة الأهرام الفترة من 1904: 1905.

التشابك الدولي قبيل اندلاع الحرب الروسية-اليابانية

مثل التحالف الفرنسي - الروسي في 19 مارس 1902 خطراً حقيقياً على التفوق البحري لإنجلترا في أوروبا والعالم، فإن اجتماع الأساطيل الفرنسية والروسية معاً سوف يسلب من بريطانيا الريادة الدولية في البحار وهو ما دفع الساسة البريطانيين إلى الشعور بالقلق على مستقبل الإمبراطورية البريطانية والتي ارتبطت قوتها بقوة أسطولها البحري كسيدة العالم في البحار¹⁰، فإن إضعاف هذا التحالف في بداية تكوينه هو أحد أهم الأهداف الرئيسية البريطانية حتى تظل محافظة على نفوذها وتفوقها البحري¹¹.

إلى جانب ذلك كان للتوغل الروسي في الشرق الأقصى أحد أهم العوامل الرئيسية في إثارة مخاوف اليابان وبريطانيا وعلى مواقفهم في الشرق الأقصى وخاصة في الأراضي الصينية، فقد أثار التقدم الروسي في منشوريا وتكوين قاعدة استراتيجية في بورت آرثر قلق الحكومة البريطانية على وضعها في الشرق الأقصى وخاصة بعد ما استطاعت اليابان أن تثير قلق بريطانيا حول تهديد الروس لموقعهم في الهند، في الوقت نفسه كانت العلاقات بين إنجلترا وروسيا قد تأثرت بموقف روسيا المعادي لإنجلترا في حرب البوير في جنوب أفريقيا.

وكانت اليابان لديها من الدوافع ما يجعلها تسعى إلى عقد تحالف مع بريطانيا حتى تستطيع ضمان حيادية الدول الأوروبية حالة نشوب الحرب الروسية - اليابانية المرتقبة وخاصة فرنسا، وذلك لقلق اليابان من مساندة فرنسا لروسيا بموجب التحالف العسكري القائم بينهم.

وبناءً على ذلك فقد تم توقيع الاتفاقية الإنجليزية - اليابانية في 30 من يناير 1902¹²، أن التشابك الدولي في المصالح الاستعمارية للقوى الدولية دفع بريطانيا إلى التحالف مع قوى آسياوية صغيرة في أول تحالف دولي يحدث بين قوى أوروبية وقوى آسياوية¹³.

ونظرًا إلى تأزم الموقف الدولي في الشرق الأقصى أصدرت الحكومة البريطانية في 15 من فبراير 1904 كتابًا أزرق متضمنًا المناقشات التي جرت بشأن احتلال روسيا لمنشوريا قد تم تبادل الرسائل خلاله بين الحكومة البريطانية الروسية خلال الفترة من يوليو 1900 وحتى 8 من يناير 1904.

وقد تضمنت تلك الرسائل بحث الإجراءات التي تقوم بها روسيا بشأن احتلال منشوريا، حيث دارت المناقشات بين عامي 1902 : 1903 بشأن تأخر روسيا عن الجلاء الذي وعدت به في 29 من أبريل 1903، حيث قابل لانسدون وزير الخارجية الإنجليزي السفير الروسي في لندن وحديثه في هذا الموضوع موجهاً أنظاره إلى المضامين التي طلبتها روسيا قبل الجلاء من منشوريا وهو ما أثار قلق بريطانيا تجاه نوايا روسيا، وفي ختام المباحثات قال لانسدون للسفير الروسي عما إذا كان من الممكن سرعة جلاء القوات الروسية عن نيو شوانج، فالحكومة البريطانية تنتظر من الحكومة الروسية وضع حد للنظام الذي يفرض به دفع الإيرادات الجمركية لنيو شوانج إلى البنك الروسي الصيني والتي يذهب جزء منها إلى خزانة حكومة القيصر¹⁴.

فإجابة السفير الروسي بأنه يتعذر على روسيا منح إنجلترا حقوقها في منشوريا في ظروف تحول دون ذلك، وهو ما أكد الشكوك البريطانية تجاه نوايا روسيا بخصوص الشرق الأقصى.

أبدت كل من روسيا وفرنسا قبولهم للمعاهدة البريطانية: اليابانية، حيث صرحت بأن المعاهدة قد تم توقيعها من أجل حفظ حالة السلم العام في الشرق الأقصى ولضمان استقلال كوريا والصين، إلا أن هذا التصريح قد تضمنت أبداء الدولتان رغبتهم في النظر إلى أمر اعتداء دولة ثالثة أو حدوث اضطرابات في الصين مما يهدد مصالح اليابان وإنجلترا

الخاصة؛ ولذلك أعلنت الحالفين عن تحفظهم في الحق لهم في اتخاذ الوسائل اللازمة لصيانة مصالحهم عند اقتضاء الحاجة لذلك¹⁵.

وعلى الرغم من هذا التصريح المناهض في مضمونه للتحالف الأنجلو - ياباني إلا أن فرنسا قد حددت التزاماتها تجاه روسيا وذلك طبقاً للفقرة الثانية من المعاهدة والتي تضمنت أنه في حالة حدوث عدوان من دولة ثالثة أو حدثت اضطرابات جديدة في الصين فإن الدولتين لهما حق التشاور في أمر الوسائل التي يجب اتخاذها لحماية مصالحها، وفي ضوء ذلك فإن المعاهدة لا تلزم فرنسا بتقديم أي من الدعم العسكري سواء كان في نطاق "القوات العسكرية - البوراج الحربية" خلال الصراع المتوقع حدوثه مع اليابان¹⁶.

أما المعاهدة الأنجلو - يابانية عكس ذلك فإنها تقضى بأن تلتزم إنجلترا الحياد عند نشوب الحرب بين اليابان وروسيا، وفي حال تدخل طرف ثالث في الحرب "الصين" وخرج عن دائرة الحياد فإن إنجلترا مضطرة إلى مساعدة حليفها في البحر والبر وتقديم كافة سبل الدعم إلى اليابان خلال الحرب.

كان التزام إنجلترا بتقديم الدعم الكامل لليابان خلال الحرب في حال تدخل طرف ثالث هو أكثر شيء أثار قلق بريطانيا حيث أن اليابان لديها الرغبة في توسيع نطاق الحرب لواقضت مصالحها ذلك التوسع، حيث يسهل عليها أن تستفز إحدى الدول الملائمة للحياد وتجبرها على الانزلاق إلى ساحة القتال مما يجبر بريطانيا في تلك الحالة دخول الحرب إلى جانب حليفها اليابان.

ظل هذا القلق يثاور صانعي القرار السياسي داخل المملكة المتحدة وهو ما دفعها إلى العمل على ضمان حياد كافة القوى الأوروبية والصين خلال مراحل الأزمة الروسية - اليابانية، وهي تدرك تماماً أن تلك الأزمة ليس لها حل إلا بالحرب¹⁷.

وهو ما أكدت عليه التاييمز البريطانية حيث صرّحت بأن واجب بريطانيا عند نشوب الحرب هو أن تقوم بمنع الدول الأخرى من الانضمام إلى خصم اليابان، وقالت إن بريطانيا العظمى لا يمكنها أن تسمح في أية حال بأن يكون الشرق الأقصى كله ملك دولة واحدة "روسيا" معادية، كما أنها لن تقبل أن ترى اليابان مقهورة مترجعة إلى الدرجة الثانية بين الدول فإذا نشبت الحرب وجب عليها أن تراقب الحالة عن كثب ونكون مستعدين لحماية مصالحنا¹⁸.

كانت روسيا تدرك أبعاد الخطة التي تتسجها السياسة البريطانية حول سياستها في

الشرق الأقصى ومدى التحريض الذي تلعبه تجاه اليابان، والعمل على عرقلة حركة الأسطول الروسي المرباط في بحر البلطيق حال اندلاع الحرب الروسية - اليابانية من المرور في قناة السويس، مما دفع الحكومة الروسية للسعى لإيجاد وسيلة تستطيع من خلالها إقناع الدولة العثمانية بعبور الأسطول الحربي الروسي في البسفور والدردنيل لتجنب مرور قناة السويس، فطلب السفير الروسي في الأستانة من الباب العالي بأن يتم السماح للأسطول الروسي المرباط في البحر الأسود بالمرور في البسفور عند نشوب الحرب فقدمت الحكومة البريطانية اعتراضها على هذا الطلب، وهو ما دفع السلطان العثماني إلى تأجيل النظر فيه¹⁹.

ومع ازدياد حدة الاضطرابات وتوقف عملية التفاوض بين روسيا واليابان، عادت الحكومة الروسية لمفاوضة الباب العالي وطلبت السماح لها في حالة نشوب الحرب باجتياز قسم من أسطولها وعدد كبير من جنودها الآتية من الجهات الجنوبية بقصد السفر على سفن الأسطول المتطوع للبسفور، وكانت روسيا تعتقد آمالها على أن يوافق السلطان العثماني على طلبها خاصة وأنها لا تظهر للدولة العثمانية ما كانت تبدي من العداوة من قبل، وهو الذي يؤكد تغير روسيا من نهجها تجاه الدولة العثمانية نتيجة الأزمة التي تمر بها في الشرق الأقصى، ومما يؤكد ذلك هو أن سفيرى روسيا والنمسا قد غيروا موقفهم المتعنت الذي أبداها في بداية المفاوضات حول المسألة البلغارية.

هذا إلى جانب التزام روسيا الحياد في حال نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وبلغاريا وهو ما يؤكد العلاقة بين مسألة مرور الأسطول والجنود الروس بالبسفور ومسألة حياد روسيا.

على الرغم من تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية لتحسين علاقاتها بالدولة العثمانية للحصول على موافقة السلطان فيما يخص طلبها بشأن مرور السفن والجنود في البسفور²⁰، فإنها كانت تدرك تمامًا أن الدول الكبرى لن تسمح بذلك، فعلى الرغم من أن مؤتمر لندن عام 1871 قد ألغى الشروط الخاصة بالبحر الأسود التي تضمنتها معاهدة باريس عام 1865، وعادت إلى تحصين ثغورها إلا أن اجتياز البسفور أصبح ممنوعاً على أية دولة لا تحمل إذن السلطان العثماني، وهو ما تريد روسيا الحصول عليه وتفاوض الحكومة العثمانية بشأنه²¹.

إلا أن إنجلترا نجحت من خلال الضغوط التي مارستها على الدولة العثمانية خاصة خلال اعتراضها في ديسمبر 1903 على اجتياز الطرقات الروسية للبسفور والدردنيل، حيث

هددت بريطانيا بأنه إذا ما سمح السلطان بإعطاء الأذن للأسطول الروسي بالمرور في البسفور والدردنيل فإنها بذلك تكون قد اخترقت الحياد والمعاهدات الدولية²².

لذلك لم تنجح الإغراءات التي قدمتها روسيا إلى السلطان العثماني من أجل الحصول على إذن مرور الأسطول في البسفور والدردنيل، وتكون بذلك قد خسرت المرحلة الأولى من الحرب الدبلوماسية التي شنتها عليها إنجلترا من أجل تقييد حركة الأسطول الروسي وإجباره على المرور من قناة السويس حال اندلاع الحرب في الشرق الأقصى.

الحرب الروسية اليابانية وتهديد السلم العالمي

في ظل سياسة التحالفات العسكرية التي تبنتها الدول الأوروبية في مطلع القرن العشرين والتي بدورها أصبحت أكبر مصدر لتهديد السلم العالمي في حال نشوب أزمة بين أي من تلك القوى ذات المعسكرات المختلفة، فقد صارت الدول المتحالفة تسير نحو الدفاع عن أحلافها، فإنجلترا على الرغم من أنها المدبر الرئيسي والدافع الحقيقي إلى نشوب الحرب بين روسيا واليابان، إلا أنها هي التي تنادي بأن لديها واجباً نحو حليفها، حال تعرضها للعدوان الروسي، كما أن فرنسا تؤكد على أنه إذا لم يكن عليها واجب تقديم المؤازرة لحليفها روسيا بحكم التحالف المبرم بينهما، فإن عليها واجباً آخر هو تقديم سبل الدعم إذا ما واجهتها الصعاب خلال الحرب المرتقبة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عن حيادها في الحرب إذ ما استطاعت روسيا فرض سيطرتها التامة على ميناء بورت آرثر وهو ما يُعد تهديداً لمصالحها في الفلبين والشرق الأقصى، كما أن ألمانيا ترى في جرأة اليابان في التحرش بروسيا ما هو إلا استعراض لقوتها البحرية الفتية بتحريض من إنجلترا، فالجميع لديه قناعة تامة بأن اليابانيين لم يكن لديهم المقدرة على قتال الروس إلا بعد تشجيع الإنجليز لهم، فقد نظرت روسيا إلى إنجلترا على أنها العدو الحقيقي لأطماعها في التبت مستغل في ذلك مشكلة الشرق الأقصى، كما أخذت قبرص من قبل؛ لذا هددت روسيا إنجلترا بأنها إذا ما أقدمت على السيطرة على التبت وإيران فإنها سوف ترسل جنودها إلى الصين والتطلع لتهديد المستعمرات البريطانية في الهند²³.

من ناحية أخرى كانت الحكومة الروسية تدرك تماماً خطورة اتساع نطاق الحرب؛ لذلك أعلنت منذ البداية أنها لا تريد تدخل حليفها "فرنسا" في الحرب وذلك حتى لا تزيد قوة

اليابان البحرية بقوة إنجلترا، هذا إلى جانب الحيلولة دون انتقال الحرب من أطراف آسيا إلى قلب أوروبا، فالأمر الأكيد هو تفوق البحرية البريطانية على نظيرتها الفرنسية في بحر الهند والصين؛ لذلك كان ولا بد من الحيلولة دون انضمام طرف ثالث إلى براثن الحرب من أجل إجهاد المخطط البريطاني الطامع في التبت وإيران.²⁴

أما الدولة العثمانية فأنها أرادت استغلال الحالة الراهنة والمضطربة بين القوى الأوروبية لتحقيق بعض المكاسب المتعلقة بالمسألة البلقانية وذلك من خلال تحسين علاقتها بروسيا، فقد لبّت الدولة العثمانية كل المقترحات التي قدمها السفير الروسي فيما يخص المسألة المقدونية وذلك من أجل أن تبرهن على حسن نواياها تجاه روسيا وأنها لا تريد اغتنام فرصة انشغالها في حربها مع اليابان لتحقيق مكاسب في الشرق الأدنى.

فقد بنت الدولة العثمانية سياستها في البلقان على روسيا وفرنسا، فإذا ما اضطرت إلى مواجهة قوى أخرى تكون بلغاريا التي تدرك تماماً أنها إذا ما أقدمت على حرب الدولة العثمانية فإنها خاسرة لا محال.²⁵

اندلاع الحرب الروسية - اليابانية

بدأت بريطانيا من خلال وسائل الإعلام الرسمية في العمل على إشعال الموقف في الشرق الأقصى وتشجيع اليابان وتحريضها على نشوب الحرب ضد روسيا²⁶، وقد أكدت ذلك الصحف الألمانية التي لامت وسائل الإعلام الإنجليزية على نشر الأخبار المقلقة التي تؤكد على استعداد الطرفين على خوض غمار الحرب لا محالة، في الوقت الذي لم تكن قد انتهت فيه المفاوضات بين الطرفين.²⁷

وفي الوقت نفسه أصدرت وزارة البحرية البريطانية أوامرها إلى جنود الاحتياط البحري بأن يرسل كل منهم عنوانه التلغرافي، وهو ما يؤكد على إصرار بريطانيا سلك كل السبل في سبيل إشعال الموقف وقيام الحرب، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بإرسال أسطولها البحري إلى الفلبين لتكون على استعداد لحماية مصالحها حسب مجريات الحرب المرتقبة، كل ذلك يعد عملاً مشجعاً لليابان لخوض الحرب ومهدداً لروسيا.²⁸

أصبح المسرح الآن مهيباً لقيام حرب كبرى في الشرق الأقصى، فبدأت اليابان في إنهاء كافة استعداداتها الحربية لخوض غمار الحرب وقامت بشراء بارجتين من الأرجنتين غادروا ميناء السويس تحت مظلة العلم الياباني يقودهم بحاره بريطانيين وإيطاليين وخمسة من البحارة اليابانيين²⁹، وهو ما دفع الصحف الرسمية الروسية باتهام إنجلترا بخرق حرمة الحياد.³⁰

على الجانب الآخر وصلت إلى بورسعيد الباخرة النقالة الروسية سمونسك وهي مسلحة بسلاح المدرعات ثم وصلت سفينتان روسيتان اجتازت القناة في 14 من يناير 1904 ، لكي تجتمع تلك السفن بالأسطول الروسي الذي تقدمهم في 25 ديسمبر 1903 ليتألف أسطولاً كبيراً في البحار الصينية ليصبح أكبر أسطول روسي يصل إلى هناك بإجمالي 12 سفينة حربية، وهو ما يؤكد على أن المعارك المحتملة سوف تكون معارك ضارية³¹.

الهجوم الياباني على بورت آرثر

قررت اليابان شن الحرب على روسيا في 8 من فبراير 1904 من أجل تحقيق أهدافها في كوريا ومنشوريا وإرغام الروس على الجلوس على مائدة المفاوضات، واستطاع اليابانيون أن يحققوا نصراً كبيراً على الأسطول الروسي في بورت آرثر الذي أصبح حديث العالم كله، وهو ما لم تتوقعه روسيا فخلال الهجوم الياباني، لم يكن القيصر نيقولا الثاني يتوقع هذا الهجوم فخلال لحظة الهجوم كان القيصر مستضيفاً السفير الياباني في حفل في الأوبرا وأظهر له من وسائل الترحيب والمجاملة الكثير، كما حدثه بشأن الأزمة وأمل في انفراجها، وفي تلك اللحظة تلقى أركان حرب القيصر تلغرافاً يفيد بقطع العلاقات السياسية بين اليابان وروسيا، ثم تلقى تلغرافاً آخر بهجوم الأسطول الياباني على بورت آرثر³².

كما أكد الأميرال الكسيف في تلغراف إلى حكومته بأن ضباطاً أمريكيين قد شاركوا ضمن الأسطول الياباني الذي هاجم بورت آرثر، وهو ما أحدث قلقاً لدى كثير من الصحف الأوروبية من حدوث أزمة أوروبية كبرى خاصة بعد إصدار القيصر أوامره إلى كافة أفرع الجيش بأن تكون على استعداد سواء كانوا في أوروبا أو في الشرق الأقصى، حيث أخبرهم أن الحوادث الخفية قد يكمنها أن تولد لهم أعداء في ثلاثة أماكن يجب عليهم محاربتهم فيها. وهو ما يدعو إلى القلق من تكون حلف جديد مكون من فرنسا ألمانيا روسيا من جهة، إنجلترا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى³³.

عندما أعلن خبر انتصار اليابان في بورت آرثر أعرب السلطان العثماني عن استيائه من ذلك؛ حيث انتاب السلطان مخاوف انشغال روسيا في حربها في الشرق الأقصى فتصرف عن الاهتمام بحوادث البلقان وحين إذ تحل محلها إنجلترا وهو ما يثير قلق الدولة العثمانية³⁴.

على أية حال فلن نتطرق إلى تفاصيل المعارك الحربية الدائرة بين الطرفين، ولكن ما يهمنا هنا هو كيف بدأت إنجلترا في تنفيذ مخططاتها السياسي التي بنته على أساس استغلال قناة السويس لتحديد مسار الحرب في الشرق الأقصى وتحجيم الأسطول الروسي في المياه

الأوروبية حتى تستطيع اليابان القضاء على الأسطول الروسي في المياه الآسيوية لكي تحقق لإنجلترا أهدافها السياسية التي عازمت على تنفيذها من خلال السيطرة على الجسر العابر للقارات والمتحكم في حركة سير الأساطيل البحرية بين الشرق والغرب، والذي كان بمثابة اللغز الذي مثل نقطة تحول في السياسة البريطانية خلال مطلع القرن العشرين.

قناة السويس في وقت الحرب

ما أن اندلعت الحرب في الشرق الأقصى حتى إعلانه الحكومة المصرية عن موقف قناة السويس من القوى المتصارعة حيث أنه خلال إعلان حالة الحرب بين الطرفين كان هناك سفينتان روسيتان راسيتان في بورسعيد يتم تزويدهم بالفحم " وهو ما دعا الخارجية المصرية باسم حكومة خديو مصر عباس حلمي الثاني بأن تصدر قانون حقوق الدول التي تقضي في وقت الحرب للوقوف على الحياد والتي تضمنت³⁵;

- في أثناء الحرب لا يسلم الفحم في القناة أو أحد الميناءين المؤديين إليها لباخرة حربية من بواخر الدولتين المتحاربتين بدون إعطاء الإذن كتابة من السلطة صاحبة الاختصاص في الميناء المطلوب منها الفحم وهذه السلطة تبين الكمية التي يجوز السماح بأخذها.

أنه قبل إعطاء الإذن لأخذ الفحم لإحدى السفن الحربية التابعة لإحدى الدولتين المتحاربتين يجب على السلطات المختصة في الميناء أن تأخذ من ضابط السفينة كتابة يوقع عليها بخط يده يبين فيها وجهة السفينة والفحم الذي يريده³⁶.

- يجوز أن يعطى السفينة الحربية لإحدى الدولتين المتحاربتين الكمية اللازمة لها من الفحم حتى تصل إلى أقرب ميناء تستطيع أن تأخذ منه الفحم اللازم لإتمام سفرها على أن هذه القاعدة لا تمنع من إعطاء الفحم في ميناء آخر من موانئ القناة بكمية كافية حتى لا يبقى للسفينة وجه لطلب فحم من ميناء آخر.

- كل مركب حربي لإحد المتحاربين يجتاز القناة بأسرع وقت دون أن يقف إلا اضطراراً أو بأمر مصلحة القناة.

- لا يجوز أن يقيم مركباً حربياً لأحد المتحاربين في مياه السويس أو ميناء بورسعيد أكثر من 24 ساعة إلا إذا كان لم يتم في هذه المدة أخذ الفحم اللازم أو أنه مضطر إلى الوقوف، وكل مركب يمكث أكثر من 24 ساعة يتم إلزامه بالسفر في أسرع وقت ممكن.

. لا يجوز لمركب حربي لإحد المتحاربين أن يغادر القناة أو أحد مدخليها قبل 24 ساعة أو من سفر المركب الحربي التابع للدولة الأخرى.

. لا يجوز لإحدى الدولتين المتحاربتين أن تنزل أو تشحن من القناة أو مدخليها جنوداً أو سلاحاً أو ذخائر حربية أو مؤنناً أو معدات أخرى.

. عند حدوث مانع يطرأ في القناة يجوز إنزال كل جيش لا يتجاوز عدده دفعة واحدة ما يعادل قوته ألف رجل وذلك في السويس أو بورسعيد إلى أن يفتح الطريق للسفر .

. أن لفظ المركب الحربي تطلق على كل باخرة مسلحة أو غير مسلحة تستخدمها الدولة المحاربة للنقل أو لمساعدة الأسطول أو لأمر آخر يتعلق بالحرب برّاً أو بحراً إلا ما كان من المراكب معداً لأن يكون مستشفى ومستشفى ومستخدم في هذه المسألة فقط.

تلك هي البنود الخاصة بالمذكرة المصرية المتعلقة بحياد قناة السويس تجاه القوى المتحاربة، والتي أتت من خلال الإملاءات البريطانية للحكومة صاحبة السلطة الفعلية في مصر، فمذكرة الحياد البريطانية التي تم إعلانها من جانب حكومة صاحبة الجلالة تتضمن نفس شروط الحياد التي وضعتها الحكومة المصرية المتعلقة بحياد قناة السويس، حيث تضمنت مذكرة الحياد البريطانية الإجراءات الآتية³⁷:

لا يسمح لبخيرة من بواخر أحد المتحاربين باللجوء إلى ميناء إنجليزي أو تحت سلطة إنجليزية لأخذ معدات حربية وكل باخرة لأحد المتحاربين مقيمة في ميناء إنجليزي لا تخرج من الميناء إلا بعد 24 ساعة من سفر باخرة أخرى لأعدائها.

. إذا وجدت باخرة روسية أو يابانية في إحدى الموانئ الإنجليزية تغادر ذلك الميناء بعد 24 ساعة إلا إذا كانت مضطرة لإصلاح آلاتها أو هي لا تقدر على السفر بسبب العواصف.

. لا تعطى الباخيرة من الأكل والفحم إلا ما كان ضرورياً لإيصالها إلى أقرب ميناء.

. لا يجوز لبخيرة أحد المتحاربين إدخال ما غنمته من عدوها إلى ميناء إنجليزي.

بتحليل تلك الشروط والإجراءات الموضوعة للحياد من قبل الحكومة المصرية والبريطانية يتضح أنها تكاد تكون شروط واحدة وهو ما يؤكد على أن بريطانيا قد عقدت كل آمالها في نتيجة الحرب على قناة السويس والدور الذي يمكن أن تلعبه من خلال عرقلة حركة الأسطول الروسي القادم من أوروبا حال دعت ظروف الحرب الحكومة الروسية لاستدعائه والاستعانة

به في العمليات الحربية في الشرق الأقصى، وهو ما يضمن لإنجلترا تفوق اليابان العسكري وقدرتها على تحطيم الأسطول الروسي في المياه الآسيوية.

وتأكيداً لذلك أن إحدى المدفوعات الروسية الراسية في بورسعيد قد تعطلت آلاتها فطلب قادة السفينة من شركة الحياض الخديوية أن تسمح لها بدخول الحوض الناشف في ميناء السويس لإصلاح هذا العطل، إلا أنها لم تستطع إجابة هذا الطلب نظراً لرفض السلطات البريطانية ذلك، على الرغم من كون ذلك غير مخالف للحياد لأن إصلاح آلة الباخرة لا يعد تسليحاً لها ولا مساهمة مادية وليس فيه ما يخالف الحياد.

وعلى الرغم من هذا التحكم البريطاني في آلية مرور السفن في القناة إلا أن الحكومة المصرية قد اتخذت قراراً بعدم السماح للبواخر التي تحمل الفحم باجتياز القناة أيًا كانت وجهة تلك البواخر إلى اليابان أو روسيا، حيث أعربت الحكومة المصرية عن رغبتها في منع أحد البواخر النمساوية الحاملة للفحم إلى بورت أرثر حتى لا يكون ذلك السماح لها بالمرور مخالفاً للحياد، وهو ما دفع الحكومة الروسية إلى الادعاء بأنها صاحبة حق في القناة لأنها تحمل كثيراً من الأسهم وأن مرور مراكبها لا يضر بالمساهمين، إلا أن هذا الادعاء لم ينل قبولاً لدى الحكومة المصرية التي أكدت على أنه بناءً على الاتفاق الدولي المبرم في 27 من يوليو 1885 أن قناة السويس على الحياد التام ولو كانت الحرب بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة وبين دولة أخرى.

وبناءً على ذلك فإن الحكومة المصرية ملزمة بالمحافظة على حياد القناة ولو عجزت عن ذلك يحق للدولة العثمانية بحق السيادة على مصر وأملاكها أن تضمن تنفيذ هذا الحياد، وقد قال وزير الخارجية الإنجليزية إن الحياد المتبع في قناة السويس يُطبق طبقاً لأحكام معاهدة يوليو ولكن صحف روسيا قالت إن الحياد لا يمكن تطبيقه مع وجود الإنجليز في مصر لأنهم أرجعوه إلى القناة وليس للمعاهدات؛ حيث أكدت الجريدة الرسمية الروسية على "أن فشلنا بالنصر على اليابان كبير طالما نصرنا مرتبط بحل المسألة المصرية عاجلاً أم آجلاً"³⁸

في الوقت نفسه وصل إلى السويس في 2 من مارس الأسطول الروسي الذي كان متمركزاً في جيبوتي، عقب رحيل الباخرتين الإنجليزيتين المحملتين بالديناميت المتجهتين إلى اليابان من ميناء السويس، قبل إعلان الحرب بأربعة أيام.

كما غادرت السويس 5 سفارات روسية قاصدة بورسعيد، والتي أعلن قائد الأسطول الروسي أن وجهته ميناء بنزرت في تونس فتم إعطائه الفحم اللازم لوصوله لهذا الثغر. في الوقت نفسه كان الأسطول الأمريكي راسياً في ميناء السويس وعليه كثير من اليابانيين الذين

يدعون أنهم متجنسون بالجنسية الأمريكية³⁹.

أصبح حياد القناة هو المشكلة الرئيسية للحكومة الروسية وكيفية التعامل مع تلك الوضعية الجديدة التي فرضتها عليها إنجلترا، فما أثار انزعاج الحكومة الروسية أنه حال استدعاء الأسطول الروسي في بحر البلطيق والذي بدأ بالتحرك بالفعل في 11 من فبراير⁴⁰، فإنه مضطر إلى السفر إلى الشرق الأقصى عبر المرور من جبل طارق وفي تلك الحالة فإن الحكومة الإنجليزية لن تقوم بإمداده بالفحم اللازم إلا لأقرب ميناء روسي وليس للشرق الأقصى أو إلى ميناء بورسعيد؛ لذلك بدأت الحكومة الروسية التفكير في إرسال الأسطول المتطوع مع الأسطول الحربي حتى يستطيع مده بالفحم اللازم خلال الرحلة التي سوف يقطعها من أوروبا حتى الشرق الأقصى، إلا أن الحكومة الإنجليزية أصدرت بياناً بخصوص الأسطول الروسي المتطوع المتكون من 16 باخرة بأنه أسطول حربي يؤجر للتجارة ويمكن تسليحه للقتال، وهو ملك الحكومة الروسية وليس ملك لشركات خاصة بأفراد؛ لذلك فإن الأسطول المتطوع سوف يعامل معاملة الأساطيل الحربية خلال المرور من الموانئ التي تشرف عليها بريطانيا⁴¹.

أصبحت الإجراءات التي تمارسها بريطانيا ضد الأسطول الروسي فيما يخص مسألة حياد القناة بمثابة الضغوط الشديدة التي لم تجد الحكومة الروسية سبيل من أجل التخلص منها سوى مهاجمة السفن التجارية الموجودة في البحر الأحمر والبحر المتوسط، وهو ما دفع المستر لانسون والتون إلى تقديم استجابات لرئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم حول وضعية الطرادة الروسية "ديمتري دونسكوف" التي استخدمت قناة السويس كقاعدة لأعمال عدائية بعد إصلاحها في السويس وقامت بقطع الطريق على سفن الدول الواقعة على الحياد والتي كانت من ضمنها سفن تجارية بريطانية⁴².

دفعت الضغوط الملقاه على الحكومة البريطانية نتيجة اعتراض الأسطول الروسي الواقف في المياه المصرية وكريت واعتراضه لسفن الدول الملائمة للحياد، القادة الإنجليز في مصر لحث الحكومة المصرية لإصدار قرارها بشأن حياد المياه المصرية وليست القناة فقط والذي نصت الفقرة الرابعة منه "قبل فوات ميعاد الثلاث شهور من إعطاء أية سفينة حربية فحماً في مياه البحرية المصرية بأن يتم مدها بالفحم والمؤن في نفس الثغر أو في ثغر أو مرسى مصري آخر أو في المياه البحرية المصرية إلا بإذن خصوصي⁴³.

فقد أكدت إنجلترا أن لمصر وكريت الحق في أن تضع شروط الحياد كما يترأى لها دون أن يكون للدول الأخرى حق الاعتراض عليها. أو التدخل في الشروط التي تضعها.

تلك التأكيدات كان من الممكن اعتبارها حقوق أساسية للحكومة المصرية في حال ما كانت مصر صاحبة القرار السياسي أما وأن مصر في قبضة الحكومة البريطانية فإن تلك الشروط التي يتم فرضها لتطبيق سياسة الحياد سوف تكون طبقاً لرغبات بريطانيا من أجل تحقيق مصالحها الخاصة والتحكم في مصير الحرب الدائرة في الشرق الأقصى.

وأمام تلك الضغوط السياسية التي مارستها بريطانيا تجاه الأسطول الروسي العابر للمياه المصرية، بدأت الحكومة الروسية في العمل على إيجاد طريقة للتخلص من تلك الإجراءات التي فرضتها عليها بريطانيا، فقامت بتقديم طلب إلى الدولة العثمانية للسماح لأسطولها المرابط في البحر الأسود لاجتياز الدردنيل، وإذ ما قدمت بريطانيا اعتراضها على ذلك، تقوم روسيا بممارسة ضغوط أكبر على الدولة العثمانية عن طريق مطالبتها بدفع ما بقى لديها من الغرامة الحربية الخاصة بحروب البلقان دون تأخر⁴⁴.

موقف المفكرين المصريين من الحرب

ما أن اندلعت الحرب الروسية - اليابانية في الشرق الأقصى حتى تباينت آراء المفكرين المصريين بين جانبي الصراع وكيف يمكن لنتائج هذه الحرب أن تخدم القضية المصرية ضد الاحتلال الإنجليزي، فهناك من كان يميل إلى الروس و يأمل أن تنتصر روسيا في تلك الحرب، وذلك لأن نصر اليابان هو في مكنونه نصر لإنجلترا، فإن ثمار هذا النصر سوف تجنى اليابان ثمارة في الشرق الأقصى كما أن إنجلترا سوف تجنى ثماره من القوة والنفوذ في الشرق الأدنى، وتكون فرنسا أيضاً قد خسرت من قوتها الكثير بخسارة حليفها في الشرق الأقصى؛ وذلك لأن كل ما يذهب من قوة روسيا وهو مضعف أيضاً من قوة فرنسا، فالإنجليز يسعون الآن لضرب ما تبقى من استقلال مصر، حيث بدأ الساسة البريطانيون ينادون الآن بضرورة ضم مصر للمستعمرات البريطانية، فلم يعد هناك مجال للشك لدى أصحاب هذا الرأي بأن نصر اليابان هو هزيمة للقضية المصرية وخسارة لاستقلالها، أما لو انتصرت روسيا إذ تضعف إنجلترا وتصرف اهتمامها إلى الشرق الأقصى الذي سيصبح تحت أنظار وأطماع الروسي في المستعمرات البريطانية خاصة في الهند، وهو ما يدفع إنجلترا إلى ضرورة اتباع سياسة تال رضاء روسيا وفرنسا في مصر وهما الذين يناهضون سيطرة إنجلترا على مصر و وادي النيل، فقد أعطت روسيا لنفسها الحق في احتلال منشوريا لخدمة أطماعها ومصالحها بنفس الحق الذي احتلت إنجلترا به مصر، كما أن قناة السويس وهي في قبضة الإنجليز يتم إغلاقها في وجه الدول دون الوصول إلى أملاكها في الشرق الأقصى ولكل دولة ملك في تلك البقاع من العالم، إذا انتصرت روسيا نظرت إلى إنجلترا وسعوا إلى إيجاد طريقة لخلاص قناة السويس من قبضة الإنجليز.

أما الفريق الآخر فيميل إلى اليابان ويود أن تنصرف على الروس أعداء الدولة العثمانية وبانكسارها يبتعدون عن الدولة العثمانية وينشغلون بأنفسهم مدة طويلة فتصرف الأستانة إلى شئونها وقد انتشر هذا الرأي بين كافة الناس لشدة حبههم للدولة العثمانية، إلا أن جريدة الأهرام كانت تخالف هذا الرأي لأن روسيا كالسيل المتدفق والذي ما أن ينجح في اجتياز أزمة الشرق الأقصى حتى يتدفق إلى الشرق الأدنى⁴⁵.

الضغوط السياسية البريطانية على روسيا

الوفاق الودي بين إنجلترا - فرنسا

نجحت الدبلوماسية البريطانية في إحداث اضطراباً سياسياً لروسيا خلال الحرب الروسية اليابانية من خلال عقد الوفاق الودي مع فرنسا في 18 من أبريل 1904، وهو الذي نجحت من خلاله الدولتان إنهاء الخلافات الاستعمارية التي بينهما فيما يخص المسألة المصرية والمغرب العربي، وهو ما أحدث اضطراباً للسياسة الروسية جعلها تعيد تقييم علاقتها السياسية تجاه بريطانيا حيث أبلغ المسيو دل كاسه الحكومة الفرنسية بأن الحكومة الروسية هي أولى الدول التي أبدت موافقتها على الوفاق البريطاني- الفرنسي فيما يخص المسألة المصرية، وكانت الحكومة الروسية تهدف من وراء ذلك الاعتراف كونه يُعد من الضمانات التي تستطيع من خلاله حفظ حقوقها في مصر بجانب الاتفاقيات والمعاهدات الجديدة، كما أنه سيساعدها على كسب ود حليفتها خلال ما تمر به من أزمة في الشرق الأقصى، بإضافة السعي للتقرب لإنجلترا حتى لا تعيق حركة الأسطول الروسي إذا ما استدعت الحاجة إلى انتقاله من أوروبا إلى الشرق الأقصى لدعم الأسطول الروسي في المياه الآسيوية في حربها ضد اليابان⁴⁶.

وبهذا الاعتراف الروسي بالوفاق هو اعتراف بتفوق الدبلوماسية البريطانية في تحقيق الهدف الأهم من رعايتها للحرب المندلعة في الشرق الأقصى وهو تقوية التحالف الروسي - الفرنسي، واحتفاظها بقوة أسطولها البحري ومحافظة على ريادةها للبحار العالمية، وهو الهدف الرئيسي الذي أرادت إنجلترا تحقيقه من وراء تحريض اليابان ضد روسيا في المياه الآسيوية.

وفي 24 من يونيو نجحت الدبلوماسية البريطانية في تحقيق انتصار جديد على روسيا وذلك بحصولها على اعتراف ألماني بالوفاق الفرنسي- الإنجليزي فيما يتعلق بالمسألة المصرية نظير حصول ألمانيا على امتيازات تجارية تضمن نجاح المشروعات الألمانية في مصر

بعد انقضاء أجل المعاهدة التجارية بين ألمانيا ومصر عام 1912⁴⁷.

على الرغم من مباركة الحكومة الروسية للوافق الودي فيما يخص المسألة المصرية إلا أنها أصدرت مذكرة رسمية تجاه الدولتين فيما يتعلق بتعديل البند الثامن من معاهدة أكتوبر 1888 الخاصة بحياد قناة السويس، حيث أبدت الحكومة الروسية اعتراضها على الحكومة البريطانية التي أرادت تعطيل حياد القناة طبقاً لمعاهدة الأستانة التي دافعت عنها القوى الأوروبية عام 1888، وذلك في ضوء العبارة التي أضافها المندوب البريطاني "الذي أعطى إنجلترا الحق في منع مرور الأساطيل الحربية في القناة إذا كانت موجهة لعمل يضر بمصالح مصر".

فإن إضافة هذه العبارة كان الغرض منها إبطال مفعول المعاهدة لأن ضمان حياد القناة لم يكن في حقيقة الأمر مطلوب إلا من الدولة الوحيدة التي هي أقدر الدول على تقييد ذلك الحياد "إنجلترا" من أجل تحقيق مصالحها السياسية.

ولذلك ذكرت الجريدة الرسمية الروسية تحفظ اللورد سالسينو إذ قال "إن موافقة إنجلترا على معاهدة 1888 لم تكن موافقة لكلمة نائبها لهذا السبب كانت نتيجة موافقة الدول الأخرى وهي غير قابلة للتعديل، وهو ما دفع فرنسا في 18 من أبريل 1904 لإعلان المبادرة التالية" أن البند السادس يعد تأكيداً على حرية المرور في القناة وأن تعلن الحكومة الإنجليزية أنها توافق على أحكام معاهدة الأستانة 1888 وإنفاذ لتلك الأحكام وبما أن حرية المرور في القناة قد ضمنت على هذا الأساس لذلك تقرر إلغاء الفقرة الأخيرة من العبارة الأولى والفقرة الثانية من البند الثامن⁴⁸ من هذه المعاهدة ويظل موقوفاً ويعد هذا البند في منتهى الوضوح؛ لذلك توقف فرنسا إنفاذ الفقرة الأولى والفقرة الثانية من البند الثامن من المعاهدة⁴⁹.

مما دفع الجريدة الرسمية الروسية للإشارة إلى "أنه يجب أن يفهم أن التعديلات التي أضيفت على البند الثامن من معاهدة 1888 ويشار إليها في البند السادس من الإعلان الفرنسي - الإنجليزي الخاص بمصر، لا تلتزم به الدول الموقعة على معاهدة الأستانة وأنها ملتزمة بالحقوق طالما لم تُقره كافة الدول وأنه ليس بإمكانها الاعتراف بهذا التعديل⁵⁰.

كان الرد الروسي على هذا الاتفاق الثنائي الخاص بحياد القناة ومدى اعتراض روسيا على البند السادس هو تعرفانه جيداً كلا من فرنسا وإنجلترا وأنه ليس باتفاقهم وحدهم تثبتان اتفاقاً دولياً موضوعاً منذ 1888؛ لهذا لم يُصَبَّ اللورد لانسدون بدهشة من جراء هذا

التصريح الروسي، أنه أمر متوقع من جانب بطرسبورج وذلك للعديد من الأسباب.

فمع الحرب المندلعة في الشرق الأقصى يهيم روسيا جداً أمر قناة السويس وبما أنها كانت من ضمن الدول التي وقعت على معاهدة الأستانة الضامنة لحياذ القناة فإن من مصلحتها العمل على كسب ود إنجلترا فإذا حدث هذا التوافق الروسي - الإنجليزي على غرار الوفاق الفرنسي - الإنجليزي فإن الطرفين سوف يتبادلان المنافع السياسية والتي يأتي على رأسها سماح إنجلترا للأسطول الروسي الأوروبي عبور قناة السويس، إلى جانب ذلك أرادت روسيا أن توصل رسالة إلى القوى الأوروبية أن محاربتها لليابان لا تشغلها عن الحفاظ على حقوقها في مصر كما أنها تشترك في كل الاتفاقيات الدولية، هذا إلى جانب إرسال رسالة إلى رجال السياسة بأن عليهم إدراك الاعتراف بكافة الحقوق الروسية⁵¹.

أرادت إنجلترا أن تمارس المزيد من الضغوط السياسية على روسيا من أجل تحقيق أطماعها التي سبق أن حددتها قبيل اندلاع الحرب الروسية - اليابانية فقامت بإرسال حملة عسكرية إلى التبت والتي نجحت من خلالها عقد اتفاق بينها وبين روسيا والذي تعترف من خلاله إنجلترا بحقوق روسيا الدينية في لاسا عاصمة التبت مقابل اعتراف روسيا بالمصالح التجارية البريطانية في التبت⁵².

بات من الواضح مدى استغلال إنجلترا لقناة السويس في تحقيق أهدافها السياسية من خلال الضغط على روسيا في مسألة حياذ القناة وحث بطرسبورج على تقديم تنازلات اقتصادية و تجارية للحكومة الإنجليزية في التبت.

في ظل التعتن السياسي للحكومة البريطانية تجاه روسيا في مسألة حياذ القناة بدأت بطرسبورج في الاتجاه إلى سياسة الضغط على إنجلترا من أجل إجبارها على فتح قناة السويس أمام عبور الأسطول الروسي المتجه إلى الشرق الأقصى. ومن أجل ذلك قامت روسيا بإرسال سفينتين من الأسطول الروسي الحبيس في البحر الأسود إلى البحر الأحمر للقبض على البواخر التي تحمل مساعدات لليابان، وكان الهدف من ذلك استثارة القوى الأوروبية حول فتح الدردنيل أمام سفنها في البحر الأسود، فقد عقدت روسيا عزمها على تحريك هذا الأسطول حت لو كلفها ذلك محاربة إنجلترا، فقد قامت بحشد قواتها على حدود الهند لمهاجمتها وأنمت استعداداتها للدفاع عن سواحل البلطيق، فقد عقدت العزم على إرسال المزيد من قطع الأسطول المرباط في البحر الأسود بعبور الدردنيل، وهو ما يجعل الدولة العثمانية هي الدولة التي قدمت مساعدة لروسيا ودخول طرف ثالث في الحرب مما يستدعى تنفيذ إنجلترا لالتزامها تجاه اليابان وتقديم كافة السبل الممكنة من أجل منع

الدولة العثمانية من ذلك⁵³.

قدمت إنجلترا احتجاجاً إلى الباب العالي الذي أبلغ روسيا بذلك وأنها لا تسمح لبواخر الأسطول الروسي بعبور الدردنيل إذ كانت سفن الأسطول المتطوع مسلحة، فقد أبلغت الدولة العثمانية تحت الضغط البريطاني أنها ملتزمة بتنفيذ المعاهدات الدولية المبرمة بين القوى الغربية في 1856 والتي لا تجيز للسفن الحربية باجتياز الدردنيل.

كانت الدولة العثمانية قد سمحت في العام الماضي لسفن الأسطول الروسي بعبور الدردنيل غير مصغي للاحتجاجات البريطانية، أما الآن فالوضع مختلف لأن روسيا في حالة حرب مع اليابان والتي لها حليفها إنجلترا فإن المجاهرة بالسماح للأسطول الروسي بعبور الدردنيل و التواطؤ مع روسيا، يمثل خروج عن الحياد الواجب اتباعه تجاه إنجلترا وليس إلى اليابان التي لا تربطها بالدولة العثمانية أي التزامات أو تعاهدات دولية⁵⁴.

إن مشكلة اجتياز الأسطول الروسي المتطوع للدردنيل ظلت محل خلاف بين إنجلترا وروسيا وذلك في ضوء معاهدة لندن 1871 والتي قضت بفتح البحر الأسود أما السفن الحربية الروسية ورفضت فتح البوسفور والدردنيل لهذا الأسطول بل قضت بإغلاقه أما كافة الأساطيل الحربية لكافة الدول لا تميز أو استثناء، إلا أن الخلاف كان حول نقطتين أساسيتين وهما صفة بوارج الأسطول الروسي المتطوع، والطريقة التي جرى عليها حجز سفن الدول الملائمة للحياد أي قانونية أو غير قانونية.

أما ما يخص النقطة الأولى فإن بوارج هذا الأسطول إما أن تكون حربية وإما أن تكون تجارية فإذا كانت حربية مشتركة مع الأساطيل التي تقاتل اليابانيين فلماذا أرسلتها روسيا عن طريق الدردنيل واخترقت حرمة المعاهدات، ولماذا سمحت الدولة العثمانية باجتياز الدردنيل، وكيف تستعمل روسيا خديعة الدول برفع العلم التجاري على تلك البواخر عند مرور المضيق، وإذا كانت تلك البواخر تجارية فلماذا كانت مسلحة ومقلة للجنود، فإن المعاهدات والقوانين لا تجيز أن تتغير صفة البواخر في كل ساعة فلا تجد روسيا برهاناً ناصعاً على مطابقة فعلها للقوانين والمعاهدات.

أما المسألة الثانية أي كون حجز السفن التابعة للدول المعلنه للحياد قانوني أو غير قانوني فإن ذلك يعود إلى تصريحات الدول صاحبة السفن بأن ما تحمله تلك السفن تابع إلى أي اتجاه كما أعلنت إنجلترا أن الذخائر الموجودة على السفينة مالاكا التي تم القبض عليها في البحر الأحمر كانت مرسلة إلى الأسطول البريطاني في الشرق الأقصى، وهو ما لم تستطع روسيا إثبات عكسه⁵⁵.

وعلى الرغم من هذا الخلاف القائم بين الحكومة الروسية والإنجليزية حول طبيعة عمل الأسطول المتطوع فقد أعلن وزير الخارجية البريطاني لانسدون أمام مجلس العموم البريطاني بأن مسألة الأسطول الروسي المتطوع قد تم حلها بما يتفق ومصالح إنجلترا، والتي ليس لديها اعتراض حول مرور هذا الأسطول بالدردينيل على شرط أن لا تخرج تحت راية تجارية ثم يتحول إلى طردات وترفع الراية الحربية⁵⁶.

تغير السياسة البريطانية تجاه روسيا

مع ارتفاع وتيرة الحرب الدائرة في الشرق الأقصى وتعرض القوات الروسية إلى هزائم متكررة، حيث كانت نتيجة المعركة الأخيرة بين الروس واليابانيين في مكن حديثاً لعواصم العالم لما حققته القوات اليابانية من انتصار عظيم على القوات الروسية، وما صاحبه من اهتزاز لسمعة روسيا الدولية كقوة أوروبية عظمى، مما دفع روسيا إلى تعويض خسائرها باستدعاء الأسطول الروسي المربط في بحر البلطيق من أجل خوض المعركة الحاسمة بحرًا ضد اليابان.

فقد شكل الأسطول الروسي في البلطيق أحد أهم الأساطيل الكبرى في البحرية الروسية حيث ينقسم هذا الأسطول إلى قسمين الأول تحت قيادة الأميرال فولكيزون، والقسم الثاني تحت قيادة الأميرال انكسيت. وكانت روسيا تترك تماماً موقف إنجلترا المتعنت تجاه مرور أسطول بحر البلطيق من قناة السويس، لذلك بدأت روسيا في الضغط على بريطانيا كي تجبرها على التراجع عن موقفها⁵⁷.

وصل إلى علم الحكومة الروسية معلومات تفيد بأن اليابانيين عازمون على القيام بأعمال تخريبية للأسطول الروسي في البلطيق وهو ما أكدته الحكومة الدنماركية بأنها ألقت القبض على بعض الجواسيس اليابانيين على شواطئها⁵⁸، إلا أن الأسطول الروسي قد قام بضرب سفن صيد تابعة لصيادين بريطانيين خلال اجتيازه بحر الشمال وذلك لاعتقادهم بأن تلك السفن يستخدمها اليابانيون للقيام بأعمال تخريبية ضد الأسطول الروسي، وكاد هذا الحادث أن يقضي إلى إشعال الموقف الدولي⁵⁹.

حيث تفاقمت الأزمة بين الصحف الروسية ونظيرتها البريطانية على أثر اشتعال الموقف بين الحكومتين، بشأن هذا الحادث⁶⁰، ما كاد أن يتطور الموقف بين الجانبين حتى تدخلت فرنسا لحل هذا الخلاف عن طريق السفير الفرنسي الميسو كمبسون في لندن والذي سبق أن تدخل لحل النزاع القائم بين الطرفين حول الباخرة مالاكا، حيث استطاع أن يوفق بين الطرفين وتم احتواء الأزمة، وهو ما خدم مصالح فرنسا أيضاً لأنه لم يكن لها من أن تقع في

أزمة تحدث بين الطرفين خاصة وأن أحدهما حليفها والأخرى صديقتها، وهو ما سهل على الدولتين اتخاذ طريق التفاوض من أجل حل النزاع القائم بينهما⁶¹.

مثل حادث بحر الشمال مرحلة جديدة من مراحل السياسة البريطانية تجاه الأزمة الدولية القائمة في الشرق الأقصى وتجاه روسيا التي بدأت في التصعيد السياسي والتلويح باستخدام القوة تجاه المستعمرات البريطانية في الهند، ومع نجاح السياسة البريطانية في تحقيق الجزء الأول من خطتها المتعلقة بأهدافها السياسية التي أرادت تحقيقها من خلال التحريض الياباني ضد روسيا، بدأت الحكومة البريطانية العمل على تحقيق الجزء الثاني وهو الحفاظ على الوضع الراهن في الشرق الأقصى والعمل على تحقيق السلام بين اليابان وروسيا⁶²، حيث ألقى لانسدون خطابه في الحفل السنوي في قصر غرهام حث خلاله الدول إلى ضرورة نبذ الحرب وإيجاد آلية لحل الخلافات الدولية بين الدول وبعضها البعض في إطار سلمي في ضوء التعاون القائم بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت بضرورة الدعوة لعقد مؤتمر دولي يسعى إلى ضرورة إيجاد آليات لحل المنازعات الدولية بين كافة القوى بعيداً عن الحروب كما حدث في الاتفاق الذي أبرمته إنجلترا مع فرنسا⁶³.

ترتيبات وصول الأسطول الروسي إلى قناة السويس

مصر الآن تنظر إلى هذا العهد الدولي وتنفيذه بطابع العمل "مرتاحه مسرورة لأن مياها التي كانت سبباً لتقريب الأمم ووصل الشعوب واختصار الطريق. كانت مهددة بعناد إنجلترا بأن تكون في حرب من الحروب أو أزمة من الأزمات مجال العدوان والتطاحن. لأن إنجلترا لم تتوقف يوم ضرب الإسكندرية عن احتلال القناة وقطع المواصلات بين البحر الأحمر والبحر المتوسط ولولا عهد 18 من أبريل 1904 "الوفاق الودي" لما أمنت إنجلترا ووضعها العقبات في وجه الأسطول الروسي سواء كان ذلك مباشرة وهي الدولة المحتلة لمصر والتمكنة منها بالقوة أو بغض الطرف عن جناية ترتكب في القناة بيد اليابانيين ومأجوريهم لأن الدولة القابضة على قوة مصر قادرة أن تدير تلك القوة على هواها وأن تستخدمها في أغراضها وأهوائها وميولها. وحكومة مصر مكتوفة اليدين مكبلة الساعدين مكبومة الفم. أما الآن فقد قضى الأمر وسطر الحياد فلكل دولة من الدول الحق في أن تسير أسطولها تحت ظل الأمان والسلام كدولة الروس وأن تتخذ الحيطة التي اتخذت مع أسطول روسيا⁶⁴.

بدأت إنجلترا في تنفيذ الجزء الخاص من خطتها بحفظ الوضع الراهن في الشرق الاقصى بين اليابان وروسيا كما هو "إلا هزيمة كاملة ولا نصر كامل" ومن أجل ذلك بدأت

في العمل على إعادة إحياء حياد قناة السويس مرة أخرى بالسماح للأسطول الروسي بالعبور من القناة، فقد طلب فيس قنصل بريطانيا في السويس بناءً على طلب المحافظة من جميع وكالات البواخر الإنجليزية وضباطها أن تتخذ جميع الوسائل لمنع المظاهرة ضد الأسطول الروسي أثناء عبوره للقناة وأن يمنع الضباط والنوتية من إلقاء أي شيء في القناة، وإذا مرت إحدى السفن الروسية على مقربة من سفينة إنجليزية وجب على قبطان السفينة الإنجليزية أن يأمر رجاله بإدخال كل ما هو على جانبي السفينة⁶⁵.

كما أمرت الحكومة المصرية بتمركز القوات المصرية على جانبي القناة وإرسال قوات مسلحة إلى محطة رأس العش لى تحرس الأسطول عند مروره بالقناة بثلاث قواطر كبيرة وباخرة كاشفة وزورقين تجاريين يركبهما رجال خفر السواحل .

وهي الترتيبات التي سوف يتم اعتمادها في معاملة كافة الأساطيل المحاربة، فمنذ تلك اللحظة فصاعداً، وهو ما يؤكد على أن إنجلترا بدأت في تغيير سياستها تجاه روسيا فيما يخص مسألة حياد القناة والحرب الدائرة في الشرق الأقصى⁶⁶.

المراقبة الدولية

انقسم الأسطول الروسي إلى ثلاثة أقسام: قسم ذهب إلى ناحية طنجة والقسم الآخر انقسم إلى قسمين ظل مرابطاً عند جزيرة كريت ويرجع ذلك إلى أن حوض بورسعيد لأن يتسع لتمرکز كل قطع الأسطول الروسي لذلك تم تقسيمه إلى ثلاث فرق⁶⁷.

وصل الأسطول الروسي إلى بورسعيد في صباح 23 من نوفمبر 1904 وكان في استقباله قناصل روسيا في بورسعيد والقاهرة والمندوب البحري الروسي في الأستانة الذي جاء بورسعيد خصيصاً لهذا الغرض⁶⁸، وقد ذهب الأسطول إلى الميناء الشرقي الذي تم إخلائه خصيصاً، وقد تاهبت المحافظة لتقديم سبل الدعم والخدمات التي أرادها قادة الأسطول، وتم تزويده بالفحم والمياه بعد أن قام الأميرال فولكرشام بتقديم التعهد المطلوب بشأن ذلك⁶⁹.

عندما وصل الأسطول حيا البر بإطلاق 21 طلقة فرفعت الطراة البريطانية علمها تحية للأسطول الروسي وعزفت الموسيقى السلام الوطنى البريطانى ثم السلام الوطنى المصرى⁷⁰، كما وصل إلى الإسماعيلية قناصل الدول على رأسهم قنصل فرنسا وإيطاليا بما فيهم المعتمد الروسي، ومندوب من كل وكالة سياسية ورئيس شركة القناة لمراقبة مرور الأسطول وكيفية تطبيق الحياد⁷¹.

وقد مر الأسطول من الإسماعيلية قاصداً السويس وقد تقرر أن يبيت في البحيرات المرة، وقد أعدت الشركة للقناصل مأدبة في دار الشركة وجهزت لهم باخرة خصوصية يركبونها

للسويس لمرافقة الأسطول.

وقد بلغ ما أنفقه الأسطول ثمن المأكّل والزاد مبلغ 500 جنيهًا ، كما سحب الكمومندون من بنك الكريدي ليونيه مبلغ 200 ألف جنيهًا ، تم دفع منها رسوم مرور الأسطول في قناة السويس والتي قدرت بمبلغ 370 ألف فرنك⁷².

وفي صباح 24 من نوفمبر أعلن قدوم الجزء الثاني من الأسطول، الذي كان في استقباله الكونت دى سربون مدير شركة القناة والمسيو دويان الذين سافروا إلى بروسعيد لترتيب مروره في القناة، كما أصدرت المحافظة تعليماتها بمنع الصيادين من الصيد في القناة عند مرور الأسطول، كما أصدرت الشركة أوامرها إلى جميع العمال في الكراكات والبواخر بأن يظلوا في داخل السفن ولا يسمح لواحد منهم بأن يخرج على ظهر السفينة في أثناء مرور الأسطول، وقد طلب قادة الأسطول الروسي من الشركة ألا يقود السفن التي تخفر الأسطول أي من الإنجليز أو الإيطاليين، كما طلب اللورد كرومر نفس الشيء من الشركة، ولا يستخدم في ذلك إلا البحارة الفرنسيين واليونانيين ولا يقف الأسطول بعد سفره من السويس إلا في جيبوتي⁷³.

كما وصل الجزء الثالث من الأسطول قادمًا من كريت في 10 من يناير 1905 وقد اتخذت الشركة والمحافظة نفس الإجراءات الخاصة بتأمين مرور الاسطول في القناة⁷⁴.

أن حياد القناة خلال الروسية - اليابانية لم يرتبط بوجود تعهدات دولية تلزم كافة الدول الكبرى بتنفيذ هذا الحياد، بل ارتبط ارتباطًا وثيقًا بأطماع وأهداف إنجلترا السياسية والاستعمارية والمحافظة على تفوقها البحري ، حيث أرادت بريطانيا تنفيذ بنود الاتفاق الدولي الخاص بحياد القناة بالسماح للأسطول الروسي للمرور منها عندما نجحت في تنفيذ أهدافها التي سعت إليها عن طريق دفع اليابان لقتال الروسي والحيولة دون وصول الأسطول الروسي في البلطيق إلى الشرق الأقصى عن طريق القناة إلا عندما سمحت إنجلترا بذلك وهو ما يؤكد عصفها بالتعاهد الدولي الموقع في 1888 بين كافة القوى والذي يضمن حياد القناة وقت السلم والحرب، وتقيد هذا الحياد لخدمة مصالحه على المستوى الأوروبي والشرق الأقصى.

١	الأهرام: 26 نوفمبر 1904
2	نفسه
3	الأهرام: 9 مارس 1904
4	نفسه
5	نفسه
6	الأهرام: 26 نوفمبر 1904
7	الأهرام: 9 مارس 1904
8	الأهرام : 26 نوفمبر 1904
9	نفسه
10	الأهرام: 22 يناير 1904
11	الأهرام: 15 فبراير 1904
12	نفسه
13	الأهرام: 14 يناير 1904
14	الأهرام: 25 فبراير 1904
15	الأهرام: 15 فبراير 1904
16	الأهرام: 5 مارس 1904
17	الأهرام : 5 مارس 1904
18	الأهرام: 8 يناير 1904
19	الأهرام: 12 يناير 1904
20	نفسه
21	الأهرام: 14 يناير 1904
22	نفسه
23	الأهرام: 18 فبراير 1904
24	نفسه
25	نفسه
26	الأهرام: 15 فبراير 1904
27	الأهرام: 11 يناير 1904
28	الأهرام: 6 يناير 1904
29	الأهرام: 11 يناير 1904
30	الأهرام: 6 يناير 1904
31	الأهرام: 21 فبراير 1904
32	نفسه
33	نفسه
34	نفسه
35	الأهرام: 11 فبراير 1904

- 36 صورة من طلب قائد المركب للحصول على الفحم في القناة " أنا فلان قموندان المركب الحربى المسمى في خدمة جلالة الإمبراطور أعلن بشرفي في هذه الوثيقة أن كمية الفحم الموجودة الآن على ظهر المركب الذي أنا أتولى قيادته لا تتجاوز كمية، وأتعهد بشرفي أن الباخرة التي أنا أقودها بعد أن تبرح الميناء المصرى تذهب إلى ميناء
- 37 الأهرام: 21 فبراير 1904
- 38 الأهرام: 2 مارس 1904
- 39 نفسه
- 40 الأهرام: 14 فبراير 1904
- 41 الأهرام: 18 فبراير 1904
- 42 الأهرام: 9 مارس 1904
- 43 نفسه
- 44 الأهرام: 26 أبريل 1904
- 45 الأهرام: 16 فبراير 1904
- 46 الأهرام: 23 مايو 1904
- 47 الأهرام: 4 يوليو 1904
- 48 البند الثامن: أن وكلاء الدول الموقعة على هذه المعاهدة الموجودين في مصر يعبرون على الإنفاذ وفي كل فرصة تهدد أمان القناة وحرية المرور بها يجتمعون بناء على دعوة ثلاث منهم تحت رئاسة أقدمهم لإجراء التحقيق الخاص بذلك وإبلاغ الحكومة المصرية بالخطر الذي يبدو لهم حتى تأخذ الحكومة الوسائل التي تؤكد حماية القناة وحرية إستخدامها . وفي كل حالة يجتمعون مرة في السنة ليقفوا على حسن إنفاذ هذه المعاهدة.
- 49 الأهرام: 6 مايو 1904
- 50 نفسه
- 51 نفسه
- 52 الأهرام: 14 يونيو 1904
- 53 الأهرام: 26 يوليو 1904
- 54 نفسه
- 55 الأهرام: 26 يوليو 1904
- 56 الأهرام: 19 أغسطس 1904
- 57 الأهرام: 29 يوليو 1904
- 58 الأهرام: 26 أكتوبر 1904
- 59 الأهرام: 2 نوفمبر 1904
- 60 الأهرام: 3 نوفمبر 1904
- 61 نفسه
- 62 الأهرام: 30 سبتمبر 1904
- 63 7 نوفمبر 1904
- 64 الأهرام: 26 نوفمبر 1904
- 65 الأهرام: 22 نوفمبر 1904

قناة السويس

66	الأهرام: 16 نوفمبر 1904
67	نفسه
68	الأهرام: 23 نوفمبر 1904
69	الأهرام: 22 نوفمبر 1904
70	الأهرام: 16 نوفمبر 1904
71	الأهرام: 23 نوفمبر 1904
72	الأهرام: 16 نوفمبر 1904
73	الأهرام: 24 نوفمبر 1904
74	الأهرام: 10 يناير 1905

**الجمعية العمومية ومد أجل
امتياز قناة السويس
سنة 1909-1910**

أ.د./سعيدة محمد حسني
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة قناة السويس

لم يحظ أي ممر مائي في العالم بما حظيت به قناة السويس من مناقشات وحوارات، على اعتبار أن قناة السويس هي قضية مصر، بل قضية الصراع بين الشرق والغرب، منذ أن وجد الغرب سبيل إلى خزائن الشرق، هي قطب الرحى في كل برنامج استعماري، ولذلك كانت وثيقة الصلة بجميع الحروب العالمية التي نشبت، وبتطورات العالم في ميادين السياسة والاقتصاد¹.

ومن ذلك ما حدث سنة 1909، حينما طرح على صفحات الجرائد فكرة عرض مشروع مد أجل امتياز القناة 40 سنة بعد انتهاء الامتياز القديم، حيث كان مفروضا أن ينتهي امتياز قناة السويس الذي عقده سعيد باشا مع فرديناند ديليسبس في 17 نوفمبر سنة 1968، وعلى ذلك تصبح القناة ملكا لمصر، ولكن خلال خريف سنة 1909 تناثرت بعض الأخبار حول أن المفاوضات دائرة بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية حول مد أجل امتياز القناة لمدة أربعين سنة جديدة، تبدأ من أول يناير سنة 1969 وحتى آخر ديسمبر سنة 2008.

واتبعت الحكومة المصرية سياسة مبهمة في إخبار الناس بذلك المشروع حيث تكتمت أخباره جهد المستطاع، ثم أعلنته بعد المذكرة الأولى التي أعدها المستشار المالي² بول هارفي، وقد ذكر وقتذاك إن المستشار المالي الإنجليزي كان قد أوقع نفسه في مأزق مادي بتصرفه في أموال الاحتياطي العام الخاص بصندوق الدين وحاول ألدن جورست المعتمد البريطاني وقتذاك معاونة بول هارفي في إيجاد حل لهذا الموقف الصعب دون اللجوء إلى الاقتراض³، ومن ثم كان التفكير في مد أجل امتياز قناة السويس، تلك الفكرة التي لاقت ترحيبا من بعض مساهمي شركة القنال حيث أن الشركة كانت تنوي القيام بعمل تحسينات في القناة، وبما أن التحسينات تحتاج إلى أموال كثيرة ووقت طويل فقد لاقت هذه الفكرة ترحيب من القائمين على أمر هذه الشركة في مد أجل الامتياز ليطمئن المساهمون على أنهم الذين سيجنون ثمرة هذه التحسينات وليست مصر⁴.

وتخابر المستشار المالي مع شركة القناة بهدف مساعدتها في مد أجل الامتياز، فكان ذلك المشروع الذي ظل في الخفاء زهاء سنة تقريبا، وكان بول هارفي قد كتب مذكرة للحكومة المصرية أوضح فيها فوائد مد أجل امتياز قناة السويس وتمثلت هذه الفوائد في أن تدفع شركة القناة للحكومة المصرية أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط تبدأ من 15

الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس : سنة 1909-1910

ديسمبر سنة 1910 وحتى 15 ديسمبر سنة 1913، ثم تمنح نسبة من الأرباح تبدأ ب 4 % سنة 1921، ثم تزداد 2 % كل عشر سنوات حتى تصل إلى 12% سنة 1961، وبعد ذلك ينتهي الامتياز القديم في 17 نوفمبر سنة 1968 ومنذ أول يناير سنة 1969 تصبح أرباح القناة مناصفة بين الشركة والحكومة المصرية أو بمعنى آخر تحصل شركة القناة على 50 مليون فرنك من الأرباح سنويا والباقي لمصر حتى ولو لم يبق للحكومة المصرية شيء بل أكثر من ذلك تقوم الحكومة المصرية بدفع ما ينقص من الأرباح لشركة قناة السويس، هذا بالإضافة إلى تعهد الشركة بدفع تسعين ألف فرنك سنويا مقابل أن تدفع مصر مرتبات ومعاشات المتقاعدين من الموظفين بعد سنة 2008.

اقتراح عرض مشروع القناة على الجمعية العمومية.

حصل محمد فريد على النسخة الأصلية لمشروع مد أجل امتياز القناة ونشرها في اللواء -لسان الحزب الوطني- خلال شهر أكتوبر سنة 1909،

وحاول إظهار غبن ذلك المشروع وطالب بضرورة أخذ رأي الجمعية العمومية فيه على اعتبار أنها أكبر هيئة تمثيلية في مصر في ذلك الوقت، وعلى أثر نشر المشروع طرحته الصحف المحلية وغير المحلية للمناقشة لتظهر بعضها فوائده وتظهر غيرها غبنه على مصر والمصريين. موقف الأحزاب المصرية من فكرة مد أجل امتياز قناة السويس خاصة الحزب الوطني وحزب الأمة:

ومن الملاحظ أن مسألة مد امتياز قناة السويس أوجدت موقفا مشتركا بين الحزبين، حيث تسابقا في معارضة المشروع، وتمسكا بضرورة عرضه على الجمعية العمومية.

موقف المصريين من اقتراح مد أجل امتياز القناة.

وبناء على سياسة الإبهام التي اتبعتها الحكومة المصرية في إخبار الناس بذلك المشروع أو بموافقتها على عرضه على الجمعية العمومية، انقسم المصريون إزاء هذا الأمر إلى عدة فرقاء:

الأول استنتج أن شركة القناة هي التي اشترطت قبل التعاقد مع الحكومة المصرية موافقة الجمعية العمومية على ذلك المشروع، خاصة بعد ما رأت من إصرار الرأي العام المصري على عرض مشروع القناة على الجمعية العمومية.

أما الفريق الثاني من المصريين فقد اعتقد إن الحكومة المصرية هي التي خشيت من هياج الرأي العام المصري فقررت استدعاء الجمعية العمومية لنظر ذلك المشروع.

وهناك فريق ثالث من المصريين استنتج أن الحكومة البريطانية هي التي أصرت على أخذ رأي الجمعية العمومية في مشروع مد أجل امتياز القناة وفي نفس الوقت يتحمل نظار الحكومة المصرية مسؤولية الدفاع عن هذا المشروع أمام أعضاء الجمعية العمومية بعد أن تكون قد حصلت على حقها في إبداء رأيها في ذلك المشروع بل أكثر من هذا يكون رأيها قطعياً، وأصحاب هذا الرأي كانوا يستندون في استنتاجهم هذا إلى أن إنجلترا كانت تبغي من وراء ذلك تحقيق هدفين:

الأول أن تتحمل الجمعية العمومية المصرية مسؤولية القبول أو الرفض في مسألة هامة كهذه. وبالتالي يمكن الحكم على نواب الأمة بكفاءةتهم للحكم الذاتي، أم لا.

أما الهدف الثاني هو أن إنجلترا أرادت ألا تعرض رجالها للخذلان بذا تخرجهم من مأزق سياسي مع جمعية مساهمي شركة القناة، وبالتالي مع فرنسا.

ويؤكد صحة ما أشار إليه أصحاب هذا الرأي ما ذكره سعد زغلول في مذكراته من أن بول هارفي المستشار المالي البريطاني قد أخبره أنه عندما ترفض الجمعية العمومية المصرية مشروع القنال سيكون مسرورا سرورا كبيرا بصفته إنجليزيا⁵، على الرغم من أن بول هارفي هذا هو الذي كتب مذكرته الذي حث فيها الحكومة المصرية على قبول المشروع للخروج من الأزمة المالية، وذكر من خلال هذه المذكرة أن نصيب الحكومة المصرية لا يقل عن نصيب شركة القنال، واستطرد قائلاً: أن مصر إذا قبلت مد أجل امتياز القناة فإنها ستكون الرباحة على اعتبار أنها لن تستفيد من هذه القناة إلا بعد 60 عاماً، أي بعد انتهاء الامتياز الأصلي سنة 1968، وهي استفادة مشكوك فيها، فلوزيدت أربعون على الستين الباقية من أجل حل الأزمة المالية في مصر، فإن تلك الفترة في حياة الأمم ليست طويلة⁶ -من وجهة نظره-.

وسواء كان المصريون أو الحكومة البريطانية أم جمعية شركة مساهمي القناة هي التي كانت تفضل عرض مشروع مد أجل الامتياز على الجمعية العمومية، فإن مجلس النظار المصري قد وافق على هذا العرض في اجتماع خاص له في أول ديسمبر سنة 1909، وبتلك الموافقة تكون نظارة بطرس غالي قد أخرجت نفسها من مأزق يتنازعها فيه عاملان⁷:

الأول هو الرغبة في جعل أعمالها تتماشى مع ما تقتضيه مصلحة البلاد من عرض مشروع هام كهذا على نواب الأمة حتى يقولون كلمتهم الأخيرة فيه، ويتحملون أمام الرأي العام المصري والعالمي مسؤولية القبول أو الرفض.

أما العامل الثاني فهو التخلص من أسلوب التسويف الذي كان يستعمله المستشار المالي

الإنجليز مع الوزارة في المشروعات المتعلقة بالنواحي المالية. حيث أن بول هارفي كان يعتبر نفسه الوارث للمراقبة المالية في مصر⁸، وهو الملم بحالة البلاد المالية أكثر من أهلها.

اجتماع الخديوي عباس حلمي الثاني مع أعضاء الجمعية العمومية سنة 1909.

وفي الحقيقة أن الخديوي عباس حلمي الثاني قد اجتمع مع أعضاء الجمعية العمومية يوم 6 نوفمبر سنة 1909 وأخبرهم بأن أمامهم مشروع خطير هو مشروع مد أجل امتياز قناة السويس فليتناقشوا فيه بحكمة ويظهروا أمام الأمم الأوروبية التي تنتظر سماع حكمهم الذي يظهرهم بمظهر يدل على مدى نضج المصريين⁹.

وأخذت الجرائد المؤيدة لفكرة قبول المشروع تحت أعضاء الجمعية العمومية على أهميته بالنسبة لمصر والمصريين، وكيف أن قبول مثل هذا المشروع سيخرج مصر من ضائقة مالية وإن القناة في النهاية ستكون لمصر مهما طال امتيازها للشركة¹⁰، وذكرت أعضاء الجمعية العمومية بأهمية بحثهم في مشروع مثل مشروع مد امتياز القناة إذ أنه مراقب بعيون المالين والسياسيين في العالم، وأنه سيكون الميزان الذي يزن به السياسيون ما وصل إليه المصريين من الرأي الصائب وتدقيق النظر في بعيد الأمور¹¹، وكيف إن الحكومات ترى ما لا يراه الشعب في مثل هذه المسائل الدقيقة. واستطردت جريدة مصر في ذلك مذكرة أعضاء الجمعية العمومية والصحف المصرية المعارضة لذلك المشروع بأوجه النفع التي أوردتها المستشار المالي في مذكرته للحكومة المصرية¹²، والتي أخذت الصحف المؤيدة للمشروع في نشرها:

(أ) أنه لا ينتظر في حالة تنفيذ المشروع القناة إيجاد خطر سياسي غير موجود في مصر ولا عدم قبوله يمنع خطراً سياسياً جديداً لأن استقلال مصر ووضعها السياسي لا يتوقفان على بقاء قناة السويس في يدها أو يد غيرها من أمم العالم.

(ب) مبلغ الأربعة ملايين جنيه الذي ستحصل عليه مصر مقابل الموافقة على مد الامتياز، تمثل قيمة الأرباح التي يتوقع أن تتقاضاها مصر مع مرور الوقت تعتبر قليلة بالنسبة لقيمة المبلغ المنتظر أن تحصل عليه مصر في حالة انتهاء الامتياز الأول في 17 نوفمبر سنة 1968، ولكن المبلغ القليل المضمون - من وجهة نظر المستشار المالي والصحف المؤيدة لقبول المشروع - أفضل من مبلغ كثير غير مضمون، وكان هؤلاء يبنون رأيهم على أن المبلغ الكبير غير مضمون لعدة مبررات تتمثل في:

مبررات الفريق المنادي بقبول المشروع.

- (أ) الأمم الأوروبية التي تدفع رسوم نظير مرورها في القناة ينتظر أن تخفض هذه الرسوم على اعتبار أنها ستعود إلى دولة غير أوروبية بعد انتهاء الامتياز.
- (ب) أن الاختراعات الحديثة الآخذة في الظهور مثل الطائرات وغيرها يمكن أن تحل محل الكثير من السفن الحربية والتجارية التي تمر بالقناة وبذا يقل الدخل المنتظر لها.
- (ج) ربما أن المذاهب الاشتراكية الآخذة في الانتشار في العالم خلال هذه الأيام - 1909 تنادي بجعل نقط المرور في العالم عمومية، فلا يستبعد أن تصبح القناة ممر عمومي والملاحه فيها مجانا، أو إن كان هناك رسوم فهي رسوم رمزية فقط، وبذا تخسر مصر المال المنتظر.
- (د) هناك مشروعات على مستوى العالم خاصة بحفر برازخ مائية أخرى مما تضطر مصر معه إلى تخفيض رسوم في القناة.
- ومن ثم فإنه يجب على أعضاء الجمعية العمومية البحث والتدقيق في مثل ذلك الأمر قبل رفضه.

وكانت جريدة الجازيت قد انتقدت عزم الحكومة المصرية على عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على أعضاء الجمعية العمومية، وذكرت أنها سياسة ضعيفة إن تستند الحكومة في مشروع هام مثل هذا على قرار تلك الجمعية وهو أمر ستكون نهايته مضرة، والسبب في ذلك، رأي الجريدة - إن مشروع مد أجل امتياز القناة ليس مسألة زراعية يمكن الاستفادة من خبرات أعضاء الجمعية العمومية فيها، فهي مسألة مالية دقيقة وسياسية بعيدة العمق لا يمكن لأعضاء مثل هذه الهيئة دراستها دراسة مجدية وفيها بعد نظر لما يمكن حدوثه في المستقبل، لذا فإن الحكومة المصرية تكون قد أوقعت نفسها في خطأ كبير بعرض المشروع على الجمعية العمومية، إذ إنه في حالة رفضها له لا يمكن للحكومة أن توافق على ذلك القرار ولديها الأدلة العديدة على فائدته لمصر، وإذا لم توافق على الرفض وقبلت المشروع فإنها أيضا تكون قد وضعت نفسها في مأزق مع أعضاء الجمعية العمومية والمصريين، حيث أنها لم تعبأ برأي هيئة أشاعت وقتها إن رأيها يعتد به¹³.

وردت جريدة مصر على الجازيت قائلة أن هناك مبدأ مقرا وهو عدم تعرض أعضاء الجمعية العمومية للمشروع بالرفض وإنما تعرضهم له سيكون للتغيير في بعض بنود المشروع فقط، ومن ثم فإن الخطر يكمن - من وجهة نظر جريدة مصر - فيما يطالب به أعضاء الجمعية العمومية من تغيير أو تعديل في نصوص المشروع، إذ ربما تعديلهم يكون مبني على

الجمعية العمومية ومد أجل امتياز قناة السويس : سنة 1909-1910

غير الحكمة¹⁴، لذا فإنه قد أشيع خلال العشرة أيام الأولى من شهر نوفمبر إن جمعية مساهمي شركة القناة بباريس ترفض تعديل المشروع، أي رفض التعديلات التي قامت بها الحكومة المصرية) لسببين:

الأول: تخوف جمعية مساهمي الشركة من مشاركة الحكومة المصرية في أرباح الشركة بعد انتهاء الامتياز الأول من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المصرية قد اشترطت أخذ رأيها في تخفيض أو رفع رسوم مرور في القناة خلال فترة الامتياز الثاني، هذا بالإضافة إلى عقد الاتفاق مع الحكومة المصرية حول رواتب المستخدمين بعد 2008، أي بعد انتهاء فترة الامتياز قد تثار بسببه عدة قضايا جمعية مساهمي شركة القناة في غنى عنها.

الثاني: فإنه يكمن في خوف شركة القنال من مغالة المصريين والجمعية العمومية في تعديل المشروع¹⁵، ولكن يبدو أن جمعية مساهمي الشركة قد تظاهرت بذلك التردد لما لاحظت وسمعت من تردد بعض المصريين الذين كانوا يطالبون برفض مشروع القناة، وكان نتيجة لتسويق جمعية الشركة هذا أن تأجل انعقاد الجمعية العمومية إلى أجل غير مسمى، ويؤكد أن ما أشاعته جمعية مساهمي القناة من عدم قبولها تعديل المشروع كان تسويقاً أو تظاهراً بأن جريدة الجازيت ذكرت في أحد أعدادها أن إنجلترا وفرنسا كانتا ترغبان في سرعة إتمام مشروع القناة لسببين.

وبعد ذلك بعدة أيام، وفي يناير سنة 1910 صدر الأمر العالي القاضي بالانعقاد الجمعية العمومية في يوم الأربعاء 9 فبراير سنة 1910¹⁶، على اعتبار أن الحكومة المصرية قد نوت الأخذ برأي الجمعية العمومية في ذلك المشروع سواء بالإيجاب أو السلب، فإن مسؤولية الجمعية العمومية قد تضاعفت وأصبح على أعضائها أن يبحثوا ويدققوا أكثر عند رفض المشروع أو قبوله، وإذا كان عليها أن تقبله فلا بد أن تضع شروطاً أساسية تكفل إنفاق أموال القناة فيما يرتقي بالأمة المصرية لا فيما ينفع الأجانب.

وفي 28 من يناير أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الجمعية العمومية التي دعت للانعقاد بناء على أمر عالي في 9 فبراير 1910، وتضمنت هذه المذكرة التعديلات التي رأتها الحكومة في بعض مواد المشروع مرفقا معها النص الأصلي له.

وفي اليوم المحدد لاجتماع الجمعية العمومية 9 فبراير حضر الخديوي عباس حلمي الثاني إلى الجمعية العمومية، ثم ألقى خطبة أوضح فيها أهمية رأي أعضاء الجمعية العمومية في هذا المشروع¹⁷.

وبعد ذلك عرضت المذكرة المرسلة إلى الجمعية العمومية وتلي نص الاتفاق الذي كان ينبغي أن يبرم بين الشركة والحكومة المصرية في نفس جلسة 9 فبراير سنة 1910¹⁸، ولكن قبل التعرض إلى تشكيل لجنة من أعضاء الجمعية العمومية لنظر هذا المشروع يجب الإشارة إلى الخطة التي اتبعتها الحكومة مع الجمعية العمومية في عرض مشروع القنال عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب الإشارة إلى التعديلات التي أدخلتها الحكومة المصرية على المشروع ومدى قبول أو رفض شركة القناة لهذه التعديلات، ويمكن إجمال هذه الملاحظات فيما يلي:

أولاً- بالنسبة للخطة التي اتبعتها الحكومة مع الجمعية العمومية في إرسال مشروع القناة لها، كانت خطة مبهمة، حيث إن المعتاد أن الحكومة عندما كانت ترفع مشروعات إلى الجمعية العمومية أو مجلس شورى القوانين كانت ترسل مذكرة مع هذه المشروعات تنص على ما تريده الحكومة من تشريع حتى لا يكون هناك

أي لبس في مادة من مواد هذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة كانت توضح في هذه المذكرة الحاجة الضرورية للتشريع وتفسير بعض المواد التي يحتمل فيها الإبهام، ولكن في هذه المذكرة خالفت تلك العادة المألوفة حيث أرسلت إلى الجمعية العمومية نص الاتفاق. كما أرادته شركة القناة أولاً ومعه مذكرة مشتملة على التعديلات التي أدخلت عليها من قبل الحكومة، ولم تتضمن هذه المذكرة أي إشارة عن رفض أو قبول شركة القناة لتلك التعديلات.

ولعل الحكومة المصرية قد أرسلت المشروع بذلك الأسلوب الغير معتاد بهدف إيهام أعضاء الجمعية العمومية بأن شركة القناة لا تزال مترددة بين القبول والرفض حتى توافق الجمعية على وجوب تلك التعديلات أو تزيد عليها ما تراه واجبا.

وكان طلعت حرب الاقتصادي المصري المعروف قد أصدر كتيباً في شهر فبراير 1910، أشار فيه إلى أنه إذا كان لابد من التعاقد على مد أجل الامتياز تعاقد مقبولا يجب أن يكون هذا العقد مبنيًا على القواعد الآتية:

أولاً- أن ما تعطيه الشركة من مقدم ثمن الامتياز وما تعطيه في المستقبل من صافي الأرباح إلى سنة 1968 يكون متناسباً مع الأرباح التي تربحها الشركة من القنال في الأربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر. أو أن تعطي الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزء معلوماً في الأرباح على تلك النسبة. من غير حاجة إلى إعطاء مبلغ ليعتبر ثمناً للامتياز كمبلغ أربعة الملايين المعروضة

ثانيا- أن تقبل الشركة في مجلس إدارتها ابتداء من يوم الموافقة على التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التي تعطى للحكومة في الإيراد. وليس في ذلك شيء من التحكم فإن الحكومة الإنجليزية بعد ما استولت على أسهم الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديرين إنجليز بعد أن لم يكن للحكومة المصرية ولا مدير واحد وقت ملكيتها لهذه الأسهم، ثم أن أصحاب السفن الإنجليز قد اضطروا الشركة أيضا إلى قبول سبعة مديرين آخرين لمجلس الإدارة حتى أصبح عدد الأعضاء الإنجليز في مجلس الإدارة عشرة، ليس من الغريب أن تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة أن تقبل منها مديرين للدفاع عن مصالحها. خصوصا بعد أن أظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال أن الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلا فاحشا حين يأتي أجل تسليم القنال إلى الحكومة المصرية.

ثالثا- أن تقبل الشركة من يوم الموافقة على التعاقد إدخال العنصر المصري بين موظفيها.

رابعا- إنه مادام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أي بعد سنة 2008 فمن الواجب أن تعهد الشركة في مدة العقد الجديد بأن لا تنقص شيئا من رسوم المرور إلا بعد أخذ رأي الحكومة المصرية¹⁹.

وكان الخديو عباس حلمي الثاني قد افتتح الجمعية العمومية في يوم 9 فبراير سنة 1910، اليوم المحدد لنظر مشروع مد أجل امتياز قناة السويس، بخطاب يفهم منه أن الحكومة المصرية تنوي الأخذ برأي الجمعية العمومية في ذلك المشروع كحالة استثنائية، وكحالة استثنائية أيضا اعترض أعضاء الجمعية العمومية على ما كان يرغب فيه رئيسها حسين كامل، حيث أصر على نظر مشروع القناة في نفس يوم الافتتاح، وإن كان لذلك دليل فإنما كان تقديرا لأهمية ذلك المشروع من جانب الأعضاء وحرصهم على التأنى في بحثه والتدقيق فيه جيدا على اعتبار أن ذلك المشروع هو أهم ما عرض على الجمعية العمومية منذ تأسيسها سنة 1883²⁰ كما ذكر عضو الجمعية مرقص سميكة²¹.

اللجنة التي شكلت لفحص المشروع من أعضاء الجمعية العمومية.

وفي اليوم التالي لافتتاح الجمعية العمومية 10- فبراير سنة 1910 تم تشكيل لجنة من 15 عضوا من أعضاء الجمعية العمومية وكان المقترح أن تتكون اللجنة من 19 عضوا، إلا أن كلا من طلبة سعودى- محمد علوي- أحمد عفيفي ومارقص سميكة قد اعتذروا عن الاشتراك في هذه اللجنة، لأنه كما ذكر العضو مرقص سميكة أن هذه مسألة عرضت على الجمعية العمومية، لذا يجب أن يتوفر في اختيار اللجنة التي يناط بها فحص المشروع أن

يتوفر في أعضائها الكفاءة والاستعداد للعمل المطلوب لدى الأعضاء المختارين، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن يكون بإمكان هؤلاء الأعضاء تخصيص الوقت الكافي للعمل في هذا المشروع، كذلك يجب أن يسود الوثام بين أعضاء هذه اللجنة حتى يتمكنوا من بحث المشروع بحثاً دقيقاً يليق بأهميته.

وقد علق عضو الجمعية أحمد عفيفي عند استغفائه من الاشتراك في اللجنة بقوله: "إن مسألة القناة من المسائل العامة التي يلزم البحث فيها معارف خصوصية"²².

وعلى هذا يمكن القول أن أعضاء الجمعية العمومية قد قدروا مسئولية بحث مشروع كهذا حق قدره من كل النواحي سواء في تشكيل اللجنة أو في التقرير الذي أعده فيما بعد. وكانت لجنة بحث مشروع مد أجل امتياز قناة السويس مؤلفة من 15 عضواً هم:

محمود سليمان - إسماعيل أباطة - حسين مذكور - إبراهيم مراد - أحمد يحيى - علي شعراوي - محمود عبد الغفار - حسن بكري - فتح الله بركات - عبد اللطيف الصوفاني - جاد مصطفى - سعد مكرم - دياب محمد سليم - أمين العارف - وإسماعيل كريم²³.

وبالفعل بدأت اللجنة عملها برئاسة محمود سليمان منذ يوم 12 فبراير سنة 1910، ومن خلال التقرير الذي أعدته اللجنة عن هذا المشروع والذي تلي على أعضاء الجمعية في 21 مارس سنة 1910 يمكن استنتاج أن أعضاء هذه اللجنة كانوا على قدر المسئولية التي أقيت على عاتقهم من جانب الحكومة، وعلى قدر ثقة المصريين بهم، حيث بدأت اللجنة عملها بمراجعة مشروع عقد الاتفاق الذي أعد من جانب بعض مديري شركة القناة وبول هارفي المستشار المالي الإنجليزي نائباً عن الحكومة المصرية، ثم راجعت مذكرة الحكومة المشتملة على التعديلات التي قررها مجلس النظار في اجتماعه يوم 27 يناير سنة 1910، ولما كانت هاتان الورقتان كل ما قدمته الحكومة المصرية للجمعية العمومية من مستندات كتابية في هذا الموضوع فقد رأت اللجنة ضرورة مخابرة الحكومة في هذا الشأن لانتداب من ينوب عنها لإعطاء اللجنة ما يلزم من الإيضاحات والبيانات.

وقد انتدبت الحكومة كلا من يوسف سابا باشا ناظر المالية²⁴ والمستشار القضائي لنظارة المالية والسكرتير العام لتلك النظارة أيضاً²⁵ لتوضيح بعض الأمور التي يستفسر أعضاء لجنة الجمعية عنها.

تقرير الجمعية العمومية عن مشروع مد أجل امتياز قناة السويس.

حقيقة أن التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية العمومية قد تعرض إلى نقاط هامة تخص بالدرجة الأولى الباحث في تاريخ قناة السويس، أما فيما يخص بحثنا هذا فهو يدل على مدى الدقة والعناية التي بحث بها أعضاء الجمعية هذا المشروع، وأصدروا في النهاية تقريراً غاية في الدقة دل على قدرتهم إذا أعطوا فرصة للتدقيق والبحث، على الرغم من افتقارهم إلى الأوراق والمستندات، حيث إنه كما سبق الإشارة إلى ذلك لم تكن لديهم سوى مذكرة المستشار المالي التي كتبها في 21 أكتوبر سنة 1909.

وقد أعد أعضاء الجمعية تقريراً لم يستطع ناظر الحقانية²⁶ - وقتذاك - سعد زغلول - المدافع عن مشروع من قبل الحكومة - إلا أن يشكر أعضاء الجمعية عليه²⁷.

هذا بالإضافة إلى أن التقرير كان يمثل خطوة هامة في طريق نيل مصر الدستور على اعتبار أنه لأول مرة يكون رأي أعضاء الجمعية العمومية مخالفاً لما ترغب فيه الحكومة، ويمكن تسجيل عدة ملاحظات يستنتج منها ما توصل إليه تقرير الجمعية العمومية، ومن ثم التوصل إلى كيفية البحث والتدقيق الذي اتبعته اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية بهدف الارتقاء بالمصريين إلى أحقيتهم في نيل الدستور.

وتتمثل هذه الملاحظات فيما يلي:

أولاً: إن الحكومة المصرية هي التي عرضت المشروع وليست شركة القناة واستدلت اللجنة على ذلك بما جاء بالمادة 11 من المشروع الأصلي والتي تنص على: "لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ولا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة الجمعية لمساهمي الشركة، واستدلت أيضاً بما ورد في مذكرة المستشار المالي بول هارفي حول هذا الأمر، حيث ذكر: أن "هذا المشروع قد صادف معارضة شديدة من مساهمي شركة القناة لأنه في صالح الحكومة أكثر مما في صالح المساهمين ونحن لا ندري إذا كان سيحوز قبولها أم لا"²⁸.

هذا بالإضافة إلى أن اللجنة قد تأكدت من صحة استنتاجها الخاص بعدم موافقة الشركة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة على مشروع القناة الأصلي من مندوبي الحكومة المصرية أثناء اجتماعهم مع لجنة الجمعية العمومية.

ثانياً: أجمعت اللجنة بأنه لا يوجد عقد اتفاق يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره، حتى ولا دعوة الجمعية للانعقاد من أجله، حيث أن كل ما حدث هو أن مديري شركة القناة عرضوا على المستشار المالي مشروع اتفاق مشكوك في قبوله من الجمعية العمومية لمساهمي

الشركة، وهو ما قبله ذلك المستشار المالي، بول هارفي، على علاقته ثم عرضه على الحكومة المصرية طالبا تصديقها عليه مبدئياً، وأدخلت الحكومة المصرية بعدها بعض التعديلات على هذا المشروع، إلا أن هذه التعديلات لم تتضمن أية إشارة على قبولها من جانب شركة القناة، لذا كانت النتيجة التي توصلت إليها لجنة الجمعية العمومية وهي أنه ليس هناك عقد ولا اتفاق يستوجب الاهتمام به.

ثالثاً: تأكدت اللجنة من أن لا دخل للسياسة في هذا المشروع واستدلت على ذلك باتفاقية القسطنطينية المعقودة في الآستانة 29 أكتوبر سنة 1888 القاضية بحياد القناة أثناء فترة الامتياز وبعدها²⁹، وما زالت هيئة القناة تطبق مواد هذه الاتفاقية حتى الآن، ومن ثم فإن مشروع مد أجل امتياز قناة السويس يعد مشروعاً مالياً قبل أي شيء، وبما أنه لا توجد ضرورة مالية ملحة في مصر تقتضي ذلك التعاقد فلا مبرر لعقد ذلك الاتفاق الذي تتحمل مصر مسؤوليته أمام الأجيال المقبلة.

رابعاً: ملاحظة أخرى تتمثل في أنه لا يمكن للجمعية العمومية التعديل في هذا المشروع لأنه ليس من الحكمة ولا الصواب أن تقترح إجراء تعديلات على مشروع أدخلت فيه تعديلات من جانب الحكومة المصرية، هذا بالإضافة إلى أن الجمعية العمومية قد علمت أنه يخشى من عدم موافقة شركة القناة على تلك التعديلات، هذا بالإضافة إلى أن الخديو عباس حلمي الثاني حينما افتتح الجمعية العمومية ذكر في نطقه صراحة بأنه يرجو فقط من أعضاء الجمعية البحث فيما إذا كان من مصلحة مصر قبول ذلك المشروع أو رفضه³⁰، لذا فإنه غير مسموح للجمعية بإدخال أية تعديلات على المشروع.

خامساً: تستنتج من قراءة تقرير لجنة الجمعية العمومية هي أنه لا حقيقة لمخاوف التي تتوقع حدوثها الحكومة المصرية، حيث أن المستشار المالي قد أشار في مذكرته الأولى إلى إمكان وقوع بعض الحوادث التي تؤثر على الملاحة في القناة وبالتالي تؤثر على الدخل بها، وقد سبق الإشارة إلى هذه المخاوف في موضع سابق من هذا البحث كانت نتيجة دراسة اللجنة وبحثها أن هذه المخاوف وهمية ولا تستحق أدنى اهتمام³¹.

سادساً: حول وقت عقد هذا الاتفاق حيث أنه لا وقت لعقده بذلك الغبن الموحش، خاصة وأن شركة القناة كلما مرت سنة من مدة امتيازها كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة المصرية لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها، أما مصر فيمكنها أن تجد كثيراً من الشركات الدولية تتعاقد معها على إدارة القناة.

ملاحظة أخيرة تمثلت في أنه بناء على بحث اللجنة للعوامل التي دفعت بعض مديري الشركة إلى اقتراح صورة مشروع كهذا، ودراسة مدى الفوائد المادية التي ستعود على مصر منه، وكيفية استعمال هذه الأموال في أشياء كمالية، هذا بالإضافة إلى أن اللجنة نتيجة البحث والتدقيق قد توصلت إلى أنه لم توجد أي مخاطر تحريرية بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس يمكن للجنة بحثها، كذلك فإنه من أسمتهم الحكومة بالأشخاص ذوي الخبرة في شئون المالية هم عبارة عن نفر من موظفي نظارة المالية يشغلون وظائف غير الوظائف التي يجب أن يشغلها أشخاص ذوي الخبرة الواسعة، المطلوبة لبحث مشروع كهذا³².

وبعد التوصل إلى أن القواعد الحسابية التي بنت الحكومة المصرية قبولها لهذا المشروع عليها ما هي إلا افتراضات لكل هذه الأسباب السابق الإشارة إليها، أوصت لجنة الجمعية العمومية برفض مشروع مد أجل امتياز قناة السويس.

موقف الحكومة من التقرير الذي أعدته لجنة الجمعية العمومية.

وفي 4 أبريل سنة 1910، ردت الحكومة على تقرير الجمعية العمومية بعدة ملاحظات ولكن قبل أن تتلى هذه الملاحظات على أعضاء الجمعية العمومية ألقى محمد سعيد باشا رئيس مجلس النظار خطابا هاما، أو بمعنى آخر خطابا تاريخيا ذكر فيه صراحة على مسمع من أعضاء الجمعية العمومية وهيئة نظاره ما يأتي:

"... وإني أرى من الواجب علي أن أعلم حضراتكم أن الحكومة قد قررت في هذا المشروع أن لا تقف في أمره إلى حد هذا الاستثناء وهو عرضه عليكم واستشارتكم فيه فقط، بل عولت على العمل ب رأيكم فيه وعدم الخروج على ما ترونه، أي رأيكم يكون قطعيا..."³³.

وقد هللت العديد من الجرائد المصرية لهذا الخطاب، واعتبروه خطوة في طريق الدستور، واعتبروا جلسة 4 أبريل هذه جلسة تاريخية على أساس أنها أول جلسة يعترف فيها رئيس حكومة مصرية بحق الأمة في تقرير مصير مسألة هامة كهذه.

ومن ثم أخذ أعضاء الجمعية العمومية يطالبون بضرورة منحهم حق المشاركة الفعلية في شئون مصر الداخلية، لأنه ليس في شئونها الداخلية ما يعادل مشروع مد امتياز القناة أهمية وصعوبة.

وبعد أن ألقى محمد سعيد خطابه التاريخي هذا أخذ كل من سعد زغلول وإسماعيل سري ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية في تلاوة ردود الحكومة على تقرير الجمعية العمومية، وقد حاولا تنفيذ تقرير اللجنة بكل ما استطاعت الحكومة من البراهين.

وفي الواقع أن هذه البراهين والتبريرات التي ذكرتها الحكومة للجمعية العمومية للترغيب في قبول المشروع لا تزيد كثيرا على ما أتى بمذكرة المستشار المالي السابق الإشارة إليها، وكانت هذه التبريرات تتمثل فيما يلي:

- لا يوجد غبن في مشروع القناة.
 - إن الحالة تدعو إلى الاحتراس من المستقبل البعيد.
 - إن هذا الوقت هو أنسب الأوقات للتعاقد مع الشركة على مد أجل الامتياز.
- أنه في حالة عدم وجود الضرورة المالية الملحة للتعاقد فإن الأموال التي تأتي من هذا المشروع يمكن أن تصرف على أعمال نافعة للبلاد مع الضمانات الكافية لحسن استعمالها³⁴.
- وحاول سعد زغلول إقناع الجمعية العمومية بشتى الوسائل سواء من خلال ردود الحكومة على التقرير كتابية، أو من خلال خطابه الذي ألقاه واستغرق ما يقرب من ساعتين أمام أعضاء الجمعية العمومية³⁵، على الرغم من شكره لأعضاء لجنة الجمعية العمومية على تقريرهم الذي أعدوه والذي يعتبر علامة طيبة في تاريخ المجالس شبه النيابية في مصر خلال هذه الفترة.

وكانت المناقشة في ملاحظات الحكومة على التقرير الذي أعدته الجمعية قد ضيعت الفرصة على سعد زغلول، حيث أن الأعضاء قد أتوا إلى الجمعية في اليوم المحدد 7- أبريل 1910- ومعهم ملاحظاتهم على ردود الحكومة، تلك الملاحظات التي كانت زيادة في تأكيد ما ورد بالتقرير ثم طالب عضو الجمعية فتح الله بركات بضرورة أخذ الآراء بفرض المشروع أو قبوله بعد تلاوة الردود، لأن الجمعية قد استوفت كل ما يلزم من البحث وكل واحد أصبح يعلم علما تاما بكليات المشروع وجزئياته، بحيث يمكنه الحكم بالرفض أو القبول³⁶.

واعتبر سعد زغلول هذا التصرف من جانب أعضاء الجمعية العمومية بمثابة طلب له بعدم الحديث، خاصة وأن عضو الجمعية إسماعيل أباطة كان قد ذكر في جلسة 4 أبريل، والتي ألقى فيها سعد زغلول خطابه الطويل أنه لم يفهم جزئية في حديثه الخاصة برسوم القناة، وكان سعد قد وعد أنه سيعيد الحديث عن هذه الجزئية في جلسة 7 أبريل التالية، وحينما أتى هذا اليوم المحدد ذكر العضو أنه قد راجع كلام ناظر الحقانية سعد زغلول وما قامت به اللجنة من دراسات وأبحاث حول هذا الشأن وفهم ما يريد فهمه، ومن ثم طلب من الناظر ألا يكلف نفسه في إيضاح ما كان يرغب في إيضاحه³⁷.

وقد عد البعض ذلك من الأعضاء اشتدادا على الحكومة، ولكن المدقق يعتبر ذلك نوعا من الحد في الجدل في موضوع أصبح معروفا فيه الرأي للأغلبية.

وبعد تلاوة ملاحظات الجمعية العمومية على ردود الحكومة أخذت الآراء فكان قرار الجمعية رفض المشروع بكل ما فيه بأغلبية الأصوات ما عدا صوت واحد هو الذي كان يرى إمكانية قبول هذا المشروع مع إجراء بعض التعديلات عليه، وكان ذلك رأي العضو مرقص سمكة الذي لو كان استمر في عضوية اللجنة التي اختارتها الجمعية لبحث المشروع لربما كان هناك قول آخر.

صدي رفض الجمعية العمومية لمد أجل امتياز قناة السويس.

لاشك أنه كان لرفض مشروع مد امتياز القناة في الجمعية العمومية بأغلبية الآراء صدى واسع بين المصريين وعلى صفحات الجرائد، فمثلا اجتمع عدد كبير من طلبة المدارس العالية والمتوسطة بالإضافة إلى عدد من الموظفين والأعيان قاصدين نظارة الأشغال أي المكان الذي كانت تنعقد فيه الجمعية العمومية، تتقدمهم الأعلام المصرية مهللين وهاتفين باسم أعضاء الجمعية ثم ساروا مخترقين شوارع العاصمة تتقدمهم الموسيقى هاتفين باسم الخديو والأعضاء مطالبين بضرورة منح الأمة الدستور³⁸، حيث أصبحت البلاد أهلا للدستور والحكم النيابي، على الرغم من أن صحيفة الإجبشيان قد علقت على ذلك الرفض بقولها: أن الجمعية العمومية برفض مشروع مد أجل امتياز القناة قد برهنت على عدم أهلية المصريين للحكم الذاتي³⁹.

وقد أخذت كافة الصحف المصرية تنشر العديد من التلغرافات الواردة إليها من من كافة أنحاء القطر المصري تستحسن التقرير الذي أعده نواب الأمة وتطلب منهم أن تكون الخطوة القادمة هي طلب الدستور.

أما على الجانب المؤيد لقبول المشروع فقد أخذت جرائده تردد نغمات كلها تهديد ووعيد للمصريين ولأعضاء الجمعية العمومية على رفضهم ذلك المشروع الذي كان حلا منطقيا- من وجهة نظرهم- لما تعانيه مصر من أزمة مالية، فمثلا جريدة المقطم أخذت تردد تحت عناوين متكررة يا ويلكم من قرض جديد⁴⁰.

والبعض الآخر من المغرضين قد اتهم الجمعية بأنها برفضها للمشروع قد جرت وراء الرأي العام، ولكن في الواقع أن ذلك ليس اتهاماً ينقص من قدر الجمعية شيئا، حيث أن الجمعية العمومية في واقع الأمر ممثلة للرأي العام المصري وليس جرما إذا كان رفض المشروع مبني على ما يردده الرأي العام ولكن الجرم كله أن تصدر قراراتها محققة لرغبات الحكومة دون الشعب.

- 1 مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ملتزم الطبع والنشر، الأنجلو المصرية، 1956، ص، 5.
- 2 935، 8 أبريل سنة 1910، تحت عنوان رفض مشروع القنال، فوز النواب على الحكومة في الجمعية العمومية بقلم: أحمد لطفي السيد ص، 1.
- 3 1914، الجزء الأول، القاهرة سنة 1971، ص، 178.
- 4 الأهرام، 30 أكتوبر سنة 1909، تحت عنوان بيع امتياز القناة، كلمة في آذان الوزارة وعلى مسمع من الأمة بقلم محمد فريد نقلا عن شهود العصر، ص، 34، 35.
- 5 نفسه، ص، 179.
- 6 جريدة مصر، العدد 4121، 11 نوفمبر سنة 1909، مسألة القنال بين القبول والرفض، ص، 2.
- 7 المؤيد الأسبوعية، العدد 130، 5 نوفمبر سنة 1909، مسألة القناة امتياز أم احتكار أم هما معا، ص، 10 .
- 8 جريدة مصر - العدد 4117، 6 نوفمبر سنة 1909، تحت عنوان أخبار محلية، مسألة القناة وحديث الجمهور، ص، 2.
- 9 جريدة مصر، العدد 4106، 25 أكتوبر سنة 1909، تحت عنوان قنال السويس، ص، 2.
- 10 جريدة مصر - العدد 4115، 4 نوفمبر سنة 1909، الجمعية العمومية ومشروع القنال، ص، 1.
- 11 جريدة مصر، العدد 4118، 8 نوفمبر سنة 1909، مسألة القناة وحجج الطرفين، ص، 1.
- 12 الجازيت، نقلا عن جريدة مصر، العدد 4115، 4 نوفمبر سنة 1909 تحت عنوان، أخبار محلية، مسألة القناة، ص، 2.
- 13 جريدة مصر - العدد 4115، 4 نوفمبر سنة 1909، تحت عنوان أخبار محلية، مسألة القناة، ص، 2.
- 14 جريدة مصر، العدد 4120، 10 نوفمبر سنة 1909، رفض مشروع القناة، ص، 2.
- 15 جريدة مصر - العدد 4109، 28 أكتوبر سنة 1909، قناة السويس، ص، 2.
- 16 محاضر جلسات الجمعية العمومية، محضر جلسة 9 فبراير سنة 1910، ص، 19-15.
- 17 أحمد شفيق: مرجع سابق، ص، 205 وما بعدها.
- 18 نفسه.
- 19 محمد طلعت حرب، تقديم: محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (1427هـ - 2006م)، ص، 138 وما بعدها.
- 20 سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني 1882-1914، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مصر النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص،
- 21 محاضر جلسات الجمعية العمومية محضر جلسة 10 فبراير سنة 1910، ص، 27.
- 22 نفسه، ص، 24، ص 25.
- 23 محاضر جلسات الجمعية العمومية - محضر جلسة 21 مارس سنة 1910، ص، 106، 107.
- 24 يونان ليبب رزق، تاريخ الوزارات المصرية 1878 - 1953، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1975، ص، 159.

- 25 الجريدة اليومية، العدد 935، 8 أبريل سنة 1910، رفض مشروع القناة، فوز النواب على الحكومة في الجمعية العمومية، بقلم: أحمد لطفي السيد، ص، 1.
- 26 يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص، 159.
- 27 الجريدة اليومية، العدد 954، 30 أبريل سنة 1910، مزية التجرد عن الهوى بتوقيع: ي. ب، ص، 1.
- 28 انظر محاضر جلسات الجمعية العمومية، 21 مارس، 9 أبريل سنة 1910.
- 29 سعيدة محمد حسني: اتفاقية القسطنطينية 1888 دراسة تحليلية، بحث ألقى في مؤتمر قيد النشر.
- 30 محاضر جلسات الجمعية العمومية، محضر جلسة 9 فبراير سنة 1910، ص، 18.
- 31 سعيدة محمد حسني: المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني 1882-1914، مرجع سابق، ص، 193 .
- 32 نفسه: ص، 194 وما بعدها.
- 33 محاضر جلسات الجمعية العمومية، محضر جلسة 4 أبريل سنة 1910 ص، 299، الهلال الجزء الثامن من السنة الثامنة عشرة بتاريخ أول مايو سنة 1910، السلطة النيابية في الحكومة المصرية ومساءلة قناة السويس، ص، 493.
- 34 جريدة الشعب اليومية، العدد 33، 6 أبريل سنة 1910، الجلسة التاريخية، الحكومة والجمعية العمومية بقلم: محمد فريد، ص، 1.
- 35 الجريدة اليومية، العدد 934، 7 أبريل سنة 1910، الأمة والدستور، حول خطاب رئيس النظار بقلم عبد القادر حمزة.
- 36 محاضر جلسات الجمعية العمومية، محضر جلسة 7 أبريل سنة 1910، ص، 402.
- 37 نفسه.
- 38 الجريدة اليومية، العدد 935، 8 أبريل سنة 1910، المظاهرة الكبرى، ص، 3. جريدة مصر، العدد 4237، 7 أبريل سنة 1910، مظاهرة جديدة، ص، 3.
- 39 الجريدة اليومية، العدد 984، 5 يونيو سنة 1910، هل جربوا الحكم الذاتي في مصر وهل أخفق؟ بقلم: نقولا حداد، ص، 5.
- 40 نفسه.

قناة السويس وحرب 1948

أ. فاطمة عزام

باحثة دكتوراه- بكلية الآداب جامعة عين شمس

لم تتوان مصر عن مؤازرة "القضية الفلسطينية" حتى قبل إعلان "إسرائيل"؛ فقد بدأت المواجهة المصرية ضد الأطماع الصهيونية في فلسطين مبكراً من أجل مناصرة "القضية الفلسطينية"، وتمثلت رغبة مصر في العمل علي حرمان الصناعة الصهيونية في فلسطين من المواد الخام اللازمة لها، كما كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أعلنت "مقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية؛ فصوتت مصر بالموافقة على "قانون المقاطعة" الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية¹، ونص القرار المصري على: "منع استيراد جميع المنتجات المصنوعة في فلسطين التي ترد منها، والتي تكون من أصل يهودي؛ إلا بعد الحصول علي إذن خاص منها" -أي من وزير المالية-؛ وذلك رغبة من مصر في منع الإضرار بمصالح الفلسطينيين، وفتح الطريق أمامهم لتصدير بضائعهم ومنتجاتهم إلى الدول العربية²، كما وافقت مصر على قرار مجلس جامعة الدول العربية بإنشاء "لجان للمقاطعة الاقتصادية" من أجل مناهضة البضائع اليهودية في فلسطين، وأيدت أيضاً قرار مجلس الجامعة الصادر بإنشاء "اللجنة الدائمة للمقاطعة"³، ثم أيدت قراره الصادر بجلسته السادسة في 12 في حزيران (يونيو) -1946 بشأن تشكيل "مكاتب للمقاطعة" في الدول العربية للاتصال باللجنة الدائمة للمقاطعة بشكل دائم⁴.

وعندما صدر "قرار التقسيم" في سنة 1947؛ فقد وقع كالحُمية التي دفعت بالغضب المصري والعربي تجاه الصهاينة؛ فقامت الحكومة المصرية على الفور بشجبه والتنكر منه، وكان الموقف الذي اتخذته مصر أمام مجلس الأمن في عام 1947 بأن "قناة السويس" ملكية مصرية خاصة، ووجوب مقاطعة البضائع الصهيونية الواردة من فلسطين المحتلة، ومنع البضائع المرسلة إلى اليهود في فلسطين⁵.

وجدير الذكر، أن مصر كانت قد أعلنت "الأحكام العرفية" قبيل بداية القتال مع اليهود في 13 مايو 1948م⁶ ثم اندلعت "الحرب" بين العرب واليهود في فلسطين إثر إعلان اليهود قيام دولتهم (إسرائيل) في 14 مايو 1948؛ فسارعت الولايات المتحدة لإعطاء الكيان الصهيوني صفة دولية من خلال الاعتراف بها، وقام الاتحاد السوفيتي بالدور نفسه؛ ثم توالى اعترافات الدول الغربية به⁷.

وعندئذ دخلت الجيوش العربية في فلسطين في اليوم التالي 15 مايو، ومن ثم اندلعت حال الحرب، وتوقفت "اللجنة الدائمة للمقاطعة" عن مباشرة أعمالها؛ جراء "الحرب" وكانت مصر من أوائل الدول التي دخلت الحرب⁸؛ لكن مصر لم تحارب بجيشها ورجالها فقط في تلك الحرب، بل سخرت كل ما ملكت من أجل نصرته العرب ولمؤازرة شقيقتها "فلسطين"، وبناءً على ما تقدم ونظراً لوقوع قناة السويس ضمن الأراضي المصرية؛ أخذ الدور المصري محوراً رئيساً في المواجهة العربية الصهيونية أثناء حرب 1948؛ بغية تحقيق الانتصار في الحرب، وتدعيم الصف العربي المقاتل في فلسطين؛ ومن ثم مارست مصر في إقليمها البري ومياهاها الإقليمية وموانئها، والتي من أهمها "قناة السويس" الإجراءات المقررة في القانون الدولي للدول المحاربة كافة⁹؛ فجعلت "قناة السويس" بمثابة العين الحارسة على كل السفن المتجهة من وإلى فلسطين، وقد زاد التحدي المصري والمواجهة أثناء حرب فلسطين¹⁰؛ ومن ثم أصدرت مصر إجراءات عدة لمراقبة مرور السفن المارة بالقناة، فأصدرت الأمر العسكري رقم (5) لسنة 1948 الذي بموجبه كانت ستتم إجراءات تفتيش السفن المارة؛ ومع تقدم القتال في فلسطين أخذت مصر تكثف من إجراءات المواجهة فأصدرت الأمر العسكري رقم (13) الذي يطبق قواعد القانون الدولي العام المتعلق بالحرب، والذي يجعل من حق الدولة المحاربة مصادرة البضائع المرسلة إلى العدو¹¹، خاصة حينما تجرأ الكيان الصهيوني وأراد أن ينقل المواد التي كانت تساعد على تدعيم أدواته الحربية؛ لمواجهة الجيوش العربية في الحرب عبر "قناة السويس المصرية"؛ إلا أن مصر لم تسمح له بذلك؛ فقد كان من الطبيعي أن تستخدم حقوقها في مصادرة كل ما يساعد على تدعيم أداة الكيان الصهيوني سواء الاقتصادية أو العسكرية أثناء مروره في مياهاها الإقليمية، وموانئها، وأراضيها كافة بما في ذلك "قناة السويس"¹²؛ وتطبيقاً لهذا الأمر قامت مصر بمصادرة شحنة من الأسلحة حملتها باخرة بلجيكية في طريقها لنقلها إلى فلسطين المحتلة احتوت على 15 سيارة فيات كانت مشحونة إلى تل أبيب، وتم تكليف مندوب الجمارك بحجزها للجيش المصري¹³.

وهكذا فقد وضع أن السلطات المصرية ومصلحة الجمارك كانت في حالة من التأهب وشديدة التحفظ والريبة أثناء فترة القتال في فلسطين تجاه مراقبة السفن المارة بـ "قناة السويس" كافة¹⁴؛ وفي الصدد ذاته أيضاً طلب المدير العام لخفر السواحل المصرية -تيسيراً وإحكاماً وسرعة في أداء عملها- من وزارة الدفاع الوطني القيام بالتفتيش على السفن المارة أثناء الحرب، ورأى ضرورة إصدار أمر عسكري من الحاكم العسكري العام يُبيح لخفر السواحل تفتيش البواخر المارة في الموانئ المصرية كلما دعت الحاجة إلى ذلك دون الرجوع

إلى مصلحة الجمارك وهو ما كان يلائم حالة الحرب؛ حيث كانت الإجراءات المتبعة في حالات تفتيش السفن المشتبه فيها يلزمها وقتاً¹⁵؛ ونتيجة لدقة ونزاهة إجراءات السلطات المصرية؛ وفي ظل سياسة المراقبة التي فرضتها مصر على السفن المتجهة إلى فلسطين في مايو 1948 أن السلطات المصرية قامت بمصادرة شحنة سفينة كانت تتبع "شركة السويس للملاحة البحرية" على سبيل الخطأ؛ والتي كانت موكلة بنقل السلاح إلى القوات الأردنية الحليفة في فلسطين؛ لكن التكتم، والسرية في الأمور الحربية كان السبب في حدوث سوء الفهم؛ حيث استأجرت شركة قناة السويس - شركة مساهمة مصرية - المركب (رمسيس) لتشغيلها في أعمالها؛ نظراً للتوسع الذي لاقته في عمليات النقل والشحن أثناء فترة الحرب، ولكنها أخفت هذا الأمر لسرية عملية نقل المعدات الحربية إلى فلسطين؛ حيث استولت السلطات العسكرية المصرية في يوم 28/5/1948 على العتاد الحربي الذي كان موجوداً على الباخرة (رمسيس) لصالحها¹⁶، لكن جريدة (المصري) قد فهمت الأمر خطأ، وضمنت أن هذا العتاد كان محولاً إلى الصهيونيين، ولم ترد الشركة رغم الإساءة التي وجهت إليها إفشاء أي سر من الأسرار الحربية ولم تطلب من الجريدة ذكر الحقيقة، إلا أن المستشار القانوني للشركة هو الذي طلب من "وزير الدفاع الوطني" أن يصدر بلاغاً رسمياً بتكذيب الخبر الذي نشرته الجريدة آنفة الذكر، لكن بالطريقة التي يراها تناسب الصالح العام، والتي في الوقت ذاته تحفظ لشركة السويس كرامتها؛ ومن ثم أصدرت إدارة المخابرات الحربية بوزارة الدفاع الوطني مذكرة بتبرئتها¹⁷.

وتنفيذاً للأمر العسكري الصادر في 28 من يونيو سنة 1948 اتخذت الحكومة المصرية "إجراءات خاصة" حيال السفن التجارية التي راحت في عناد وصلف تُعاون اليهود، وتنقل لهم المهربات الحربية من أسلحة، وجنود¹⁸ أو عتاد¹⁹؛ فصادرت السلطات المختصة بالإسكندرية بضائع كانت محملة على الباخرة (Ettiniki) كانت قادمة من اليونان مرسلة إلى تل أبيب وحيفا، وعلى الرغم من اعتراض مفوضية اليونان بالقاهرة وإلتماسها من الحكومة المصرية لإعادة هذه البضائع إلى بلادها إلا أن مصر لم توافق على ذلك²⁰.

وفي الصدد ذاته؛ أصدر الحاكم العسكري في 8 من يوليو 1948 الأمر رقم (38) الخاص بإنشاء "مجلس الغنائم"²¹ في الإسكندرية²²، وجدير بالتوضيح أن مصر لم تخرج في إجراءاتها في المراقبة والتفتيش والمبادئ التي قررها "مجلس الغنائم المصري" للسفن المتجهة من وإلى فلسطين أثناء "حرب 1948" عن الإجراءات والمبادئ التي اتبعتها بلاد أوروبا وأمريكا أثناء الحروب التي سبقت حرب فلسطين²³؛ فقد جرى العمل بتلك الإجراءات

المذكورة أعلاه أثناء الحرب العالمية الأولى ثم أثناء الحرب العالمية الثانية من جانب الدول المحاربة مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال وسنتها النمسا منذ عام 1870²⁴.

وإذا كانت مصر قد وقفت موقفاً صلباً فإنها كانت تعتمد على نفسها وعلى حقها المشروع في السيادة²⁵؛ فمن حق مصر رفض مرور السفن الصهيونية في قناة السويس بصفتها ملكية مصرية²⁶، وقد دخل في عدد الغنائم كل بضاعة كانت ترسل مباشرة أو غير مباشرة إلى مؤسسات أو إلى أفراد كانوا يقيمون في فلسطين؛ بغرض تقوية ساعد الصهيونيين في حرب فلسطين، وأن تكون تلك البضائع قد جرى ضبطها بمعرفة السلطات البحرية أو بمعرفة إدارة الجمارك أو مصلحة خفر السواحل، وذلك في الموانئ المصرية أو داخل مياه مصر الإقليمية أو في المياه الفلسطينية، أو حتى في أعالي البحار، ولكن كان يتم ذلك أثناء العمليات الحربية في فلسطين²⁷، وصدر الأمر العسكري رقم (5) متضمناً تفتيش السفن في موانئ الإسكندرية، وبور سعيد والسويس كما صدر الأمر العسكري رقم (13) مكملًا للأمر السابق، ونص على تخويل إدارة الجمارك سلطة الوقوف على محتويات (مانيفستو) البضاعة المحملة ونوعها للتأكد من أنه لا يوجد بينها مفرقات أو بضائع من أي نوع تكون مرسله إلى هيئات أو أشخاص مقيمين في فلسطين فإذا وجد ضمن حمولة السفينة شيء من ذلك تطبق عليها الأحكام المقررة في القانون الدولي العام، ويُصدر بأمر السلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام العرفية بعد تحرير قائمة تفصيلية بالمضبوطات، كما استصدرت لجنة احتياجات القوات المسلحة في مايو 1948 القرار الوزاري رقم 147 لسنة 48 من وزير الدفاع الوطني بالاستيلاء على مركب موتور كان يدعى (مريم)؛ حيث لجأت إلى ميناء مرسى مطروح يوم 22 من مايو من العام نفسه، وكان عليها شحنات من الصوف والحديد؛ نظراً لأن هذا المركب كانت تملكه شركة يهودية كان مركزها حيفا²⁸، وعليه فقد صدر الأمر العسكري رقم (6) بخصوص مصادرة هذا المركب (مريم) في أول يوليو سنة 1948. وهي بذلك قد خضعت لأحكام الأمر العسكري رقم 13 الصادر بتاريخ 1948-5-18 الخاص بتفتيش السفن وعليه فقد صدر الأمر العسكري رقم (6) بخصوص مصادرة هذا المركب (مريم) في أول يوليو سنة 1948²⁹.

وجدير الإشارة إليه، أن جميع السفن والبواخر التي كانت تتعاون مع الصهيونيين، والتي كانت وجهتها فلسطين قد خضعت لاهتمام الحكومة المصرية؛ للتأكد من عدم وصول المهربات إلى فلسطين المحتلة، وتم إحالة القضايا الخاصة بها إلى "محكمة الغنائم"، التي كانت تقضي بمصادرتها لصالح الحكومة المصرية؛ طبقاً للمبادئ المقررة في قانون الشعوب

³⁰؛ وبناءً عليه؛ ولما كان الصهاينة كانت تساندهم الدول الغربية؛ فقد انتهت مصر إلى حالات التهريب بواسطة "سفن المحايدين" فشددت الرقابة تجاه كل سفن الدول المارة باعتبارها "دولاً محايدة"؛ واتخذت إجراءات التفتيش نفسها؛ لمنع أي دعم من شأنه تقوية شأفة اليهود في فلسطين؛ فحرصت السلطات المصرية أيضاً على تفتيش سفن المحايدين المارة بـ "قناة السويس" ³¹، كما قامت قوة من رجال السواحل والمباحث بضبط بضائع كانت واردة على باخرة سويدية تابعة لشركة (كالكو مباني KALCO MAPNI)؛ حيث كان ميناء بورسعيد هو أول ميناء لها ثم كان مفترضاً أن تكمل طريقها إلى الميناء الثاني تل أبيب ثم ميناءها الثالث حيفا وقدرت هذه البضائع التي صودرت أثناء مكوثها ببورسعيد بنحو 1556 طناً، وتعطلت الباخرة عن السفر حينذاك لحين تفريغ البضائع المهربة³²، كذلك قامت مصر بمصادرة رسالتين عبارة عن أسلحة وذخائر كانت مرسلة من أسبانيا إلى الشرق الأقصى على الباخرة تورنز Torrens وعلى الباخرة أوكلاند Oakland³³، وقد بررت وزارة الخارجية المصرية هذا الإجراء عن طريق السفارة الملكية المصرية بأسبانيا: بأن مصر بحاجة إلى ذلك السلاح وأن مصادرة الأسلحة حالة وقتية تطلبها ظروف العدوان الصهيوني³⁴، وقد شرح الأميرالاي أركان حرب رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة أن الاستيلاء على الأسلحة تم في حدود القواعد والقوانين المعترف بها دولياً³⁵، وبصدد الإجراءات أيضاً اتخذت الحكومة المصرية إجراءات خاصة حيال السفن التجارية التي كانت تعاون اليهود؛ تنفيذاً للأمر العسكري الصادر في 28 من يونيه سنة 1948³⁶ وتنقل لهم المهربات الحربية من أسلحة وعتاد أو جنود³⁷.

وقد لوحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي أزرت اليهود في حرب 1948؛ حيث عثرت الجمارك المصرية على سيارات مصفحة برسم (تل أبيب) وأصناف أخرى؛ وعليه أصدرت لجنة الغنائم قراراً بمصادرة وإنزال شحناتها من على باخرة أمريكية كانت تدعى (فلانج تريدر) بمعرفة جمرك ميناء بورسعيد ثم سمح لها باستئناف سيرها ومواصلة سفرها³⁸، أما على الجانب البريطاني؛ فقد وصلت معلومات إلى وزارة الخارجية المصرية أفادت بطلب بريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية مليون دولار لتوسيع مصانع التكرير في حيفا، لكن وزير الخارجية (تشابمان أندروز) رد عليه أنه الأفضل المساعدة في توسيع مصانع التكرير المصرية في السويس حتى لا يتم إرسال البترول إلى حيفا³⁹.

وعلاوة على الإجراءات السابقة، طلبت مصر من شركات الملاحة تقديم تعهدات منها أن سفنها سوف لا تعمل في المياه الفلسطينية، وقد قامت بالفعل بعض الشركات بالاستجابة،

وكان من بينها شركة أمريكان اكسبورت لاينز Export Liens American، غير أن الرقابة العامة ثبت لها عدم صحة كتابها الذي تعهدت فيه بعدم العمل بداية من أكتوبر سنة 1948 عندما تعرضت لكتاب كان مرسلاً من فرع الشركة بإيطاليا إلى فرعها بالإسكندرية تبين منه أن الشركة كانت لا تزال تقوم بنقل البضائع من إيطاليا إلى الصهيونيين في فلسطين⁴⁰، وقد استرعى دور قناة السويس في الحرب الدول الغربية؛ حيث كانت بمثابة سدًا منيعاً يحول دون الدعم والإمداد للقوات الصهيونية في فلسطين؛ فقد أجادت مصر إستغلال القناة لذلك؛ فقد كانت تراقب السفن التجارية التي كانت تدخل مياه فلسطين الإقليمية، وعندما كانت تقترب من شواطئ فلسطين؛ كانت تتعرض للضرب من المدفعية المصرية أو من الطائرات الحربية التي كُلفت بمهاجمة المنافذ البحرية لفلسطين لإحكام حصار اليهود⁴¹، ولكن الدول الداعمة للصهاينة لم تستسلم للإجراءات المصرية في القناة؛ حيث قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة بتقديم وفرنسا وأستراليا بذاكرة احتجاج إلى الحكومة المصرية ضد القيود التي فرضتها على الملاحة في "قناة السويس" ومحاصرة الشواطئ الفلسطينية⁴²، لكن الحكومة المصرية قد نفت الإتهام الذي وجه إليها بمحاصرة شواطئ فلسطين بحرًا، بينما أكدت حقها كدولة محاربة في منع وصول السفن التجارية المتجهة إلى فلسطين؛ وفي الواقع أنه على الرغم من حالة الحرب ولاسيما إعلان مصر تمسكها بقوانينها، وجل الإجراءات التي اتخذتها مصر تجاه الكيان الصهيوني في فلسطين، غير أن مصر لم تستطع أن تفرض حصاراً بحرياً على "شواطئ فلسطين"؛ ذلك أن مصر لم تكن تمتلك "أسطولاً بحرياً" ولا "سلاحاً بحرياً" - في ذلك الوقت-؛ لكي يتمكن من قطع الاتصال البحري بموانئ العدو الصهيوني⁴³.

ومما تقدم يتبين لنا؛ أن الواقع كان يعكس مبررات صهيونية وادعاءات غير حقيقية؛ وذلك للأسباب الآتية:

- أن حق مصر في سيادتها على قناة السويس وأراضيها حول ضفتي القناة حق لاشك فيه ثابت بموجب المعاهدات والمواثيق الدولية، وبما للدولة من سلطان على الإقليم وعلى أراضيها بلا منازع.

- لمصر بصفة خاصة ولسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية إذا أرادت إعادة النظر في نظام المرور في القناة أن تدعو الدول التي أبرمت الاتفاقية إلى مؤتمر لبحث نظام الملاحة فيها والنظر في حرية هذه الملاحة.

- إن المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية أعطت لمصر في وضوح تام الحق بناء على ضرورة المحافظة على سلامتها من الاعتداء وعلى الأمن في أراضيها في اتخاذ ما تراه

من احتياطات في القناة وهذه الضرورة تتفق معها عمليات التفتيش وغيرها دون أن يكون في ذلك أي مساس بحرية الملاحة في القناة من حيث المبدأ⁴⁴.

وفي الواقع فثمة حقيقة سعت مصر إلى تطبيقها وحرصت عليها مؤداها، وهي أن "اليهود والكيان الصهيوني" لا يجب أن يحصلوا على أية ميزة أو دعم؛ نتيجة للاحتلال الصهيوني ل"فلسطين العربية" واغتصابهم أرضها⁴⁵؛ وبناءً عليه؛ أصدرت الحكومة المصرية التشريعات اللازمة الخاصة بانتهاكات السفن التي تتعامل مع الكيان الصهيوني، وتحت مظله القانون المصري - شرعت السلطات المصرية العديد من القوانين؛ بغية إحكام منع مرور السفن التي تدعم العدو الصهيوني، ومصادرة حمولتها من البضائع التي كان يعتقد أنها قد تكون مطلوبة من جانب العدو، ومنع إعطائها أي تسهيلات⁴⁶.

قانونية الإجراءات المصرية في التفتيش.

في الحقيقة أن مصر قد مارست سيادتها على "قناة السويس" واستندت في مباشرة إجراءات الرقابية⁴⁷ على النحو السابق إلى أحكام "القانون الدولي العام" حيث؛ كان من الطبيعي في القانون الدولي والذي جري العمل به أن الدول المحاربة كانت تقوم بمنع التموين عن سفن المحايدين التي تساعد العدو.⁴⁸ وعلى نصوص "معاهدة القسطنطينية" التي أبرمت في 29 من أكتوبر 1888⁴⁹، وقد اعتبرت الإجراءات التي اتبعتها مصر مشروعة⁵⁰ وعادلة⁵¹؛ نظراً لأن أغلب دول العالم قد عملت بها من قبل⁵²، وقد لجأت إلى استخدام حقوقها القانونية المشروعة والمخولة لأية دولة في حالة الحرب؛ حيث يعتبر من الطبيعي في القانون الدولي الذي جري العمل به سابقاً؛ فمن المعروف أن بريطانيا كانت خلال الحربين العالميتين تمنع الوقود والفحم في الموانئ الانجليزية عن السفن المحايدة التي ترفض الخضوع لرقبتها أو ترفض القيود التي تحكم التجارة مع ألمانيا وحلفائها، وتجدر الإشارة أن التدابير المصرية في هذا المجال طبقت لأول مرة وفقاً لأمر الحاكم العسكري العام في 28 يونيو 1948 إبان الحرب في فلسطين؛ إذ كانت مصر في حاجة لاتخاذ تدابير معينة حيال السفن التجارية التي كانت تساعد العدو أو تزوده بالأسلحة والمعدات الحربية والمؤن والمحاربين تحت ستار المهاجرين الذين كانوا جميعاً في عمر حمل السلاح.⁵³ أن الدول المحاربة تقوم بمنع تموين سفن المحايدين التي تساعد العدو لم تكن الإجراءات التي قامت بها مصر آنذاك بدعاً جديداً لم تسر عليه الدول من قبل، ولكن كان شيئاً قديماً متبعاً من قبل؛ فقد قامت الحكومة البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية بمنع السفن التجارية المحايدة من التموين أو أن ترسو في موانئها أو مدنها بالفحم أو غيره من الوقود إذا ما رفضت تلك السفن التجارية المحايدة

الخضوع للرقابة التي كانت تفرضها بريطانيا عليها، أو إذا كانت قبلت قيود ألمانيا وحلفائها على تجارة المحايدين.⁵⁴

هدنة رودس وأثرها على الإجراءات المصرية في قناة السويس.

نظراً للحالة العسكرية المتراجعة في فلسطين وتحت ضغوط عسكرية شديدة؛ استجابت مصر لقرارات مجلس الأمن بتوقف القتال؛ حيث أراد الكيان الصهيوني من وراء تلك الضغوط الذهاب إلى فرض الصلح مع مصر⁵⁵، وتقبلت مصر "عقد الهدنة" تحت ضغوط الأمم المتحدة؛ وعندما بدأت مباحثات "رودس" في 12 يناير 1949، حرصت مصر على أن تكون تلك المباحثات ذات طابع عسكري محض؛ حتى لا تتطوي على اعتراف ولو بشكل ضمني بالكيان الصهيوني -إسرائيل-، ثم جاء توقيع اتفاقية الهدنة في "رودس" 24 في فبراير سنة 1949 بين مصر ومندوبي الكيان الصهيوني⁵⁶، وفي الحقيقة فإن الحكومة المصرية اضطرت لقبول الهدنة؛ اعتقاداً منها بأن حالة الحرب لن تهيئها تلك الاتفاقية وأن المسألة الفلسطينية سيظل الدفاع عنها حقاً مشروعاً.

وعقب توقيع الهدنة آنفة الذكر، كان واضحاً أن "الحرب" قد انتهت وبالفعل فقد توقفت العمليات الحربية في فلسطين؛ أما بالنسبة للإجراءات الرقابية المصرية في "قناة السويس" فقد ازداد الأمر تأزماً عقب توقيع الاتفاقية مباشرة؛ فقد اخترق الكيان الصهيوني حالة السلم المتفق عليها-وقبل توقيع (الهدنة بين الكيان الصهيوني والأردن في 10 مارس 1949)؛ تحركت قوة إسرائيلية مكونة من سيارتين جيب وناقلة جنود؛ فاحتلت أم الرشراش -ميناء إيلات في الوقت الحالي-، وكان هذا العمل العسكري هو بمثابة اختراق للهدنة؛ على الرغم من توقف جميع الأعمال العسكرية التي احتوت عليها "اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية" بموجب قرار مجلس الأمن⁵⁷؛ وعلى الفور قامت مصر بتشكيل لجنة عسكرية وقانونية اشتملت على القائم مقام إسماعيل شرين، والدكتور وحيد رأفت، وآخرين من كبار القادة العسكريين، توجهت تلك اللجنة بطائرة عسكرية إلى منطقة شرم الشيخ، فوجدت أن (إسرائيل)؛ قد أصبحت تهدد الممر المائي لـ "قناة السويس" وسيناء، وقررت اللجنة بعد الدراسات القانونية التي قدمها الدكتور وحيد رأفت إلى "أحقية مصر بوصفها دولة محاربة أن تضع قيوداً على الملاحة الإسرائيلية في القناة بوصفها ضمن مياهها الإقليمية"⁵⁸. وعلى الرغم من مما قرته اللجنة آنفة الذكر؛ أراد الكيان الصهيوني أن يتحدى الإرادة المصرية؛ حيث وصلت مكاتبات من وزارة الخارجية المصرية عقب توقيع اتفاقية الهدنة في رودس بأسبوعين فقط⁵⁹؛ أفادت أن السفن الإسرائيلية حاولت المرور في قناة السويس -وكذلك في البحر الأحمر-⁶⁰ فرفضت

الحكومة المصرية؛ وذلك استناداً منها " أن حالة الحرب كانت لا تزال قائمة؛ وأن الهدنة⁶¹ لم تنه حالة الحرب وأن الهدنة وإن كانت قد منعت الحرب لكنها لم تحظر التدابير الاقتصادية "62، على الرغم من أن الجانب الإسرائيلي قد اعتبرها بمثابة " اتفاقية سلام دائمة "63 بينما وجدتها مصر من الناحية القانونية خلاف ذلك؛ وازداد الأمر توتراً وسوءاً بعدما انتهك الكيان الصهيوني هذه الاتفاقية- ذكرناه آنفاً-، ولكنه أخذ يُطلي الحقيقة بألوان من الكذب؛ حيث أسند أحقيته باستخدام القناة للأسباب الآتية:

- القانون الدولي يبيح حقوق الدول التجارية وقت السلم⁶⁴.
- اتفاقية القسطنطينية سنة 1888م الخاصة بقناة السويس.
- هدنة رودس في أكتوبر 1949⁶⁵.

وجدير بالذكر، أن الحكومة المصرية قد باشرت شئون "الحصار البحري" بعد حرب 1948؛ تجاه الشواطئ الفلسطينية، بناءً على أسس مبادئ عامة التي وضعت لتنظيم عمليات المراقبة والضبط للسفن المارة "بقناة السويس"، فوضعت تشريعات لعقوبة من يخترقها؛ وأنشأت قائمة سوداء للسفن المخالفة⁶⁶، وأخيراً اضطرت الحكومة المصرية في 21 من يوليو سنة 1949؛ إلى تخفيف القيود العاملة بها في "قناة السويس"؛ وجنحت إلى تخفيف الإجراءات السابقة على النحو الآتي:

أولاً- أكتفي بالتفتيش بمعرفة السلطات الجمركية وألغي التفتيش الحربي.

ثانياً- خفضت قائمة البضائع الممنوعة تخفيضاً ملحوظاً، وأصبحت بعض المواد غير ممنوعة كالمواد الغذائية.

ثالثاً- شددت التعليمات في اقتضاء أدلة الإثبات التي تعين الجهة المعادية المرسله إليها البضاعة، وقررت التعليمات أن قرينة واحدة لا تكفي لأن تكون دليلاً بل لابد من اجتماع قرينتين أو أكثر تفيدان أن البضاعة مرسله إلى العدو والقرائن التي يجب أن تتوفر اثنتان منها على الأقل هي أن تكون السفن متجهة إلى موانئ فلسطين أو أنها لا تحمل أوراقاً أو أن تكون أوراق السفينة مغشوشة.

رابعاً- أعطيت أوامر مشددة بأن تجري إجراءات التفتيش و الحجز في أسرع وقت ممكن لمفاداة أي تأخير قد يؤثر على الملاحة في القناة ثم أصدر مجلس الوزراء المصري في 18 من يونيه سنة 1950 تشريعات تنظيم مرور ناقلات البترول في "قناة السويس"؛ والذي ساقه

محمد (صلاح الدين) في مذكرة وزعت على العديد من الدول، ومضمونها الآتي: "لا تقبل الحكومة المصرية معاودة الجدل حول شرعية الإجراءات التي اتخذت منذ أن ابتدأ النزاع الفلسطيني، وذلك بخصوص حق زيارة وتفتيش السفن التجارية، ومصادرة ما يعتبر مهربات حربية فقد تبودلت في هذا الموضوع مذكرات عديدة بين وزارة الخارجية و سفارات عدة"⁶⁷.

الخلاصة:

لقد كانت الحكومة المصرية على يقين تام من خطورة الوجود الصهيوني في فلسطين (قلب الوطن العربي)؛ خاصة أن فلسطين تعتبر بوابة مصر الشرقية، والذي يعني انعكاس خطر وجوده على مصر بدرجة الخطورة ذاتها؛ نظراً لتلاصق الحدود المصرية الفلسطينية؛ وهذا يتضح مما أصدرته من قوانين وتعديلات سبقتها بل والتدقيق في تفتيش جميع السفن المارة بقناة السويس. وفي النهاية نستخلص مما سبق؛ حرب 1948 قد فرضت على مصر بُعداً مهماً في زيادة لإجراءات الرقابية التي اتخذتها في "قناة السويس" تجاه جميع السفن المارة بها، ووضع الشك والريبة هو بمثابة الفرضية الأولى حتى يثبت للهيئات الرقابية العكس، وقد تبين لنا أهمية موقع قناة السويس بالنسبة إلى مد أو حصار الكيان الصهيوني؛ كما أن مراقبة مصر للشواطئ الفلسطينية قد أسهم في مد يد العون للجانب العربي في فلسطين، وقد نستنتج بشكل خاص دور قناة السويس واستخدامها بمثابة سلاح حرب، استخدمتها بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وسارت مصر على صراطها واستخدمتها في حرب 1948، ومن هذا المنطلق اتضح أمامنا أن مصر تعد من أهم الدول التي تحيط بالكيان الصهيوني (إسرائيل)، والتي ترتبط بالإشكالية الفلسطينية منذ قبل إنشاء الكيان المذكور؛ لذا كانت دعاوي المنظمة الصهيونية بضرورة إيجاد علاقات إسرائيلية مصرية، وهي من الأولويات الإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والعمل على أن تتحول مصر من طرف يعادي الأهداف الصهيونية في المنطقة ويعمل على القضاء عليها إلى طرف يقبل الكيان الصهيوني، ولا يدفع بالوحدة العربية ولا محاصرة إسرائيل والقضاء عليها.

الهوامش: -

- 1 جامعة الدول العربية: مضبطة الجلسة الحادية عشرة بتاريخ 2 ديسمبر 1945. جرى اعتماد قرار المجلس بعد الموافقة العربية عليه في 2 ديسمبر 1945 أنظر المصدر نفسه.
- 2 أرشيف وثائق عابدين: محفظة (121)، ملف (2)، الكود الأرشيفي (002408-0069)، تقرير عن أعمال لجنة تنسيق مقاطعة البضائع اليهودية في فلسطين في 2 ديسمبر 1945، ملحق رقم 1.
- 3 جوزيف مغيزل: المقاطعة العربية والقانون الدولي (بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، شباط (فبراير 1968)، ص 58.
- 4 جامعة الدول العربية، الأمانة العامة: تقرير اللجنة الدائمة لمقاطعة البضائع والمنتجات الصهيونية، في الفترة من عن سير المقاطعة في الدول العربية (أول يناير 1946 نهاية سبتمبر 1947).
- 5 محمود فوزي: حرب السويس (ترجمة مختار الجمال)، ط 1، القاهرة، دار الشروق، 1987، ص 84، 89، 90.
- 6 أرشيف وزارة الخارجية المصرية، س.ج، محفظة 761، ملف 8 / 48 / 140، بدون عنوان للملف.
- 7 1951، ص 36.
- 8 عزيز عبد المهدي الردام: المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل سلسلة دراسات فلسطينية عدد 14، مركز الدراسات (8) الفلسطينية، جامعة بغداد، ص 102.
- 9 استتدت الحكومة المصرية في إجراءاتها الرقابية إلى بعض اتفاقيات لاهاي للسلام عام 1907، ثم في تصريح لندن عام 1906 والذي لم تؤيده الدول البحرية التي شاركت في تأسيسه نظراً لمساندتها اليهود في الحرب- إلا أنه في ظل تقنين أحكام القانون الدولي بالنسبة للغنائم والحرب البحرية حتى تاريخ الحرب العالمية الأولى عام 1914؛ حيث تقرر العدول عن معظم هذه الأحكام؛ لما اشتملت عليه من قيود أراد المتحاربون التحلل منها. لمزيد من التفاصيل، أنظر: وحيد رأفت، إسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس، السياسة الدولية، العدد 40، إبريل 1975؛ علي محمد علي عبد الفتاح، قضاء الغنائم في مصر، دراسة في أحكام القانون الدولي العام والقانون المصري، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1981.
- 10 حاول الكيان الصهيوني الالتفاف حول القيود المصرية لمنع السفن الصهيونية من عبور القناة، أسس الكيان الصهيوني وغانا في سبتمبر 1957 (شركة النجم الأسود الملاحية Black Star) امتلكت غانا 60% من أسهمها وامتلكت شركة زيم 40% من أسهمها، وعملت هذه الشركة تحت علم غانا وسمحت لها مصر باستخدام قناة السويس. انظر: رضا أحمد شحاتة: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 180.
- 11 أرشيف وزارة الخارجية المصرية، س.ج، محفظة 761، ملف 8 / 48 / 140، بدون عنوان للملف.
- 12 رضا أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص 180.
- 13 وثائق وزارة الدفاع الوطني المصرية (الديوان العام): رقم منشأ الملف 1-26/س ج/37، كود أرشيفي 000310 (0076)، كتاب صادر من أميرالاي أ.س.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الدفاع الوطني في 20 مايو 1948؛ المصدر نفسه: كتاب أميرالاي

أ.س.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الدفاع الوطني في 26 مايو 1948.

14 لم تؤثر الرقابة التي فرضتها مصر على السفن الصهيونية في قناة السويس على سير حركة الملاحة الدولية؛ حيث لم تلجأ مصر إلى تفتيش السفن غير الإسرائيلية، إلا في حالة اشتباها في مساعدة الكيان الصهيوني. انظر أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص 395.

15 وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): كود أرشيفي 000310-0076، من لواء المدير العام مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني في 28 مايو 1948.

16 جدير الملاحظة أنه تمت إجراء المصادرة عن طيب خاطر من "شركة السويس المصرية"، وكانت مخصصة كل (مجهوداتها لصالح القوات المتحالفة. انظر: وزارة الدفاع الوطني: رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000130-0076، كتاب صادر من المستشار القانوني لشركة السويس للملاحة البحرية إلى وزير الدفاع الوطني، في 1948-5-26.

17 وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000310-0076، مذكرة (صادرة من وزارة الدفاع الوطني - إدارة المخابرات الحربية-قسم الأمن، في 19-1948-6.

18 كان يتم ذلك تحت ستار كونهم مهاجرين إلى فلسطين أنظر: مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة (الجزء الثالث)، ط2، القاهرة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2009، ص 436

19 المرجع نفسه: ص 329

20 وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000130-0076، كتاب (صادر من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني في 29 يونيه 1948

21 تقررت محمة الغنائم بناءً على قواعد حق الاغتنام الذي صدر منذ مؤتمر ماريز عام 1856. لمزيد من التفاصيل، أنظر: وحيد رأفت، إسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس، السياسة الدولية، العدد 40، إبريل 1975.

بإغلاق القناة في وجه السفن المعادية لبريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على مصر. أنظر أيضاً: حامد سلطان، المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية قضية فلسطين 1966-1967، معهد البحوث والدراسات العربية، ص 13.

22 كان مجلس الغنائم مؤلفاً من عناصر قضائية وأخرى إدارية، وأسندت رئاسته إلى مستشار بمحكمة الاستئناف، (وبعدئذ نيطت برئيس محكمة الاستئناف. انظر: مرجع سابق، ص 312، 313

23 المرجع نفسه: ص 311.

24 مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 376 - 385.

25 أحمد عبد الرحيم مصطفى وأحمد زكريا الشلق: مشكلة قناة السويس (1854-1958)، القاهرة دار الكتب والوثائق القومية، 2014، ص 135

26 صلاح الدباغ: مرجع سابق، ص 89، 90

-وأشار مصطفى النحاس في مذكراته أن جمال عبد الناصر رغم ما كان يذكره بأن اتفاقية الهدنة لم تنهي حالة الحرب لكنه اعتبرها اتفاقية (سلام دائمة)، مدللاً على ذلك بقوله " وخرج محمود رياض بانطباع قوي بأن النزاع المسلح بين مصر وإسرائيل قد انتهى تماماً بل إن جمال عبد الناصر نفسه -كما يؤكد- كان يرفض حتى عام 1955 توجيه الأموال من مشروعات التنمية إلى الجيش لأنه كان يرى بدوره أن اتفاقية الهدنة تحول دون قيام نزاع مسلح "، وقد أتت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية في عهد عبد الناصر؛ نتيجة الانفتاح الاقتصادي إلى وقوع الاقتصاد المصري

تحت ضغط كبار الرأسماليين المصريين، ورأس للمال الأجنبي لاسيما أنها قد أتت أيضًا بنتائج عكسية تمامًا؛ حيث اندفعت الحالة الاقتصادية في مصر نحو مزيد من التدخل خلال المرحلة التالية (من 1956 إلى 1961). لمزيد من التفاصيل انظر: جمال شقرة: محاضرات ودراسات في تاريخ مصر المعاصر، ج1، القاهرة جامعة عين شمس، 2007، ص 246؛ أحمد عز الدين: مذكرات مصطفى النحاس - ربع قرن من السياسة في مصر، الجزء الثاني من -1941 1952، القاهرة العصور الجديدة، المطبعة الذهبية، 2000، ص 227.

27 المرجع نفسه، ص 313.

28 وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000310-0076، كتاب صادر من مصلحة الجمارك المصرية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني، في 14 من يونيو 1948؛ المصدر نفسه: كتاب صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير عام مصلحة الحدود، في 29 6-- 1948.

29 المصدر نفسه: كتاب صادر من مصلحة الجمارك المصرية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني، في 14 من يونيو 1948؛ نفسه: كتاب صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير عام مصلحة الحدود، في 29 6-- 1948.

30 مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 311. (

31 الدول المحايدة: هي الدول التي لم تشترك في حرب 1948 ولم تعترف بالكيان الصهيوني عند إعلان دولته المزعومة ب(إسرائيل).

32 وثائق وزارة الدفاع الوطني المصري: رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000130-0076، كتاب صادر من مدير عام مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد إلى وكيل وزارة الحربية والبحرية في 11/27/1948.

33 ثمة ملاحظة مهمة هي أن الحكومة المصرية ألجأت مسألة تقدير أثمان الرسالتين على لجنة التعويضات، وقامت الحكومة المصرية بدفع قيمتها إلى الجهة المستحقة ثمنهما في أسبانيا. انظر: المصدر نفسه: (الملف نفسه)، كتاب صادر من أميرالاي أ.ح. رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الحربية والبحرية، في أول مايو 1949.

34 وثائق وزارة الدفاع الوطني المصري: كود ملف 000130-0076، كتاب صادر من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الحربية والبحرية بشأن تفتيش السفن في 19 من إبريل سنة 1949.

35 المصدر نفسه: كود ملف 000130-0076، كتاب صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الحربية والبحرية، في 3-24-1949

36 كان يتم ذلك تحت ستار كونهم مهاجرين إلى فلسطين، انظر: مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 436.

37 مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 311

38 وزارة الدفاع الوطني: رقم منشأ ملف 1-26 /س جم 37، كود ملف 000130-0076، كتاب صادر من مدير عام (مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد إلى وكيل وزارة الحربية و البحرية وفي -11-27-1948.

39 وزارة الخارجية المصرية- أرشيف س. ج، إدارة الشؤون الإدارية، مذكرة مرسله إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن إجراءات تفتيش السفن الأجنبية بالموانئ المصرية، بدون تاريخ

40 المصدر نفسه: كتاب صادر من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الحربية والبحرية، في

- 20 من فبراير 1949.
- 41 دي حافظ، محمود الشراوي، المشكلات العالمية المعاصرة (خليج العقبة)، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، (1958، ص 27.
- 42 1967-1945، القاهرة، دار المعارف،
- 43 1979، ص 366.
- 44 1، القاهرة جامعة عين شمس،
- 45 2007، ص 311.
- 44 رضا أحمد شحاتة: مرجع سابق، ص 15؛ أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص 407.
- 45 أحمد عز الدين: مذكرات مصطفى النحاس - ربع قرن من السياسة في مصر، الجزء الثاني من -1941 1952 القاهرة العصور الجديدة، 2000، ص 227.
- 46
- 47 قناة السويس هي الطريق البحري المؤدي إلى الهند الصينية. اظر: حمود حسن صالح منسي : فرنسا (وإسرائيل، لقاهرة، جامعة الأزهر، 1994، ص 90 - 93.
- 48 مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 436.
- 49 289؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى وأحمد زكريا الشلق: مرجع سابق، ص
- 128
- 50
- المحاربة مثل ألمانيا، (وبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرتغال، وسنتها النمسا منذ عام 1870. انظر: المرجع نفسه: 376 - 385
- 51 وجهت الحكومة البريطانية عن طريق سفارتها بالقاهرة مذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية في 19 من سبتمبر سنة 1949 أدانت فيها مصر، وأوضحت أن الحكومة البريطانية معنية بأمر معامل تكرير البترول في حيفا، وأنها تريد أن تنقله من مناطق استغلالها بالخليج العربي إلى حيفا لتكريره في معاملها، وطلبت من الحكومة المصرية- حكومة السعديين- التي كانت تدير البلاد السماح لنقلات البترول باجتياز قناة السويس لتفرغ حمولتها في حيفا، وجدير بالذكر أن هذه الحكومة وافقت على طلب بريطانيا المذكور أعلاه في 22 من سبتمبر سنة 1949؛ مما اعتبر إهانة لمصر، وفي الوقت ذاته يعتبر ذلك الموقف دليلاً واضحاً أمام الملك والإدارة يثبت خيانة بريطانيا وسعيها فقط في سبيل تحقيق أطماع مالية وإستراتيجية، وإن كانت على حساب كرامة مصر التي كانت تعتبرها حليفها. انظر مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 289، 431، 290..
- 52 329
- 53 جريدة الأهرام: السنة 80، العدد 23572، في 28 فبراير 1954، ص 6
- 54 مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 436
- 55 صلاح العقاد، مأساة يونيو 1967 -حقائق وتحليل-، ط1، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975، ص 20-13. -جدير بالذكر أن تلك الاتفاقية قد تجاوزت في بعض بنودها المسائل العسكرية؛ حيث أشارت في مقدمتها إلى أنها تمهيد لسلام دائم في فلسطين، لكن المفاوضات بين المصريين أكدوا على أن الهدنة هي اتفاق عسكري محض وليس له صلة بتسوية القضية الفلسطينية؛ فأدخل عبارة أن خط الهدنة لا يفسر بأي حال من الأحوال أنه حدود سياسية أو إقليمية"

- 56 وحيد رأفت، إسرائيل وحرية الملاحة في قناة السويس، مجلة السياسة الدولية، العدد 40، إبريل 1975، ص 19.
- 57 حامد سلطان، مشكلة خليج العقبة- معهد البحوث والدراسات العربية، 1967، ص 14.
- 58 1949-1957
- مجلة مصر الحديثة، العدد الثاني، القاهرة 2003، ص 194.
- 59 Abdul Hadi Mahdi ;Documents on Palestine، V.2، (1948-1973)، Israel، Egypt Armistice، Passia، Jerusalem، p88.
- 60 عمرو عبد الفتاح خليل: مضيق تيران في ضوء أحكام القانون الدولي ومبادئ معاهدة السلام، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 103.
- 61 ترى الباحثة أن اتفاقية الهدنة الدائمة التي عقدت بين مصر وكيان الاحتلال الصهيوني أطلق عليها "الهدنة الدائمة" (لفظاً لكنها في الواقع كانت بمثابة "هدنة مؤقتة" من وجهة نظر الكيان المذكور؛ ليس من أجل ممارسة حياة السلم والأمن في فلسطين، بل لحين تنظيم قواه وترسيخ جذور تواجدته بفلسطين حتى لا يضره التحرك خارجياً قبل تثبيت دعائم كيانه داخل فلسطين وهو ما قد حدث بالفعل.
- 62
- المصرية، مايو 1954، ص 386 395-.
- 63 Alfred M. Lilienthal، THERE GOE THE MIDDLE EAST، THE DEVIN-ADAIR COMPANY، NEW YORK، 1957، P282.
- 64
- زعمت أنه لم يكن هناك حالة حرب تستدعي تلك الإجراءات، وادعت أن "هدنة رودس" قد أنهت حالة الحرب القائمة آنذاك، كما زعمت أن مصر قد خرقت تلك الاتفاقية المشار إليها آنفاً، وتبذلت دبلوماسية بين وزارة الخارجية المصرية وسفارات تلك الدول التي تظاهرت بريطانيا، وخرجت المشكلة من دائرة الاحتجاجات الدبلوماسية إلى ميدان الأمم المتحدة. انظر مصطفى الحفناوي: المرجع السابق، ص 289، 290.
- 65
- المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 15. تجدر الإشارة، أن الرئيس ترومان Truman-رئيس الولايات المتحدة الأمريكية -أصدر بياناً فوراً عقب توقيع مصر لاتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني، حث فيه الدول العربية التي اشتركت في حرب فلسطين بسرعة توقيع اتفاقيات الهدنة، وأن تحذو في ذلك حذو مصر. راجع: محمد محمود الرشيدي: علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية -1922-1949، قسم تاريخ، كلية الآداب، جامعة المنيا، 1989.
- 66 18 من يونيو سنة 1950 تشريعات بخصوص تنظيم مرور ناقلات البترول () (في قناة السويس؛ والذي ساقه محمد صلاح الدين في مذكرة وزعت على العديد من الدول، ومضمونها الآتي: "لا تقبل الحكومة المصرية معاودة الجدل حول شرعية الإجراءات التي اتخذت منذ أن ابتدأ النزاع الفلسطيني، وذلك بخصوص حق زيارة وتفتيش السفن التجارية، ومصادرة ما يعتبر مهربات حربية، فقد تبذلت في هذا الموضوع مذكرات عديدة بين وزارة الخارجية وسفارات عدة". أنظر: مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص 434
- 315-329، 434
- 67

**الموقف الإسرائيلي من حرية
الملاحاة في قناة السويس
1949-1957م**

**د.محمود عبد الحي محمود حسن الديب
دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر
جامعة عين شمس**

شكلت حرب عام 1948م، وأحداثها من سقوط للأراضي الفلسطينية في أيدي القوات الإسرائيلية وأيضاً حصار ثلاث الجيش المصري في الفالوجا، فقد استخدمت إسرائيل في حصارها للجيش المصري لتحقيق جملة من المكاسب عسكرية وسياسية، وبالفعل تم عقد هدنة رودس 24 فبراير 1949م، والتي أنهت القتال الدائر في فلسطين والانتقال إلى مفاوضات قد تفضي إلى اتفاق سلام¹.

كانت الغاية من اتفاقية الهدنة هو مجرد تعيين خطوط لوضع حد فاصل بين القوات العسكرية للأطراف المتقاتلة، ثم العمل على تخفيف وسحب القوات المسلحة لكلا الجانبين لضمان بقاء الهدنة، وبعد اتمام هذه الاتفاقيات التي شكلت مصلحة إسرائيلية بالدرجة الأولى، خاصة في المجال الدولي والمحلي بل والأكثر من ذلك أن إسرائيل كانت تقصر نصوص هذه الاتفاقية على حسب هواها دون مراعاة للقوانين الدولية مستندة في ذلك إلى تدعيم أمريكا ودول العالم الغربي التي كانت تقدم لها كافة المعونات الاقتصادية والعسكرية لتصبح قلعة عسكرية مسلحة في منطقة الشرق الأوسط، ومن جانبها فسرت إسرائيل نصوص الهدنة بأنه لا يجوز من الأطراف المتعاقدة استئناف القتال ولا أن يلجأ إلى القوة مرة أخرى من أجل تقرير مشكلة فلسطين وأن الهدنة قد طال أمدها بحيث يمكن القول أنها انتهت حالة الحرب من الناحية الواقعية، ولكن من يعي النظر في هذه الحجج يجد أنها واهية وذلك لأن النزاع الذي من أجله نشبت الحرب بين العرب وإسرائيل ما زال قائماً لم يسوى يعد لأن تحديد حدود خطوط الهدنة كما قضت الاتفاقية لا يغير حدود سياسية أو اقليمية وهو لا يمس بحقوق ومطالب الفلسطينيين في جوهر المشكلة².

لقد ترتب على توقيع الهدنة فتح المجال أمام إسرائيل للعضوية في الأمم المتحدة؛ لأنه كما سبق أصبح اعتراف ضمني من الدول العربية بالأمر الواقع وبوجود إسرائيل وأيضاً فتح المجال أمامها لاعتراف الكثير من الدول التي انتظرت ما تسفر عنه الحرب والاجتماعات التي عقدت في رودس بين الإسرائيليين والعرب لتبين موقفها من المشكلة الفلسطينية بما يتضح المغزى من تلك الاجتماعات، وبالنظر إلى اتفاقيات الهدنة نجد أنها لم تحل أي قضية من قضايا النزاع العربي الإسرائيلي بل على العكس زادت المشاكل تعقيداً نتيجة طرد ما يقارب من 900 ألف لاجئ فلسطيني وتشريدهم في عدة بلدان عربية، كذلك وضعت خطوط الهدنة على عجل، فمحاولة لمنع تفاقم الأوضاع على حدود القرى الفلسطينية أو حقوق الحياة لسكانها؛ فقد توقع

واضعوا الهدنة عودة السلام بتنفيذ مشروع التقسيم الصادر 1947م، وانصرف همهم إلى إيقاف القتال فكانت النتيجة لحدود هذه الهدنة الهشة وازدياد حوادث الارهاب والغارات الإسرائيلية والانتقامية³.

على أية حال تم التوقيع على اتفاق الهدنة بين مصر وإسرائيل وقد نص مشروع الهدنة صراحة وفي أكثر من موضع على أن الاتفاق ، اتفاق عسكري صرف عقد تنفيذا لقراري مجلس الأمن الصادرين في 4، 16 نوفمبر عام 1948م، واحتفظ بحقوق ومطالب ومراكز كل من الطرفين بالنسبة للحل السياسي النهائي لقضية فلسطين ونص على عدم اعتداء أي فريق على الآخر أثناء فترة الهدنة⁴.

إن التحولات السياسية المصرية من مرحلة الدبلوماسية إلى مرحلة الحرب سواء حرباً عسكرية أو اقتصادية بعد أن وسعت إسرائيل حدود دولتها إلى البحر الأحمر من خلال احتلال ميناء أم الرشراش التي عرفت باسم ايلات، وكان من الطبيعي أن تقاوم مصر هذا الأمر بعد الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ومحاولة تغييره بالقوة ما امكن واعادة الفلسطينيين الذي لجئوا إلى البلاد العربية إلى اراضيهم وأوطانهم، ولم تتردد مصر في ذلك الحين في فرض الحصار البحري على إسرائيل في البحر الأحمر⁵، ومنع مرور الملاحة الإسرائيلية فيه وذلك عن طريق إغلاق المنافذ الشمالية المؤدية إليه وهي خليج العقبة وقناة السويس، وكان هدف مصر من هذا الحصار إلغاء الاثر الفعلي للوجود الإسرائيلي في ايلات، وقطع الاتصالات بين الإفريقية الشرقية والهند والشرق الأقصى⁶.

ولتنفيذ هذه السياسة المصرية الجديدة تجاه الكيان الإسرائيلي، اتفقت الحكومتان المصرية والسعودية على تواجد قوات مصرية بجزيرتي تيران وصنافير اللتان تقعان على مدخل خليج العقبة، وبالفعل قامت مصر بوضع قواتها المسلحة على تلك الجزيرتين لإحكام الحصار البحري على الكيان الإسرائيلي وذلك في يناير عام 1950م.

وباتخاذ مصر هذا الاجراء أدى إلى تقديم بريطانيا، احتجاج واستيضاح للحكومة المصرية حول ذلك الاجراء، فكان رد الحكومة المصرية أن جزيرتا تيران وصنافير يدخلان ضمن حدود الثلاثة اميال تجري للمياه الإقليمية المصرية، وكذلك دلت الوثائق البريطانية على دخول القوات المصرية جزية فرعون لإحكام الحصار المفروض على إسرائيل⁷.

سارعت إسرائيل من جانبها في يناير عام 1950م، إلى حليفها الولايات المتحدة الأمريكية لاستيضاح الموقف المصري من احتلال الجزيرتين وكان الرد المصري من خلال رسالة سلمها وزير الخارجية المصري إلى السفير الأمريكي في القاهرة بتاريخ 28 يناير 1950م وجاء فيها أن اتجاهات إسرائيل تدل على تهديدها لجزيرتي تيران وصنافير؛ لذا

اتخذت مصر ذلك الاجراء لتعزيز حقها وأي حق محتمل للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالجزيرتين اللتين تحدد مركزهما الجغرافي على بعد ثلاثة أميال بحرية على الأقل من الشاطئ المصري وأربعة أميال تقريبا من جانب المملكة العربية السعودية، وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أية محاولة للاعتداء على حقوق مصر⁸.

ومن خلال موقف إسرائيل وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ظهر ذلك أثناء الهدنة الأولى 29 مايو 1948م والتي اقرت بوقف العمليات الحربية المسلحة لمدة اربع اسابيع، وأيضا التعهد بعدم جلب محاربين إلى فلسطين والدول العربية السبع، وإذا دخل رجال قادرون على حمل السلاح التعهد بعدم تجنيدهم وعدم تدريبهم عسكريا أثناء وقف العمليات الحربية⁹، بالإضافة إلى وقف تزويد فلسطين بالعتاد الحربي لفلسطين من البلاد العربية، ورغم التزام وتعهد الدول العربية بتنفيذ اتفاق الهدنة الأولى؛ إلا ان القوات الإسرائيلية خرقت احكام الهدنة بكافة تفاصيلها وبنودها¹⁰، واضافة إلى ذلك ضربت إسرائيل عرض الحائط بقرار الأمم المتحدة رقم 194م بتاريخ 11 ديسمبر عام 1948م، والذي جاء فيه إذا رغب اللاجئ في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم فيجب أن يسمح لهم بذلك في أول فرصة عملية¹¹، كما يجب تعويض من لا يريد العودة عن أملاكه وعن اية خسارة أو اضرار لحقت بأملكه وهي تعويض تنص مبادئ القانون الدولي أو العدالة على ان تدفعه الحكومات والسلطات المسؤولة¹².

جاءت السياسية الإسرائيلية لفرض حالة من الأمر الواقع، كونها تعتبر نفسها دولة فوق القانون، ولا تكتسب لأي جهود أممية أو اقليمية لا تصب في مصلحتها لإحلال السلام في فلسطين طالما لا يتناسب وفق رؤيتها الراضية لحق عودة اللاجئين وتنفيذ قرار التقسيم واقامة الدولة الفلسطينية بموجب قرارها 181 لعام 1947م¹³؛ بل أنها تمادت في تنفيذ سياستها تلك، في محاولات مضيئة لخرق حرية الملاحة البحرية في قناة السويس وذلك على أساس توقيع هدنة رودس في 24 فبراير 1949م كخطوة أولى لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وبدأت في محاولة منها باتخاذ عدة إجراءات لفرض ضمان حرية الملاحة في قناة السويس.

لقد تغاضت مصر عن تشغيل قناة السويس تشغيلاً تاماً، كي تستفيد من الدخل الذي تمدها به وتفيد العالم بتهيئة العبور الحر المفتوح لكل دول العالم، بلا تمييز وبلا تدخل سياسي ومن الممكن أيضا توسيع وتعميق القناة لكي تدر تلك العملية ربحاً أكثر على مصر، كما أنه من الممكن الإتفاق على الرسوم والتكاليف، التي تدفع لعبور القناة وتنميتها وفي الامكان أيضا اللجوء إلى تحكيم غير متحيز في كل المنازعات التي تنشأ عن القناة مبدأ المناقشات لا على أساس الخلافات القانونية أو المعاهدات القديمة أو

التهديدات بالاعتبار ولكن على أساس الأرباح باعتبار أن نسبة الدخل الصافي يستغل لصيانة القناة¹⁴، ورغم الأرباح التي تأتي لمصر من حرية الملاحة في قناة السويس إلا أنها ربطت عبور السفن إلى إسرائيل بقضية فلسطين، وقد اتجهت إسرائيل لكسر الحصار البحري عليها من خلال الضغط الدبلوماسي والعسكري، فكان الضغط الدبلوماسي من خلال مجلس الأمن فقد تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن، تتهم فيها الحكومة المصرية بمخالفة أحكام القانون الدولي العام والإخلال بمعاهدة القسطنطينية 1888م ولشروط هدنة رودس 1949م، وعلى إثر ذلك تقدمت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في 15 أغسطس 1951م بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يتألف من ثلاث نقاط وينص على أن تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس ينافي الأهداف السلمية ولا يسمح بقيام سلم دائم في فلسطين، عدم تقديم تلك الإجراءات التي تتخذها مصر بأنها دفاع عن النفس، وعودة الحكومة المصرية وإلى رفع القيود المفروضة على التجارة والملاحة في قناة السويس بمقتضى معاهدة القسطنطينية 1888م، وقد أيد المشروع وفود البرازيل والإكوادور وهولندا وتركيا ويوغوسلافيا، وقد امتنع عن التصويت مندوبا الهند والصين¹⁵.

وكان ذلك أثناء تولي حزب الوفد رئاسة الحكومة في عام 1950م، وبتأييد من الملك فاروق تم إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة وخاصة السفن المحملة بالبتترول أو البضائع المهربة إلى إسرائيل وقد احتجت كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى ضد ما أسموه التعدي الفاضح على الاتفاقية الدولية، إذ أن قناة السويس يجب أن تظل مفتوحة أثناء الحرب لكن مصر كانت شديدة الصلابة أمام هذا الاحتجاج¹⁶.

واستناداً لما سبق استطاعت مصر تنفيذ موقفها من إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة البحرية الإسرائيلية أن اتفاقية الهدنة التي عقدت بين مصر وإسرائيل لم يشترك في توقيعها سوى القادة العسكريين من الجانب المصري، بالرغم من أن إسرائيل قد مثلت نفسها بدبلوماسيين وعسكريين، ففي كثير من الأحيان يشترك الدبلوماسيين في عقد اتفاقات الهدنة كما جرت بين إندونيسيا وهولندا عام 1948م وبين الهند والباكستان في العام نفسه، ولم تمثل الدول العربية نفسها بدبلوماسيين رغبة منها في اظهار أن الهدنة بينها وبين إسرائيل قد املتتها اعتبارات عسكرية، صرفة لأثر للسياسة فيها، كما جاء في نصوص الاتفاقيات ذاتها، ولذا سارعت إسرائيل فسجلت هذه الاتفاقية في 6 أكتوبر 1949م لدى الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة على بأنها اتفاقية حرب التعاقد بينها وبين مصر، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة لكي تضيف عليها صبغة شرعية وتعتبر ذلك اعترافاً ضمناً من جانب مصر بدولة إسرائيل¹⁷.

وهنا لا ينبغي الخروج بشروط الهدنة عن إطارها العسكري المحض والذي لا شأن له بالتدابير السياسية والاقتصادية، ولذلك لم تتردد اللجنة التابعة للأمم المتحدة في رفض شكوى إسرائيل، وذكرت اللجنة في مضمون قرارها أن الأعمال التي تنفذها مصر لا تكون إخلالا بالفقرة الثانية من المادة الأولى من شروط الهدنة، لأنه لم يقع من جانب مصر أي اعتداء مسلح حيث لم تقوم قوات برية أو جوية مصرية مسلحة، غير نظامية بأي عمل من أعمال الحرب ضد قوات حربية أو شبه حربية أو مدنيين يسكنون الاقليم الذي يهمن عليه الطرف الآخر، وبناء على ذلك تثبت على وجه اليقين أن إجراءات الزيارة والتفتيش ومصادرة المهربات الحربية التي اتخذتها مصر لم تخالف مبادئ الهدنة بوجه عام، ولا شروط هدنة رودس، وكذلك لم تخالف احكام القانون الدولي العام، وهي تلك الأحكام التي تقطع بإباحة الاستمرار من اتخاذ تلك الإجراءات أثناء الهدنة¹⁸.

وبناء على ذلك فإن الدولة تذكر في اتفاقية الهدنة كل ما تريد أن تقيد به الدولة الاخرى، فالقيد الذي لا ينص عليه لا يمكن ان يلتزم به الدولة، وأن كل ما لا يمنعه اتفاق الهدنة يعد مباحاً عمله، ولهذا نص اتفاق الهدنة على الأعمال المحتوم على المتحاربين القيام بها خلال الهدنة، لأن كل فريق من المتحاربين يستطيع ان يعمل من الأماكن التي يسيطر عليها، خلال الهدنة جميع ما يحق له فعله أثناء السلم، إلا ما ينص عليه اتفاق الهدنة من قيود¹⁹.

واستناداً لما سبق فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت تعليمات لقواتها عام 1940م حول قواعد الحرب البرية عن الاعمال المسموح بها خلال الهدنة وأن كل شيء عدا إيقاف القتال، يمكن أن يفعل خلال الهدنة مما لم ينص عليه منعه بصراحة، وقد حذت حذوها بريطانيا في عام 1958م، فالذي يتعرض خلال الهدنة هو القتال من سفك الدماء والتدمير والتخريب والقيود التي يفرضها اتفاق الهدنة، أما حالة الحرب فتبقى مستمرة من الناحية القانونية، فقد كانت مصر تمارس حق فرض القيود على السفن والبضائع الإسرائيلية التي تجتاز قناة السويس، وطبقا للقرار الصادر رقم 5 لسنة 1948م، وجاء اتفاق الهدنة فلم يمنع علينا هذا الحق، لذا فمصر تقوم بعمل شرعي، وفقاً لأحكام القانون الدولي وإلا أن نص اتفاق الهدنة مع إسرائيل منع مصر من مزاوله هذا الحق²⁰، وتأكيداً لذلك صرح إبراهيم عبد الهادي رئيس مجلس الوزراء المصري بأن هذا الاتفاق ليس له صبغة سياسية، بل تناول المسائل العسكرية البحتة ولم يتعرض عن قرب أو عن بعد لمستقبل فلسطين السياسي²¹.

وعلى الرغم من توقيع إسرائيل الهدنة في فلسطين؛ إلا أنها ارتكبت العديد من المجازر ومارست القتل المنهجي ضد أهالي فلسطين حتى في المناطق الخاضعة لرقابة القوات المسلحة المصرية في قطاع غزة دون منتهكة كافة بنود التهدئة ففي 30 مارس 1949 قتلت سبعة من الفلسطينيين في قرية خزاعة الواقعة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، وأيضاً في 9 أبريل 1949م قتلت شخص في قرية عيسان ومثلوا بجثثهم، وقد طالت عمليات القتل الحيوانات شرق قطاع غزة وأيضاً في قرية بني سهيلة والمعين وبيت حانون²²، وكانت تلك سياسة إسرائيل للتعامل مع سكان قرى قطاع غزة منذ توقيع الهدنة، وكانت تبتغي من وراء ذلك الضغط على الحكومة المصرية وإظهارها بالعجز في إدارة قطاع غزة .

وخلال شهر مايو ويونيه ويوليه عام 1953م أطلق اليهود النار على موقع كوم أبو معمر بالقرب من رفح وكذلك خطفوا وأطلقوا النار على بعض الرعاة في منطقة دير البلح، وبالإضافة إلى ذلك حلت طائرتين يهوديتين بالقرب من المنطقة الحرة على طريقة رفح العودة وأيضاً جنوب شرق رفح، واستناداً على ذلك فقد تمادت القوات الإسرائيلية في اعتداءاتها على منطقة العوجا الدولية مخالفة بذلك شروط الهدنة، مما مثل اعتداء مباشر على حدود مصر الشرقية²³.

ثمّة اعتداء إسرائيلي مسلح آخر ضد القوات المصرية في قطاع غزة ما حدث ليلة 28 فبراير عام 1955م من اعتداء منظم نفذتها القوات الإسرائيلية على القوات المسلحة المصرية اسفر عن استشهاد 36 رجل من القوات المسلحة المصرية وجرح 29 آخرين²⁴ ، وشكل ذلك تحدي إسرائيلي للدول العربية والجامعة العربية والمحور الذي تدور حوله السياسة العربية والاسلامية وأيضاً تريد إلقاء درسا قاسيا على جيرانها المسلمين لمن تحدته نفسه بالتعرض لها فهذه الاعتداءات حلقة من سلسلة هدفها زعزعة ثقة العرب في أنفسهم وإراهابهم²⁵ وقد تحدث موشيه شاريت²⁶ ، في أعقاب الحادثة قائلاً " إذا كانت مصر مستعدة لإبقاء الحالة الحاضرة وما ينشأ عن ذلك من خسائر وأخطار أو الامتناع عن أي عمل من أعمال العداء والحرب وتنفيذ نصوص اتفاقية الهدنة والتقدم نحو الصلح²⁷."

مما سبق يتبين أن الاعتداءات الإسرائيلية وخرق الهدنة بكافة السبل ما هو إلا محاولة من قبل إسرائيل ضد مصر لتخفيف وطأة الحصار المصري لإسرائيل ومزيد من الضغط على مصر لعبور سفنها قناة السويس وخليج العقبة وهو ما سوف يتم التعرض له لاحقاً.

أما حديث إسرائيل عن حرية الملاحة في قناة السويس، فقد اعترفت الحكومة البريطانية في عام 1950م، بأن مصر حينما تمنع وصول المواد الحربية إلى إسرائيل فأنها

لا تفرض قيود على الملاحة في قناة السويس، وفي نفس السياق ذكر وكيل وزارة الخارجية البريطانية في 19/4/1950م بقيام هدنة بين مصر وإسرائيل وإنما هي هدنة فقط وقد استفاض في حديثه عن أن الحكومة المصرية لم تفرض قيوداً على الملاحة في القناة ولكنها ادعت بحق مراقبة مرور المواد الحربية المهربة عبر القناة تجاه إسرائيل²⁸.

ولذا فإن مصر تقتصر في ذلك على فرض رقابة ومن حدود سيادتها الإقليمية على السفن التجارية القادمة أو المتجهة إلى بلد نحن في حالة حرب معه كما نصت الهدنة في الفقرة 3 من المادة 1 على حق كل فريق في تأمين سلامته والتحرر من مخافة عدوان القوات المسلحة للفريق الآخر يجب أن يحترم احتراماً تاماً، لذلك فإن لجنة الهدنة المشتركة اتخذت قرار في 12/6/1951م بأنه ليس لها الحق في أن تطلب من الحكومة المصرية ألا تقيد مرور البضائع المخصصة لإسرائيل عن طريق قناة السويس، وترى اللجنة أن التفتيش في مداخل القناة لا تقوم به القوات المسلحة؛ ولذلك لا يعد مخالفة لنصوص الهدنة²⁹.

ومما سبق فقد أعلنت مصر عدة إجراءات لإحكام الحصار البحري على إسرائيل ومنها ضبط أي سفينة تجارية حاولت المرور في المياه الإقليمية المصرية متجهة إلى إسرائيل، ولذا فقد أقرت بريطانيا بحق مصر في ممارسة الرقابة على الملاحة عقب احتجاز السفينة البريطانية "أمباير روش" لمخالفتها التعليمات وبناء على ذلك، اعترفت بريطانيا بأن تلك الإجراءات التي تتخذها مصر في مضيق تيران وخليج العقبة غير مخالف لإحكام القانون الدولي³⁰.

وإضافة إلى ذلك أحكمت مصر الحصار البحري في عام 1953م خاصة والمفاوضات بين إسرائيل والهند كانت قائمة لعقد اتفاقية تجارية بينهما واعتراف أثيوبيا اعترافاً كاملاً بإسرائيل، تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن مطالبة بفتح قناة السويس وخليج العقبة عام 1954م وتصدى الاتحاد السوفيتي للقرار باستخدام حق الفيتو، ولم يظهر رد الفعل الإسرائيلي على هذا الموقف إلا في سبتمبر عام 1955م حيث صرح بن جوريون بأنه إذا لم تتمكن الأمم المتحدة فتح مضيق تيران للملاحة بواسطة الأمم المتحدة فعلى إسرائيل أن تعول على نفسها لفتح الممر الدولي بالقوة³¹.

سعت إسرائيل أمام صلابة مصر في إغلاق حرية الملاحة إلى عرقلة مفاوضات اتفاقية الجلاء البريطانية عن مصر في عام 1954م حيث قام عملائها بتفجير قنابل حارقة في دور العرض السينمائي التي يملكها بريطانيون وفي مكاتب مركز الاستعلامات الأمريكي بالقاهرة والإسكندرية، وحين كشفت مصر المؤامرة وقدمتهم للمحاكمة والحادث الآخر هو محاولة من إسرائيل لإثارة موضوع السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في قناة السويس أمام المفاوضين البريطانيين، لإمكانية إضافة نص تحت هذا المعنى من اتفاقية الجلاء ولذا لجأت

لسفينة شحن ترفع علم "كوستاريكا" كانت قد اجتازت القناة من أثينا وغيرت اسمها إلى "بات جاليم" ورفع عليها العلم الإسرائيلي وجعلتها تحاول المرور من المدخل الشمالي للقناة قرب بور سعيد، بتاريخ 28 سبتمبر 1951، ولما كانت مصر تعد نفسها في حالة حرب مع إسرائيل، اعتقلت في الحال القبطان وطاقم السفينة، وقد بعثت الخارجية لسفيرها في القاهرة لتشرح أبعاد اللعبة، وقد أشاد المستشار القانوني الإسرائيلي ببريطانيا أن تنضم للقوى المؤيدة لإسرائيل للوصول إلى حل حاسم حول حرية مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس، ورغم من مساعي إسرائيل الدؤوبة، إلا أنها لم تستطيع المرور كونه لم تحصل على نص في اتفاقية الجلاء يخدم سياستها، وسجل أيدن ان الاتفاقية قد حوت نقطة ضعف خطيرة، فحصر نحرها وما زالت في حالة حرب مع إسرائيل، وقد وجه نقض للحكومة المصرية من مجلس العموم البريطاني اثناء مناقشة بنود الاتفاقية في 2 نوفمبر عام 1954م³².

ثمة محاولة أخرى لإسرائيل حيث أنها اتجهت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحثها على التدخل لضمان حرية الملاحة، بعد أن تيقنت أن اتفاقية الجلاء قد أزلت عائقاً أمام القوات البريطانية وقضى على وضع منطقة سيناء كحاجز بين مصر وإسرائيل بالإضافة إلى أن ورائه مصر للتسهيلات يزيد قوتها العسكرية إضافة إلى ان مصر تسلمت معونة عسكرية من الولايات المتحدة وأن التسوية جاءت في الوقت الذي أصبحت مصر أكثر تهديداً لإسرائيل، إضافة إلى ذلك أن المعونة العسكرية الأمريكية المقترحة لمصر والإجراءات الأمريكية الأخرى دون اتخاذ اجراء مقابل مع إسرائيل، وبناء على ذلك طالبت إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية رفع القيود عن قناة السويس³³.

ومن خلال ذلك فإن من أهم العوامل المؤثرة في توجه السياسة الأمريكية نحو مصر لحرصها على تسوية النزاع بين مصر وإسرائيل فقد تعرضت امريكا في نكسة الوساطة لذلك اتخذت الولايات المتحدة عدة إجراءات للضغط على مصر ومنها حرمان مصر من تراخيص السلاح وتعطيل مفاوضات السد العالي، وتعطيل الاستجابة لطلبات مصر من الحبوب وكل ذلك كان بمثابة تدابير عقابية لتأديب مصر، وعبد الناصر جراء رفضه لصلح مع إسرائيل وحربه في الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس³⁴.

إن حرية الملاحة في قناة السويس تكفله اتفاقية القسطنطينية الموقعة في 29/10/1888م، فقد أباحت للسفن من جميع الانواع التابعة للدول البحرية حرية المرور في القناة بأوقات السلام والحرب على السواء، ونصت في المادة العاشرة منها على حق مصر اتخاذ الإجراءات التي تراها ضرورية لتضمن بها الدفاع عن نفسها وصيانة امنها، بالنسبة للملاحة في القناة، وأناطت بمصر بصفتها الدولة صاحبة الاقليم حق الدفاع عن حيادة القناة وسلامة المرور فيها³⁵.

إن نظام تفتيش السفن في بور سعيد والسويس وضع في عام 1939م، عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، وظل قائماً 1945م، وكان الحلفاء أول من أيده وطالب به، فما تبرره الدول الكبرى لنفسها من خلال الحرب العالمية الثانية لا تستطيع حرمان مصر منها، في حالة الحرب القائمة بين مصر وإسرائيل، وبالرغم ما نصت عليه الاتفاقية الفلسطينية بعدم القيام بأي أعمال حربية في القناة قامت كل من بريطانيا وفرنسا بحرب هجومية على الإقليم المصري في القناة من 31/10-7/11/1956م، ومن هذا كله نرى ان اتفاقية القسطنطينية كانت تخرق باستمرار من قبل الدول التي عقدتها³⁶.

وإحكاماً لحق مصر في السيادة على قناة السويس، قامت باحتجاز عدد من السفن التي تحمل مواد حربية، وأسلحة لإسرائيل منها السفينة الأمريكية " ألبون " في 3 ديسمبر 1953م، والسفينة الإيطالية " ماريا أنطونيا " في يناير 1954م، والسفينة البريطانية " أرجو بيك"، في 10 ابريل 1955م، وقد قاومتها السلطات المصرية بالقوة ومنعتها من اقتحام الخليج؛ لأنها كانت تحمل مهربات إلى إسرائيل، وأيضاً السفينة البريطانية " أتنش " في 3 يولييه 1955م وقد استندت مصر في ذلك إلى أن حالة الحرب مع إسرائيل ما زالت قائمة³⁷.

وبناء على قرار الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس من 26 يوليو عام 1956م أعرب ديفيد بن جوريون³⁸ عن خطورة تأميم شركة قناة السويس باعتبار التأميم يضع مصر في موقف متميز دولياً وعربياً وإسلامياً وأنه يجب العمل مع بريطانيا وفرنسا لإفساد نتائج التأميم، كما يتزامن ذلك مع قيام بريطانيا بالجلء عن القواعد في قناة السويس في 18 يونيه عام 1956م وفقاً لاتفاقية الجلء عام 1954م، ورأت إسرائيل أن حالة السلام بين الصهاينة والدول العربية وفقاً لاتفاقيات الهدنة لسنة 1949م لا تحقق الأهداف الصهيونية التوسعية في أرض فلسطين متأمرة مع فرنسا وبريطانيا بأن يقوم بدور رأس الحربة في العدوان الثلاثي على مصر، واتفق بن جوريون مع جي موليه الفرنسي وايدن البريطاني بضرورة استخدام القوة ضد مصر دون الاعلان عن ذلك³⁹.

وعلى ذلك قامت إسرائيل بهجومها على مصر في 29 اكتوبر عام 1956 وفي اليوم الثاني وجهت انجلترا وفرنسا انذار إلى مصر وإسرائيل بالابتعاد عن قناة السويس عشرة اميال بحرية غرباً بالنسبة لمصر وشرقاً بالنسبة لإسرائيل ورفضت مصر الانذار وقامت بريطانيا وفرنسا بالعدوان الثلاثي على مصر⁴⁰، الذي استمر الثلاثي حتى تدخل الاتحاد السوفيتي ووجه انذار بالدخول في الحرب لجانب مصر في يوم 7 نوفمبر عام 1956م مما اضطر دول الاحتلال إلى الاذعان لهذا الانذار وقبلوا وقف اطلاق النار⁴¹.

وفي أعقاب ذلك صدر قرار الأمم المتحدة رقم 997 في نوفمبر عام 1956م يدعو فرنسا والحكومة المتحدة للموافقة على وقف إطلاق النار وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وقد وافق على هذا القرار 64 دولة واعتضت خمسة هي إسرائيل وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا من دول الكومنولث والمملكة المتحدة البريطانية⁴² .

عقد مجلس الأمن عدة جلسات متوالية لبحث شكوى مصر ضد العدوان الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على أراضيها، حيث بحث المجلس تلك الشكوى في المدة 1- 10 نوفمبر عام 1956م ، ففي جلسات مجلس الأمن بين يومي 1- 4 نوفمبر عام 1956م استكرت مصر العدوان وايدها كثير من الدول العربية والغربية وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا والهند وسيلان والولايات المتحدة والصين ، ومن الطبيعي ان تبرر إسرائيل عدوانها على أنه رد فعل للتصرفات المصرية بمنع إسرائيل من المرور بالقناة، وعلى أية حال استقر الأمر في مجلس الأمن بتواجد قوة تابعة للأمم المتحدة في منطقة النزاع للمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية من الأراضي المصرية وعلى خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل⁴³.

هذا وقد عرضت المباحثات بين الأمين العام همرشولد ورئيس الجمهورية عبد الناصر ووزير خارجيتها محمود فوزي أن الحكومة المصرية تمارس حقوقها في السيادة في اية مسألة تتعلق بوجود قوة الطوارئ في مصر وبأداء اعمالها ، سوف تسترشد بإخلاص بقبولها القرار الصادر في نوفمبر عام 1956م⁴⁴.

وتتصدر مهمة قوة الطوارئ في دخول الأراضي المصرية بموافقة الحكومة المصرية للقيام بمهمة المحافظة على الهدوء أثناء انسحاب القوات غير المصرية، ولكن يكون لها من الحقوق إلا ما هو ضروريا الحفاظ على الأحوال السلمية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن وظائفها تنظيم منطقة تمتد تقريبا من قناة السويس إلى خطوط الهدنة التي حددتها اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل⁴⁵ .

أخذت القوات الإسرائيلية في الانسحاب من شرق القناة، وقد اتسمت سياستها ازاء قطاع غزة باتجاهين أساسيين هما: الأول أحداث تغييرات اقتصادية ومالية وسياسية تتصل بالنظام الاداري الذي كان يخضع له سكان القطاع بالإضافة إلى محاولات ارباب السكان والتأثير عليهم عن طريق المذابح الوحشية، وأيضا تدمير طرق الصحراء للتباطؤ في الانسحاب، وأيضا أحداث مذابح في خانيونس ورفح وغزة وتجريد قطاع غزة من كل روابط مع مصر⁴⁶ .

وصرحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولد مائير في مونتريال بكندا يوم 13 ديسمبر 1956م بأن غزة لم تكن على مدى التاريخ أرضاً مصرية، وعلى الأمم المتحدة ألا توافق على عودة الوضع فيها كما كان في السابق، لكي تعود المدافع المصرية إلى المواقع التي كانت تفرض الحصار في خليج ايلات، وحتى لا تكون غزة موقعا لعمليات الفدائيين، كما أدلى بن جوريون في الكنيست يوم 19 ديسمبر 1956م بتصريح أكد فيه أن إسرائيل لن تسمح لمصر بالعودة إلى قطاع غزة بأي حال من الاحوال، بل وأعلن أن غزة جزءاً من إسرائيل⁴⁷.

بحثت الجمعية العامة مسألة الانسحاب الإسرائيلي من خليج العقبة وغزة، فيما بين 19-17 يناير عام 1957م، ورفضت إسرائيل وايدها مندوب فرنسا، وطالب المندوب الانجليزي بتدويل خليج العقبة لضمان الملاحة الإسرائيلية، وأن يوضع قطاع غزة تحت اشراف وإدارة دولية، وهو ما رفضته مصر بل وهددت يوغوسلافيا والهند وإندونيسيا بسحب قواتها من قوات الطوارئ، إذا لم تسحب إسرائيل من غزة، وشرم الشيخ وجزيرتي تيران وصنافير تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة⁴⁸، واتفقت الكتلة الأسيوية والافريقية، ومعارضة اي خطوة ترمي إلى تدويل غزة والعقبة باعتبار ان مصر صاحبة السيادة عليهما ورفضت مصر اي محاولة لتدويل قطاع غزة وأكد جمال عبد الناصر في 24 يناير 1957م أن أي محاولة من الدول العربية بتدويل منطقة غزة وخليج العقبة ستؤدي إلى متاعب جديدة وهو ما أكد داج همرشلد في تقريره لهيئة الأمم المتحدة بان الأمم المتحدة ليس لها الحق أن تمنح إسرائيل إدارة قطاع غزة ولو مبدئياً وأكد أن مصر صاحبة الشأن في هذا الأمر⁴⁹.

وبالرغم من ذلك فقد أوضحت إسرائيل في 23 يناير 1957م في خطاب بن جوريون في الكنيست حرصها على أن يؤدي انسحابها من مصر على تقوية احتمال ووقوع اعمال عدائية ضدها أما الانسحاب من شرم الشيخ فكان لا بد أن يقترن بالتدابير مقابل حرية الملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة اما عن قطاع غزة فقد ذكرت إسرائيل انه نظراً للموقف السائد فيه منذ عام 1948م فأنها تقترح ان تواصل إسرائيل بمواصلة الإدارة وظروف الأمن ويقوم البوليس الإسرائيلي بهذه المهمة وهو ما لم يكن خطة إسرائيلية تنطوي على دخول قوة الطوارئ على قطاع غزة وقد بدأت إسرائيل استعداداتها للبحث مع الأمم المتحدة لإيجاد علاقة ملائمة بينها بالنسبة لقطاع غزة⁵⁰.

ووجه ايزنهاور بإيحاء من دالاس خطاباً لبن جوريون يطالب منه الامتثال لقرار الأمم المتحدة في يناير 1956م بالانسحاب وان تأخر في تنفيذ هذا القرار يؤدي لاستمرار التوتر في الشرق الأدنى⁵¹.

وتقدمت إسرائيل بمذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب بوجوب تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في أول سبتمبر 1951م الذي يقضي برفع الحصار البحري عن إسرائيل بل بدأت استعدادها لتوقيع البرتوكول لإنهاء الحرب مع مصر وأنه لحين اتمام هذه التسوية فيجب ان تحل قوات الطوارئ محل القوات الإسرائيلية في خليج العقبة لضمان حرية الملاحة الإسرائيلية وان تكون إدارة مدنية لقطاع غزة تحت اشراف الأمم المتحدة⁵².

وقد اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار 2 فبراير 1957م تأسفت فيه لعدم التزام إسرائيل بالنسبة لطلبات الجمعية العامة واطمام انسحابها إلى ما وراء خطوط الهدنة كما تدعي إسرائيل إلى ان اتمام انسحابها بدون أي تأخير واثاء ذلك تقدم مندوب كندا باقتراحات ضمنت ما يلي:

- 1- تعهد قاطع من جانب مصر وإسرائيل بمراعاة اتفاقية الهدنة بما في ذلك سحب قواتها من منطقة العوجة المجردة من السلاح
- 2- مرابطة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة على خط الهدنة وتوليها اعمال هيئة مراقبة الهدنة هناك
- 3- لا يجوز ان يعرقل المرور البريء في مضيق تيران اي عائق فيه ، وترابط قوة الطوارئ الدولية في منطقة شرم الشيخ بعد انسحاب إسرائيل

وإجمالاً فقد طورت المناقشات بالأمم المتحدة السابقة المشروع الكندي واتفق الجميع عليه ، بامتنال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وانتهى الأمر بموافقة على المشروع القرار الأول يطالب انسحاب إسرائيل من الاراضي المصرية بالرجوع إلى ما وراء خط الهدنة لعام 1949م والثاني يقضي بتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بالإشراف على اخراج إسرائيل من قطاع غزة ومرابطة قوة الطوارئ الدولية على طول خط الهدنة وارسال وحدات من هذه القوة إلى خليج العقبة وتمت الموافقة على المشروعين في 2 يناير 1957م وبعد صدور قرار الأمم المتحدة اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي واتخذ قرار ببقاء القوات الإسرائيلية في قطاع غزة وخليج العقبة ومعللاً بعدم حصول إسرائيل على ضمان ما لوقف العمل بحق الدول المحاربة بالنسبة لمصر وحصار إسرائيل عن هذا الطريق والالتزام بقرار رفض الانسحاب من خليج العقبة دون ضمان حرية الملاحة ، وعدم إعادة قطاع غزة للإدارة المصرية⁵³، واستمرت القضية بين اخذ ورد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي جلسة أول مارس 1957م أكدت جولد مائير في بيانها موافقة إسرائيل على الانسحاب من خليج العقبة ومضائق تيران ، وتوافق على ارسال قوات الطوارئ إلى هذه المناطق ، مع التأكيد على حرية الملاحة أما بالنسبة لقطاع غزة، فأشارت جولد مائير على ضرورة وجود إدارة مؤقتة تكون تابعة للأمم المتحدة ، بعد الانسحاب الإسرائيلي، وألا تعود مصر لاستخدامه في نشاطها العسكري ضد إسرائيل،

واقترحت عقد اجتماع بين الجنرال بيرنز ورئيس هيئة أركان حرب الجيش الإسرائيلي، لعمل الترتيبات لتسلم قوات الطوارئ قطاع غزة وخليج العقبة، ولم يبدأ تنفيذ الانسحاب إلا بعد مصادقة الكنيست في 4 مارس 1957م⁵⁴، وذلك ما يوضح إلى أي مدى التعتت الإسرائيلي من الانسحاب في غزة .

ولكن من ناحية أخرى فقط أسقطت إسرائيل الحظري المصري على الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، كما أن وجود قوات الطوارئ على خط الهدنة كان حائلاً بدرجة كبيرة لمنع العمليات الفدائية ضدها، كحل وسط لتطورات الموقف بين مصر وإسرائيل⁵⁵.

الخاتمة

نخلص من خلال عرض هذا الدراسة عن موقف إسرائيل من حرية الملاحة في قناة السويس 1957-1949م ان إسرائيل اعتبرت توقيعها هدنة رودس في 24 فبراير 1949م مع أربعة دول عربية مصر والاردن والعراق وسوريا بأن أصبح لها الحق في فعل ما ترى لها من استخدام حق الدولة المجاورة ومرورها البرى في قناة السويس، ولذا فقد تناسست حق الشعب الفلسطيني والفضائع التي ارتكبت بحقه، وان حرب عام 1948م قامت من اجل هذا الشعب المكلوم، واخذت تسعى لتقوية جيشها واقتصادها وعدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة اللاجئين الفلسطينيين وكذلك قرار التقسيم الصادر في 29 نوفمبر عام 1947م، بإقامة دولة فلسطينية، وعلى هذا الأساس انطلقت مصر بوازع من عروبتها واسلامها إلى حصار إسرائيل من خلال منع دخول البضائع والأسلحة والمواد الحربية إلى الكيان الإسرائيلي .

على أية حال فقد استخدمت مصر حقها في الدفاع عن اراضيها وتكبدت مصر من خلال ذلك الكثير من الصعاب حتى انتهى الحال بالعدوان الثلاثي الغادر على مصر في 29 اكتوبر عام 1956م من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، وقد انتهى هذا العدوان بأقسى النتائج فظاعة وهي حرية إسرائيل الملاحة في خليج العقبة، وهكذا الصراع العربي الإسرائيلي من محاولاته العديدة يخسر العرب وتربح إسرائيل وتحقق المكاسب تلو الأخرى.

الهوامش:

- 1 سلمان أبو ستة: حق العودة ، مركز عبد الله الحوراني، 2002، ص9
- 2 صلاح الدين سيد سلامة، مصر وحرب فلسطين، 1948م، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ص48، 49
- 3 المرجع السابق، ص50
- 4 جامعة الدول العربية ، الإدارة العامة لشئون فلسطين ، الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1950-1947م ، ص496، مطبعة اطلس، التوفيقية، القاهرة، 1974،
- 5 وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ملف وثائق فلسطين، ج2، 1950-1969م، القاهرة، 1990، ص 1233
- 6 عبد العظيم رمضان العلاقات المصرية الاسرائيلية 1979-1948م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1992م، ص22
- 7 المرجع السابق، ص23
- 8 المرجع السابق، ص24-25
- 9 ناهض زقوت: قضية اللاجئين الفلسطينيين وقرارات الأمم المتحدة، دراسة تحليلية توثيقية، جمعية منتدى التواصل ضمن مشروع حق العودة للاجئين، غزة، 2011.ص45.
- 10 جامعة الدولة العربية ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ص157، 166
- 11 أمنة غنيم قراءة في قرار الأمم المتحدة رقم 194 وعلاقته بمعنى العودة، أوراق عمل مؤتمر حق العودة، ص 34
- 12 الارشيف السري لوزارة الخارجية ، محفظة رقم 791، ملف رقم 5 بعنوان ، إغاثة لاجئ فلسطين، قرارات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين قرار رقم 194/1948م
- 13 وليد الحمامي: حق العودة بين القرارات العربية ، جمعية منتدى التواصل مشروع حق العودة للاجئين - سنعود ، فلسطين، 2010م، ص17
- 14 وزارة الارشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، ملف وثائق فلسطين، ج2، -1950 1969م، القاهرة، 1990، ص 1233
- 15 محمود عبد الحي الديب، غزة وقطاعها تحت الإدارة المصرية، 1949م 1956-م، رسالة ماجستير غير منشورة 2010م، كلية الاداب ، جامعة دمنهور، ص193.
- 16 MacDonal d Jama ,Mission Israel.1948-1951,Nicior.GOLAN3 itn. london.1951p.209
- 17 مأمون الحموي، الهدنة وحقوق الجمهورية العربية المتحدة، كطرف محارب في نظر القانون الدولي، دون ناشر، ص8
- 18 مصطفى الحفناوي، قناة السويس من مشكلاتها المعاصرة ، ج3، حرية الملاحة في قناة السويس، مكتبة الاسرة ، القاهرة، 2015، ص421
- 19 مأمون الحموي، مرجع سابق، ص928
- 20 مأمون الحموي، مرجع سابق
- 21 صوت الأمة، القاهرة، 25 فبراير 1949م، ص1
- 22 الأرشيف السري لوزارة الخارجية المغربية ، محفظة رقم 970، ملف رقم 140/48/10، البعثة

- الدولية للجائين ومشاكلهم في فلسطين
- 23 الارشيف الاسري لوزارة الخارجية، محفظة رقم 724، ملف رقم 2 الهدنة في فلسطين
- 24 الارشيف السري لوزارة لخارجية المصرية، محفظة رقم 727، رقم 1، الاعتداء الاسرائيلي على القوات المصرية بقطاع غزة 28 فبراير 1955م
- 25 الارشيف السري لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم 1468، ملف رقم 3، مشكلة فلسطين الحلول المقترحة (بيان مستر دالاس)
- 26 موشيه شاريت أو شرتوك: صهيوني أوكراني هاجر إلي فلسطين عام 1906م، واصبح من قادة الحركة العمالية الصهيونية، ترأس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية عين اول وزير خارجية إسرائيلي بعد قيام الدولة، جوني منصور: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، ط1، مدار، رام الله، 2009م، ص277.
- 27 الجمهورية، ع4482447، 3، 4 مارس 1955م : شاريت يستقذ مصر والعرب
- 28 مأمون الحموي: المرجع السابق، ص33
- 29 مأمون الحموي: المرجع السابق، ص34
- 30 محمد نصر مهنا: مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العاللي 1945م-1947م، كلية التجارة ، جامعة أسيوط، 1979، ص342
- 31 محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 342، 343
- 32 لطيفة محمد سالم، أزمة السويس عام 1957-1954م، جذور وأحداث ونتائج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006م، ص113، 114، 115
- 33 رضا أحمد شحاتة، تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين الحربين، القاهرة ، 1993م، ص450، ص452
- 34 رضا أحمد شحاته ، المرجع السابق ، ص482
- 35 مأمون الحموي، المرجع السابق، ص36، 37
- 36 مأمون الحموي، المرجع السابق، ص37، 42، 43
- 37 مصطفى الحفناوي، مرجع سابق، ص-466 467
- 38 دافيد بن جوريون 1973-1886م: زعيم صهيوني ولد في بولندا، هاجر إلي فلسطين عام 1906م، درس القانون في استنبول، ساهم في تكوين الفيلق اليهودي في الجيش البريطاني ثم عاد إلي فلسطين عام 1918م رئيساً للبعثة الصهيونية، عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989م. 1، ص ص573، 574.
- 39 طه الغزنواني، خبايا واسرار التطرف الصهيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1982، ص104، 105
- 40 هدى جمال عبد الناصر، تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 2015، ص311
- 41 محمد حسنين هيكل، ملفات قناة السويس، دار الشروق، القاهرة ، 2004، ص643
- 42 Sami musalla op.cit.p.32
- 43 صبحي ياسين، مرجع سابق، ص186
- 44 محمود الديب، مرجع سابق، ص255
- 45 الأمم المتحدة ، مرجع سابق، انشاء قوات الطوارئ الدولية، ص32

46	محمود الديب: مرجع سابق، ص256
47	محمود الديب: مرجع سابق، ص257
48	لطيفة سالم: مرجع سابق، ص-327 324؛ الاهرام عدد25623، 29 يناير 1956م ، ص1
49	الجمهورية، ع 1138، 1 فبراير 1957م ص1
50	الجمهورية، ع 1126، 20 يناير 1957 ص1، ع 1131، 25 يناير 1957م، ص1
51	الجمهورية، ع 1132، 26 يناير، 1957م ص1
52	الأمم المتحدة، وثائق الجمعية العامة، مصدر سابق، ص54، محمود فوزي : مرجع سابق، ص119
53	لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص329، 341
54	لطيفة محمد سالم، مرجع سابق، ص331، 332؛ الاهرام ، ع 25629، 4 فبراير 1957م، ص1
1	25669، 16 مارس 1957م، ص1

رابعاً: الموقف الدولي من التأمين

الموقف الدولي الغربي من الإجراءات المصرية تجاه عبور السفن الإسرائيلية في قناة السويس (1960-1954)

د. خالد مكرم فوزي

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأمين مصر لشركة قناة السويس 1956

أ.د. محمد عبدالوهاب سيد أحمد

موقف الاتحاد السوفييتي من تأمين قناة السويس

باحثة دكتوراه شيماء خطاب.

موقف ألمانيا الاتحادية من تأمين قناة السويس.

أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق .

أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي.

أ.د. جمال معوض شقرة.

موقف اتحاد جنوب أفريقيا من تأمين القناة وحرب السويس سنة 1956 .

أ.د. أحمد عبد الدايم

أثر قناة السويس على أثيوبيا إستراتيجيا (1977-1952).

د. أحلام رمضان صابر حسن

موقف الدول العربية من أزمة السويس (سوريا ولبنان نموذجاً).

د. نهلة يس حسن الأنصاري

**الموقف الدولي الغربى من الإجراءات المصرية تجاه
عبور السفن الإسرائيلية فى قناة السويس
(1954 - 1966)**

**د. خالد مكرم فوزى
أستاذ التاريخ المساعد- كلية الآداب-
جامعة بنى سويف**

مقدمة

في أعقاب اندلاع حرب عام 1948 بين الدول العربية والكيان الصهيوني، أصدرت الحكومة المصرية تشريعات تنظم مسألة تفتيش السفن والطائرات في موانئها الجوية والبحرية ومياهاها الإقليمية بما في ذلك قناة السويس، وضبط الغنائم المتعلقة بهذه الحرب ومصادرتها. وفي ضوء ذلك صدر الأمرين العسكريين الأول رقم 5 لسنة 1948، والثاني رقم 18 لسنة 1948 اللذين تضمنتا أوامر إلى القوات البحرية المصرية بتفتيش كل سفينة تعبر قناة السويس، أو ترسو بميناء مصري (الإسكندرية - بورسعيد - السويس) بهدف منع البضائع المهربة أن تصل إلى إسرائيل. ومصادرة المواد الحربية والبضائع الأخرى التي توجد أثناء التفتيش والمعدة لأشخاص أو شركات في إسرائيل¹. وعقب ذلك بأسابيع قليلة أنشئت محكمة للغنائم بالإسكندرية²، كما صدر مرسوم في السادس من فبراير 1950 يحدد المهربات الحربية التي يجوز ضبطها ومصادراتها. وتشمل الأسلحة، الذخائر، المواد الكيميائية، الوقود بمختلف أنواعه، المراكب، الطائرات وقطع غيارها، الجرارات، السيارات، النقود، السبائك الذهبية، والأوراق المالية. وعهد هذا المرسوم بإجراءات الضبط إلى مندوبي مصلحة الجمارك بأن يطلعوا على قوائم شحن السفن ويتحققوا من صفة البضائع بأنها ليست مرسله بطريق مباشر أو غير مباشر إلى إسرائيل³.

وفي نوفمبر عام 1953 وسعت مصر الحظر ليشمل السفن الإسرائيلية، وكذلك البضائع الإسرائيلية المحملة على متن سفن ترفع أعلام دول أجنبية سواء كانت متجه أو قادمة من إسرائيل⁴.

مارست مصر سيادتها على ممرها الملاحي "قناة السويس" بكل قوة وحزم خلال الفترة من عام 1954-1966، حيث أنها استوقفت العديد من السفن الأجنبية عامة، والإسرائيلية خاصة في محاولة منها لتضييق الخناق عليها باعتبارها أنها في حالة حرب مع مصر منذ عام 1948، وذلك من خلال اتخاذ موقف حاسم بتفتيش واحتجاز السفن والبضائع الإسرائيلية المارة بالقناة⁵. وسوف تدور محاور هذا البحث حول النقاط الآتية: أولاً- السفن الإسرائيلية التي احتجزتها مصر 1954-1966. ثانياً- الموقف الدولي الغربي من مسألة الملاحة والمرور في القناة.

أولاً- السفن الإسرائيلية التي احتجزتها مصر 1954-1966

استمرت الحكومة المصرية فى إجراءاتها تجاه السفن المارة فى قناة السويس وخاصة الإسرائيلية منها، وفقاً للأمرين العسكريين الصادرين عام 1948، وكذلك المنشورين الصادرين الأول رقم 8 لسنة 1952⁶، والثانى رقم 3 لسنة 1954 اللذين وجهتهما مصلحة الموانئ المصرية لشركات الملاحة البحرية بضرورة مراعاة إتباع القانون الدولى الذى يحتم على جميع السفن والبواخر احترام أوامر وتعليمات السلطات المحلية وتنفيذها طالما أنها فى المياه الإقليمية للدولة المصرية، وضرورة الالتفات إلى الإشارات الصادرة من المحطة البحرية المصرية الموجودة شرق مضيق تيران⁷.

ولقد مرت مسألة احتجاز وتفتيش السفن الإسرائيلية من قبل الجانب المصرى خلال الفترة الزمنية -1954 1966 بثلاث مراحل وكانت على النحو الآتى:-

1. السفن الإسرائيلية المحتجزة 1954-1956

تم تفتيش واحتجاز العديد من السفن سواء كانت إسرائيلية الجنسية، أو سفن محايدة لها علاقة بإسرائيل، أو تحمل بضائع على متنها إلى إسرائيل، خلال الفترة من عام 1954 إلى 1956⁸، ومن أهم هذه السفن ما يلي:

أ - السفينة بات جاليم "Bat Galim"

وصلت هذه السفينة إلى السويس يوم الثامن والعشرين من سبتمبر عام 1954، وكانت ترفع العلم الإسرائيلي، وتحمل على متنها شحنة من الجلود واللحوم المحفوظة فى طريقتها من ميناء مصوع إلى حيفا. لكن السلطات المصرية قامت باحتجاز السفينة وطاقمها بتهمة إطلاق النار على زورقين مصريين للصيد من قبل إسرائيل⁹. ونتج عن ذلك مقتل اثنين من الصيادين المصريين وهما محمد حميد، وعبد العزيز صبري وغرق زورق وجنوح الثاني فى المياه الإقليمية المصرية وبالتحديد فى منطقة خليج السويس¹⁰.

بررت الحكومة المصرية من جانبها هذا الإجراء أنه جاء وفقاً لاتفاقية مبرمة بين مصر وإسرائيل من خلال لجنة الهدنة المشتركة يوم الثانى والعشرين من يوليو عام 1953 والتي تنص على "أن لكل من الطرفين الحق فى مصادرة أي سفينة تابعة للطرف الآخر بشحناتها إذ ما دخلت المياه الإقليمية التابعة له، إذ لم يكن هناك عذر قهري لذلك"¹¹.

ب- الباخرة بانجيا "Bangia"

دخلت هذه الباخرة ميناء بورسعيد في السادس من يونيو عام 1956، وهي يونانية الجنسية قادمة من ميناء حيفا في طريقها إلى ميناء إيلاتا لإسرائيل، وعلى متنها خمسمائة طن من الأسمنت بعلاصات إحدى الشركات الإسرائيلية. وصدرت التعليمات من السلطات المصرية في السابع من يونيو عام 1956 باحتجاز الباخرة، لحين صدور تعليمات أخرى. وصرح قبطان السفينة بأنه وصل إليه في نفس اليوم رد من أصحاب الشركة اليونانية، والذي يسألون فيه عما مدى إمكانية أن تقوم السلطات المصرية ببيع الأسمنت حتى تأخذ الشركة حقها من ثمن البيع لكن إدارة الجمارك المصرية رفضت ذلك. وفي العاشر من يونيو عام 1956 طلب طاقم الباخرة من السلطات المصرية السماح بتموين الباخرة لنفاذ تموينها، ووافقت السلطات المصرية على ذلك¹².

وفي التاسع عشر من يونيو عام 1956 سمحت السلطات المصرية لقبطان الباخرة بالمرور في القناة مع توجيه النظر إلى عدم دخول خليج العقبة، وأن السلطات المصرية ستقدم التموين اللازم للباخرة لحين وصولها لأقرب ميناء. لكن الباخرة لم تغادر ميناء بورسعيد لأن الشركة الإسرائيلية صاحبة الأسمنت طلبت من أصحابها باليونان ذلك، وإلا فلن تدفع لها استحقاقاتها، وعلى الرغم من ذلك استمرت السلطات المصرية في تموين الباخرة¹³.

وفي الثالث عشر من أغسطس 1956 حضر إلى مصلحة الجمارك قبطان الباخرة بانجيا ومعه وكيل الباخرة الملاحي ببورسعيد، وأخذ منها إقرار كتابي هو في الواقع محضر مكتب المجهود الحربي بمصلحة الجمارك بالإسكندرية جاء فيه: "أن السلطات المصرية لم تمنع الباخرة من المرور في قناة السويس، بل قدمت التموين اللازم لها، وأن السبب في بقائها في بورسعيد هو تعليمات شركة الأسمنت بتل أبيب المؤجرة للمركب والمرسلة إلى القبطان عن طريق أصحاب المركب باليونان كما أخذ تسجيل صوتي لهذا الاعتراف".

تلقي قبطان الباخرة في السادس من سبتمبر عام 1956 من أصحاب السفينة باليونان برقية تفيد السفر من بورسعيد إلى حيفا بناء على رغبة شركة الاسمنت بتل أبيب المؤجرة للباخرة، وغادرت الباخرة ميناء بورسعيد في الثامن من سبتمبر عام 1956¹⁴.

وعلى الرغم من أن الجانب الإسرائيلي هو المسئول الأول عن فترة توقف الباخرة بانجيا في ميناء بورسعيد، لكنه حاول أن يحمل المسئولية للسلطة المصرية من خلال نشره دعائية قام الكيان الصهيوني بتوزيعها على كثير من سفارات دول العالم يدعي فيها أن مصر تضع العراقيل أمام حرية الملاحة في القناة، وأن الحكومة المصرية بالاشتراك مع حكومات

بعض الدول العربية توقع العقوبات على السفن والبواخر التي تتجه من وإلى إسرائيل، وأن هناك قائمة سوداء سارية المفعول تتضمن أسماء تلك السفن التي تخضع لتفتيش السلطات المصرية عند مرورها بالقناة، ولا تعطي لهذه السفن أية تسهيلات في الموانئ مثل الإصلاحات أو التمويل بمياه عذبة أو الحصول على الوقود.

ويبدو أن هدف هذه الحملة الدعائية هي محاولة إقناع الرأي العام العالمي أنه إذا تحكمت مصر بمفردها في حرية الملاحة بالقناة فقد يصيب أية دولة في المستقبل مما أصاب إسرائيل في الماضي وما يصيبها في الحاضر من تدخل مصر في مرور تجارتها عبر القناة¹⁵.

ردت مصر من جانبها على تلك الادعاءات بأن حرية الملاحة في قناة السويس تكفلها اتفاقيات دولية ومصر ملتزمة بذلك أمام الرأي العام العالمي¹⁶، كما أن السلطات المصرية سمحت للبواخره بانجيا بالمرور في القناة في طريقها من حيفا إلى الجنوب ولكن مستأجري البواخره في إسرائيل منعوا قبطان البواخره من الاتجاه جنوباً، ومنذ أن دخلت البواخره المياه الإقليمية المصرية من 7 يونيو إلى 8 سبتمبر 1956 قدمت السلطات المصرية كافة المساعدات والتمويل اللازم لها¹⁷.

2. السفن الإسرائيلية التي احتجزتها مصر 1959-1960

فى أعقاب انتهاء مرحلة التفاهم الضمنى بين الجانبين المصرى والإسرائيلى. قامت السلطات المصرية بتشديد إجراءاتها تجاه السفن والبضائع الإسرائيلية المارة عبر قناة السويس خلال الفترة 1959-1960، حيث تم احتجاز العديد من السفن الإسرائيلية خلال تلك الفترة وأهمهما ما يلى:

أ - السفينة كابتن مانوليس "Captain Manolis"

وصلت هذه السفينة لميناء بورسعيد في السادس والعشرين من فبراير عام 1959 قادمة من حيفا رافعة علم ليبيريا متجهة إلى كولومبيا محملة بشحنة من الاسمنت والبوتاسيوم وبعض البضائع المعلبة، وهذه السفينة تابعة لأحد الشركات الإسرائيلية بموجب عقد وهى شركة زيم وكانت الشحنة مسجلة في فواتير بدون ذكر وجهتها. فقامت السلطات المصرية باحتجازها، وتقدمت إسرائيل على الفور بمذكرة إلى أمانة الأمم المتحدة، وطالبت بتدخل كل من ليبيريا والولايات المتحدة لحل هذه المسألة¹⁸.

أعلنت الحكومة المصرية من جانبها أن هذه السفينة إسرائيلية، كما أنها دخلت المياه الإقليمية المصرية، لذلك تم احتجازها وتفرغ حمولة السفينة قبل أن تغادر ميناء بورسعيد في الثاني عشر من مارس عام 1959.

وجاء حكم محكمة الغنائم في مصر "بأنه على الرغم من أن السفينة كانت ترفع علماً لدولة محايدة إلا أن السفينة بسبب وجود تعاقد بينها وبين شركة إسرائيلية فحُسبت على الكيان الإسرائيلي المعادي"¹⁹.

ب - السفينة لي لوت "Lea Lott"

هذه السفينة مملوكة لشركة لي آدمز "Lee Adams" الواقعة في هامبورج "Hamburg"، وقد وصلت إلى ميناء بورسعيد في الثالث عشر من مارس عام 1959 رافعة العلم الخاص بجمهورية ألمانيا الاتحادية متجهة من حيفا إلى الشرق الأقصى بحمولة من الاسمنت والكلوريد والمواد الغذائية²⁰، وهي تابعة لشركة جولد ستار "Gold star" الواقعة في هونج كونج "Hang Kang" بموجب عقد. وكان ممثل هذه الشركة في حيفا هو شركة زيم إسرائيل للملاحة "Zim Israel Navigation"، وتم إرسال الشحنة إلى وكلاء الشركة ميدي تيرنياناي جينيز "Mediterranean Agencies" عبر الموانئ المختلفة التي ستعرج عليها السفينة، وتم مصادرة الشحنة وفقاً لحكم محكمة الغنائم المصرية. التي رأت أن عملية التوقيف والمصادرة منطقية حيث أن أية سفينة تبحر أو تعمل لصالح العدو تفقد حيادها ويجب مصادرتها. ولقد بنت محكمة الغنائم حكمها الصادر بشأن قضية السفينة لي لوت بناء على مايلي:

- أن اتفاقية الهدنة الموقعة في رودس "Rhodes" عام 1949 وضعت حداً لأعمال العنف ولكن ليس لحالة الحرب، وبالتالي فإن أفعال الجمهورية العربية المتحدة مبررة فيما يتعلق بتصرفها كدولة في حالة حرب مع إسرائيل.
- أكد ميثاق عام 1888 على حرية مرور السفن كافة، ولكنه اعترف أيضاً بحق القوى الإقليمية "ذات السيادة على المنطقة" باتخاذ الخطوات التي تراها ضرورية للدفاع عن نفسها الحفاظ على النظام العام، وبهذا تكون الإجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة لا تخرق الشروط السابق ذكرها.
- أية سفينة محايدة تضع نفسها تحت السيادة الإسرائيلية "بعقد مثلاً" تفقد ميزتها كسفينة محايدة.
- البضائع ذات الطبيعة المعادية، وكأن تكون مصنعة في إسرائيل مثلاً، تكون عرضة للمصادرة بغض النظر عن ملكيتها وقت مصادرتها. وبالإضافة لهذا إذا تم تحرير فاتورة لطلب بضاعة ما فإنه سوف يتم اعتبار الشحنة تخص إسرائيل، لأن المرسل الواقع في منطقة العدو لا يزال مالك الشحنة ولديه السلطة وحق التصرف فيها²¹.

وأرسل همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة رالف بانش السكرتير المساعد للأمم المتحدة إلى القاهرة فى العشرين من أبريل عام 1959، والتقى وزير الخارجية المصرى محمد فوزى، لكن مصر لم تغير من إجراءاتها تجاه السفن والبضائع المارة بقناة السويس. وفى مايو عام 1959 التقى همرشولد ونائبه بانش بوزير الخارجية محمد فوزى فى سويسرا، ومن جانبه أوضح فوزى أن احتجاز السلطات المصرية للسفينتين كابتن مانوليس ولى لوت جاء نظير مخالفة إسرائيل تعهداته فيما يخص مرور البضائع على متن سفن دول أجنبية وليست إسرائيلية فيما يعرف بالتفاهم الضمنى 1957-1958 بين الجانبين²². وهكذا فإن مصر لم تسمح للبضائع المحمولة على سفن خاضعة للسيطرة الإسرائيلية بموجب عقود بالمرور فى قناة السويس، وأن هذه البضائع الإسرائيلية من الممكن مصادرتها حتى إذا كانت محمولة على متن سفن محايدة²³.

ج - السفينة أنج توفت "Inge Toft"

وصلت هذه السفينة فى الحادى والعشرين من مايو عام 1959 ميناء بورسعيد قادمة من حيفا رافعة علم الدنمارك، وهي تابعة بموجب عقد لشركة إسرائيلية، وكانت متجهة إلى سنغافورة، ومانيلا، وهونج كونج ومحملة بشحنة من الاسمنت والرخام²⁴.

وفى الحقيقة كانت هذه السفينة تابعة بموجب عقد لشركة ميدي تيرانيان إيجنيز نيو يورك "Mediterranean Agencies New York" لمدة اثني عشر شهراً، وكانت هذه الشركة مجرد واجهة لشركة زيم إسرائيل أمريكان لاين "Zim Israel Americanline" وتم احتجاز السفينة منذ دخولها ميناء بورسعيد.

أصدرت محكمة الغنائم حكمها بمصادرة شحنة السفينة مبررة ذلك "أنه على الرغم من السفينة ترفع على دولة محايدة يفترض أن يحمي الشحنة، إلا أن هذا لن يوفر الحماية المرجوة لأن هناك دليل قاطع بأن السفينة تابعة للكيان الصهيونى المعادي بموجب عقد سواء كانت مباشرة أو من الباطن"؛ لذا قامت السلطات المصرية باحتجاز السفينة ووضعها تحت الحراسة المشددة ليتم تفريغ شحنتها²⁵.

تقدمت إسرائيل على الفور بشكوى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، مما أدى إلى توجه السيد رالف بانش "للتحدث مع الحكومة المصرية بشأن السفينة أنج توفت، لكن أصرت مصر على موقفها بأنها لن تسمح لبضائع إسرائيل بالمرور فى قناة السويس مهما كانت أعلام السفن التي تستأجرها إسرائيل"²⁶.

كما أثار السكرتير العام للأمم المتحدة همرشولد المسألة مع السيد محمد فوزي وزير الخارجية المصري خلال اجتماعه في جنيف في شهر مايو 1959، لكن رد عليه بأن مصر لن تغير موقفها. وأوضح أن إسرائيل استأجرت هذه السفينة من الدنمارك وعلمت الإدارة المصرية بذلك فاتصلت بحكومة الدنمارك رسمياً وأبلغتها أن هناك سياسة مرسومة تقوم بها إسرائيل بقصد إحراج مصر مع عدد من دول العالم، وأنه لا يجدر بحكومة الدنمارك أن تسمح أن يستغل علمها للتغطية على مناورات إسرائيل وإن ما اتخذته مصر من إجراءات بشأن هذه السفينة يتحقق مع سيادة مصر على أراضيها، كما أن الحرب مازالت قائمة بين مصر وإسرائيل.²⁷

د - السفينة استباليا "Astypalea"

وصلت هذه السفينة من حيفا إلى ميناء بورسعيد في السابع عشر من ديسمبر عام 1959 رافعة العلم اليوناني محملة بالاسمنت. وهي مملوكة لشركة لامبروسكا بتيديز "Lambros captonidis" ومونتيزيس "Montzies" الواقعة في بيردوس²⁸. ولكنها كانت تابعة لشركة نيو تراننج "New Trading" وكانت الشحنة كما يبدو مملوكة لشركة ناشر للأسمنت البورتلاندي الفلسطيني "NasharPalastine Portland Cement" الواقعة في حيفا وكانت موجهة لبنك إثيوبيا "Bank of Ethiopia" وإلى أسمرة "Asmara" وشركة أنتوناتوس "Antonatos" ولم يكن من الواضح أنها كانت مدفوعة الأجر قبل الشحن.

حكمت محكمة الغنائم بالجمهورية العربية المتحدة أن وجود العلم اليوناني لم يوفر حماية للسفينة حيث أن السفينة متعاقدة مع شركة تابعة للكيان الصهيوني كما أن الشحنة هي منتج خاص بالكيان المعادي، وفي حيازة شركة تابعة لخدمات الكيان الإسرائيلي²⁹.

3. السفن الإسرائيلية التي احتجزتها مصر - 1960 1966

استمرت إجراءات التفتيش والمصادرة من قبل السلطات المصرية تجاه السفن والبضائع المارة عبر القناة في الستينيات أيضاً ومن أهم هذه السفن السفينتين "نيبونومينيكيوي" "Nip on&Minikoi 1962"، والسفينة كارديجان شاير "Cardiganshire" 1964³⁰. واستمرت مصر تمارس كامل سيادتها على ممرها الملاحي في قناة السويس خلال الفترة ما بين 1964- 1966، وأن كانت قد سمحت بمرور السفن والبضائع الإسرائيلية خلال هذه الفترة لكن بعد إجراءات العبور والممر المتبعة مع باقى السفن الأجنبية المارة بالقناة، ومنها الكشف عن صيحفه السفينة وإجراءات السلامة والمرور بالقناة، واستمر الأمر على هذا النحو حتى صدور قرار الرئيس عبد الناصر في 23 مايو بإغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة

الإسرائيلية، والتي كانت سبباً مباشراً في حرب 5 يونيو 1967 بين مصر وإسرائيل.

ثانياً- الموقف الدولي الغربي من مسألة الملاحة والمرور في القناة

تباينت مواقف الدول الكبرى حول الإجراءات التي اتخذتها مصر تجاه السفن والبضائع الإسرائيلية المارة بالقناة خلال الفترة من 1954 — 1966 ومن أهم هذه الدول ما يلي:

1 - الولايات المتحدة

ساندت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل منذ قيامها عام 1948 من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهذا ما وضع جلياً في الموقف الأمريكي الراض للإجراءات التي اتخذتها مصر تجاه السفن والبضائع الإسرائيلية المارة بالقناة.

كانت الولايات المتحدة تظهر دوماً، وخاصة في المؤتمرات والمحافل الدولية ضرورة اتخاذ الإجراءات السلمية لتسوية أزمة الملاحة والمرور في القناة، في الوقت نفسه لم يفتها أن تؤيد استخدام القوة إذ نفذت جميع الوسائل السلمية، حيث أن الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً لوقف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، بل قدمت في إطار اتفاقية الأطلسي معدات لا يمكن بدونها قيام العدوان، ومن ذلك المدافع المضادة للدبابات عيار (106) وكذلك استخدمت فرنسا القاعدة الإيطالية في "برنديزي" لنقل طائراتها إلى قبرص وإسرائيل ولم يكن ليتم هذا لو لم تتحقق روما من موافقة واشنطن³¹.

كما أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا متفقتان على ضرورة تأمين ميناء إيلات بعد أن احتلته إسرائيل، وأن تكون قناة السويس مفتوحة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الدخول في معركة تهدف إلى إسقاط عبد الناصر وتدمير القوات المصرية في سيناء، وذلك بتنسيق بريطاني أمريكي بخصوص القناة وإدارتها ومسألة الملاحة فيها وخاصة بعد قرار عبد الناصر بتأميمها، وأنهما كانتا متفقتان في الهدف مختلفتان في الوسائل³².

وإن كان الرئيس الأمريكي إيزنهاور "Eisenhower" ووزير خارجيته دالاس "Dulles" دعا الطرفين عقب وقوع العدوان الثلاثي على مصر بضرورة وقف إطلاق النيران، وإتاحة الفرصة للأمم المتحدة للقيام بدورها الكامل لتسوية المشاكل موضوع النزاع بالوسائل السلمية دون العنف، وأن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لنجاح مهمة الأمم المتحدة. ولعل تصريح كلاً من إيزنهاور ودالاس عقب العدوان الثلاثي يرجع إلى علمه بفشله نظراً لتصدى مدن القناة له، والرفض السوفييتي القوي لهذا العدوان³³.

وفي الحقيقة كانت هناك عوامل تتحكم في سياسة الولايات المتحدة تجاه ما يعرف بأزمة السويس وهي ما يلي:

1. الصراع بين القطبين الكبيرين، وسعي كل قطب لضم أكبر عدد من الدول إلى صفه، لذا لم تقف الولايات المتحدة في أزمة السويس علانية إلى جانب إسرائيل وبريطانيا وفرنسا خوفاً من قيام السوفيت بالتدبير بسياسة الولايات المتحدة المساندة للاستعمار³⁴.

2. الرغبة في عزل عبد الناصر عن محيط عالمه العربي، من خلال استخدام الدعاية الإعلامية التي تقلل من مكانته بين شعوب العالم العربي، وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا متفقون في الهدف — القضاء على عبد الناصر — ولكنهم مختلفون في الوسائل، حيث كانت الولايات المتحدة ترى ضرورة عزله عن العالم العربي، ليسهل القضاء عليه، وكان أيزنهاور يرى أنه إذا تم استخدام القوة فسوف تتحطم تلك السياسات، وتلتف الدول العربية حول ناصر، ويؤدي إلى ذلك توحيد الصف العربي وتحقيق القومية العربية³⁵.

وبعد انتهاء أزمة عدوان 1956 وعودة الملاحاة إلى قناة السويس انتهجت الولايات المتحدة سياسة أكثر مرونة تجاه دولة الشرق الأوسط وخاصة مصر في محاولة منها لتحل بديلاً لبريطانيا في المنطقة، وفي محاولة لإعادة توازن القوى بعد تزايد النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط³⁶. وهذا ما أكدته فولبرايت رئيسلجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي في أغسطس عام 1959 بأن الولايات المتحدة الأمريكية تنهج الآن سياسة جديدة تجاه دول الشرق الأوسط قائمة على أسس واقعية، كما أشارت إلى هدوء الأوضاع في الشرق الأوسط مع ضرورة الاهتمام من قبل الولايات المتحدة بالمنطقة وإمكانياتها وهو الأمر الذي فشلت الولايات المتحدة في إدراكه في الماضي. وقالت: "أن القاهرة أبدت في إدارتها لقناة السويس كفاءة عالية لا تقل عن الكفاءة التي كانت تدار بها في الماضي على عكس ما كان يتوقعه الغرب، وهو أحد الأمثلة على خطأ حكم الغرب على إمكانيات الشعوب العربية"³⁷.

كما حاولت الولايات المتحدة أن تمارس ضغطاً على الجانب المصري أثناء مفاوضات قرض البنك الدولي 1957-1959 لتوسيع وتطهير القناة، بأن يكون القرض مقابل حرية عبور السفن الإسرائيلية في قناة السويس. لكن الجانب المصري رفض تلك الضغوط وتمسك بكافة الإجراءات المتبعة حيال البضائع والسفن الإسرائيلية المارة عبر القناة، وكذلك الترتيبات الضمنية المتفق عليها بين الجانبين.

2 - بريطانيا

تمثل القناة أهمية كبيرة لبريطانيا كما أوضحنا في السابق، حيث كانت مسألة الملاحة والمرور في القناة ذات عمق استراتيجي واقتصادي لبريطانيا، وهذا ما يفسر الرفض البريطاني لأية إجراءات كانت قد اتخذتها مصر حيال مرور السفن والبضائع الإسرائيلية أو غيرها في قناة السويس، على الرغم من التسهيلات الكبيرة التي قدمتها مصر لمرور السفن والبضائع البريطانية بالقناة³⁸.

الجدير بالذكر أن بريطانيا رفضت وبقوة قرار التأمين واعتبرته منعدم ولم تعترف به وأعلنت أنها ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان حرية الملاحة في القناة وحماية مصالحها، كما حاولت جاهدة إفشال الملاحة في القناة عقب قرار التأمين وإظهار عجز مصر لإدارتها للقناة من خلال مجموعة من الوسائل منها ما يلي:

- 1 — إرباك الجانب المصري بتوجيه أكبر عدد ممكن من السفن للمرور فى القناة.
- 2 — سحب كل المرشدين الأجانب وخاصة أن معظم المرشدين كانوا بريطانيين الجنسية³⁹.
- 3 — تنظيم مؤتمر دولي للدول البحرية في لندن لمحاولة استعائهم على مصر.
- 4 — تكوين رابطة المتفاعلين بالقناة ضمت أكثر الدول انتفاعاً بالقناة على أن تتولى بريطانيا الإشراف على القناة.
- 5 — دفع السفن البريطانية والفرنسية إلى تسديد رسوم المرور إلى بريطانيا وليس للإدارة المصرية⁴⁰.
- 6 — تجميد جميع أموال الشركة في بريطانيا، وتجميد الأرصدة المصرية لديها⁴¹.

وأفشلت مصر كل هذه المحاولات، حيث أعلنت أنها ملتزمة بضمان حرية الملاحة في القناة طبقاً لمعاهدة القسطنطينية عام 1888، كما أن الملاحة في القناة تسير على خير ما يرام وذلك بشهادة قادة السفن التي عبرت القناة منذ تأميمها، وأكدت تعهدها بتعويض حملة أسهم الشركة المؤممة⁴²، كما استطاعت التغلب على أزمة المرشدين من خلال، عمل المرشدين المصريين العاملين بالقناة على تيسير حركة الملاحة فيها ليلاً ونهاراً، وكان للمرشدين اليونانيين الموجودين دور كبير في ذلك، كما تقدم العديد من المرشدين الأجانب من جنسيات مختلفة للالتحاق والعمل بالقناة منهم إيطاليين وهولنديين ونرويجيين ويوغوسلافيين⁴³.

أمام كل هذه المحاولات الفاشلة من جانب بريطانيا لعرقلة الملاحة في القناة، لم تجد بداً سوى مشاركتها في أعمال العدوان الثلاثي على مصر في الحادى والثلاثين من أكتوبر عام

1956. وأعلنت مصر في الأول من يناير عام 1957 في أعقاب فشل العدوان قراراً يقضي بانقضاء اتفاق 19 أكتوبر 1954 بين مصر وبريطانيا واعتباره كأن لم يكن وذلك لمشاركة بريطانيا في الاعتداء على الأراضي المصرية والقناة، وبذلك تكون مصر قد أكدت بهذا الإجراء استقلالها الحقيقي الذي ظفرت به بجلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة، وصار لها الحق في مصادرة ما يوجد في قاعدة السويس من معدات ومنشآت بريطانية، هكذا أصبح لمصر السيادة الكاملة على قناة السويس والملاحة فيها⁴⁴.

ونظراً لفشل العدوان وتوقف الملاحة في قناة السويس في الفترة من 29 أكتوبر 1956 إلى نهاية مارس 1957، وتأثر ناقلات البترول التي كانت تمر بقناة السويس، والعجز الكبير في الطاقة لدى دول غرب أوروبا في شتاء عام 1956، ورفض الولايات المتحدة سد هذا العجز، كل ذلك ساعد على تراجع الدور البريطاني في الشرق الأوسط، وهذا ما دفع بريطانيا لاتخاذ مواقف أكثر مرونة تجاه خسارة الملاحة وإجراءات التفتيش التي اتخذتها السلطات المصرية تجاه السفن الإسرائيلية أو حتى السفن البريطانية نفسها المارة في قناة السويس في الفترة من 1957 — 1959⁴⁵.

حاولت بريطانيا هي الأخرى ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية أثناء مفاوضات قرض البنك الدولي الخاص بتطوير القناة 1957-1959، على أن يكون القرض مقابل حرية عبور السفن الإسرائيلية في قناة السويس. وكما قال سلوين لويد "Selwyn lloyd" وزير الخارجية البريطاني أن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا في موقف لا تحسدا عليه في مسألة التصويت على منح القرض من عدمه، فإنه إذا تم منح القرض للجانب المصري دون أن يقدم تنازلات بشأن الملاحة والعبور في قناة السويس، فسيكون هناك رد فعل شعبي قوى في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. كما أن عدم الموافقة يعنى دخول الاتحاد السوفيتي في اللعبة مثلما حدث في قرض تمويل مشروع السد العالي⁴⁶.

لذا استقر الرأي بين الجانبين الأمريكي والبريطاني أن يترك مسألة التصويت لرئيس البنك الدولي الذي وافق في الحادي والعشرين من ديسمبر عام 1959 على منح مصر نحو (56) مليون دولار لتطهير وتعميق القناة.

3 - فرنسا

اتخذت فرنسا موقفاً معارضاً لكافة السياسات التي اتخذتها مصر بشأن قناة السويس ومنها مسألة إجراءات التفتيش التي كانت تقوم بها السلطات المصرية تجاه السفن الإسرائيلية، أو غيرها من السفن المارة بالقناة خلال الفترة 1954 — 1966 ويرجع ذلك إلى أهمية قناة

السويس لفرنسا، حيث أنها أحد أهم الممرات المائية لتجارة فرنسا مع دول أفريقيا وآسيا، إلى جانب البعد التاريخي لفرنسا وكونها صاحبة فكرة مشروع شق قناة السويس من الأساس، كما أن المقر الدائم للشركة العالمية لقناة السويس هو مدينة باريس، وكانت فرنسا ثان الدول بعد بريطانيا لها نصيب من أسهم القناة. بالإضافة إلى مساندة مصر للثورة الجزائرية واعترافها بالصين الشعبية.

وتصور جي موليه "Guy Mollet" رئيس وزراء فرنسا أنه بالتخلص من عبد الناصر تستطيع فرنسا أن تحسم القضية الجزائرية لصالحها. وتضمن استقرار مصالحها في الشرق الأوسط⁴⁷، وتوقف حركات النضال والتحرر التي اشتعل فتيلها في دول القارة الأفريقية والآسيوية، والتي كان عبد الناصر ملهماً لها⁴⁸. كما عارضت فرنسا وبشدة قرار عبد الناصر الخاص بتأميم قناة السويس الصادر في السادس والعشرين من يوليو عام 1956، ورفضت دفع الرسوم للإدارة المصرية للقناة، ودعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة للمشاركة في تشكيل هيئة لمنفعي القناة⁴⁹.

تقدمت فرنسا كذلك بالعديد من المذكرات والشكاوي إلى مجلس الأمن خلال الفترة من يوليو — أكتوبر 1956 في محاولة منها لإفشال قرار التأميم وتقويض سيادة على مصر على ممرها الملاحي من خلال ممارسة الضغوط الدولية على مصر في مجلس الأمن، وحينما فشلت في ذلك خططت وشاركت مع كل من إسرائيل وبريطانيا في أعمال العدوان الثلاثي على مصر في التاسع والعشرين من أكتوبر عام 1956⁵⁰.

انتهجت فرنسا سياسة أكثر مرونة تجاه الإجراءات التي تتبعها مصر فيما يخص الملاحة والمرور في قناة السويس، وذلك عقب فشل العدوان ومخطط إسقاط عبد الناصر من قبل كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، وإعلان مصر من قبلها في الثامن عشر من مارس 1957 عودة الملاحة إلى قناة السويس بعد توقفها أثر العدوان، وأنها تلتزم بحرية الملاحة في القناة بما لا يتنافى مع سيادة مصر على هذا الممر الملاحي⁵¹.

وعلى الجانب الآخر وقف الاتحاد السوفيتي ومعظم دول الكتلة الشرقية ودول كتلة عدم الانحياز إلى دعم الإجراءات المصرية في تفتيش السفن الإسرائيلية باعتباره من أعمال السيادة للدولة المصرية على ممرها الملاحي فلقد اتخذ الاتحاد السوفيتي موقفاً مؤيداً للإجراءات التي اتخذتها مصر بشأن الملاحة وعبور السفن الإسرائيلية وغيرها من السفن الأجنبية في القناة. كما أيد قرار التأميم باعتباره حق أصيل للدولة المصرية، باعتباره إجراء قانوني من وجهة نظر القانون الدولي.

ولقد اشارت الوثائق البريطانية بأن جريدة إزفيستيا "IZVESTIYA" الناطقة باسم الحكومة السوفييتية صرحت: "أن حرية الملاحة في قناة السويس تسير بشكل طبيعي بعد قرار عبد الناصر بتأميمها في السادس والعشرين من يوليو عام 1956، وأن القوى الغربية هي التي تحاول عرقلة الملاحة، وتلوح باستخدام السلاح، وأن الدول الغربية لا تريد حلاً سلمياً للمشكلة ولكن يريدون تصعيد الموقف للتدخل في شئون مصر الداخلية وباقي دول الشرق الأوسط"⁵².

وأعلن خرشوف "Khrushchev" سكرتير الحزب الشيوعي آنذاك تأييده لقرار التأميم، محذراً بريطانيا وفرنسا من القيام بأية خطوات عسكرية ضد مصر لأن ذلك يؤثر سلباً على مصالحها مع الشرق الأوسط، ووقف الاتحاد السوفييتي في مواجهة بريطانيا وفرنسا لاستصدار أي قرار من مجلس الأمن ضد مصر بشأن القناة والملاحة فيها مستخدماً حق الفيتو، كما أدان في 15 سبتمبر 1956 الاستعدادات الحربية التي كانت تقوم بها كل من بريطانيا وفرنسا بتعزيد من الولايات المتحدة واعتبرها عمل من أعمال العدوان⁵³.

كما أكد شبييلوف "Shepilov" وزير الخارجية السوفيتي في 17 أغسطس 1956 على حق مصر في تأميم القناة باعتباره عمل يدخل في نطاق القانون الدولي، وفي نطاق سيادة مصر على أراضيها، كما أن دول كثيرة قامت بهذا الإجراء ولم يعترض أحد على ذلك، كما كانت الشركة ذات طبيعة استعمارية وتمثل دولة داخل الدولة وهذا لا يتماشى مع الوقت الحاضر من التحرر من رقبة الاستعمار⁵⁴.

ظل الاتحاد السوفييتي مسانداً لمصر وسيادتها على قناة السويس، حيث رفض وندد بأعمال العدوان الثلاثي على مصر، وهدد كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بأنه لن يقف مكتوف الأيدي أمام هذا العدوان، وإن استمراره يعني دخول العالم في حرب عالمية ثالثة مهدداً بالتدخل العسكري ما لم يتم الانسحاب من منطقة القناة. واستمر الاتحاد السوفييتي في تأييده لمصر بشأن القناة والملاحة فيها والإجراءات الخاصة بالتفتيش والمصادرة باعتبارها أعمال سيادية لدولة على أراضيها⁵⁵. حيث رفض أي مشروع قرار من مجلس الأمن ضد مصر بشأن الملاحة والعبور في قناة السويس خلال الفترة من 1954-1960.

هكذا تباينت مواقف الدول تجاه مسألة الملاحة في قناة السويس، حيث تحكمت مصالح كل دولة في موقفها من هذه المسألة، كما يتضح مدى ثقل مصر وتأثيرها في المحيط الدولي، حيث زار مصر الأمين العام للأمم المتحدة همرشلود ونائبه رالف بانس خلال الفترة من 1954-1960 مرات عديدة لإيجاد حل لهذه المشكلة.

الهوامش: -

- 1 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 70، كود أرشيفي -0078 034912، ملف رقم 2، محاولة السفن الإسرائيلية المرور في قناة السويس، 6/10/1956.
- 2 أنشأت هذه المحكمة بمقتضى القرار رقم 38 لسنة 1948 للنظر في السفن والبضائع المحتجزة في قناة السويس، ويرأسها أحد رؤساء محاكم الاستئناف، وظلت موجودة وتمارس أعمالها بعد قيام ثورة يوليو 1952. انظر:
- Leo Gross, Passage Through the Suez Canal of Israel-Bound Cargo and Israel Ships, The American Journal of International Law, Vol. 51, No. 3 (Jul., 1957), p.550.
- 3 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 66، كود أرشيفي -0078 034875، ملف رقم 30/45/7، المهربات في قناة السويس، 1/5/1951.
- 4 Barak, Eitan, On the Power of Tacit Understandings: Israel, Egypt and Freedom of Passage through the Suez Canal, 1957-1960, Middle East Journal, Vol. 58, No. 3 (Summer, 2004), p.445.
- 5 F. H. Legal, Aspects of the Suez Crisis, The World Today, Vol. 13, No. 5 (May, 1957), p.192.
- 6 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 70، كود أرشيفي -0078 034912، محفظة رقم 137، الإدارة العامة، ملف رقم 2، محاولة السفن الإسرائيلية المرور من قناة السويس "الباخرة بات جاليم، الباخرة بانجيا"، 6/10/1956.
- 7 Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op. Cit., p.445.
- 8 F. O 370/ 2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships and cargoes, 4, August. 1964.
- 9 Selak Charles B., the Suez Canal Base Agreement of 1954, The American Journal of International Law, Vol. 49, No. 4 (Oct., 1955), p. 83.
- 10 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم 70، كود أرشيفي -0078 034912، ملف رقم 30/45/40 إدارة الشؤون العربية، مذكرة عن بات جاليم، 3 أكتوبر 1953. وانظر أيضا: Leo Gross, Op. Cit., p. 541.
- 11 F. O 370/ 2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships and cargoes, 4, August. 1964.
- 12 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 70، كود أرشيفي -0078 034912، ملف رقم 30/45/10، إدارة الشؤون العربية، مذكرة بشأن الباخرة اليونانية بانجيا، 9/9/1956.
- 13 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 70، كود أرشيفي -0078 034912، ملف رقم 30/45/10، إدارة الشؤون العربية، مذكرة بشأن الباخرة اليونانية بانجيا، 9/9/1956.
- 14 نفس الوثيقة.
- 15 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 70، كود أرشيفي رقم -0078 034912، الإدارة العربية، ملف رقم 2، محاولة السفن الإسرائيلية المرور في قناة السويس الباخرة بات جاليم -

- الباخرة بانجيا، 6/10/1956.
- F.O 371/ 119175, From Washington to Foreign office telegram No. 16
1830 of September 7, 1956.
- 17 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم 70، كود أرشيفي 034912 - 0078، الإدارة العربية، ملف رقم 2، محاولة السفن الإسرائيلية المرور في قناة السويس الباخرة بات جاليم - الباخرة بانجيا، 6/10/1956.
- F. O 370/2757-0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, and 18
cargoes, 4. August, 1964.
- F. O 370/2757-0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, and 19
cargoes, 4. August, 1964.
- .Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op. Cit., pp. 455-456 20
- F. O 370/2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, 21
and cargoes, 4. August, 1964.
- .Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op. Cit., pp. 455-456 22
- F. O 370/2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, 23
and cargoes, 4. August, 1964.
- 24 الأهرام، قرار بمصادرة شحنة الباخرة الدنماركية أنج توفت، 23 / 5 / 1959.
- F. O 370/2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, 25
and cargoes, 4. August, 1964.
- .Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op. Cit., pp. 455-456 26
- F. O 370/2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, and 27
cargoes, 4. August, 1964.
- .Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op.Cit., p.462 28
- F. O 370/2757 - 0005, Transit of the Suez Canal by Israel ships, 29
and cargoes, 4. August, 1964.
- 30 كانت من أهم السفن التي تم تفتيشها واحتجازها في بدايات الستينيات السفينتان نيبون ومينيكوي
Nipon & Minikoi حيث وصلتا هاتين السفينتين إلى ميناء بورسعيد في ديسمبر 1962، وهما
مملوكتان للشركة السويدية الشرق آسيوية، وكانتا محملتان بدولارات ماريا تريزا، وهي عملة كانت
مستخدمة في التجارة منذ القرن السابع عشر الميلادي تقريباً، والتي تم شحنها من ميناء عدن
"Aden" إلى جنوا "Genoa"، لكن السلطات المصرية أرغمتها على تفريغ شحنتهما.
- وتشير الوثائق البريطانية أن ذلك يعد التدخل الأول من قبل السلطات المصرية في تجارة
مستمرة لسنوات طويلة، كما لا توجد دلائل على وجود عقد مع شركة إسرائيلية، أو أن السفينة نفسها
واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بأي شكل من الأشكال، لكن في كلتا الشحنتين كانت هناك صكوك
شحن لم يتم تحديد اسم المرسل إليه مما أثار الشكوك حول ما إذا كانت تلك الشحنة موجهة لشركة
يهودية في إيطاليا، فرأت السلطات المصرية في هذا الأمر تحايل على المقاطعة القائمة بين مصر
وإسرائيل، كما أن السلطات المصرية رفضت إعلان لاحق يفيد أن الفضة في الشحنة كانت موجهة
لشركات إيطالية لإدابة الفضة إلى سبائك وتم إحالة الفضة إلى محكمة الغنائم التي أصدرت حكمها

- في مارس 1964 بمصادرتها.
- كما تم احتجاز السفينة كارديجان شاير "Cardiganshire" وهي تابعة لشركة جلين وشايرلاين "Glen & shireline" التي دخلت ميناء بورسعيد في فبراير 1964، وكانت متجهة في طريقها إلى الشرق الأقصى، لكن تم إجبارها على تفريغ حمولتها من البورسلين المشحون من هامبورج "Ham-borg" إلى السفير الإسرائيلي في مانيلا عاصمة دولة الفلبين.
- وكما ورد بالوثيقة أن هذه الحمولة كان المرسل مسئولاً عن تأمينها ودفع القسط الأول عن التأمين، ولم يتم الاستعلام عما إذا كانت السفينة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية بموجب عقد أم لا، ولم تكن البضاعة المشحونة مخالفة قانوناً ولم تكن مشحونة من إسرائيل بل أن السفينة لم تعرج حتى على أحد الموانئ الإسرائيلية.
- لكن محكمة الغنائم المصرية صادرت الشحنة عقب وصولها إلى ميناء بورسعيد وتم تبرير ذلك أنه جاء وفقاً للتشريع المصري الخاص "القانون المصري رقم 506 لسنة 1955 والذي يتم تطبيقه على المنتجات الخاصة بإسرائيل أو المشحونة لأشخاص أو منظمات تقع في إسرائيل أو المنتجات الإسرائيلية أو التي تعمل لصالح إسرائيل. انظر:
- F. O 370/2757 – 0005, Transit of the Suez Canal by Israel shipsandcar- goes, 4. August, 1964
- 31 شوقي وهبة، فخ السويس، عدد 30، مجلة الكتاب العربي، 1966، ص 54.
- 32 طلعت أحمد مسلم، ندوة ثلاثون عاماً على تأميم قناة السويس، أكتوبر 1986، المستقبل العربي، مجلد 9، عدد 94، لبنان، 1986، ص 158.
- 33 وليد أحمد رأفت، مرجع سابق، ص 217.
- 34 F. O 371/118919, Title Cease – Fire, December 6, 1956
- 35 F. O 371/118919, from washing ton foreign office, November 9, 1956
- 36 State Department, the suez canal problem, v2, A Document publica- tion, New York, 1956, p . 256
- 37 الأهرام، تصريح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، 31/8/1959.
- 38 محمد عبد الرحمن برج، مرجع سابق، ص 11.
- 39 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكرو فيلم رقم 67، كود أرشيفي 034914 – 0078، طلبات العمل كمرشدين وقباطنة بهيئة قناة السويس، يونيو 1956.
- 40 طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 156.
- 41 المجلة المصرية للقانون الدولي، القضايا العربية في تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، مجلد 13، القاهرة، 1957، ص 155.
- 42 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكرو فيلم رقم 70، كود أرشيفي 034912 – 0078، ملف رقم 2 محاولة السفن الإسرائيلية المرور بقناة السويس 6/10/1956.
- 43 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكرو فيلم رقم 67، كود أرشيفي 034914 – 0078، طلبات العمل كمرشدين، الوثيقة السابقة.
- 44 محمد عبد الرحمن برج، مرجع سابق، ص 323 – 324
- 45 وثائق وزارة الخارجية المصرية، كود أرشيفي 050608 – 0078، ملف رقم 10/2/2/1

- سري، قناة السويس 1956.
- 46 Barak, Eitan, On the Power of Tacit, Op.Cit, pp. 461-462
- 47 .F. O 371/ 119175, Paris Gove press blames America, 1956
- 48 الأهرام، فرنسا تولول على الكنز الثمين المفقود، 29 يوليو 1956.
- 49 طلعت أحمد مسلم، مرجع سابق، ص 158.
- 50 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكرو فيلم 257، كود أرشيفي رقم 639456 - 0078، ملف رقم 139 / 142 / 41 ج 2 - إدارة الهيئات إدارة غرب أوروبا، طلب عقد مجلس الأمن لبحث مسألة قناة السويس، 18/5/1957.
- 51 سعيد أحمد خيرت، تأميم قناة السويس، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 12، 1956، ص ص 108 - 109.
- 52 .F. O 371 / 119086, From Moscow to Foreign office August 4, 1956
- 53 وليد أحمد رأفت، مرجع سابق، ص 61 - 62
- 54 وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكرو فيلم 257، كود أرشيفي رقم 639456 - 0078، ملف رقم 139 / 142 / 41 ج 2 - إدارة الهيئات إدارة غرب أوروبا، طلب عقد مجلس الأمن لبحث مسألة قناة السويس، 18/5/1957.
- 55 وثائق وزارة الخارجية المصرية، النشرة الأسبوعية، العدد الخامس عشر بتاريخ 27 ديسمبر 1956، الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على الأراضي المصرية 27 / 12 / 1956.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تأميم مصر لشركة قناة السويس 1956

أ.د. محمد عبدالوهاب سيد أحمد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب
جامعة عين شمس
رئيس شعبة الدراسات الأمريكية بمركز بحوث
الشرق الأوسط بجامعة عين شمس

جاء تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس كصدمة للعالم الغربي خاصة بريطانيا وفرنسا ولم يدرك الكثير من الباحثين أن السبب جاء كرد فعل على سحب الولايات المتحدة لتمويل مشروع السد العالي، فقد أوقعت السياسة الأمريكية العالم في ورطة يمكن على أثرها وقوع الحرب العالمية الثالثة.

وبتتبع المواقف نجد أن دلاس وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس إيزنهاور قد ربط تمويل مشروع السد العالي بنجاح مهمة المبعوث الأمريكي اندرسون لإرساء دعائم السلام من مصر وإسرائيل وجاء رفض عبد الناصر للشروط الأمريكية - أو على الأصح الإسرائيلية- في فبراير 1956 كما قال السفير الأمريكي هنري بايرود في مقابلة مع الباحث¹ بواشنطن مما أثار غضب الإدارة لما سوف يترتب على هذا الفشل من نتائج غير متوقعة خاصة فيما يتعلق باحتواء الخطر الشيوعي في المنطقة وجاء إعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية في مايو 1956 بمثابة ضربة لمتخذ القرار في واشنطن الذي رأى في هذا تحدياً للسياسات الأمريكية في المنطقة.

لقد بدأت السحب تتراكم ولم يعد أمام إدارة إيزنهاور ممثلة في وزير خارجيته دالاس سوى الاقدام على تحطيم آمال مصر عبد الناصر في بناء السد العالي .

لقد أصبح هنالك سباق للوقت في داخل أروقة الحكم في واشنطن ولم يتورع دلاس عن التصريح في 26 يونيو 1956 " بأنه لا يعتقد أن تكون هناك إمكانية لبناء هذا السد دون تضحية كبيرة من الشعب المصري، الذي سوف تزداد معاناته² لقد حاول دلاس في بيانه هذا إلى استثارة الشعب ضد عبد الناصر خاصة بعدما أشيع من إمكانية إقدام السوفيت على تمويل المشروع .

لقد بدأت الإدارة الأمريكية تكشف على أنيابها غير واضحة في الاعتبار إمكانية قيام مصر ببناء المشروع اعتماداً على مواردها بصفة أساسية وجاءت في نظر دلاس اللطمة الكبرى لنظام الحكم في مصر³ في 19 يوليو 1956 بإعلان سحب الولايات المتحدة عرض التمويل لمشروع السد العالي، لقد جاء قرار دلاس دون الرجوع إلى الشركاء في عملية التمويل سواء البنك الدولي وهو ما أوضحه رئيس البنك الدولي يوجين بلاك بأن ما أقدم عليه دلاس يعد

خسارة كبيرة وأنه لم يرجع إلى البنك الدولي في قراره⁴.

أسبوعاً بعد قرار دلاس أعلن عبد الناصر في خطابه الشهير في 26 يوليو 1956 قراره التاريخي بتأميم شركة قناة السويس وقد سمع انتوني إيدن رئيس الوزراء البريطاني بأمر إعلان عبد الناصر في حفل عشاء مع ملك العراق ورئيس وزرائه فقام على الفور بعقد مجلس حرب واستدعى السفير الفرنسي والقائم بالأعمال الأمريكي⁵ واستمر الاجتماع ساعتين وفي نهاية الاجتماع أرسل القائم بالأعمال الأمريكي تقريراً مفصلاً لحكومته أوضح فيه بأن إيدن كان يرى بأنه لا يجب أن يسمح لعبد الناصر بأخذ قناة السويس⁶ وكانت المشكلة التي واجهت الولايات المتحدة -التي تسببت في المشكلة- مدى تأييد ومشاركة الولايات المتحدة في موقف ثابت في مواجهة عبد الناصر بشأن العقوبات الاقتصادية بل والتدخل العسكري إذا لزم الأمر .

لقد اعتبر حلفاء أمريكا الرئيسيان في الناتو " بريطانيا وفرنسا " تأميم شركة قناة السويس أمراً غير مقبول فقد كانت نسبة 25 % من جملة الصادرات البريطانية تمر عبر القناة⁷ لقد وصفها إيدن بأنها تمثل القصة الهوائية للإمبراطورية البريطانية .

أما بالنسبة لفرنسا فقد كانت القناة تمثل عاملاً اقتصادياً هاماً إذ كان 70000 سبعين ألف مساهم فرنسي يملكون حصصاً لشركة القناة وبالإضافة إلى هذا فقد كان العسكريون الفرنسيون يكونون عداً لعبد الناصر لدعمه ثورة الجزائر. لقد كانت فرنسا أشد عداً لعبد الناصر وأميل للحل العسكري⁸.

لقد كان هنالك تصميم من الدولتين على أنهما سوف يلجأن إلى الحل العسكري إذا لزم الأمر .

لقد كانت بريطانيا وفرنسا تظنان أن الولايات المتحدة سوف تقف إلى جانبهما بكل السبل في حالة اللجوء إلى الحل العسكري بما فيه وضع الدولتين تحت المظلة النووية الأمريكية لمواجهة احتمال التهديد النووي السوفيتي⁹.

لقد كانت كل الأطراف تتطلع إلى الدور الأمريكي بما فيها مصر التي حافظت على علاقتها مع الولايات المتحدة لإدراكها لأهمية الدور الأمريكي في حل الأزمة .

وإذا ألقينا نظره على رؤية وموقف الولايات المتحدة التي تسببت في الأزمة نجد أن الرئيس ايزنهاور اعتماداً على رؤية وزير خارجيته دلاس رجل القانون المتخصص في القانون

الدولى وجد من وجهة النظر القانونية أن تأمين شركة قناة السويس "هو من حق مصر إلى أن يثبت عجزها عن تشغيلها" لأن الشركة من وجهة نظره "مجرد منشأة تجارية" وعارض أيزنهاور - الجنرال العسكري - استخدام القوة وشدد على ذلك لإيدن وكر دلاس نفس الموقف لمبعوثه إلى لندن روبرت ميرفي (نائب وزير الخارجية) فقال "أنا لم نتعهد بأية التزامات بشأن استخدام القوة دون موافقة الكونجرس والذي يعد عملاً معقداً للغاية في ظل الظروف الراهنة"¹⁰.

لقد تحركت الأحداث ولم يكن الرئيس أيزنهاور ذو الخلفية العسكرية متحمساً للجوء للحل العسكري لأسباب عدة :

لم يكن يريد أن يشوه سجل سياسته الخارجية وخاصة في أثناء حملته لتجديد انتخابه للرئاسة¹¹.

يضاف إلى هذا ادراكه لمعارضة الأغلبية الديمقراطية لتأييد فرنسا والذي كان دورها في شمال أفريقيا محل نقد ومعارضة من قبل هذه الأغلبية، يضاف إلى هذا الرغبة في إقرار السلام في المنطقة والخوف من إنغماس إسرائيل في اي عمل عسكري يقضي على فكرة السلام بينها وبين مصر والعرب .

يضاف إلى هذا أن حمولة السفن الخاصة بالولايات المتحدة العابرة لقناة السويس لم تكن تزيد عن 3.1 % من جملة السفن العابرة¹²، فضلاً عن أنه لم يكن لها مصالح مالية في شركة القناة . كما وضع صانع القرار في واشنطن إمكانية فرض حظر بترولي من الدول العربية مما سيؤثر بالتبعية على الدول المنتجة والمصدرة للبترول ،ويؤثر بصورة أسوء على الدول الأوروبية المستوردة للبترول وخاصة بريطانيا وفرنسا مما سيؤثر سلباً على أوضاعهم الداخلية خاصة مع قرب فصل الشتاء .

لقد وضعت الإدارة الأمريكية في الحسابان موقف جماعة عدم الانحياز والشعوب الإسلامية التي سوف تتهم الغرب بأنه يتحد ضد أمة صغيرة كمصر .

كما توالى التقارير تشير إلى ارتفاع مكانة عبد الناصر ومصر في اعقاب التأميم الذي نال تأييد ومباركة خصمه اللدود نوري السعيد رئيس وزراء العراق .

كما وضعت إدارة أيزنهاور في الحسابان ما سيحققه الاتحاد السوفيتي من مكاسب في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وهو ما أكدته تقارير المخابرات الأمريكية CIA وكذا هيئة أركان الحرب العليا في تقاريرها إلى متخذ القرار في واشنطن¹³.

أعمت الرغبة في الحرب إيدن وموليه رئيس الوزراء الفرنسي ولم يدركا الخلاف بينهم وبين موقف الحليف الأمريكي الذي كان يسعى لهدفه من خلال الحلول السلمية وعدم اللجوء للحل العسكري الذي كان لا يتفق مع المصالح الأمريكية .

لقد كان قصور فهم الجانب البريطاني والفرنسي وغموض الموقف الأمريكي عاملاً مشجعاً مهماً على أن يسير في الأخذ بالحل بالحل العسكري .

وقد أدرك عبد الناصر أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة هو الحفاظ على حرية الملاحة في قناة السويس وقيام مصر بدور الضامن لهذا طبقاً لاتفاقية عام 1888 . وهو ما أكد في أن " مصر هي الحامي الطبيعي للقناة وسوف تستمر في حمايتها "

وبعد ثلاثة أيام من تصريحات عبد الناصر أكد نفس الكلام علي صبري مدير مكتبه أثناء تواجده في لندن .

لقد قرأ عبد الناصر الموقف جيداً مدركاً ما يدور في ذهن متخذ القرار في واشنطن ورغبة منه إلى كسب الدعم الأمريكي فقد صرح في 6 أغسطس 1956 " أنه ينوي تخصيص جزء كبير من إيرادات القناة لتحديثها وتعميقها ، لتتمكن ناقلات البترول العملاقة من المرور عبرها " ¹⁴ ، وبالتالي لم يمنح القوى الغربية عذراً في استخدام القوة ضد مصر .

ومن أجل الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف فقد عقد مؤتمر لندن الأول في الفترة من 23-16 أغسطس.

وقد حضر المؤتمر 22 دولة منها 16 من كبار (المنتفعين) بالقناة والموقعين على اتفاقية القسطنطينية التي تحمي حرية الملاحة في القناة . وقد دعت مصر إلى الحضور ولكن لم ترسل وفداً رسمياً لحضور المؤتمر .

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن هذا المؤتمر قد قدم فرصة لتقييد هدف حلفائها للقيام بعمل عسكري منفرد ضد مصر .

وقد حاول دلاس الحصول على تأييد الدول المشاركة لفكرة تدويل القناة ¹⁵ وما أن اقتنعت بريطانيا وفرنسا بإمكانية التفاوض حتى بدأ دلاس بالفعل في إضعاف فعالية المؤتمر بتصريحه " بأن هذا ليس المؤتمر الذي يتم من خلاله لتوصيل إنذار إلى مصر لأنه لا أحد منا يمكن أن يسلم بهذا الهدف " ¹⁶ . وذلك لتقوية الفرصة على السوفيت للاصطياد في الماء العكر .

لقد بدأت اتصالات سرية من أمريكا ومصر آنذاك وقد وضع ميل الجانب الأمريكي إلى ضرورة التوصل لحل مقبول وأن فكرة التدويل لا يمكن أن تتحقق بالنسبة لمصر . وهو ما وضع من خلال الاتصالات التي تمت بين عبد الناصر والسفير الأمريكي في القاهرة وكذا ما أكده علي صبري سراً للوفد الأمريكي في المؤتمر .

ورغبة في إضعاف المؤتمر فإن دلاس رفض الاشتراك في وفد الدول الخمس رغم إلحاح بريطانيا على ضرورة مشاركة دلاس . وقد اكتفى دلاس بإرسال لوى هندرسون مكانه¹⁷ . وترأس البعثة رئيس الوزراء الاسترالي روبرت منزيس ، وقد جاء إجماع دلاس عن المشاركة بمثابة إعلان بموقف الولايات المتحدة بصعوبة فرض حل على مصر . وقد وضع منذ البداية وذلك طبقاً للمراسلات السرية من إيزنهاور وأيدن بمعارضة الولايات المتحدة اللجوء إلى الحل العسكري¹⁸ .

وجاءت تصريحات أيزنهاور في 28 أغسطس " بأن قناة السويس ليست ذات أهمية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة " لقد شجعت هذه الإشارات عبد الناصر إلى رفض المقترحات المقدمة من قبل بعثة منزيس التي حكم عليها بالفشل .

لقد وقعت الإدارة الأمريكية في حالة من الارتباك بين الموقف الدولي وحلفاء الناتو . مما جعل الإدارة تطرح البدائل لحلفائها تجنباً للعمل العسكري منها استخدام ورقة الضغط الاقتصادي واستثمار رغبة بعض الزعامات العربية في القضاء على زعامة عبد الناصر للمنطقة وكذا إمكانية استخدام السفن العملاقة ووضع مسارات جديدة لتبرول المنطقة .

سعت الإدارة الأمريكية منذ البداية إلى إيجاد بدائل للحل العسكري وعدم الظهور بالانصياع وراء رغبات بريطانيا وفرنسا في هذا الصدد . وقد وضع هذا في عدم حضور دلاس اجتماعات الناتو NATO الذي عقد في باريس في 5 سبتمبر والذي تمت الدعوة إليه للتباحث بشأن أزمة السويس . لقد اتخذت واشنطن هذا الموقف انطلاقاً من عدم الرغبة في خلق انطباع بأن الدول الغربية كلها مجتمعة ضد مصر¹⁹ .

وبدأت الأحداث تسير بسرعة وأبلغ أيدن دلاس برغبة بريطانيا وفرنسا لطرح المشكلة أمام الأمم المتحدة وهو ما كان يعارضه دلاس خوفاً من الفيتو السوفيتي .

لقد كان دلاس مدركاً أن حلفائه يحاولون الظهور أمام المجتمع الدولي باستنفاد كل الوسائل الممكنة لحل الأزمة بالطرق السلمية .

وعلى الفور قدم دلاس صيغة توفيقية جديدة انطلاقاً من خلفيته القانونية وكان

الهدف هو تشكيل إتحاد دولي لإدارة القناة وقد عرفت هذه الجماعة بهيئة المنتفعين بقناة السويس Suez user's Association وقد أوحى إلى إيدن بأن يجعل هذا الاقتراح ينتسب إليه وتحت الضغط قبل إيدن أملاً في إرضاء كافة الأطراف.

وبمجرد علم الأمريكيون بذلك حتى وجه دلاس ضربة قاضية للفكرة فقد صرح في مؤتمره الصحفي في 13 سبتمبر " بأن الولايات المتحدة لا تنوي عبور سفنها قناة السويس إذا ما حاولت مصر سد طريق الملاحة أمام الرحلات الأمريكية تحت حماية جمعية المنتفعين ". وقد أكد في نفس المؤتمر بأن كل أمة لها أن تقرر لنفسها ما هو العمل الذي يمكن أن تتخذه²⁰.

عملت بيانات دلاس على إحباط إيدن حيث كتب في مذكراته " بأن الكلمات كانت بمثابة إعلان لعبد الناصر بأنه في إمكانه أن يرفض المشروع ويتصل منه " .

لقد أدرك أيزنهاور ودلاس حقيقة أهداف حلفائهم بأنهم يسعون للعمل العسكري وقد وضع هذا في 15 سبتمبر حينما قامت فرنسا وبريطانيا بسحب مرشديها رغم النصيحة الأمريكية التي ذهبت هباء لقد صار واضحاً أن الهدف ليس قناة السويس بل هو عبد الناصر²¹.

لقد نجح عبد الناصر في إدارة القناة باستعواض مرشدين من دول أخرى ، مؤكداً للولايات المتحدة بأنه لن يسمح للمرشدين السوفيت بإرشاد السفن الأمريكية . وقد أظهر دلاس عدم الوقوف إلى جانب فكرة جماعة المنتفعين بقوله في 2 أكتوبر 1956 م حينما سؤل هل للجمعية أنياب فكان رده " هناك حديث حول أنيابها المخلوعة "²².

لقد وضع موقف الولايات المتحدة إستنداً للرأي القانوني بحق مصر في التأمين مع ضرورة الإيفاء بالتزاماتها الدولية.

لقد أصبح وضحا التباين في الموقف إعتماًداً على مصالح وعلاقات الولايات المتحدة ونظرتها للأمور بصورة مخالفة لحليفها بريطانيا وفرنسا.

الأمم المتحدة

كانت الدولتان بريطانيا وفرنسا حريصتان على إحالة القضية إلى الأمم المتحدة لإظهار إستنفاد كافة السبل للوصول إلى تسوية حتى يقدمان على القيام لعمل عسكري مبرر ولذا فإن متخذ القرار في واشنطن كان يدرك خطورة الموقف خاصة وأن تقارير المخابرات الأمريكية أفادت بتعيين الجنرال كتلى كقائد للحملة وأن إيدن كان في حالة مزاجية لا يمكن

التبؤ بها وهو ما سرب أيضاً لمصر طبقاً لما ورد في كتابات هيكل ونصحت واشنطن القاهرة بإظهار نوعاً من المرونة في قبول المقترحات المقدمة لتفويت الأزمة لكن رغم هذا أصر الإنجليز والفرنسيون إلى وضع مقترحات مضادة غير مقبولة مما أدى إلى الفيتو السوفيتي وانتشار حالة من الامتناع بين دول الأمم المتحدة نتيجة للموقف الانجلو فرنسي المتعنت.

وهو ما كانت تخشاه واشنطن لقد بدأت طبول الحرب تدق فقد دعا داج همرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة الأطراف إلى لقاء من أجل التشاور في 29 أكتوبر 1956م ألا أن الحرب قد بدأت بالتحرك الإسرائيلي بتخطيط من بريطانيا وفرنسا لإيجاد مبرر للتدخل العسكري وهو ما حدث بالفعل²³.

لقد اختلقت أمريكا أسباب الأزمة في البداية وخرجت منها بصورة مختلفة انطلاقاً من الحفاظ على دورها كحامي للمصالح الغربية رغم أنف حلفائها لقد وضع النمط الإمبراطوري في المواقف وتؤكد الدور الأمريكي مستخدمة الدبلوماسية الخفية في إدارة الأزمة The Covert Diplomacy وهو ما قد وضع من تسلسل الأحداث .

- 1 مقابلة مع السفير هنري بايرود في واشنطن، مايو 1984م.
- 2 Executive session of the Senate F. R. Committee, Vol. VIII, State-
ment of the Secretary Dulles, 26 June, 1956
- 3 Dept. of State Bulletin, July 1956, P.188. "Aswan High Dam re-
lease 19-7-1956
- 4 Black: Dulles oral History Collection, Princeton University
- 5 .Eden: Full Circle, PP. 423-24
- 6 Foster Cable to State Dept. 26-7-56
- 7 Eden: Full Circle, OP. Cit. PP. 426-42
- 8 Mamon, Arthur. Air Operation in the Suez Canal Incident, U.S. Air
Force, no date, P.4
- 9 .Murphy, R. Diplomat among Warriors, P.465
- 10 Eisenhower papers, Dulles – Herter series, Box No.5, Folder July
1956. To American Embassy in London, Murphy from Sec. 30 July 1956,
Top Secret
- 11 مقابلة مع السفير هنري بايرود في واشنطن، مايو 1984م.
- 12 N A R G 218, ccs-092, Note by Sec. to JSC, 31 July
- 13 Eisenhower papers, Ann Whitman File, Box No 8 NSC meeting of
NSC, 7 Sept., 1956, CIA Report
- 14 .Eisenhower, Waging peace, P.41
- 15 Eisenhower Lib. Eisenhower papers, Dulles– Herter Series, Box
No.5 Dulles 256, from London to: The President, 18-8-5
- 16 Dept. of State Bulletin, 29-9-56, Conclusion of London Conference,
Statement of 20-8-1956 by Sec. Dulles, P.371
- 17 .Macmillan: Riding the Storm, 1956-1957, P.109
- 18
- 19 .hower to Eden, 31-8-1956
- 20 .Macmillan, Op. Cit., P.113
- 21 .Dept. of State Bulletin, No. 900, Op. Cit., P. 479
- 22 د.محمد عبد الوهاب: عبد الناصر والسياسة الخارجية (1952-1956)م، سلسلة مصر
النهضة، 2006، ص 202.
- 23 د.محمد عبد الوهاب: نفسه، ص208.
- 23 .Neff, Warriors at Suez, P.320

موقف الإتحاد السوفييتي من تأميم قناة السويس

شيماء خطاب

باحثة دكتوراة- جامعة عين شمس

على الرغم من مضي ما يزيد عن نصف قرن على حرب السويس 1956، فمازال هذا الحدث محل إهتمام المؤرخين والباحثين نظرا إلى ما ترتب عليه من نتائج وتداعيات غيرت مجرى التاريخ، إلى درجة أن أزمة السويس تعد حدا فاصلا في التاريخ المعاصر، فعندها انتهى عصر الإستعمار الأوروبي ومنها بدأت مرحلة جديدة نالت فيها شعوب العالم الثالث حريتها بعد إنفراط عقد الإمبراطورية البريطانية وكذلك الإمبراطورية الفرنسية، وذلك عقب القرار التاريخي بتأميم شركة قناة السويس الذي أعلن عنه جمال عبد الناصر يوم 26 يوليو 1956 ليفاجئ العالم بقرارة هذا الذي استرد به حق مصر الشرعي في القناة، التي كان الاستعمار البريطاني قد اغتصبها من الشعب المصري.

وكان ساسة بريطانيا الاستعمارية يعلمون يقينا منذ مطلع القرن العشرين أن إمبراطوريتهم ستظل باقية تغالب الزمن، طالما بقيت قناة السويس في يد بريطانيا، كان هذا قرار كوكبة العلماء في شتي التخصصات الذين أجمعوا وأقروا هذه الحقيقة في عام 1909.

لاشك أن عاصفة السويس 1956، من الأحداث المهمة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط المعاصر بصفة خاصة، والعالم العربي بصفة عامة وذلك نظرا لما ترتب على هذا القرار من نتائج مهمة وتداعيات لانهاية لم تكن في الحسبان، وإن ما ترتب على قرار التأميم، اتخذ عدة أسماء لدى المؤرخين والباحثين مثل أزمة السويس وحرب السويس، وعاصفة السويس، والعدوان الثلاثي 1956.

ويعتبر الإتحاد السوفييتي حليف إستراتيجي دون منازع في القضية العربية والإتحاد السوفييتي يمثل بدوره أيضا دعما سياسيا لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة العربية. وذلك من خلال تقديمه يد المساعدة لمصر بالإضافة لحرصه التام لتفادي اندلاع حرب عالمية ثالثة. والدليل على ذلك استنكاره للعدوان الثلاثي بشده وتسخير كل إمكانياته العسكرية لتخليص مصر من هذا الاعتداء. فالإتحاد السوفييتي هو حليف الأوقات الصعبة وصديق الأزمات.

وقد تناولت الباحثة في تلك الدراسة موقف الإتحاد السوفييتي من تأميم قناة السويس وقسمت الدراسة إلى المحاور الآتية -

- أولا - صفقة الأسلحة التشيكية وتداعياتها.
- ثانيا - موقف الإتحاد السوفييتي من قرار تأميم قناة السويس.
- ثالثا - موقف الإتحاد السوفييتي من العدوان الثلاثي على مصر.
- رابعا - تداعيات الموقف السوفييتي من التأميم على المستوى الدولي.

أولاً - صفقة الأسلحة التشيكية وتداعياتها.

لقد استطاع التحالف الكبير الذي تشكل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة في الحرب العالمية الثانية من هزيمة الفاشية الأوروبية والتوسعية اليابانية، ولكن بدأ بالانهيار حتى قبل أن تحتل قوات الحلفاء برلين وبعد سنتين، أنهى الحلفاء صداقتهم، حيث بدأت الحرب الباردة فترة طويلة التنافس (1947- 1991) حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحرض ضد الإتحاد السوفييتي وحلفاء كل منهما وعلى أثرها تحددت العلاقات الدولية تقريبا نصف قرن¹.

ظلت روسيا (الإتحاد السوفييتي سابقا) تلعب دورا فريدا في الشؤون الدولية حتى أصبحت بمثابة جزءا من توازن القوى في كل من أوروبا وآسيا ولكن غير مساهمة في توازن النظام الدولي إلا على نحو متقطع وظلت سياستها تعزف على وتر يخصها وحدها لقرون².

أفرز الصراع العربي - الإسرائيلي على حدود غزه عوامل واقعية جديدة، فتحت المجال أمام تدعيم نفوذ الإتحاد السوفييتي في مصر، مع ما ترتب على ذلك من تداعيات قادت في اتجاه تصاعد حدة الصراع واكتسابه قوة في الحركة وديناميكية في الفعل انتهت بخوض حرب 1956³، ففي الوقت الذي كانت الحكومة المصرية تحاول الحصول على السلاح من الدول الغربية، وبينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تتردد في تصدير الأسلحة إلى مصر⁴، كان الإتحاد السوفييتي الذي كان يسعى إلى إستغلال الصراع المصري - الإسرائيلي وحاجة مصر إلى السلاح للوثوب إلى المنطقة العربية يعرض السلاح على مصر وبشروط سخية فتوالى العروض الروسية، باستعداد الإتحاد السوفييتي لتوريد الأسلحة بالكميات التي ترضى مصر وبالشروط التي تناسب قدراتها المالية المحدودة⁵.

رغم شعور ناصر بأنه في مأزق حقيقي بسبب العرض السوفييتي إلا أنه كان مضطرا لقبوله لأسباب تتعلق بمعنويات الجيش وبأمن مصر وبمركزه الداخلي، وقرر ناصر تأجيل إرسال البعثة العسكرية المصرية التي تشكلت للذهاب إلى موسكو للإتفاق مع الحكومة السوفييتية بخصوص عرضها إنتظارا للرد القادم من واشنطن⁶.

بذل السفير " بايرون " مجهودا حقيقيا لإقناع الإدارة الأمريكية بقبول الطلب المصري وتسهيل شحن الأسلحة لمصر بكل الوسائل الممكنة لمنع مصر من اللجوء إلى الإتحاد السوفييتي حتى لا يضغط ضباط الجيش في مصر على الحكومة المصرية لقبول العرض الروسي إزاء التباطؤ، ورأت الخارجية الأمريكية أن الإعتبارات السياسية أقوى من المعارضات البريطانية وأكدت أن الإعتراضات التي ستثار من جانب إسرائيل يمكن التغلب عليها من خلال بيع

قدر مماثل للأسلحة التي ستزود بها مصر إلى إسرائيل، كما أن التسليم يمكن أن يتم على مراحل وبالتالي لا ينتج عنه تزايد مفاجئ في قدرات مصر العسكرية⁷.

كما أكدت أن التقارير الأمريكية الأخيرة أثبتت أن قوة إسرائيل العسكرية تفوق القوة العسكرية لكل الدول العربية مجمله. بلغ السفير الأمريكي قرار حكومته بتزويد مصر بمعدات عسكرية قيمتها " مليون دولار " كدفعة أولى ولكن عبد الناصر رد بأن إحتياطي مصر من العملة الصعبة لن يسمح بدفع ثمن الأسلحة بالدولار الأمريكي وإقتراح أن تسدد مصر الثمن بالعملة المصرية فأخبره السفير بعدم إمكانية قبول هذا العرض⁸، وبرغم أن صفقة السلاح مع الإتحاد السوفييتي يعد من الأمور الخاصة بمصر وحدها وليس لأى طرف آخر حق التدخل في ذلك إلا أن القرار المصرى قد فجر موقفا جديدا يتعلق بمسألة توازن القوى الدولي ومن ثم كان يضع مصر في موقف صدام مع الولايات المتحدة ودول الغرب⁹.

فقد أعطى الإتحاد السوفييتي موطن قدم في الشرق الأوسط ومنحه فرصة للتأثير في مجريات أحداث المنطقة وحرم الولايات المتحدة والغرب من الإنفراد بتقرير مقدرات المنطقة، وأخل بمركزهم كالطرف الأوحيد المؤهل لإدارة شئون الشرق الأوسط مما شكل هزيمة دبلوماسية ساحقة للسياسة الأمريكية والغربية في المنطقة، وأنذر بيوادر هزيمة اقتصادية لاحقة¹⁰، وعلى مستوى التوازن الإستراتيجي الإقليمي فقد أخلت صفقة السلاح السوفييتي بميزان القوى الذي تملية متطلبات أمن إسرائيل فلم تعد إسرائيل مؤمنة ضد خطر التعرض لهجمات من جانب مصر¹¹.

ونستطيع القول أن صفقة السلاح السوفييتي أدت إلى تحولات مثيرة في مسار الصراع واتجاهاته ومواقف أطرافه¹² فبعد الصفقة التي أبرمت بين مصر وتشيكوسلوفاكيا وهى الصفقة التي إشترت بموجبها مصر أسلحة من تشيكوسلوفاكيا، لم يتقبل الغرب هذا القرار من مصر وكانت مصر قد تحدثت إلى البنك الدولي العالمي من أجل تمويل مشروع السد العالي ولكن دول الغرب رفضت التمويل وبرر الرفض بأن مشروع السد العالي يؤثر في حقوق بلاد أخرى تشارك في مياه النيل¹³.

لكن جاء الدعم من جديد من المعسكر الشرقي والذي تأكد في تصريح السفير السوفياتي في القاهرة أن موسكو سوف تقدم المساعدة لأى دولة عربية. وتسجل وثائق الخارجية الأمريكية أنه ما إن تم توقيع الصفقة حتى بادر جمال عبد الناصر بالإتصال بالولايات المتحدة ليطمأنها إلى حقيقة دوافعه وأن إسترداد الأسلحة السوفيتية هو تأمين حاجات مصر الدفاعية. وأكد أن مصر تريد أن تتفاوض مع إسرائيل من مركز قوة لا من مركز ضعف¹⁴.

اعتبرت إسرائيل أن صفقة السلاح التشيكية قد ألغت قاعدة تفوق العنصر البشري في الجيش الإسرائيلي. ولكل ما سبق من أسباب فقد أصبحت مسألة تدمير الأسلحة السوفيتية التي ستدخل الشرق الأوسط عن طريق مصر كما أصبح إسقاط عبد الناصر هدفا تسعى إليه إسرائيل لتحقيقه بشتى الوسائل العسكرية والسياسية.

ثانيا- موقف الإتحاد السوفيتي من قرار تأميم قناة السويس.

كان جمال عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أن تأميم القناة سيكون خطرا جدا وأنه سيكون هناك عدوان من طرف بريطانيا (دولة الاستعمار الأولى) على مصر، وبعد القيام بإعداد خطة وتجهيز نفسه لما يتوقعه أعلن عن تأميم القناة في الخطاب الذي ألقاه في ميدان المنشية بالإسكندرية في 26 يوليو 1956 ونزل هذا الخبر كالصاعقة على بريطانيا خاصة وأنها لم تكن تتوقع هذه الجراءة من جمال عبد الناصر واحتجت بريطانيا احتجاجا كبيرا على هذا القرار وعزمت على رد فعل قوى وعنيف تجاهه¹⁵.

يعتبر تأميم قناة السويس 1956 من أهم النتائج المترتبة على ثورة يوليو 1952، في إطار استكمال مصر لسيادتها من خلال دعمها بالاستقلال الاقتصادي. وتعد تلك التطورات هي حجر الأساس الذي جعل مصر خاصة مسرحا لجولات الصراع العربي- الإسرائيلي من جهة والأطماع الإستعمارية من جهة أخرى والذي تجسد في القيام بعدوان ثلاثي مرير من طرف كل من فرنسا وبريطانيا بتحالف صهيوني كرد فعل على قرار التأميم نظرا لأنها أكبر الدول المنتفعة من القناة¹⁶.

تعتبر مصر أهم ممر مائي جعلها محط أنظار القوى الإستعمارية ومن بينها بريطانيا التي سعت للاستحواذ على هذه المنطقة، استمرت السيطرة البريطانية بشراكة فرنسية على القناة منذ حفرها عام 1859 للانتفاع بمواردها. وكان يطلق عليها اسم " ميزان التجارة الدولية ". وقد تحولت قناة السويس من منطقة للملاحة والتبادل التجاري إلى قاعدة عسكرية تعد خطرا على الاستعمار، فمع اتفاقية الجلاء البريطاني عن مصر اتخذت حكومة لندن وواشنطن بداية عام 1953 قرارا يتمثل في فكرة تأسيس هيئة للمنتفعين في القناة لتصبح مكان القاعد العسكرية بهدف حماية القناة ومصالحها الاقتصادية¹⁷.

تعتبر قناة السويس ممر وطريق للسفن المحملة بأنابيب البترول إلى دول الغرب، ولم تكن حكومة مصر تتحصل من أرباح وإيرادات هذه القناة إلى القدر الضئيل، حيث بلغ دخل القناة حوالي 35 مليون جنيه مصري أي 100 مليون دولار 1955 لم تتفقد مصر من

إيرادات القناة حيث كانت أرباحها تنتقل بالكامل مباشرة إلى شركة القناة¹⁸.

وكانت هناك عدة أمور أدت إلى تصاعد الأمر قبل تأميم القناة.

1 - تأسيس حلف بغداد

بدأت بريطانيا عن طريق وزير خارجيتها " إيدن " بعد إتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر 1954 إقناع مصر بضرورة إقامة حلف عسكري دفاعي عن منطقة الشرق الأوسط. وان تقوم الدول العربية بمساندة هذا الحلف. وبدأ الخوف أكثر من تقربات الإتحاد السوفييتي. فأدى هذا إلى إنشاء ما عرف بـ " حلف بغداد " ¹⁹. يعتبر هذا الحلف من بين الأدوات الاقتصادية التي اعتمدت عليها بريطانيا لمناهضة ومكافحة النظام الشيوعي في عدة مناطق مختلفة من العالم²⁰.

أبدت الدول العربية معارضتها لحلف بغداد فور الإعلان عنه فالرأي العام العربي لا يريد عودة نفوذ الدول الغربية إلى أقطارها ومن أوائل تلك الدول العربية المعارضة " مصر ". ونجح ناصر في إقناع الجماهير العربية بضرورة إفشال حلف بغداد ودعا الدول العربية للإجماع لإتخاذ موقف إزاء حلف بغداد 1955 وبالتالي رفضت الحكومة السوفياتية الدخول في حلف بغداد وأعلنت معارضتها له وايدت الدول الراضة له ومن بينها مصر²¹.

2 - سحب عرض تمويل مشروع السد العالي

كان مشروع تمويل السد العالي يعد من اهم المشاريع الاقتصادية التنموية التي صممت مصر على تنفيذها²². تقدمت حكومة الإتحاد السوفييتي وأعلنت عن إستعدادها لتمويل السد العالي وأن تؤجل مناقشتها حول هذا العرض حتى تنتهي الحكومة السوفيتية من محادثاتها مع البنك الدولي الذي وافق بعد ذلك على تمويل المشروع. في المقابل سحبت كل من بريطانيا وأمريكا تمويل المشروع وبررت بأن إقتصاد مصر ضعيف وليس مستعد لتمويل المشروع. فقام جمال عبد الناصر بتأميم القناة في 26 يوليو 1956 ليستخدم إيراداتها وأرباحها في بناء السد العالي²³.

وجاء خطاب عبد الناصر وإعلان تأميم قناة السويس بتاريخ 26 يوليو 1956. وكان إعلان هذا التأميم رسالة موجهة من طرف عبدالناصر لبريطانيا وفرنسا المساهمين في تأسيس القناة ليخصص عبد الناصر إيرادات وموارد القناة بعد تأميمها لبناء وتشييد سد أسوان العالي وكان هدف التأميم تخليص القناة من السيطره الأجنبية عليها خاصة من طرف كل من بريطانيا وفرنسا وإعادة القناة لأصحابها الشرعيين²⁴.

أما عن موقف الدول الغربية، قامت دول القناة بسحب الخبراء من القناة مما ساهم في شل حركة المرور بها، وكذلك قامت بتجميد جميع أموال مصر وأراضيها في البنوك التابعة لها. وأنضمت إليها أمريكا فإزدادت قيمة الأموال المصرية التي تم تجميدها على القيمة المالية التابعة لشركة القناة وأشدت حملة رئيس الوزراء البريطاني "إيدن" ضد مصر.

ثالثاً- موقف الإتحاد السوفييتي من العدوان الثلاثي على مصر.

أدى إقدام الزعيم جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956، إلى ظهور ما عرف بـ "أزمة السويس"²⁵ شعرت فرنسا وبريطانيا بدنو أجل وجودهما ونفوذهما في المشرق العربي، واتفقتا مع الكيان الصهيوني على خطة يبدأ بموجبه الكيان الصهيوني بتنفيذ العدوان على مصر بذريعة انطلاق الهجمات الفدائية من أرض سيناء ضده بينما يكون التحرك الفرنسي البريطاني على مصر بحجة حماية الملاحة في قناة السويس²⁶.

بدأ العدوان على مصر في 29 أكتوبر 1956 بالاتفاق مع فرنسا وبريطانيا بحجة حماية المرور عبر القناة. وقامت كل من فرنسا وبريطانيا بتوجيه إنذار إلى مصر أكد بوجود إيقاف العمليات الحربية. وأكد الإنذار على وجوب موافقة مصر على إنزال قوات بريطانية وفرنسية في مدن بورسعيد والإسماعيلية وكان من الطبيعي أن ترفض مصر الإنذار لما فيه من مساس باستقلالها²⁷.

وبهذا الرفض بدأت الصفحة الثانية من العدوان بأن قامت الطائرات الفرنسية والبريطانية في 31 تشرين الأول بضرب القاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة وغيرها من المدن المصرية²⁸.

قاوم الشعب العربي في مصر دول العدوان مقاومة بطولية في المدن التي تعرضت للعدوان وحظى صمود الشعب المصري بتأييد واسع النطاق على المستويين العربي والعالمي²⁹.

فعلى الصعيد العربي أدى العدوان الثلاثي إلى ردود فعل عربية قوية على المستوى الرسمي والشعبي استنكارا له. وسارع الملك حسين إلى مهاجمة عبد الناصر ليعرب عن استعداده لمساعدة مصر عسكريا. كذلك فعل الملك سعود الذي وضع موارد وجيشه في خدمة مصر، وقام بتعليق العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا فرنسا. ومنع تصدير النفط السعودي إليهما، أما سوريا فقد عرضت على عبد الناصر مهاجمة الكيان الصهيوني، ولم يكتف بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا بل قام مجموعة من السوريين بتفجير محطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق (I.P.C)³⁰. والتي تمر أنابيبها عبر سوريا مما أعاق

وصول النفط إلى موانئ التصدير في البحر المتوسط³¹.

وتعرضت دول العدوان إلى ضغوط دولية عديدة أبرزها الإنذار السوفييتي والتدخل الأمريكي وأجبرتها على وقف العدوان في 7 تشرين الثاني 1956 وبدأت بالانسحاب من مصر وتم جلاء القوات البريطانية بشكل نهائي في 23 كانون الأول 1956، وفشل العدوان في تحقيق الأهداف التي كانت مرسومة له³².

رابعاً- الموقف السوفييتي من العدوان الثلاثي على مصر.

كان الإتحاد السوفييتي في طليعة الدول التي شجبت العدوان الثلاثي على مصر والذي لاقى معارضة وتنديد من قبل معظم دول العالم. فالإتحاد السوفييتي حليف إستراتيجي دون منازع في القضية العربية فهو يمثل بدوره دعماً سياسياً لا يمكن الاستغناء عنه في المنطقة العربية وحفظ التوازن الدولي فيها. وذلك من خلال تقديمه يد المساعدة لمصر بالإضافة لحرصه التام لتفادي اندلاع حرب عالمية ثالثة. والدليل على ذلك استنكاره للعدوان الثلاثي بشده وتسخير كل إمكانياته العسكرية لتخليص مصر من هذا الاعتداء.

جاء الرفض السوفييتي للعدوان على مرحلتين تمثلت الأولى بالتمديد والاستنكار، واستمرت إلى 4 تشرين الثاني 1956، عندما تمكن السوفييت من القضاء على الثورة التي استهدفت إسقاط النظام الشيوعي في المجر³³ كانت المبادرة الأسرع للولايات المتحدة الأمريكية عندما دعت مجلس الأمن إلى الإنعقاد بشكل عاجل لبحث إعتداء القوات الصهيونية على الأراضي المصرية وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع يتضمن مطالبة الكيان الصهيوني بسحب قواته فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة³⁴.

كما طالبت الأمم المتحدة أن تساعد على ضمان سلامة اتفاقية الهدنة، وأن تمتنع الأمم المتحدة عن تقديم أي مساعدة للكيان الصهيوني مادام لا يخضع لهذا القرار، وأيد الإتحاد السوفييتي المشروع الأمريكي وطالب مندوبه في مجلس الأمن (سوبولوف) بإدخال تعديل على المشروع يقضى بأن (تقبل كل الأطراف) وقف إطلاق النار وابقى على النص (مصر وإسرائيل) لتفويت الفرصة على أية محاولة لتأجيل التصويت على المشروع. غير أن المشروع سقط أمام الفيتو البريطاني والفرنسي³⁵.

ويبدو من خلال سير المحادثات أن الإتحاد السوفييتي كان متردداً في بادئ الأمر في إتخاذ موقف حازم ضد دول العدوان ومكتفياً بالتمديد الإعلامي والدبلوماسي، كما حدث عندما طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الذي عقد في 30 تشرين الأول

1956 للنظر في العدوان، أن تقوم بإدانة العدوان وإيقافه³⁶.

وكنوع من الدعم لمصر أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً إستكثرت فيه العدوان على مصر، وأكد البيان على أن إسرائيل تعمل كأداة في يد الأوساط الإمبريالية الرامية إلى إعادة نظام الإستعباد الإستعماري إلى الشرق، وجاء في البيان أيضاً : (أن الطريق الذي أتخذته الدوائر الحاكمة المتطرفة في إسرائيل هو طريق إجرامي وخطير على دولة إسرائيل نفسها قبل كل شيء)³⁷.

وبرز جلياً هذا الدور السوفييتي من خلال مندوبه السامي في مجلس الأمن بقوله " إن الغزو المدبر يأتي من دولتين من الدول الدائمة في مجلس الأمن وهما بهذا يخرقان ميثاق الأمم المتحدة وتهقدان السلام العالمي والشرعية الدولية وتحاولان حل مسألة قناة السويس باستخدام القوة. مما يثبت أن العدوان الإسرائيلي كان مدبراً للتمهيد لهذا الغزو البريطاني والفرنسي "

وقد جاء الإنذار السوفييتي على لسان رئيس الوزراء بولغانين في 5 تشرين الثاني 1956 بالقول : " ماذا سيكون موقف بريطانيا لو أن دولاً أقوى منها هاجمتها بكافة أنواع الأسلحة الحديثة، ومنها الأسلحة الصاروخية ؟ من الممكن أن تتطور الحرب في مصر إلى حرب عالمية ثالثة ! وقد عزمنا العزم على استخدام القوة لسحق المعتدين، وإعادة السلام إلى ربوع الشرق "³⁸.

وبعث بولغانين برسالة إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور جاء فيها : (إن الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، هما الدولتان الكبيرتان اللتان تملكان جميع أنواع الأسلحة الحديثة بما في ذلك الأسلحة الذرية والهيدروجينية ولدى الولايات المتحدة أسطول قوي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويملك الإتحاد السوفييتي أيضاً أسطولاً وسلاحاً جويًا وقويًا. وأن الإستخدام المشترك والسريع لهذه الوسائل سيكون ضماناً لإنهاء العدوان ضد الشعب المصري وشعوب الشرق العربي) وكانت قوة الرسالة دافعاً للسفير الأمريكي في موسكو (تشارلز يوهلن) بأن يبعث برسالة إلى حكومته أوصى فيها بوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن وذلك (لوقف التهديد السوفييتي بإتخاذ عمل عسكري)³⁹. وكان لهذا كله اثره في الرئيس الأمريكي ايزنهاور.

ومن أجل الحفاظ على السلام بعث " بولغانين " في 5 نوفمبر 1956 برسالة وإنذار إلى " بن غوريون " و " انطوني ايدن " و " غي موليه " تهدد فيه الحكومة السوفيتية من خلالها ضرب لندن بالصواريخ وتشكك أيضاً في شرعية وجود الكيان الصهيوني. وتم التأكيد

في هذا الإنذار على عزم الحكومة السوفيتية على ضرب لندن بالصواريخ وإستخدام القوه لسحق المعتدين ونشر السلام في ربوع الوطن العربي. فأدى هذا الإنذار أيضا إلى إحتجاجات دول العالم الأخرى التي تقضى بضرورة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة المسألة وإيجاد حل لها⁴⁰.

لم يقتصر موقف الإتحاد السوفييتي على إرباك القوه الأنجلوفرنسيه -الصهيونيه فقط لكنه زاد من الضغط على الولايات المتحدة نظرا لأن جدية الإتحاد السوفييتي جعلت الولايات المتحدة أشد رفضاً وإدانته للعدوان الواقع على مصر من جهة وأكثر ضغطاً على بريطانيا وفرنسا للتنازل عن منطقة القناة وترك شؤونها لمصر من جهة أخرى⁴¹.

رابعا- تداعيات الموقف السوفييتي من التأميم على المستوى الدولي.

استنكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة غزو مصر فأصدرت بيان بوقف إطلاق النار فورا وسحب القوات الأجنبية المعتدية وعودة الملاحة في قناة السويس وتأمينها وأمام قرارات الأمم المتحدة تم إنسحاب القوات الخاصة بالدول المعتدية في 4 ديسمبر 1956⁴².

أما عن تداعيات العدوان الثلاثي فقد كان هناك تداعيات إيجابية وتداعيات سلبية نذكرها فيما يلي :

التداعيات الإيجابية

1. تزكية الوعي العربي للنضال ضد الاستعمار والتحرر
2. تحرر الاقتصاد المصري من سيطرة وأطماع الاقتصاد الأجنبي.
3. عودة الملاحة في قناة السويس.
4. توثيق العلاقات السوفيتية المصرية.
5. بداية توطيد النفوذ السوفييتي في المنطقة.
6. تثبيت حكم عبد الناصر في مصر.

التداعيات السلبية

1. إلحاق ضرر بالجيش المصري وقلة عدده.
2. خسائر في الطيران المصري والدبابات العسكرية.
3. خسائر مادية كبيره.
4. الخلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وإنعكاسها على الجيش.

5. مرور السفن الصهيونية في مضيق تيران والذي يعتبر بدوره أخطر تطورات الصراع الصهيوني - المصري.
6. تمكين إسرائيل من التمتع بمزايا التموقع بين المتوسط والأحمر (42).
تداعيات العدوان الثلاثي على المستوى الدولي.
1. ضعف قوة وإقتصاد دول الاستعمار القديم (فرنسا- بريطانيا) مقابل تعاظم قوة أمريكا والإتحاد السوفييتي.
2. فقدان مصانع البترول الوارد من الشرق الأوسط بسبب تعطيل الملاحة في القناة أثناء العدوان.
3. تراجع النفوذ الرأسمالي في المنطقة وظهور ما يسمى بتوجه مصر نحو المعسكر الشرقي في إطار الحرب الباردة.
4. بروز مجموعه من التحرر في البلدان العربية بعد اهتزاز هيبة دول الاستعمار.
5. تعاظم نفوذ وقوة الإتحاد السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط وتغير توازن القوة العالمي⁴³.

الهوامش: -

- 1 هنرى كسنجر : النظام العالمى " تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ " ترجمة: د. فاضل جكتر، دار الكتاب العربى، لبنان 2015، ص-1 120.
- 2 نفسه.
- 3 فاديه سراج الدين : المواجهة مصر وإسرائيل -1952 1956 ط1، القاهرة 2002، ص 111.
- 4 دونالدنيف / ترجمة / عبد الرؤوف أحمد عمرو : عاصفة على السويس " أيزنهاور يأخذ أمريكا إلى الشرق الأوسط"، دار الكتب والوثائق القومية، المركز القومي للترجمة، العدد (2265)، ط1 2015.
- 5 أحمد يوسف القرعى وآخرون : أربعون عاما على الوحدة المصرية السورية، د. ط. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1999، ص 55.
- 6 لطيفه سالم : أزمة السويس -1954 1957، جذور أحداث ونتائج، د.ط، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص 133.
- 7 محمد مصطفى صفوت : إنجلترا وقناة السويس -1954 1956، د. ط. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت. ص، ص 224.
- 8 المرجع السابق والصفحة.
- 9
- 10 فاديه سراج الدين : مرجع سبق ذكره، ص 139.
- 11 نفسه.
- 12 المرجع السابق، ص 143
- 13 صدام حسين بوحوه، لخضير بلقيل : الوحدة بين مصر وسوريا -1958 1961، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص 19.
- 14 المرجع السابق، ص 20، فاديه سراج الدين، مرجع سبق ذكره، ص 144.
- 15 صدام حسين بوحوه، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 16 ايمان بوخشيم، حميده فاسخ : تأميم قناة السويس بين النهضة الإقتصادية والمطامع الإقليمية (-1952 1956)، رسالة ماجستير 2016، جامعة العربي التيسى _ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والأثار، 2016، ص 42.
- 17 المرجع السابق، ص 42- 43.
- 18 المرجع السابق، ص 44
- 19 المرجع السابق، ص 45.
- 20 المرجع السابق، ص 46.
- 21 المرجع السابق، ص 47.
- 22 المرجع السابق، ص 48.
- 23 المرجع السابق، ص 49.
- 24 لمزيد من التفاصيل حول أسباب أزمة السويس، أنظر محمد حسنين هيكل : قصة السويس، آخر المعارك في عصر العمالة (بيروت، ط6، 1985) ص ص -127 140.

- 25 تيرنس روبرتسون : أزمة القصة السرية لمؤامرة السويس، تعريب، خيرى حماد (مصر ، دار المعارف، 1965) ص ص 285 - 290.
- 26 صحيفة الأهرام المصرية، عدد (25533) الصادر بتاريخ 10 \ 31 \ 1956.
- 27 نفسه.
- 28
- 29 أختصارا لـ Iraq PETROLEUM COMPANY
- 30 نفسه.
- 31 نفسه.
- 32 أديب صالح اللهيبي : العلاقات السورية السوفيتية (-1946 1967) دراسة تاريخية، ط1، 2012، ص 157.
- 33 المرجع السابق والصفحة.
- 34 نفسه.
- 35 محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سبق ذكره، ص 553.
- 36 نفسه.
- 37 ويلتون واين : عبد الناصر " قصة البحث عن الكرامة " بيروت / دار العلم للملايين، 1959، ص 221.
- 38 نفسه.
- 39 ايمان بوخشيم، حميده فاسخ، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- 40 نفسه والصفحة.
- 41 المرجع السابق، ص 78 - 79.
- 42 المرجع السابق، ص 80 - 81.
- 43 المرجع السابق، ص 82 - 83.

موقف ألمانيا الاتحادية من تأمين قناة السويس

أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق
كلية الآداب - جامعة القاهرة

لدراسة الموقف الألماني من تأمين قناة السويس علينا أولاً أن نتعرف على موقع ألمانيا الاتحادية داخل الخريطة السياسية للكتلة الغربية في ذلك الوقت، من حيث القدرات والإمكانات والأدوار التي وزعت على أعضاء هذه الكتلة خلال حقبة الخمسينات والستينات.. فمن خلال النظر إلى الاستراتيجية العامة للتحالف الغربي آنذاك يمكن لنا من قبيل التبسيط أن نقسم موقف دول هذا التحالف - خلال نفس الحقبة - من مصر إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى : مجموعة دول رئيسية، وهي القوى الفعالة والمؤثرة في السياسة الغربية وتشمل بالترتيب حسب درجة عنف اجراءاتها ضد مصر كل من : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه القوى كانت تخطط فيما بينها لإزاحة جمال عبد الناصر من على مسرح السياسة في مصر، كما أنها كانت على اتصال وثيق فيما بينها لتبادل المشورة حول تنفيذ خططهما الاستراتيجية بصفة عامة تجاه مصر، وتتولى في نفس الوقت توزيع الأدوار على باقي الحلفاء.

المجموعة الثانية : مجموعة دول مساندة، وهي القوى المعاونة والمتجاوبة مع خطط المجموعة الأولى، وتشمل بالترتيب حسب درجة مساندتها وقدراتها كل من : ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والدانمارك، وهذه الدول كانت تتلقى التوجيهات السياسية من دول المجموعة الرئيسية، ويحدد لكل منها الدور المساعد لها في إنجاح خطط الغرب، حيث يتم إخبارها بحدود ومعالم هذا الدور قبل تنفيذ تلك الخطط.

المجموعة الثالثة : مجموعة دول ثانوية، وهي الدول الجانبية أو الهامشية في مجموعة الكتلة الغربية، والتي كان لا يسند إليها أية أدوار مهمة، كما كانت تتعرف على تطورات الموقف بين القوى الأوروبية ومصر عن طريق وكالات الأنباء، وتشمل هذه المجموعة، النمسا وأسبانيا والبرتغال وبعض دول البلقان والدول الاسكندنافية.. وكان لا يعول عليها كثيراً، وأن كانت بحكم وقوعها تحت مظلة الحماية العسكرية للغرب تعلن باستمرار تأييدها الضمني لسياسته تجاه مصر.

ولما كانت ألمانيا الاتحادية من بين الدول المساندة للسياسة الغربية تجاه مصر، فقد عانت العلاقات المصرية الألمانية كثيراً رغم أنف الجانبين المصري أو الألماني في أثناء

تفاقم أزمة السويس، كما ارتبكت مرات عدة من جراء تعقيدات السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة بين الغرب والشرق.. إذ كان علي ألمانيا الاتحادية خلال تلك الفترة - كأحد نتائج الحرب العالمية الثانية - أن تقف على رأس الدول التي تلعب دورا قويا في إنجاح مختلف خطط الغرب الاستراتيجية بكافة السبل العسكرية والسياسية والاقتصادية، في أنحاء متفرقة من العالم بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط ومصر بصفة خاصة، وذلك خلال المراحل التي مرت بها علاقة مصر بالقوى الغربية العظمى. حيث تأثرت العلاقات المصرية الألمانية بحركة المد والجزر في علاقة مصر بتلك القوى العظمى من ناحية، وبعقدة الذنب التي سيطرت على الألمان تجاه اليهود من ناحية أخرى.

ففي المرحلة التي أعقبت تأميم القناة واشتعال أزمة السويس حاولت الحكومة المصرية أن تنأى بعلاقاتها مع ألمانيا الاتحادية بعيدا عن العواصف، متصورة بذلك أنه يمكن إبعاد العلاقات المصرية الألمانية عن تيارات السياسة الدولية أو مضاعفات العلاقة الخاصة بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل .. في حين كانت الحكومة الألمانية من منطلق دورها المساعد لاستراتيجية الغرب في الشرق الأوسط تقوم بتنفيذ ما يطلب منها بكل دقة في مرحلة الصدام بين مصر وقوى الغرب الرئيسية، وذلك علي سبيل المثال بتقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل بشكل سري من ناحية، وبتأييد الغرب في أزمة السويس بشكل علني من ناحية أخرى.

ولكي نتبع موقف ألمانيا الاتحادية من تأميم قناة السويس علينا أن نعود بالزمن قليلاً لكي نتعرف علي الأجواء التي سبقت قرار هذا التأميم، فمنذ عام 1954 بدأت تلوح في الأفق احتمالات استعمال القوة من جانب القوى الغربية ضد عبد الناصر. ومنذ النصف الثاني لعام 1956 زادت هذه الاحتمالات حتى أصبحت - كما تصور الغرب - ضرورة ملحة بعد ان أصبح جمال عبد الناصر الشخصية السياسية الأولى في مصر، وبعد أن تمكن بمقدرته الفائقة في الخطابة السياسية وبالإذاعة والصحافة المصرية من تجنيد الجماهير العربية بحماس منقذ النظر ضد النفوذ الغربي وخططه في العالم العربي، خاصة وأن هذه الجماهير وجدت آنذاك في شخص عبد الناصر تجسيدا حيا لتطلعاتها القومية، فانقادت إليه - رغم أنف الغرب وبعض حكوماتها - من المحيط إلى الخليج تحت شعار التخلص من الاستعمار.

وللقوى الغربية العظمى تدابير شبه معروفة في معاقبة من يخالفها من دول العالم الثالث في التوجه السياسي والاقتصادي، أو من يقاوم خططها الاستراتيجية. ومن وجهة نظر الغرب فقد حق على عبد الناصر أن تتخذ ضده مختلف أنواع هذه التدابير، والتي تبدأ من قطع

الإمدادات العسكرية ثم الضغوط الاقتصادية المتزايدة، حتى الوصول إلى التآمر لقلب نظام الحكم بالقوة أو ضربه عسكرياً.. وبالنسبة لعلاقة عبد الناصر بقوى الغرب كانت هناك أفعال وردود أفعال متبادلة بين الطرفين ساعدت على زيادة حدة التباين بينهما على شتى المستويات.

ولعل أول تدابير معاقبة جمال عبد الناصر ما جاء في شكل امتناع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص عن إمداد مصر بحاجتها الدفاعية من السلاح، الذي ألحت في طلبه بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة في فبراير 1955. ومن المعروف أن جمال عبد الناصر رد على هذا الموقف الأمريكي بالتوجه على الفور إلى الكتلة الشرقية المنافسة للغرب وعقد معها ما أشتهر آنذاك بصفقة الأسلحة التشيكية¹.

ثم جاءت بعد هذا مرحلة الضغوط الاقتصادية، حيث اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق المسبق مع بريطانيا والبنك الدولي في 19 يولييه 1956 قرارها بعدم تمويل السد العالي.. ومن يتتبع المفاوضات المطولة التي أجرتها مصر مع تلك القوى الغربية والبنك الدولي حول تمويل بناء السد العالي في أسوان يلاحظ أن هذه القوى حاولت إغراء عبد الناصر ومساومته بالعدول عن مناهضة الغرب مقابل موافقتها على تمويل المشروع، فقد أعلن أكثر من مرة خلال النصف الأول من عام 1956 في واشنطن ولندن عن الاستعداد لبناء السد العالي في حالة توقف عبد الناصر عن إثارة العالم الثالث ضد المصالح الغربية².

وعندما تبين للقوى الغربية العظمى صعوبة مساومة عبد الناصر وعدم إمكانية جعله حليفاً لها على أكثر تقدير أو حتى اتخاذه صديقاً على أقل تقدير، صدر قرار سحب تمويل مشروع السد عنيفاً وقاسياً، ليعكس مدى نفاذ صبر الغرب ورغبته الجامحة في إبعاد هذا الرجل عن المسرح السياسي في مصر.. ثم أعقب ذلك وبغضب أشد وسرعة خاطفة رد جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في 26 يولييه 1956. وكان قرار التأميم ورغم كل مبرراته الوطنية فرصة مواتية للقوى الغربية لكي تنتقل إلى مرحلة الإجراءات العقابية والعسكرية لإزاحة الرئيس جمال عبد الناصر.

ويبدو أنه كان أمام عبد الناصر فرصة مواتية ليتعامل مع الغرب بشكل أفضل، لو توفر لديه قدراً معقولاً من الخداع السياسي المتعارف عليه في العلاقات الدولية، حيث أن هذا الأسلوب وفي اللحظات الحرجة على الأقل كان كافياً لإنقاذ الموقف من الإنزلاق الذي بلغه في صيف 1956.. ولكن عبد الناصر وهو الشاب الممتلئ بالحيوية السياسية كان كثيراً ما يتصرف خلال تلك الفترة بمنطق العقلية الثورية ذات الطابع الشرقي!!

تؤكد لنا المصادر الرسمية المصرية ان البديل الأول عند عبد الناصر في حالة سحب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي تمويل مشروع السد العالي كان هو اللجوء لألمانيا الاتحادية وشركاتها الكبرى والشهيرة في مجال الإنشاء والتعمير لكي تتولي هي بناء المشروع .. ولهذا الغرض ذهب حسن إبراهيم - أحد كبار مساعدي عبد الناصر والمقربين إليه آنذاك - إلى ألمانيا الاتحادية في مهمة خاصة، وهي استطلاع رغبة بعض الشركات الألمانية في تنفيذ المشروع والتباحث مع الحكومة الألمانية حول تقديم القروض المالية له وذلك قبيل إعلان القوى الغربية سابقة الذكر لقرار سحب تمويل بناء السد بوقت قصير، وهذا يؤكد لنا أن عبد الناصر كان من جانبه على يقين بأن تراجع تلك القوى الثلاث عن التمويل كانت خطوة آتية لا ريب فيها³.

وينفي حسن إبراهيم، عضو مجلس قيادة الثورة آنذاك، في حديثه الخاص لنا، حول رحلته إلى ألمانيا الاتحادية، أن يكون إيفاده إلى هناك في ذلك التوقيت مناورة من جانب عبد الناصر، أو أنه حاول أن يجعل مباحثاته حول بناء السد ورقة ضغط على أمريكا وبريطانيا حتى لا تقدم تلك الدول على خطوة سحب التمويل. ويؤكد حسن إبراهيم ان مصر كانت بالفعل ترغب في قيام الألمان ببناء السد العالي في أسوان لو وافقت الحكومة الألمانية على تمويل المشروع، وأن عبد الناصر كان صادقاً تماماً في هذه الرغبة، ثم يؤكد حسن إبراهيم ايضاً ان عبد الناصر كان على بينة من استحالة استخدام ألمانيا الغربية في مناورة ضد قوى غربية أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .. ويضيف حسن إبراهيم أن بعد الناصر أبلغه عند تكليفه بالسفر إلى ألمانيا الغربية بأن النجاح في إقناع الألمان ببناء السد العالي سوف يعد مكسباً كبيراً لمصر بالدرجة الأولى، ويعوضها عن تراجع أمريكا وبريطانيا المتوقع، حيث كان ينظر إلى الألمان على أنهم خير من يعتمد عليهم في مثل هذه المشاريع الضخمة⁴.

ويضيف نفس المصدر أنه كانت هناك عدة قنوات هامة من وجهة عبد الناصر دفعته لمفاتيحة الحكومة الألمانية الاتحادية في القيام ببناء السد العالي ..

القناة الأولى : ولها أبعادها السياسية المصرية وتتمثل في أن عبد الناصر كان لا يريد من جانبه إغلاق كافة الأبواب مع الغرب. ولجوءه إلى ألمانيا الاتحادية يعد إشارة واضحة منه على أنه ما زال راغباً في تحسين العلاقات المصرية الغربية، على أنه ما زال راغباً في تحسين العلاقات المصرية الغربية، حيث كان عبد الناصر يرى في قيام ألمانيا الغربية - ذلك العضو الفعال في التحالف الغربي - ببناء السد العالي حضوراً غربياً لفترة طويلة في مصر . ومبعث

للأمل في أن يساهم هذا الحضور أو الوجود الألماني بشكل أو بآخر في وقف التدهور المتزايد لعلاقة القاهرة بالقوى الغربية الكبرى.

القناعة الثانية : ولها اعتباراتها التكنولوجية وتتمثل في عدم تحمس عبد الناصر في اللجوء إلى الكتلة الشيوعية في المجالات الهندسية وبناء السدود. فعبد الناصر الذي توجه دون تردد إلى الكتلة الشرقية عندما تعلق الأمر بالسلاح عام 1955 هو نفسه الذي لم يتوجه اليهم بنفس السرعة عندما تعلق الأمر ببناء السد العالي عام 1956 أو بعض المشاريع الاقتصادية الكبرى بعد ذلك. وهذا وأن دل على شيء إنما يدل على أن عبد الناصر كان لا يثق كثيرا في المستوى الهندسي والعلمي لدى دول الكتلة الشرقية، كما انعكس في رغبته القوية في الاحتفاظ بمسافة بعيدة بينه وبين الشيوعيين، وكثيرا ما كان الغرب هو الذي يجبره على تضيق هذه المسافة .

القناعة الثالثة : فكانت له مبرراتها الاقتصادية والدولية وتتلخص في أن عبد الناصر كان يتصور أن الغرب لن يسمح بترك مشروع مثل السد العالي - ذلك المشروع الذي يستغرق بناءه عدة سنوات - من بين يديه لتتلقفه الكتلة المنافسة. كما كان عبد الناصر يتوقع أنه حتى في حالة تراجع بريطانيا وأمريكا عن تمويل المشروع فإن هذه الدول سوف تسعى بشكل غير مباشر وعن طريق طرف ثالث من معسكرها لإبقاء المشروع في دائرة المعسكر الغربي، وحتى لا يتكرر فتح المجال أمام الاقتصاد الشيوعي بعد ظهور السلاح الشيوعي في مصر .. بل أن عبد الناصر كان يتوقع أن يدفع الغرب بإحدى دول الصف الثاني - استشف أنها ألمانيا الاتحادية - لتتولى بناء السد العالي نيابة عنه وبذلك يتم تضيق المجال في مصر أمام المعسكر الشيوعي. كما كان يعتقد أن توجهه إلى ألمانيا الاتحادية إنما يسهل للغرب طريق اختياره لهذه الدولة من بين دول الصف الثاني.

القناعة الرابعة : فكانت لها خلفياتها التاريخية، فقد كانت بعض الشركات الألمانية سباقة في الاهتمام بالمشروع وقد أجرت بالفعل دراساتها الفنية حول موقع بناء السد العالي كما أنها كانت قد أتمت رسوماتها الهندسية المتكاملة لمشروع السد منذ عام 1953، وكانت هذه الشركات الألمانية المتخصصة في بناء السدود ومنها شركة هوخ - تيف إس - Hoch Tief Essen قد قدمت دراساتها حول المشروع للحكومة المصرية آنذاك وحازت على تقدير وإعجاب المتخصصين المصريين وتأييد وحماس القيادة المصرية لإسناد مهمة بناء السد للألمان الغربيين. وتحقيقا لهذه الرغبة والمبررات السابقة توجه حسن إبراهيم إلى الحكومة الألمانية⁵.

وصل حسن إبراهيم إلى ألمانيا الاتحادية في الأول من يولييه 1956 - أي قبل صدور قرار سحب التمويل من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي بوقت قصير في مهمة محددة، ودون إعلان مسبق عنها. وفور وصوله أجرى عدة اتصالات مكثفة وعلى أعلى المستويات مع الشركات الألمانية صاحبة دراسات وتصميم مشروع السد العالي. وقد وقف منها على جدية استعدادها للقيام ببناء السد. والجديد هنا هو أن هذه الشركات أعربت عن إمكانية بناء السد بتمويل غربي مائة في المائة ودون الحاجة إلى مساعدة البنك الدولي أو أطراف دولية أخرى وذلك في حالة تعاون الحكومة الاتحادية مع هذه الشركات في تقديم قرض تمويل مشترك إلى الحكومة المصرية ..

ويضيف حسن إبراهيم بأنه شعر بالتفاؤل للغاية نتيجة لمباحثاته مع رؤساء مجالس إدارات هذه الشركات، وتولد لديه الإحساس بأن السد - كما يريد عبد الناصر - سيبنى بالتكنولوجيا الغربية المتقدمة حتى في حالة تراجع القوى الغربية الكبرى عن تمويل المشروع. ولم يبق أمام حسن إبراهيم حتى تكمل مهمته بالنجاح إلا الحصول على موافقة الحكومة الألمانية نفسها والتي كانت ضرورية لقيام هذه الشركات ببناء السد.. ولهذا الغرض عقد مبعوث عبد الناصر عدة لقاءات في بون مع المستشار الألماني أديناور من أجل إقناعه بأهمية المشروع للجانب المصري والألماني.

وخلال هذه اللقاءات ناقش حسن إبراهيم مع المستشار كافة الملابس المحيطة بقضية بناء السد، وأوضح له المبررات التي دفعت مصر للتوجه إلى ألمانيا الاتحادية وطلب مساعدتها في إنجاز المشروع .. وقد دهش أديناور في البداية من هذا التوجه المصري، حيث كان الاعتقاد السائد هو أن أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي ستبقى على التزامها بتقديم المال اللازم، وأن قرار التمويل من جانب هذه الجهات لا رجعة فيه. إلا أن المبعوث المصري قام بشرح الشكوك المصرية في جدية هذا الالتزام وأطلع المستشار على حقيقة مخاوف القيادة المصرية من احتمال تراجع القوى الغربية سابقة الذكر عن تمويل السد العالي، أو استخدام هذه القوى لقضية التمويل في الضغط على مصر .. كما أطلع على نتائج لقاءه مع قيادات الشركات الألمانية الراغبة في تنفيذ المشروع مؤكداً له رغبة مصر في أن يبنى السد العالي بواسطة رأس المال والخبرة الألمانية على أن تسدد مصر تكاليف بناء السد خلال فترة زمنية يمكن الاتفاق عليها بي الجانبين.

كان المستشار هو المستمع أغلب الوقت تاركاً لحسن إبراهيم مجال الحديث باستمرار .. وعندما جاء دوره ليقول كلمته النهائية والتي توقف عليها مصير المشروع فوجئ المبعوث

المصري في الجلسة الختامية باقتضاب حديث المستشار بشكل ملفت للنظر وكذلك بصراحته المتناهية. فقد رفض الدخول في تفاصيل تمويل المشروع من الجانب الألماني ثم وصل إلى تحديد موقفه سريعا بأن أعلن أن ألمانيا الاتحادية لن تحل محل القوى الغربية الأخرى إذا سحبت تلك القوى تأييدها لمشروع السد العالي⁶.

وبهذا الرد الجلي لاديناور انتهت مهمة حسن إبراهيم في ألمانيا عمليا بالفشل، وعاد لمصر ليقدّم لعبد الناصر تقريراً مفصلاً عن رحلته انتهى فيه إلى أن تضامن حكومة ألمانيا الاتحادية التام مع موقف باقي القوى الغربية من مصر هو السبب الأول والوحيد لعدم نجاح مهمته حول مشروع بناء السد العالي. وأنه من قبيل المستحيل أن تشد الحكومة الألمانية عن الخط الاستراتيجي الموحد للكتلة الغربية .. وخلص حسن إبراهيم في تقريره إلى أن رفض المستشار للعرض المصري ينذر باقتراب تخلي الغرب بالكامل عن المشروع، وإعلان سحب قرار التمويل من جانب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولي⁷.

وبذلك يمكن لنا القطع بأن جمال عبد الناصر كانت لديه تقديرات سليمة من مصادره الموثوق بها تتلخص في أن الغرب سوف يسحب قرار تمويل السد العالي في وقت قريب بغض النظر عن كافة الإجراءات النظرية التي توحى بغير ذلك.

وتشير وثائق الخارجية المصرية لهذه الفترة إلى أن المستشار الألماني أديناور قد أجرى مشاورات عاجلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أثناء وجود المبعوث المصري في بون لكي يستطلع موقف حكومات هذه الدول من إقدام ألمانيا الاتحادية على بناء السد العالي لمصر في حالة تراجع تلك الدول عن تمويل المشروع .. ومن هذه المشاورات علم أديناور برفض الحكومتين الأمريكية والبريطانية لقيام ألمانيا الاتحادية ببناء السد كبديل عن تلك القوى. وذلك حتى تأخذ معاقبة الغرب لعبد الناصر شكلاً جماعياً، لا تشذ عنه ألمانيا الاتحادية. ولذا جاء الرفض الألماني لطلب مصر حاسماً وبدون تسويق كما أبلغه أديناور لحسن إبراهيم في الاجتماع الأخير بينهما⁸.

وفي تقديرنا كانت القوى الغربية من جانبها لها تقديراتها، قد استبعدت لجوء عبد الناصر بسهولة إلى الكتلة الشرقية في هذا المضمار لافتقار دول تلك الكتلة الشديد لتكنولوجيا البناء الحديثة، كما أنها كانت لا تتوقع أن يلجأ عبد الناصر إلى الرد على سحب قرار التمويل بإجراء جريء مثل إعلان تأميم قناة السويس .. بل أن حساباتها بنيت على توقعات ثلاثة كان من المنتظر أن يطفوا إحداها على السطح نتيجة لعقابها الجماعي لعبد الناصر. فالتوقع الأول : هو أن ينشب انقسام داخلي في القيادة المصرية يضعف من قوة

نفوذ جمال عبد الناصر على الساحة السياسية أو يبعده تماما عن هذه الساحة. والتوقع الثاني : هو أن يكون قرار سحب التمويل درسا قاسيا لعبد الناصر يعيده إلى التوقع داخل الحدود المصرية و انطوائه تحت عباءة الغرب وتوقفه عن مهاجمة مصالحه في العالم الثالث. والتوقع الثالث : هو اشارة عبد الناصر لدفعه للقيام برد فعل ما - لم يتصور أحد أن يكون هو تأميم قناة السويس - يبرر ضربه بالوسائل العسكرية المباشرة لإسقاطه من الحكم في مصر .. ويبدو هنا أن حدوث أي من هذه التوقعات كانت ربما تعني عودة الغرب للإعلان عن استعداده مرة أخرى لتمويل مشروع السد العالي.

ومن تطور الأحداث التي أعقبت تخلي الغرب الجماعي عن تنفيذ مشروع السد العالي يتبين ان تقديراته التي تتصف بالدقة في الغالب قد أخطأت تماما مع عبد الناصر، فلم يحدث الانقسام الداخلي كما لم يتوقف عبد الناصر عن مواصلة الهجوم على الغرب بل جاء رده على قرار سحب التمويل فوق مستوى كل التوقعات المنتظرة، الأمر الذي أربك الغرب إلى حد ما.

وفي تقديرنا فإن الغرب لو أذن لألمانيا الاتحادية بالقيام نيابة عنه بتمويل وبناء السد العالي وإبلاغ ذلك للمبعوث المصري لأرضي ذلك جمال عبد الناصر كثيرا ولما اعلن عن تأميم قناة السويس بهذا الشكل الدرامي الذي حدث في 26 يولييه 1956 وعلى أية حال فإذا كان قرار تأميم القناة قد جاء مفاجئا للغرب فإن هذا القرار أصبح المبرر القوي المنتظر لاتخاذ الإجراءات العسكرية ضد عبد الناصر والانتقال إلى مرحلة الصدام العنيف معه.

ولقد اعترف اديناور في وقت متأخر في مذكراته بأن الغرب قد أخطأ التقدير مرتين عندما رفض تمويل مشروع السد العالي .. المرة الأولى عندما رفض السماح لألمانيا الاتحادية بالقيام بتلك المهمة الاقتصادية نيابة عنه للحد من توغل النفوذ الروسي في مصر. والمرة الثانية عندما أتاح لعبد الناصر فرصة تاريخية نادرة لكي يتألق كبطل قومي مناهض لسياسة الغرب الاستعمارية، تلك السياسة التي بدت في نظر أغلب دول العالم أبان مسألة السد العالي في صورة من يعارض تطلعات الشعوب في النمو الاقتصادي بحجب الرأسمال اللازم لمشاريعها الكبرى⁹.

كما أوضح لنا أديناور في نفس مذكراته أن وقوفه ضد رغبة الشركات الألمانية في بناء السد العالي كانت من المرات القليلة جدا التي عارض فيها مصالح تلك الشركات، ونشاطها في الخارج. وأضاف أديناور أن بعض رجال هذه الشركات الصناعية اتصلوا به يرجونه تأييد المشروع ومساندتهم للفوز به، ولذلك كانت تراوده فكرة ترك الشركات الألمانية

تتفق بمفردها وبعبدا عن الحكومة الألمانية مع مصر حول بناء السد العالي اعتمادا على ما تكفله روح الدستور الألماني، حيث يبيح لكافة الألمان والمجموعات الاقتصادية حرية الانتقال والعمل في الخارج دون تدخل أو رقابة من الحكومة الألمانية.. ولكن اديناور استخدم نفوذه القوى بين رجال الصناعة الألمانية لإبعاد هذه الشركات عن مشروع السد العالي، وقد اضطر في سبيل ذلك إلى ممارسة ضغوطه القوية حتى تمكن أخيرا من اقناع أصحاب ورؤساء مجالس إدارات الشركات الألمانية بعدم جدوى التجاوب مع مصر بخصوص السد العالي، وذلك تضامنا من ألمانيا الاتحادية مع الموقف الغربي الموحد من عبد الناصر¹⁰.

وهنا يعتقد بعض المؤرخين الألمان في أن تضامن حكومة ألمانيا الاتحادية مع الموقف الغربي من مشروع السد العالي لم يصدر عن حرية تامة، بل أنه نابع من دولة تفتقر للإدارة المستقلة في تصريف شئونها الخارجية¹¹. وإذا كان الأمر كذلك فإنه إذا تضامن اضطراري للحكومة الألمانية وتنفيذا لتوجيهات القوى الغربية العظمى، ويعكس بوضوح واقعا معينا عايشته المانيا الاتحادية لفترة من تاريخها المعاصر لم تتوفر لديها خلالها المقدرة الكاملة لنهج سياسة خارجية مستقلة. فما اعتبره اديناور خطأ فادحا للغرب تجاه مسألة السد العالي لم يكن في وسعه هو نفسه أن يحيد عنه في حينه. وبسبب هذا التضامن الإلزامي لألمانيا الاتحادية مع باقي القوى الغربية وجدت حكومة ألمانيا الاتحادية نفسها في العديد من الأحيان في موقف لا تحسد عليه كما كان يكلفها الكثير على صعيد السياسة الخارجية.

فهذا التضامن الذي كان ممكنا مع الغرب في مسألة تمويل السد العالي أصبح مع التطورات اللاحقة لازمة السويس صعبا ومعقدا أمام الحكومة الألمانية.. فقد حملت الدعوة التي تلقتها الحكومة الألمانية في بداية أغسطس 1956 للمشاركة في مؤتمر لندن حول قناة السويس الذي دعت إليه الدول الغربية العظمى عدة مخاوف لهذه الحكومة ومن أهم هذه المخاوف :

أولا : أن يؤدي اشتراك ألمانيا الاتحادية في المؤتمر، الذي ينظر في أمر مستقبل قناة السويس إلى إغضاب الحكومة المصرية غضبا شديدا قد يترتب عليه أن يكون الرد المصري هو إعلان الاعتراف بألمانيا الشرقية التي تسعى للحصول على هذا الاعتراف الدولي، في وقت تبذل فيه الحكومة الألمانية الاتحادية كل ما في وسعها للحد من مثل هذا الاعتراف الذي يتعارض مع مسألة الوحدة الألمانية¹².

ثانيا : خشيت الحكومة الألمانية أن يفتح اشتراكها في بحث تدويل قناة السويس

باب الحديث حول تدويل قناتها البحرية التي تربط بين بحر البلطيق وبحر الشمال المعروفة بقناة كيل Kiel وهذا ما كانت تطالب به العديد من دول الكتلة الشرقية وخصوصا الاتحاد السوفيتي حتى تتاح له حرية الحركة البحرية في هذا المنفذ العام المؤدي إلى المياه الدافئة¹³. كما أصيبت الحكومة الألمانية من جراء دعوتها لمؤتمر لندن بخيبة الأمل..

فأولا : كانت تلك الحكومة ترغب دائما في أن تعامل على أنها الوريث الشرعي والوحيد للرايخ الألماني كما كانت تسعى دائما للحصول على تأييد حلفائها المستمر وبصور متعددة لها في ذلك الأمر، إلا أن مضمون الدعوة التي وجهت لها من قبل الحلفاء في المعسكر الغربي تجاهل هذه الرغبة. حيث دعيت إلى المؤتمر على أساس أنها إحدى الدول المنتفعة بحريا بقناة السويس فقط وليس كأحد الأعضاء الموقعين على معاهدة القسطنطينية لعام 1888 بخصوص القناة عندما كانت ألمانيا من أهم الدول العظمى في ذلك الوقت .. فلم تشر الدعوة من قريب أو بعيد إلى هذه الصفحة من ماضي ألمانيا مما كان سببا في شعور الحكومة الألمانية بالصدمة من قبل أصدقائها¹⁴.

ثم ثانيا : تبين للحكومة الألمانية مع سير الأحداث أن حلفائها يتجاهلون كثيرا في المشاورات السرية الجارية فيما بينهم حول أزمة قناة السويس ولاحظت أن هناك العديد من التدابير التي تتخذ دون إشراكها في الأمر. وتؤكد المصادر تعدد شكوى المسؤولين الألمان من افتقارهم لمعلومات واضحة عما يدور في عواصم حلفائهم خلال أزمة السويس وعدم اطلاعهم على حقيقة الموقف في تلك العواصم¹⁵.

وأمام المخاوف وخيبة الأمل التي أصابت ألمانيا الاتحادية مع بداية أزمة السويس كان على حكومتها مع اشتداد الأزمة أن تبدل موقفها من التضامن بلا حدود والمطلق مع باقي القوى الغربية العظمى - والذي قد تنتج عنه عواقب وخيمة - إلى سياسة التضامن المحدود الأقل ضررا وبالقدر الذي تسمح به حرية الحركة .. وذلك بأن تسلك طريق مزدوج في وقت واحد. يسير اتجاه منه نحو تخفيف حدة تضامنها المعلن مع الغرب عند بحث مستقبل قناة السويس في مؤتمر لندن، وكذلك الإقلال من الحديث عن الموقف الغربي الموحد لتصل بعد ذلك نحو الاعتدال أو شبه الحياد بين أطراف الأزمة، ذلك الموقف الذي لا بد وأن يلقي استحسان الحكومة المصرية. أما الاتجاه الثاني من الطريق الذي كان على الحكومة الألمانية أن تسلكه فهو اتجاه تنقاد فيه للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت طرفا غير مباشر في الأزمة وفي نفس الوقت الدولة الكبرى في التحالف الغربي.

وكان من المفيد للحكومة الألمانية أن تستند في مواقفها على الموقف الأمريكي، وبذلك

لا تتهم بالشذوذ عن الموقف الغربي الجماعي. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد بحذر ملحوظ السياسة الإنجليزية والفرنسية أثناء معالجة تطورات أزمة السويس، ثم سرعان ما أعلنت المعارضة الصريحة للأساليب العسكرية الفجة لتلك الدول مع مصر.. ومن هنا رأت الحكومة الألمانية في موقف الإدارة الأمريكية نموذجاً طيباً تتوارى خلفه عند التحول لسياسة التضامن المحدود. وعند التطبيق العملي لتلك السياسة كان على ألمانيا الاتحادية أن تبذل جهوداً ضخمة للحفاظ على شيء من توازنها أثناء المضي قدماً على الطريق المزدوج الجديد.

وبالنسبة للاتجاه الأول : فقد ابتعدت الجهات الرسمية في ألمانيا الاتحادية عن نقد قرار تأميم قناة السويس كما امتنعت عن إصدار تصاريح قد تثير الحكومة المصرية. ثم أخذت ملامح الموقف الجديد تبرز عندما أعلن المتحدث الرسمي للحكومة الألمانية أن اشتراك بلاده في مؤتمر لندن يأتي فقط من رغبتها في الوصول إلى حل سلمي لأزمة قناة السويس وليس من منطلق مناصرة طرف على آخر كما أن هذا المتحدث صرح بأن الحكومة الألمانية تعارض استخدام القوة في تسوية هذه الأزمة¹⁶. وكان هذا التصريح إشارة واضحة لرفض الحكومة الألمانية تأييد ما يحاك في لندن وباريس من استعدادات عسكرية للعدوان على مصر.. كما صدر بعد ذلك بعدة أيام بيان من وزارة الخارجية الألمانية يبرر قبولها الاشتراك في مؤتمر لندن على أساس مبدأ التعايش السلمي ونبذ العنف في حل المشاكل الدولية وأكد البيان رغبة الحكومة الألمانية في الوصول إلى حل سلمي لأزمة السويس من خلال مبدأ التفاوض بين جميع الأطراف المعنية¹⁷.

ثم تبلورت ملامح سياسة الاعتدال الألمانية حيال مصر خلال أزمة السويس على النحو الآتي :

1 - اعترفت الحكومة الألمانية بحق مصر الكامل في ملكية قناة السويس كما تؤكد معاهدة القسطنطينية لعام 1888 التي كان الرايخ الألماني أحد الموقعين عليها.

2 - تجاوبت الحكومة الألمانية مع رغبة مصر في الاستعانة ببعض المرشدين البحريين الألمان من ذوي الخبرة العاملين في قناة كيل الألمانية وذلك لمعاونة المرشدين المصريين في تسيير الملاحة البحرية في قناة السويس عندما تم سحب المرشدين الإنجليز والفرنسيين من مصر من قبل حكوماتهم لإحراج الإدارة المصرية الجديدة لقناة السويس. فقد قامت السفارة المصرية في بون خلال شهر أغسطس 1956 بالاتصال بإدارات الموانئ البحرية الألمانية وبعض المرشدين الألمان لبحث إمكانية استقدام البعض منهم للعمل في قناة السويس، ووجدت السفارة المصرية تجاوباً كبيراً من الجانب الألماني في هذا الصدد¹⁸.

إلا أن نشوب حرب السويس وإغلاق القناة أوقف وصول أغلب من تم التعاقد معهم من هؤلاء المرشدين..

3 - شجبت الحكومة الألمانية العدوان الثلاثي منذ أن بدأ على مصر في 29 أكتوبر 1956. وبالرغم من أن ألمانيا الاتحادية لم تكن حتى ذلك الوقت عضوا في الأمم المتحدة فإنها أعلنت تأييدها التام لقرارات الهيئة الدولية التي أدانت العدوان على مصر. وقد طالب المتحدث الرسمي باسم الحكومة الألمانية في بيان صريح له بالوقف الفوري للعدوان المسلح على الأراضي المصرية وقناة السويس وانسحاب القوات المعتدية دون قيد أو شرط. كذلك عبرت الجماهير والأحزاب الألمانية بغض النظر عن انتماءاتها الفكرية عن استنكارها الواضح للعدوان. كما كان للمستشار الألماني أديناور موقفا فريدا من نوعه وغير منتظر، حيث أدان العدوان على مصر أمام الصحافة العالمية من العاصمة الفرنسية باريس. ففي الأيام الأولى من شهر نوفمبر 1956 وصل المستشار الألماني إلى باريس للتباحث مع الحكومة الفرنسية حول تطورات الأزمة في الشرق الأوسط وخرج من الاجتماعات ليعلن رأيه بضرورة أن يقبل الفرنسيون والإنجليز فوراً وقف إطلاق النار ومغادرة الأراضي المصرية في أسرع وقت¹⁹.

وبلغ استنكار الصحافة الألمانية للعدوان الثلاثي على مصر، أن حملت هذه الصحف إنجلترا وفرنسا مسؤولية نجاح القوات السوفيتية في غزو المجر. حيث تزامن هذا الغزو السوفيتي للمجر مع العدوان البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على الأراضي المصرية، ويرى الكثير من المراقبين أن انشغال الغرب الشديد بأزمة السويس في تلك الأثناء ووقوع العدوان على مصر أتاح للسوفيت الفرصة المناسبة والتغطية الملائمة لتنفيذ قرار اجتياح الأراضي المجرية.. كما علقت الصحف والمجلات الألمانية بإسهاب واضح على تلك المظاهرات التي خرجت في بعض المدن الألمانية ومنها العاصمة بون تستنكر العدوان على كل من مصر والمجر في وقت واحد²⁰. ولابد وأن الحكومة الألمانية نظرت إلى هذه الحملة الصحفية بارتياح بالغ لأنها كانت تعكس وجهة نظرها في تطور الأحداث خلال تلك الفترة. وقد ذكر أديناور في مذكراته أن حكومته كانت ترى أن مسألة قناة السويس يمكن حلها بالطرق السلمية ودون الحاجة للمغامرة التي قامت بها إنجلترا وفرنسا مع إسرائيل في مصر²¹..

4 - أعلن متحدث باسم الحكومة الألمانية في 23 نوفمبر 1956 بأن موقف حكومته من أزمة السويس ينطلق من الحياد التام بين الأطراف المتنازعة. وتلك إشارة واضحة تعني أن الحكومة الألمانية كانت لا تؤيد حلفاءها - إنجلترا وفرنسا - في عدوانهم المسلح على مصر. كما يفهم أيضا من هذا التصريح الأخير أن حكومة ألمانيا الاتحادية كانت

غير مقتنعة بمبررات الهجوم الإسرائيلي على شبه جزيرة سيناء. وبناء على ما يعنيه هذا التصريح فقد شنت الصحافة اليهودية في ألمانيا هجوما عنيفا على الحكومة الألمانية لما اعتبرته تلك الصحافة موقفا سلبيا من هذه الحكومة تجاه إسرائيل أثناء حرب السويس²².

مما سبق يتبين لنا أن الحكومة الألمانية استطاعت أن تلبس موقفها من تأميم قناة السويس والأزمة التي أعقبته ثوب الحياد، ولكن علينا أن نقرر أنه إذا لم يترجم هذا الحياد إلى توازن دقيق بين أطراف الأزمة عند التطبيق العملي فإنه يظل حيادا نظريا، الهدف منه تحقيق مآرب سياسية مؤقتة أو خداع أحد أطراف هذه الأزمة .. ونحن إذا دققنا في حقيقة الموقف الألماني من الناحية العملية نجد أنه حاد عن التوازن بين أطراف أزمة السويس. فقد فشلت الحكومة الألمانية في الارتقاء بسياساتها العملية إلى مستوى تصريحاتها العلنية، وتبين أنها لا تستطيع أن تغضب حلفاءها كثيراً، وأنه من غير المتصور أن يبلغ موقفها درجة الحياد التام خلال تلك الأزمة. فهي أولا وأخيرا حليفة لـانجلترا وفرنسا، ولذلك كان على الحكومة الألمانية أن تنتهج سياسة التضامن المحدود مع حلفائها.

وهذا هو الاتجاه الثاني : وهو الذي سلكت فيه طريق الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تغطية مواقفها السياسية.

وكانت لسياسة التضامن المحدود للحكومة الألمانية مع حلفائها عدة ملامح من أهمها :

1 - أنها أيدت فكرة تدويل شركة قناة السويس التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحتها على المجتمعين في مؤتمر لندن الأول في أواخر أغسطس 1956. فقد تقدم وزير الخارجية الألماني فون برينتانو Von Brentano في كلمته أمام هذا المؤتمر بتصور حكومته لتنفيذ الفكرة الأمريكية. وذلك بتشكيل مجلس إدارة دولي لشركة قناة السويس يكون له السلطة العليا لإدارة الملاحة في القناة، على أن يمثل في هذا المجلس بجانب مصر كل من كبار المنتفعين والمساهمين.. ثم صرح برينتانو خارج المؤتمر بأن تدويل مجلس إدارة شركة قناة السويس هو أفضل وسيلة للخروج من الأزمة، داعيا مصر لسرعة الانضمام لجلسات المؤتمر حتى ينجح في حل الأزمة بالطرق السلمية واستبعاد المخاوف من استخدام القوة من جانب القوى المتضررة من تأميم قناة السويس²³.

وكانت كل من بريطانيا وفرنسا في البداية قد عبرنا من جانبهما عن عدم ارتياحهما

لفكرة تدويل شركة قناة السويس وذلك لتخوفهما من أن يسمح تنفيذ هذه الفكرة بدخول منافسين جدد لها في إدارة القناة، ولذا تمسكت بأن تلغي مصر قرار التأميم وأن يعود مجلس إدارة الشركة القديم لمباشرة مهام عمله كما كان عليه الحال قبل نشوب الأزمة وطبقا لحق امتياز القناة الموقع بين مصر والشركة .. إلا أن الحكومتين البريطانية والفرنسية تراجعتا عن موقفهما السابق وقبلتا أثناء مؤتمر لندن الأول تحت ضغط حلفائها الغربيين فكرة تدويل شركة قناة السويس²⁴.

من جانب آخر فلعل فون برينتانو بتصريحه السابق الذكر أراد أن ينبه مصر إلى أن مؤتمر لندن حول قناة السويس هو الفرصة الأخيرة لنزع الفتيل المشتعل في الموقف.. كما أنه كان يلفت نظر الحكومة المصرية إلى أن قبولها لفكرة تدويل مجلس إدارة القناة سوف يردع القوى المتضررة من قرار التأميم عن التفكير في مهاجمة مصر ونشوب الحرب حول قناة السويس كما أنه سوف يفوت الفرصة على القوى الأخرى المستفيدة من الأزمة .. إلا أن الحكومة المصرية كانت قد رفضت بشدة التراجع عن قرار تأميم القناة، كما امتنعت منذ البداية عن المشاركة في أعمال مؤتمر لندن واعتبرته تدخلا في الشؤون الداخلية المصرية، ثم رفضت قبول فكرة تدويل مجلس إدارة القناة لأنها تتناقض مع مبدأ السيادة المصرية التامة على قناة السويس. كما رفض جمال عبد الناصر كل ما من شأنه أن يؤثر من قريب أو بعيد على قرار التأميم الذي حقق شعبية جارفة له على امتداد العالم العربي.

2 - شاركت الحكومة الألمانية حلفاءها في حملة الضغوط الاقتصادية على مصر، فقد أعلنت قبيل عقد مؤتمر لندن الثاني في 19 سبتمبر 1956 أنها سوف تنضم إلى أعضاء المؤتمر في حالة اتخاذ قرار بمعاقبة مصر اقتصاديا لرفضها قبول فكرة تدويل القناة كما أُنذرت بتحويل السفن الألمانية من قناة السويس إلى طريق رأس الرجاء الصالح إذا وصلت جهود المجتمعين في لندن إلى طريق مسدود.. وكان اقتراح الحصار الاقتصادي لمصر ومقاطعة القناة هو في الأصل اقتراح تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى المؤتمر لإجبار مصر على قبول تدويل مجلس إدارة قناة السويس²⁵.. كما أيدت الحكومة الألمانية تطبيق العقوبات الاقتصادية عندما أعيد مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر لندن الثالث في الأول من أكتوبر 1956، إلا أن جهود وزير خارجية الهند ودفاعه عن موقف مصر دفاعا مستميتا قد أضعف الحجج التي تبنتها الدول الغربية في تبرير اجراءات المقاطعة ضد مصر. ثم تلاحت الأحداث وطفعت أنباء وقوع العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر على كافة توصيات مؤتمرات لندن الثلاث.

بالرغم من المواقف الألمانية السابقة فقد لمست الحكومة المصرية جيدا ما طرأ على هذا الموقف من اعتدال محدود ورغبة في الحياد مع اشتعال أزمة السويس. حقا أن هذا الحياد لم يترجم على أرض الواقع إلا أن الحكومة المصرية استحسنته كثيرا واعتبرته علامة مشجعة لتفهم مصالح الجانبين بشكل أفضل. وظنت الحكومة المصرية أنه يمكن الاستفادة من الموقف المعتدل للحكومة الألمانية في وقت تدفق التعويضات الألمانية لإسرائيل أثناء تلك الأزمة. كما أصبحت بون (العاصمة الألمانية) أهم مركز لنشاط الدبلوماسية المصرية في القارة الأوروبية ومنفذ لمخاطبة الرأي العام الخارجي.

فقد شهدت بون خلال أزمة السويس نشاطا مكثفا للسفارة المصرية بفضل حرية الحركة التي تمتعت بها نسبيا في العاصمة الألمانية بون، دون باقي السفارات المصرية في العواصم الأوروبية الأخرى، وتزايد هذا النشاط كلما اشتدت حدة الأزمة، وخصوصا عندما تم تجميد نشاط السفارات المصرية في كل من لندن وباريس.. ولقد قام السفير المصري في بون مع بداية الأزمة بشرح وتوضيح حقيقة الموقف المصري من مسألة قناة السويس أمام الرأي العام الألماني والأوروبي. وفي الحقيقة فإن ما قامت به الدبلوماسية المصرية من جهود ضخمة أبان أزمة السويس يؤكد لنا مدى الأهمية القصوى التي أولتها هذه الدبلوماسية للرأي العام وأنها لم تتجاهل أثره على الحكومات الغربية ودوره في إنهاء الصراع حول السويس. بل أنها نجحت إلى حد كبير في تأليب الرأي العام الإنجليزي والفرنسي على حكوماته وفي تحريك الرأي العام الدولي للوقوف بجانب وجهة النظر المصرية.

وقد تعددت وسائل السفارة المصرية ورجالها في بون في الوصول إلى الرأي العام الألماني والأوروبي بين استخدام الصحافة الألمانية نفسها في الدفاع عن حق مصر في قناة السويس، وبين عقد الندوات واللقاءات وإصدار المنشورات الإعلامية للرد على الإدعاءات الإنجليزية والفرنسية، الأمر الذي جعل بعض لصحف الألمانية تعلق على هذا النشاط الملموس للسفارة المصرية بقولها: "أن أحدا لا يستطيع أن يخفي تعاطف الكثير من الأوساط الألمانية مع جمال عبد الناصر ومن ينكر ذلك عليه أن يرصد همة السفير المصري في بون"²⁶.

وعلى سبيل المثال سارع السفير المصري في بون لتخفيف حدة المخاوف التي انتابت البعض في أوروبا بعد قرار تأمين قناة السويس بالإعلان المتكرر أمام الصحافة الألمانية عن التزام الحكومة المصرية بتعويض المساهمين في شركة القناة بشكل عادل وضمان حرية المرور في القناة أمام الملاحة العالمية، عدا سفن الدول التي في حالة حرب مع مصر²⁷.. كما أصدرت السفارة المصرية في بون نشره مطولة في 30 من أغسطس 1956 موجهة إلى الرأي العام

الألماني تتضمن توضيحا لموقف مصر من مؤتمر لندن وكذلك نقدا صريحا لمساندة الحكومة الألمانية للاقتراح الأمريكي بتدويل مجلس إدارة شركة قناة السويس²⁸.. ثم أصدرت السفارة بيانا في 22 أكتوبر تدعو فيه الحكومة الألمانية لعدم تأييد إجراءات المقاطعة الاقتصادية مع مصر التي دار حولها النقاش بين المشاركين في مؤتمر لندن، وطالب البيان الحكومة الألمانية بالحفاظ على الصداقة التاريخية بين مصر وألمانيا ومراعاة ما يكنه الشعب العربي من تقدير وإعجاب للشخصية الألمانية²⁹.

ثم تصورت الحكومة المصرية كما سبقت الإشارة أنه يمكن استثمار الموقف المعتدل للحكومة الألمانية من حرب السويس، وذلك بحث تلك الحكومة على وقف العمل باتفاقية التعويضات لإسرائيل بعد اشتراك الأخيرة في العدوان الثلاثي على مصر. وقد بنى هذا التصور على أساس أن ادانة ألمانيا لقوى العدوان بما فيها إسرائيل قد تعني وقف الدعم الذي تتلقاه هذه الدولة من خلال التعويضات وذلك كعقاب لها عما اقترفته من جرائم في حق الشعب المصري، وبن الحكومة الألمانية أكثر من أي وقت مضى تتوفر لديها المبررات الكافية الآن لوقف تدفق هذه التعويضات عن إسرائيل وذلك في ظل هذا الجو العالمي المفعم بإدانة الدول المعتدية على مصر وفي ضوء ما تفكر فيه الحكومة المصرية من مطالبة قوى العدوان بتعويضات مناسبة للخسائر التي تسببها عدوانها على مصر ..

ولكن يبدو أن الحكومة المصرية لم تأخذ تصورها هذا بالجدية المطلوبة منذ البداية ولم تذهب به إلى حد توقع تحقيقه فعلا، لذا لم يترجم هذا التصور إلى جهد مكثف بالشكل المطلوب تجاه الحكومة الألمانية .. بل جاءت جهود السفارة المصرية في بون في هذا المضمار هزيلة ولا تتناسب مع القضية المرجو اثارها.

جرت محاولات اثاره قضية التعويضات الألمانية من جانب الحكومة المصرية أثناء حرب السويس عن طريق الاتصال الدبلوماسي تارة وعن طريق الإعداد لعرض المسألة قانونيا أمام المحاكم الألمانية تارة أخرى .. فبالنسبة للاتصال الدبلوماسي تقدم السفير المصري في بون بمذكرة وحيدة للحكومة المصرية في 9 نوفمبر 1956 إلى الخارجية الألمانية تدعو فيها حكومة ألمانيا إلى التوقف عن تقديم التعويضات إلى دولة إسرائيل التي هددت الأمن والسلم العالمي واقترفت أعمالا وحشية ضد المدنيين المصريين، كما عدت المذكرة الجرائم التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بالمقارنة بجرائم النازية، الأمر الذي يبرر طلب مصر الخاص بوقف كافة المساعدات الألمانية لإسرائيل بما فيها التعويضات³⁰. ولقد قام السفراء العرب في بون بتعصيد المذكرة المصرية حيث طالب السفير السوري في بون باسم

السفراء العرب في مؤتمر صحفي بأن تستجيب الحكومة الألمانية لما تقدمت به مصر وتوقف على الفور تلك التعويضات التي تستخدم في تعزيز سياسة إسرائيل العدوانية تجاه مصر وباقي الدول العربية³¹.. وكان رد الحكومة الألمانية على المذكرة المصرية والمؤتمر الصحفي للسفير السوري هو التجاهل التام، ثم علق أخيراً متحدث باسم الحكومة الألمانية على هذه القضية في 22 نوفمبر بقوله: "أن حكومته لن توقف التعويضات عن إسرائيل لعدم اشتغال هذه التعويضات على معدات حربية تضر بالدول العربية"³². كانت هذه العبارة المقتضبة هي الإشارة الوحيدة التي صدرت عن الحكومة الألمانية خلال هذه الفترة فيما تردد عن اتفاقية التعويضات من الجانب العربي.

وبعد هذه المحاولة الدبلوماسية لجأت الحكومة المصرية في أوائل ديسمبر 1956 عن طريق قنصلها العام في فرانكفورت إلى أحد مشاهير مكاتب الاستشارات القانونية تلك المدينة بغرض رفع طلب أمام المحاكم الألمانية للحصول على حكم بالحجز على الأموال الإسرائيلية بما فيها أموال التعويضات بالبنوك الألمانية.. وفعلاً أعد المحاميان بيتر جاست Peter Gast وفالتر بيرجمان Walter Bergemann بمكتب الاستشارات القانونية مذكرة قانونية تشمل الحجج والأسانيد المصرية لطلب الحجز على الأموال الإسرائيلية داخل ألمانيا³³.

ويبدو أن هذه المحاولة القانونية جاءت في إطار تصور مصري عام آنذاك بإمكانية أن تذهب مصر إلى محكمة العدل الدولية للحصول على تعويض من الدول المعتدية عليها نظير الأضرار التي لحقت بأراضيها أثناء الحرب. وكانت محاولتها في ألمانيا ضد إسرائيل من المفترض أن تسير جنباً إلى جنب مع المطلب المصري المزمع رفعه أمام محكمة العدل الدولية من ناحية، وكلاهما يعزز الآخر من ناحية أخرى.

تضمنت المذكرة القانونية التي أعدها مكتب الاستشارات في فرانكفورت الأسانيد الآتية :

1. إدانة هيئة الأمم المتحدة للعدوان الإسرائيلي على مصر في قرارها الصادر في 2 نوفمبر 1956 عن الجمعية العامة والذي اعتبر إسرائيل دولة معتدية بخرقها لخط وقف إطلاق النار مع مصر واحتلالها للأراضي المصرية منذ 29 أكتوبر 1956.
2. حق كل دولة معتدى عليها في الحصول على التعويضات المناسبة من الدول المعتدية طبقاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك ما يؤكده تفسير المادة 25 من دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية.

3. أهلية محكمة الدرجة الثانية الألمانية للنظر في القضية وإصدار قرار الحجز على الأموال الإسرائيلية بما فيها مخصصات التعويضات لوجود هذه الأموال داخل الأراضي الألمانية.

وقد قام القنصل المصري في فرانكفورت بإرسال هذه المذكرة القانونية فور استلامه لها إلى الإدارة القانونية الخارجية المصرية بالقاهرة لأخذ الرأي فيما ينبغي عمله بعد ذلك³⁴. إلا أن وزارة الخارجية المصرية أوقفت هذه المساعي القانونية أيضا عند هذا الحد، حيث أرسلت إلى القنصلية المصرية في نهاية يناير 1957 بوقف الاتصال مع مكتب الاستشارات القانونية وترك هذه المسألة لحين أشعار آخر³⁵.

لقد حاولنا العثور على مذكرة الإدارة القانونية في الخارجية المصرية بين الكم الهائل لمحتويات أرشيف الخارجية عن هذه الفترة وذلك للوقوف على رأي هذه الإدارة في قضية الحجز على الأموال الإسرائيلية بالبنوك الألمانية، وفيما إذا كانت الإدارة القانونية ترى إمكانية السير قدما أو عدمه في تلك القضية، إلا أن محاولة البحث عن رأي الإدارة القانونية باءت بالفشل. وان كنا نستشف من قرار وزارة الخارجية المصرية بعدم مواصلة السعي لرفع القضية أمام المحاكم الألمانية كما أبلغته إلى قنصلها في فرانكفورت، أن الإدارة القانونية بشكل أو بآخر لم تؤيد الاستمرار فيها لعدم توافر حجج قانونية كافية .. أضف إلى ذلك أنه كانت هناك العديد من الأسباب الأخرى التي أدت بالخارجية المصرية إلى هذا التراجع السريع. وأهم هذه الأسباب في رأينا :

1 - أن الحكومة المصرية ايقنت عدم جدوى هذه المحاولات من الناحية الواقعية، فالتحرك لتجميد اتفاقية التعويضات الألمانية كان قد فات أوانه منذ عام 1952. ولا يكفي تصور النجاح لهذه المحاولات أن الحكومة الألمانية أدانت العدوان الثلاثي على الأراضي المصرية. بل أن تحقيق النجاح في هذه القضية كان يعتمد أولا وأخيرا على مصداقية أدانة الجانب الألماني لهذا العدوان واستعداده الجدى والعملى للقيام بشئ ضد الدول المعتدية. وهذه المصداقية كانت أمرا مشكوكا فيه كما ان الجدية لم تتوفر بعد لدى الحومة الألمانية.. ولا بد وأن المسؤولين المصريين قد وقفوا من خلال تطورات أزمة السويس على حقيقة أن اعتدال الموقف الألماني لا يعني المساس بالعلاقة الخاصة بين بون وتل أبيب بأية حال من الأحوال، والدليل على ذلك استمرار تدفق أموال التعويضات إلى إسرائيل بنفس قوة الدفع ودون أدنى تأثير بالعدوان الإسرائيلي على مصر كما صرح بذلك رئيس بعثة المصالح الإسرائيلية في كولونيا بعد حصوله على تأكيدات قوية بهذا المعنى من الحكومة الألمانية³⁶.

2 - أن الحكومة المصرية في ظل اضطراب علاقتها بالغرب كانت حريصة أشد الحرص على تنمية علاقتها الاقتصادية والعلمية مع الجانب الألماني. وكما رأينا فإن هذا النوع من الحرص المفرط كثيرا ما كان يجبر الحكومة المصرية على التراجع أمام الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالقضايا الخلافية بين الجانبين. وفي هذه المرة أيضا لم يكن للحكومة المصرية الرغبة في تعكير صفو هذه العلاقات بسبب قضية التعويضات الألمانية مرة أخرى في تلك الظروف الحرجة. بل لعل الحكومة المصرية أرادت أن تجعل من هذا الاعتدال النظري للموقف الألماني خلال أزمة السويس قوة دفع إيجابية للعلاقات المصرية الألمانية وعاملا مساعدا لهذه العلاقات على عبور أزمة السويس دون أن يلحقها أضرار. الأمر الذي تحقق بالفعل بعد الأزمة حيث يلاحظ المراقبون نمو هذه العلاقات في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية باضطراب، مع تفهم كل طرف من أطراف العلاقة لتطلعات الطرف الآخر القومية بالرغم من اختلاف الرؤية السياسية بين قيادة الجانبين.

ففي المجال الاقتصادي تم فور انتهاء الأزمة التخطيط المشترك بين الجانب المصري والألماني لإحلال كبرى الشركات الألمانية الغربية في العديد من مشاريع التنمية بمصر بعد منع الشركات الإنجليزية والفرنسية بقرار من الحكومة المصرية من مزاولة نشاطها في الأراضي المصرية في أعقاب أزمة السويس³⁷.. وعلى سبيل المثال وليس الحصر تولت شركة ديماج دوييز بروج Demag AG Duisburg بناء أفران مصانع الحديد والصلب في حلوان عام 1957، وتعاقدت شركة كروب Krupp على بناء اثنين من أهم الكباري على النيل وشركة A.E.G على بناء محطة كهرباء جنوب القاهرة.. ثم هناك العديد من عقود التشييد والتصنيع الأخرى التي تم الاتفاق عليها في ديسمبر 1956 للسنوات التالية والتي أشارت إليها العديد من الصحف الألمانية³⁸.

وعلى صعيد التعاون الثقافي قامت مصر من جانبها بتحويل العديد من الدارسين المصريين بالجامعات الإنجليزية والفرنسية إلى الجامعات الألمانية كما تم توجيه ومضاعفة أعداد البعثات العلمية المصرية إلى ألمانيا الغربية³⁹.

الهوامش:-

- 1 أنظر محمد حسنين هيكل، خبايا السويس، القاهرة 1967، ص 70.
- 2 جريدة الزمان الألمانية . Die Zeit. Vom 16, 2. 1956
- 3 حديث خاص للسيد حسن إبراهيم مع الباحث بتاريخ 6 يوليه 1982 بالقاهرة.
- 4 المصدر السابق.
- 5 المصدر السابق.
- 6 المصدر السابق.
- 7 المصدر السابق.
- 8 مذكرة رقم 196 بتاريخ 27 ديسمبر 1956 من السفير المصري بواشنطن إلى الرئيس جمال عبد الناصر، صورة المذكرة بمحفظه بعنوان "مراسلات واشنطن" بأرشيف الخارجية المصرية.
- 9 Adenauer., a. a. O., Bd. III, S. 218
- 10 المصدر السابق.
- 11 انظر : Feldmann / Mueller H., Der Nahe Osten und der Westen in Aussenpolitik, 10 / 1959
- دورية السياسة الخارجية رقم 10 / 1959.
- 12 Die Tat, Zuerich, vom. 9. 8. 1956.جريدة "الحقيقة السويسرية".
- 13 Telegraf, Berlin (SPD). Vom 4. 8. 1956.صحيفة "تليجراف" ببرلين.
- 14 Die Tat, Zuerich, vom 9. 8. 1956
- 15 Der Spiegel, vom. 14. 11. 1956. S. 13
- 16 Frankfurter Neue Presse. Vom 4. 8. 1956
- 17 Bulletin, a. a. O. Nr. 146, S. 1417, vom. 8. 8. 1956 (م 9 - دورية السياسة الدولية باللغة الألمانية)
- 18 صحيفة.
- "الإعلان " ببون
- 19 Der Spiegel. Vom 14. 11. 1956. S. 16
- 20 المصدر السابق، ص 13. وانظر ايضا : Stuttgartar Zeitung. Vom 6. 11. 1956
- جريدة "شتوتجارت".
- 21 Adenauer., a. a. O., Bd. III, S. 222
- 22 Allgemeine Wochen Zeitung der Juden in Deutschland vom 23. 11. 1956. دورية "جموع اليهود" الأسبوعية.
- 23 Abendpost, Frankfurt, a. M., vom 30. 8. 1956.جريدة "بريد المساء" فرانكفورت
- 24
- 25 Generalanzeiger, Fuer Bonn und Umgegend vom 11. 9. 1956
- 26 Stuttgartar Zeitung, vom 9. 8. 1956
- 27
- 28 Generalanzeiger Fuer Bonn und Umgegend. Vom 31. 8. 1956

- 29 نص بيان السفارة المصرية في بون بتاريخ 22 أكتوبر 1956 باللغة الألمانية في صحيفة :
Stuttgarter Zeitung, vom 6. 11. 1956.
- 30 مذكرة رقم 697 بتاريخ 11 نوفمبر 1956 من الحكومة المصرية إلى الحكومة الألمانية.
صورة المذكرة بمحفظه بعنوان "السفارة المصرية في بون 1956" بأرشفة الخارجية المصرية.
- 31 Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland Duesseldorf.
Vom 16. 11. 1956.
- 32 المصدر السابق.
- 33 تقرير رقم 121 بتاريخ 7 ديسمبر 1956 من القنصل المصري العام في فرانكفورت إلى
الخارجية المصرية بمحفظه بعنوان "السفارة المصرية في بون 1956" بأرشفة الخارجية المصرية.
- 34 المصدر السابق، وملحق به نص المذكرة القانونية باللغة الألمانية.
- 35 المصدر السابق.
- 36 Allgemeine Wochenzeitung der Juden in Deutschland., Duesseldorf.
Vom 16. 11. 1956.
- 37 .Frankfuter Allgemeine. Vom 5. 12. 1956
- 38 .Die Zeit, Hamburg. Vom 27 . 12 . 1956
- 39 Aachener Nachrichten vom 15. 12. 1956.جريدة "أخبار آخن" الألمانية.وانظر
ايضا : Fritz Steppat in "Deutsch – arabische Beziehungen" a. a. O., S. 247
.ff

أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي

أ.د. جمال شقرة

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة عين شمس

مع أن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تعرف القائد الحقيقي لثورة يوليو 1952 ولم تعرف الكثير عن أهداف التنظيم الذي قلب الأوضاع في مصر رأساً على عقب فإنها أيدت الضباط، وحالت دون تحرك بريطانيا ضدهم ومنعتهم من تنفيذ الخطة RODYO وفضلت أن يُنظر إلى ما حدث على أنه أمر داخلي. وعن طريق السفير الأمريكي في مصر "جيفرسون كافري" ضغطت على الملك "فاروق" وأقنعته بالموافقة على طلبات الضباط الشبان، والخروج من مصر بدلاً من تعريض نفسه لخطر جسيم، ثم بدأت تنسج علاقاتها مع النظام الجديد، باعتبارها زعيمة العالم الحر، وراهنّت على إرتمائه بسرعة في أحضان الغرب¹.

وإن كان موقف الولايات المتحدة من الضباط الأحرار قد أزعج بريطانيا، فإن الولايات المتحدة، بدأت تشعر أن بريطانيا هي العقبة الوحيدة التي تقف أمام ارتباط مصر "اللواء نجيب" بعجلة السياسة الغربية، وبدأ يتردد في أوساط دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة - على سبيل التهكم والسخرية- أن القوات والسلطة البريطانية في قناة السويس تشبه إلى حد كبير "المرتزقة" ذوي المعاطف الحمراء في الثورة الأمريكية².

ولعل مما له دلالة بشأن التنافس الأنجلو - أمريكي على مصر، اعتراض بريطانيا على مشروع الولايات المتحدة لبيع الأسلحة للضباط، فبمجرد أن علمت بزيارة "علي صبري" إلى واشنطن للاتفاق على صفقة أسلحة، إنزعجت بشدة وعارضت بشكل قاطع أن تبيع الولايات المتحدة السلاح لمصر، ورددت الدوائر البريطانية إنه: "جرى العُرف أن نبيع نحن لمصر.. إنها سوقنا..³".

على أية حال، تزرخ وثائق الأمن القومي الأمريكي NSC ووثائق الخارجية الأمريكية FRUS بالكثير من الأدلة التي تثبت تبدل التصورات والرؤى الاستراتيجية الأمريكية، ونزوعها إلى الاستقلال عن الاستراتيجية البريطانية، حيث بدأت الولايات المتحدة تخطط لدور مصري كجزء من التخطيط الدفاعي الغربي، وذلك بصورة مستقلة عن التوجهات والسياسات البريطانية⁴.

جاء في تقرير لوزارة الخارجية في شهر أكتوبر 1952 أن "تعاون مصر مع الغرب في ظل توجيهه بريطاني هو شيء غير مرجح، بفعل القوة القاهرة في حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفيتي..⁵".

لذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة على بريطانيا، أثناء المفاوضات الخاصة بالسودان، ولقد غناها "كافري" البحث عن أدلة لإثبات ذلك، حيث أشار في واحد من تقاريره إلى أنه رغم مقاومة المفاوض البريطاني فإن بريطانيا حتما ستستسلم، أي تُتَهي المفاوضات وتخرج من السودان "ونحن ندفعها إلى ذلك..⁶ ورداً على ما كان يردده البريطانيون من أنهم أنجزوا أعمالاً طيبة في السودان وإنها تمثل مفخرة للإمبراطورية البريطانية، كان "كافري" يؤكد أن ذلك ليس بالشيء المهم، وأنه سيظل استعماراً، والاستعمار أمر عفا عليه الزمن ولن يساعد مصر أو السودانيين أو بريطانيا نفسها..⁷

يهمنا أن اتفاق 12 فبراير 1953 الخاص بالسودان قد أدى إلى دعم الدبلوماسية الأمريكية الصاعدة في الشرق الأوسط، وبهنا أن هذا الاتفاق كان دليلاً على تنامي الدور الأمريكي في مواجهة تراجع الدور البريطاني.

وعندما بدأت المفاوضات المصرية البريطانية يوم 27 أبريل 1953، اتجهت الولايات المتحدة، رغم رفضها الدخول كطرف في المفاوضات، إلى دعم الضباط وكان يحركها طوال فترة المفاوضات رغبتها في إزاحة بريطانيا من مصر لاعتقادها أن هذه الخطوة ستدفع الضباط إلى الارتباط بالغرب⁸. وبالطبع كان تأييد واشنطن للنظام الجديد في مصر وشروعها في دعمه مادياً ومعنوياً متسقاً مع أهدافها ومصالحها في الشرق الأوسط والتي يمكن إجمالها حسبما ورد صراحة في الوثائق الأمريكية فيما يلي:

أولاً: تحقيق الاستقرار في مصر والشرق الأوسط.

ثانياً: إيجاد حل للخلاف المصري - البريطاني.

ثالثاً: السعي لإشراك مصر في ترتيبات الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

رابعاً: تحقيق تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل⁹.

لذلك ظلت الولايات المتحدة تضغط على بريطانيا بهدف إنهاء المفاوضات وحل مشكلة قاعدة القناة¹⁰.

ولقد عبر "إيدن" عن ضيقه من موقف الولايات المتحدة من المفاوضات المصرية البريطانية، في رسالة أرسلها إلى "ايزنهاور" أول أبريل 1953، حذر فيها من أنه "لا يمكن السماح لمصر بأن تكرر أسلوب "مُصدق" في تأليب الولايات المتحدة على بريطانيا..¹¹ وطلب منه ضرورة إشعار المصريين: "بأن ثمن المعونة الأمريكية هو التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا، يكفل استمرار استخدام قاعدة قناة السويس..¹²

وتُشير الأدبيات البريطانية، وكذلك وثائق الخارجية البريطانية F.O إلى حق المفاوضات البريطاني من الضغوط الأمريكية التي دفعت بريطانيا، إلى تقديم التنازل تلو الآخر¹³.

على أية حال تأكد لبريطانيا، أثناء المفاوضات وبعدها:

أولاً: أن الولايات المتحدة الأمريكية، باتت أكثر انشغالاً بالشئون الداخلية لمصر.

ثانياً: أنها باتت مصممة على الاضطلاع بدور قيادي في تنظيم نطاق من نطاقات الحرب الباردة في الشرق الأوسط.

ثالثاً: أن المرونة الأمريكية أغرت المصريين بأن الولايات المتحدة "وحدها" قادرة على تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر¹⁴.

ومن ناحية أخرى، انهمكت دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية قبل زيارة وزير الخارجية الأمريكية لمصر في مايو 1953 في مراجعة شاملة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهي العملية التي نتج عنها تزايد فقدان الثقة في البريطانيين، والاتجاه إلى توسيع النفوذ الأمريكي في المنطقة لوقف تدهور العلاقات الأمريكية - العربية¹⁵.

وفي السادس من مايو 1953 قدم "هارولد ستاسن" مدير الأمن المتبادل والمسئول عن برامج المعونات العسكرية والاقتصادية، تقريراً إلى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، تناول فيه الوضع في الشرق الأوسط لعل أهم ما جاء فيه:

أولاً: أن مكانة الغرب في الدول العربية تدهورت بصورة مضطردة منذ الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: أن هناك حاجة ملحة لإجراءات عاجلة وحاسمة.

ثالثاً: نتيجة للخوف من قوى التخريب الداخلية، والضغوط المعادية للغرب من الخارج

فإن الأهداف الأمريكية في المنطقة ينبغي أن تهدف إلى:

- العمل على تشجيع الحكومات المستقرة والعلاقات السلمية.
- توسيع التجارة والتنمية الاقتصادية.
- بذل المساعدات للاقتصاديات المكتفية بذاتها.
- تشجيع العلاقات الودية مع الغرب.
- التطلع إلى مشاركة أكبر من جانب شعوب الشرق الأوسط في الدفاع عن العالم الحر وعن بلدانهم بوجه خاص.
- التعاون النشط والفعال من جانب دول المنطقة في حال نشوب حرب شاملة¹⁶.

أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي

ويستمر تقرير "ستاسن" ليؤكد على أنه مع تنامي إدراك الولايات المتحدة لمسئوليتها في الشرق الأوسط، فقد أصبح من الضروري لها أن تتبنى رؤية أكثر تحديداً لما هي مستعدة لعمله، ولما هي مستعدة له. وبالطبع فإن هذه الرؤية تستند على وتخدم المصالح القومية الأمريكية وليس البريطانية¹⁷.

وبعد عودة "دالاس" من زيارته لمصر، أخذت نغمة الفصل بين السياسة الأمريكية والبريطانية تعلو وتتردد بكثرة في أوراق وزارة الخارجية الأمريكية "فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت لا تخل من صلاتها الوثيقة ببريطانيا، إلا أنها لا تقبل السياسة البريطانية بصورة آلية .." يقول دالاس: "إننا نشارك المملكة المتحدة البريطانية تراثاً ثقافياً ودينياً، وهو ما يعطينا وجهة نظر مماثلة إزاء معظم المشكلات، وذلك في الوقت الذي تحتفظ فيه بحق ممارسة التقرير المستقل تماماً في كل الحالات.. ومن الخطأ أن يقول أحد أن المملكة المتحدة تقود الولايات المتحدة من أنفها.."¹⁸.

والأهم من ذلك أن "دالاس" اقترح بوضوح استبعاد النفوذ والجيش الاستعمارية من الشرق الأوسط، على أن يتواكب ذلك مع دور أكبر للسياسة الأمريكية¹⁹.

كما أكد على أن استمرار بقاء القوات البريطانية في الشرق الأوسط يؤدي إلى عدم الاستقرار، وأن الولايات المتحدة ترتكب خطأ كبيراً إذا ما ارتبطت بالسياسات الاستعمارية²⁰.

هكذا اتجهت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد عودة "دالاس" من منطقة الشرق الأوسط، إلى انتهاج خط مستقل عن - إن لم يكن متناقضاً - مع البريطانيين كما تقرر الاستمرار في سياسة الاحتواء، بحيث يتم ملء الفراغات الاستراتيجية في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا بتحالفات استراتيجية جديدة²¹.

لذلك تحركت الإدارة الأمريكية لتوسع نطاق نفوذها ولتحقق فكرة الحزام الشمالي (باكستان - إيران - تركيا - العراق)، وكان البريطانيون ينظرون إلى التحركات الأمريكية باعتبارها سياسة أمريكية مستقلة لن تضر فحسب بما تبقى من نفوذ بريطانيا في المنطقة بل وتتعارض أيضاً مع استراتيجيتها الدفاعية التي تركز على قاعدة قناة السويس²².

ولقد فشلت مباحثات الثلاثة الكبار في "برمودا" أوائل ديسمبر 1952، ولم يقتنع "إيدن" بالتصور الأمريكي الخاص بأهمية الوصول إلى اتفاق مصري- بريطاني²³.

ونفس المصير كان من نصيب مباحثات "تشرشل وإيدن" مع "إيزنهاور ودالاس" في يونيو 1954، بل وصل الأمر إلى حد تهديد الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة ستفصل عن لندن، وتتبع سياسة مستقلة عن التوجهات والاهتمامات البريطانية²⁴.

وإن كان البعض قد لاحظ تسارع التنافس وحدته، بين الإمبراطورية الآيلة للسقوط والإمبراطورية الجديدة الصاعدة، بعد صعود "أنتوني إيدن" إلى رئاسة الوزراء في أبريل 1955، وفسر ذلك بالنفور وعدم القبول الذي وقع بين "إيدن" وبين رئيس وزراء الولايات المتحدة الأمريكية، و"دوايت إيزنهاور" ووزير خارجيته "جون فوستر دالاس" إلا أنه بدراسة الوقائع التي برز فيها ما هو شخصي على ما هو موضوعي، أتضح أن نسبة تأثير موضوعات وجوهر الخلاف أعلى بكثير من تأثير العامل الشخصي، فالخلافات كانت جميعها بسبب وحول الاستراتيجيات والسياسات التي حاولت كل دولة تطبيقها بغض النظر عن مشاعر الحب والكراهية.

وجدير بالذكر أن هذا النفور والتباعد الشخصي يعود إلى ما قبل رئاسة "أنتوني إيدن" عندما كان وزيراً للخارجية، ففي أول لقاء جمع بينه وبين "جون فوستر دالاس" يوليو 1942، كان إنطباع إيدن ليس عن دالاس وحده بل عن الأمريكيين بصفة عامة، غير جيد، "فهم لا يعرفون سوى القليل جداً عن أوروبا ومن عبث الأقدار بالنسبة لمستقبل العالم، أن تقرر آراء الولايات المتحدة غير المدروسة مستقبل القارة الأوروبية.."²⁵.

ونتيجة لهذا الحكم، كان "إيدن" يرى ضرورة أن ترتقي الدبلوماسية البريطانية بنفسها، وتكون كفؤة للتعامل مع الوضع الجديد²⁶ ولم يختلف رأي "السير ألكسندر جادوجان"²⁷ الذي حضر هذا اللقاء، عن رأي "إيدن" حيث كتب في مذكراته حول هذا اللقاء: "تناولت الغذاء في شقة أنتوني إيدن مع جون فوستر دالاس وكان دالاس من النوع الأكثر تشوشاً من الأمريكيين الذين يتصورون أنهم يفهمون في كل شيء والذين لا طائل منهم.."²⁸.

وعندما ألتقى "إيدن" بدالاس في اجتماع سان فرانسيسكو يوم الإعلان عن إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945، لم تتغير ملاحظاته حول "دالاس" ولم تكن بأي حال من الأحوال جيدة²⁹.

وبلغت كراهية إيدن لدالاس ذروتها، خلال النزاع حول معاهدة السلام اليابانية التي تم التوصل إليها أواخر عام 1952، كان الخلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول موقف طوكيو من الصين الشعبية قد تسبب في تأجيل المعاهدة أكثر من مرة، فبينما كانت الولايات المتحدة تعارض بشدة اعتراف اليابان بالنظام الشيوعي في الصين، وبالتالي تعارض إقامة علاقات تجارية بين البلدين، كانت بريطانيا ترى أن يكون لليابان علاقات تجارية مع الصين لأن ذلك سيعزز التجارة البريطانية في المنطقة، وأثناء الاجتماعات الأولية اتفق دالاس مع الجانب البريطاني، على أن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاق مقبول بين بلديهما تكمن في

"الوعد" بالأيمارس الجانبان أي ضغوط على اليابان، فيما يتعلق بموضوع الصين قبل توقيع المعاهدة..³⁰. ولكن دالاس أضطر تحت الضغط الشديد الذي تعرض له في مجلس الشيوخ الأمريكي لخداع البريطانيين، فلكي يربح المعاهدة سمح بنشر رسالة "يوشيدا" الشهيرة يوم 16 يناير 1952، مع بداية مناقشة مجلس الشيوخ للقضية، وهي الرسالة التي دعمت موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وتم التصديق على المعاهدة وبالطبع غضب الطرف البريطاني بشدة وشعروا أن "دالاس" ظلهم وعرضهم لسخط أعضاء البرلمان البريطاني، وبدأ ينتشر إحساس داخل أروقة وزارة الخارجية البريطانية بأن دالاس شخصية لا يمكن الوثوق بها³¹.

وتجدر الإشارة إلى أن إيدن التقى بـ أيزنهاور في لندن، عقب نشر رسالة "يوشيدا" بوقت قصير، وكان أيزنهاور في طريقه إلى واشنطن ليصبح المرشح الجمهوري للرئاسة، بعد أن استقال من قيادة حلف الناتو NATO. وسأله إيدن: على من يا ترى سيقع اختياره لمنصب وزير الخارجية؟ وبالطبع لم يكن هذا السؤال من الأسئلة التي يمكن توجيهها لمرشح للرئاسة الأمريكية، وحاول أيزنهاور الهروب من الإجابة لكن إيدن واصل ضغطه وإصرار، ثم باغته بأنه يأمل ألا يقع اختياره على "جون فوستر دالاس" لأنه لا يستطيع العمل معه³².

يلقى "دونالدنيف" على تصرف إيدن بقوله: "بغض النظر عن الغطرسة التي اتسمت بها ملاحظة "إيدن" فقد أرتكب حماقة دبلوماسية وخطأ يتنافى مع أبسط قواعد العرف الدبلوماسية..³³ ومع أن أيزنهاور ذكر في مذكراته إنه غفرها له، واعتبرها من قبيل الاهتمام الودي بسبب الصداقة القديمة بينهما، إلا أن مجرد ذكره لها في مذكراته يدل على مدى تأثيرها في علاقته بـ إيدن فيما بعد³⁴.

وبالطبع قد تدهورت علاقات إيدن ودالاس بعد اختيار أيزنهاور لـ دالاس "وزير للخارجية، ولعل الاختيار في حد ذاته كان بمثابة لفت نظر لـ "إيدن وتحذيره من أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الجديد، لا يؤمن بتجاوز أصدقائه الحدود، لدرجة أن "تعيين بريطانيا أي من أعضاء الوزارة الأمريكية.. أو لدرجة أن تؤثر الصداقة على المصالح القومية لبلاد..³⁵".

وعلى الطرف الآخر كان بعض رجال الإدارة الأمريكية يعبرون عن كراهيتهم للبريطانيين صراحة، ولعل أبرز مثال على ذلك ما ذكره "جون وهائتس" أحد العاملين بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA والذي أصبح فيما بعد أحد المساعدين الشباب لـ "جون فوستر دالاس" حيث لخص موقف وزارة الخارجية الأمريكية من البريطانيين بقوله: "لا يمكنك الاعتماد على البريطانيين في تنفيذ أي خطة مسئولة.. "لقد كان وزير الخارجية يتجاهلهم إذ كان يشعر

بأنهم حمقى وثقلاء .. وفي واقع الأمر لم يكن لهم "دالاس" أي إعجاب..³⁶ . كما عبر "رودريك أوكونور" مساعد دالاس أيضاً وأحد عملاء وكالة المخابرات الأمريكية عن التناقض بين دالاس وإيدن "فلقد كانا مختلفين تماماً، وفي كل مرة كنت أرى فيها إيدن، كنت أشعر دائماً إنه يسيطر عليه إحساس غامر بالخيلاء والغرور الشخصي، وكان دالاس على النقيض من ذلك تماماً .. قد يكون لدى دالاس إحساس بالغرور الفكري أما الغرور الشخصي فهو شيء لم يعرفه على الإطلاق..³⁷.

ولقد أتضح بجلاء أثر الشكوك المتبادلة وطبيعة العلاقات السيئة في أول اجتماع جمعهما منذ تعيين دالاس وزيراً للخارجية حيث جاءت كلمة إيدن حافلة بالإيحاءات الوردية، بينما قدم دالاس كلمته بأسلوب المحامين، ولقد ضايق هذا الأسلوب إيدن لدرجة أنه لم يبد الاهتمام المناسب لأسلوب دالاس ومنطقه المجهد³⁸ ، كان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو سحب بريطانيا من قاعدة قناة السويس العسكرية الضخمة، ولقد أبدى دالاس إندهاشه من عدم إلمام إيدن بالتفاصيل بينما أمتعض إيدن من أسلوب دالاس القانوني اللفظي، وأعتبر أن تركيزه على التفاصيل أمر تافه وغير لائق³⁹.

وانفجر الخلاف مرة ثانية حول الموقف من الشيوعية في الهند الصينية، كان اهتمام دالاس منصباً على الوضع الخطر للقوات الفرنسية هناك، رغم أنه لم يكن بالطبع معنى بدعم الاستعمار الفرنسي، بل ربما العكس هو الصحيح، إلا أنه كان يخشى من أن تؤدي هزيمة الفرنسيين إلى سقوط الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة "كقطع الدومينو" الواحدة تلو الأخرى في يد الشيوعيين⁴⁰.

ولقد أعد "دالاس" والأدميرال "آرثر ورادفورد" رئيس الأركان المشتركة خطة أطلق عليها للعملياتية النسرة لإنقاذ ديان بيان فو وكان قوام الخطة، توجيه ضربات جوية من حاملات الطائرات الأمريكية الموجودة في خليج "شونكين" وبعد وضع الخطة، غادر دالاس وآرثر الولايات المتحدة في طريقهما إلى لندن وباريس يوم 10 أبريل 1954 لمناقشتها، واشترط دالاس دخول بريطانيا والكونغولث وعلى نحو خاص استراليا ونيوزيلندا جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الحرب .. وبعد انتهاء الاجتماعات تصور دالاس أنه قد حصل على تأييد إيدن ولكن إيدن أنكر إنه وعده بشيء، لذلك لما دعا أيزنهاور في نهاية أبريل 1954 إلى اجتماع يضم سفراء دول الكونغولث البريطاني وفرنسا والعديد من دول شرق آسيا، أعطى إيدن تعليماته للسفير البريطاني بعدم الحضور، وبينما أخذ إيدن يردد أن دالاس بهذه الدعوة يريد أن يزيحه عن الطريق، كان دالاس يردد هو الآخر أن إيدن كذب عليه وسقطت

أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي

"ديان بيان فو" وأعقب ذلك خروج الفرنسيين من الهند الصينية، واعتبرت هذه الهزيمة انتكاسة حقيقية للجيش الأورويية في آسيا، وسيظل دالاس يردد أن رفض إيدن الانضمام لعمل موحد هو السبب في هذه الهزيمة⁴¹.

وبعد سقوط "ديان بيان فو" بدأ الأمريكان يسخرون من إيدن ويقرنون أسمه بالكثير من النعوت اللاذعة، فهو "المتملص" وهو الذي يفتقر إلى الاعتبارات الأخلاقية وفي مجلس الشيوخ وصف "وليام كنولاند" بريطانيا نفسها بأنها: حليف لا يعتمد عليه⁴².

لكن الأهم من ذلك أن "دالاس" أعلن في يونيو 1954 خلال اللقاء الذي عقده مع بعض الصحفيين الأمريكيين أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة قد عانت كثيرا من نزوعها إلى السياسات الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا، وأكد أن هذا الاتجاه سيتم تغييره⁴³.

وعندما انعقد مؤتمر قمة جينيف 1955 كانت العلاقات بين إيدن ودالاس قد وصلت إلى حافة الهاوية، ولقد زاد هذا المؤتمر من تمزقها.

ولقد بدأت اجتماعات هذه القمة التي ضمت الدول الأربع الكبرى يوم 18 نوفمبر 1955 واستمرت لمدة خمسة أيام، كانت توقعات إيدن إنه سيكون المهيمن على هذا المؤتمر وأن دوره سيبز أدوار "خروشوف" و"أيزنهاور" و"إدجار فور" والحقيقة أن إيدن كان هو الوحيد الذي خبر مثل هذه الاجتماعات الدولية أما الثلاثة الآخرون فكان الاجتماع بالنسبة لهم هو أول اجتماع يحضرونه بهذا المستوى، وفضلاً عن ذلك كان إيدن يرى أنه الوحيد الذي يمتلك الخلفية السياسية، ويعرف أصول اللعبة الدبلوماسية، ولذلك كان يتوقع أن يكون نجم هذا المؤتمر والمتحدث الرئيسي بلسان الغرب، لكن الأمور سارت في عكس الاتجاه وعلى غير هواه، إذ سرعان ما برز "أيزنهاور" وخطف الأضواء من الجميع وانزوى إيدن لم يعره الروس أدنى اهتمام بل تجاهلوه تماماً ولذلك ووفقاً لشهادة "رودريك أوكونور" خرج إيدن من هذا الاجتماع محبطاً بشدة، ورد ذلك إلى وجود أيزنهاور⁴⁴.

ولقد عبر "سلوين لويد" وزير خارجية بريطانيا عن كراهيته للأمريكان واتهمهم بالنفاق فهم "يبدون في الظاهر حلفاء مخلصين وجديرين بالثقة، ووراء هذا المظهر الخارجي كان العديد من الأمريكيين يخفون كراهية كبيرة للنزعة الاستعمارية واستياءاً من أي سلطة تبقت لنا من الأيام العظيمة لإمبراطوريتنا وابتسامة سعادة يخفون نصفها فحسب، وهم يرون زوال مجدنا"⁴⁵.

على أية حال، عندما انعقدت القمة الأنجلو - أمريكية 30 يناير - فبراير 1956 ورغم

المجاملات الدبلوماسية، فقد فشلت فشلاً ذريعاً في علاج أي خلاف حول أي موضوع من الموضوعات التي طرحت على بساط البحث في هذه القمة ولم تتجح القمة في رفع أي تناقض بين سياسة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

كان جدول أعمال القمة قد اشتمل على موضوعين رئيسيين هما:

* الاتحاد السوفيتي في ظل رئاسة "خروشوف".

* والشرق الأوسط⁴⁶.

كما وقع الخلاف حول مسألة الاعتراف بالنظام الشيوعي في الصين، لكن الخلاف الأكثر خطورة كان حول الشرق الأوسط، فكان رأي "أيزنهاور ودالاس" إنه قد يلتهب في أي لحظة⁴⁷. وكان اقتراح إيدن أن تمنح القوى الأوروبية الثلاث المزيد من القوة والدعم للإعلان الثلاثي الصادر عام 1950، وعلى حد تعبيره أن "يمنح الإعلان أسناناً" وذلك بتحويله إلى تحالف عسكري، وكان إيدن سقط، ولم يمنح الإعلان الثلاثي أسناناً⁴⁸ الأمر الذي أدى إلى سخط رئيس الوزراء البريطاني.

وحول "واحة البوريمي" وقع الخلاف أيضاً، حيث كان من البديهي أن يدافع دالاس عن المملكة العربية السعودية في نزاعها مع سلطنة عُمان التي كانت تقبع تحت الحماية البريطانية وكانت القوات السعودية قد احتلت الواحة عام 1952 وأدعت المملكة العربية السعودية، ملكيتها لها، وأيدت الولايات المتحدة السعودية لأنها كانت أكبر منتج للنفط في الخليج، كما أن "كونسرتيوم آرامكو" الأمريكي القوي كان هو المسيطر على ثرواتها، وكانت الدراسات والتوقعات قد أشارت إلى أن الواحة تحتوي على مخزون هائل من البترول، وبالتالي كانت "أرامكو" تقف خلف المزاعم السعودية وتسعى لانجاحها، وإلا فإن شركات البترول البريطانية التي وقعت العقود مع السلطان ستحصل على حقوق التنقيب، وقد فشلت كل محاولات التحكيم، ورفض دالاس التضحية بمصالح بلاده من أجل حليفته المتداعية بريطانيا بل أنه كان صريحاً وواضحاً فيما قاله لـ "إيدن" فالولايات المتحدة لها مصالح مهمة في المملكة العربية السعودية، هناك منابع البترول الواسعة، ذات الأهمية البالغة ولنا أيضاً قاعدة جوية سينتهي عقدها هذا العام، والولايات المتحدة لا تريد أن توضع في موقف ممكن أن تخسر فيه كل تلك المصالح..⁴⁹.

ولم ينجح المؤتمر كذلك في علاج الخلاف والتناقض الذي وقع بين الولايات المتحدة وبريطانيا، حول حلف بغداد كان "دالاس" هو الذي اقترح إنشاء الحلف، باعتباره أحد سلسلة

التحالفات التي كانت تستهدف تطويق الاتحاد السوفيتي، وكان الحلف يمتد من باكستان إلى إيران والعراق وتركيا، ولقد تحمس إيدن لهذا الحلف وفي أبريل 1955 أعلن توقيع بريطانيا إلا أنه سرعان ما صدمها رفض الولايات المتحدة الانضمام إليه⁵⁰.

وعلى الرغم من أن رفض الولايات المتحدة كان لأسباب واعتبارات منطقية لعل أهمها معارضة مصر وإسرائيل للحلف⁵¹ إلا أن هذا الموقف من الولايات المتحدة استفز بريطانيا، وتسبب في توتر "إيدن" بشكل لافت للنظر، خاصة وأنه كان يدرك أنها في حاجة ملحة إلى الاستحکامات الحيوية للحلف ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، والحقيقة أن إيدن قدم لها دون أن يدري حلاً مثالياً، بإندفاعه للقيام بالدور الرئيسي في تشجيع حلف بغداد، فلم يعد هناك ما يدفعها إلى الدخول فيه والإضرار بعلاقاتها مع مصر وإسرائيل⁵².

هكذا فشل المؤتمر، ولم تحل زيارة إيدن لواشنطن خلافاً واحداً، ولعل أهم أسباب فشل المؤتمر أن إيدن لم يدرك أن بلاده هي التي كانت تحتاج الولايات المتحدة أكثر من حاجة الولايات المتحدة لها، إذ كان الاقتصاد البريطاني يمر بأزمة عنيفة، ولقد عرض إيدن مشكلة بلاده، حيث أشار إلى أن احتياطي بريطانيا من الذهب والدولارات لا يكفي تغطية مواردها إلا لثلاثة أشهر فقط، وأن بلاده تحولت بسبب الحرب العالمية الثانية من أكبر دائني العالم إلى أكبر مديني العالم⁵³.

ويبدو أن "إيدن" تصور إنه بعرضه لظروف بلاده سيؤثر على "أيزنهاور ودالاس" لكن العكس كان الصحيح تماماً، إذ قوبل ذلك ببرود من الاثنين، ولم يدفعهما إلى الموافقة على أو تقديم أي شيء لا يخدم المصالح الذاتية للولايات المتحدة الأمريكية⁵⁴.

لقد كان على رئيس الوزراء البريطاني أن يفهم أن الإمبراطورية تتحسر، وأنه لم يكن منطقياً أن تعمل الولايات المتحدة من أجل خدمة دولة أخرى، حتى لو كانت هذه الدولة هي حليفها⁵⁵. كما كان عليه أن يفهم أن الخلاف بين واشنطن وبريطانيا هو خلاف استراتيجي في المقام الأول، محكوم بالتنافس الطبيعي بينهما على النفوذ والسيطرة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية⁵⁶.

وعلى الطرف الآخر، لم يكن "أيزنهاور" أسيراً لأوهام أو أساطير تحركه أو تؤثر في اختياراته، بل كان مدركاً لقوة بلاده وللتناقضات والمتناقضات العديدة القائمة على أرض الواقع، وكان عليه أن يتفاعل مع هذه التناقضات ويسير غورها وفي حالة المفاضلة بين الأهداف القومية لبلاده، كان عليه أن يضحي بحلفائه.

ولعل موقف دالاس أثناء اجتماع وزراء حلف السيتو SEATO الذي بدأ في كراتشي يوم 6 مارس 1956، أفضل دليل على ذلك، حيث أكد لـ "لويد" أن الولايات المتحدة ستقوم بدور أكثر فعالية في الشرق الأوسط، ولما ألح "لويد" على ضرورة انضمام الولايات المتحدة إلى حلف بغداد، أكد له دالاس أن هذا الأمر لا يتفق مع مصالح بلاده وأنه أمر مستحيل تماماً⁵⁷. ورغم انتقادات وزير خارجية فرنسا "كريستيان بينو" لسياسة الولايات المتحدة إلا أن اجتماع السيتو انتهى بانتصار رؤية دالاس⁵⁸.

ولم تلتفت الولايات المتحدة للهجة المعادية لها التي بدأت تظهر في البرلمان البريطاني، والتي وصلت إلى الذروة في أبريل ومايو 1956⁵⁹.

على أية حال أُضيف إلى نقاط الخلاف بين بريطانيا والولايات المتحدة رفض إدارة أيزنهاور في أبريل 1956، القيام بعمل عنيف ضد جمال عبد الناصر⁶⁰.

هكذا بقي التنافس داخل المعسكر الغربي، وظلت الخلافات والتناقضات بين الإمبراطورية البريطانية - والفرنسية من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى، معلقة دون حل، حتى انفجرت على أثر تصاعد الصراع بين مصر والغرب، وهو الصراع الذي وصل إلى ذروته في صيف 1956 عندما أعتدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر بهدف إسقاط النظام الجديد، والقضاء على جمال عبد الناصر.

ويكاد ينقعد الإجماع على أن أزمة السويس كانت بمثابة المسمار الأخير، في نعش الإمبراطورية البريطانية، وعلى أن التواطؤ والعدوان الثلاثي فجر التناقضات وأيقظ الخلافات المعلقة داخل المعسكر الغربي، وأعطى فرصة ذهبية للإمبراطورية الصاعدة لتدشن صعودها إلى القمة، ولتفرض السلام الأمريكي PAX AMERICANA ولتجعل من شعار القرن الأمريكي، حقيقة مؤكدة بعد تراجع الإمبراطوريتين الاستعماريتين، البريطانية والفرنسية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل صنعت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة أو خططت لاستغلالها على الأقل ودفعت بحليفاتها إلى حافة الهاوية؟ وضغطت عليها لتعترف بحقائق الأمور، وتترك لها زعامة قيادة المعسكر الغربي؟

كان التناقض بين سياسات "عبد الناصر" قد أصبح واضحاً بعد عقد اتفاقية الجلاء فبينما كان عبد الناصر يسعى إلى دعم استقلال بلاده، ومساعدة حركات التحرر في الوطن العربي، كان الغرب يسعى إلى تكبيل هذه الدول بقيود الاتفاقيات والمعاهدات، حتى يضمن

سيطرته على مواردها وأسواقها فضلاً عن إرادتها، وفي الوقت الذي كان فيه عبد الناصر يفكر في تكوين حزام من الدول العربية المحررة حول إسرائيل، كان الغرب يحاول عزله داخل حدوده ليواجه إسرائيل منفرداً في حالة وقوع الحرب بينهما. لذلك شارك عبد الناصر في مؤتمر باندونج 24-18 أبريل 1955 وعقد صفقة الأسلحة التشيكية يوم 27 سبتمبر 1955، واستمرت مهاجمته لحلف بغداد، ثم اعترفت مصر بالصين الشعبية يوم 19 مايو 1956، وإن كانت قرارات عبد الناصر السابقة التي جاءت كرد فعل لسياسات الغرب المعادية لمصر، قد أزعجت الدوائر الغربية بشدة، إلا أن قرار تأميم قناة السويس يوم 26 يوليو 1956 كان بمثابة أكبر لطمة وجهت إلى الغرب، وأزعجت بشدة الإمبراطورية البريطانية والفرنسية.

ومع أن القرار جاء كرد فعل على إعلان الولايات المتحدة سحب مساهمتها في تمويل مشروع السد العالي بطريقة مهينة يوم 19 يوليو 1956 إلا أنه كان من القرارات التي درست وتم تأجيلها انتظاراً للحظة التاريخية المناسبة⁶¹.

واللافت للنظر، أن بريطانيا، كانت حريصة على دعم فكرة المشاركة في بناء السد العالي، خاصة بعد أن شعر "إيدن" بالصدمة من جراء اختراق السوفيت للشرق الأوسط، وكانت قناعته أن المشاركة في بناء السد العالي قد تكون أحد الوسائل المهمة التي تستعيد بها بريطانيا نفوذها، الذي كان يتناقص تدريجياً، وكما قال لأحد مساعديه: "ينبغي علينا ألا نسمح للسوفيت بالوصول إلى وادي النيل مهما كان الثمن..⁶²".

لذلك أعرب عن ضيقه من تصميم الولايات المتحدة على الإعلان عن رفض تمويل المشروع، وبالطريقة المهينة التي تم بها ثم أخذ يصب جام غضبه على جمال عبد الناصر⁶³.

ويبدو من مظاهر الحوادث أنه اقتنع بأنه إذا كانت فرصة البقاء في مصر والشرق الأوسط بواسطة المشاركة في تمويل هذا المشروع الكبير الذي سيستمر بناؤه سنوات، قد ضاعت من بريطانيا، فلعل عقاب عبد الناصر قد يوصل إلى نفس النتيجة ويمنحها فرصة أخيرة، لذلك بعد التأميم مباشرة، أعلن إيدن أن عبد الناصر قد قبض على قصبتنا الهوائية وإنه لن يفلت من العقاب⁶⁴.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترقب ردود الفعل، لذلك استلقت نظر الإدارة الأمريكية ما سجله القائم بعمل السفير الأمريكي في لندن "فoster" عن اجتماع مجلس الوزراء والذي عقده إيدن منتصف ليل 26 يوليو 1956، أي نفس اليوم الذي أعلن فيه عبد الناصر قرار التأميم⁶⁵ وأدرك أيزنهاور أن مجلس الوزراء البريطاني يتساءل حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة في تأييد والاشتراك في موقف حازم ضد عبد الناصر سواء كان

ذلك في شكل عقوبات اقتصادية أو عسكرية ..⁶⁶ وأن إيدن حانق فعلاً، وإنه وجد أخيراً المبرر لشن حملة شاملة ضد مصر ولتدمير صورة عبد الناصر إلى الأبد كزعيم للقومية العربية⁶⁷.

وفي اليوم التالي أرسل إيدن برقية إلى أزيנהاور يهمننا مما جاء فيها إلحاحه على "التحرك الفوري": "إذا قمنا بعمل حازم الآن، فسنحظى بدعم كل الحلفاء.." وتحذيره من ضياع الفرصة.." وإذا لم نفعل ذلك الآن، فإننا مقتنعون بأنه سيتم تدمير نفوذنا ونفوذكم تماماً في سائر أنحاء الشرق الأوسط.. إنني وزملائي مقتنعون بأنه يتعين علينا الاستعداد لاستخدام القوة .. لإعادة ناصر إلى رشده، ونحن مستعدون من جانبنا للقيام بذلك .. وقد أصدرت أوامري هذا الصباح لرؤساء الأركان لإعداد خطة عسكرية تتفق مع هذا التصور"⁶⁸.

هكذا طالب "إيدن" بالتحرك الفوري، وحذر من تدمير نفوذ الإمبراطورية البريطانية وكذلك نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

فهل حقاً كان التحرك الفوري ضروري؟ وهل حقاً كان نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط في خطر؟ الإجابة على السؤال الأول، بنعم، فلو أن الضربة العسكرية كانت فورية، لكانت نتائجها أخطر على مصر، وربما أعادت لبريطانيا نفوذها في المنطقة .. أما كون نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في خطر، فهو تقدير خاطئ من إيدن ربما قصد به دفع أزيנהاور للإسراع بالتحرك ومساندته قبل أن تضيق فرصته هو، خاصة وأنه كان يرى أن التأميم رد فعل على إجراءات قامت بها حكومة الولايات المتحدة - يقصد إلغاء تمويل السد العالي - فهي المسؤولة عنه وعن تبعاته⁶⁹.

ويستلقت الانتباه هنا، أنه بينما كانت لندن "تغلي" وكان إيدن قد استشاط غضباً، كانت واشنطن باردة وأزيנהاور يفكر بهدوء وببطء، ولا يهمه أن تضيق الفرصة التي أراد إيدن أن يغتتمها، بل إنه سعى بعمد إلى تفويتها كما سنرى.

تمثل أول رد فعل لـ "أزيנהاور" بعد التأميم، وقبل أن يتلقى برقية إيدن في عقد اجتماع لمناقشة المسألة، وتبلورت أفكاره فيما أعلنه ويمكن اختصاره على النحو التالي:

- أن خطاب عبد الناصر (خطاب التأميم) ملئ بالافتراءات على الولايات المتحدة.
- أن الولايات المتحدة قلقة بسبب قرار عبد الناصر.
- أنها مهتمة بقناة السويس لأنها ممر عالمي للتجارة بين الشرق والغرب.
- أنها ستجري مشاورات مع الدول التي يعينها أمر القناة.

وهكذا رفض "أيزنهاور" من البداية المشاركة في عمل عسكري ضد عبد الناصر حتى بعد أن وصلته برقية إيدن الغاضبة⁷⁰.

على أية حال اندفعت بريطانيا لتتسق مع فرنسا، من أجل خوض الحرب ضد عبد الناصر واعتزم كرستيان بينو الذهاب إلى لندن في عطلة نهاية الأسبوع لمناقشة ذلك، وطلب إيدن من أيزنهاور أن يبعث بممثل أمريكي ليحضر الاجتماع حتى يتسنى للدول الغربية الثلاث الكبيرة أن تتسق تحركاتها.

ومع أن "أيزنهاور" استجاب، وأناب عن دالاس الدبلوماسي البارز "روبرت مورفي" للقيام بهذه المهمة، إلا أن التعليمات التي أعطاها لـ "مورفي" يجب أن تستوقفنا بعض الوقت: أولاً: كان الهدف الأول من تكليف "مورفي" هو أن يستطيع الأمر ويعرف ما يجري في لندن.

ثانياً: كان على "مورفي" أن يبلغ "إيدن وبينو" أن يتعاملوا مع الموضوع بشكل أهدأ.

ثالثاً: كما كان عليه إحباط أي عمل عسكري طائش.

رابعاً: حتى في حالة إذا ما أصرا على القيام بعمل عسكري ضد عبد الناصر فينبغي ألا يبدو وكأنه عمل من أعمال نادي الثلاثة الكبار.

وأخيراً على "مورفي" أن ينبههما إلى عدم الربط بين ما قام به عبد الناصر والصراع العربي الإسرائيلي⁷¹.

ومن المفارقات ذات الدلالة هنا إنه بينما كان "إيدن" لا ينام استقل أيزنهاور بعد اجتماعه بـ "مورفي" الطائرة في طريقه إلى مزرعة "جيتسبرج" ليستريح لمدة ثلاثة أيام⁷².

ولعل هذا يدفعنا إلى التساؤل، لماذا اتسم الموقف الأمريكي بالهدوء؟ لقد كفانا "أيزنهاور" نفسه مشقة البحث عن الإجابة فأشار إلى عدة أسباب تفسر هدوء الموقف الأمريكي منها:

أولاً: قلة المصالح الأمريكية في قناة السويس، إذ أن 2.7% فقط من إجمالي السفن التي كانت تستخدم القناة وقتئذ كانت مسجلة في الولايات المتحدة.

ثانياً: أنه لم يكن للحكومة الأمريكية حصة في شركة القناة.

ثالثاً: استقلال الولايات المتحدة فيما يتعلق بحاجتها البترولية.

رابعاً: تركز الاستثمارات الرئيسية لها في دول الخليج.

وبالطبع على النقيض من ذلك كان الوضع بالنسبة لبريطانيا وفرنسا⁷³.

على أية حال، نقل مورفي انطباعه لـ أيزنهاور بعد مقابلته لـ إيدن وسلوين لويد وكريستيان بينو، مؤكداً لهم تصميم بريطانيا وفرنسا على القيام بعمل عسكري يزيل جمال عبد الناصر من الوجود، لذلك طلب أيزنهاور من دالاس بعد عودته من بيروت، أن يتوجه إلى لندن، لكن دالاس وصل واشنطن أولاً، وصرح للصحفيين بأن:

* تأميم قناة السويس قد وجه ضربة خطيرة للثقة الدولية.

* وأنه سيؤثر ليس فقط على حاملي الأسهم - وهم ليسوا أمريكيين - بل على تشغيل القناة نفسها، وهو ما يسبب قلقاً بالغاً للولايات المتحدة بوصفها إحدى الدول البحرية.

كما صرح لنائب الرئيس "ريتشارد نيكسون" بأنه سيبذل قصارى جهده لإقناع البريطانيين والفرنسيين بعدم شن الحرب، أما إذا فعلوا فيجب عليهم أن يدركوا إنه سيتعين عليهم خوضها وحدهم⁷⁴.

ولكن اللافت للنظر هنا، إنه رغم رفض الولايات المتحدة للمشاركة في عمل عسكري ضد عبد الناصر، إلا أن الإدارة والصحافة الأمريكية لم تخف بغضها له ولم تكن تتورع عن وصفه بأقذع الصفات فهو ديكتاتور متقلب، وهو هتار الشرق إلخ.

على أية حال، حسم إيدن أمره على ضرورة استخدام القوة العسكرية، ضد عبد الناصر، وبعث هو وماكميلان يوم الاثنين 30 يوليو 1956، برسالتين سريتين للغاية، إلى أيزنهاور أكدتا فيهما على أن الحكومة البريطانية، قد اتخذت قراراً حازماً، لا رجعة فيه بتحطيم عبد الناصر.. وأنها ستبدأ العمليات الحربية بأسرع ما يمكن، وعلى الأرجح في ظروف ستة أسابيع، دون إعطاء الفرصة لأي وساطة أو إجراء أقل عنفاً..⁷⁵.

وعلى أثر ذلك، عقد "أيزنهاور" اجتماعاً صباح الثلاثاء 31 يوليو 1956 تمت فيه دراسة ما جاء في رسالة إيدن، وتقرر سفر دالاس إلى لندن، حاملاً رسالة شخصية من أيزنهاور لـ إيدن، ولقد اتسمت هذه الرسالة بشيء من الخشونة ولعل أهم ما ورد فيها:

- ضرورة عقد اجتماع للدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية عام 1888 قبل القيام بعمل عسكري.

- إن الرأي العام الأمريكي والرأي العام العالمي سيشعر بالسخط إذا لم نحاول بالطرق السلمية.

. قد تكون النجاحات العسكرية الأولى سهلة، لكن الثمن قد يكون فادحاً.

والأهم تأكيد لله أيزنهاور لله على إنه إذا ما قامت بريطانيا بعمل عسكري ضد مصر، فإنها ستحسن ألا تعتمد بشكل أوتوماتيكي على انضمام القوات الأمريكية وبرر ذلك، بأنه يتعين على الكونجرس الأمريكي إقرار مثل هذا العمل، وهو الآن في أجازة⁷⁶. وإن كان من الممكن دعوته لجلسة طارئة، لكنه على الأرجح سيرفض استخدام القوة، إلا إذا كان هناك دليل على استفاد كل السبل السلمية لحل الأزمة، أما إذا لم يقدم الدليل على ذلك، قد يكون هناك رد فعل يؤثر بشكل خطير على مشاعر شعبنا تجاه حلفائنا الغربيين⁷⁷.

وفي نهاية الرسالة طلب "أيزنهاور" من إيدن مراجعة ما ذكره في رسالته عن قرار استخدام القوة⁷⁸.

على أية حال، لم يصدر عن الولايات المتحدة أي عمل عنيف ضد مصر خلال الأيام الأولى التي أعقبت قرار التأميم، إلا أنها سرعان ما انضمت إلى لندن وباريس وجمدت الودائع المصرية، وكان هذا الإجراء أقصى ما يمكن أن يقبله "أيزنهاور"⁷⁹.

وعلى الرغم من أن تأخير الحرب التي شرعت فيها بريطانيا وفرنسا كان يعود أساساً إلى عدم استعداد القوات العسكرية البريطانية والفرنسية، إلا أن إيدن اعتبر موقف الولايات المتحدة بمثابة العقبة الكؤود التي حالت دون الانتقام من عبد الناصر⁸⁰.

المثير للدهشة كما لاحظ "دونالدنيف" أن دالاس رجل حافة الحرب، انقلب أثناء مباحثاته مع إيدن ولويد وبينو" إلى داعية يبشر بالسلام، وانقلب إيدن رجل الحلول الوسط والمفاوضات، إلى داعية للحرب والقتال⁸¹، ولعل هذا التحول يعكس عمق التناقضات التي كانت بين الشخصين والبلدين في آن واحد.

وأثناء وجود "دالاس" في لندن خيم جو عدائي ضد الولايات المتحدة عكسته عناوين الصحف، وحذر ماكميلان من أن بريطانيا ستنتهي كقوة عظمى إذا أنتصر ناصر. ومع ذلك أكد دالاس على أهمية تعبئة الرأي العام قبل القيام بأي عمل عسكري، ونصح بالتأني، لكن الأهم إنه اقترح، اشتراك بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة في توحيد الدعوة لعقد مؤتمر دولي للدول البحرية، لمناقشة المشكلة وإيجاد حل لها⁸².

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن رغم تحذيره من مغبة شن الحرب، إلا أنه أبدى شيئاً من التعاطف مع الموقف البريطاني والفرنسي، لدرجة أنه قال: "يجب إيجاد طريقة لجعل ناصر يتقيء ما يحاول ابتلاعه"⁸³.

ولقد نسي إيدن كل تحذيرات أيزنهاور وتعلق نتيجة لسعيه المحموم نحو الحرب، وكراهيته الشديدة لـ "عبد الناصر" بالعبارة العنيفة السابقة وأعتبرها إقراراً من دالاس لخطط الحرب الأنجلو - فرنسية، وذكر إيدن بعد ذلك، إن عبارة إيدن كانت في غاية الصراحة وظلت تتردد في أذني لشهور عديدة"⁸⁴.

لكن مورفي الذي عرف دالاس جيداً، فيؤكد أن إيدن بالغ كثيراً في تقدير أهميتها، وأن دالاس لم يكن يقصد الموافقة على العمل العسكري⁸⁵.

على أية حال، بينما استمر "إيدن" و"موليه" في الاستعداد لحرب، استمر أيزنهاور ودالاس في تطبيق استراتيجية كان هدفها تحويل نظر بريطانيا وفرنسا عن الحرب⁸⁶ ولقد مثل مؤتمر لندن أبرز الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لكبح الاندفاع نحو الحرب ولو مؤقتاً⁸⁷ إلا أن فشل المؤتمر بعد أن تجاهلته مصر وضع الغرب كله في مأزق، تخلص منه دالاس وقدم اقتراحاً جديداً بتشكيل لجنة تمثل المؤتمر، لكي تلتقي بعبد الناصر وتعرض عليه وجهة نظر الأغلبية وتم اختيار "روبرت منزيس" رئيس وزراء استراليا رئيساً لها⁸⁸ ولم يكن هذا الاقتراح إلا مناورة أخرى من دالاس لاستهلاك الوقت⁸⁹.

لقد استبد شعب "ناصر" وهو يحطم الإمبراطورية بـ "إيدن" لكن موقف أيزنهاور ودالاس باعد بينه وبين الانتقام الفوري وأضاع عليه فرصة حقيقية -لوشاركوه- للانتقام من عبد الناصر، واستعادة ولو جزء من هيبة الإمبراطورية. كما أقتنعه بأهمية إيجاد مبرر مقبول دولياً لإعلان الحرب على مصر.

وفي الوقت الذي كان يبحث فيه إيدن وموليه بحثاً محموماً عن المبرر المقبول، استخدم دالاس كل طاقاته ومناوراته القانونية ليبعد محاولتهما، فعندما فشلت بعثة "منزيس" اقترح دالاس فكرة إنشاء منظمة أو جمعية للمنتفعين من القناة، تتكون بشكل مبدئي من الدول الثمان عشرة الأعضاء في التكتل الغربي في مؤتمر لندن⁹⁰.

ولقد أكد "دالاس" على الأهداف السلمية لمشروعه، وصرح بأنه حتى لو رفض "عبد الناصر" التعاون معها، فإننا لا ننوي أن نشق طريقنا بالقوة إلى القناة وسنرسل سفننا عبر طريق رأس الرجاء الصالح⁹¹.

لقد وجه "دالاس" بتصريحاته هذه ضربة قاصمة لـ "إيدن" وأدت هذه التصريحات بالفعل إلى مزيد من تدهور العلاقات بينهما، وإن شئنا الدقة بين الدولتين الحليفتين، بريطانيا والولايات المتحدة، لدرجة أن "إيدن" فسر تصريحات دالاس حول هيئة المنتفعين، بأنها "دعوة

لناصر لكي يرفض المشروع دون خوف من العواقب، ومن شأن هذا المنطق النفعي تجاه الحلفاء أن يدمر أي مشاركة حقيقية⁹².

يرى "دونالدنيف" أن رد فعل إيدن العنيف على ملاحظات دالاس لا يفسره المأزق العنيف الذي تعرض له أمام البرلمان، بل يعود إلى أن دالاس بمناورات هذه، خدعه مرة ثانية، ودمر خطة أخرى من خططه لشن الحرب وتركه يبحث مرة ثانية عن الذريعة⁹³.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد مرور ستة أسابيع تحول موقف الرأي العام ضد فكرة الحرب، وساعد على ذلك:

- عدم وقوع أي حادث خطير.
- تحرك عبد الناصر بحرص شديد.
- استمرار القناة مفتوحة أمام الملاحة واستمرار الحركة التجارية دون أي عوائق.
- عدم حدوث أي نقص في إمدادات البترول⁹⁴.

هكذا تلقت الإمبراطورية البريطانية - والفرنسية لكمة عنيفة من عبد الناصر ولم تتمكن رغم مرور ستة أسابيع على ردها، نتيجة لموقف حليفها الكبرى الولايات المتحدة، وإذا كانت لكمة عبد الناصر قد أفقدتها صوابها فإن موقف حليفها التي قد أفقدتها توازنها وثقتها في حليفها التي دفعتها للبحث عن ذريعة لن تجدي وحتى لو وجدتتها فبعد مرور ستة أسابيع كان اللجوء إلى الحرب سيبدو حتماً، عملاً مثيراً للسخرية، على حد تعبير أيزنهاور⁹⁵.

والمثير للدهشة أن دالاس صاحب اقتراح هيئة المنتفعين هو نفسه الذي تسبب في فشلها وذلك عندما تولى عنها ووأدها حيث أعلن أمام الجلسة الافتتاحية:

- أن عضوية الرابطة لن تضمن فرض أي التزامات على أعضائها.
- أن تسديد الأعضاء رسوم المرور للرابطة عمل اختياري بحث.
- أنه في حالة إصرار مصر على استخدام مرشديها فلن يكون أمام مرشدي الرابطة ما يفعلونه.

كان تصريح "دالاس" هذا معناه، أن الرابطة أو الهيئة لن تتمتع بأي سلطة ذات شأن⁹⁶ بل عندما سأل أحد الصحفيين في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن تأسيس الهيئة "2 أكتوبر 1956" عما إذا كانت الرابطة الجديدة سيكون لها أسنان أم لا "كانت الإجابة صدمة

لـ"إيدن" حيث أجاب "هناك من يبحث عن تسنيها.. لكن لن يكون لها أبداً أسنان، إذا كانت الأسنان تعني استخدام القوة"⁹⁷.

ولقد تسببت تصريحات "دالاس" في توسيع هوة الخلاف بينه وبين "إيدن" لكن الأهم أن هيئة المنتفعين فشلت نتيجة عدم مساندة الولايات المتحدة لها. السؤال لماذا؟ خاصة أن "إيدن" وصل بعد فشلها إلى نقطة اللاعودة!!

هل كان "دالاس" يقصد ذلك؟! ثم أليست الملاحظة الخاصة بالمكسب والخسارة جديرة بالاهتمام؟ فخلال الستة أسابيع التي تلت قرار التأميم، لوحظ أنه كلما كسب أيزنهاور ودالاس خطوة وتقدمت الولايات المتحدة في إدارة الأزمة خطوة، كلما خسر إيدن خطوة وتراجعت الإمبراطورية البريطانية، وبهذا الصدد ليس بعيداً عن الصحة القول بأن الولايات المتحدة أضاعت الفرصة على "إيدن" ليووجه ضربته بالتعاون معها في الأسبوع الأول أو الثاني بعد التأميم، ثم تسببت التصريحات والقرارات في تهدئة الرأي العام الغربي، لدرجة أنه لم يُعد هناك من يؤيد الحرب إذا ما أعلنها "إيدن" لكن اللافت للنظر أن دالاس كان يدفع إيدن في نهاية الستة أسابيع إلى الحافة مرة ثانية فـ"عبد الناصر" يجب أن يتقيء القناة وهيئة المنتفعين لا قيمة حقيقية لها.

على أية حال، استمرت مناورات "أيزنهاور" و"دالاس" فلما تقرر عرض النزاع الخاص بقناة السويس على هيئة الأمم المتحدة، عارض دالاس وكان رأيه أن الغرب لا يملك مبررات ذات قيمة، وكان المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة "كابوت لودج" يعتقد أنها حيلة من بريطانيا وفرنسا لاسترضاء الرأي العام العالمي وأنهم عازمون على الحرب⁹⁸.

ولقد بلغت كراهية "إيدن" لـ"أيزنهاور ودالاس" أقصى مدى، أثناء عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة، فأوقف المسئولون البريطانيون - والفرنسيون كل أشكال التشاور مع واشنطن⁹⁹.

وجدير بالذكر أن دالاس لم يُعر كراهية إيدن أي اهتمام، مضى في طريقه يفعل كل ما يؤمن به من أجل مصلحة بلاده، ووصل الأمر إلى أنه طلب من لودج تأييد أي قرار يدين استخدام القوة، حتى ولو أدى هذا إلى تصدع التحالف الغربي¹⁰⁰ وبالفعل كان دالاس حازماً في مجلس الأمن، ضد استخدام القوة ونجح في إفشال خطط بريطانيا وفرنسا¹⁰¹.

ولعل هذا يفسر الهجوم العنيف الذي صبه عليه إيدن والصحافة البريطانية ففي افتتاحية صحيفة "الديلي تلجراف" يوم 19 أكتوبر 1956 جاء: "إننا لا نطلب من الأمريكيين

أن يقولوا أو يفعلوا شيئاً قد يكون مستحيلاً بالنسبة لهم في عام انتخابات الرئاسة .. بل إننا لا نطلب منهم أن يتخذوا موقفاً تحذو حذوهم فيه، إذ أننا قادرون على الدعوة لموقفنا الخاص .. إنما نطلب منهم الكف عن التآرجح في قضايا نعتقد أنها تتعلق بوجودنا ذاته، وتعلق بوجودهم أيضاً إن هم أمعنوا النظر"¹⁰².

وفي نفس العدد نشرت الصحيفة مقال جاء فيه: "هناك شعور سائد في بريطانيا بأن الولايات المتحدة خانتنا فيما يتعلق بقناة السويس..¹⁰³ . بل وصل الأمر إلى تصوير "الديلي إكسبريس" لـ "دالاس" على أنه "مجنون أو محامي مختل العقل .. يعرف جيداً كيف يخون بريطانيا؟"¹⁰⁴.

لكن الأهم ما جاء في "النيويورك تايمز" من أن "الإحباط المرتبط بقناة السويس يجسد، كما لم يجسد شيء من قبل، الانحدار السريع لنفوذ الإمبراطورية البريطانية"¹⁰⁵.

على أية حال، تم التواطؤ الثلاثي في سيفر، وشُنت الحرب على مصر يوم 29 أكتوبر 1956 وحملت الأيام التي تلت الهجوم الكثير من المفاجآت، إلا أن أكثر هذه المفاجآت صدمة للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، كان الإنذار عنيف اللهجة الذي صدر عن الولايات المتحدة ضد حلفائها.

قبل الإنذار كان "أيزنهاور" يردد "إنهم حلفاؤنا وأصدقائنا، ولكنهم وضعونا في حفرة، ويريدون أن ننقذهم" فهل أنقذهم "أيزنهاور"؟. الإجابة تأتي من إجابة على سؤال آخر، من الذي استفاد من أزمة السويس؟

صحيح أن "عبد الناصر" حقق انتصاراً سياسياً، وتحول إلى بطل أسطوري وزعيم ترفعه الجماهير على أعناقها ليس في مصر وحدها وإنما في كل بلد عربي.. لكن المنتصر الحقيقي كان "أيزنهاور" الذي أدخل الولايات المتحدة عصرها الجديد بعد أن قص ذيل الأسد البريطاني على أرض مصر.

لقد فجرت أزمة السويس التناقضات الأنجلو - أمريكية، وانتصرت الدبلوماسية الأمريكية، ولعل النظرة المتفحصة لتصريحات "أيزنهاور" بعد العدوان الثلاثي مباشرة، تؤكد أن أيزنهاور كان يخطط لإقتناص الفرصة ليعلن سقوط الإمبراطوريتين الاستعمارييتين.

ولقد بلغت صراحته إبان العدوان إلى حد القول "إنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن مصير هاتين القوتين إلى زوال وأفول، طالما تتجهجان هذه السياسات، وكيف يمكن لنا أن ندعم بريطانيا وفرنسا، إذا كنا سنخسر العالم العربي بأسره بدعمنا إياهم؟"¹⁰⁶.

وبدلاً من خسارته للعالم العربي، أرسل له السفير الأمريكي في القاهرة "ريموند هير" برقية أكد فيها أن فرصة فريدة سنحت الآن للولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة، قد بدت فجأة كمدافع أصيل عن الحق، وأن هناك مزاجاً موالياً لأمريكا في المنطقة، وهو ما يقدم فرصة إضافية لإعادة تدعيم مركز واشنطن على نحو كان يبدو مستحيلاً منذ أسبوع..¹⁰⁷ ولقد ابتهج "أيزنهاور" أيما ابتهاج برسالة ريموند هير هذه لأنها لمست وتراً حساساً عنده¹⁰⁸.

ولم يضيع في الحقيقة وقته، وبدأ يضع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، وهي الاستراتيجية التي أزاحت الدول الاستعمارية في الشرق الأوسط، لتحل الولايات المتحدة محلها.

لقد استخدم "أيزنهاور" بمهارة حطام السويس كنقطة إنطلاق نحو البداية الجديدة فقدم الإجراءات لدول الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت نفذ سلسلة من الإجراءات العنيفة ضد حلفاء الأمم.

ولقد عبر دالاس في حديثه مع سفير إسرائيل في واشنطن "أبا إيبان" عن تطلعات بلاده وسياستها الجديدة، فبعد أن انتهت بريطانيا حسب رأيه في الشرق الأوسط، أصبح حلف بغداد واحداً من مخلفات التاريخ، وجاء الوقت الآن لكي تتقدم الولايات المتحدة، وتقيم نظاماً جديداً في المنطقة، تتحمل فيه المسؤولية وحدها ومباشرة، إن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى أن تتوارى وراء أصدقائها القدامى، فلقد لعبوا أوراقهم بحماقة وخسروا، وتركوا وراءهم في الشرق الأوسط فراغاً على الولايات المتحدة أن تملأه.. إن لدى الرئيس خطة كاملة لمستقبل الشرق الأوسط وهي تتضمن ترتيبات سياسية وعسكرية، ومساعدات اقتصادية واسعة¹⁰⁹.

ومما له دلالة تصريح "أيزنهاور" يوم 9 نوفمبر 1956 بعد انتخابه رئيساً للولايات المتحدة لمدة جديدة، بأنه سيعمل على "لم القطع والشظايا المتبقية من الشرق الأوسط بعد أزمة السويس¹¹⁰.

.We have to pick the bits, pieces in the Middle East

لذلك أعلن وحتى قبل إتمام القوات المعتدية لانسحابها، أن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم المساعدات من خلال معاهدات ثنائية، وإنها على استعداد لتقديم قرضاً لمصر بـ 75 مليون دولار، وإنها ستقدم كميات محدودة من الأسلحة والمساعدات الاقتصادية

أثر أزمة السويس 1956 على الصراع الأنجلو - أمريكي

وبعثات التدريب، كما أنها على استعداد لتمويل السد العالي ويمكن أن تتفاوض من أجل معاهدات أمنية مع إسرائيل والدول العربية.. إلخ¹¹¹. وهذه التصريحات هي التي ستنبئ فيما بعد في نظرية ملء الفراغ في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بالحلفاء، رفض "أيزنهاور" مقابلة إيدن ومولييه قبل انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من مصر، ووصل الأمر إلى حد تسول إيدن لهذه المقابلة، دون جدوى¹¹².

واللافت للنظر أن إيدن وربما للمرة الأولى قد فهم وشخص موقف أيزنهاور منذ انفجار أزمة السويس، حيث اقتنع بأن: الولايات المتحدة الأمريكية قد وقعت تحت سيطرة فكرة واحدة، هي اضطهاد حلفائها .. "إذ كانت كل إجراءات الحكومة الأمريكية تتجه إلى تحقيق عكس ما يريدون"¹¹³.

ولعل هذه العبارة هي ما دفعت البعض إلى صك مصطلح "صراع الحلفاء" على علاقات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية، إبان وبعد الحرب العالمية الثانية من جهة، وتراجع بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى أمام طغيان القوة الأمريكية.

على أية حال، بدأ "أيزنهاور" يستغل "الورقة البترولية" إذ أن إصلاح القناة كان سيستغرق ثلاثة أشهر وربما أكثر، ولم يكن أمام أوروبا إلا المساعدة الأمريكية حيث كان في إمكان الناقلات الأمريكية نقل خمسمائة ألف برميل يومياً من جنوب أمريكا بالإضافة إلى تحويل 350 ألف برميل أخرى كان يتم استيرادها من المنطقة.

في الأحوال العادية، وكانت هذه الكمية تكفي لسد 15 أو 20% من حاجات أوروبا البترولية، والباقي يمكن تغطيته بترشيد وتقييد الاستهلاك¹¹⁴.

ولم يُفوت "أيزنهاور" الفرصة التي سنحت له، حيث كان في يده إنقاذ أوروبا بإمدادها بالبترول¹¹⁵ وكان هذا يتسق مع رغبته في الضغط على بريطانيا وفرنسا ليرتدوا للولايات المتحدة مكان الصدارة في الشرق الأوسط، دون أن "يجردهم تماماً من ملابسهم" لذلك قدم كل ما كان يستطيعه من "أوراق التوت" ليستر حلفائه طالما قبلوا أن يعترفوا له بالصدارة من ذلك:

• أنه أصدر أوامره يوم 30 نوفمبر 1956 بالبدا في إرسال شحنات البترول العاجلة إلى بريطانيا.

• البدء في المفاوضات حول تقديم المساعدات المالية التي تحتاجها بريطانيا بصورة عاجلة.

ومع ذلك بدأت بريطانيا تعاني من أزمة اقتصادية، كانت في مجملها واحدة من أهم مؤشرات نهاية دورها الإمبراطوري، حيث بدأ ترشيد استخدام الجازولين وشوهدت السيارات تصطف في طوابير انتظار طويلة أمام محطات الوقود، وقفزت أسعار الصلب بنسبة 116%¹¹⁶.

وعلى أثر الأزمة الاقتصادية، واعتماد بريطانيا على الولايات المتحدة، انعقد مؤتمر "برمودا" في مارس 1957 - بعد استقالة "إيدن" - وانتهى بإكراه الحكومة البريطانية على تخفيض التزاماتها، ولعل ما جرى في هذا المؤتمر يعد الأغرب من نوعه في تاريخ الإمبراطوريات، فقد ظهرت فيه إمبراطورية قديمة تسلم ممتلكاتها لإمبراطورية جديدة، وتوقع صكاً بعملية التسليم والتسلم وكأن الأقاليم والدول أشبه بالبضائع في الأسواق والمخازن، أو على ظهور السفن، كان عنوان الوثيقة التي خرجت عن المؤتمر: "إتفاق على تخفيض الالتزامات البريطانية وراء البحار" ولعل أهم ما جاء فيها:

أولاً: أن الرئيس الأمريكي يعبر لرئيس الوزراء البريطاني - هارولد ماكميلان عن فهمه للضرورات التي تدعو الحكومة البريطانية إلى تخفيف أعبائها في الشرق الأوسط، وهو يتعاطف مع رغبة هذه الحكومة في جعل التزاماتها في المنطقة متوازنة مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.

ثانياً: أن الرئيس - الأمريكي - أخطر رئيس الوزراء البريطاني أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع تحمل كل الأعباء البريطانية التي ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة إلى التخلي عنها، ولهذا فإن الولايات المتحدة تأمل في أن تواصل الحكومة البريطانية إخطار الحكومة الأمريكية بخططها في المستقبل.

ثالثاً: أن الرئيس سوف يتخذ الترتيبات التي تكفل استمرار التشاور مع الحكومة البريطانية في المسائل والحالات التي يتعين فيها استطلاع الرأي، وسوف يكون ذلك موضع الاعتبار.

رابعاً: أن الرئيس - الأمريكي - يعرب عن أمله في أن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتخفيضات تدريجية ومنتهاه، بما يناسب المصالح الغربية بصفة عامة، ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة.

خامساً: أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية سوف تقدم للحكومة البريطانية دعماً مالياً فورياً مقداره أربعمائة مليون دولار¹¹⁷.

واعتقد أن الوثيقة لا تحتاج إلى تعليق، أبلغ من أنها شاهد على غروب شمس الإمبراطورية البريطانية، وتسليم زمام الأمور فيما يتعلق بالعلاقات الدولية سياسية كانت أم اقتصادية أم

عسكرية للإمبراطورية الجديدة.

هذا عن الإمبراطورية، أما رئيس الوزراء البائس "أنتوني إيدن" الذي كان على موعد مع سنواتها الأخيرة، فقد استقال من رئاسة الوزراء في التاسع من يناير 1957، وعندما رحل عن الدنيا عام 1977 كتبت جريدة "التايمز اللندنية" وهي تنعيه: "مات آخر رئيس وزراء بريطاني آمن بأن بريطانيا ما تزال قوة عظمى وأول من واجه أزمة أثبتت أنها لم تعد كذلك"¹¹⁸. ورغم دقة ما ورد في هذا النعي إلا أنه تجاهل دور التناقضات التي استعرت بينه وبين حليفته الولايات المتحدة الأمريكية في إنهاء مستقبله السياسي وحياة الإمبراطورية في آن واحد.

- 1 انظر: Frus 1952-1954 Vol. 1x the charge in the United Kingdom (Holmes) to (the Department of state (London, July, 23, 1952).
وحول خطة التدخل RODEO أنظر، هيكل، ملفات السويس (الأهرام 1986) ص ص 146-149.
New York Time, (July, 24,28,29, 1952) pp. 26, 14, 20
- 2 انظر: (A cheson, D. Present at the creation (New York, 1969
FRUS 1953- 1954 Vol.4 the Ambassador in Egypt
(coffers) to the department of state (Cairo, August, 7,20, 1952)
- 3 أرونسن، المرجع السابق، ص102.
- 4 نفس المكان.
- 5 نفس المكان.
- 6 نفس المكان، ص101.
- 7 انظر: FRUS, 1952-1954, vol. 4 the Acting Secretary of state to the embassy in (Egypt (Washington, Jan, 21, 1954
وانظر أيضا: Balfour, op. cit., pp.37-48.
- 8 أرونسن، المرجع السابق، ص110
- 9 جمال شقرة، المرجع السابق، ص ص 333-341.
- 10 انظر: FRUS 1952-1954. Vol. 4 the Secretary of State to the Embassy in Egypt
(Washington, Sept, 30, 1952) New York Times, August, 8, 1952, p.1
- 11 انظر: NSC Memorandum of Discussion of the 147 infecting, June 1, 1953. pp. 1-2.
- 12 أرونسن، المرجع السابق، ص120.
- 13 نفس المرجع، ص ص 119-120.
- 14 انظر: New York Times, Dec, 30, 1953, p.3.
- 15 أرونسن، المرجع السابق، ص121
- 16 نفس المرجع، ص 122.
- 17 نفس المرجع، ص ص 121-123.
- 18 أنظر نص تقرير جون لوستر دالاس، أرونسن، المرجع السابق، ص ص 123-124.
- 19 نفس المرجع، ص ص 130-133.

- 20 نفس المرجع، ص 133.
- 21 نفس المرجع، ص ص 137-138.
- 22 نفس المرجع، ص ص 149-150.
- 23 نفس المرجع، ص 143.
- 24 لمزيد من التفاصيل انظر، نفس المرجع، ص ص 153-160.
- 25 دونالدديف، حرب السويس (ترجمة: أحمد خضر، عبد السلام رضوان مدبولي، القاهرة، 1990) ص 196.
- 26 نفس المرجع، ص ص 191-192.
- 27 أصبح فيما بعد مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة.
- 28 دونالدديف، المرجع السابق، ص 192.
- 29 نفس المرجع، ص 193.
- 30 نفس المرجع، ص 192.
- 31 زاد من حلق إيدن أنه تردد ان دالاس هو الذي كتب الرسالة وأرسلها الى رئيس وزراء اليابان سيجور يوشيدا، ليوقةها.
- 32 نفس المرجع، ص 193.
- 33 نفس المكان.
- 34 نفس المرجع، ص ص 193-194.
- 35 نفس المرجع، ص 193.
- 36 نفس المرجع، ص 194.
- 37 نفس المكان.
- 38 نفس المكان.
- 39 نفس المرجع، ص 195.
- 40 لمزيد من التفاصيل، انظر: دونالدديف، المرجع السابق، ص ص 195-197.
- 41 نفس المرجع، ص 196.
- 42 نفس المرجع، ص ص 197.
- 43 نفس المرجع، ص 198.
- 44 نفس المرجع، ص 199.
- 45 نفس المرجع، ص 199.
- 46 لمزيد من التفاصيل أنظر، نفس المرجع، ص ص 185-209، أرونسن، المرجع السابق، ص 267؛ أنظر، دار في اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي قبل زيارة إيدن، هيكل، ملفات السويس ص ص 395-399.
- 47 دونالدديف، المرجع السابق، ص 200.
- 48 نفس المرجع، ص 200.
- 49 انظر: FRUS 1955-1957 vol. 15. Memorandum from the Secretary of state to the (President (Washington, Marc, 1956).
- أنتوني إيدن، مذكرات، ترجمة: دار ومكتبة الحياة، القسم الثاني، بيروت بدون، ص 110.

- 50 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 205
- 51 نفس المرجع، ص 206.
- 52 نفس المرجع، ص ص 206-207.
- 53 نفس المرجع، ص 207.
- 54 نفس المرجع، ص 241.
- 55 نفس المرجع، ص ص 273-274.
- 56 نفس المرجع، ص 275.
- 57 أعرب إيدن في مذكراته عن ضيقه الشديد من موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حلف بغداد، وتهكم على دبلوماسيتها في الخمسينيات عندما أطلق عليها مصطلح الدبلوماسية الرجراجة التي تسعى لاكتساب حلفائها. انظر إيدن المصدر السابق، ص ص 112-113.
- 58 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 275.
- 59 بدأت تظهر لهجة معادية لسياسة الولايات الأمريكية في البرلمان البريطاني، حتى ان "إيرل آتلي" رئيس الوزراء العماني السابق أعرب عن غضبه إزاء ذلك الأسلوب العتيق، الذي تمارسه أمريكا في مناهضة الاستعمار، أنظر نماذج لنصوص الانتقادات: دونالدنيف، المرجع السابق ص ص 286-287.
- 60 نفس المرجع، ص 297.
- 61 أنتوني ناتج، ناصر (ترجمة: شاكرا إبراهيم سعيد، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985) ص 174، أنظر أيضا ستيفن جرين، حكومة أيزنهاور والعدوان على مصر (وثائق ندوة السويس الدولية، دار الشروق، القاهرة، 1989) ص ص 97-198 محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة، 1981) ص ص 131-132.
- 62 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 171.
- 63 عبر إيدن في مذكراته عن ضيقه الشديد من قرار الولايات المتحدة بإلغاء تمويل السد العالي دون ان يستشار مسبقا، وحمل الولايات المتحدة مسؤولية استفزاز عبد الناصر "لقد أسفنا لأن هذا الإجراء تم بهذه الصورة المبالغية ولم يعط بلدنا الفرصة للتوفيق بين أسلوب التنفيذ وتوقيعه، وكان عبد الناصر وقتئذ في بريوتي مجتمعاً مع تيتو ونهرو فأحس ان هذا القرار قد جرح كبرؤه، انظر إيدن، المصدر السابق ص 231.
- 64 إيدن، المصدر السابق، ص ص 234-237.
- 65 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 377.
- 66 هيكل، ملفات السويس، ص 471.
- 67 نفس المرجع، ص 377.
- 68 إيدن، المصدر السابق، ص 237، 238، 239.
- 69 نفس المصدر، ص 234، 237.
- 70 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 378، أنظر نص رسالة أيزنهاور لإيدن: المصدر السابق، ص 246.
- 71 لمزيد من التفاصيل أنظر: دونالدنيف، المرجع السابق، ص ص 382-383؛ هيكل، ملفات السويس، ص 476.

- 72 أنظر مذكرات أيزنهاور (ترجمة: هيوبر تيو نعمان، بيروت، 1969) ص ص 64-77؛ هيك، ملفات السويس، ص ص 476-478.
- 73 دونالدنيف، المرجع السابق، ص ص 384-385؛ هيك، ملفات السويس، ص ص 479-480.
- 74 نفس المرجع، ص 389؛ إيدن، المصدر السابق، ص 248.
- 75 نفس المرجع، ص 390.
- 76 نفس المرجع، ص ص 392-393.
- 77 إيدن، المصدر السابق، 249.
- 78 راجع نص رسالة أيزنهاور: إيدن، المصدر السابق، ص ص 251-252.
- 79 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 393.
- 80 نفس المكان.
- 81 لمزيد من التفاصيل، نفس المرجع، ص ص 393-394.
- 82 نفس المرجع، ص 395.
- 83 أكد إيدن في مذكراته ان دالاس لم يستبعد استخدام القوة، بشرط استنفاد جميع الوسائل الأخرى، وأن العبارة التي جاءت على لسانه "ان يجعل عبد العناصر يتقيأ القناة" لا يمكن ان تفهم على عكس ما فهمه هو وقتها بل أنه فهم ان دالاس سيلقن عبد الناصر درساً في ضرورة احترام المعاهدات الدولية، راجع، إيدن، المصدر السابق، ص 253.
- 84 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 396.
- 85 لمزيد من التفاصيل، أنظر، نفس المرجع، ص ص 397-398.
- 86 نفس المرجع، ص 398.
- 87 نفس المرجع، ص ص 404-407.
- 88 إيدن، المصدر السابق، ص ص 277-278، دونالدنيف، المرجع السابق ، ص 408.
- 89 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 409.
- 90 نفس المرجع، ص 415-418.
- 91 نفس المرجع، ص 419.
- 92 لمزيد من التفاصيل، أنظر، إيدن، المصدر السابق، ص ص 278-289.
- 93 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 420.
- 94 نفس المرجع، ص 421.
- 95 نفس المكان.
- 96 إيدن: المصدر السابق، ص ص 269-273. دونالدنيف، المرجع السابق، ص ص 436-437.
- 97 راجع نص التصريح في المصدر السابق، ص 271.
- 98 دونالدنيف، المرجع السابق، ص 439، إيدن، المصدر السابق، ص ص 270-273.
- 99 أنظر نص خطاب أيزنهاور لإيدن، وهو الخطاب الذي أسماه إيدن بالخطاب المزعج، وأن أيزنهاور تراجع فيه عن استخدام القوة ضد عبد الناصر، إيدن، المصدر السابق، 290، وأنظر أيضاً

- إشارته الى وصول التناقض والخلاف بينه وبين أيزنهاور الى منتهاه، ص305.
- 100 يمكن رصد تصاعد غضب إيدن في مذكراته، حيث سبّتهم الولايات المتحدة بأنها أنانية، وأنها تمتلك طريقة أمريكية في التفكير، لا تخدم بها إلا مصالحها، راجع، إيدن، ص 280-286؛ 395-397.
- 101 دونالدديف، المرجع السابق، ص450.
- 102 نفس المرجع، ص ص 450-541.
- 103 نفس المرجع، ص 451.
- 104 إن كان إيدن لم يستعمل تعبير الخيانة الأمريكية، لكنه ذكر أن الولايات المتحدة، عملت ضدنا، ومن أجل مصالحها، وأنها سعت من أجل تدمير الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وأنها وقفت ضد بريطانيا في الجمعية العمومية، وأنها خذلتنا .. انظر إيدن، المصدر السابق ص -382 385؛ 395-397؛ حول هجوم الصحافة البريطانية على الولايات المتحدة البريطانية، انظر، دونالدديف، المرجع السابق، ص 451-452.
- 105 دونالدديف، المرجع السابق، ص451.
- 106 نفس المرجع، ص 535.
- 107 نفس المرجع، ص571.
- 108 نفس المكان.
- 109 هيكل، ملفات السويس، ص586.
- 110 أنظر نص التصريح، هيكل، ملفات السويس، ص575.
- 111 دونالدديف، المرجع السابق، ص572.
- 112 إيدن، المصدر السابق، ص433.
- 113 نفس المصدر، ص ص 434-433، راجع رأي إيدن في الاتجاه الجديد الذي سيطر على السياسة والتفكير الأمريكي، المصدر السابق، ص ص 424، 431، 427، 426.
- 114 حول تقرير آرثر ايلمنج، انظر، دونالدديف، المرجع السابق، ص ص 575-576.
- 115 نفس المرجع، ص576.
- 116 حول مظاهر الأزمة الاقتصادية في بريطانيا، بانتهاء العدوان الثلاثي، أنظر، إيدن، المصدر السابق، ص418، ودنالدديف، المصدر السابق، ص ص 799-597.
- 117 أنظر نص الوثيقة، هيكل، الإمبراطورية، ص ص 95-94، انظر، رواية أيزنهاور حول مقابله وحديثه مع رئيس الوزراء الجديد، ماكميلان، أيزنهاور، المصدر السابق، ص ص 77-75.
- 118 دونالدديف، المرجع السابق، ص598.

موقف إتحاد جنوب افريقيا من تأميم القناة وحرب السويس سنة 1956

أ.د. أحمد عبد الدايم محمد حسين
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة

بالرغم من أن موقف اتحاد جنوب افريقيا قد ذهب معارضا لاتفاقية الجلاء عام 1954 وشروطها، وداعيا حينها لتدويل منطقة قناة السويس، وتأليف لجنة دولية للإشراف على حمايتها وقت السلم والحرب على السواء، وبضرورة الاحتفاظ بقواعد عسكرية فى منطقة القناة أو المناطق القريبة منها كأمر حتمى فى كل الظروف، إلا أن التحول فى موقف حكومة الاتحاد من تأميم القناة عام 1956 يستحق منا الدراسة والفحص والتحليل. حيث عجت أوراق الأرشيف المصرى بعشرات الوثائق التى تقول بأن الاتحاد بشكله الرسمى قد اعتبر قرار تأميم القناة مسألة داخلية تخص مصر بمفردها، وأنه من حقها اتخاذ هذا القرار المرتبط بظروف عدم تمويل السد من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وغير مرتبط بتشدد عبدالناصر بمبدأ السيادة الاقليمية للدولة على أراضيها ومياهها، كما كان يسوق حينها. بل إنه رفض حجز الأموال المصرية رغم الضغوط الشديدة التى مورست عليه من نواح عديدة. وأعلن هذا الموقف للإدارة المصرية أملاً فى أن تبادله المعاملة، حسب طلب وزير خارجيته إريك لو، فى أن تتفادى التعرض لشئونه الداخلية عبر محيط الأمم المتحدة.

واعتقد أن موقف حكومة الاتحاد من الإجراءات العسكرية التى اتخذتها بريطانيا وفرنسا، وامتناعها عن الادلاء بأي تصريح حول تلك الاجراءات، معلنة رغبتها فى أن يسود الاستقرار والأمن منطقة القناة، وأن يزول خطر وقوع حرب عالمية، لهو أمر يثير الدهشة والاهتمام، ويستحق منا أفراد دراسة خاصة لفهم هذا التحول من وجه نظر الادارة المصرية وأسبابه وطبيعته. خاصة وأن هناك دراسة سياسية وليست تاريخية، صدرت عقب أزمة السويس بأربع سنوات سنة 1961 اعتمدت على صحافة جنوب افريقيا فقط، فى رصد هذا الموقف وهى دراسة: Jitendra Mohan:- South Africa and the Suez Crisis, International Journal, Vol. 16, No. 4 Autumn, 1961.

الأمر الذى جعلنا نعتمد فى دراستنا على الأرشيف المصرى بصفة رئيسية، لثراء مادته الوثائقية وتنوع نظراته، لنتعرف كيف استطاعت الحكومة الأفريكانية بقيادة الحزب الوطنى المتطهر أن تتبنى موقفا محايدا فى ظل ضغوط المعارضة البيضاء المحلية بقيادة

موقف إتحاد جنوب افريقيا من تأميم القناة وحرب السويس سنة 1956

الحزب الاتحادي؟ وهل كان موقفها براجماتيا بحثا مرتبطا بمكاسبها المالية من وراء أزمة قناة السويس واغلاق القناة، وبالتالي تحول حركة الملاحة البحرية لطريق رأس الرجاء الصالح؟ أم أنه جاء رغبة في تجنب الانتقاد المصرى لسياستها العنصرية فى الامم المتحدة؟ أم لأسباب أخرى؟ وفى هذا السياق تتبنى الدراسة مقاربات منهجية تساعدنا فى فهم هذا الموضوع فى اطار علاقة التاريخ الصغير بالتاريخ الكبير، وعلاقة التاريخ المحلى بالتاريخ الاقليمى والعالمى، ومقاربات نظرية التحدى والاستجابة ومدرسة التفسير السياسى ودور العامل الجغرافى والاقتصادى فى حركة التاريخ، وبالتالي تم تقسيم الدراسة إلى ستة محاور رئيسية:

المحور الأول- المنافسة بين قناة السويس وطريق الرأس قبل عام 1954.

المحور الثانى- رفض اتحاد جنوب افريقيا لاتفاقية الجلاء عن قناة السويس عام 1954.

المحور الثالث - الموقف الرسمى لحكومة الاتحاد من تأميم قناة السويس 1956.

المحور الرابع- موقف المعارضة البيضاء من التأميم.

المحور الخامس- موقف الاتحاد من حرب السويس.

المحور السادس- ردود الفعل المصرية على مواقف الاتحاد.

المحور الأول- المنافسة بين قناة السويس وطريق الرأس قبل عام 1954

يمكن فهم موقف اتحاد جنوب افريقيا من قناة السويس قبل سنة 1954 من طبيعة المنافسة التاريخية بين طريق السويس وطريق الكيب. حيث جاء اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن 10 بهدف الوصول لتجارة الهند وجنوب شرق آسيا دون المرور باحتكارات الشرق الإسلامي عبر طريق السويس. وكان من أهم النتائج الاقتصادية لكشف طريق الرأس هو انتقال مراكز التجارة من حوض البحر المتوسط الى المحيط الأطلسي، ومن دول البحر المتوسط الى دول غرب أوروبا، فيما سمي بالثورة التجارية¹. وهو الطريق الذي ظلت أوروبا تحلم باكتشافه طيلة القرن 15 حتى تم لها المراد على يد بارثليميو دياز في نهاية القرن 15 وفاسكو داجا مع اطلالة القرن 16. وهو الطريق الذي قدم قارة آسيا لأوروبا على طبق من فضة، تستأثر بخيراتها وتمنع العالم العربي والإسلامي من أهم مصادر قوته الاقتصادية. وبالتالي كان اكتشافه ضربة قوية لتجارة مصر والعالم الإسلامي على السواء². ومن ثم فإن انشاء قناة السويس وافتتاحها في نوفمبر 1869 كان بمثابة إعادة الاعتبار لطريق السويس مرة أخرى. بل كان هذا الافتتاح بمثابة أولى الاخبار المتداولة في العالم حينها. وكانت أهميته واضحة في الاستراتيجية البريطانية الاستعمارية، وفي اقتصادها القادم من الشرق³. فالطريق البحري إلى الهند عبر برزخ السويس كان هو الأكثر أناقة ومميزات، لأنه ضم الشرق والغرب، وآسيا وأوروبا في فترة الثورة الصناعية والملاحة البخارية. فحافظ على الوتيرة السريعة للتصنيع الأوروبي، الذي لم يكن من الممكن الحفاظ عليه دون الوصول إلى المواد الخام من أقصى أجزاء الأرض، وضمان فتح أسواق جديدة للسلع المصنعة⁴.

ورغم هذا التنافس بين طريق الكيب والسويس، كان هذا الافتتاح لقناة السويس يستتبع موقفا لجنوب افريقيا خلال فترة انشاء القناة وافتتاحها، مثلما فعل المماليك من قبل حين دخلوا في معركة ديو البحرية مع البرتغاليين عام 1509 انتهت بهزيمتهم والانتصار لطريق الرأس، إلا أن جنوب افريقيا لم يصدر عنها أى موقف. بحكم ان الاتحاد لم يقم بعد، وأنها كانت في ذلك الوقت عبارة عن أربعة مستعمرات: اثنتان تخصان البوير ذوي الأصول الهولندية، وهما جمهورية الترانسفال ودولة الأورانج الحرة. واثنان تخصان بريطانيا، وهما مستعمرة الرأس وناتال. وبحكم أن المستعمرات الأربع كن مشغولات باكتشاف الماس ثم الذهب فيما بعد⁵. وأيضا لم تكن بريطانيا قلقة على الهند، مثلما كان حالها خلال حملة نابليون سنة 1798 على مصر، لأنها كانت تضع يدها على الهند ومعظم نواحي جنوب شرق آسيا خلال فترة انشاء قناة السويس، لكن يمكن فهم تنامي وجودها المالي ونفوذها الاقتصادي في مصر بعد افتتاح القناة بصورة واضحة⁶.

وبقيام اتحاد جنوب افريقيا عام 1910 واعلانه وحدة مستقلة داخل الكمنولث البريطانى، تم الاعتراف به كدولة ذات سيادة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث وقعت كدولة منفصلة على معاهدة فرساي 1919⁷. ومع ذلك لم تستطع جنوب افريقيا أن تؤثر على قناة السويس على طريق الرأس، بحكم أن طريق القناة يوفر الف ميل للقادم من استراليا لبريطانيا، وكذا يوفر الاموال بما يوازي 8 الاف جنية استرليني حسب مقاييس سنة 1938، بما يعد أرخص خطوط المرور على الاطلاق. بل إن طريق الرأس قد انطوي على امتدادات طويلة مع عدم وجود منافذ للاتصال بينها. فكانت السفينة القادمة من الهند الى ميناء ليفربول عبر القناة توفر مسافة 4450 ميل عن السفينة القادمة عن طريق الراس. وبالتالي ظل طريق السويس هو الطريق المفضل للهند ودول جنوب شرق اسيا على طول الخط. بل ان رحلة السفينة القادمة من الخليج العربى لأوروبا كانت تستغرق 45 يوما، مقابل 71 يوما عن تلك التى تستخدم طريق الراس⁸. ومع ذلك ظل طريق الكيب هو البديل الرئيسى للسفن العابرة بين الشرق والغرب فى حالة إغلاق قناة السويس تحت أى ظرف، مثلما حدث خلال فترة الحربين العالميتين، لكن ظلت أهميته وقتية مرتبطة بالمشكلات التى تحدث فى طريق القناة وبالظروف الدولية المحيطة بها.

ولما كان الشرق الأوسط أحد أهم المناطق العالمية لبريطانيا بعد عام 1945، سواء لحزب العمال والمحافظين على حد سواء، إلا ان انتهاء الحرب العالمية الثانية واشتداد وتيرة الحرب الباردة بتوقيع المعسكر الغربى لمعاهدة شمال الاطلسى فى 4 أبريل 1949، وقيام حلف الاطلنطى، وردود فعل المعسكر الشرقى بقيام حلف وارسو⁹، قد زاد من أهمية قناة السويس ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل من الناحية الاستراتيجية والعسكرية والسياسية أيضا. الأمر الذى جعل الولايات المتحدة الامريكية تقترب من ثوار يوليو وتعمل فى نفس أسبوع قيام ثورة 23 يوليو 1952، على ارسال مدير برنامج النقطة الرابعة للقاهرة، لتقديم المساعدات الامريكية لمصر خشية أن تقع فى يد الشيوعية السوفينية¹⁰. وبطبيعة الحال اقتربت جنوب افريقيا ايضا من بريطانيا فيما يتعلق بالدفاع عن الشرق الأوسط ابتداء من عام 1948. ومع انتصار الحزب الوطنى بقيادة دانيال مالان خلال انتخابات ذلك العام، راحت جنوب افريقيا تتخذ مسارا مختلفا، بعيدا عن تعاون الكومنولث. حيث أوصى رؤساء الأركان منذ عام 1949 بأنه ينبغي لجنوب افريقيا أن تكون مقتنعة بضرورة الدفاع عن مصر فى زمن الحرب، لأنها هى المكان الوحيد الذى يمكن أن تدخل منه القوات الروسية إلى إفريقيا¹¹.

من هنا، بدأ اهتمام اتحاد جنوب افريقيا بمصر ليس باعتبارها منافسا اقتصاديا، بل لارتباط امنها الاقليمي ببقاء مصر فى دائرة النفوذ الغربى. وحينما كانت هناك نية لربط منطقة شرق افريقيا باتحاد جنوب افريقيا منذ سنة 1950 بدأ هذا الارتباط يزداد أكثر فأكثر حتى ظهر جليا عند توقيع اتفاقية يوليو 1954 لإخلاء قاعدة قناة السويس¹². فقد عارضت جنوب افريقيا بشدة اتفاق السويس الخاص بجلاء البريطانيين عن مصر¹³. ومن ثم بدت هناك مواقف مباشرة من قبل الاتحاد تجاه ما يحدث فى مصر، وبدأ الاتحاد يتفاعل مع المكانة التى حظيت بها مصر فى الاستراتيجية الدولية والصراع بين المعسكرين الغربى والشرقى المتنافسين.

المحور الثانى- رفض اتحاد جنوب افريقيا لاتفاقية الجلاء عن قناة السويس عام 1954

إذا كان اتحاد جنوب افريقيا قد أصبح مهتما بما يدور فى مصر، فإن الادارة المصرية كانت مشغولة ايضا بما يحدث داخل الاتحاد، وعبر دائرة علاقاته الخارجية. بدليل وجود ثلاث مفوضيات مصرية فى بريتوريا وجوهانسبرج وكيب تاون، تنقل كل كبيرة وصغيرة تحدث هناك. وعلى هذا، فإن موقف الاتحاد من اتفاقية الانسحاب البريطانى من قاعدة السويس كان حاضرا بكثافة داخل الارشيف المصرى. حيث يشير خطاب مفوضية بريتوريا الى الخارجية المصرية بشأن الاتفاق المصرى البريطانى فى 30 يوليو 1954 بأن الصحافة الاتحادية، وخاصة الناطقة بالانجليزية، قد دأبت على نشر اخبار الاجتماعات بين ممثلى مصر وبريطانيا بشأن جلاء الجيوش البريطانية عن منطقة القنال بأحرف كبيرة، وبأنها كانت تتعمد لأن تبرز الحجج الواهية التى ارتكنت عليها الفئة المعارضة من حزب المحافظين لإتمام الاتفاق مع مصر. حيث كانت تطيل من تعليقاتهم لكى تدخل على الراي العام فى جنوب افريقيا بأن انسحاب تلك الجيوش من القناة لا يلقى تعظيدا من كل البريطانيين، وأن منهم من يرى فى استجابة بريطانيا لمطالب مصر خيانة عظمتى ما بعدها خيانة. ولعله يقصد مجموعة الـ 40 برلمانيا التى عارضت الانسحاب البريطانى من قاعدة السويس. ولم تكتف الوثيقة بذلك بل نقلت لنا ما رددته الصحافة الناطقة بالانجليزية فى مواضع أخرى، بأن انسحاب بريطانيا من القناة هو أمر لا يخص بريطانيا فحسب، بل لباقي دول الكمنولث ما لبريطانيا من تبعات وحقوق خاصة بتقرير مصير القاعدة العسكرية. وأن لجنوب افريقيا مصالح دفاعية فى هذه المنطقة، وأنه لا يجب تناسى مصالح اسرائيل فى المنطقة قبل إبرام الاتفاق. لهذا علقت المفوضية بقولها " ما إن رأيت تلك الصحف اتمام الاتفاق حتى قابلته

بالحسرة والالام، وكان أشدهم حسرة وألما الكتاب المنحدرون من أصل بريطاني، حيث علت وجوههم صفرة الوجع، معتقدين بأن فوز مصر باستقلالها مؤشرا على زوال امبراطوريتهم، وتعزيزا لجميع الشعوب التي تناهض الاستعمار¹⁴. وثمة نتيجة يمكن رصدها هنا، وهو أن المفوضية كانت واعية في تمييز فئات البيض بعضهم عن البعض سواء كانوا افريكانرز من اصول هولندية أم انجليز من اصول بريطانية، ناهيك عن القراءة المختلفة للصحافة التي تنطق باسم هؤلاء عن أولئك.

وإذا كانت المفوضية قد رصدت موقف الصحافة الناطقة بالانجليزية، فإنها لم تتجاهل صحافة الافريكانرز ابدا. حيث أشار خطابها بأن الافريكانرز كانوا اقل حسرة من البريطانيين لوصول مصر لغرضها المنشود، إلا أنهم لم يتلقوا أنباء هذا الاتفاق بالترحاب، ولم يخفوا قلقهم بحجة أن منطقة القنال هي خط دفاعهم الاول ضد الخطر الشيوعي، وأن انسحاب القوات البريطانية سيكشف بقية الخطوط، وسيفتح الطريق أمام الزحف الشيوعي الى وسط القارة ثم الى الجنوب. وتابعت تحليلها بأن خوف الافريكانرز من ازدياد قوة مصر هو غيرتهم من سيطرتها في المستقبل على كل شئون افريقيا ومساعدتها لشعوبها، وهم يتطلعون الى زعامة هذه القارة والتحكم في أمورها، رغم أن تعدادهم لا يربو على المليونين ونصف المليون نسمة. مضيئة بأنهم يرون بأن انسحاب قوات بريطانيا عن قتال السويس سيتبعه زيادة العبء العسكري على جنوب افريقيا والبلاد الاخرى التي يهملها أمر الشرق الاوسط، وسيطلب من الجميع المزيد من المساهمة في أمور الدفاع عن هذه المنطقة، الأمر الذي يستدعي اجراء تغيير جوهري في نظم الدفاع في الاتحاد وقواته المسلحة. وعلى هذا كانت شواغل الافريكانرز أمنية بحتة، وأعمق من شواغل ذوى الاصول الانجليزية. وأن هذه الشواغل جعلتهم يرسلون ارازموس وزير دفاع الاتحاد لإنجلترا، للتشاور مع العسكريين فيها حول هذا الأمر. مشيرا بأنه قد تضاربت أقوالهم بصدد اتفاق الجلاء عن القناة، فتارة يدعون أن الاتفاق لم يعرض عليهم، وأنهم لا يعلمون عن امره شيئا، وتارة يقولون بأن الاتفاق لقي منهم معارضة شديدة. وهنا فإن تعليق المفوضية "بأنه مع زوال الغشاوة عن أعينهم، واصبحوا يلمسون الحقيقة والواقع، عادوا يعترفون بأن تحقيق مطالب مصر في انسحاب القوات البريطانية انسحابا تاما من قتال السويس، كان الحل الوحيد لإنهاء هذا الصراع الذي نشب طويلا بين مصر وبريطانيا، وان الاستفادة بمثل هذه القوات ذات العدد ستكون ضئيلة في بلد تسود فيه روح العنف والكراهية لها، وأن بقاء تلك القوات يقف حجر عثرة في سبيل التفاهم مع الشعوب العربية وضمها الى حظيرة الدول الغربية، لما كان وجودها يمس الشعور القومي في مصر، ويساعد على اثارة عوامل الاشتباك بين الفريقين، وأن جلاء هذه

القوات سيعمل على اشاعة السلم واستتباب الأمن فى هذه المنطقة الحساسة من العالم"¹⁵، يقطع بأن التمييز بين ردود الفعل المختلفة قدم لصانع القرار المصرى قراءة جيدة لموقف الاتحاد فى مسألة الجلاء عن القاعدة، وبأن الاتحاد رافض للجلاء بكافة أجناسه البيضاء.

وإذا كانت ردود الصحف الجنوب افريقية حول أنباء اتفاق مصر مع بريطانيا كانت بالشكل الذى عرضناه سابقا، فإن الأوساط الرسمية، حسب ما نقلته مفوضية بريتوريا، لم تعلق على هذه الأنباء بشئ، وإن كان ليس بخاف ما سادها من حيرة وقلق. حيث صرح رئيس الوزراء فى مجلس النواب بأن مشكلة القناة تخص مصر وبريطانيا، وأن الجلاء عن المنطقة أمر يتفق عليه الطرفان، لكنه يعود ليضع العراقيل خفية فى سبيل الاتفاق، ويعارض فى اتمامه، بحجة أن صالح مجموعة الشعوب البريطانية، وعلى الاخص جنوب افريقيا، يقضى بعدم التسليم بكل مطالب مصر الخاصة بهذا الجلاء. وهنا فإن اندهاش المفوضية من قول رئيس وزراء الاتحاد "بأن فوز مصر بتحقيق امانها وانهاء الاحتلال الغاصب لاراضيتها بعد ان دام 73 عاما، سيساعد على انتشار الحركات الثورية فى افريقيا، وتطلع شعوبها الى حرياتهم، الامر الذى سيكون فيه القضاء على السياسة التى يتبعها مع الوطنيين السود، سياسة التفرقة العنصرية البغيضة التى تسير فيها الحكومة دون هوادة"¹⁶، يطلعنا على الهواجس التى خلقتها اتفاقية الجلاء لدى مسؤولي الاتحاد، وبأن مصر بدأت تؤثر فى حركات التحرر الافريقية قبل أن تتعامل رسميا مع هذه الحركات. الأمر الذى فرض عليها ضرورة التعاون مع التنظيمات الافريقية المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاستعمار ودعمها.

ولم يقتصر رصد الادارة المصرية عند هذا الحد، فخطاب القائم بأعمال مفوضية بريتوريا، محمد سامى، الى وكيل وزارة الخارجية فى 22 اغسطس 1954 حول طلب الخارجية المصرية بموافاتها بتعليقات أهم الصحف الاتحادية على اتفاقية الجلاء، واستجابة المفوضية بإرسال الاتجاهات المختلفة فى الصحف الانجليزية والافريكانية¹⁷، يحمل الكثير والكثير من تلك المواقف. فالمرفق الثانى من الخطاب أرفق مقال صحيفة كرونيكل جوس جنوب افريقيا تحت عنوان "اسرائيل واتفاقية القناة" الذى أشار بأن اسرائيل ستتأثر بانسحاب القوات البريطانية من قناة السويس، وانها ستتمسك بالإعلان البريطانى الأمريكى الفرنسى لسنة 1950 الذى يحمى حدود اسرائيل، ولكون الانسحاب سيغير التوازن العسكرى فى المنطقة¹⁸. وأوضح المرفق الثالث من ذات الخطاب بأن بريطانيا قد وافقت على ترك قاعدة منطقة قناة السويس، وأنها سترحل 73 الف جنديا خلال العشرين شهرا من توقيع الاتفاقية، وأنها تقضى بالعودة للقاعدة اذا حدث اعتداء، وأن بعض هذه القوات ستذهب لقاعدة يتم

انشائها، وبعضها سيذهب لقاعدة كينيا¹⁹. أما المرفق الرابع فيشير الى ما نشرته الصنداي تايمز في 1 أغسطس 1954 بأن بريطانيا ستنتهي احتلال استمر 72 سنة. لكنها تنتقد تلك العملية، لكون القناة هي مفتاح الدفاع عن جنوب افريقيا، خاصة وانها مربوطة بمناطق عسكرية اخرى، متمثلة في كينيا وقبرص ومالطا وعدن واليمن والسعودية والعراق، ناصحة بأن تنشأ رقابة دولية على القناة، وأنه في حالة اعتداء روسيا على القناة ستعود بريطانيا لاحتلال القناة من جديد. وأن الاتفاقية أعطت القوة لرئيس الوزراء عبدالناصر على محمد نجيب، وعدته انتصارا لمصر عبر الدول العربية. منتهية بجملة في غاية الخطورة " بأن القناة أصبحت طريقا لإسرائيل بعد انسحاب بريطانيا منها"²⁰. بما يشي بأنه تم استحداث أمر جديد بشأن الملاحاة الاسرائيلية نقلته الصحافة الاتحادية، ولم يكن له أية اشارة في الصحافة المصرية.

واعتقد أن تأثير اتفاق القناة على أمن الاتحاد قد كان له صدى أوسع في ردود الفعل، حيث راح المرفق الخامس من خطاب 22 اغسطس، على لسان الصنداي تايمز، يقول بأن انسحاب 50 الف جندي من القوات البريطانية من القناة، يشكل خطرا على جنوب افريقيا، عارضا مسألة إرسال قوات جنوب افريقية الى البحر المتوسط²¹. في الوقت الذي راح فيه المرفق السادس على لسان صحيفة الديلي ميل في 3 يوليو 1954 يقول بأن انسحاب القوات البريطانية عن القناة تسبب في عدم الامان للاتحاد. وأنه طبقا لزعيم الحزب المتحد، شتراوس، انه حدث اجتماع للحزب في ناتال في 2 يوليو 1954 لمناقشة الموقف الخطير الذي خلفه الانسحاب البريطاني عن القناة. فدعا الحزب المعارض بأن يذهب وزير الدفاع الجنوب افريقي الى لندن لمناقشة المسألة برمتها، والسياسات الدفاعية العامة²².

وعلى لسان جريدة الكيب تايمز في 31 يوليو 1954 ذكرت بأن الانسحاب من القناة أثر في الدفاع عن جنوب افريقيا اكثر من أي شيء اخر. مما جعلها تدعو الى وجوب حدوث اجتماع بين الحكومة والمعارضة لمناقشة المسألة. والغريب في الأمر أن جنوب افريقيا اهتمت بالمساعدة العسكرية الامريكية لمصر، وبأن جنوب افريقيا هي التي تتطلع لهذا الدعم الأمريكي، وانها تحتاج للصدقة. واعتقد أن الخبر الذي نشرته الجريدة حول معارضة الاخوان المسلمين لاتفاقية الجلاء، ورفضهم لانسحاب 85 الف جندي مع بقاء استخدامهم للقناة لمدة سبع سنوات، لأن الشريعة الاسلامية ترفض السماح لأي قوى أجنبية بالوصول للأقطار الاسلامية²³، تقصد به تبيان وجود معارضة محلية للاتفاقية، وانها من الممكن ان تتسبب في وجود قلاقل داخلية ترفض هذا الوجود البريطاني. بل إن ما ذكرته جريدة الراند

دلى ميل فى 29 يوليو 1954 من أن الانسحاب البريطانى من القناة قد تسبب فى تخوف الاتحاد من المد الشيوعى فى افريقيا، وأن انسحاب 50 ألف جندى، منهم 15 ألف قوات جوية، و 8 الاف افريقى من موريشيوس وسيشل، وان ثلثهم سيرجعون لبريطانيا وقبرص، مشيرة للاحتفاء المصري بإخراج بريطانيا من منطقة قناة السويس، وناقلة لما ذكره رئيس الوزراء جمال عبدالناصر بأن مصر ستبنى قوات عسكرية قوية لحماية الوطن ضد أى اعتداء²⁴، لهو تحريض غير مباشر ضد الادارة المصرية واستفزاز لبريطانيا بالبقاء.

وفى ذات السياق نقل لنا المرفق التاسع حديث رئيس الوزراء مالان من أن جنوب افريقيا لها مصالح امنية فى منطقة القناة، وفى حرية الملاحة هناك، وفى المحافظة على القاعدة العسكرية للدفاع عن الشرق الاوسط. مشيرا بأن وزير الدفاع ارازموس ذهب الى لندن لمناقشة تأثير اتفاقية الجلاء على الاتحاد. محرضا البرتغال للوقوف بجانب جنوب افريقيا فى المحافظة على المنطقة الجنوبية من افريقيا²⁵. وبحكم علاقته بعبدالناصر، تحدث مسؤولو الاتحاد عن خطورة جواهر لال نهرو على الاتحاد وعلى المستعمرات البرتغالية فى افريقيا، مطالبين بوجوب تحالف ابيض ضد هذا الخطر²⁶. وأشار المرفق الحادى عشر الى تصريح انتونى ايدن، وزير الخارجية البريطانى، فى مجلس العموم البريطانى، من أن الشرق الاوسط اصبح تابعاً لمنظومتهم الدفاعية، وأن البعض عارضه بأن بريطانيا لم تستشر دول الكمنولث فى اتفاقية الجلاء، وفى مدى تأثيرها على حركة النقل²⁷. ولهذا صوت البعض ضد الاتفاقية داخل مجلس العموم، حيث نشأت مجموعة داخل المجلس، سمت نفسها بمجموعة القناة بقيادة وتور هاوس، مكررة تصريح عبدالناصر بأن مصر أصبحت حرة بعد 72 سنة احتلال²⁸. وتحديث جريدة بريتوريا نيوز فى 28 يوليو 1954 عن المعارضة للاتفاقية من داخل مجلس العموم لترك منطقة القناة، وبأن الضغط الأمريكى هو الذى لعب الدور الأهم فى توقيع تلك الاتفاقية²⁹. فيما راحت جريدة كيب تاون بذات اليوم تتحدث عن رحيل 73 ألف جندى بريطانى، وبأنها اتجهت الى كينيا وقبرص، مشيرة لحديث عبدالناصر باعتبارها مرحلة جديدة للصداقة البريطانية المصرية، واستكمالاً للطموحات الوطنية بالانسحاب³⁰.

وأيدتها جريدة بريتوريا نيوز فى ذات اليوم، بأنه بعد الجلاء تغيرت موازين القوى فى منطقة الشرق الاوسط وجنوب افريقيا. متحدثه عن زيارة ارازموس الى لندن لمناقشة هذا الأمر، وحول الجدل الذى حدث داخل البرلمان الجنوب افريقى، واعتراضه على الاتفاقية وعلى الجلاء من منطقة القناة. وأيضاً تحدثت عن التخوف من المعونة الأمريكية العسكرية لمصر³¹. فى حين راحت جريدة الستار فى 19 يوليو 1954 تقول بأن القوات البريطانية ستعود

الى منطقة القناة فى حالة مهاجمة القوات التركية لمصر، وأن مجموعة البقاء التى تشكلت داخل مجلس العموم البريطانيا، مكونة من 42 عضوا من حزب المحافظين بقيادة تشارلز ووتر هاوس، لها أهميتها ورمزيتها³². وثمة نتائج ثلاث يمكن الخروج بها: اولها، أن هناك رفض رسمى وشعبى وصحفى جنوب افريقى لاتفاقية الجلاء عن قاعدة السويس. ثانياها، أن التحريض ضد مصر وعبدالناصر كان حاضرا فى تعليقات الصحف وكبار المسؤولين الجنوب افريقيين. ثالثها، أن الدعوة بتدويل القناة قد بدأت من جنوب افريقيا سنة 1954.

واعتقد أن استمرار الخارجية المصرية تطلب من القائم باعمال مفوضية بريتوريا بارسال صدى الاتفاق المصرى البريطانى فى صحف الاتحاد، جعل المفوضية تتابع تلك المسألة وترصدها بدقة. وفى 4 اغسطس 1954، ارسلت خطابا يفيد بأن الصحف الناطقة بالإنجليزية يدير دفتها اليهود والبريطانيين المستعمرين، وأنها مازالت تتابع الكتابة فى هذا الموضوع بروح تتم عن الغيظ لوصول مصر الى غرضها بطرد الفاصيين من أرضها. ومحللاً ذلك بقوله، "بأنها فى حملتها ضد مصر لا تتورع عن اظهار حفيظتها وبغضها الدفين، بل تسوق القول السفيفه وتسرف فيه، لعل ذلك يشفى غليلها". مضيفا "بأن شعور القوم هنا بمركب النقص الناشئ عن كونهم قلة، وإدراكهم أن العالم أجمع ينأى عن سياستهم العنصرية، قد جعلهم يشطون ويقدرّون الأمور بغير مقاديرها، كما أن شعورهم بالخوف لضعفهم الحربى، بعد أن تخلت بريطانيا عن خط دفاعهم الأول كما تصوره له نفوسهم، قد جعلهم يتخبطون، ويهرفون بما لا يعرفون. وقد أدى هذا الخيال السقيم إلى أن تنشر احدى الصحف الصورة الكاريكاتورية المرفقة¹، واقل ما توصف به جريدة الصندى تايمز، أنها بعدت عن الذوق السليم وجانبت النزاهة التى يجب أن تتصف بها الصحافة. حيث عبرت تلك الصورة الكاريكاتورية عن روح الحقد والكراهية التى تنطوى عليها نفوس اصحابها". ولعل تعليقه "بأنه من الأغرب أن تلقى صحيفة أخرى القول على عواهنه، وتنتقد أمريكا لمدّها العون الاقتصادى لمصر، ويذهب خيالها الى ابعد من هذا، فتقول ان مجيئ هذا العون بعد أن تقرر جلاء الجنود البريطانيين، له معناه الخاص، ثم تقول أن هذه اليد التى مدتها امريكا لمصر ستجعل باقى الشعوب غير البياض فى افريقيا تطمح فى مثل هذا العون، وان امريكا بعملها هذا ستقوض البناء الذى بناه الرجل الابيض فى القارة الافريقية"³³، يشير بأن سياسة الاتحاد التخبطية قد سارت فى كل الاتجاهات، وأن مبعث هذا التخبط هو انسحاب القوات البريطانية عن قناة السويس. وأن ملامح التحركات الامريكية فى افريقيا

1 المرفق به صورة لآبى الهول نشرتها جريدة الصندى تايمز تعبر عن اناس قادمين واخرين راحلين ممثلين في اليونانيين والرومان والمسلمين وتركيا وفرنسا وبريطانيا، للمزيد انظر المرفق الوارد بخطاب مفوضية بريتوريا في 4 اغسطس 1954.

كانت موجودة، وأن أول من بشرت بها وبنفوذها هي الصحافة الجنوب افريقية.

وبالمقابل فإن الصحف الافريقية التى تنطق بلسان الحكومة والحزب الوطنى قد استمرت فى النشر، وإن كانت، حسب وثائق الخارجية المصرية، لم تظهر تحمسا كبيرا لاتفاق الجلاء، إلا أنها اضطرت تحت تأثير الظروف الى الاعتراف بأن انسحاب الجنود البريطانيين كان ضرورة لا بد منها لإقرار السلم فى الشرق الاوسط. حيث تقول فى احدى خطاباتها بأنها شايعة فى تعليقاتها الترحيب الذى قابل به مالان هذا الاتفاق، باعتباره مدعاة لاستقرار الأمور فى هذا الجزء من العالم. وأنه على الرغم من حملات الصحف التى ارادت بها التأثير على الرأي العام، وإبخاس قيمة النصر الذى كتبه الله لمصر، فقد سعدت مفوضية بريتوريا بتلقى تهانى الهيئات السياسية الاجنبية، وأن الجميع عبروا للقائم بأعمال المفوضية عن مزيد سرورهم بتحقيق مصر لأمانها، وذكروا بأن هذه الخطوة التى خطتها مصر بعد عامين من وثبتها المباركة، بفضل سياسة قادتها وزعمائها، لتعتبر بحق حجر الزاوية لإقرار السلم فى الشرق الاوسط. مشيرين بأن نجاح قادة مصر فيما فشل فيه الساسة القدماء ليعتبر أكبر دليل على براعتهم السياسية وحسن تصرفهم للأمور. متمنين بأن تتبع هذه الخطوة خطوات أخرى تحقق لمصر مجدها التليد. ومع ذلك لم يمر الأمر دون منغصات، حيث ركز الخطاب على الحوار الذى جرى بين مساعد المندوب السامى البريطانى فى الاتحاد والقائم بالاعمال، معتبرا هذا المندوب من غلاة المستعمرين، وقد سبق له العمل فى فلسطين، وأنه تحدث الى القائم بالاعمال فى احدى المناسبات حديثا ينم عن غيظه المكتوم، قائلا ماذا تفعل مصر اذا دخلت الجيوش الروسية اراضيها بعد ان تخلت بريطانيا عن الدفاع عنها؟ فأجابه القائم بالاعمال بأن مصر القادرة على صد عدوان أى معتد بفعل ما حباها الله من جيش باسل، شهد بكفايته الاعداء قبل الاصدقاء، وبفضل بسالة شعبها الذى يشد من ازره، قد حان الوقت لبريطانيا بأن تتخلى عن هذه النعرة الكاذبة التى أصبحت بالية³⁴.

على أية حال، لم تنجح المعارضة الجنوب افريقية فى التأثير على بريطانيا فى التراجع عن اتفاقية الجلاء أو تأجيلها، فقد تمت فى 19 اكتوبر 1954. واعتقد أن النمو السريع لحركة المرور عبر قناة السويس سنة 1955 جاء نتيجة للاستقرار الذى وفرته الاتفاقية، ولزيادة عدد السفن التى تستخدم القناة واتساع حجمها³⁵.

غير أن حكومة الحزب الوطنى الأفريقية فى جنوب إفريقيا رأت فى الرئيس ناصر مصدرا للإمبريالية الجديدة فى أفريقيا، وكذلك رمز للقومية التقليدية. وأنه لو سمح له بأن يذهب أكثر من ذلك، فإن هذا سيشجع القوميين فى أماكن أخرى فى إفريقيا³⁶. الأمر الذى

يفسر عقد اجتماعات في القاهرة في وقت مبكر من عام 1954، مع ممثلين عن نيجيريا وأوغندا وكينيا من حركة ماو ماو. وما تبعها من عقد مؤتمر باندونج في ابريل 1955، حين رتبت مصر أوراقها في محاولة لإبعاد الدول الأفرو آسيوية عن إسرائيل³⁷. وهو ما جعل ستريدم، رئيس وزراء اتحاد جنوب افريقيا، يعلق على مؤتمر باندونج " بأنه صورة غير حسنة للدول الاوربية في افريقيا، وأنه لا يعمل على اشاعة السلم العالمى، وارساء قواعد الامن الدولية. ورأى أنه دعوة للتخلص من النفوذ الاوربي في آسيا وافريقيا. ولما كان مجلس الوزراء المصرى يهتم بعلاقات جنوب افريقيا مع الغرب اهتماماً بالغاً، لذا كانت الادارة المصرية على علم بالمباحثات التى اجراها أرازموس مع وزير الدفاع البريطانى فى لندن فى يونيو 1955، وعلمت تشدده فى الربط بين مشروع دفاع افريقيا بالدفاع عن الشرق الاوسط³⁸.

ولعل خطاب القائم بأعمال مفوضية بريتوريا، محمد سامى، الى وكيل وزارة الخارجية فى 26 سبتمبر 1955 والذي يشير فيه الى ما نشرته صحيفة افريكان جوس كرونيكل فى 16 سبتمبر حول ما اعلنه وزير الدفاع المصرى بضرورة حصول السفن الاسرائيلية الداخلة لخليج العقبة على تصريح من السلطات المصرية المختصة فى موعد لا يقل عن 72 ساعة، ليصب فى هذا الاتجاه. واعتقد ان ما نشرته الجريدة حول ما اعتبرته اسرائيل اعتداء على حرية المرور فى قنال دولية، وانها لا تعترف بأي حق لمصر من هذا القبيل، وتتكسر شرعية النظم المصرية فيما تريد ان تفرضه على السفن الاسرائيلية فى خليج العقبة، فى حين ان بريطانيا لم ترض عن شرط الحصول على تصريح، مع الاعتراف بأنها مياه اقليمية³⁹، ليؤكد على ان يهود جنوب افريقيا قد لعبوا دورا مهما فى تلك المعركة. واعتقد ان اتفاق رودس لوقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل، قد جعل مصر تبحث عن طريقة لممارسة حق الزيارة والبحث داخل السفن التجارية التي تمر عبر القناة، واستغلال المادة الرابعة من اتفاقية القسطنطينية لسنة 1888⁴⁰. ففي أعقاب غارة إسرائيلية واسعة النطاق على المنشآت المصرية في خان يونس في 1 سبتمبر 1955، والتي أسفرت عن خسائر مصرية، شددت القاهرة حصارها البحري على الملاحة الإسرائيلية عبر مضيق تيران، وأغلقت المجال الجوي بأكمله فوق المضيق⁴¹.

وما تحدثت به جريدة الاهرام فى يناير 1956 عن رحيل 350 جنديا من قاعدة قناة السويس الى قاعدة شرق افريقيا، وانه لم يتبق فيها من جنود شرق افريقيا الا 500 جندي، سيرحلون فى منتصف شهر فبراير من ذات السنة⁴²، يشي بقرب الرحيل النهائى عن قناة السويس. وكان الجلاء النهائى في أوائل عام 1956 عن قاعدة قناة السويس العسكرية⁴³.

حدثا مهما ليس في مصر فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ككل. لكن بالنظر لموقف الاتحاد في مسألة الجلاء عن قناة السويس عن موقفه في مسألة التأمين وحرب السويس سنجد تباينا شديدا، واختلافا كبيرا بين الموقفين.

المحور الثالث- الموقف الرسمي لحكومة الاتحاد من تأمين قناة السويس عام 1956:-

إذا كانت صفقة الأسلحة المصرية التشيكية في سبتمبر 1955 قد خلقت مخاوبا في المفهوم الأمني الاسرائيلي، فسعت لبناء قدراتها العسكرية جيدا، فإن قيام الرئيس جمال عبدالناصر بتأمين قناة السويس في 26 يوليو⁴⁴ 1956، قد قلب موازين القوى الدولية، وساهم في تغيير المشهد العالمى تماما. وبطبيعة الحال كان لهذا الحدث انعكاساته الإقليمية والدولية التى تطرقت لها دراسات عديدة، حيث انه من المتعذر على باحث أن يعرض في ورقة واحدة ملابسات ما حدث في موضوع التأمين وتبعاته⁴⁵. لكن فيما يخص دراستنا حول موقف اتحاد جنوب إفريقيا يمكننا القول بأنه حدث تباين في ردود الفعل الرسمية والافريكانية عن ردود الفعل المعارضة من ذوى الاصول البريطانية. حيث كان الحزب الوطنى المتطهر، وجميع اعضاؤه من الافريكانرز ذوى الاصول الهولندية، بقيادة رئيس الوزراء ستريدم Strijdom، هو الذى يدير دفة الاتحاد فى ذلك الوقت. وكان الحزب الاتحادى، وغالبية من ذوى الاصول البريطانية، بقيادة شتراوس، هو الحزب المعارض الرئيسى. وبخصوص الموقف الرسمي من تأمين قناة السويس نستطيع ان نرصده فى البيانات الحكومية فى الأمم المتحدة وفي البرلمان وفي أعمدة الصحافة الأفريكانية. حيث نظرت الحكومة الاتحادية الى التصرف المصري باعتباره "شأنًا داخليًا مصر، لا يفترض في جنوب إفريقيا أن تتدخل فيه. ولعل البيان الصادر في 31 يوليو 1956، وفي التوضيح الذى صدر في اليوم التالي فى الاول من أغسطس من قبل وزير شؤون خارجية الاتحاد، إريك لو، بأن قناة السويس يحكمها اتفاقيتان: احدهما تتعلق بالامتياز الممنوح من قبل مصر لشركة قناة السويس، والآخرى باتفاقية 1888 التى تضمن حرية الملاحة خلال القناة. وان حكومة الاتحاد ظلت تردد منذ صدور مرسوم التأمين تردد بأنه لم يكن هناك اى خرق لاتفاقية عام 1888. اللهم الا تعبير وزير الخارجية عن قلق الحكومة إزاء التطورات الحادثة في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تأمل في الوصول لحل مرض من خلال التفاوض، وعدم اطالة الأزمة، وتعزيز الاعتبارات القضائية والاقتصادية⁴⁶. بل ان صحيفة الحزب الوطنى الأفريكاني علقت في افتتاحيتها في 31 يوليو 1956، بأن اهتمام جنوب إفريقيا بأحوال الشرق الأوسط جاء من رغبتها فى احلال السلام

في العالم. حيث أثر تأميم قناة السويس على أمن جنوب إفريقيا. مما جعل الحكومة تقرن طلباتها، على لسان وزير دفاعها أرازموس، للقوى الغربية بضرورة عقد معاهدة دفاعية على غرار معاهدة الناتو في منطقة الجنوب الإفريقي. وأن الاتفاق الذي اقترحه إرازموس عام 1956 كان يسعى الى ضم الدول الغربية للأرجنتين والبرازيل وأوروغواي⁴⁷.

ورغم أن المتحدثين الرسميين قد أكدوا على موقف الحياد في عدد من المناسبات، سواء في داخل البرلمان الاتحادي وفي الأمم المتحدة، إلا أن التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء ستريدم لوكالة فرانس برس، والذي قال فيه بأنه يجب على جنوب إفريقيا الابتعاد عن "عش الدبابير" في الشرق الأوسط، لا يؤكد بأن موقف الحياد الذي تبنته حكومة الاتحاد لم يمنعها من اتخاذ مواقف تؤثر على عضويتها في منطقة الجنيه الاسترليني، حيث خرجت التعليمات لجميع البنوك في 4 أغسطس بمراقبة القيود المفروضة على نقل الجنيه الاسترليني بين جنوب إفريقيا ومصر. لكن بعد بضعة أسابيع أوضح وزير الخارجية بأن جنوب إفريقيا كانت مضطرة لاستخدام الدولار أو غيره من العملات لتمويل تجارتها مع مصر. وبالتالي كانت المواقف الرسمية لرئيس الوزراء ووزير الخارجية طيلة شهر أغسطس 1956 تسعى لاستقرار منطقة الشرق الأوسط، وتستشعر أن إفريقيا أصبحت تنظر لعبد الناصر بنظرة مختلفة عنهم، وأنه هو الذي يعبر عن تطلعاتهم، والرافع للواء تحريرهم من الأوروبيين، وليس بيض جنوب إفريقيا العنصريين. وخير مثال لذلك ما شاهدوه من الدعم الذي قدمته المنظمات غير البيضاء لنظام عبد الناصر فيما بعد في مؤتمر الترانسفال في سبتمبر 1956⁴⁸.

وراحت الصحف الافريكانية تساند حكومتها بقوة. فقد ذكرت صحيفة دي برجر الافريكانية في افتتاحية يوم 10 أغسطس بأن رئيس الحزب المتحد المعارض، شتراوس، يشن حملة ضد الحكومة الاتحادية ويعتبر بأن موقفها قد صدر بناء على طموحاتهم القومية. الأمر الذي جعل القوميون الافريكانرز يخشون من الانتقام العسكري للغرب، وأن يتسبب العمل المصري في أعمال عداية الشرق الأوسط. وهذا بدوره سيزيد من تغلغل الشيوعيين في المنطقة، ويعرض الاتحاد للخطر. فيما راحت جريدة دي ترانسفال الافريكانية في افتتاحية يوم 31 يوليو تتحدث قبل أن تعبر الحكومة عن رأيها، بأن الاتحاد مهتم بالوضع في الشرق الأوسط، ليس فقط لرغبته في إحلال السلام في العالم، ولكن تأميم قناة السويس أثر على أمن الاتحاد. لكنها اعتبرت القرار المصري قد جاء نتيجة صحوة الادارة المصرية القوية⁴⁹.

إلى هنا، لم تشتبك مفوضيات بريتوريا والكيب حتى شهر سبتمبر 1956 في نقل ما يدور داخل الاتحاد بشأن تأميم القناة، لكن حينما أرسلت الادارة المصرية لمفوضيتها

ببريتوريا تستفهم عن موقف الاتحاد من موضوع القناة، تتابع الرسائل عليها تترى. حيث تشير احداها الى ما أعلنه وزير الخارجية إريك لو بأن تأميم القناة انما هو مسألة داخلية، وأن الاتحاد ليس له شأن بالنزاع فى الشرق الأوسط. وأن وزير مالية الاتحاد، السيد نود، أعلن اثناء زيارته لإنجلترا بأن جنوب افريقيا لا تتأثر بطريق مباشر من مشكلة القناة، وأن موانى الاتحاد مستعدة لاستقبال عدد كبير من السفن أكبر مما تستقبل حالياً⁵⁰. بما يشى بأن موقف الاتحاد الرسمى كان هدفه الرئيسى هو الاستفادة من الازمة ورعاية مصالحه من وراء تعطيل حركة السفن فى قناة السويس.

وقد يقول قائل قائل بأن الأمر لم يتعد التصريحات السابقة فقط، بيد أن وقائع الأمور التى كشفتها أوراق الخارجية المصرية تقول بأن معرفة الادارة المصرية بخلفية ردود الفعل الاتحادية لم تكن معرفة عابرة. حيث تشير احدى الخطابات الواردة من المفوضية حول ما نشرته الصحف الجنوب افريقية بشأن قناة السويس حتى يوم 22 سبتمبر 1956، رسالة تقريراً وافياً أعده الملحق الدبلوماسي عادل محمد عبدالسلام⁵¹. حيث يشير التقرير الى ما نشرته صحيفة الصنداى تايمز فى 16 سبتمبر من تعليقات على مشكلة قناة السويس. وأنه تحت عنوان ايدن وعبدالناصر قالت بأنه كان واضحاً منذ البداية أن ازمة القناة ستطول وستتعد، وأنه إذا أمكن التعاون بين الدول لحل هذه المشكلة، وتقليل خطر الحرب، فإن العالم سيدين بذلك للسير انتونى ايدن. خاصة وأنه كان أول من أدرك خطورة عبدالناصر على الشرق الاوسط. وأضافت بأن تحركات القوات العسكرية لبريطانيا وفرنسا فى البحر المتوسط، أو منح تحذير ممكن للرئيس عبدالناصر، قد دل على تصميم الدولتين بعدم السماح ببقاء القناة فى يد المصريين وحدهم. وأنه مع ذلك لم تأت مباحثات الـ 18 دولة فى لندن بنتيجة ملموسة. فتقرر تكوين جمعية مستعملى القناة لوضع عبدالناصر أمام أحد طريقين: وهو إما أن يسمح لسفن هذه الدول بالمرور فى القناة بواسطة مرشدى كل دولة، وإما الامتناع عن ذلك، فيعتبر فى هذه لحالة متجنياً على حرية الملاحة فى القناة. وأنه إذا سلك عبدالناصر الطريق الثانى فإن الحالة ستتدهور، ولكن ذلك لا يعنى نشوب الحرب. وقد أعلن دلاس بأنه لا ينبغى الدخول فى حرب نتيجة لمشكلة القناة. وكما عبر ايدن بأن المسألة ستحال إلى مجلس الأمن فى حالة الضرورة. وأنه عند هذه المرحلة ستتجه سفن الدول الى طريق الكيب بدلا من القناة. وأضافت الصحيفة بأنها تعتقد بأن الرئيس عبدالناصر عليه ألا يأمل فى شىء أكثر من نوع من الاتفاق مع الدول الغربية، حتى يحافظ على مركزه ومكانته فى العالم العربى، وأنه إذا أمكن الابقاء على القناة كمر مائى دولى دون نشوء أي فراغ فى

الشرق الاوسط، فيكون ايدن قد كسب بذلك المعركة⁵². وعلى هذا ركزت هذه الجريدة على شخص عبد الناصر وردود فعل الزعامات الغربية حول الأزمة الناشئة عن التأميم. بما يعد كسبا للإدارة المصرية فى معرفة ما يدور من سيناريوهات، وما يسرب للصحافة فى كافة نواحي المستعمرات.

واعتقد أن ما حفظه الارشيف المصرى من وثائق حول هذا الموضوع يشرح الأسباب التى جعلت جنوب افريقيا تتبنى مواقف رسمية براجماتية لمصلحتها الاقتصادية، تغضب المعارضة البيضاء المحلية والدول الغربية على السواء. فعلى سبيل المثال نشرت صحيفة بريتوريا نيوز فى عددها فى 15 سبتمبر تصريح وزير خارجية الاتحاد بأن الاتحاد لا يعتمد على القناة، وليست له مصالح فيها، كما أنه ليس من الدول الموقعة على اتفاقية 1888. وذلك ردا على المنتقدين لعدم دعوة الاتحاد لحضور مؤتمر لندن الثانى، عندما تفاقمت أزمة قناة السويس. فقالت، "اليوم وبعد أن عرفت جنوب افريقيا أهميتها بالنسبة للنزاع، ألم يكن من الأجدى أن تمثل هى الاخرى فى مؤتمر لندن، ولكن للأسف ليس هناك ما يدل على أنه سيكون لها ممثل فى هذا المؤتمر"⁵³. هذا وقد أجاب وزير الخارجية على الانتقادات الموجهة لحكومة الاتحاد بأنه لم يكن هناك مصلحة مباشرة لاتحاد جنوب افريقيا فى موضوع تأميم القناة، وأنه يعتبرها مسألة داخلية تخص مصر. موضعا بأن الاتحاد ليس له أسهم فى الشركة المؤممة، وأنه لا يستعمل القناة على نطاق واسع، وأن القناة لم تكن فى يوم من الأيام طريقاً حيوياً لمواصلات الاتحاد. متطرقاً لمسألة عدم دعوة الاتحاد لحضور مؤتمر لندن، من أن الحضور اقتصر على ثلاثة شروط؛ تتمثل فى أن الدول التى تحضر المؤتمر يجب أن تكون من بين الدول التى تستعمل القناة على نطاق واسع. وأن تكون تجارتها معتمدة على القناة، وأن تكون من الموقعين على اتفاقية 1888. مشيراً بأن الاتحاد لا تنطبق عليه هذه الشروط، لذا لم توجه له الدعوة للحضور. مضيفاً بأن الحكومة صرحت بوجوب احترام الاتفاقيات الدولية، وأنه لم يكن هناك أي خرق او مخالفة مصرية لاتفاقية 1888. مهاجماً المعارضة بأنها تراعى مصالح بريطانيا دون النظر لمصالح الاتحاد. مستشهداً بموقف كندا من تأميم القناة، وأن وزير خارجيتها لاستر بيرسون عبر صراحة بأن حكومة بلاده لا توافق على الاجراءات العسكرية التى ستخذيها بريطانيا. موضعاً بأن حكومة الاتحاد لم تدل بتصريح فى ذلك الأمر. مختتما كلامه بالهجوم على المعارضة بأنها تهى الفرصة لأعداء الاتحاد لانتقاد سياسته ومهاجمته فى الهيئات الدولية. كما انتقد الصحف التى تصدر باللغة الانجليزية لاشتراكها فى مهاجمة سياسة الحكومة⁵⁴. وعلى هذا يمكن القول بأن الاتحاد الرسمى كان واضحاً فى موقفه المؤيد للتأميم، وأنه كان صريحاً فى ابتعاده عن المشكلة المتصاعدة دولياً،

رغم المعارضة المحلية التى يتلقاها من قبل الناطقين بالانجليزية.

وفى خطاب الوزير المفوض سيف الدين الى وكيل الخارجية المصرية فى 22 سبتمبر 1956 نجده يرفع له مذكرة انور فريد السكرتير الاول بالمفوضية حول خطاب ستريدم رئيس وزراء الاتحاد ورئيس الحزب الوطنى الحاكم، فى افتتاح المؤتمر السنوى للحزب فى اقليم الترانسفال يوم الاربعاء الموافق 19 سبتمبر 1956 ونتعرف على مدى الانتهازية السياسية للاتحاد⁵⁵. حيث يشير السكرتير الاول لمفوضية بريتوريا بأن ستريدم تحدث فى هذا المؤتمر، والذى شارك فيه اعضاء الحزب الوطنى فى البرلمان، ومندوبين عن كل فرع من فروع الحزب فى المدن والاقليم، يعلن بأن قيام الاتحاد بإعلان الجمهورية لن يضر بالعلاقة بين بريطانيا والاتحاد لما بينهما من المصالح المشتركة، مشيرا بأن خطابه خلا من الاشارة الى الشرق الاوسط متعمدا، تماشيا مع السياسة التى تتبعها الحكومة من إثارة الابتعاد عن التورط فى مشاكل الشرق الاوسط⁵⁶. وعلى هذا يمكن القول بأن الحكومة الاتحادية أرادت أن تستغل انشغال بريطانيا فى موضوع القناة والتأميم، وتعلن الانفصال عنها وتكوين جمهورية مستقلة. وهو الأمر الذى يفسر الموقف الرسمى للاتحاد فى اعتبار التأميم مسألة داخلية ولا علاقة له بها، وكيف أن هذا الموقف قد جاء على النقيض مما كان عيه موقفه عند توقيع اتفاقية الانسحاب البريطانى من قاعدة السويس سنة 1954.

وما يصب فى استفادة الاتحاد الاقتصادية من الأزمة وإحياء طريق الكيب، هو ما تحدث به وزير المواصلات الاتحادى بأن حكومته قد أنشئت لجنة خاصة لبحث حالة الزيادة فى الملاحة الناجمة عن أزمة القناة، وأنها اختارت مدينة الكيب مقرا لهذه اللجنة، بغرض التعاون مع شركات الملاحة، وتوجيه السفن الى الموانى التى تتناسب مع حمولة كل منها، والخدمات التى تطلبها، وتسمح بالدخول فى موانى الاتحاد للسفن التى تستطيع هذه الموانى أن تقدم لها ما تطلبه من خدمات. ويؤكد على هدف الحكومة الاقتصادى ما جاء فى تصريح أحد المسؤولين بإدارة السكك الحديدية والموانى، بأن السفن المحولة الى طريق الكيب ستعامل فى موانئ الاتحاد على أسس تجارية بحتة، وأنه لن يسمح لها بأن تقلل من الخدمات التى تعطى عادة للسفن التى تتعامل وتتاجر مع الاتحاد قبل نشوء أزمة قناة السويس. كما نشرت الصحيفة بتاريخ 29 سبتمبر تعليقا اخرًا عن أزمة القناة قالت فيه بأنه إذا اتجهت سفن كثيرة نحو موانئ الاتحاد فإن جنوب افريقيا ستؤدى بذلك أول مساعدة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية للدفاع الغربى. كما أن اتجاه هذه السفن الى موانى الاتحاد سيعود عليه بفوائد جمة، ويؤدى الى اظهار أهمية جنوب افريقيا كموضع استراتيجى⁵⁷. واعتقد أن ما

سجلته هذه الوثيقة تحديداً، ليلخص حجم الفوائد التي عادت على الاتحاد من جراء أزمة السويس، وأن تأميم الموقف في السويس كان هدفاً استراتيجياً للاتحاد لأحياء طريق الكيب مرة أخرى.

ومما يفسر مدى استفادة الاتحاد الاقتصادية من الأزمة ما نشرته صحيفة ستار في 18 سبتمبر 1956 من أن إدارة السكك الحديدية بالاتحاد ستنتفع من أزمة قناة السويس، نظراً لكثرة الداخل الذي ستحصل عليه من تموين السفن المحولة إلى موانئ الاتحاد. بل نشرت ذات الصحيفة في 20 سبتمبر بأن مزارعي الاتحاد سيستفيدون من أزمة قناة السويس، وخاصة المشتغلين منهم بتربية الدواجن، لما هو متوقع من زيادة الطلب عليها من السفن المارة بموانئ الاتحاد. وفي عدد 21 سبتمبر أشارت بأن أزمة القناة قد انقذت جنوب افريقيا من مشكلة اللحوم المخزونة لديها، والتي يمكن تصريفها للسفن المارة، وأن ذلك يعود بالاتحاد إلى أيام الحرب، حينما كان يعاني أزمة اللحوم. ونشرت في ذات العدد تصريحاً حكومياً، من أن الاتحاد سيستعمل الدولارات في المعاملات الضرورية مع مصر، مثال ذلك نفقات تموين الطائرات بالوقود الذي تحتاجه في المطارات المصرية⁵⁸. وعلى هذا تعددت الفوائد من تحويل حركة السفن باتجاه طريق الكيب على كافة المستويات، في تصريف اللحوم المخزونة وفي حركة الموانئ والعمالة والمنتجين والمزارعين واصحاب الشركات.

واعتقد ان تركيز المسؤولين الجنوب افريقيين على الاستفادة الاقتصادية من أزمة التأميم وامتناع السفن عن طريق السويس واتجاهها لطريق الرأس كان هدفاً مهماً لتهدئة الناطقين بالانجليزية والفاضيين على موقف الاتحاد المساند لمصر في مسألة التأميم. حيث نشرت صحيفة الراند ديلي ميل بتاريخ 17 سبتمبر 1956 بأنه قد عقد اجتماع بمدينة جوهانسبرج بين مديري الموانئ بالاتحاد، للمباحثة في مواجهة الضغط الناشئ من زيادة السفن المحولة الى جنوب افريقيا، وانه اشترك في هذا الاجتماع ايضا مندوبى شركات الملاحة للعمل على توزيع السفن على الموانئ التي تناسبها. وأشارت الى أن الكمية المصدرة من بترول الشرق الاوسط ستنتضى بمقدار 800 الف برميل في اليوم نتيجة لازمة القناة. كما ذكرت في تعليق لها أن الدولة الوحيدة في العالم التي ستنتفع من الازمة هي جنوب افريقيا، فالمنتظر أن يزداد دخل الموانئ في الاشهر القليلة. وأضافت بأن الدول العربية الموالية للرئيس عبدالناصر ستكون على وشك الافلاس. وأن الدول المصدرة للبترول في الشرق الاوسط ستخسر مبالغ ضخمة، وقد يكون نتيجة ذلك تعطل الصناعة في أوروبا، نظراً لتأخير ناقلات البترول، وستواجه الدول البحرية، التي تضغط لترك طريق السويس،

نفقات كبيرة متزايدة، كما سترتب على ذلك ازدياد ثمن البترول، وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة في مختلف الدول. وفي 20 سبتمبر نشرت نفس الصحيفة بأن الاتحاد يعاني من أزمة موظفي الموانئ والمرشدين، وقد يؤدي ذلك الى عجز في موانئ دربان وكيب تاون عن استيعاب السفن المحولة الى طريق الكيب. ونشرت تعليقا في 22 سبتمبر قالت فيه بأن الغرض من جمعية مستعملى القناة غير واضح. وأن الرئيس عبدالناصر قد رفض التعاون مع هذه الجمعية بأى وجه. وأن الوضع لا يبشر بتغيير موقعه هذا، وأنه إذا رفضت مصر السماح لسفن الدول بالمرور بقيادة مرشديها فإنها بذلك تكون قد أنكرت حرية الدول فى الملاحة فى القناة. مضيفة بأنه يبدو أن غرض الجمعية هو تعطيل الملاحة، وهو ما لم تكن تسمح به شركة قناة السويس قبل تأميمها⁵⁹. وبالتالي كانت الاستفادة كبيرة لدرجة انها احدثت أزمة فى موانئ الاتحاد.

وتستمر استفادة الاتحاد من الازمة على طول الخط. ولعل خطاب مفوضية بريتوريا لوكيل الخارجية فى 11 اكتوبر 1956 والذى يرفع له تقريراً أعده عادل محمد عبدالسلام حول ما نشرته صحف الاتحاد حتى يوم 30 سبتمبر 1956 يبين لنا مدى الاستفادة الاقتصادية التى حققها الاتحاد فى تلك الفترة ومحاولة المعارضة التقليل منها⁶⁰. حيث نشرت صحيفة الصنداي تايمز فى 23 سبتمبر مقالا ذكرت فيه بأن التجارة بمدينة الكيب ستتتعش نظرا لكثرة السفن المحولة من قناة السويس. مضيفة بأنه منذ أن نشأت الأزمة أنفقت السفن المحولة الى طريق الكيب مبلغ 200 الف جنيه فى مدينة الكيب نفسها، وأنه لا يسمح للسفن المحولة بأن تأخذ أو تنزل بضائع أو ركاب، فان حاجتها من الموانئ قاصرة على الزيت او الفحم والماء والمواد الغذائية والاصلاحات. وقالت بأن متعهدي السفن يتوقعون أن يمونا السفن المتحولة من القناة، بما قيمته 2 مليون جنيه من المواد الغذائية وغيرها، فى فترة الستة اشهر القادمة، وذلك إذا ما اتسع نطاق تحويل السفن الى طريق الكيب. على أن هذا لا يتضمن نفقات الوقود التى تدفع عادة فى لندن. وتواجه الموانئ بالاتحاد صعوبة حصولها على المرشدين الكفاء لمواجهة زيادة حركة الملاحة. وتقول بأنه اذا ما اتسع نطاق تحويل السفن، فستكون هناك صعوبات كثيرة. وتضيف بأن المسؤولين بإدارة السكك الحديدية والموانئ لا يستطيعون تقدير الزيادة المنتظرة فى الملاحة. وأنه اذا كانت هناك مقاطعة جزئية لقناة السويس، فإن موانئ الاتحاد تستطيع خدمة البواخر المحولة اليها بسهولة. وتحت عنوان أزمة السويس نشرت الصحيفة فى 23 سبتمبر تعليقا، قالت فيه بأن أزمة السويس خلقت أزمة موانئ بجنوب افريقيا. وتساءلت هل يستطيع الاتحاد أن يواجه الزيادة فى الملاحة؟ والى

اي جانب تتقف جنوب افريقيا؟ ومن الذين ستساعدهم جنوب افريقيا؟ وما هو اتجاه جنوب افريقيا نحو خطة الغرب تجاه الرئيس عبدالناصر؟ وهل سيكون هناك تعاون؟ وانتقدت ما سبق أن قاله وزير الخارجية من أن مسألة السويس مسألة داخلية تخص مصر وحدها. وقالت بأن تأميم القناة كان له أثر كبير خارج حدود مصر. وزعمت بأن الجميع يعرفون انه الى جانب الرئيس عبدالناصر توجد روسيا، وهي مستعدة لأن تستغل الموقف لصالحها. وقالت بأنه يجب على الاتحاد أن يبين موقفه للعالم في وضوح. ولامت الصحيفة الـ Re-serve Bank والحكومة لسماحهم باستعمال الدولار في المعاملات مع مصر نظرا لتجميد الأرصدة الإسترلينية. وبذلك فإن حكومة الاتحاد تكون قد ضربت بعرض الحائط بالخطر الذي فرضته الدول الغربية بتقديمها الدولار الى مصر. كما عبرت الصحيفة عن غضبها من أن جنوب افريقيا لم تمثل في المؤتمر الثانى المعقود في لندن، والذي تباحث فيه الدول عن احتمال تحويل عدد كبير كم السفن الى طريق الكيب، لكان يجب ان يكون لها ممثل هناك، حتى يستطيع أن يخبر هذه الدول ما اذا كانت اقتراحاتهم عملية ام لا؟ مضيفة بأن خبراء الشحن بالاتحاد يشكون امكانية جنوب افريقيا مواجهة الزيادة في الملاحة. ويرى هؤلاء الخبراء بأن موانئ الاتحاد صممت لاستقبال السفن التى تتاجر أصلا مع الاتحاد، وليس للسفن العابرة. وقالت حكومة الاتحاد بأن الموانئ بجنوب افريقيا تستطيع استقبال 20 سفينة يوميا فقط، علاوة على السفن التى تتعامل مع الاتحاد قبل الازمة. وأشارت الصحيفة الى عدم استعداد موانئ الاتحاد من النواحي الفنية لنقص عدد القاطرات البحرية، وعدم صلاحية الأرصفة لرسو ناقلات البترول، كما انها صغيرة لا تصلح للناقلات كبيرة الحجم. كما نشرت الصحيفة بتاريخ 30 سبتمبر تعليقا على عرض النزاع على مجلس الامن، فقالت انه من الأكيد أن حق الاعتراض سيستعمل بعد أن يبقى النزاع مطروحا أمام هذا المجلس لمدة شهر على الاقل. وقالت بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستجتمع بعد أسبوعين، وأنها تضم الآن 79 عضوا، يميل أغلبهم الى حب الظهور واثبات وجودهم. وقالت بأن هناك ثلاثة من الدول العربية تنتظر السماح لها بعضوية الامم المتحدة في هذه الدورة، ليبلغ عدد الدول العربية احدى عشرة دولة، وهناك تسع دول تحت امرة روسيا، وبذلك يكون مجموع الدول المعارضة عشرين دولة. وانه يجب مضاعفة هذا العدد لأن هناك عشرين دولة من دول امريكا اللاتينية تصوت دائما ضد بريطانيا وفرنسا. متخوفة من تصويت الامم المتحدة، وأنه لا بد من أن يوافق ثلثي أعضاء الجمعية العامة على القرار حتى يكون نافذا، إذ أنه يجب أن يتوفر هناك 55 صوت من مجموع 82 صوتا⁶¹.

وتابع التقرير ما نشرته صحيفة الراند ديلي ميل في 24 سبتمبر مقالا ذكرت فيه أنه يجب أن يمر شهر على الأقل قبل ان ترسل جمعية مستعملى القناة احدى سفنها طبقا لإرشاداتها. وقالت بأن بعض شركات الملاحة ترى أنه من الأفضل أن تستمر هذه فى تسيير سفنها فى قناة السويس، مع ارتفاع نفقات التأمين، ولو كان هناك تأخير نظرا لقلة عدد المرشدين. وأضافت بأن نفقات الشخص من انجلترا الى الشرق الأقصى قد زادت بمقدار 15% حتى تغطى نفقات دورة السفن حول الكيب، كما زادت ايضا اسعار تذاكر ركاب البواخر⁶².

ومما يبين الاحقاد الدفينة التى يحملها مسؤولى الاتحاد تجاه طريق السويس وتمنيهم ان تعود الأهمية لطريق الكيب، هو ما نشرته صحيفة ستار فى 28 سبتمبر 1956. حيث ذكرت فى احدى مقالاتها بأن وزير خارجية الاتحاد تحدث فى اجتماع بإحدى النوادى الامريكية بجوهانسبرج عن الاهمية الاستراتيجية للاتحاد بالنسبة للدول الغربية، وقال بأنه قد تباحث فى سنة 1949 مع فوستر دالاس، وزير خارجية امريكا، بشأن قناة السويس، وأنه فيما إذا كان يتوقع إقفال قناة السويس فى يوم من الايام، وأنه من الممكن تحطيم هذه القناة بقذيفة أو قذيفتين ذريتين، وأنه فى هذه الحالة ستعود رأس الرجاء الصالح الى سابق عهدها كطريق الوصول بين الشرق والغرب. وعلق وزير الخارجية بأن مستر دالاس لم يرد على سؤاله فى ذلك الوقت، لكنه الآن يحاول أن يواجه مشكلة القناة. مضيفاً بأن حكومته ستفعل ما فى وسعها لأن تقدم المساعدات والتسهيلات الممكنة والضرورية فى كل موانئها للسفن المحولة اليها⁶³.

على أية حال، ظل الاتحاد مصرا على موقفه بشأن التأمين طيلة فترة الأزمة. ولعل الخطاب المرفوع من مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية فى 8 اكتوبر 1956 بشأن تصريحات المسؤولين حول موضوع تأمين شركة قناة السويس يؤكد على هذا الأمر ويثبته. حيث يشير بأن التصريحات قد توالى على مدار يومى 5 و 6 اكتوبر من خلال وزير الخارجية إيريك لو، فقد صرح بأن الاتحاد مهتم بالموقف الحاضر لمسألة قناة السويس، سواء من وجهة نظر استقرار السلام فى منطقة الشرق الاوسط، أو من حيث المحافظة على اتفاقية عام 1888، والنظر فى نفس الوقت الى مصر باعتبارها طريق الدخول للقارة الافريقية، وأن الاتحاد ما زال عند رأيه من أن تأمين قناة السويس حق لمصر، ولا غبار عليه من الناحية القانونية، وإن كان فى الوقت نفسه يرى ضرورة المحافظة على تطبيق اتفاق سنة 1888 التى لم تخالف مصر نصوصها حتى الآن، باستثناء ملاحاة السفن الاسرائيلية التى لم تتخذ الدول إجراء بشأنها، مع العلم بأنها مشكلة قائمة قبل التأمين. الأمر الذى جعل المفوضية تشير بأن هذا

التصريح لا يخرج عن تصريحاته السابقة حول هذا الموضوع. مضيعة بأنه سبق وأن أرسلت للخارجية المصرية على لسان مصدر رسمى بوزارة الخارجية الجنوب افريقية بأن وزير خارجية الاتحاد طالب حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا بأن تصرح بالمحافظة على تزويد اتحاد جنوب افريقيا بالكميات المعتادة من الوقود والبتترول، وإبلاغ هذه الحكومات بأن التعليمات قد صدرت الى مصلحة السكك الحديدية والموانى بتقديم كل التسهيلات للسفن التى حولت طريق ملاحتها إلى رأس الرجاء الصالح⁶⁴. ويشير المرفق الأول للخطاب السابق لما نشرته جريدة الراند ديلى ميل فى 6 اكتوبر 1956 حول مطالبة حكومة الاتحاد للدول السابقة بتأمين إمدادات الاتحاد من البترول والزيوت المطلوبين للموانى والسكك الحديدية، للمحافظة على مصالحهم فى الاتحاد، حتى تتمكن من تمويل السفن العائدة من قناة السويس بالوقود اللازم بسبب أزمة القناة⁶⁵. ويشير المرفق الثانى لما نشرته جريدة الستار فى 5 اكتوبر 1956 حول تأكيد وزير خارجية الاتحاد بضرورة المحافظ على السلام فى الشرق الاوسط منذ بداية أزمة قناة السويس، وأن الاتحاد عبر عن قلقه من الموقف من بدايته مطالبا بالرجوع لاتفاقية عام 1888⁶⁶. وعلى هذا استمر موقف الاتحاد الرسمى مساندا بطريقة غير مباشرة لحق مصر فى مسألة التأميم، ليس حبا فى مصر، لكنه حفاظا على مصالحه الاقتصادية ومكاسبه الكبيرة من تصاعد الأزمة لصالح طريق الرأس.

واستمرت مفوضية بريتوريا ترسل البيانات والتعليقات حول ردود فعل تأميم قناة السويس داخل الاتحاد بصفة مستمرة. حيث يشير خطاب الوزير المفوض أحمد توفيق خليل لوكيل الخارجية فى 11 اكتوبر 1956 بأنه قد رفع له قصاصات الصحف التى تحدثت عن الموضوع فى الفترة من 7-1 اكتوبر 1956⁶⁷. وكيف كانت ردود الفعل الصحفية حول التأميم⁶⁸. ويشير فى كتاب اخر فى ذات اليوم بأن صحف الاتحاد قد خلت فى الفترة الأخيرة من التعليقات حول مشكلة القناة، مكتفية بنشر أنباء هذه المشكلة انتظارا لنتائج اجتماعات مجلس الأمن. وأنها اكتفت بالإشارة الى تقارب وجهات النظر البريطانية الامريكية، والى اجتماعات حزبى العمال والمحافظين ببريطانيا، واجتماعات مجلس الامن، وتقارب الفريقين المتنازعين، والى عدم تغيير سياسة بريطانيا⁶⁹. وفى خطاب اخر لمفوضية بريتوريا بتاريخ 12 اكتوبر 1956 نراها ترسل تقريراً اعده ملحق المفوضية حول اهم ما نشرته الصحف حول موضوع قناة السويس حتى 7 اكتوبر 1956⁷⁰.

وفى هذا التقرير يشير ملحق مفوضية بريتوريا عادل محمد عبدالسلام بأنه قل اهتمام صحف الاتحاد أخيراً بالتعليق على مشكلة القناة انتظارا لنتائج مباحثات مجلس الأمن. وقد نشرت صحيفة ستارفى 2 أكتوبر مقالا مهما يلخص موقف الاتحاد الرسمى من مسألة التأمين. حيث عبرت بأن وزير الخارجية اريك لوقال لمدوبى وكالة الانباء المتحدة بأن حكومة الاتحاد مهتمة بدرجة كبيرة بإقرار السلام فى منطقة الشرق الاوسط منذ أن بدأت أزمة قناة السويس، وكذلك بسرمان اتفاقية 1888 لأن مصر تعتبر المدخل الرئيسى للقارة الافريقية. مضيفاً بأن قناة السويس ليست شريان الحياة بالنسبة لجنوب افريقيا بخلاف الحال بالنسبة لفرنسا وبريطانيا ونيوزيلندا واستراليا، وأن الاتحاد ليس من إحدى الدول الموقعة على اتفاقية 1888 لأنه لم يكن قد انشئ بعد. كما ذكر الوزير بأنه لا يرى عدم شرعية تأمين مصر لشركة قناة السويس المسجلة فى مصر، لكن كل ما يهم جنوب افريقيا هو أن تحترم اتفاقية 1888، وأنه الى الآن لم تمس هذه الاتفاقية، فيما عدا حالة منع سفن اسرائيل من المرور فى القناة، كما أن الدول الغربية لم تتخذ أي إجراء بشأن هذه الحالة حتى قبل تأمين شركة قناة السويس بسنوات. وأضاف أن السلطات المحلية بموانئ الاتحاد تعمل على تموين السفن المحملة إلى طريق الكيب بالوقود والمواد الغذائية، وأنه لم تعطل سفينة واحدة من هذه السفن⁷¹. وثمة نتيجة مهمة يمكن أن نخرج بها، وهى أن مسؤولي الاتحاد كانوا ينظرون الى مصلحة دولتهم فقط، ولا يرون المسألة من وجهة نظر بريطانيا ولا فرنسا ولا حتى اسرائيل. واعتقد أنهم كقوميين أفريكانيين، يؤمنون بالانفصال عن بريطانيا وتكوين جمهورية مستقلة، كانوا يرون خطوة عبدالناصر خطوة شرعية لا غبار عليها، وأن مشكلة المرور الاسرائيلي كانت قبل التأمين وليس بعده.

واعتقد أن الكتاب الذى ارسلته مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية فى 16 أكتوبر 1956 يصب فى استفادة البحارة والفنيين الجنوب افريقيين من الازمة. فقد أرسلت المفوضية طلبات كثيرة من المرشدين الجنوب افريقيين الذين يطلبون العمل بقناة السويس طيلة شهر سبتمبر 1956 لدرجة أنه من كثرتها تلقت كتابا من المهندس محمود يونس، العضو المنتدب لهيئة ادارة القناة، بإيقاف استلام أى طلبات جديدة، وارسال ما تجمع لدى القنصلية من طلبات سابقة للاحتفاظ بها لدى الهيئة، مرسلا الطلب الذى تقدم به الكابتن دونالد وليام ويكس للعمل كمرشد تحت نظام الكولونيل الرئيس عبدالناصر⁷². بل يشير خطاب سيف الدين لوكيل الخارجية فى 1 أكتوبر 1956 بشأن طلب هيئة ادارة قناة السويس موافاتها بما تجمع لدى المفوضية من طلبات المرشدين حتى ذلك الوقت، مرسلا له بعض الطلبات، ومنها

طلب سكولر وأنه يقيم في روديسيا الجنوبية، وأنه تعلم العلوم البحرية في المانيا، وحصل على شهادة الماجستير سنة 1937، وأنه من مواليد المانيا، وأن له خبرات مميزة في هذا المجال، وحصل على شهادات ارفقها بالطلب تشير لإمكانية قيادة أى سفينة وفى اعالى البحار، وأنه عمل فى اهم الشركات البحرية العالمية⁷³. وكذا الطلب المقدم من السيد رود السكرتير الفخرى للجنة المرشدين بجنوب افريقيا، الذى طلب موافاته بشروط استخدام المرشدين بقناة السويس، ومعيار المرتبات، لانه يرغب فى الحصول على وظيفة فى قناة السويس⁷⁴، ليؤكد على أن قطاعا عريضا من مواطنى جنوب افريقيا قد عرضوا خدماتهم على الادارة المصرية للعمل فى تسيير حركة السفن داخل القناة، ولم يلتفتوا للمواقف المتعارضة داخل الاتحاد بشأن الموضوع. وهذا ما يدل على أن الاتحاد كان أكثر الدول استفادة من أزمة قناة السويس على كافة المستويات.

المحور الرابع - موقف المعارضة البيضاء من التأميم

اعتقد ان الموقف الرسمى للاتحاد المؤيد لما قامت به مصر فى موضوع التأميم لم يتغير إلا فى المسائل الأمنية فقط. حيث اشارت احدى الدراسات بان ما حملته جريدة دى برجر، وهى تعبر عن الهتافات التى خرجت تحيى عبدالناصر ونهرو وخرتشفوف، هو الذى جعل زير الدفاع، ارازموس يعود لموضوع التأميم فى خطابه يوم 18 أغسطس، ويحذر من الاختراق الشيوعى للقارة، وأنه يرغب فى تعاون عسكري مع الغرب لتأمين مصالح جنوب افريقيا⁷⁵. وفيما عدا ذلك فقد استمرت القيادات الافريكانيية والحكومية تعتبر ما حدث مسألة داخلية لا شأن للاتحاد بها.

بالمقابل فإن ذوى الأصول البريطانية راحوا يشنون حملة على حكومتهم وعلى التأميم وعلى المواقف الدولية المتخاذلة ضده. ومثلما تابعت المفوضية موقف الاتحاد الرسمى، تابعت المواقف الراضية للتأميم ووثقتها. ففى احدى خطاباتها تشير الى ما نشرته صحيفة بريتوريا تعليقا عن القناة فى 24 سبتمبر، حيث ذكرت بأن قرار بريطانيا وفرنسا بإحالة النزاع الى مجلس الأمن ليس بغريب بالنسبة لتطور الموقف، وأنه من الصعب تجنب أو تجاهل ما أظهرته الدول الغربية من معالجتها للموقف بطرق غير عادية. وأنه إذا كانت القوة قد استعملت فى الحال لفرض الادارة الدولية على القناة، كان من الممكن أن تتورط الدول الغربية فى مساوئ كثيرة خطيرة. وبما أن تأميم القناة جاء كحالة واقعية أمام بريطانيا وفرنسا، فلم يبق أى احتمال لاستعمال القوة أمام سلسلة التراجع التى جعلت عرض النزاع على مجلس الأمن أمر لا مفر منه. وقالت بأن الحقيقة الصعبة هو أن بريطانيا وفرنسا باعتبارهما حاميتين للمبادئ

والمثل الدولية، فانهما لا يستطيعان تجاهل المبادئ، وقد ورطتا أنفسهما في الموضوع⁷⁶.

وفى نفس السياق أخبرتنا بما نشرته صحيفة ستار فى 24 سبتمبر تعليقا على الموقف، فقالت بأن طلب حكومتى فرنسا وبريطانيا بدعوة مجلس الامن لاجتماع عاجل قد زاد الموقف تعقيدا من أن فكرة الالتجاء الى منظمة الامم المتحدة كانت ضمن محادثات مؤتمر لندن لمواجهة موقف مصر برفضها قبول الاقتراحات بشأن الادارة الدولية للقناة. على أنه يبدو أن الخطوات التى تتخذها حكومتى بريطانيا وفرنسا تضعف من موقفهما بالنسبة لهذه المشكلة، واضافت الصحيفة بأن جمعية مستعملى القناة لن تبلغ كثيرا من أغراضها إذا لم تتمسك دول هذه الجمعية بعدم دفع رسوم المرور الى الادارة الجديدة للقناة. كذلك اذا لم تصر هذه الدول على مرور سفنها بواسطة مرشديها. وأضافت بأن كل من بريطانيا وفرنسا تريان بأن مجلس الأمن لا شأن له بجمعية مستعملى القناة التى تهم دولاً معينة بذاتها، وليس لمجلس الامن أن يحضر الموضوع لبحث العواقب الناتجة من الفعل الفردى بتأميم القناة، والغاء الادارة الدولية. وقالت الصحيفة بأن الطريقة التى تعمل بها منظمة الأمم المتحدة قد تكون فى صالح مصر وتؤيدها ما لم تتكاتف الدول الغربية مع بعضها. ونشرت الصحيفة فى 26 سبتمبر مقالاً لآحد كتابها قال فيه بأنه بينما تتجه انظار العالم نحو محادثات السويس، فإننا نجد أن أهم تطورات الموقف فى الشرق الاوسط ليست فى القاهرة، بل فى السودان والاردن والعراق وسوريا ولبنان. وأن الدول الغربية فى إمكانها الاستغناء عن قناة السويس، ولكن الزيت وخطوط انابيبه الموجودة بالدول العربية هى من الضروريات الحيوية لبقاء اوروبا. وفى نفس الوقت فإن تأميم الرئيس عبدالناصر لقناة السويس قد زاد من تماسك الدول العربية مع مصر، مما زاد اعتقاد هذه الدول بقرب الوحدة العربية. مضيفا بأن بعض رؤساء الدول العربية يشكون من أن الرئيس عبدالناصر لم يستشرهم قبل تأميمه القناة، مما أدى الى تورط دولهم فى هذه المشكلة. ذاكرا بأنه إلى الان لا توجد صعوبات بين شركات الزيت وبين الحكومات العربية المنتجة له، وإن كان رؤساء هيئة الدول قد بدأوا يتوقعون أن تجبر شركات الزيت على ان تعدل من نظمها وتحسن اعمالها فى البلاد العربية. ونتيجة لذلك جرت عدة زيارات بين رؤساء الدول العربية، وان الرئيس شمعون والملك حسين قد اقترحا اجتماع جميع الدول العربية⁷⁷.

وما نشرته صحيفة بريتوريا تعليقا على تصريح وزير مالية الاتحاد اثناء زيارته لإنجلترا يقدح فى استفادة الاتحاد الاقتصادية. فحينما عبر بأن جنوب افريقيا لا تتأثر بطريق مباشر من مشكلة القناة، قالت الصحيفة بأنه فى الوقت الذى تزداد فيه خطورة

الموقف فى قناة السويس فإن أعضاء الحكومة الحالية يتبعون سياسة التجاهل. ومثال ذلك اريك لو وزير الخارجية ومسترنود وزير المالية. فقد علقت الجريدة بان الوزيرين يناقضان نفسيهما بإدراكهما الى اى درجة تعتبر جنوب افريقيا مهتمة بهذا النزاع، ولكن يمكن تفسير تصريح اريك لو بأن الاتحاد غير مهتم بالموضوع من الناحية السياسية فقط. وأن انجلترا هى التى يهتمها الموضوع، وإن كان ذلك هو ما أراده وزير المالية فانه يكون بذلك قد اخطأ. وأن الرئيس عبدالناصر متفق مع وجهة نظر جنوب افريقيا بأن مصر والقناة والشرق الاوسط يكونون المدخل الشمالى لافريقيا، وأنه إذا ما اصبحت القناة تحت الادارة المصرية فقط، فانه من المشكوك أن يتوقف عبدالناصر عن تحقيق آماله فى انشاء الامبراطورية العربية، وأنه إذا ما تم له ذلك فلن يكتفى به، بل سيتجه نحو جنوب القارة. منتقدة موقف الحكومة القائمة بأنها رغم تلك المخاطر ترى أن الأمر لا يهتمها فى شئ⁷⁸. وثمة نتيجة يمكن ايجازها هنا، وهى اعتبار المعارضة لموقف الحكومة الاتحادية بأنه يساند عبدالناصر ويدعمه ويقف معه على قدم واحدة، وأن تحذيرها من طموحات عبدالناصر الاقليمية كان لإفاقة اعضاء الحكومة وارجاعهم عن المضى قدما فى موقفهم.

وعلى هامش فشل بعثة منزيس أشار خطاب مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية فى سبتمبر 1956 الى التقرير الذى اعدة عادل محمد عبدالسلام الملحق بالمفوضية حول اهم ما نشرته صحافة الاتحاد حتى يوم 14 سبتمبر 1956⁷⁹. حيث استعرض الملحق المصرى فى بريتوريا اهم ما نشرته صحافة الاتحاد تعليقا على مشكلة قناة السويس، وذلك بعد فشل لجنة منزيس فى مباحثاتها فى القاهرة. حيث علقت صحيفة الصنداى تايمز فى 15 سبتمبر 1956 على فشل تلك المباحثات بأنه أوجد مركزا حرجا لبريطانيا. لكنها خشيت من أن فشل الوسائل الدبلوماسية سيؤدى الى استعمال القوة. وأنه اذا لم يصل اطراف النزاع الى حل فى الايام القليلة القادمة فإن الموقف سينتهى الى احد طريقين: وهو إما عرض المسالة على هيئة الأمم المتحدة، وإما أن يتم غزو مصر من قبل بريطانيا وفرنسا. وأن خيار الحرب غير محبذ، وأنه من المرجح عرض الموضوع على الامم المتحدة. وأن قيام مصر بمنع سفن اسرائيل من المرور بالقناة جعل مجلس الأمن ينتقد مصر بشدة، وأن وجود البترول فى الشرق الاوسط جعل مهمة بريطانيا متعلقة بالمحافظة على القناة، وأن القوة هى السبيل الوحيد لفض هذا النزاع. وأن استعمال القوة سيخلق مشاكل جديدة، بحيث أنه اذا استولت الدول الغربية على القناة، فإن ذلك لن ينهى النزاع، إذ أن قوات هذه الدول ستعرض الى أعمال التخريب وأعمال الفدائيين التى لا نهاية لها، وأن بريطانيا ستضطر فى هذه الحالة الى احتلال مصر

كلها وليس منطقة القناة فحسب. وأن هذا سيجعل الدول العربية تتقف الى جوار مصر مما يدعمها فى مقاومتها، وأنه قد تنور البلدان العربية التى يوجد بها بترول، وبالتالي لا يمكن تأمين مصالح الغرب إلا باحتلال كافة دول الشرق الأوسط، وأنه هذه هى المعضلة التى تواجه انتونى ايدن، ويحاول أن يوجد لها حولا سلمية⁸⁰. وبالتالي قدمت لنا المفوضية سيناريوهات مختلفة على لسان المعارضة من ذوى الاصول البريطانية، كانت الادارة المصرية فى حاجة لها لتأكيد تقديراتها للموقف، او للتخديم على سياسات معينة تتبناها.

وفى نفس السياق تخبرنا جريدة ستارز فى عددها بتاريخ 11 سبتمبر 1956 بتعليقها على فشل بعثة منزيس، بأن بريطانيا وفرنسا والدول البحرية الاخرى التى تتأثر مصالحها بقناة السويس عملت على إيجاد تسوية للمشكلة مع الرئيس عبدالناصر. وأنه مع ذلك فشلت المباحثات لأن عبدالناصر لم يرض بأن يتزحزح خطوة واحدة عن مبدأ السيادة الإقليمية للدول على أراضيها ومياهها. رغم اعترافها بأن هذا المبدأ لم يكن هو السبب الفعلى لأزمة قناة السويس، وأن رفض بريطانيا وامريكا تمويل السد العالى هو السبب الحقيقى للارزمة. وتساءلت الصحيفة عن الخطوات التالية لحل المشكلة، فقالت بأن الاتجاه الدولى يميل نحو السلام، وأن بريطانيا وفرنسا لن تتجاهلا ميثاق الامم المتحدة إذا ما استعملتا القوة. ونشرت الجريدة بتاريخ 12 سبتمبر 1956 بأن الحزب الاتحادى سيطلب من المسؤولين الاتحاديين بأن ينظروا بعين الاعتبار الى مصالح جنوب افريقيا فى القناة، والعمل على تأييد الدول الغربية من جميع النواحي، نظرا لأهمية جنوب افريقيا إذا اغلقت القناة وحولت السفن الى طريق الكيب. كما نشرت الصحيفة فى 14 سبتمبر معلقة على المشكلة، فقالت بأنه بعد رفض مصر مقترحات مؤتمر لندن فإن امريكا وبريطانيا وفرنسا قرروا تكوين جمعية من الدول المستعملة للقناة كحل منطقي للمسألة، وهو ألا يترك لمصر وحدها حق إدارة هذا المرفق، وأن الدول الغربية تؤكد على حق الدول فى المرور بالقناة عملا بمبدأ حرية الملاحة الدولية بدون تدخل المصريين. وأنه كما كان متوقعا فإن مصر اعتبرت هذه الخطوة عملا عدائيا، وخاصة امريكا، وأن ذلك يؤدى الى حرب، وأن القتال سيبدأ بمجرد منع السفن من المرور طبقا لتعليمات هذه الجمعية الجديدة. حيث أوضح دلاس وزير خارجية امريكا بأن بلده مشتركة فى هذه الجمعية، لكنها لن تستخدم القوة لتحقيق أغراض الجمعية، وأنها ستحول سفنها الى طريق الكيب. وأن جنوب افريقيا ستلعب دورا مهما، وأنه يجب أن تكون مستعدة لتحمل المسؤولية، وانها لا يمكن أن تبقى على سياسة العزلة عن الدول الاخرى⁸¹. وخلاصة ما سبق أن المعارضة راحت عبر جرائدها تشرح للحكومة الاتحادية فوائد الانضمام للغرب

فى موقفه، وأن سياسة الحياد التى تتبناها لن تجد نفعاً.

وما نشرته صحيفة بريتوريا تعليقا على الموقف يبين بأن ملامح استخدام القوة من قبل بريطانيا وفرنسا كانت معروفة قبل أن تستخدم، وأن وثائق المفوضية المصرية ببريتوريا لعبت دورا مهما فى فضح هذا السيناريو. حيث قالت بأن الضغط قد قل بشأن القناة بعد خطبة انتونى ايدن فى مجلس العموم بضغط حزب العمال عليه لعرض النزاع على الامم المتحدة. وهو ما جعل ايدن يصرح بأنه سيعرض الموضوع على الامم المتحدة فى حالة الضرورة، وقبل ان تقدم الدول الغربية على استعمال القوة ضد مصر. وأضافت بأن الجمعية المقترحة للدول المستعملة للقناة لا يمكن أن توصف بأنها عمل عدائى، ولكن يعاب عليها اللهجة والطريقة اللتان قدمت بهما، والتى كان من المحتمل أن تقبلهما مصر لو لم تقدم كذلك. ونشرت الصحيفة تصريحاً لسفير فرنسا بالاتحاد قال فيه، بأنه لن تكون هناك حرب مع مصر، ولكن فرنسا وانجلترا قد تضطرا الى احتلال منطقة محدودة من الأراضي المصرية لحماية مصالح الفرنسيين والانجليز هناك، على أنه ليس لديهما أي تفكير فى التدخل للحد من سيادة مصر على أراضيها او التدخل فى نظامها الحالى. ونشرت تعليقا على اتحاد مستعملى القناة تحت عنوان السويس وخطر الحرب، قالت فيه بأن الخطة التى وضعها ايدن ومولييه رئيس وزراء فرنسا، لتكوين الجمعية، لها بعض المزايا فى نظر الدول الغربية وجنوب افريقيا، ومن ذلك بأن الولايات المتحدة ما زالت متحالفة مع بريطانيا وفرنسا فى ضغطهما على مصر، وأنه رغم انتقاد المصريين لهذه الخطوة باعتبارها خرقاً للقوانين والاتفاقيات، فإنها من نفس نوع العمل الذى قام به عبدالناصر بتأميم القناة، على أن شبح الحرب كان فى مخيله كل متتبع للحرب الباردة القائمة بين فرنسا وانجلترا من ناحية وبين مصر من ناحية اخرى. وأن الخلاف يرجع الى تمسك كل من الطرفين برأيه، فى حين أن الموضوع له زاوية اخرى، وهى اثر سياسة فرنسا وانجلترا تجاه الدول العربية، وما يتبعه من فقدان هيبة واحترام كل منهما. وأنه إذا نشبت الحرب ستقف الدول العربية المنتجة للبترول الى جانب مصر، وسترتفع أصوات دول آسيا والصين الشيوعية لتأييدها، وإذا ما هزمت مصر فى حرب، فإن ذلك لن ينهى النزاع، لأن كثير من الدول الاسيوية الموالية لمصر لها مصالح كبيرة فى القناة، ولذا فإنه من الضرورى ألا تفقد الدول الغربية كل ما لديها من وسائل المفاوضة قبل أن تقدم على مثل هذه الحرب⁸². واعتقد ان هذه الوثيقة تفضح ما كان معلوماً ومجهولاً بشأن الحرب من قبل، وتشى بأن مكاتبات المفوضية المصرية ببريتوريا كانت أحد أدواتها فى كشف ما يدور هناك، وما هو مسرب لصحافتها الانجليزية والافريقية على السواء.

وفى نفس الاطار نقلت لنا المفوضية ما نشرته صحيفة الراند ديلي ميل نقلا عن السياسى الانجليزى جيمس كامبيرون وقوله، بأنه من الصعب على عبدالناصر أن يمنع مرور البترول بالقناة، لأن ذلك قد يسيء الى العلاقات بينه وبين الدول العربية التى تعتمد على بيع موردها الوحيد الى الغرب. وفى مقابل ذلك علقت الجريدة بأن الرئيس عبدالناصر اوجد لجنة منزيس والدول الغربية فى حالة من التوتر لمدة أسبوع، فما الذى تستطيع ان تفعله الدول الغربية أن تتخذة حيال مصر؟ خاصة وأن إحالته الى الامم المتحدة سيطيل أمد هذه المشكلة، فهل من حلول سريعة لها؟ مشيرة لحالة مصر الاقتصادية، وأنها غير مطمئنة، وانه اذا فشلت الدول الغربية فى حل المشكلة دبلوماسيا، فما عليها إلا أن تستعمل الجزاءات الاقتصادية، ولكن إذا ما لجأت الدول الغربية الى هذه الوسيلة الاخيرة، فإن ذلك معناة انتهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات التجارية الدولية مع الدول العربية⁸³.

وما نشرته صحيفة راند ديلي ميل فى الأول من أكتوبر 1956 يصب فى الخلاف مع شخص عبدالناصر ويقلل من اهمية الاستفادة الاقتصادية. حيث ذكرت بأن حركة تحويل السفن من قناة السويس الى طريق الكيب ستضم سفن الركاب الكبيرة التى تسافر بين اوروبا واستراليا على أن الاحصائيات تدل على أن معظم ناقلات البترول وسفن البضاعة لمختلف الدول ما زالت تمر فى القناة بصفة معتادة، وأن هناك شركات ملاحية قليلة قد حولت سفنها الى طريق الكيب فى انتظار الوصول الى حل مشكلة القناة. وقد عبر خبراء الشحن بأنهم لا ينتظرون أن تعلن شركات اخرى عن تحويل سفنها الى طريق الكيب. كما نشرت الصحيفة فى 4 نوفمبر 1956 تعليقات على المشكلة فقالت بأنه منذ أن استولى الرئيس عبدالناصر على القناة ظلت فى حيازته، وهذا امر واضح للعالم اجمع. وأنه إذا كان عبدالناصر سيعمل على امتداد هذه الازمة، فانه يهدد بذلك اقتصاديات مصر. هذا وقد استفادت دول العالم من القناة، إذ انها دأبت على إرسال سفنها الى قناة السويس منذ مدة طويلة، ولم تكن هذه الدول تفكر فى أى طريق آخر، وذلك لعدم شكها فى حرية الملاحة فى القناة. وأنه كان اول تهديد لحرية الملاحة هو منع السفن اسرائيل من المرور، وأن تأميم عبدالناصر للقناة اضعف من سمعتها التى لن تعود إلا بالوصول الى حل يضمن إدارتها دوليا. وأنه إذا نجح عبدالناصر فى أغراضه، فإنه يكون بذلك قد خلق طريقاً آخرامرور السفن، وهو طريق الكيب. وهذا سيكلف نفقات كثيرة. كما سيؤدى الى بناء بواخر وناقلات بترول ضخمة، على انه يتضح يوما بعد يوم أن الرئيس عبدالناصر يود السيطرة على الملاحة البحرية فى الشرقين، الاوسط والاقصى. وقالت الصحيفة بأنه لا يوجد إلا حل واحد لمشكلة

القناة، وهو الوصول الى اتفاق يحمى مستقبل القناة كمؤسسة دولية، وأنه يمكن الوصول الى هذا الحل بإحدى طريقتين: إما بالمفاوضة، وإما باستعمال القوة. ولكن الافضل هو أن تجد الدول طريقها الى المقاومة. وأنه طالما ليس هناك حل للمسألة فإن الالتجاء الى القوة يعتبر خطرا فى حد ذاته⁸⁴. بما يدل على ان المعارضة البيضاء لتوجهات الحكومة بخصوص التأميم، ظلت تعرى موقف الحكومة وتشرح ملامح الازمة، وتحشد الآراء المعارضة لسياسة عبدالناصر محليا ودوليا، وتكشف المزيد عن سيناريوهات الحرب.

وأحسب أن خطاب الوزير المفوض لوكيل الخارجية المصرية فى 12 فبراير 1957، وقوله بأن الحزب المتحد، وهو اقوى احزاب المعارضة البرلمانية، قد انتقد فى مجلس النواب فى جلسته المنعقدة بتاريخ 10 فبراير 1957 السياسة التى اتبعتها حكومة الاتحاد بشأن قناة السويس، يوضح بأن هذا الحزب هو رأس الحربة الرئيسى فى رفض خطوة عبدالناصر بشأن التأميم. بل ان ما قام به عضواه دورانت وستين، كنواب داخل البرلمان الاتحادى، يلخص معارضة الحزب لموقف الحكومة الاتحادية بشأن التأميم. حيث يشير الخطاب بأنهما كانا من اشد المهاجمين لوزير الخارجية اريك لو. حيث استفسر ستين عن السبب الذى دعا اريك لو الى التصريح بأن الحكومة لا تنوى التدخل بصفة مباشرة فى موضوع تأميم القناة. وهاجم السيد دورانت موقف الحكومة وبأنه تسبب فى اغفال دعوة الاتحاد لحضور مؤتمر لندن الخاص ببحث تأميم القناة. فى حين راح افراد من المعارضة الاخرين يتحدثون عن اتفاقية القسطنطينية 1888 وبأنها تضمن حرية الملاحة فى القناة⁸⁵. ونخلص من ذلك بأن حركة المعارضة البيضاء كانت رافضة لمسألة التأميم، ورافضة لموقف الحكومة الرسمى من المسألة ومهاجمة لها.

السؤال الذى يطرح نفسه: هل كانت كل المعارضة للنظام الحاكم فى جنوب افريقيا ترفض ما قام به عبدالناصر وتحرض عليه؟ الاجابة نجدها فى الرسالة التى بعثت بها مفوضية بريتوريا لوكيل الخارجية الدائم فى 7 اكتوبر 1956. حيث تشير بأن المؤتمر الوطنى الهندى بجنوب افريقيا قد تضامن مع مصر فى مسألة قناة السويس، وذلك فى اجتماع عقده عدة هيئات أعلنت هذا التضامن بمدينة جوهانسبرج فى 3 سبتمبر 1956⁸⁶. ونقلت عن احدى الصحف فى 29 سبتمبر قولها تحت عنوان عبدالناصر أوحى الى الهنود بجنوب افريقيا، بأن الهيئة التنفيذية لمؤتمر الشباب الهندى المنعقد فى مقاطعة الترانسفال بعثت تحياتها الحارة الى شباب وشعب مصر فى نضالهم العظيم ضد الاستعمار. وصرحت بأن هذا المؤتمر يؤيد نضال شعوب افريقيا، كما أضافت تحذيرا الى للدولة الفرنسية بأن

القوة لا يمكن أن تقف في سبيل الحرية⁸⁷. واعتقد أن الدعم الذى قدمته مصر للحركة الوطنية الافريقية جعل المعارضة البيضاء تكن العداء لعبد الناصر خلال تلك الأزمة. حيث رأت ضرورة كسره حتى لا يشجع الوطنيين الافريقيين، وبالتالي تتكسر هيبة الغرب وجنوب افريقيا فى القارة الافريقية⁸⁸. وثمة نتيجة يمكن قولها فى هذا الامر، وهو أن المعارضة المؤيدة لقرار التأميم تمثلت فى التنظيمات غير البيضاء، سواء هندية او افريقية او ملونين. أما المعارضة البيضاء من ذوى الاصول البريطانية فكانت رافضة للتأميم على طول الخط ومهاجمة للموقف الرسمى المحايد للاتحاد.

المحور الخامس- موقف الاتحاد من حرب السويس

فى 29 أكتوبر 1956 هبطت قوات المظليين الإسرائيليين فى عمق الارضى المصرية بسيناء، فنشبت ما سُمى بمعركة السويس او العدوان الثلاثى⁸⁹. حيث شاركت بريطانيا وفرنسا اسرائيل فى هذا العدوان بحجة وقف الأعمال العدائية بين إسرائيل ومصر، وبزعم الدفاع عن قناة السويس من توقف حركة المرور، وضرورة منع تأميم مصر للقناة، وإنشاء نظام لها يضمن المستقبل⁹⁰. وكانت مغامرة السويس الفاشلة عام 1956، حسب تسمية البعض، قد وحدت كل إفريقيا مع آسيا والعالم العربى، رفضا لهذه الحرب⁹¹. بل اثار التدخل الأنجلو فرنسي بعد الغزو الإسرائيلى، العواطف العنيفة لشبه القارة الهندية. فى كل من الهند وباكستان، واعتبروه عدوانا عاريا. بل كان لا يوجد أحد فى الهند على استعداد للنظر أو الحكم على العمل فى سياق السياسة الخارجية البريطانية. مما جعل نهرو يعبر فى مذكرته الرئيسية للأمم المتحدة بأن العمل الفرنسى البريطانى يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، وهجمة على المبادئ التى وضعتها باندونج⁹². وهو الأمر الذى جعل المجموعة الأفريقية الآسيوية تتخذ موقفا مؤيدا لمصر فى الأمم المتحدة. فلم تصوت هذه الدول على وقف إطلاق النار فحسب؛ بل طالبوا القوات الأجنبية بأن تنسحب من مصر⁹³. مع انه داخل بريطانيا نفسها كان هناك 15 امتناعاً متعمداً من قبل المحافظين فى 6 ديسمبر 1956 ضد انسحاب القوات من منطقة القناة⁹⁴.

لكن ما يعنينا هنا هو موقف اتحاد جنوب افريقيا من حرب السويس ومعالجاته لنتائج مواقفه منها. حيث تشير احدى الدراسات بأنه حينما حدث الغزو الإسرائيلى لمصر عاد اهتمام الاتحاد بمنطقة الشرق الاوسط وقلقه. لكن حكومة جنوب افريقيا لم تقل شيئاً بخصوصها. واقتصر الأمر على التعليقات الصحفية فى تبرير التصرفات الإسرائيلية. حيث

ارتبط موقف الصحافة الجنوب أفريقية من الإسرائيليين بالتعاطف معهم. قائلة بأن الغزو جاء نتيجة للاستفزاز الذي تعانيه إسرائيل من أنشطة مصر. وفسرت هذه الدراسة بأن هذا قد ارتبط بقوة الجالية اليهودية في جنوب افريقيا وعددها الذي يبلغ 110,000، وأن نفوذهم الاقتصادي والمهني والثقافي كان كبيرا. وأن العداء الافريقي لهم بدأ يتغير منهم شيئا فشيئا بعد سنة 1948. وأنه على الرغم من أن الغزو الإسرائيلي كان خرقا للقانون الدولي إلا أن الصحافة الناطقة بالانجليزية اعتبرته بسبب عناد مصر. بل لم يقتصر الأمر على الصحافة فحسب، بل حظيت بالدعم الرسمي الحكومي. فعندما رفضت إسرائيل في بداية في عام 1957 الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، وطرح فرض عقوبات عليها من داخل الامم المتحدة، صدرت الاوامر لوفد جنوب افريقيا بالتصويت ضد القرار. ورصدت الدراسة ايضا موقف جنوب افريقيا عندما صدر الانذار الانجليزي البريطاني، بأن اريك لورفرض التعليق حول الوضع في الشرق الأوسط، وقال بأن الاتحاد لم يتم ابلاغه من قبل الحكومة البريطانية او التشاور معه بشأن هذا الانذار. لكنها رصدت اجتماع مجلس الوزراء الاتحاد كاملا في بريتوريا في 5 نوفمبر 1956، ومناقشته للوضع الخطير الحادث في الشرق الأوسط. وانه عقب هذا الاجتماع أصدر وزير الخارجية بيانا حدد فيه اهتمام الحكومة ودورها في الأزمة، مستعرضا موقف الاتحاد منذ التأميم الرفض للتدخل في امور الشرق الاوسط⁹⁵.

وبالمقابل فإن الحزب الاتحادي حينما شاهد الغرب يرى في العمل المصري كجزء من حملة معادية من وحي السوفيت، ونددوا بالرئيس ناصر واعتبروه ديكتاتورا فاشيا، وأنه بمثابة مقلب قط للكرملين، راح زعيمه شتراوس يطالب الحكومة الاتحادية بأن تتخذ موقفا صريحا إلى جانب أصدقاء جنوب أفريقيا في الخارج. وإعلان تضامنها مع أولئك الذين يهدفون الى الحفاظ على قناة السويس كممر مائي دولي مفتوح، وألا يخضع لأهواء ديكتاتورية تعسفية، يقصد عبدالناصر، تعود إلى أساليب الفاشية، ويستخدم راديو الدولة المصرية مطالبا لشعوب الافريقية بالتخلص من نير الإمبريالية. وانضم كبار المتحدثين باسم الحزب المتحد والصحف الناطقة بالانجليزية في تذكير الحكومة بالبيانات والالتزامات المتعاقبة التي أدلى بها قادتهم امثال مالان وستريدوم. راصدين تأكيد إيرازموس بأن اهتمام الاتحاد العميق بأي تطورات يحتمل انها تضعف الموقف الغربي في الشرق الأوسط، وبالتالي يؤثر سلباً على أمن جنوب إفريقيا. ولعل أحاديث ارازموس بعد حرب السويس في جريدة الستار واللندن ديلي تلجراف في 23 نوفمبر و18 ديسمبر حول ضرورة قيام تحالف دفاعي خاص بجنوب افريقيا، يشي بمحاولة الاتحاد للتقارب مع الغرب من جديد، والتكفير عن الموقف

خلال فترة الازمة. غير ان السويس قدمت للقوميين الضربة القاضية المعادية للاستعمار القديم. وأثار رأي الحزب المتحد الكثير من الآثار المترتبة على زيادة استخدام طريق الكيب . وثبت مسؤولي الاتحاد ان اتحادهم يشارك في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء العالم⁹⁶.

ومثلما فعلت الادارة المصرية من قبل، راحت المفوضية المصرية فى بريتوريا تتبين المواقف بشأن الحرب الناشبة فى قناة السويس. وفى هذا الاطار يشير خطاب الوزير المفوض سيف انور فريد لوكيل الخارجية المصرية بتاريخ 21 ديسمبر 1956 بأن الحالة فى الشرق الاوسط ملبدة بالغيوم بعد انسحاب القوات البريطانية والفرنسية من القناة، وانه لازالت الحالة فى القناة يسودها التوتر. فالمشكلة ظلت قائمة تقض مضاجع الدول الغربية التى تعتبر القناة عصب الحياة الاقتصادية. ورأت القنصلية بأن امريكا عن طريق الامم المتحدة هى التى ضغطت لانسحاب تلك القوات من مصر، وأن مسئولية الامن فى الشرق الاوسط ستقع منذ هذه اللحظة على عاتقها، وانه لا يمكن للبوليس الدولى مواجهة الحالة هناك لقللة اعداد افراده. ناقلا ما نقلته الصحف الجنوب افريقية بشأن علاقة امريكا بدول باندونج، وأن التقارب الهندى الأمريكى سيقود الى أن تكون افريقيا هى الثمن، وأن أمريكا تتجه لإقامة علاقات جيدة مع دول الشرق الاوسط، وأن التقارب مع دول باندونج يقود الاتحاد للشكك فى نوايا امريكا التوسعية فى افريقيا⁹⁷. وبالتالي نستخلص امرين: اولهما، أن موقف الاتحاد المؤيد للانسحاب البريطانى من قناة السويس والقلق بشأن الوضع فى الشرق الاوسط، يقول بأن الاتحاد الرسمى كان رافضا للحرب وغير مؤيد لها. ثانيهما، أن الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الامريكية فى الانسحاب البريطانى الفرنسى من القناة كان واضحا، وأن وثائق المفوضية كانت قارئة جيدة لهذا الامر.

واعتقد ان خطاب مفوضية بريتوريا فى 5 يناير 1957 والذى يشير الى التصريح الذى ادلى به اريك لوقبل مغادرته الولايات المتحدة الامريكية فى 5 ديسمبر 1956، بأن انسحاب القوات البريطانية الفرنسية من قناة السويس قد خفف الازمة، يصب فى هذا الرفض لقرار الحرب واعتقد ان ما اورده الخطاب بشأن رفض حكومة الاتحاد المساهمة فى مصاريف أعمال تطهير قناة السويس، وابلاغه الامم المتحدة بذلك، يأتى ردا على كتاب داج همرشولد سكرتير الامم المتحدة بطلب مساهمة الاتحاد فى مبلغ الـ 10 ملايين جنية المخصصة للتطهير. ويشرح وزير الخارجية مبرراته للرفض بأن الاتحاد لم يكن ضمن الدول التى وقعت على قرار الامم المتحدة المتعلق بتطهير القناة، وأن الاتحاد لا يسعه المشاركة فى

ذلك. ودلل اريك لو على أن الأمم المتحدة ليست في حاجة لجمع هذا المبلغ، خصوصا وأن انجلترا وفرنسا عرضتا منذ 26 نوفمبر 1956 القيام بتطهير القناة على نفقتهما الخاصة تحت إشراف الأمم المتحدة. ورات المفوضية بأن موقف الإتحاد هذا يتماشى مع سياسته في الابتعاد عن كل ما يمس مشكلة قناة السويس، وانها لا تجد معنى للمساهمة في عمل نتج عن قرار الأمم المتحدة الذي امتنع وفد الإتحاد عن ابداء رايه فيه، عند التصويت عليه في الجمعية العامة⁹⁸. حيث صدرت مذكرة في 25 ديسمبر 1956 بشأن تقديم الأموال لتغطية نفقات العمل الأولي في تطهير قناة السويس⁹⁹. وأعتقد ان موقف الإتحاد لم يلق استنكارا، لتعهد حكومة الولايات المتحدة بإعادة فتح قناة السويس، واستعدادها لدفع تكلفة العمل الأولي لتطهير القناة¹⁰⁰.

وربما كان تكرار اريك لو بحزم جنوب إفريقيا تجاه الأعمال العدائية في الشرق الأوسط. في بداية الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة، وامتناع الإتحاد باستمرار عن التصويت للقرارات التي تسعى للسيطرة على الوضع. لكن حكومة الإتحاد استطاعت تسجيل وجهات نظرها حول الأزمة حسب مصلحتها. ولم يقيم الحزب الإتحادي بإدانة القوى المعتدية، بل قال بأن الاستفزاز الذي عانت منه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل من قبل الرئيس ناصر كانت كبيرة. وأن الرئيس ناصر أثبت بأنه رجل لا يمكن الوثوق به. وكان دعم الحزب المتحد لبريطانيا بعد انتهاء الحرب ملحوظا في الصحف الأفريقية نفسها، ومن قبل أعضاء البرلمان. وكانت الحجة الأكثر استخداما هو أن قبول الحكومة لخط الحزب المتحد سيكون كسبا لجنوب إفريقيا بعيدا عن الإذلال الذي تعرضت له كندا بسبب موقفها السابق الرافض للحرب. وكانت المناقشات والخلافات حول حرب السويس في جنوب أفريقيا على شكل تصورات مسبقة وشواغل القوميون الأفريكانرز من انتقاد الغرب لسياسات الفصل العنصري واستمرارهم فيها. فبسبب موقف الإتحاد من حرب السويس والتأميم زادت الانتقادات الغربية ضد سياسة الإتحاد العنصرية، وحدث انقسام داخلي بين البيض حول هذا الامر. وإذا كان وزير الخارجية قد نفى حدوث أي مشاورات سابقة بشأن نوايا المملكة المتحدة أو خططها في الشرق الأوسط، إلا أنه عاد في تصريحاته اللاحقة، ليصحح الانطباع المعاكس الذي قدمه بيان السير أنتوني ايدن في مجلس العموم حول قيامه بالتشاور الوثيق مع حكومات الكومنولث. فأكد لو بأن حكومة الإتحاد لم تكن تشكو من عدم التشاور، بل من أن القرار النهائي بالحرب كان بيد بريطانيا¹⁰¹. وبالتالي عمل الإتحاد على تقادى الضربات الموجهة له من قبل الغرب نتيجة مواقفه السابقة خلال فترة التأميم والحرب.

واعتقد ان الاستفادة الوقتية التى حصل عليها طريق الكيب بعد تامين القناة لم تعد بعد انتهاء حرب السويس كما كانت من قبل. حيث استفاد كثيرا من تحول جزء من سفن الشحن اليه. لدرجة انه حدثت شكوك وخلافات فى البداية حول قدرة موانئ الاتحاد ومراقبتها فى التعامل بكفاءة وسرعة مع زيادة الشحن. بل قدر عدد السفن المتحولة من السويس للمرور عبر هذا الطريق في 31 مارس 1957 بحوالى 2042 سفينة. لكن بعد حل الازمة تناقص الرقم فى السنة التالية الى 690 سفينة. وبلغت الارباح من هذا التحول لموانئ كيب تاون وديربان حوالى 1,000,000 جنيه استرليني. وما قام به اريك لو خلال فترة الحرب حينما اقدم على الانتقام من خصومه عاد وتراجع عنه فيما بعد. ففي بيان صدر في كيب تاون يوم 18 يناير 1957، ادعى وزير الخارجية الاتحادي أن جنوب أفريقيا الآن "في موقف يتيح لها اتخاذ إجراءات انتقامية ضد الهند بسبب العقوبات التجارية التي طبقتها ضد الاتحاد لأكثر من عشر سنوات. معلنا رفض مرافق موانئ جنوب افريقيا استقبال السفن الهندية، وأنه يشك إذا كانت الموانئ البرتغالية ستكون متاحة للسفن الهندية. غير ان الرد الرسمي من نيودلهي أو من الوفد الهندي فى الأمم المتحدة كان سريعا، حيث قامت شركات الشحن الهندية بتوجيه تعليمات لسفنها بتجاوز موانئ جنوب أفريقيا. الأمر الذى جعل وزير الخارجية اريك لو، يتراجع عن بيانه في 22 يناير، ونفى تهديده للهند، قائلا بأن مثل هذا التهديد سيكون بلا جدوى¹⁰².

وفى خطاب مفوضية بريتوريا لوكيل الخارجية فى 25 يناير 1957 يشير الى المناقشات التى جرت خلال افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان الاتحادي الحادى عشر، وأن الحاكم العام القى خطابه باللغتين الافريكانية والانجليزية، متطرقا لمشكلة قناة السويس وبأن الاتحاد لم يشترك فى الخلاف الذى نشأ بسببها لأنه لا يستعمل القناة على نطاق واسع، لكنه اهتم شديد الاهتمام بالمحافظة على السلام فى منطقة الشرق الاوسط، متمنيا ان يسود الاستقرار فى هذه المنطقة ويزول خطر وقوع حرب عالمية¹⁰³. لكن ما ارسلته المفوضية فى 5 مايو 1957 من ان صحف الاتحاد تتحدث بان مذكرة مصر المقدمة للامم المتحدة لا تتفق مع المبادئ الستة المعروفة، وان قبول اسس تشغيل القناة حسب هذه المذكرة يعد ضعفا ينبغى الا تستسلم له الدول الغربية، ومطالبتها بحرية مرور السفن الاسرائيلية، ما هو الان نوع من تصحيح المواقف مع الغرب، ومحاولة فاشلة للاصطياد فى الماء العكر. فقد تم الاتفاق على كل شئ، حيث تخبرنا الرسالة المؤرخة بـ 19 مارس 1957، بأنه منذ أن اخذت مصر على عاتقها تشغيل قناة السويس، وأكدت عزمها على التزام سياستها باحترام اتفاقية

القسطنطينية لسنة 1888، وأثبتت انها قادرة تماما على إدارة الملاحة في القناة على الرغم من العقبات الكبيرة التي وضعت أمامها¹⁰⁴. غير أن حدوث العدوان الثلاث قد جعلها تنظر في قرارات الأمم المتحدة التي اعتمدت في 2، و4، و7 نوفمبر 1956، لتعلن بناء على توصية من مجلس الدولة المصري، الغاء اتفاقية قاعدة قناة السويس لسنة 1954¹⁰⁵. وما أعقبها من تحقيق انتصار سياسى كبير برحيل آخر جندي من القوات الأنجلو فرنسية فى 24 يناير 1957¹⁰⁶. والاعلان فى 5 مارس 1957 بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق حول انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء، حتى لا تستخدم كذريعة مصرية لتأخير الوصول لاتفاق نهائى بشأن القناة¹⁰⁷.

وعلى هذا كانت استفادة الاتحاد وقتية مرتبطة بفترة الازمة، بل عاد الاتحاد ليدفع ثمن مواقفه المؤيدة للتأميم والرافضة للحرب بعدها. واعتقد ان اقترابه من الادارة المصرية بعدها للاستفادة من مواقفه السابقة المؤيدة لها، جعله يطرح عليها تبنى مقاربات ثنائية معينة، سنعرف تفاصيلها فى المحور التالى.

المحور السادس- ردود الفعل المصرية على مواقف الاتحاد

أعتقد أن ردود الفعل المصرية على مواقف الاتحاد المساند لموقفها كانت جيدة، حيث راحت الادارة المصرية، وبسبب موقف الاتحاد خلال ازمة السويس، تعرض من نفسها تصورا جديدا لسياستها مع الاتحاد. ففى خطاب مفوضية الكيب الى الخارجية المصرية فى 23 اكتوبر 1956 نراه يتطرق لعرض ملامح عامة حول الاطر الواجب اتباعها فى نواحى العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد¹⁰⁸. بل تشير احدى الوثائق المصرية بتاريخ 23 اكتوبر 1956 بأن الادارة المصرية حللك موقف الاتحاد، ورأته بأنه محايد فى الظاهر، لكنه متحفظ على أرض الواقع. فرغم ان مسؤولى الاتحاد صرحوا بأن تأميم قناة السويس مسألة داخلية تخص مصر، وهم يرمون من وراء ذلك الى عدم اعطاء الفرصة لمصر للتدخل فى المسائل التى يعتبرها الاتحاد من صميم شئونه الداخلية كمسألة التفرقة العنصرية، وهم ينادون فى نفس الوقت بضمان حرية الملاحة فى القناة لجميع الدول. وأنه لا يغيب عن البال أن بالاتحاد فئة كبيرة من أصل انجليزى، وانها تقف وراء بريطانيا وتؤيدها تأييدا كاملا فى مسألة قناة السويس بالذات. وأن الاتحاد يولى اهتماما لمصر ومنطقة الشرق الاوسط باعتبارها بابا للدخول للقارة الافريقية، وانه بعد جلاء القوات البريطانية عنها اصبحت فى حاجة الى مشروعات دفاعية تسد الثغرة الموجودة فى تنظيمات الغرب

فى هذه المنطقة ضد تسرب الشيوعية. لذا ركز الاتحاد على تكثيف اتصالاته بالغرب محاولا اقناعهم بمشروع الدفاع عن جنوب الصحراء وعقد حلف على غرار حلف الأطلسي لمناهضة الشيوعية، لكنه لم يفلح فى هذا الامر بعد. عارضا بأنه يكون من المناسب للإدارة المصرية أن تسعى لدى الاتحاد للتخلى عن آرائه الخاصة بمشروعات الاحلاف الدفاعية على أساس انها أحلاف استغلالية تريدها الدول الغربية لمصلحتها. ورأى اريك لو بأنه جادل بأن التحيزات السياسية لا ينبغي أن تتجاوز المصالح الوطنية¹⁰⁹.

وعلق الوزير المفوض فى خطابه فى 12 فبراير 1957 بان الحكومة الاتحادية مستمرة فى موقفها وهو عدم الخوض فى الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا رغم المعارضة الشديدة التى تلقاها من بعض الاحزاب السياسية داخل الاتحاد، وخصوصا الحزب المتحد، مفسرا معارضتهم بكون غالبية اعضاء الحزب من الناطقين باللغة الانجليزية، وانهم يؤمنون بالتعاون مع بريطانيا فى سياستها وبوجوب توثيق الصلات بها فى الميادين الدولية. وان هذا هو الذى قادها الى مهاجمة الحكومة فى مسالة القناة التى تمس بريطانيا اكثر مما تمس الاتحاد¹¹⁰.

والراصد لوثائق الخارجية المصرية القادمة من مفوضة الكيب سيتبن بأن الموقف المصرى قد تغير من الاتحاد على طول الخط. فحين طالب وزير الخارجية اريك لو من سفير مصر بالاتحاد ألا تتدخل فى الشؤون الداخلية للاتحاد، مذكرا إياه بأن الاتحاد رفض حجز الأموال المصرية خلال فترة أزمة قناة السويس رغم الضغوط التى تعرض لها، منتظرا من مصر أن تبادله نفس المعاملة، وأن تتفادى التطرق لشؤون الاتحاد الداخلية، مشيرا لموقف مصر فى محيط الامم المتحدة ومخبرا بأن الافريكانرز هم الاقدم، وأن السكان السود هم المهاجرين، وان البوشمن والهننتوت انقرضوا، وبالتالي هم ليسوا كالاوروبيين الاخرين فى افريقيا، راح القنصل يجيبه بطريقة دبلوماسية بأن المسائل العنصرية إنما هى مسائل فقهية أكثر منها سياسية، خاصة فى تفسير المادة الثانية فقرة 7، وأن هناك 50 دولة تشارك مصر فى موقفها من المسائل العنصرية. وانها تؤدى واجبها فى الامم المتحدة، ونحو الميثاق. وأن المواقف داخل اللجان لا يوجد فيها نقد من مصر للاتحاد، فهى لا تتدخل فى الشؤون السياسية له، وأن مواقفها مشبعة بروح التوفيق والمصالحة، وأن الاتحاد يقوم بعمل مشروعات عمرانية وسكانية للسود¹¹¹. وثمة نتائج ثلاث نخلص اليها: الاولى، أن موقف الاتحاد الرسمى من تأميم القناة وحرب السويس هو الذى قاد الادارة المصرية الى ضرورة تغيير سياستها. الثانية، أن حصافة رجالات المفوضية المصرية ببريتوريا كانت ملموسة فى

كل المواقف وفى النصائح التى تقدمها للخارجية المصرية، وفى تعاملها مع مسؤولي الاتحاد. الثالثة، أن التوافق الذى حدث بين الدولتين كان كله ما يبرره، وأن التقارب كان يسعى من الاتحاد نفسه وبتفهم من قبل الادارة للظرف الدولى الذى يمر به.

الخاتمة:-

خلصت الدراسة الى عدة نتائج:

أوضحت الدراسة بأن هناك ارتباط كبير بين التاريخ المحلى بالتاريخ العالمى، وأن مشكلة قناة السويس أبرزت بأن قرارات الادارة المصرية المرتبطة بتأميمها قد كان لها صدى فى أماكن عديدة عبر العالم. وأن مكانة مصر تضاغت فى انحاء كثيرة من دول العالم. وأن اتحاد جنوب افريقيا كان أحد المحطات المهمة خلال ازمة قناة السويس. فقد تميزت جنوب افريقيا باستقلالية موقفها رغم ان ظلت تابعة لبريطانيا ولم تنفصل عنها رسميا وتصبح جمهورية مستقلة الا سنة 1961.

- بينت الدراسة الموقف البراجماتى الرسمى لحكومة الاتحاد خلال فترة التأميم، وأنه كان وليدا لمصلحة الاتحاد فى تأزيم الموقف فى طريق السويس ليقدم طريق الرأس باعتباره الطريق البديل، والمستعد لحل المعضلة التى تسببت فيها الادارة المصرية مع الغرب. وأن الاتحاد استفاد اقتصاديا من هذه الازمة وحقق مكاسب كبيرة من تحول السفن عن طريق السويس، لكنه لم ينجح اجمالا فى بقاء طريق الكيب على خريطة التجارة الدولية بصفة مستمرة.

خلصت الدراسة الى أن التقارب المصرى مع اتحاد جنوب افريقيا قد حدث عقب اختبار مواقف الاتحاد من ازمة قناة السويس. وأن هذه المقاربات لا تقود الادارة المصرية الى تغيير استراتيجيتها تجاه دعم حركات التحرر الافريقية، بل هى تكتيكات وقتية ارتبطت بملايسات الموقف الاتحاد الداعم لمصر بطريقة غير مباشرة، كونه اعتبر مسألة التأميم حقا مشروعا لمصر، وأنها لم تخالف اتفاقية القسطنطينية لسنة 1888، معترضا على الاجراءات العسكرية. فكان طبيعيا ان يتماهى مع الموقف وعنصر المصلحة الجنوب افريقية المرتبط به. فعرض تصورات لعلاقات متنوعة ظلت قاصرة على ورق فقط..

- شرحت الدراسة الملايسات التى وقفت فيها المعارضة البيضاء ضد حكومتها الرسمية، وتعرفت على ملامحها وبأنها منقادة لبريطانيا والجماعات اليهودية وقاصرة على العناصر ذات الاصول البريطانية. وأن هناك تنظيمات افريقية

وهندية عقدت اجتماعات، وأعلنت مباركتها لخطّة التأميم، وأرسلت التهاني لعبد الناصر والشعب المصري.

. أوضحت الدراسة الدور الذي لعبته المفوضية المصرية ببريتوريا وكيب تاون في الاحاطة بمواقف الاتحاد المختلفة والمتضاربة من التأميم وحرب السويس، وبينت بأن الخارجية المصرية استخدمتها جيدا لتتعرف على ردود الفعل المختلفة، وترى الاصابع الخفية التي تحركها. ومن ثم توفرت لدى الادارة المصرية معلومات غاية فى الاهمية وظفقتها فى ادارة الازمة مع كافة الاطراف الالعبة فيها، والمحركة لخيوطها.

الهوامش:-

- 1 أحمد عبدالدايم محمد حسين:- تاريخ أفريقيا الاقتصادية في عصر ما قبل الاستعمار -1500، 1885، وحدة الاعلام والتوعية بالشئون الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة 2013، ص 68، 71.
- 2 أحمد عبدالدايم محمد حسين:- دراسات في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر (العلاقات الأفروآسيوية نموذجاً)، القاهرة 2019، ص 5 .
- 3 Emily A. Haddad:- Digging to India: Modernity, Imperialism, and the Suez Canal, Victorian Studies, Vol. 47, No. 3 (Spring, 2005),p.363,365
- 4 André Siegfried:- The Suez: International Roadway, Foreign Affairs, Vol. 31, No. 4 (Jul., 1953), p. 605
- 5 أحمد عبدالدايم محمد حسين:- الجذور التاريخية لمشكلة الأرض في جنوب افريقيا -1835، 2006، القاهرة 2009، انظر الفصل التمهيدي.
- 6 F.O.423-2:-Dus levled by the Suze Canal, 1872-1873
- 7 G. G. Lawrie:- South Africa's World Position, he Journal of Modern African Studies, Vol. 2, No. 1 (Mar., 1964),p.41
- 8 Alan B. Mountjoy:- The Suez Canal at Mid-Century, Economic Geography, Vol. 34, No. 2 (Apr., 1958), p.160-162
- 9 Halford L. Hoskins:- Some Aspects of the Security Problem in the Middle East, The American Political Science Review, Vol. 47, No. 1 (Mar., 1953),p.188
- 10 Jon B. Alterman:- American Aid to Egypt in the 1950s: From Hope to Hostility, Middle East Journal, Vol. 52, No. 1 (Winter, 1998), p.52
- 11 David R. Devereux:- Britain, the Commonwealth and the Defence of the Middle East 1948-56, Journal of Contemporary History, Vol. 24, No. 2, Studies on War (Apr., 1989), p.327,334
- 12 Anthony Adamthwaite:- Suez Revisited International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 64, No.3 (Summer, 1988),p. 450
- 13 زاهر رياض:- استعمار افريقيا واستقلالها، دار المعرفة، 1966، ص 245.
- 14 خطاب مفوضية بريتوريا الى الخارجية المصرية بشأن الاتفاق المصرى البريطانى فى 30 يوليو 1954، ص 1.
- 15 خطاب مفوضية بريتوريا الى الخارجية المصرية بشأن الاتفاق المصرى البريطانى فى 30 يوليو 1954، ص 2.
- 16 نفسه، ص 2.
- 17 خطاب القائم بأعمال مفوضية بريتوريا، محمد سامى، الى وكيل وزارة الخارجية فى 22 اغسطس

- 1954 ا بشأن تقرير باهم ما نشر بالصحف الاسرائيلية باتحاد جنوب افريقيا ، ملف 3 رقم محفظة 83، فيلم 54 ، ارشيف بلدان ، خارجية، ص 1.
- 18 المرفق الثاني لخطاب 22 اغسطس 1954.
- 19 المرفق الثالث بنفس الخطاب السابق.
- 20 المرفق الرابع بنفس الخطاب السابق.
- 21 المرفق الخامس بنفس الخطاب السابق.
- 22 المرفق السادس بنفس الخطاب السابق.
- 23 المرفق السابع بنفس الخطاب السابق.
- 24 المرفق الثامن بنفس الخطاب السابق.
- 25 المرفق التاسع بنفس الخطاب السابق.
- 26 المرفق العاشر بنفس الخطاب السابق.
- 27 المرفق الحادي بنفس الخطاب السابق.
- 28 المرفق الثاني عشر بنفس الخطاب السابق.
- 29 المرفق الثالث عشر بنفس الخطاب السابق.
- 30 المرفق الرابع عشر بنفس الخطاب السابق.
- 31 المرفق الخامس عشر بنفس الخطاب السابق.
- 32 المرفق السابع عشر بنفس الخطاب السابق.
- 33 خطاب القائم باعمال مفوضية بريتوريا الى وكيل الخارجية بشأن صدى الاتفاق المصري البريطاني في صحف الاتحاد في 4 اغسطس، 1954، ص 1.
- 34 نفسه، ص 2.
- 35 Alan B. Mountjoy:– Op.Cit.,p.156
- 36 Ibid, pp.160–162
- 37 Mohamed A. El-Khawas:– Africa and the Middle Eastern Crisis, Issue: A Journal of Opinion, Vol. 5, No. 1 (Spring, 1975),p.33
- 38 أحمد عبدالدايم محمد حسين:– مصر ومشروع الدفاع الافريقي 1951–1958.. دراسة وثائقية، في عادل غنيم ولجنة من المؤرخين المصريين:– جمال عبدالناصر وعصره، دار المعارف، 2013، ص ص 110..
- 39 خطاب القائم باعمال مفوضية بريتوريا، محمد سامي، الى وكيل وزارة الخارجية في 26 سبتمبر 1955 ا بشأن تقرير باهم ما نشر بالصحف الاسرائيلية باتحاد جنوب افريقيا ، ملف 3 رقم محفظة 83، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص 1.
- 40 Majid Khadduri:– The Anglo–Egyptian Controversy, Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 24, No. 4, International Tensions in the Middle East (Jan., 1952), p.94
- 41 Eitan Barak:– Between Reality and Secrecy: Israel's Freedom of Navigation through the Straits of Tiran, 1956–1967, Middle East Jour–

- nal, Vol. 61, No. 4 (Autumn, 2007), p.662
- 42 جلاء 350 جندي من بورسعيد الى شرق افريقيا، الاهرام، 1956-1-21، ص 6.
- 43 Leon D. Epstein:- British M.P.S. and Their Local Parties: The Suez Cases, p The American Political Science Review, Vol. 54, No. 2 (Jun., 1960),p.375,381
- 44 David Tal:- Israel's Road to the 1956 War, International Journal of Middle East Studies, Vol. 28, No. 1 (Feb., 1996),p.74
- 45 للمزيد انظر عاصم الدسوقي (تحرير):- اعمال مؤتمر العدوان الثلاثة على مصر 29 اكتوبر - 23 ديسمبر 1956، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2008. وكذا لطيفة سالم:- ازمة السويس.. جذور واحداث ونتائج، مكتبة الاسرة، 2006، ص ص الفصول من 9-6. وكذا نظر ارسكين شيلدرز:- الطريق الى السويس، تعريب خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1962 .
- 46 Jitendra Mohan:- South Africa and the Suez Crisis, International Journal, Vol. 16, No. 4 (Autumn, 1961), p.328, 329
- 47 Olayiwola Abegunrin:- The Arabs and the Southern African Problem , International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol. 60, No.1 (Winter, 1983-1984), pp. 98,99
- 48 Jitendra Mohan:- Op.Cit., p.330, 332
- 49 Ibid, p. 331
- 50 تقرير المحق المصرى عادل عبدالسلام حول اهم ما جاء فى الصحافة اتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص2.
- 51 خطاب مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية ، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، سرى جديد ، خارجية.
- 52 تقرير عادل محمد عبدالسلام حول اهم ما نشرته الصحف باتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس حتى 22 سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، سرى جديد ، خارجية، ص 1
- 53 نفسه، ص ص 1، 2.
- 54 خطاب مفوضية بريتوريا الى وكيل الخارجية فى سبتمبر 1956 بشأن قناة السويس، التقارير السياسية للمفوضية المصرية فى بريتوريا عن جنوب افريقيا 1956-1957 ، ملف 7 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.
- 55 خطاب الوزير المفوض سيف الدين الى وكيل الخارجية المصرية فى 22 سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.
- 56 مذكرة انور فريد السكرتير الاول لمفوضية بريتوريا فى 19 سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص ص 3، 4.
- 57 تقرير عادل محمد عبدالسلام حول اهم ما نشرته الصحف باتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة

- قناة السويس حتى 22 سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص ص 1، 2.
- 58 نفسه، ص 2.
- 59 نفسه، ص 2.
- 60 خطاب مفوضية بريتوريا الى وكيل الخارجية فى 11 اكتوبر 1956 بشأن موضوع قناة السويس ، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.
- 61 تقرير الملحق عادل محمد عبدالسلام بمفوضية بريتوريا حول ما نشرته صحف الاتحاد حتى يوم 30 سبتمبر 1956 بشأن موضوع قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص 2.
- 62 نفسه، ص 2.
- 63 نفسه، ص ص 2، 3.
- 64 خطاب مرفوع من مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية فى 8 اكتوبر 1956 بشأن تصريحات المسؤولين حول موضوع تامين شركة قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.
- 65 المرفق الاول لخطاب مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية فى 8 اكتوبر 1956 بشأن تصريحات المسؤولين حول موضوع تامين شركة قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.
- 66 المرفق الثانى لخطاب مفوضية بريتوريا للخارجية المصرية السابق فى 8 اكتوبر 1956.
- 67 خطاب الوزير المفوض ببريتوريا احمد توفيق خليل الى وكيل الخارجية فى 11 اكتوبر 1956 بشأن البيانات والتعليقات حول تامين قناة السويس ، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 2.
- 68 نفسه.
- 69 خطاب الوزير المفوض سيف الدين انور الى وكيل الخارجية فى 11 اكتوبر 1956 بشأن البيانات والتعليقات حول تامين قناة السويس ، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- 70 خطاب الوزير المفوض ببريتوريا سيف الدين انور الى وكيل الخارجية فى 12 اكتوبر 1956 بشأن موضوع تامين قناة السويس ، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- 71 تقرير ملحق مفوضية بريتوريا عادل محمد عبدالسلام حول اهم ما نشرته صحف اتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص ص 1، 2.
- 72 خطاب من الوزير المفوض ببريتوريا الى وكيل وزارة الخارجية فى 26 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 1.
- 73 خطاب الوزير المفوض الى وكيل الخارجية المصرية فى 1 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، سرى جديد ، خارجية.

- 74 خطاب الوزير المفوض سيف الدين انور الى وكيل الخارجية المصرية فى 5 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- 75 Jitendra Mohan:- South Africa and the Suez Crisis, Op.Cit., p. 332,333.
- 76 تقرير الملحق عادل محمد عبدالسلام بمفوضية بريتوريا حول ما نشرته صحف الاتحاد حتى يوم 30 سبتمبر 1956 بشأن موضوع قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 2.
- 77 نفسه، ص 3.
- 78 تقرير المحق المصرى عادل عبدالسلام حول اهم ما جاء فى الصحافة اتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص 2.
- 79 خطاب الوزير المفوض سيف انور فريد الى وكيل الخارجية المصرية بتاريخ سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- 80 تقرير المحق المصرى عادل عبدالسلام حول اهم ما جاء فى الصحافة اتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس سبتمبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 1.
- 81 نفسه، ص 2.
- 82 نفسه، ص 2.
- 83 نفسه، ص 3.
- 84 تقرير ملحق مفوضية بريتوريا عادل محمد عبدالسلام حول اهم ما نشرته صحف اتحاد جنوب افريقيا عن مشكلة قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 1
- 85 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى وكيل وزارة الخارجية وكيل الخارجية المصرية حول انتقاد المعارضة لسياسة الحكومة بشأن قناة السويس فى 12 فبراير 1957 ، ملف 7 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 1.
- 86 خطاب الوزير المفوض الى وكيل الخارجية المصرية فى 7 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- 87 تقرير الملحق عادل محمد عبدالسلام بمفوضية بريتوريا حول ما نشرته صحف الاتحاد حتى يوم 30 سبتمبر 1956 بشأن موضوع قناة السويس، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 2.
- 88 احمد عبدالدايم محمد حسين:- مصر ومشروع الدفاع الافريقى 1951-1958.. المرجع السابق، ص 120
- 89 David Tal:- Israel's Road to the 1956 War, International Journal of Middle East Studies, Vol. 28, No. 1 (Feb., 1996),p. 59
- 90 Quincy Wright :- Intervention, 1956, The American Journal of International Law, Vol. 51, No. 2 (Apr., 1957), p.272

- ..ohamed A. El-Khawas:- Op.Cit.,p.34 91
- Jitendra Mohan:- India, Pakistan, Suez and The Commonwealth, In- 92
ternational Journal, Vol. 15, No. 3 (SUMMER, 1960), p. 189
- ..Mohamed A. El-Khawas:- Op.Cit.,p.34 93
- Leon D. Epstein:- British M.P.S. and Their Local Parties: The Suez 94
Cases, p The American Political Science Review, Vol. 54, No. 2 (Jun.,
1960),p.381
- Jitendra Mohan:- :- South Africa and the Suez Crisis,..Op.Cit., p. 95
338-342
- ..Ibid, p. 332-338 96
- 97 خطاب الوزير المفوض سيف انور فريد الى وكيل الخارجية المصرية بتاريخ 21 يسمببر
1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية،
- 98 خطاب الوزير المفوض سيف انور فريد الى وكيل الخارجية المصرية فى 5 يناير 1957،
ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية.
- F0. 407-E143-236: JE 1427/27 (3)Sir Pierson Dixon to Mr. Selwyn 99
Lloyd. (Received January 5) (No. 2. Saving) New York,(Telegraphic) Janu-
ary 4, 1957
- F0. 407-E143-236: JE 1427/69 (5)Sir Harold Caccia to Mr. Selwyn 100
Lloyd. (Received January 17)(No. 83. Confidential) Washington,(Telegraphic)
January 16, 1957
- Jitendra Mohan:- South Africa and the Suez Crisis,..Op.Cit.,p. ,343- 101
346
- ..Ibid, p. ,351,352 102
- 103 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية وكيل
الخارجية المصرية حول انتقاد المعارضة لسياسة الحكومة بشأن قناة السويس فى 12 فبراير 1957
، ملف 7 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان، خارجية، ص 2.
- F0. 407-E143-236 JE 1421/183 (7) Sir Harold Caccia to Mr. Sel- 104
wyn Lloyd. (Received March 20)(No. 701) Washingto,(Telegraphic) March
19, 1957
- F0. 407-E143-236:- Further Correspondence Respecting, Egypt, 105
Part 11, January to December 1957, Secret, JE 1191/1 No. 1,EGYPTIAN
ABROGATION OF THE 1954 SUEZ BASE AGREEMENT(1) Sir Pierson
Dixon to Mr. Selwyn Lloyd. (Received January 7)(No. 5 S. Confidential)
.New York,January 4, 1957

- F0. 407-E143-236: (13) Foreign Office to certain of Her Majesty's 106
Representatives(No. 24. Intel. Confidential) February 1, 1957
- F0. 407-E143-236: (14) SUEZ CANAL CLEARANCE Foreign Office 107
to certain of Her Majesty's Representatives(No. 17 Guidance. Confidential)
(Telegraphic) March 5, J 957
- 108 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى وكيل وزارة الخارجية حول السياسة المصرية تجاه
اتحاد جنوب افريقي في 23 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان،
خارجية، ص 1.
- 109 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى وكيل وزارة الخارجية حول السياسة المصرية
تجاه اتحاد جنوب افريقي في 23 اكتوبر 1956، ملف 1 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف
بلدان، خارجية، ص ص 5، 6، 9.
- 110 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى وكيل وزارة الخارجية وكيل الخارجية
المصرية حول انتقاد المعارضة لسياسة الحكومة بشأن قناة السويس في 12 فبراير 1957 ،
ملف 7 رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية، ص 2.
- 111 خطاب من الوزير المفوض بكيب تاون الى وكيل وزارة الخارجية المصرية حول افتتاح
الدورة الخامسة للبرلمان الحادى عشر لاتحاد جنوب افريقيا في 25 يناير 1957 ، ملف 7
رقم محفظة 84، فيلم 54 ، أرشيف بلدان ، خارجية.

أثر قناة السويس على أثيوبيا إستراتيجياً (1952-1977)

د. أحلام رمضان صابر حسن

مقدمة

تعرضت منطقة الشرق الأوسط، الغنية بمواردها الإقتصادية والبشرية علاوة على موقعها الممتاز بين القارات، منذ النصف الثانى للقرن التاسع عشر، لنهب استعمارى وتنافس دولى للسيطرة على هذه الموارد وإخضاع الممرات الملاحية والمضايق والمواقع الإستراتيجية فيها لنفوذه وسيطرته.

وقناة السويس جزء من هذا العالم المتفجر، أثرت وتأثرت بالأحداث التى جرت في المنطقة. فقد تعرضت قناة السويس لخطر المنافسة والتهديد في السنوات التى أعقبت أفتتاحها للملاحة العالمية، واستمرت ذلك الأمر حتى يومنا هذا.

ويوضح هذا البحث الأبعاد الحقيقية لتلك الأخطار التى أحاطت بهذا الممر الملاحي الذى أعطى لمصر بعداً استراتيجياً جديداً منذ السبعينات من القرن التاسع عشر جعل القوى الاستعمارية تتنافس لإخضاع هذا الممر المائى لنفوذه أو إيجاد طريق بديل للتجارة يهدد احتكار قناة السويس، وهو أمر عانت منه مصر والقناة منذ إنشائها.

وتعتبر قناة السويس ميزاناً دقيقاً وحساساً للأحداث السياسية والإقتصادية للعالم ومنطقة الشرق الأوسط بخاصة.

وتاريخ قناة السويس ليس فقط تاريخ مصر وإنما هو أيضاً تاريخ منطقة الشرق الأوسط وتاريخ التنافس الإستعمارى الأوروبى في أفريقيا وآسيا.

تأمين قناة السويس وأثره الإستراتيجى

إن في إهتمام العالم شرقه وغربه بموضوع التأمين لدليلا مادياً على الأهمية الخاصة لهذا المرفق وعلى الأثر البالغ الذى نتج عن التأمين، وإن من يتابع أنباء العالم في هذا الشأن ليدرك حقيقة الوزن الإستراتيجى للقناة وقوة الدور الذى تستطيع أن تؤدى في حقل الإستراتيجية العالمية.

وإن حشد القوى العسكرية الغربية ، واجتماعات قادة وساسة الدول الكبرى ، وإهتزاز الأسواق المالىه العالميه والإهتمام البالغ الذى أبدته كل شعوب الأرض حول هذا الموضوع إنما يعنى حقيقة واحدة هى أن تأمين القناة سيغير كثيراً من خطط توزيع مراكز النقل الاستراتيجيه والقواعد العسكرية وعلى الأخص في مناطق الشرق ، والبحر الأبيض ، والشرق الأوسط ، وجنوب آسيا، وشرق أوربا ... كما أن التأمين سيمخض عنه كثير من تطور شامل بين شعوب العالم القديم وعلى الأخص في آسيا وأفريقيا حيث صال الاستعمار بين ربوعها طوال القرون الحالية، وسيكون لهذا التطور الشعبى آثار مباشرة على النظم والأوضاع السياسية في كل أنحاء العالم وكذلك على الموازين الاقتصادية وأيضاً على كل مظاهر التعامل بين الدول مما سيكون له أثره ونتائجه في تعديل ملامح هذا العصر من كافة الوجوه.

فمصر تمتلك شاطئين عظيمين على البحرين الأبيض والأحمر، وكانت هى دائماً سيدة عصورها الماضية عندما كانت تملك القوة البحرية الكافية التى تتكافأ مع التزامات موقعها الجغرافى على هذين البحرين الواقعيين في قلب العالم القديم بين القارات الكبرى الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، ولقد أدركت مصر حقيقة المزايا التى يتصف بها موقعها الإستراتيجى وما يحتاجه من قوة بحرية تكفل له السلامه والسيادة. فعملت على النهوض بتلك القوة بقدر ما استطاعت.

ورأينا بعد التأمين كيف يحاول الغرب بكل وسائله الظاهره والخفيه لتعطيل الملاحة في القناة ليكشف عن عجز مصر في إدارتها ، وفى افتقارها إلى الخبرة البحرية اللازمه لضمان سير الملاحة حتى تخلق الفرصة التى تبرر للاستعمار اتخاذ أية تدابير بحجة التدخل من أجل سلامة القناة وصلاحياتها للملاحة الدولية.

ولولا مصر تداركت هذا كله واستعانت برصيدها من ضباط البحرية لما استطاعت أن تواجه هذا الموقف الدقيق الذى كان ممكناً أن يتمخض عن مضاعفات خطيرة، فلقد أثبتت

مصر للعالم بأنها تستطيع إدارة القناة بالرغم من محاولات الغرب لتعطيل الملاحة والتأثير على الضباط العاملين بالقناة بالتوقف عن العمل سواء بالاستقالة أو بالامتناع عن العودة إلى العمل عقب إنتهاء أجازتهم وبالرغم من كافة وسائل الإغراء التى قدمتها الشركة الملفاه- بمساعدة السلطات السياسية الفرنسية البريطانية .

ويمكننا القول أن مصر قد أصبحت دولة بحرية لها شأنها ولها خطرها ولها وزنها فلقد كان التأمين وسيلة لأن تعرف هذه الحقيقة ولأن يلمسها العالم كله .

وستتعدل تبعاً لذلك خطط الاستعمار والاستغلال التى كان قد أعدها لتطويق مصر خاصة والقارة الإفريقية عامة.

ومن ناحية الأمن الداخلى .. والسلامة العسكرية للبلاد كان التأمين تطهيراً حقيقياً لما خلفته الشركة القديمة من جهاز كامل للتجسس على أنباء مصر ورصد كافة إمكانياتها وقدرتها أولاً بأول ، فقد كانت الشركة كما وصفها الرئيس جمال عبد الناصر دولة داخل دولة، فكانت ترقب شئوننا وتسجل كل حركاتنا وتعلم بكافة خططنا ونوايانا بحكم قيامها وإشرافها على مجريات الأمور الداخلية في مصر ومعلوم أن تلك الشركة كانت تخضع مباشرة في إدارتها وسياساتها لفرنسا وبريطانيا وأمريكا، وهى نفس الدول الثلاث التى كانت أول من أعترف بإسرائيل وهى التى أصدرت من أجل سلامة تلك الدول التصريح الثلاثى المعروف. ولما كانت مصر في حالة حرب مع إسرائيل فكان ضرورياً إذن أن تظل كل المعلومات والبيانات والإحصائيات عن قدرة مصر الاقتصادية والعسكرية بعيدة عن متناول إسرائيل ، إذن كان تأمين مصر لشركة القناة أمراً ضرورياً لسلامة البلاد العسكرية وأمنها الداخلى وبذلك أغلق المنفذ الوحيد الذى كانتتستمد منه إسرائيل كل حاجتها من أنباء مصر .

إن التأمين أحكم صمام الأمن وكان وسيلة من أجل سلامة الجهاز العسكرى والاقتصادى والسياسى للدولة وبمعنى آخر فقد كان وسيلة لتقوية الكيان الاستراتيجى للدوله سواء في محيطها الخاص أو في محيطها الخاص أو في محيطها الإقليمى العام.

وأيضاً فإن من يتتبع حركة الملاحة في القناة بما يمر فيها من خامات الشرق إلى الغرب وكذلك من منتجات الغرب إلى الشرق .. يستطيع أن يقف على أدق صورة ممكنة للحركة الاقتصادية التى يتبادلها الشرق والغرب والتى تكشف عن الإتجاهات العامة في سياسة الإنتاج والإستهلاك التى يترتب عليها ويرتبط بها الميزان السياسى والعسكرى الدولى.

وفى الميدان السياسى ... وهو الدعامة الثانية التى يقوم عليها الكيان الإستراتيجى للدولة فإن مصر كسبت بالتأميم كسبا محلياً وإقليمياً وعالمياً أعجز الغرب بقادته وساسته وتكتلاته عن الوقوف وحده أمامها فصارت الدول الغربية تتلمس الوسائل ذات الصلة الدولية لتأخذها ذريعة تحقق من ورائها أهدافها الاستعمارية وتصون بها مابقى لها من أنفه وكبرياء.

وهناك معنى بعيد وراء ذلك أيضاً وهو أن التأميم كان لطمة كبرى لمبدأ سياسة الأحلاف وسياسة الاحتكار التى أراد بها الغرب أن يقيمها كوسيلة للإبقاء على سيطرته على أغنى وأخطر منطقة في العالم ، وكان تأميم القناة مثلاً ناطقاً أعجز المستعمرين عن اتخاذ الى شىء بعد أن لمسوا الصدى الكبير الذى رددته جنابات العالم تبارك مصر وتؤيدها .. وهكذا كسبت مصر أنصاراً ودعاة لفلسفتها السياسية الجديدة التى قامت تناهض سياسة الاحلاف.

وفى المحيط الإقتصادى ، وهو الركن الثالث من دعائم استراتيجية نرى أن القناة تتميز بكونها أداة إنتاج ومرفق خدمات فى نفس الوقت، ومعلوم مدى الفائدة المادية التى ستجنيها البلاد من تأميم إدارتها ومدى الفائدة التى سيستثمر فيها هذا الإيراد المتزايد من حصيلة ورسوم المرور فيها، وإن هذا الإيراد الجديد سيضاعف من قوة مصر الاقتصادية وخاصة فى رصيد العملات الصعبة التى ستعيننا على بناء اقتصاد مصر القومى بدون حاجه إلى التضيق أو الإلتجاء إلى الغير وإن هذا الدخل سيعين على تنفيذ مشروعات مصر الاقتصادية .

وأما من ناحية القناة باعتبارها مرفقا للخدمات والنقل الدولى فإن مصر ستجنى كثيراً من النواحي الأدبية والمادية بما ستحققه المنتفعه بالقناة بالتالى سيتدعم مركزها الاقتصادى على أساس من علاقات وطيدة وبما ستؤدية من خدمات متنوعة لكافة الدول تبادل الخدمات والمنافع بجانب ما ستحققه من نفع سياسى.

ومن الناحية المعنوية فيكفى ان اقول ان كسب مصر لتأييد العالم لها فيه الكفاية وفيه الدليل الذى لا يقبل الشك بأن تأميم القناة كان فرصة تنفس فيها العالم لاطهار شعوره ورأية وعقيدته حول ما دعت إليه مصر من أجل السلام.

هذا عرض سريع لما حققه التأميم من أجل تدعيم كيان مصر الاستراتيجى في المحيط والمحلى والإقليمى وبالتالى سيكون له شأنه وخطره في الاستراتيجية العالميه ، وستكون مصر أداة ايجابية في تكييف وتخطيط مستقبل العالم .

أثر قناة السويس على الصراع العربي الإسرائيلي

كان لقرار تأميم قناة السويس صدى قوى على الدول الأوروبية مثل إنجلترا وفرنسا، أما بالنسبة لإسرائيل، فكانت تعاني من الحصار المصري المفروض عليها في البحر الأحمر، والذي كان يدفعها إلى المغامرة بأى شىء في سبيل إنهاء هذا الحصار، لأن هذا الحصار كان يحرمها من الاستفادة بمزايا موقعها على البحرين، ويقطع الصلة بينها وبين الدول الآسيوية والأفريقية، ويقطع الواردات عنها عموماً، والبتروال الإيراني خصوصاً، ويجبرها على شراء حاجتها من البترول من الأسواق البعيدة بأسعار عالية، كما يمنع إسرائيل من إقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأفريقية على البحر الأحمر.

ومن هنا فإن دوافعها لدخول حرب ضد مصر كانت أقوى من خشيتها من دخول هذه الحرب، علماً تفوز برفع الحصار المصري على الملاحة الإسرائيلية.

قامت إسرائيل بالهجوم على مصر يوم 29 أكتوبر 1956 ونجحت إسرائيل في أن تحتل ممر مبتلا، والونتلا، ومحور نخل-التمد، والقسيمة، وفى 23 يناير 1957 أعلن بن جوريون في الكنيست أن إسرائيل لا تفكر في احتلال سيناء بصورة دائمة، ولكنها تريد فقط الضمانات الكافية والناجحة بعدم عرقلة حرية الملاحة الإسرائيلية والدولية. وقال إن حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران والبحر الأحمر يمكن تأمينها: إما بتوقيع اتفاق يضمن حرية الملاحة الإسرائيلية بين إسرائيل والدول العربية الواقعة على خليج العقبة، وهى الأردن والسعودية ومصر، وإما ببقاء القوات الدولية في شرم الشيخ لتأمين حرية الملاحة، بحيث لا تغادر المنطقة إلا بعد التوصل إلى تسوية شاملة بين مصر وإسرائيل، أو التوصل إلى تسوية خاصة بحرية الملاحة في الخليج توافق عليها إسرائيل، وقد استطاعت إسرائيل في 11 فبراير الحصول من الولايات المتحدة الأمريكية على تصريح بأن مضيق تيران وخليج العقبة يعتبران من وجهة النظر الأمريكية، مياهاً دولية، إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية.

وفى الوقت نفسه أبلغت إسرائيل السكرتير العام للأمم المتحدة "أننا لن نسمح ثانية للمدافع المصرية في مضائق تيران بمنع سفننا من عبور خليج العقبة، وأننا سنشق طريقنا بقوة- وأكدت استعداد إسرائيل لخوض حرب ثانية إذا فرضت عليها عقوبات إقتصادية بسبب الإمتناع عن الانسحاب من شرم الشيخ".

وقد سرح هامر شولد بدخول قوات الطوارئ الدوليه شرم الشيخ للحفاظ على السلام والأمن بعد انسحاب القوات الاسرائيلية، ولكن رفض إعطاء ضمانات لإسرائيل بحرية الملاحة في خليج العقبة لمخالفة ذلك لمهمة القوة الدولية.

ولقد كان بسبب رفض إسرائيل الانسحاب من شرم الشيخ بدون ضمانات بحرية ملاحظتها، ورفض هامر شولد إعطاء هذه الضمانات ، أن دخلت هذه القضية في مأزق خطير. ولم يكن في وسع مصر إجبار إسرائيل على الانسحاب من شرم الشيخ وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل قد حصلت من الولايات المتحدة على تصريح بأنها تعتبر مضيق تيران وخليج العقبة مياهاً دوليه إلى أن تقرر العكس هيئة قضائية دولية.

وكانت فرنسا تحرض إسرائيل على البقاء في سيناء وتعرض إستعدادها لمساعدتها إذا تطلبت الظروف. لذلك لم يجد عبد الناصر بداً من الازعان لمرور الملاحة الاسرائيلية في مضيق تيران.

وتحت مظلة الامم المتحدة وبحضور وبموافقة وزراء خارجية مصر واسرائيل والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا، تقرر الجلاء للجميع مع الشروط الاتية

. وضع ستار دفاعي من قوات الامم المتحدة على الحدود بين القوات المصريه والاسرائيلية

. فتح مضيق تيران المسيطر على ميناء إيلات ، للملاحة والتجارة الاسرائيلية

. إخلاء شرم الشيخ لهيئة الرقابة الدولية

. الاتفاق على أنواع محدده من الاسلحة لا تتعدى حدوداً مرسومه جهة الشرق.

لكن كان إتفاقا شفوياً مثلما قالت جولدا مائير في مذكراتها وقد تم به التوصل إلى حل يقوم من أن تسحب القوات الاسرائيلية من قطاع غزه ومن شرم الشيخ، في مقابل " أفترض " أن الامم المتحدة سوف تضمن للملاحة الاسرائيلية حق المرور في مضيق تيران، وعدم عودة الجنود المصريين إلى قطاع غزه.

وقد تضمن خطاب جولدا مائير أن هدف اسرائيل الوحيد هو إقرار حرية الملاحة لها وللدول الاخرى في خليج العقبة ومضيق تيران بعد انسحاب القوات الاسرائيلية. وأبرزت الأهمية القومية الحيوية لحرية الملاحة بالنسبة لاسرائيل ، وقالت أن إقتصادها وإقتصاد دول بحرية عديدة يتوقف على التجارة والملاحة بين البحرين الاحمر والمتوسط، وقد اعتمدت

إسرائيل الذى فرضته قوتها العسكرية في فرض حرية ملاحتها في مضيق تيران بدليل أنه عندما أغلق عبد الناصر مضيق تيران في مايو 1967 لم تلجأ إلى محكمة العدل الدولية وإنما فتحت المضيق بالحرب .

وعلى الرغم من أن الملاحة الاسرائيلية كانت تستطيع المرور من باب المندب ، إلا أن هذا المرور لم يكن يجديها بحال، طالما أن سفنها لا تستطيع الوصول إلى إيلات، وطالما أنها تضطر إلى الدوران حول أفريقيا. لذلك كانت سيطرت مصر على خليج العقبة وقناة السويس كافية في حد ذاتها لحرمان إسرائيل من المرور في البحر الاحمر.

كان وصول إسرائيل إلى البحر الاحمر هو الثمن الباهظ الذى دفعته مصر لقرار تأميم شركة قناة السويس، ولكن كان لوقف الشعب المصرى في وجه العدوان ، ومساندة حركة تضامن الشعوب الاسيويه والافريقية، وتضامن الشعوب العربية، ثم مساندة المعسكر الاشتراكى الذى وصل ذروته برسالة بولجانين رئيس الوزراء السوفيتى إلى ايذن يحذر فيها من تطور الحرب إلى حرب عالمية إذا استمر العدوان، عندما نفذت انجلترا وفرنسا تدخلهما العسكرى في مصر بالاشتراك مع إسرائيل، دون إستشارة الولايات المتحدة، شعر الرئيس الامريكى إيزنهاور بالغضب ، ذلك أن هذا التدخل العسكرى لم يكن من شأنه فقط توريط الولايات المتحدة في صراع دولى مع الاتحاد السوفيتى دون أن يكون لها دور أو رغبة في ذلك، وإنما لأن التدخل العسكرى الثلاثى كان قد ساعد على صرف انتباه العالم عن تدخل الاتحاد السوفيتى الوحشى في المجر.

كان قرار تأميم شركة قناة السويس الهجوم الاسرائيلى على مصر بعد الاتفاق مع انجلترا وفرنسا ولولا تغير الظروف العالمية وتدخل كل من الامم المتحدة، والمعارضة العمالية في البرلمان البريطاني، والاتحاد السوفيتى، ومجموعة دول عدم الانحياز، والرأى العام في البلاد العربية، وكان على رأس القوى التى كان لتدخلها تأثير حاسم في إنقاذ مصر من إحتلال العدوان الثلاثى هى الولايات المتحدة الامريكية، التى وقف رئيس دولتها ، الرئيس دوايت ايزنهاور ضد العدوان الثلاثى منذ البداية، لما رأى من أنه أعطى الاتحاد السوفيتى الفرصة للظهور أمام دول العالم الثالث بمظهر الحامى والمدافع عنها.

وهو ما أعترف به عبد الناصر نفسه الذى رأى أن دور الولايات المتحدة في السياسة العالمية دور فاصل، وأن في يدها جميع أوراق اللعبة السياسية.

والمهم أن قرار تأميم شركة قناة السويس وماترتب عليه من العدوان الثلاثي، كان هو بداية انفراد الولايات المتحدة بالزعامة على العالم الغربي، وأقول نجم الدولتين الاستعمارييتين القديمتين وهما بريطانيا وفرنسا فقد استخدمت الولايات المتحدة العدوان الثلاثي بذكاء لتلقين الدولتين الاستعمارييتين درساً لا ينسى.

وقد ترتب على قرار تأميم شركة قناة السويس وماترتب عليه من العدوان الثلاثي، تحول ميناء "إيلات" إلى ميناء عالمي، ومحاولة إسرائيل الاستعاضة به عن قناة السويس لنقل البضائع والبترول بين آسيا وأفريقيا وأوروبا. فقد عمدت إلى إقامة شبكه من المواصلات بين إيلات والبحر المتوسط، وإدخال تحسينات كبرى على الميناء، وقامت بتوسيعه وتقسيمه إلى قسم للبترول، وقسم لشحن توزيع البضائع، وقسم تخزين البضائع.

وفى عام 1959 كانت هناك ثلاث شركات ملاحية تعمل بواخرها بانتظام بين إيلات والساحل الشرقى لافريقيا.

وسرعان ما أنشأت طريقاً برياً من الدرجة الأولى بين حيفا وإيلات يبلغ طوله 467 كيلو مترا، أطلق عليه الاسرائليون اسم "قناة السويس البرية"، واستطاعت اسرائيل بذلك أن تحول إلى إيلات الجزء الأكبر من حركة الملاحة التي كانت تصل إلى ميناء العقبة الاردنى، حتى بلغ حجم السفن التي تصل إليها في عام 1967 سبع سفن مقابل كل سفينة تصل إلى ميناء العقبة، وقد ترتب على ذلك تسرب النفوذ الاسرائيلى إلى أفريقيا، تدعماً للاستثمارات الاسرائيلية والامبريالية. وقد بلغ من إمتداد النفوذ الاسرائيلى في إفريقيا أن بلغ عدد الدول الافريقية غير العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل حتى عام 1973، 32 دولة، وتمكنت إسرائيل من التغلب على الحصار الاقتصادي العربى ومنافسة الصناعات الغربية.

إلا أن كل هذه الخسائر الجسيمة لم تمنع مصر من تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية هامة، فضلا عن مكسب عودة القناة إلى مصر.

دور القناة فى تقارب العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية

إن علاقات أثيوبيا مع العالم العربي خلال حكم هيلاسلاسى لم تكن مريحة بسبب علاقاتها الودية مع اسرائيل. على الرغم من أن هيلاسلاسى سعى وحافظ على علاقات ودية مع بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان، إلا ان أخرى مثل سوريا وليبيا كانت العلاقات معها معادية باستمرار.

كانت الأهمية الاستراتيجية لأثيوبيا هي الاعتبار الأول في الشعور بالتقارب، وفي الواقع، كان هذا الاعتبار هو الذي جمع بين البلدين. وكما أوضح الكاتب الإسرائيلي المخفي وراء الاسم المستعار "المراسل" فإن الصداقة تقوم على قرب حقيقي من المصالح الحيوية حيث أن أثيوبيا تشكل بطبيعة الحال استمرار مباشر للشرق الأوسط من خلال علاقاتها بالسودان ومصر ووضعها على البحر الأحمر. كانت الموانئ البحرية في عصب ومصوع على البحر الأحمر مهمة للشحن البحري الإسرائيلي. ومضيق باب المندب إذا خضع للسيطرة العربية، يمكن أن يهدد الشحن الإسرائيلي على البحر. وكانت العلاقة مع أثيوبيا أيضاً ذات دلالة سياسية، لأنها تمثل وجود إسرائيل في بلد في أفريقيا خارج جدار المقاطعة العربية.

ومع ذلك، كان المد المتصاعد للقومية العربية وظهور إسرائيل السريع في الشرق الأوسط كقوة عسكرية واقتصادية وقوة تكنولوجية، إلى جانب بعض السياسات المعادية لأثيوبيا من بعض الدول العربية هي التي جمعت إسرائيل وأثيوبيا معاً.

كانت أثيوبيا وإسرائيل الدولتين الوحيدتين غير العربية في منطقة البحر الأحمر. فإن الصداقة بين البلدين يمكن ان ينظر اليها بوضوح على أنها تستند إلى الملائمة الاستراتيجية وليس على أساس الادانة التاريخية. وقد قدمت أثيوبيا اعترافاً قانونياً كاملاً لإسرائيل في عام 1961. في برقية أرسلت في 23 تشرين الأول/أكتوبر لوزارة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير Golda Meir، أعربت أثيوبيا فيها عن أملها في تعاون أوثق وأكثر ثماراً بين البلدين. وسرعان ما تبلور هذا التعاون في المساعدة الامنية الاسرائيلية لأثيوبيا على الرغم من تقديم بعض المساعدات التجارية والتقنية وغيرها من المساعدات.

وبحلول عام 1956 تم فتح أول قنصلية اسرائيلية في أثيوبيا وأصبحت السفارة الاسرائيلية في أديس أبابا هي الوحيدة في أفريقيا التي لديها قسم ملحق عسكري. وتضمنت المساعدة الامنية التي قدمتها إسرائيل تدريب مختلف أقسام القوات المسلحة الأثيوبية في أنشطة متخصصة مثل تكتيكات المغوار والقفز بالمظلة وتقديم المشورة بشأن الخدمات الأمنية. كما شاركت إسرائيل أيضاً في التدريب شبة العسكري لسياسة الطوارئ الأثيوبية، والتحقيقات الجنائية، وإلقاء المحاضرات في كلية الشرطة في "أبا دانيا" Aba Dina.

وعلاوة على ذلك، قدمت إسرائيل مساعدة كاملة لعمليات مكافحة التمرد في الستينيات عندما أصبحت حركات التمرد في اريتريا و أوجادين مكثفة. لم يكن هناك تحالف عسكري مباشر بين البلدين، من أي وقت مضى، ووصلت معلومات مفيدة عن النوايا العربية إلى أديس

أبأبا من مصادر أمنية إسرائيلية. وقد أعربت إسرائيل على ما يبدو في نهاية الستينات الاهتمام بالروابط العسكرية المباشرة. حيث ان إسرائيل بعد انتصارها العسكري عام 1967 على بعض الدول العربية قامت البحرية الاسرائيلية باستطلاع المناطق الاستراتيجية على الساحل الارترى وقامت باستئجار جزيرتى حالب وفاطمة الاستراتيجيتين في الجنوب الغربى للبحر الاحمر التابعتين لارتريا وبذلك أصبح بإمكان الزوارق البحرية الاسرائيلية ان تتجول في البحر من الشمال إلى الجنوب وتهدد في طريقها السواحل الشرقية والغربية حيث تقوم خمس دول عربية، كما أنه في ميناء عصب كانت توجد ثكنات وزوارق اسرائيلية مقاتلة وكذلك وجدت زوارق مسلحة بالصواريخ والمدافع المضادة للطائرات. وكان من ضمن اهداف الوجود العسكري الاسرائيلى في اقليم ارتريا هو تصدير الدور الاسرائيلى في البحر الاحمر.

والواقع ان الوجود الاسرائيلى في بعض الجزر قرب باب المندب سيدعم موقف اسرئيل سياسياً وعسكرياً. وكانت اسرائيل بذلك مراقبة حركة الملاحة البحرية في البحر الاحمر على طول الخط الملاحي الممتد من مضيق باب المندب إلى ميناء إيلات- حيث تقوم بايجاد نقاط مراقبة بحرية على السفن في مواقع الجزر التى تراها مناسبة، وكذلك انعاش الملاحة البحرية الاسرائيلية في خليج العقبة، والبحر الاحمر واحياء الطريق البرى الذى يربط ميناء عسقلان على البحر المتوسط بميناء ايلات في خليج العقبة، والتقليل من أهمية قناة السويس، وكذلك تأسيس قواعد بحرية وجوية قريبة من اسرائيل.

وقام بعض الوزراء والوفود الاسرائيلية بزيارة إلى أديس أبأبا لغرض تقوية الصلات الاسرائيلية الاثيوبية ولعل اهم تلك الزيارات التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية، "أبا إيبان" Aba Eban، فى حزيران/يونيه 1969، وقام بزيارة أخرى رئيس الأركان الجنرال بار-ليف Bar-lev، في عام 1970. وادعى على نطاق واسع أن بار-ليف قد ذهب إلى أديس أبأبا لإجراء اتصالات مع السلطات العسكرية الأثيوبية. وكان الاعتقاد بأن إسرائيل تسعى لإقامة قاعدة في البحر الأحمر، وعرضت المساعدة في تدريب القوات البحرية الأثيوبية، ولتوريد زوارق الطوربيد وإنشاء شبكة رادار على طول ساحل البحر الأحمر الأثيوبي.

على الرغم من أن الحكومة الأثيوبية نفت ووصفت التقارير بأنها خيال مقدم لتشوية موقف أثيوبيا إزاء أزمة الشرق الأوسط، ولم تكن الزيارة التي قام بها بار-ليف في حد ذاتها موضع خلاف، فقد عكست العلاقات العسكرية القوية التي بدا أنها بدأت تتشكل بين إسرائيل وأثيوبيا. وفى واقع الأمر، قبل زيارة بار-ليف، قام وزير الخارجية الأثيوبي، في بيان السياسة العامة، أكدت ان أثيوبيا تتمتع بعلاقات طيبة مع إسرائيل وأن السياسة الخارجية لبلادها تحددها المصالح الكبرى للبلاد.

ولأسباب تتعلق بالتدديد والعداء العربي، فإن أثيوبيا تفضل العلاقات السرية وتتوخى الحذر في دعم القضايا الاسرائيلية، وعلى سبيل المثال، في الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة للأمم المتحدة التي عقدت في تموز/يوليه 1967 بشأن العدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسط ويعكس نمط تصويت أثيوبيا على الاشتراكات الخمسة عشر التي جرت مناقشتها الحذر والحياد الشديدين. وصوتت "لا" على قضيتين تربط العدوان مع الولايات المتحدة، وكان غائباً في الاقتراعات الخمسة التي تدين إسرائيل مباشرة، أمتنعت عن التصويت على هاتين القضيتين التي تدين العدوان ضد الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والاردن، وتطلب من الامين العام للأمم المتحدة تنفيذ القرار المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي، وأيدت أثيوبيا ست أصوات "نعم" بشأن القضايا المتعلقة بالمساعدة الانسانية، ووضع القدس، والمسائل العامة في الامم المتحدة بشأن الشرق الاوسط.

لكن الدعم الدبلوماسي الحذر لأثيوبيا الذي قدمته أثيوبيا أو الحياد الخير على الأقل الذي تلقته إسرائيل في اجتماعات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، قدم إلى إسرائيل "الارتياح النفسي لمعرفة أن لديها جارة واحدة على الأقل على طول ساحل البحر الأحمر على استعداد لقبول وجودها كدولة".

ومع ذلك، فإن مثل هذا الحيطة والحياد الأثيوبي لا يمكن أن يقضى على موجة الانتقادات العربية، وفي بعض الاحيان، العداء المفتوح، خاصة وأن العلاقات الأثيوبية-الإسرائيلية أظهرت علامات تدل على العداء. وابتداء من أوائل السبعينات، زادت الدول العربية على الدعم المادي والمعنوي للجماعات المناهضة الأثيوبية، وهي جبهة التحرير الاريترية والعناصر الموالية للصومال في جيبوتي والصومال. وقد تم افتتاح اتحاد للجمهوريات العربية، يضم مصر وسوريا وليبيا، في القاهرة في آذار/مارس 1972، وأتخذ الاتحاد خطوات من أجل إدماج السودان وكان نجاح مثل هذه الخطوة يمكن أن يكمل تطويقاً عربياً لأثيوبيا. ووضع كل من الشمال وفتحات جنوب البحر الأحمر تحت السيطرة العربية.

وأنتقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع الذي عقد في ليبيا في آذار/مارس 1973 المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى توسيع سيطرتها على البحر الأحمر. وقد أدانت الدول الاسلامية الثمانية والعشرون أثيوبيا عرضها لمساعدة إسرائيل "للسيطرة على البحر الاحمر سياسياً وعسكرياً". وعلاوة على ذلك، ألقى المؤتمر دعمة وراء كفاح جبهة التحرير الاريترية ضد أثيوبيا.

وفي الجمعية العاشرة لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا، أيار/مايو 1973، حظى

اقترح ليبيا بأن توضع العلاقات الأثيوبية- الإسرائيلية على جدول أعمال مؤتمر القمة بتأييد من الجزائر والبلدان العربية الأخرى. كما شن العرب حملة قوية ضد استمرار مقر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا بسبب ما وصفه بومدين Boumedienne الجزائري بأنه "احراج" بسبب علاقات أثيوبيا الودية مع إسرائيل، وفي ظل مثل هذه الضغوط العربية الشديدة، وأيضاً تمشياً مع سياسة منظمة الوحدة الأفريقية، قطعت أثيوبيا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب يوم الغفران التي وقعت في أكتوبر 1973. ولم تستأنف الحكومة العسكرية التي تولت السلطة من الامبراطور عام 1974 العلاقات الدبلوماسية. غير أن التقارير أشارت إلى أن الحكومة واصلت أثيوبيا علاقاتها الودية مع إسرائيل من خلال جلب مستشارين لمكافحة التمرد في عام 1976 من إسرائيل، كما استمرت إسرائيل أيضاً في توريد بعض الاسلحة وقطع الغيار للمعدات الأمريكية حتى أوائل عام 1978.

وفي ظل مثل هذه الضغوط العربية الشديدة، وأيضاً تمشياً مع سياسة منظمة الوحدة الأفريقية، قطعت أثيوبيا العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب يوم الغفران التي وقعت في أكتوبر 1973. ولم تستأنف الحكومة العسكرية التي تولت السلطة من الامبراطور عام 1974 العلاقات الدبلوماسية. غير أن التقارير أشارت إلى أن الحكومة واصلت أثيوبيا علاقاتها الودية مع إسرائيل من خلال جلب مستشارين لمكافحة التمرد في عام 1976 من إسرائيل، كما استمرت إسرائيل أيضاً في توريد بعض الاسلحة وقطع الغيار للمعدات الأمريكية حتى أوائل عام 1978.

الخاتمة

كان لقناة السويس تلك الممر المائي الذي يصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر أهمية قصوى بالنسبة لمصر ، والذي تم افتتاحه عام 1869، حيث أنها تسمح بعبور السفن في اتجاهين في نفس الوقت بين كل من أوروبا وآسيا، وهو أسرع ممر بحري بين القارتين، وكانت لهذه القناة بالغة الأهمية تأثيراً إستراتيجياً على دولة أثيوبيا ،والتي تتمتع بموقع إستراتيجي هام، لكونها إحدى الدول الرئيسة في منطقة القرن الأفريقي ذي الأهمية الإستراتيجية، والذي يرتبط بالأمن القومي العربي والمصري وأمن البحر الأحمر وهو أحد الاتجاهات الإستراتيجية الهامة للأمن القومي المصري.

حصلت أثيوبيا على استقلالها عام ١٩٥٢ من بريطانيا، سعت إثيوبيا في ضم إريتريا، وقد ساعدت أمريكا أثيوبيا في تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية بإيجاد منفذ بحري لها على البحر الأحمر على أساس أن العلاقات بينهم ستسمح لأمريكا بالتواجد في تلك المنطقة المطلة

على البحر الأحمر، ونجحت أمريكا في ذلك عندما أحييت القضية بين إثيوبيا وإريتريا إلى الأمم المتحدة والتي ناقشتها في اللجنة السياسية في الفترة من الثامن إلى الخامس والعشرين من نوفمبر عام ١٩٥٠، وكانت أمريكا قد قدمت مشروع يوصى بإقامة اتحاد فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا تحت سيادة التاج الإثيوبي، وقد استغلت أمريكا سيطرتها على دول أمريكا اللاتينية وكذلك المساعدات التي تقدمها للدول الأوروبية وتم التصويت لصالح مشروع القرار الفيدرالي.

وكانت الاستفادة الإستراتيجية الأساسية التي حصلت عليها إثيوبيا من إريتريا هي الخروج من حصار الأرض اليابسة، لتطل على البحر والمياه المفتوحة. وبعد أن كانت دولة برية محاصرة ومغلقة أسار الهضبة الإثيوبية أصبحت دولة بحرية لها سواحل تطل على مياه المحيط الهندي عبر خليج عدن وعلى البحر الأحمر، وأصبحت إثيوبيا بعد ضمها لإريتريا تتمتع بالسيطرة الإستراتيجية على مضيق باب المندب " المدخل الجنوبي للبحر الأحمر " وقد جعلت هذه الأهمية إثيوبيا محط الأنظار وصراع القوى الكبرى وإسرائيل.

قائمة المراجع

- الوثائق غير المنشورة:-
- الوثائق الاسرائيلية:-
- أرشيف إسرائيل - وثائق وزارة الشؤون الخارجية:-
- وثائق وزارة الشؤون الخارجية باللغة العبرية:-
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 12/2559، حوار مع السكرتير الثاني الإثيوبي بلندن، جازيت إلى أ. إيلات، 14 يونيو 1954.
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 4/4175، القسم الافريقي إلى وزارة الدفاع، 12 أغسطس 1969.
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 5/439، ملاحظات على النقاش حول علاقاتنا مع أثيوبيا إلى جازيت، 27 أغسطس 1972.
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 4/4175، أثيوبيا (تقرير وزارة الخارجية) ، 14 سبتمبر 1967.
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 3/3547، العلاقات التجارية والاقتصادية الاسرائيلية- الإثيوبية، 5 يناير 1964.
- أرشيف إسرائيل: وزارة الشؤون الخارجية، ملف رقم 3/5319، إثيوبيا-إسرائيل في أعقاب منظمة الوحدة الافريقية، 4 يونيو 1973.
- البحوث والدراسات:-**
 - أ- باللغة العربية
 - القائمقام أ.ح كمال عبد الحميد، قناة السويس حقائق ووثائق ، اخترنا لك ، العدد (14) ، ب.ت.
 - ب- باللغة الأجنبية
 - Correspondent. "Ethiopia and Israel," New Outlook 6, No.8 (57), (October 1963).
- أ-المراجع العربية:-**
 - الكتب:-
 - عبد العظيم رمضان، الحقيقة التاريخية حول قرار تأميم شركة قناة السويس،

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000)

- خالد اسماعيل ، علاقات اسرائيل بالدول النامية عام 1968، (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، 1970)

ب- المراجع الاجنبية:-

Ottaway, Marina. Soviet and American Influence in the Horn of Africa -
.(New York: Praeger, 1982)

Schopen, L., Newcombe, H., et. al Nations on Record: United Nations -
General Assembly Roll-Call Votes, 1946-1973 (Ontario: The Canadian
.(Peace Research Institute, 1975)

Selassie, Bereket H. Conflict and Intervention in the Horn of Africa -
.(New York: Monthly Review Press, 1980)

الدوريات:-

الدوريات الأجنبية:-

-.The Washington Post, May 24, 1980

Ethiopia: Israeli Chief of Staff was on Holidays, Says Govt," Africa Di--
ary, Vol XI, No. 41, October 8-14, 1971

Ethiopia: Foreign Policy Statement," Africa Research Bulletin, Vol. 7,"-
.No. 7, Augst 15, 1970

Federation of Arab Republic," Africa Research Bulletin, 9, No. 3, April"-
.15, 1972

Conference of Islamic Foreign Ministers", Africa Research Bulletin, 10,"-
.No. 3, April 1973

.Arica Research Bulletin 10, No.5, June 15, 1973 -

.Africa South of the Sahara (London: Europa Publications, 1982 -

موقف الدول العربية من أزمة السويس (سوريا ولبنان نموذجا)

د/نهلة يس حسن الأنصاري
دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة أسوان

بدأت أزمة السويس حين أخفقت الدول الغربية (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) في فهم المتغيرات السياسية في المنطقة العربية. وعندما بدأت الدعوة إلى الوحدة العربية تتصاعد من القاهرة ودمشق وبرزت مصر كلاعب مسيطر في المنظومة العربية شعر الغرب والإسرائيليون بالخطر لا سيما بعد توقيع الأسلحة المصرية- (السوفيتية) التشيكية والسورية - (السوفيتية) التشيكية. لهذا أبلغ الدبلوماسيون الإسرائيليون ساسة الولايات المتحدة بمخاوفهم من تزايد قوة مصر فيما اعتبرت الإدارة الأمريكية أن حصول مواجهة بين مصر وإسرائيل من شأنه أن يكون عقبة رئيسية تواجه الغرب في سعيه لعلاقات جديدة مع الوطن العربي¹.

(1) موقف سوريا ولبنان من أزمة السويس 1956م.

في 26 يوليو 1956 أعلن عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس في محاولة تحد لمخططات واشنطن وبريطانيا والبنك الدولي في قهر مشاريع التنمية الاقتصادية عن طريق الرجوع في الوعد بتمويل مشروع السد العالي وكانت واشنطن تريد اعتراف مصر بإسرائيل والصالح معها مقابل عملية التمويل التي تكلف حوالي مليار دولار أمريكي، وقد فُتّر الحماس الأمريكي في شهر مارس من عام 1956، بعد فشل مهمة المبعوث الأمريكي هندرسون Henderson في اقناع مصر بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل²، ولكن المشروع حظي بعداء واسع من جانب إسرائيل واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة³. وربما كانت الأسباب أيضاً أبعد من ذلك بسبب اعتراف مصر بالصين الشعبية، وعدم رغبة المصالح النفطية الأمريكية تقوية حركة القومية العربية، لأن ذلك سيقوض مصالحها في الوطن العربي، وبسبب ضغط الدعاية الصهيونية التي زعمت أن إنجاز السد العالي من شأنه تقوية الصناعات الحربية في مصر مما يشكل تهديداً خطيراً لأمن إسرائيل مستقبلاً. وبسبب تزعم عبد الناصر الاتجاه القومي في الوطن العربي، وموقفه المعادي لحلف بغداد⁴.

لذلك بدأت الأزمة بين مصر والغرب (❖) في شهر يوليو 1956 عندما أمم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس وأصبحت شركة مساهمة مصرية رداً على منع المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن مصر⁵. واصطدمت أحلام عبد الناصر بالاستراتيجية الأمريكية في منظورها العام إلى المنطقة ككل، كما جاء في مذكرة

موقف الدول العربية من أزمة السويس (سوريا ولبنان نموذجاً)

الخارجية الأمريكية حيث اكدت المذكرة أن "سياسة ناصر" تهدف أساساً إلى تقويض المصالح الأمريكية والغربية عموماً في المنطقة، الأمر الذي لابد أن يؤدي إلى خدمة أهداف الاتحاد السوفيتي ومصالحه هناك⁶.

تعاليت الإشادة بقرار التأميم من الدول العربية، حتى العراق أجبرته المشاعر القومية على الإعلان أن قرار مصر هو من حقوق السيادة التي تتمتع بها. كذلك أرسل الملك حسين برقية تأييد إلى عبد الناصر وأعرب كل من لبنان وسوريا والسعودية عن تأييده الكامل للقرار⁷.

على أية حال، بدأت في يوليو 1956 أوضاع خطيرة ترسم على الساحة العربية لذا تحركت القوى الوطنية لمواكبة الأحداث. ففي سوريا تسلم صبري العسلي رئاسة الوزارة وأعلن أن هدف حكومته توثيق العلاقات مع مصر، وإيجاد سياسة مشتركة بين البلدين، ودعوة الأقطار العربية لتحقيق وحدة عربية شاملة، وقابل عبد الناصر هذا العرض بالترحاب. هذه السياسة السورية كانت تستجيب لضغط جماهيري كاسح نحو زعامة عبد الناصر والوحدة مع مصر، وساعد هذا التوجه التطورات الداخلية في الجيش السوري الذي حسم مساره نحو مصر. وبعد سماع بيان الحكومة خرجت الجماهير السورية تطالبها بالبدء بخطوات تنفيذية وقدم الطلاب المتظاهرون عرائض مؤيدة أمام المجلس النيابي السوري الذي اتخذ قراراً بالاتحاد مع مصر. وبعد سماع بيان الحكومة خرجت الجماهير السورية تطالبها بالبدء بخطوات تنفيذية وقدم الطلاب المتظاهرون عرائض مؤيدة أمام مجلس النيابي السوري الذي اتخذ قراراً بالاتحاد مع مصر، واعتبر بلسان النائب عبد الكريم زهور "أن مشكلة مصر مشكلتنا ويتوجب علينا أن نوحّد خطواتنا مع مصر وأن نمضي معها"⁸.

اتسم موقف الرئيس كميل شمعون من اعلان تأميم قناة السويس بعدم الحماس في البداية، فلم يصدر عنه أي تصريح أو بيان، ولكن هذا الموقف تغير بعد تنبيه السفير المصري (عبد الحميد غالب) له بضرورة الجهر بالتأييد للقرار المصري وإرسال برقية بذلك للرئيس جمال عبد الناصر⁹. فقد أبدى شمعون رئيس الجمهورية عن تأييده للرئيس عبد الناصر وقراره، ببرقية جاء فيها "بمناسبة الخطوة المباركة التي خطوتها بتأميم الشركة المصرية لقناة السويس أرجو أن تتأكدوا من تأييد لبنان الكامل لعمل من صميم السيادة الوطنية، وقد صرح أيضاً الرئيس شمعون بأن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، وأن تأميمها هو عمل من اعمال السيادة لا يحق لأحد الاعتراض عليه"¹⁰. وقد أوفد الرئيس شمعون السيد "عادل الصلح" رئيس بلدية بيروت إلى تركيا خلال اجتماعات مؤتمر لندن ليدعو الرئيس التركي "جلال بيار G. Bayar" لتأييد مصر في قضية القناة على أن هذه الجهود باءت بالفشل¹¹.

وهنا يحسن بنا التوقف عند موقف الرئيس اللبناني كميل شمعون والتساؤل ألا يعتبر هذا الموقف تحولاً عن سياسته الغربية لاسيما وأن بريطانيا وفرنسا وهي دول غربية كانتا أطرافاً رئيسية في هذه القضية؟ ويذكر محمود البنا مدير إدارة الشرق بوزارة الخارجية اللبنانية أن التصريحات التي أدلى بها الرئيس كميل شمعون تأييداً لمصر لم تكن إلا تحت ظروف خاصة أهمها مجارة الرأي العام ثم التخفيف من وقع المقالات التي ينشرها إميل لحود في تأييد مصر إذ يعتبره أخطر منافسيه، ويردف (البنا) أن الرئيس شمعون كان في قلق بالغ بسبب الانتصارات التي تحققت في مصر ورئيسها جمال عبد الناصر، وهكذا فإن ما ذكره لحود يؤكد ما ذهبنا إليه في بداية الحديث عن موقف الرئيس اللبناني من تلكؤه في الإعراب عن موقفه بشكل صريح¹².

أما عن الخطاب السياسي الذي القاه في عيد ديني (سيدة التلة) وتأييده لوجهة النظر المصرية، أصدر السفير المصري في لبنان لبعض الصحف أنه يمكن أن يفهم منه أن الاجراءات التي اتخذتها مصر تعتبر تهديداً، ويعتبر السفير المصري أن مجارة الرئيس شمعون للرأي العام في الظاهر على الأقل، مردداً في المقام الاول إلى الانتخابات القادمة¹³.

أما موقف الحكومة اللبنانية من التأميم فجاء العكس من موقف الرئيس شمعون فقد سارع رئيس الوزراء عبدالله اليافي بأصدار تصريح في اليوم التالي من القرار جاء فيه "إن الحكومة اللبنانية تؤيد القرار المصري بتأميم قناة السويس وأن القرار يعتبر خطوة جريئة برهنت الحكومة المصرية من خلالها على أنها دولة حرة مستقلة تعرف كيف ترد الكيد في نحور أصحابه"، وكذلك صرح وزير الخارجية سليم لحود بأنه يؤيد خطوة مصر ويعتبر أن لها كل الحق في ذلك لأن القضية قضية سيادة ولأن الشركة شركة مصرية¹⁴، وقد أدى هذا الموقف لليافي إلى تأليب العناصر المتطرفة عليه من المسيحيين الانعزاليين الذين يتهمونه بأنه "نزل إلى الشارع" وتخلي عن اتزانه كرئيس حكومة مسئول، ويرى السفير المصري أن تأييد اليافي يرجع إلى تفكيره في الانتخابات القادمة ولكن يؤكد السفير أن هذا التفكير لا يمنع من القول أن الرجل جدير بكل تشجيع وتأييد¹⁵.

وعندما عقد مجلس النواب اللبناني أول جلسة له بعد قرار التأميم في 30 يوليو عام 1956 وتقدمت لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس باقتراحها لتأييد مصر والذي جاء نصه "إن مجلس النواب - إذ يقرر الجهود الجبارة التي تنزلها الشقيقة العزيزة مصر في تدعيم استقلالها سياسياً واقتصادياً ويتوجه إلى الرئيس عبد الناصر بتهانيه الحارة على الخطوة الجريئة التي خطتها مصر في تأميم شركة قناة السويس ويؤيده متمنياً لمصر إطراد النجاح

والتوفيق"¹⁶. وقد أيد عبد الله اليافي رئيس الوزراء هذا الاقتراح مؤكداً أن حكومته مقتنعة بصواب القرار المصري، وحذر الغرب من مغبة أية خطوة مرتجلة توجه نحو مصر معتبراً أن هذه الخطوة موجهة للعرب جميعاً¹⁷، وقد صدق مجلس النواب اللبناني على هذا الاقتراح بالإجماع وقد انبري أعضاؤه في تأييد القرار المصري¹⁸.

لقي التأميم تأييداً مطلقاً من الشعب اللبناني تمثل في مظاهرات كبرى طافت مختلف أنحاء لبنان لم تقتصر على العاصمة بيروت فقط، ففي طرابلس تزعم محافظ المدينة وأعيانها مظاهرة هتف من خلالها المتظاهرون بحياة الرئيس جمال عبد الناصر وهدد فيها الخطباء بتخريب منشآت شركات البترول الأجنبية في حال ما إذا تعرضت مصر لأي ضغوط من الدول الغربية، وقامت مظاهرات أيضاً في صيدا، والنبطية (جنوب لبنان) وزحلة¹⁹، وفي 16 أغسطس في مؤتمر لندن شهدت لبنان إضراباً عاماً ومظاهرات حاشدة تأييداً لمصر، ففي بيروت أغلقت المتاجر والمكاتب والمصالح الحكومية أبوابها وسارت الجماهير في مختلف أنحاء العاصمة وفي ساحة البرلمان أعلنت تأييدها للقرار المصري من مختلف القوى الرسمية والشعبية، وفي طرابلس خرجت مظاهرة ضخمة قدر عددها بثمانية آلاف متظاهر²⁰.

وفي الصحافة اللبنانية فقد أحاطت قرار التأميم بالاهتمام البالغ حيث حفلت صفحاتها بالافتتاحيات والأنباء والمقالات والتعليقات التي حملت معاني التأييد للقرار والإعجاب بشجاعة الرئيس عبد الناصر²¹، ولكن قليلاً من الصحف اللبنانية قد شذت عن التأييد الجارف لمصر كصحيفة العمل - لسان حال حزب الكتائب وبعض الصحف الصادرة باللغة الفرنسية كصحيفة Le Soir المساء²².

أما موقف الأحزاب اللبنانية فقد بادرت بالتعبير عن تأييدها لقرار التأميم فقد أرسل حسين العويني - رئيس مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات في لبنان - برقية تأييد للرئيس جمال عبد الناصر، وبعثت الهيئة الوطنية برئاسة الدكتور محمد خالد برقية إلى دول مؤتمر باندونج للوقوف بجانب مصر في قرارها²³، وأما حزب الكتائب فقد حرص على إظهار تأييده لمصر حيث زار رئيسه بيار الجميل السفارة المصرية حيث أبلغ السفير المصري تأييد حزبه لقرار التأميم²⁴، وقام حزب النجادة بتنظيم مظاهرة كبرى اخترقت الشوارع الرئيسية في بيروت حاملة الأعلام المصرية، وقد ذهب رئيس الحزب "عدنان الحكيم" إلى السفارة وأبلغ تأييد حزبه وأما حزب التحرر برئاسة رشيد كرامي قد دعي الطرابلسيين بالقيام بمظاهرة كبرى لتأييد مصر وقام أعضاؤه بجمع توقعيات التأييد من الأهالي تمهيداً لإرسالها للقاهرة²⁵.

وبسبب تصاعد وتيرة الأحداث المتجهة نحو الحرب، عقد في دمشق المؤتمر الشعبي العربي في 19 سبتمبر وتمثلت فيه الأحزاب والهيئات السياسية من مختلف الدول العربية، وكان هدفه "نصرة مصر" وانتخب حميد فرنجية رئيساً للمؤتمر. وفي 25 سبتمبر 1956 التقى الرئيس شمعون برئيس الحكومة ووزراء وقائد الجيش وطلب منهم درس الاتفاق العسكري مع سوريا "في ضوء التطورات الإيجابية التي طرأت على الاتصالات الخاصة به". وقامت حملة عربية في 27 سبتمبر محورها مصر - سوريا - السعودية على الحكم اللبناني لعدم ثقتهم بإخلاص لبنان في قضية قناة السويس وسعيه إلى إشراك تركيا والأردن والعراق في حل أزمة القناة، ومشاركة تركيا والعراق في إدارة القناة²⁶.

وبعد الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن قام فؤاد عمون الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية في 28 سبتمبر بزيارة دمشق لتنسيق التعاون العسكري بين الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل. واقترحت سوريا تدخلاً عسكرياً جماعياً من الدول الثلاث: لبنان، سوريا، مصر. وحاول لبنان إقناع سوريا بقبول تدخل عسكري عراقي إلا أنها رفضت واكتفى بأخذ قرارات دبلوماسية.

على أيه حال، مع تصاعد أزمة قناة السويس وبلوغها شفير الحرب، أصبح السؤال المطروح هو كيف واجه لبنان تلك المرحلة وكيف كانت حالة البلاد الداخلية؟ لقد واجه لبنان الرسمي المرحلة بطريقة سيئة فالشعب اللبناني كان منقسماً على نفسه. في المقابل كانت قوى المعارضة السياسية تكبر وتتحد في ظل تأييد فعال. ومع تصاعد نفوذ مصر كان لا بد للبنان أن يتأثر في وحدته الوطنية المبنية على الطائفية وقراءاتها للحدث. وما ساعد الوضع في لبنان أن يتفاقم ويصاب بعزلة عربية منطلقات المشاريع التي تحركت بها المعارضة السورية بحرية في الساحة اللبنانية لقلب نظام الحكم في سوريا. هذه العوامل منعت لبنان من توثيق علاقاته بالمحيط العربي ونظر إليه وإلى قاداته نظرة معادية للخط العربي²⁷.

وقد شارك لبنان بشكل إيجابي في نشاط اللجنة السياسية للجامعة العربية لدعم موقف مصر وكثف حضوره في أعمال اللجنة واجتماعاتها بدءاً من 5 أكتوبر، وقد اجتمعت على أن الأزمة القائمة بشأن قناة السويس تعني البلاد العربية بأجمعها، وأنها ترفض وسائل الضغط العسكري على مصر والدول العربية، وأعلنت مساندتها لأية خطوة إيجابية من شأنها الوصول إلى حل سلمي لا يتعارض مع سيادة مصر الوطنية والصالح القومي العربي ويتفق وميثاق الأمم المتحدة وأكدت اللجنة على إجماع الدول العربية للدفاع عن حقوقها المشروعة ضد أي عدوان²⁸.

أما سوريا فشهدت انعكاسات للصراع الدولي وتساعد أزمة مصر في ساحتها السياسية. فثمة قطاع قوي من الرأي العام السوري في أوساط الجيش واليسار يدعو إلى علاقة أوثق مع مصر فيما بعض الوزراء منائون لها وخاصة أعضاء حزب الشعب الموالي للعراق، الذين نظموا أنفسهم تحسباً للجيش لقيام بمحاولة انقلاب، وسعوا إلى توجيه نداء لتدخل عسكري عراقي في سوريا. أما الجبهة الوطنية القومية فرأت أن الحرب على الشيوعية حرب مع عدو مصطنع، فأعداء المنطقة ليسوا الاتحاد السوفياتي ومنظموته الشيوعية بل إن المعركة مع الأتحاف العسكرية التي يسعى الغرب لتحقيقها في المنطقة، حرب لحركة التحرر العربية القومية ومنعها من تحقيق الإصلاحات الاشتراكية العربية في سوريا²⁹.

(2) موقف سوريا ولبنان من العدوان الثلاثي.

على أثر هذه الازمة وقع العدوان الثلاثي على مصر ففي 29 أكتوبر 1956 بدأ العدوان على مصر من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل رغم قرار مجلس الأمن بحل مشكلة القناة بالطرق السلمية³⁰، حيث بدأ الجيش الإسرائيلي هجومه على سيناء وقطاع غزة، وكان التحرك الإسرائيلي مفاجئاً لجمال عبد الناصر، ولم ير سبباً لذلك وخاصة في هذا التوقيت، فقد كان الموقف على خطوط الهدنة المصرية هادئاً، وفي اليوم نفسه طلب مندوب الولايات المتحدة الأمريكية من رئيس مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل لاتخاذ خطوات لوقف العمل العسكري الإسرائيلي ضد مصر ولكن بريطانيا وفرنسا قاما باستخدام حق النقض "Veto" لأول مرة لرفض هذا المشروع³¹. والحقيقة أن الرئيس كميل شمعون كان على علم باحتمالية وقوع هذا الاعتداء على مصر، فقد سلم السفير البريطاني في 6 سبتمبر 1956 للرئيس شمعون مذكرة شخصية من سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا يوضح فيها وجهة النظر البريطانية في مسألة قناة السويس ونصح فيها ببذل الجهد لدي الرئيس جمال عبد الناصر ليكون معتدلاً في موقفه وتطرقت المذكرة أيضاً إلى احتمال قيام إسرائيل بالاعتداء على مصر أو بلد عربي آخر، وأكد شمعون أن في حالة قيام إسرائيل بمثل هذا الاعتداء لن تتوانى بريطانيا في الدفاع عن حدود لبنان³².

وعندما بدأ الاعتداء (❖) اندلعت مظاهرات شعبية صاحبة جابت ربوع لبنان منددة بالاعتداء، الذي وصف بالفاشم، وألقيت متفجرات على النوادي البريطانية في بيروت³³. وعلى المستوى الرسمي فقد استنكرت حكومة لبنان الاعتداء، وفي 2 نوفمبر عقد اجتماع كبير في سراي الحكومة، تمثلت فيه جميع الأحزاب والنقابات والشخصيات اللبنانية حيث

دعا الرئيس اللبناني كميل شمعون إلى توحيد الصف العربي من أجل مساندة الحكومة المصرية والشعب المصري في محنته، وطالب الدول العربية بتناسي الخلافات لمواجهة هذه الأحداث، وفي نفس الخطاب أعلن عن دعوة ملوك ورؤساء الدول العربية إلى اجتماع عاجل من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف ثم اتخذ المجتمعون في المؤتمر القرار التالي: "إن الهيئة المجتمعة في السراي الكبير الممثلة في مختلف الأحزاب والنقابات والشخصيات اللبنانية لأجل توحيد الصفوف والجهود تستنكر العدوان المشترك على مصر وتتمنى أن يتخذ مجلس النواب ما يراه مناسباً وضرورياً من قرارات تأييداً لمصر والقضية العربية³⁴.

وقد قوبل الهجوم الإسرائيلي بغضب داخل مجلس النواب اللبناني وقام بعض النواب بطرح قلقهم من هذا الاعتداء وقال النائب "غسان تويني" في مجلس النواب أن "الاعتداء الإسرائيلي على الشقيقة الكبرى مصر ليس كسائر الاعتداءات التي سمعناها في السابق إنما هو هجوم حربي مركزي، وحيال هذا الهجوم يترتب على عاتق الحكومات والشعوب العربية واجبات ضخمة" وقد اجابهم رئيس الوزراء عبدالله اليافي بأن حكومته تجري مشاوراتها مع باقي الدول العربية وأنها تؤكد ارتباطها بالضمان الجماعي وأنها ستقوم بواجباتها في هذا الشأن³⁵. وقد عقد مجلس النواب اللبناني جلسة خاصة بالعدوان حيث أعلن النواب تأييدهم لمصر وقد طالب النائبان بشير العثمان وعبدالله الحاج بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا، وقد وصف في الجلسة رئيس الوزراء عبدالله اليافي العدوان بالإجرامي وأكد على مشابهة هذا العمل بالأعمال الهتلرية والموسولينية، وقد أعلن موافقته مع أعضاء المجلس على القرار الذي نص على "أن العدوان على مصر من قبل قوات بريطانيا وفرنسا خرق لمبادئ الأمم المتحدة، ومجلس النواب إذ يؤيد الشقيقة مصر في نضالها ويشجب هذا العدوان الأثيم، ويطلب من الحكومة اتخاذ التدابير التي تترتبها على لبنان واجبات الأخوة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي العربي³⁶، ولكن سياسة عبدالله اليافي قد ألبت عليه الرئيس شمعون والذي سعي في عزله وإحلال سامي الصلح محلة³⁷.

وقد أبرق "عادل عسيران" رئيس المجلس بنص القرار إلى رؤساء الدول العربية ووزراء خارجيتها وإلى دول هيئة الأمم المتحدة، كما وافق المجلس بالإجماع في 6 نوفمبر على فتح اعتماد بمبلغ قدره مليون ليرة للهلل الأحمر المصري، وأبلغت الحكومة المصرية بذلك القرار عن طريق السفير اللبناني في القاهرة بناء على تعليمات حكومته³⁸. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل استدعي الرئيس شمعون سفير بريطانيا وفرنسا وطالبهما بجلء القوات المعادية عن الأراضي المصرية فوراً دون قيد أو شرط، وحذر الدول الكبرى من العواقب الوخيمة

التي قد تترتب على هذا العدوان³⁹، وكذلك وجه الرئيس اللبناني رسالة إلى الرئيس "جمال عبدالناصر" أكد فيها إدانة لبنان لهذا العدوان وضرورة تضامن العرب وتكاتفهم مع مصر في محنتها⁴⁰، وكذلك حاولت كسب تأييد الدول الصديقة لمساندة مصر في موقفها إزاء الاعتداء البريطاني-الفرنسي فقد أرسلت وزارة الخارجية اللبنانية في نوفمبر برقية إلى سفيرها لدى الفاتيكان بالسعي لدي قداسة البابا حتي يوجه نداءً خاصاً يدعو فيه إلى وقف الاعتداء والعمليات العسكرية في مصر، ويبدل المساعي مع الدول الكبرى للوصول إلى هذه الغاية، وقامت لبنان بهذه المحاولة أملاً في استثمار النفوذ الديني الذي يتمتع به البابا في العالم الغربي⁴¹.

وقد أرسلت الخارجية اللبنانية إلى جميع بعثاتها في الخارج بالتوجيهات التالية: استنكار العدوان وتأييد مصر تأييداً تاماً وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الجامعة العربية والضمان الجماعي والأمم المتحدة، وقف القتال بصورة نهائية وذلك بسحب القوات الإسرائيلية فوراً وراء خطوط الهدنة وكذلك القوات البريطانية والفرنسية خارج مصر، والقبول مبدئياً بالقوات الدولية شريطة أن يتمركز على خطوط الهدنة، مع التحفظ فيما يتعلق بطريقه تشكيله وتحديد مهمته ومدته بقائه، والتنسيق مع مصر في إيجاد حل عملي ونهائي لقضية القناة يتفق مع المبادئ الستة التي أقرها مجلس الأمن⁴².

وفي 13 نوفمبر، عقدت في بيروت القمة العربية بناءً على دعوة الرئيس اللبناني لبحث سبل وقف العدوان، والاتفاق على ما يجب عمله لدعم مصر في دفاعها المجيد على سلامة أراضيها وسيادتها وكذلك لتوحيد السياسة والجهود حرصاً على المصلحة العربية المشتركة⁴³. وكان المؤتمر قد عقد أولى جلساته الثلاث في صباح يوم 13 نوفمبر عام 1956 وفيما رحب الرئيس شمعون بالملوك والرؤساء العرب، ودعاهم إلى اتخاذ سياسة موحدة لمواجهة الأحداث العربية والدولية، وأبدى أسفه لأن الظروف منعت الرئيس عبدالناصر من الحضور، وفي الجلسة تحدث الرئيس السوري شكري القوتلي الذي دعا الحضور إلى الوقوف دقيقة حداداً على أرواح الشهداء، وبعد كلمة القوتلي رفعت الجلسة الأولى للمؤتمر⁴⁴. وبعد رفع الجلسة الأولى اجتمعت اللجنة الفرعية للمؤتمر برئاسة رئيس الوزراء عبدالله اليافي وقد طرح في هذا الاجتماع موضوع قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا على دائرة البحث وعندما لم تستطع اللجنة اتخاذ قرار في هذا الشأن فإنها رفعتة إلى الملوك والرؤساء العرب لاتخاذ القرار المناسب⁴⁵، وفي المساء عقد الاجتماع الثاني لمؤتمر ملوك ورؤساء العرب وقد استغرق سبع ساعات للبت في أمر قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا وتمثله مصر وسوريا

والسعودية والأردن، والثاني: يري قطعها مع فرنسا فقط ويمثله العراق، أما الاتجاه الثالث فيري الاحتفاظ بالعلاقات مع بريطانيا وفرنسا وعدم قطعها ويمثله الرئيس اللبناني كميل شمعون، وقد انتهت هذه الجلسة دون الاتفاق على شيء. وفي اليوم التالي عقدت الجلسة الثالثة وفيها حاول ملوك ورؤساء العرب ضم لبنان والعراق إلى الأكثرية المطالبة بقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا ولكن حال تصلب الموقفين اللبناني والعراقي دون ذلك، حينئذ خرج المؤتمر بقرار توافقي يدعم مصر وفي الوقت ذاته لا يتعرض لقضية قطع العلاقات حيث تضمن القرار الصادر عن المؤتمر ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي اتخذت من 2 إلى 7 نوفمبر عام 1956، وفي حال رفض بريطانيا وفرنسا الجلاء عن مصر ورفض إسرائيل سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة⁴⁶، اعتبرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مسئولة بالتضامن عن استمرار الاعتداء وحينئذ تباشر كل من الدول الممثلة في هذا المؤتمر فوراً كل فيما يخصها وعملاً بحق الدفاع المشروع عن النفس تطبيق أحكام المادة الحادية والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة التي تسمح بها أقصى إمكانياتها وفقاً لالتزاماتها بمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك، وضرورة عزل قضية السويس عن الظروف التي رافقت العدوان ومعالجتها بالمفاوضات السلمية داخل نطاق الأمم المتحدة وعلى أساس معاهدة 1888 (❖)⁴⁷، ووضع حلول تتفق ومقتضيات سيادة مصر وكرامتها.

ويقول سامي الصلح وكان خارج الحكومة "ان المؤتمر اتخذ قرارات مهمة تشجب العدوان وتدعم مصر كلياً، إلا أن مشكلة خطيرة كادت أن تفشل المؤتمر ألا وهي مقاطعة بريطانيا وفرنسا، وكانت سوريا والسعودية ومصر قطعوا علاقاتهم بالدولتين، والعراق والأردن قطعوا العلاقات مع فرنسا فقط، وفي لبنان هدد وزيران بالاستقالة (❖) فظهر الانشقاق الحكومي؛ لأن الرئيس شمعون لا يود قطع العلاقات لأن المسألة صارت تتعلق بتحرير مصر من الجيوش الأجنبية، وذكر سامي الصلح أن الياقي أصرّ على الاستقالة لكنه أجلها بسبب وساطة الملك سعود والرئيس شكري القوتلي. وأثر ذلك، كلف الرئيس اللبناني "سامي الصلح" وكان ذا شعبية في الأوساط الإسلامية، بتأليف حكومة جديدة، وأسند منصب وزير الخارجية إلى "شارل مالك" المعروف بولائه للغرب⁴⁸.

وكان السفير المصري عبد الحميد غالب حاضراً المؤتمر ولم يطلب شيئاً حول قطع العلاقات مع الغرب، وقد ادي انقسام الرأي العام اللبناني حيال أزمة قطع العلاقات مع الغرب إلى الانقسام إلى فريقين، فالفريق الراض للقطيعة مع الغرب يمثل الأغلبية الساحقة

من المسيحيين الذي كان يعتقد أن مثل هذا التوجه من شأنه تعريض مصالح لبنان إلى نتائج سلبية، وجره إلى أزمة من الصعب التغلب عليها، أما الفريق الآخر، كان يرى أنه لا يجوز الإبقاء على علاقات دبلوماسية مع بلدين اعتديا على مصر، علماً أن الرئيس عبدالناصر لم يطلب قطع هذه العلاقات لا قبل القمة ولا بعدها⁴⁹.

ولا يبدو أن موقف كميل شمعون كان غريباً نظراً لارتباطاته بالدول الغربية، وأما ما قام به من شجب وإدانة لم يكن من قبيل المناورة ومجارة للتيار الإسلامي في لبنان والرأي العام العربي، وقد لقي موقفه استحساناً في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة، التي أعلنت تقديرها لجهود لبنان إزاء أزمة الشرق الأوسط، ووعدت بحماية أمن لبنان وضمان استقراره ضد أية أخطار خارجية وخاصة الخطر الشيوعي⁵⁰. وقد تسبب موقف شمعون في حدوث اضطرابات ومظاهرات في لبنان، وخاصة من الطوائف الإسلامية ذات الميول العربية وأدى ذلك إلى توتر في العلاقات مع الموقف المصري لتهدة الرأي العام اللبناني والعربي، ففي أثناء انعقاد جلسات الجامعة العربية في 18 مارس 1957 اقترح خليل تقي الدين سفير لبنان في القاهرة ومندوبها لدى الجامعة إرسال برقية باسم المجلس للرئيس جمال عبد الناصر للتهنئة على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية⁵¹. وفي 21 مارس أيد الوفد اللبناني قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية بتأييد مذكرة مصر التي قدمت إلى الأمم المتحدة في يوم 18 مارس 1957 وأوصت اللجنة باتخاذ هذا القرار، وشارك لبنان في صياغة هذا القرار، الذي جاء مقتضياً وصريحاً، ونص على تأييد دول الجامعة موقف مصر في تمسكها بالسيادة الكاملة على قناة السويس، التي هي جزء لا يتجزأ من أراضيها، وما يترتب على هذه السيادة من حقوق، على أن تكفل حرية الملاحة في القناة على أساس اتفاقية القسطنطينية 1888 والمبادئ التي أبلغتها في الثامن عشر من مارس حكومة مصر إلى الدول المعنية، وتأييد مصر تأييداً تاماً في موقفها من قطاع غزة تنفيذاً لاتفاقية الهدنة، والتمسك بجميع حقوق العرب المشروعة في مياههم الإقليمية⁵².

أما الشعب السوري قد أحرق ثلاث مؤسسات فرنسية في مدينة حلب، لكن عبدالناصر لم يرد توريط الجيش الأردني ولا السوري في القتال مع إسرائيل بعد أن كشفت أمامه أبعاد العدوان ومرامييه. فمطامع إسرائيل في الأردن لم تكن خافية كما كانت هناك خطة حُبكت بالتواطؤ مع أطراف سورية لضرب سوريا في الوقت ذاته الذي حدد لغزو مصر. لذا طالب عبدالناصر سوريا والأردن بالحذر وحمل شعبه وزر الدفاع عن مصر وحرية الأمة العربية. إلا أن الشعب السوري رفض إلا المشاركة في المعركة فتحرك دون انتظار قرار الحكومة السورية.

وفي اليوم الثالث للعدوان كانت الطائرات البريطانية تقصف إذاعة القاهرة و"صوت العرب" حتى سكت البث منها لفترة، عندما أخذت الإذاعة السورية على الفور مبادرتها وارتفع صوتها من دمشق يقول: "هنا القاهرة"، وبث الموسيقى العسكرية وأذاعت البرقيات الواردة وأخبار المعارك، وحفزت الأمة العربية لخوض المعركة إلى جانب مصر⁵³.

وهكذا يتضح مما سبق أن قرار التأميم والاعتداء المسلح على مصر قد أدى إلى سقوط قناع الرئيس شمعون الذي طالما دافع ظاهرياً عن حق مصر في التأميم وفي صد العدوان وكشفت عن ميوله الغريبة.

الهوامش:-

- 1 غسان عيسى: العلاقات اللبنانية السورية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2007، ص 341.
- 2 F. R، 1955-1957، vol. xv، Anderson talks with Nasser incoming telegrams January، 1، March، 12، 1956. P. p1-351.
- 3 جليل ماير: الولايات المتحدة وثورة يوليو 1952 (1952-1958)، ترجمة عبدالرؤف أحمد عمرو، سلسلة تاريخ المصريين (131)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص 268.
- 4 F. R، 1958-1960، vol. xl، Memorandum، of conversation، depart-ment of state Washington، July. 19. 1956. p. 872.
- 5 F. R، Suez crisis. July، 28-december - 1931-1956-vol، X. vl، initial u. s. re action to Egyptian nationalization of the Suez Canal company، July 27. July 28. p.1.
- 6 F. R، 1955-1957، vol. xv، Memorandum from the Assistant Secretary of state for near Eastern. South Asian and African Affairs to the secretary of state، Washington، July، 17، 1956، p. p849-851.
- 7 غسان عيسى: المرجع السابق، ص345.
- 8 المرجع السابق، ص 346.
- 9 وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): محفظة 42، ملف 227/7/1 ج5، كتاب من الوكيل المساعد للشئون السياسية في بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تعليقات على مواقف بعض الشخصيات اللبنانية من قضية السويس، 22/8/1956.
- 10 الأهرام: العدد 25449، 8/8/1956.
- 11 وثائق وزارة الخارجية المصرية (أرشيف البلدان): محفظة 43، ملف رقم 227/7/3 ج2، كتاب من القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة مصر في تركيا إلى وكيل أول وزارة الخارجية الدائم بشأن موقف تركيا من تأميم شركة قناة السويس، 23/8/1956.
- 12 حسين السيد: العلاقات السياسية بين مصر ولبنان 1943-1958، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2011، ص149.
- 13 وثائق وزارة الخارجية المصرية (ارشيف بلدان): ، محفظة 42، ملف 227/7/1 ج5، كتاب من الوكيل المساعد للشئون السياسية في بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تعليقات على مواقف بعض الشخصيات اللبنانية من قضية السويس، 22/8/1956.
- 14 نفس المصدر، محفظة 43، ملف رقم 227/7/1 ج6، كتاب السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن قرار تأميم القناة في 26 يوليو 1956 وصداه في لبنان، 20/8/1956.
- 15 وزارة الخارجية المصرية (أرشيف بلدان): محفظة 42، ملف 227/7/1 ج5، كتاب من الوكيل المساعد للشئون السياسية في بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن تعليقات على موقف بعض الشخصيات اللبنانية من قضية قناة السويس، 22/8/1956.
- 16 مضابط مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة عشر، 30/7/1956، ص2073، وانظر ايضا جامعة الدول العربية دور الانعقاد العادي الخامس والعشرين، الجلسة الخامسة، 12/8/1956، ص335.

- 17 وثائق وزارة الخارجية المصرية (أرشيف البلدان): محفظة 43، ملف رقم 227/7/1 ج6، كتاب من السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن قرار تأميم القناة في 26 يوليو 1956 وصداه في لبنان، 30/8/1956.
- 18 مضابط مجلس النواب اللبناني، مصدر سابق، ص 2074 2077-.
- 19 وثائق وزارة الخارجية (أرشيف البلدان): محفظة 43، ملف رقم 227/7/1 ج6، كتاب من السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن تعليقات على مواقف بعض الشخصيات اللبنانية من قضية التأميم، 22/8/1956.
- 20 الأهرام: العدد 25446، 5/8/1956.
- 21 وثائق وزارة الخارجية (أرشيف البلدان): محفظة 43، ملف رقم 227/7/1 ج6، كتاب من السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن قرار تأميم القناة في 26 يوليو 1956 وصداه في لبنان، 20/8/1956.
- 22 الشخصيات اللبنانية من قضية التأميم، 22/8/1956.
- 23 نفس المصدر، كتاب من السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن قرار تأميم القناة في يوليو 1956 وصداه في لبنان، 20/8/1956.
- 24 نفس المصدر، تقرير من ملحق السفارة (جمال الدين عفيفي) إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن حزب الكتائب اللبنانية، 20/10/1956.
- 25 الأهرام: العدد 25441، 31/7/1956.
- 26 غسان عيسى: مرجع سابق، ص 349.
- 27 المرجع السابق، ص 350.
- 28 جامعة الدول العربية: دور الانعقاد العادي السادس والعشرين، الجلسة الأولى، 15 أكتوبر 1956، ص 273.
- 29 غسان عيسى: المرجع السابق، ص 350.
- 30 Albert Hourani, A History of the Arab people faber and faber, first published, London, 1991. p. 368.
- 31 رشا على: وزارة الخارجية المصرية (1970-1954)، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2012، ص 107.
- 32 وثائق وزارة الخارجية المصرية (أرشيف بلدان): محفظة 43، ملف رقم 227/7/1 ج6، مذكرة من السفير بلبنان إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مذكرة من وزير خارجية بريطانيا إلى الرئيس شمعون 11/9/1956.
- 33 وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد): محفظة 317، ملف 55/10/4، خطاب فخامة الرئيس الأستاذ كميل شمعون في مؤتمر السراي في 2/11/1956، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بدون عنوان، 20/12/1956.
- 34 وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد): محفظة 317، ملف 55/10/4، خطاب فخامة الرئيس الأستاذ كميل شمعون في مؤتمر السراي في 2/11/1956، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بدون عنوان، 20/12/1956.
- 35 مضابط مجلس النواب اللبناني: الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة،

- 30 أكتوبر 1956، ص 34-33.
- 36 مضابط مجلس النواب اللبناني: العقد الثاني، الجلسة الخامسة، 2/11/1956، ص ص 66-77.
- 37 وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد): محفظة 61، ملف 3/6/3 سري، كتاب من السفير المصري في لبنان إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن موقف حزب الكتائب ووزارة اليافي، 7/12/1956.
- 38 نفس المصدر: محفظة 319، ملف 5/10/4، برقية الرئيس عسيران إلى دول الأمم المتحدة، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية، 20/12/1956. وانظر أيضاً مضابط مجلس النواب اللبناني 1956، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة السادسة، 6/11/1956، ص 92.
- 39 وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد): محفظة 319، ملف 5/10/4، من السفارة اللبنانية بشأن مساعي الرئيس شمعون أثناء العدوان الثلاثي على مصر، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية، 20/12/1956.
- 40 نفس المصدر، من السفارة اللبنانية بشأن رسالة شمعون إلى عبدالناصر، 8/11/1956، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية، 20/12/1956.
- 41 نفس المصدر، برقية من الخارجية اللبنانية إلى السفارة اللبنانية بالفايتكان، ضمن كتاب السفارة اللبنانية بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية، 20/12/1956.
- 42 مؤتمرات القمة العربية: قراراتها وبياناتها 1946-1990، قمة بيروت، 14-13 نوفمبر 1956، إعداد مكتب الأمين العام 1990، ص 25، ص 26.
- 43 Elie Podeh: The struggle over Arab hegemony after the Suez crisis, Middle Eastern studies, volume 29 number 1, January 1939, Frank Cass, London, p. p. 96. 97.
- 44 حسين السيد: مرجع سابق، ص 162.
- 45 مضابط مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة السابعة، 27/11/1956، ص 107.
- 46 حسين السيد: مرجع سابق، ص 163، ص 164.
- 47 بدوي عبيد واعر علواني: مرجع سابق، ص 62.
- 48 Hitti, Philip, A short History of Lebanon St. Martin's press, New York, 1965, p. 231.
- 49 Ann Williams: Britian and France in the Middle East and North Africa 1914-1967. Macmillaan London 1968., p. 135.
- 50 F. R. 1955-1957, vol. XIII, tel. No. 1880, from the department of state, to the embassy in Lebanon, Washington, November, 23, 1956, p193.
- 51 جامعة الدول العربية: دور الانعقاد العادي السابع والعشرين، الجلسة الاولى، 18 مارس 1957، ص 11.
- 52 نفس المصدر، الجلسة الثانية، 21 مارس 1957، ص ص 30-32.
- 53 غسان عيسى: المرجع السابق، ص 350.

خامساً: القناة من التطهير إلى التطوير

الموقف الدولي الغربي من الإجراءات المصرية تجاه عبور السفن الإسرائيلية
في قناة السويس (1954-1960)

د. خالد مكرم فوزي

قناة السويس بين التطهير والتطوير 1956-1967

د. فائزة محمد محمود خطاب

قناة السويس من الإغلاق 5 يونيو 1967 م إلى إعادة الافتتاح 5 يونيو 1975 م.

د. نجلاء محمد عبد الجواد

أثر مشروعات تطوير قناة السويس على مصر ودول الخليج العربي 1975-2010 م

د. نبوية أحمد عبد الحافظ

قناة السويس والتحديات الإسرائيلية مشروع قناة البحرين "أنموذجاً"

د. إلهام جبر شمالي

قناة السويس الجديدة: (ومحور القناة والمنطقة الاقتصادية)

نبيل بكر عمارة

قناة السويس بين التطهير والتطوير

1956-1967

د. فائزة محمد محمود خطاب

تعد قناة السويس أهم ممر ملاحى في الشرق الأوسط ومن أهم الممرات الملاحية في العالم، ولطالما كانت موضع تنافس الدول الكبرى عبر مر العصور، لما تملكه من موقع جغرافى متميز، يجعلها من أهم القنوات الملاحية في العالم، كما تعد القناة أقصر طريق مائى يربط بين الشرق والغرب، وأيضاً بين الشمال والجنوب مقارنة بالطريق القديم طريق رأس الرجاء الصالح.

ارتبط التاريخ المصرى الحديث أشد الارتباط بقناة السويس؛ ففي منطقة القناة دارت أحداث هذا التاريخ بل وتشكلت وقائعه طبقاً لتطور أهمية قناة السويس، فحين نتحدث عن قناة السويس فإننا نتحدث عن التاريخ المصرى والتاريخ العربى الحديث والمعاصر.

قناة السويس كانت ولا تزال محط أنظار العالم ومطمع ومطمح الدول الكبرى نظراً لما تملكه من موقع استراتيجى هام، فهي تعد الشريان الرئيسى للملاحة البحرية بين قارات العالم، وأقصر الطرق المائية، حيث تعمل على توفير الوقت والوقود لدول العالم، وتمثل القناة عاملاً متميزاً ومؤثراً ورئيسياً سواء على المستوى المحلى أو الدولى، مما كان له أكبر الأثر في توجيه السياسة الداخلية والخارجية محلياً ودولياً لمصر ولكثير من الدول.

ويمثل عام 1956م والسنوات التالية فترة تاريخية هامة من تاريخ قناة السويس، وقد بدأت أولى مراحل هذه الفترة بإقدام الرئيس جمال عبد الناصر على تأميم قناة السويس في أعقاب رفض القوى الغربية عرض تمويل مشروع السد العالى، حينما سعت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة لإفشال ذلك المشروع وعدم تمويله واختلاق الأسباب والمبررات للرفض، وبدأت أزمة السويس منذ إعلان عبد الناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، شركة مساهمة مصرية، مع التحفظ على جميع ممتلكات الشركة في مصر، حيث قررت القيادة السياسية التعجيل باتخاذ قرار التأميم للاستفادة من دخل قناة السويس في تمويل المشاريع القومية، وبرز دور القيادة المصرية في إدارة قناة السويس وتحقيق أعلى عائدات للقناة منذ افتتاحها.

حاولت القوى الأوروبية العظمى " فرنسا وبريطانيا " بكل ما أوتيت من قوة استرداد قناة السويس، وحينما فشلت في استردادها بالضغط الاقتصادي والسياسي، قررت استردادها بالقوة العسكرية، فتحالفت كل من بريطانيا وفرنسا بالتعاون مع إسرائيل للقيام بالعدوان الثلاثي على مصر، واستخدام إسرائيل كذريعة للحرب، وكان ذلك التحالف يسعى في المقام الأول للسيطرة على قناة السويس، ثم إسقاط عبد الناصر رمز القومية العربية، وقد فشل العدوان في تحقيق أهدافه، واضطرت قوى التحالف للخروج من مصر، تحت ضغط من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، لتفادي حدوث حرب عالمية ثالثة، ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي عن الشرق الأوسط، ونجح الاتحاد السوفيتي في النهاية في إقناع الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا وفرنسا لسحب قواتهم من مصر.

وبدأت بذلك مرحلة جديدة في تاريخ مصر المعاصر، بعد تولى الإدارة المصرية قناة السويس، قامت مصر في أعقاب مغادرة القوات البريطانية والفرنسية مصر، بالبدء في أعمال التطهير في المجرى الملاحي لقناة السويس لإزالة آثار العدوان، وذلك عن طريق فريق دولي كبير، وساهمت الإدارة المصرية في أعمال التطهير بشكل فعال وقد أثبت المصريين الكفاءة والذكاء وحسن التصرف، وتم الانتهاء من أعمال التطهير بنجاح، وأعلنت مصر أن قناة السويس مفتوحة للملاحة البحرية، وأنها ستظل حلقة الاتصال بين دول العالم.

وضعت الإدارة المصرية خطة لتطوير وتعميق وتحسين قناة السويس، وذلك للنهوض بالملاحة عبر قناة السويس إلى مستوى أعلى من مما كانت عليه عند التأميم، وتمثلت الخطة في توسيع المجرى الملاحي وتعميقه، بما يتفق مع النمو المطرد في التجارة العالمية وفي أحجام السفن، والعمل على تنمية منطقة القناة، ورفع كفاءة العاملين بالهيئة، فاختلفت القناة اختلافا كبيرا عما كانت عليه قبل التأميم، أخذت حركة السفن تتشط يوما بعد يوم عقب إزالة آثار العدوان الثلاثي من قناة السويس، وظلت حركة الملاحة في نمو مطرد، وأثبتت الهيئة المصرية الجديدة أن مصر حقا جديرة بإدارة قناة السويس وأنها تعلم جيدا أن القناة هي شريان الرخاء والخير لمصر وللعالم ويجب الحفاظ عليها، وقد كانت السنوات العشرة التالية للتأميم 1956-1967 م متميزة ومختلفة بالنسبة لقناة السويس.

تأثير العدوان الثلاثي على الملاحة في قناة السويس.

قامت القوات الأنجلوفرنسية بشن هجوم على منطقة قناة السويس بغارات متواصلة كان من نتائجها إغراق عدد كبير من السفن الآمنة الراسية في قناة السويس ومينائي بورسعيد والسويس، كما أصابت الغالبية العظمى من الوحدات العائمة الخاصة بهيئة قناة السويس كقاطرات الإنقاذ والنشآت والأوناش والكرافات على اختلاف أنواعها وقد كانت

تعمل في ذلك الوقت على ضفاف القناة أو في المجرى الملاحي للقناة، كما قامت القوات المعتدية بضرب كوبري الفردان الضخم المقام عبر قناة السويس بالقنابل فتناثرت أشلاؤه في القناة¹، وقد كانت تهدف من ذلك منع القوات المسلحة المصرية من العودة من سيناء عن طريق الكوبري فأمرت بتدميره تدميرا تاما، وأكبر دليل على أن عملية ضرب قناة السويس وإغراق السفن فيها عملية مدبرة أنهم ذكروا في نهاية العدوان أن لديهم ما يلزم مصر لتطهير القناة من قنين ومعدات، ورفضت مصر رفضا باتا اشتراك الدول المعتدية في تطهير قناة السويس بعد قيامهم بتلك الأعمال في القناة ومدنها وبخاصة مدينة بورسعيد².

حلقت طائرات العدو فوق القناة في عملية استطلاعية هدفت إلى إغراق السفينة عكا - والتي كانت قد تم قطرها إلى بحيرة التمساح بعد ملئها بالأسمنت، وبقيت هناك حتى تصدر التعليمات بإغراقها في القناة إذا تعرضت مصر للاعتداء حتى لا يستخدم العدو القناة - واتصل محمود يونس رئيس الهيئة بالرئيس جمال عبد الناصر وبالقائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر وصدرت الأوامر بإغلاق القناة، فقامت الهيئة بإحضار قاطرة لسحب السفينة عكا إلى مدخل القناة وعندها قامت الغارات الأنجلوفرنسية على القناة وألقت القاذفات وأغرقت السفينة عكا في القناة وهي محملة بالأسمنت وسدت القناة تماما، وأعلنت محطات الإذاعة المصرية بيانا ملخصه كالآتي: إن السفينة عكا إحدى سفن الأسطول المصري كانت تعبر قناة السويس وهاجمتها الطائرات الإنجليزية والفرنسية وأغرقتها في الممر الملاحي للقناة مما أدى بطبيعة الحال إلى إغلاق قناة السويس وتعطيل الملاحة فيها على أثر العدوان على الأراضي المصرية³.

تعرضت قناة السويس لأضرار بالغة أثناء العدوان الثلاثي وقد أغرقت عمدا 48 قطعة بحرية ما بين سفن وقاطرات وقطع بحرية بالمجرى الملاحي للقناة وكنتيجة لذلك توقفت الملاحة في قناة السويس لمدة 165 يوما ولم تعد الملاحة فيها ثانية إلا بعد خروج القوات المعتدية وإعادة تطهيرها على عدة مراحل لإزالة آثار العدوان الواقع عليها⁴.

توقف الملاحة في قناة السويس أثناء العدوان الثلاثي.

كما تعرضت هيئة قناة السويس عمدا للاعتداء، وتم نسف مصنع توليد الغاز الخاص بإضاءة الشمندورات الضوئية، كما أتلقت العديد من العدد الموجودة في ورش الهيئة ونهب العديد من الآلات الدقيقة القيمة التي تمتلكها الهيئة وغيرها من الأجهزة الكهربائية واللاسلكية وقطع الغيار الخاصة بالآلات والوحدات العائمة وغيرها من الأدوات الهامة في أعمال الصيانة والإصلاح، وكنتيجة حتمية لحالة الحرب القائمة أغرقت 12 سفينة في الفرع الغربي وأصبحت محتجزة في المجرى الملاحي وقد كانت تعبر القناة متجهة للجنوب، وسفينة أخرى في شمال القنطرة، وثلاثة سفن في البحيرات المرة وحال العدوان الثلاثي وما ترتب

عليه من إغلاق القناة دون خروجهم منها، كما تراكمت الرمال في بوغاز بورسعيد وفى قاع قناة السويس ولم يكن ذلك أمرا هينا أثناء عملية التطهير⁵.

وبعد وقف إطلاق النار طلبت مصر من الأمم المتحدة في 18 نوفمبر 1956 المساعدة في تطهير القناة من جراء ما حدث فيها أثناء العدوان وذلك لإعادة الملاحة فيها، وبالفعل توجه سكرتير عام الأمم المتحدة همرشولد إلى القاهرة ليجرى مباحثات مع الرئيس جمال عبد الناصر ووزير الخارجية المصرية وأعلن لهم رغبة الأمم المتحدة في القيام بعملية تطهير القناة لإعادة الملاحة فيها بأسرع وقت ممكن وأنه سيقدم تقريرا للجمعية العمومية في هذا الشأن، وبدأ السكرتير العام للأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التطهير وبدأ بالاتصال بالشركات العالمية التي يمكن أن تتولى عملية التطهير وتساهم في هذه المهمة الصعبة⁶.

وأنظر العالم إعادة افتتاح قناة السويس لكي تعود الحياة لطبيعتها، وقد كانت مصر أكثر منهم حاجة إلى فتح القناة وعودة الملاحة فيها لتعويض الخسارة المالية والقيام بواجبها نحو شعبها ونحو العالم أجمع في الحفاظ على القناة مفتوحة دائما فلم تدخر جهدا في سبيل تطهير القناة والتوصل لحلول لهذه الأزمة في أقرب وقت ولكن كان لها شروط يجب أن تحترم.

شروط مصر للبدء في تطهير قناة السويس.

أولاً- أن تنسحب القوات المعتدية من مصر إنسحابا كليا، وهذا حق مشروع لمصر.

ثانياً- ألا تشترك البلاد المعتدية في أعمال التطهير، وذلك حرصا على السلام في المنطقة.

فقد أعلنت مصر أنه طالما القوات الأجنبية مازالت موجودة في مصر فلن تبدأ مصر في إصلاح القناة وتطهيرها لأن هذا سيؤثر على خطتنا الدفاعية ولن نؤخذ بالغدر مرة أخرى ولن تبقى القوات الفرنسية والبريطانية في منطقة القناة لأن جروح المصريين لم تلتئم بعد وقد يحدث احتكاكات لا تحمد عقباها⁷.

استطاعت مصر أن تملئ شروطها على العالم كله وثبت للجميع أنها صاحبة القرار والكلمة الحقيقية عن كل ما يخص قناة السويس رغم أنها لم تكن قد التقت أنفاسها من الحرب ومازالت تعاني من الحرب وأثارها في منطقة القناة ولكنها على الحق والعالم يعلم هذا جيدا ومن الواجب علينا أن نثبت هذه الحقيقة التاريخية كباحثين في التاريخ أن مصر لم تبدأ في تطهير القناة إلا بعد خروج آخر جندي أنجلوفرنسي من بورسعيد وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة وشرم الشيخ انسحابا تاما دون قيد أو شرط وهذا موقف يحسب لمصر ولرئيسها عبد الناصر.

وبدأت المباحثات مع الأمم المتحدة للوصول إلى اتفاق على خطة تطهير القناة وأصدر هويلر Wheeler المستشار الهندسي للبنك الدولي بيانا أعلن فيه أن واجب لجنة الأمم المتحدة فني وليس سياسي⁸ ، وأن المعدات التي ستستخدم في عمليات التطهير من مصادر محايدة، وأضاف أن هذه المهمة تعد أكبر عملية إنقاذ من نوعها في المنطقة، وبالفعل استعد أسطول التطهير الذي تجمع تحت علم الأمم المتحدة للبدء في أعماله بعد الوصول إلى اتفاق مع عبد الناصر⁹ .

تقدم سكرتير عام الأمم المتحدة يوم 22 نوفمبر 1956م بتقريره للجمعية العامة وطلب منهم الترخيص له بعقد اتفاقيات مع مؤسسات مختصة تابعة لدول خارج نطاق النزاع القائم تحقيقا لرغبة مصر ليقوموا بعملية تطهير القناة، كما عزم على استخدام الخبراء العاملين في برنامج المساعدة الفنية في الأمم المتحدة وذلك لمعاينة القناة، وبالفعل أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتاريخ 24 نوفمبر 1956 للسكرتير العام للأمم المتحدة للبدء في استطلاع الوسائل العلمية وعقد الاتفاقات اللازمة لعملية التطهير بالاتفاق مع مصر لتم العملية بسرعة وكفاءة وتحديد التكاليف المطلوبة بشكل أولى يتيح وضع ميزانية لها¹⁰، كما عهدت الأمم المتحدة إلى الجنرال هويلر الذي شغل العديد من المناصب كان آخرها مستشار هندسي في منظمة الأمم المتحدة للإشراف على تطهير القناة، فقد كانت له خبرة طويلة في أعمال التطهير، وطلبت الأمم المتحدة من مصر ووزير خارجيتها الموافقة على الجنرال هويلر¹¹، وافقت الحكومة المصرية وسمحت للجنرال هويلر ومساعديه بالحضور إلى مصر لبحث الأوضاع الخاصة بالتطهير في ديسمبر 1956، بعد إعلان بريطانيا وفرنسا قبولهما الانسحاب الكامل رسميا، وذلك لمناقشة الإمكانيات المشتركة لمصر والأمم المتحدة لتعبئة المعدات الفنية والموظفين اللازمين بأقصى سرعة والقيام بإجراء المعاينات لحصر كافة العوائق بالقناة بالتعاون مع الإدارة المصرية لهيئة قناة السويس¹².

من الملاحظ أن موقف الأمم المتحدة بدأ يتغير تدريجيا لصالح مصر كما أن مواقف باقي دول العالم في مجلس الأمن ستبدل أيضا لصالح مصر وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه أصبحت لمصر كلمة مسموعة في الغرب وبخاصة في الأمم المتحدة التي تحاول جاهدة أن تقرب وجهات النظر بين مصر وباقي الأطراف للوصول للحل الأمثل للأزمة وبداية العمل في تطهير القناة، ومن هنا يأتي دور قناة السويس كورقة ضغط استخدمتها مصر لتفرض رأيها وتعلن حقها الشرعي في إدارة القناة بكل ما يخصها دون فرض وصاية من أحد عليها وأن كل الإجراءات التي سوف تتخذ بعد ذلك بشأن القناة ستكون مصر صاحبة الرأي الأول فيها.

وبرحيل القوات البريطانية والفرنسية عن الأراضي المصرية في 29 ديسمبر 1956، بدأ فريق التطهير في رسم الخطة للبدأ فى التطهير، وعمل رجال الضفادع البشرية المصرية على إزالة الألغام من القناة وتطهيرها، وتم عقد اجتماع نهائي بين محمود يونس رئيس الهيئة وهويلر رئيس فريق التطهير الدولي بعد نقل مقره الرئيسي من القاهرة للإسماعيلية لمتابعة أعمال التطهير، وتم التوصل إلى ضرورة إنهاء أعمالهم في أقرب وقت لإعادة الملاحة في القناة ثانية¹³، كما ألحت بريطانيا على الأمم المتحدة استخدام أسطولها التي اصططحته معها أثناء العدوان على مصر مبررة ذلك بأن المعدات المصرية لن تكفى لتطهير القناة وأن هذا الأسطول سيشارك في التطهير كمحاولة منها لتغيير وجهة النظر العدائية التي كونها العدوان على مصر وإيماناً منها بأهمية القناة بالنسبة لدول العالم وبضرورة عودة الملاحة في قناة السويس في أقرب وقت ممكن ولكن مصر ظلت ترفض اشتراك الدول المعتدية في عملية التطهير وبقاء قوتهم في المنطقة حتى لا تقع قناة السويس تحت إدارة دولية أو محاولة من محاولة الغدر للسيطرة منهم على القناة بحكم وجودهم في المنطقة ولديهم الإمكانيات والأسطول الذي يمكنهم من منع المصريين من أداء أعمالهم في هيئة قناة السويس بالقوة، وعلى أثر هذه الخطوة قد تخسر مصر القناة وما حاربت المعتدين من أجله وهو إدارة القناة تحت القيادة المصرية دون تدخل خارجي في شئون مصر الداخلية وذلك لحماية حقوق الوطن والحفاظ على ما حققه التأميم من مكاسب حقيقية لمصر.

الإعداد لتطهير قناة السويس.

نظرا لما اقتضاه الوضع السياسي والاقتصادي والدولي آنذاك أعلنت مصر على لسان وزير خارجيتها أنها على استعداد لاستعمال جميع المعدات البحرية اللازمة وسفن الإنقاذ الخاصة بأعمال التطهير في قناة السويس بغض النظر عن جنسيتها، على ألا يستعمل هذه السفن أحدا من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين وذلك حرصا على حياتهم حتى لا يتعرضون للاعتداء خاصة أنهم سيعملون في منطقة القناة التي تعرضت للقصف والدمار نتيجة للعدوان الذي لم يفرق بين رجل وامرأة وأطفال وشيوخ ومواطنين عزل وقام بتدمير المنازل والمؤسسات الأهلية دون رحمة، فمصر لن تكون مسئولة عما سيحدث لهم إذا اشتركوا في عملية التطهير¹⁴، وبعد الموافقة على الشروط المصرية ودراسة موضوع تطهير قناة السويس دراسة فنية وافية مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص كل عائق في المنطقة التي كان غارقا فيها ومدى المساحة التي يحتلها من المجرى الملاحي وتقديم الإدارة المصرية رأيها الفني وعرضها لمشروع التطهير الذي قررت فيه تطهير القناة.

وبالفعل تمت الموافقة على مشروع مصر للتطهير وشاركت فيه بكل ما تملك من مهندسين وعمال وإمكانيات دون أن تسمح بأي تدخل في الاختصاصات المصرية، ويذكر محمود يونس

رئيس الهيئة آنذاك أنه لو توافرت لدينا الإمكانيات اللازمة لقمنا بالتطهير دون مساعدة من أحد ولكن العالم كان ينتظر عودة الملاحة في القناة في أسرع وقت ولن يحدث ذلك إلا بمعونة فنية كبيرة، وبالفعل تضافرت الجهود بعزم وإخلاص حتى تم تطهير القناة في نصف الوقت الذي كان مقدرا لتطهيرها وأثبتنا للعالم كفاءة الإدارة المصرية للقناة.

وقعت اتفاقية تطهير قناة السويس¹: بوزارة الخارجية المصرية يوم 3 يناير 1957 م، وكان أسطول التطهير يشمل السفن والوحدات، ويعمل على هذا الأسطول 600 رجل بين خبراء ومهندسين وبحارة ومشرفين فنيين وإداريين¹⁵، وبلغت نفقات تطهير القناة والمهمات الخاصة بها لتعود إلى ما كانت عليه قبل العدوان حوالي من 8.5 مليون دولار، تحملتها الأمم المتحدة في سبيل إعادة الملاحة في قناة السويس إلى مستواها الطبيعي في هذا المرفق الهام والحيوي للتجارة العالمية، تاركين السفن المنتشلة لهيئة قناة السويس القيام بإصلاحها أو التصرف فيها¹⁶.

جهود الإدارة المصرية في تطهير قناة السويس.

نتيجة للعدوان الثلاثي على الأراضي المصرية احتجزت 12 سفينة كانت قد دخلت قناة السويس ولم تستطع الخروج، بالإضافة إلى 15 وحدة غارقة في القناة منذ العدوان، وأحدى عشرة وحدة غارقة في منطقة بورسعيد حتى بدء عملية التطهير في القناة¹⁷، بعد ذلك تقرر تدوير السفن المحتجزة حول جزيرة التفريعة وإخراجها إلى البحر المتوسط لتواصل مسيرتها، وعندها اعترض الغرب على قيام مصر بهذه العملية الدقيقة أزداد المصريون إصراراً على القيام بها ويذكر محمود يونس أنه تحدث إلى الرئيس عبد الناصر في هذا الشأن موضحاً: أن هذا الأمر من اختصاص الهيئة ولا دخل لهيئة الأمم المتحدة به واقترح أن تقوم هيئة القناة وحدها بهذه المهمة وهي كفيلة بإنجاحها، وأبدى عبد الناصر موافقته على هذا الاقتراح، ويلاحظ أن هذه العملية تجرى لأول مرة في تاريخ قناة السويس منذ افتتاحها، ومما يزيد من خطورتها وجود بعض العوائق الغارقة وقامت الهيئة بتنفيذها بمنتهى الدقة¹⁸، ويلاحظ أن هذه العملية يتطلب تنفيذها مهارات بالغة، لكنها تمت بنجاح أدهش خبراء هيئة الأمم المتحدة الذين كلفوا بالإشراف على تطهير القناة وأصحاب السفن المحتجزة أنفسهم الذين أشادوا بالإدارة المصرية رغم تحذير العالم لهم¹⁹.

وبرهنت مصر للجنرال هويلر وللعالم أنها جديرة بتحمل أعباء هذا المرفق الهام وأنها على قدر المسؤولية المكلفة بها²⁰.

وتواصلت الأعمال في القناة دون حدوث أية حوادث حتى وصل همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة إلى القاهرة في 25 مارس 1957 ليتفقد أعمال التطهير في القناة، وظل

1 أنظر الملحق رقم (1) اتفاقية تطهير قناة السويس بالتفصيل.

فيها حتى أعيدت الملاحة الدولية في القناة، وعبرت القناة قافلة من تسع سفن لخمس دول مختلفة احتفالاً بعودة الملاحة في قناة السويس²¹، فقد أثبت المصريون الكفاءة والذكاء وحسن التصرف وسرعة البديهة وقضوا تماماً على فكرة ومبدأ أن الغرب هم فقط اللذين يمتلكون الكفاءة وحسن القيادة لهذا المرفق، وفي 28 يناير 1957 تم إخراج السفن المحتجزة في البحيرات إلى البحر الأحمر لتواصل مسيرتها، وقد استغرقت عملية تطهير المجرى الملاحي للقناة ثلاثة أشهر وثلاثة عشر يوماً²².

بدأت أعمال التطهير القناة وكان أهم العوائق كوبري الفردان الذي دمرته القوات البريطانية والفرنسية في القناة أثناء العدوان فقد كان من أوائل العوائق التي أزيلت من القناة حتى يسهل على وحدات التطهير التحرك في القناة وبالفعل استطاعت مصلحة السكة الحديد أن تنقل كوبري الفردان من ضفة إلى ضفة كتلة وزنها 350 طناً بوسائل بدائية وفرت تكاليف باهظة وضعتها الشركات الأوربية للقيام بهذه المهمة الشاقة وبالفعل استطاعت مصر إعادة الكوبري فيما بعد إلى سيرته الأولى²³، وبعد إنهاء أعمال التطهير تحدث همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذكر أن تكلفة التطهير وصلت إلى حوالي 8.5 مليون دولار أمريكي، وقد تم جمع المبلغ من الولايات المتحدة والباقي ساهمت فيه كل من الدنمرك وكندا والسويد وليبيريا وسيلان والنمسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا²⁴.

قامت هيئة قناة السويس بعمليات انتشال العوائق في القناة بواسطة عمالها وموظفيها ومعاونة مصلحة الموانئ والمناير وذلك بإزالة الباخرة زمالك الغارقة عند مدخل ميناء إبراهيم بالسويس وسبقت في ذلك الأمم المتحدة، فقد كان لتضافر الجهود بين الهيئات المصرية المختلفة الفضل في إعادة النشاط الملاحي في قناة السويس في أسرع وقت ممكن.

وقد استؤنفت حركة الملاحة في ميناء الأدبية وفي الزيتية وغطاس السويس بأكمله منذ اليوم الخامس من يناير 1957، وافتتحت رسمياً في يوم 10 أبريل 1957، كما قامت الأمم المتحدة بانتشال الكراكة 23 والسفينة الحربية أبوقير الغارقة في جنوب القناة، وغيرها من عمليات التطهير التي شارك فيها المصريون في بورسعيد والسويس ومدينة الكاب وكانت عمليات انتشال العوائق تسير على قدم وساق²⁵، وكان من أكبر العوائق الغارقة في قناة السويس السفينة المصرية (عكا) وقد بدأت عملية انتشالها يوم 7 يناير 1957 وتم الانتهاء من نقلها إلى البحيرات المرة خارج الممر الملاحي يوم 14 فبراير، فقد استغرق انتشالها خمسة أسابيع وقد تمت العملية بنجاح وهذا يدل على عزيمة المصريون وإصرارهم على العمل والنجاح رغم قلة معدات الإصلاح في القناة²⁶.

نجحت مصر في إدارة القناة بمهارة واستخدامها كسلاح في المعركة العسكرية وفي المعركة السياسية أيضا، كما طلبت مصر من الأمم المتحدة تقدير الأضرار الناتجة عن العدوان على مصر لطلب التعويض من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا لكي يحاسب المعتدى وسجلت مصر بذلك وجوب احترام حقها أمام العالم كله، وفي 24 أبريل 1957 أبلغت مصر الأمم المتحدة بإعلانها الخاص بقناة السويس عن طريق رسالة وجهها محمود فوزي وزير الخارجية ذكر فيها أن مصر تفهم جيدا المبادئ التي قررها مجلس الأمن في 13 أكتوبر 1956 وطالبت بوضع هذه الرسالة في سكرتارية الأمم المتحدة كوثيقة دولية بما تضمنته من التزامات²⁷، وقد أتاحت القناة الاتصال المباشر بين دول العالم ثانية بدلا من الملاحة عن طريق رأس الرجاء الصالح، فقد وفرت للسفن الكثير من الوقت والجهد والمال، فتخفيض المسافة يعنى عودة أسرع للسفن وذلك يضاعف عدد مرات إبحارها، وبالتالي انخفضت نفقات الشحن وأسعار البضائع المنقولة، مما يؤكد أن قناة السويس تمثل أهمية اقتصادية لمصر، كما أنها تؤثر تأثيرا هاما في الميزان الاقتصادي العالمي²⁸.

جهود مصر الدولية لحل أزمة قناة السويس بعد استئناف الملاحة فيها.

أصدرت الحكومة المصرية مذكرة في 18 مارس 1957م عقب الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية وقطاع غزة في 8 مارس 1957؛ ذكرت فيها أن مصر منذ أن تولت شئون قناة السويس أكدت عزمها على الالتزام باتفاقية القسطنطينية 1888 وقد تمكنت مصر من إثبات مقدرتها في إدارة الملاحة في القناة رغم كل الصعاب التي تعرضت لها حتى تسبب العدوان الثلاثي في إغلاق القناة وبمناسبة استئناف الملاحة في القناة ثانية فإن الحكومة المصرية تعلن ما يأتي:

أولاً- أن مصر تحترم اتفاقية القسطنطينية نصا وروحا.

ثانيا : سيظل نظام فئات المرور بالقناة كما هو طبقا للاتفاق الأخير بين الحكومة المصرية والشركة المؤممة.

ثالثا- موضوع التعويضات والمطالب الناتجة عن التأميم يحل إما بالاتفاق المباشر أو بالتحكيم.

رابعا- تدفع رسوم المرور لهيئة قناة السويس مقدما أو في الجهة التي تعينها الهيئة.

خامسا- سوف تخصص الهيئة اعتمادا خاصا لبرامج تحسين القناة وفقا لما تقتضيه الملاحة في القناة من رسوم المرور ولن يقل عن متوسط النسبة التي كانت تخصصها الشركة سابقا.

سادسا- ستصدر الحكومة المصرية بيانا تفصيليا² عن كل ما تقدم و أن تعود القناة كما كانت صلة خير وسلام بين شعوب العالم جميعا.

أعلنت الجمهورية العربية المتحدة البيان التالي عن قناة السويس ونظام إدارتها وتأكيد احترام اتفاقية القسطنطينية 1888 ومراعاة تطبيقها و الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه وحرية المرور في القناة لجميع الأمم، وأن تصان القناة وتتطور وفقا لمقتضيات الملاحه الحديثة²⁹.

قناة السويس في مجلس الأمن 26 أبريل 1957.

بناء على طلب الولايات المتحدة انعقد مجلس الأمن برئاسة مندوب المملكة المتحدة للتوصل لحل لأزمة السويس وأعلن المندوب البريطاني أن البيان المصري لا يتفق تماما مع المبادئ الستة وأنه لا يتضمن إجراءات تعاون بين مصر والمنتفعين، ثم تحدث المندوب السوفيتي وأعلن موافقته على البيان المصري الصادر في 24 أبريل 1957، ونرى بريطانيا بعد ذلك تحت ضغط مصالحها الاقتصادية بعد ما تكبدته من خسائر مالية فادحة بسبب العدوان وبسبب موقفها العدائي من مشكلة قناة السويس أدركت أنه لا يمكن أن تنفرد وحدها بمقاطعة القناة دون بقية الدول المنتفعة لأن ذلك لن يفي بالغرض ولأن مقاطعتها تكلفها الكثير، قبلت الأمر الواقع وسمحت بعد ذلك بمرور السفن البريطانية في قناة السويس ودفع الرسوم لهيئة قناة السويس لأول مرة منذ التأميم، أما عن الموقف الفرنسي في مجلس الأمن فقد رفضت البيان المصري وطالبت عقد مجلس الأمن ثانية لمواصلة بحث القضية ولكن دون جدوى فقررت مقاطعة القناة وفي شهر يونيو عام 1957 أعلنت فرنسا موافقتها على مرور سفنها في قناة السويس.

فعندما قاطعت إنجلترا وفرنسا قناة السويس تكبدوا العديد من الخسائر وذلك لأن تحويل ناقلات البترول البريطانية والفرنسية عن قناة السويس وسلوكها طريق رأس الرجاء الصالح زادت مدة الإبحار عن طريق قناة السويس بأسبوعين وهذا أدى إلى زيادة نفقات الشحن بنسبة 30%، وأن نقل 100 مليون طن من بترول الخليج العربي إلى أوروبا يتطلب ما حمولته 14 مليون طن من ناقلات البترول ونقل نفس الكمية عن طريق رأس الرجاء الصالح يستلزم زيادة في الناقلات يكلف بناؤها 500 مليون جنيه إسترليني، مع العلم بأن ترسانات بناء الناقلات كانت مرتبطة بعقود بناء حتى عام 1960 ولن تقبل عروض أخرى، وهذا كله أدى إلى زيادة أسعار البترول وجميع البضائع التي تنتجها المصانع المستهلكة للبترول، والنتيجة هي عودة بريطانيا سريعا عن قرارها بمقاطعة قناة السويس التي استمرت لأسبوع واحد فقط ثم عودة فرنسا أيضا عن هذا القرار الغير صائب الذي لم يؤيده الشعب الفرنسي

2 أنظر الملحق رقم (2) الخاص بتصريح الحكومة المصرية أبريل 1957.

والبريطاني على حدا سواء³⁰، وانتهت أزمة قناة السويس بعد نضال طويل وعادت الملاحه فيها لطبيعتها تحت إدارة هيئة قناة السويس واستعادة السيطرة الكاملة على القناة وأكدت مصر للعالم أن القناة ملك لمصر وتحت سيادتها دون منازع وردت الاستعمار على أعقابهِ خارج البلاد³¹، وبهذا الأمر يكتمل النصر الذي حققته مصر في معركة السويس على كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وفرضت عليهم سياستها وموقفها في مسألة قناة السويس وستسير مصر قدما في المرحلة القادمة من أجل تسوية النزاع بين مصر وشركة قناة السويس المؤممة للتفاوض مع حملة أسهم الشركة وأسس التعويض حتى يتم توقيع اتفاق نهائي بين الحكومة المصرية والشركة المؤممة في 13 يوليو 1958 وتسوية الأزمة مع السفن الإسرائيلية.

تسوية النزاع بين مصر وشركة قناة السويس.

دخلت مصر في مفاوضات مع حملة أسهم شركة قناة السويس المؤممة حول أسس التعويض ومقداره، وقد تدخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير كوسيط لتسوية الخلاف بين الحكومة المصرية وحملة الأسهم في الشركة المؤممة، وفي 5 فبراير 1958 عقدت الجمعية العمومية للمساهمين جلسة غير عادية أسندت مهمة البحث عن التسوية إلى ثلاثة مفوضين هم (جورج بيكو، وتشارلز فورد، وجورج فوستر) باعتبارهم يمثلون أصحاب الأسهم وأصحاب حصص التأسيس، وبدأت المفاوضات بين مصر ووفد المساهمين وحملة الحصص بواسطة البنك الدولي، وقد قدرت مصر قيمة التعويضات بحوالي 72 مليون جنية وقدرها المفوضون بحوالي 204 مليون جنية، وأثناء المفاوضات قررت مصر التنازل عن مطالبتها بممتلكات الشركة في الخارج التي تقدر 75 مليون جنية بالإضافة إلى 5 مليون جنية رسوم مرور حصلتها الشركة بعد التأمين من السفن التي لم تدفع لمصر، وتنازل المساهمين وحملة حصص التأسيس عن حقهم في التعويض عن المدة المتبقية من عقد الامتياز حتى عام 1968³².

وقعت اتفاقية روما 29 أبريل 1958³ بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وممثلو أصحاب الأسهم وحصص التأسيس في الشركة المؤممة وتم الاتفاق على أن تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغا يعادل 28 مليوناً وثلاثمائة ألف من الجنيهات المصرية وتترك الأموال الموجودة في الخارج لأصحاب الصكوك وذلك للوفاء بالتعويض المستحق لحاملي الأسهم وحصص التأسيس مستندا على قانون التأمين لسنة 1956، تتحمل الحكومة المصرية معاشات الموظفين السابقين في الشركة المؤممة الذين كانوا يقيمون في مصر ومعاشات الموظفين والعمال الذين كانوا في الخدمة يوم 26 يوليو 1956 أو الذين استمروا في خدمة الهيئة وأحيلوا للمعاش بمقتضى لوائحها وتتحمل الدولة سائر المعاشات الأخرى، ينتقل

3 للتفاصيل أنظر الملحق رقم (3)، (4) إتفاقيات بشأن التعويضات للشركة المؤممة.

إلى الحكومة المصرية ديون الشركة المؤممة، والتي يكون الدائنون فيها مقيمين في مصر، وتحمل الشركة الديون التي يكون الدائنون فيها مقيمين في الخارج يوم توقيع الاتفاقية، تدفع الحكومة المصرية كتعويض نهائي مبلغا وقدره 23 مليون جنيه بالإضافة إلى المبلغ الذي حصلته الشركة المؤممة بعد 26 يوليو 1956 وتم الاتفاق على تقسيط المبلغ 23 مليون جنيه : على خمسة أقساط قيمة كل قسط منهم 4 مليون جنيه ابتداء من أول يناير 1959 وقسط أخير قيمته 3 مليون جنيه في يناير 1964 ولا تحمل هذه الأقساط أية فوائد، وفي حالة إفراج حكومة الولايات المتحدة عن حساب مصر الإسترليني رقم 2 سوف تخصص الحكومة المصرية هذه المبالغ لسداد القسطين التاليين على تاريخ الإفراج قبل موعدهما³³.

ولحل الأزمة نهائيا بين مصر والشركة المؤممة وقعت تحت رعاية البنك الدولي اتفاقية مشتركة في 13 يوليو 1958 وافقت فيها مصر على أن تترك للشركة الملكية الكاملة لأصولها في الخارج على أن تدفع المبلغ المتفق عليه كتعويض للشركة³⁴، وقد ساعد إبرام هذه الاتفاقية على إنهاء ملف تأميم شركة قناة السويس وإفراج الولايات المتحدة عن 30 مليون دولار كانت قد جمدها عقب قرار التأميم، كما ساعد أيضا على توقيع مصر لاتفاقية مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتوسيع وتعميق قناة السويس، وبالفعل قامت مصر بتنفيذ تعهداتها طبقا للاتفاقية وسددت المبلغ على أربعة أقساط بموجب قرض حصلت عليه من البنك الدولي³⁵.

أما الاتفاق النهائي في جنيف 13 يوليو 1958 فقد تضمن ما يلي : تؤول لحكومة الجمهورية العربية المتحدة كافة الأصول القائمة في مصر مهما كان نوعها تنفيذًا لقانون التأميم ويعوض المساهمون وحملة الحصص المدنية الذين أغفل القانون ذكرهم بحيث تحتفظ شركة السويس المالية التي حلت محل الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بكافة الأصول الخارجية من عقار ومنقول والأرصدة المصرفية والأوراق المالية وجميع الحقوق، تعهدت الحكومة المصرية أن ترسل إلى الهيئات التي تحتفظ بأموال الشركة المنحلة إخطارات بتسليم هذه الأصول، وإنهاء القضايا القائمة بين الهيئة والشركة المنحلة بالتصالح³⁶.

وتنتقل إلى شركة السويس المالية التزامات الشركة المنحلة علاوة على الفوائد المستحقة، كما تتحمل مصر كل ما قد يستحق خارج مصر من مصروفات والرسوم والضرائب وغير ذلك من التكاليف في شأن الأموال الموجودة في خارج مصر أو في شأن الإفراج عنها، تلتزم مصر بكل ما ورد في اتفاقية روما 29 أبريل 1958 وبكل الأموال التي عليها وفقاً لهذه الاتفاقية وجميع التزاماتها الداخلية والخارجية، وجاءت مسألة تعويضات حملة الأسهم لتكون الحلقة الأخيرة في مسلسل أزمة السويس ونص الاتفاق على أن تبدأ مصر بدفع أول الأقساط في أول يناير 1959 والتزمت مصر بالسداد وبذلك أنقطع الخيط الرفيع الذي يربط قناة

السويس بالأجانب، وأصبحت القناة خالصة تماماً لمصر التي اجتازت كل الصعاب للفوز بقناة السويس³⁷، ووقعت تحت رعاية البنك الدولي الشركة السابقة على الاتفاقية مع مصر في 13 يوليو 1958، ووافقت فيها مصر على أن تترك للشركة الملكية الكاملة لأصولها خارج البلاد، وعلى أن تدفع تعويضاً قدره (81221000 دولار أمريكي)³⁸.

مرور السفن الإسرائيلية في قناة السويس.

إن وجود إسرائيل بالقرب من سيناء يمثل خطراً من الناحية الإستراتيجية وذلك لأن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر لأنها عنق مصر ومنذ أن قامت إسرائيل أصبحت سيناء رقبة أخرى لمصر، ولا أمان للقناة بغير سيناء³⁹، إذا فالمبدأ هو الدفاع عن سيناء هو دفاع عن القناة وبالتالي هو دفاع عن مصر كلها، ومن ثم فإن الدول الغربية قد خلقت إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لتكون بمثابة جسر لهم للحفاظ على مصالحهم في المنطقة⁴⁰، وقد اشتركت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر مع كل من بريطانيا وفرنسا للحفاظ على حرية مرور سفنها في قناة السويس وقد بدأت العدوان على الأراضي المصرية يوم 29 أكتوبر 1956 واستطاعت السيطرة على سيناء وقطاع غزة من أجل السيطرة على قناة السويس لأنها تمثل طريق ملاحى هام أغلق في وجه سفنها ويهدد مصالحها في المنطقة⁴¹، تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن معترضة فيها على تنفيذ بعض أحكام الهدنة مع مصر بشأن تفتيش السفن ومصادرة البضائع في الموانئ المصرية، حيث اعترض المندوب الإسرائيلي على تعرض السلطات المصرية للسلع المرسلة إلى إسرائيل عبر القناة وأن هذا إخلالاً بأحكام الهدنة، وطلب مجلس الأمن من الحكومة المصرية رفع جميع القيود المفروضة على السفن التي تعبر قناة السويس أياً كانت وجهتها أو البلد الذي تقصده⁴².

وقد أدى العدوان إلى سيطرة إسرائيل على سيناء ومنطقة شرم الشيخ ومن ثم الملاحة في خليج العقبة، وقد رفضت إسرائيل في بادئ الأمر رفضاً باتاً الانسحاب من غزة وشرم الشيخ وجزيرة تيران ومن ثم ظلت مسيطرة على خليج العقبة⁴³، وتحت ضغط من الولايات المتحدة الأمريكية وافقت إسرائيل على الانسحاب من مصر ولكن بشرط فتح خليج العقبة وقناة السويس أمام السفن الإسرائيلية ووضع قوات طوارئ دولية في شرم الشيخ، وقد سلمت مصر بذلك في أبريل 1957 وقبلت وجود قوات الطوارئ لتكون حاجزاً بينها وبين إسرائيل وهذا يعنى عدم قدرة مصر على مهاجمة إسرائيل والعكس صحيح، وشددت مصر إجراءات المراقبة والتفتيش عقب العدوان الثلاثي على السفن الأجنبية التي تعبر القناة وذلك لتأمين القناة وحمايتها وبخاصة على ناقلات البترول والناقلات الحربية، وخففت القيود على السفن التجارية، وقد قل ذلك تدريجياً بمرور الوقت⁴⁴.

وفى الأسبوع الأول من أبريل لسنة 1957 عبرت سفينة إسرائيلية ذات امتياز أمريكي خليج العقبة وأنزلت شحنة من البترول الإيراني في ميناء إيلات ومنذ ذلك الحين ظلت السفن الإسرائيلية تمر في قناة السويس وخليج العقبة حتى يوم 22 مايو 1967 حين أغلقت مصر الملاحة في الخليج أمام السفن الإسرائيلية، وهو ما اتخذته إسرائيل ذريعة لشن الحرب على مصر في 5 يونيو 1967⁴⁵.

إعادة افتتاح هيئة قناة السويس للملاحة البحرية.

في أعقاب افتتاح قناة السويس رسمياً للملاحة البحرية وأصبحت القناة جزءاً من جغرافية العالم الطبيعية والسياسية؛ نتيجة لحدوث تكثيف للنشاط البحري فقد وصلت القناة بين بحرين وفصلت بين قارتين وتزايدت حركة الملاحة البحرية في القناة مرة أخرى، وقد اتضح هذا من اتجاهات خطوط السفن الملاحية إلى موانئ البحر بالإضافة إلى رصد أعدادها والتي أظهرت تفوقاً كبيراً⁴⁶.

مضت مصر تباشر نشاطها في إدارة القناة باذلة كل جهدها لتيسير حركة الملاحة في هذا المرفق الهام، ولقد اعترفت الصحافة العالمية بجهود هيئة قناة السويس وأشادت بها فكتبت صحيفة الديلى أمريكان في 3 أغسطس 1957 وذكرت: لقد اعترفت اليوم دول أوروبا الملاحية بأن مصر تدير القناة المؤممة بمرونة الخبر المحنك، كما اعترفت شركات الملاحة بأن ربانة السفن التي تمر بالقناة لم يعربوا عن أية شكوى⁴⁷.

يذكر محمود يونس أن الهيئة كان عليها في بداية الأمر أن تبدأ بإصلاح ورش الهيئة على الرغم من فرض الحصار عليها منذ التأميم من الدول الغربية، واشتدت وطأته عقب العدوان فلم تستطع الهيئة شراء معدات جديدة، بعد تسلمها الورش العمومية للهيئة بحاله صعبه، على الرغم من أنها كانت أعظم ورش في الشرق الأوسط، فلجأت إلى رجال الأمم المتحدة تطلب منهم المساعدة لإصلاح الورش فاشتترط شرطان هما، إبعاد المهندسين المصريين عن الورش، وإعادة المهندسين والفنيين الفرنسيين الذين يلمون بخصائص هذه المعدات ويقدررون على إصلاحها في أقصر وقت ممكن وسيتم إصلاح 75% من الورش في خلال شهر، وكان رد الهيئة الرفض التام وقررت الاعتماد على المهندسين والفنيين بالهيئة في هذه المهمة الشاقة، واستطاعت إنجازها بكفاءة ومهارة في ثلاثة أسابيع⁴⁸.

وبعد صيانة ورش الهيئة؛ بدأت الجهود تتركز على إصلاح وحدات أسطول الهيئة التي تم انتشالها عند تطهير القناة ومنهم القاطرة عنتر التي كانت غارقة شمالي بحيرة التمساح والكراكة تحتمس التي كانت غارقة في الفرع الأسوي من تفرعة البلاح وقد تم إصلاحها في ترسانة الهيئة وعادت لتطهير القناة ثانية والونش العائم شامخ الذي يزن 80 طناً وقد

استخدم في انتشار العوائق الأخرى⁴⁹، وقد كانت المشكلة التي واجهت الهيئة في ذلك الوقت تتمثل في عدم وجود قطع غيار للمعدات والآلات وغيرها رغم حاجتها الشديدة لها وبعد رفض الدول إعطاء الهيئة قطع الغيار اللازمة لها، فقامت هيئة قناة السويس بالاعتماد على المهندسين والفنيين العاملين في الهيئة وقاموا بتصنيعها في وقت قصير، كما تمكنوا من حل مشكلة اللنشات السريعة التي تساهم في عملية توصيل المرشدين إلى عرض البحر للصعود على السفن التي ستعبر القناة وأيضاً لتوصيل الموظفين المختصين بقياس السفن المراد قياسها لتحديد رسوم العبور وغيرها بطريقة غير مباشرة واستطاعوا بمهارة الحصول على هذه اللنشات التي كانت تصنع في فرنسا وتم منعها عن مصر منذ إعلان قرار التأميم.

جهود الهيئة في تطوير قناة السويس.

قامت الإدارة المصرية بتطوير وتحديث المجرى الملاحي لقناة السويس لتواكب متطلبات الملاحة العالمية، ولكي تساهم حركة العبور المتزايدة، فاختلقت القناة اختلافا كبيرا عما كانت في عام 1870، فقد كانت القناة بعرض 200 قدم (60 متر) تقريبا عند السطح، وبتساع 72 قدما (22 متر) تقريبا عند أقصى عمق، ومع قدوم عام 1956 وتأميم مصر لقناة السويس زاد عمقها إلى حوالي 500 قدم (150 متر) عند مستوى السطح، 196 قدم (60 متر) عند عمق 33 قدم (10 متر)، وقد تم تطهير القناة حتى 45 قدما (13 مترا)، وقد مكنت هذه التحسينات في عام 1956 من زيادة غاطس السفن المارة بالقناة من 24 قدم إلى 35 قدما، وقد زادت تكلفة هذه التحسينات عن 322 مليون دولار، أي أنها زادت عن تكلفة حفر القناة الأصلية بثلاثة أضعاف ونصف، وبالإضافة إلى ذلك انخفضت مدة عبور السفن في القناة من حوالي 45 ساعة إلى حوالي 15 ساعة تقريبا⁵⁰.

وظلت حركة الملاحة في نمو مطرد منذ تولى الإدارة المصرية حيث زادت في سنة 1958 بنسبة 25 % عما كانت عليه قبل التأميم ووصل عدد السفن إلى 49 سفينة، وسجل عدد السفن العابرة في قناة السويس الرقم القياسي يوم 9 مارس 1958 حيث مر بالقناة في ذلك اليوم 84 سفينة وهو أكبر عدد يعبر المرفق في يوم واحد منذ إنشائه، وتوالت بعد ذلك حركة السفن وسجلت أرقاما قياسية في السنوات التالية ويرجع ذلك لمجهودات الهيئة وما أدخلته على القناة من تحسينات حتى وصلت الحمولة الصافية للسفن العابرة في عام 1958 إلى 154 مليون طن بعدما كانت 115 مليون طن أي أنها ارتفعت بنسبة 33% عما كانت عليه قبل العدوان؛ وأخذت حركة السفن تنشط يوما بعد يوم عقب إزالة آثار العدوان الثلاثي من قناة السويس كما يتضح ذلك من إحصاءات العبور في القناة فمتوسط العدد اليومي للسفن العابرة في القناة هو: في شهر أبريل 1957 حوالي 10 سفن يوميا (وهو نفس الشهر الذي

أعيدت فيه الملاحة في القناة)، وفي شهر مايو من العام نفسه حوالي 26 سفينة يوميا، وفي شهر يونيو 1957 حوالي 42 سفينة يوميا⁵¹.

وستزداد النسبة سنويا حتى عام 1967 بشكل واضح وملحوظ⁵²، من خلال رصد الإحصاءات بنشرات الهيئة بقناة السويس خلال تلك الأعوام الهامة من تاريخ القناة⁵³، فقد كانت حرية الملاحة في القناة كانت مكفولة وقت السلم والحرب لجميع السفن على السواء، ولا يجوز لأي سفينة أن ترسو في أي جزء من مياه القناة وإنما فقط لها حق العبور⁵⁴.

ولقد واجهت الإدارة المصرية للقناة العديد من المصاعب منها أن النحت يتزايد في التكسيات الصخرية التي بنيت على جوانب القناة لحمايتها وذلك نتيجة لزيادة أعداد السفن العابرة في القناة وزيادة أحجامها وسرعتها المسموح بها في القناة، لأن تضاعف قوة الأمواج والتيارات التي تحدثها السفن العابرة فترطم بجوانب القناة وتعمل على تأكلها وانهيارها على نحو ما يحدث في التعرية الساحلية بفعل أمواج البحار، وأيضا زيادة الرواسب في قاع القناة نتيجة لعادم السفن وفضلاتها دون أن تتخذ الشركة السابقة ما يلزم لتطهير القناة بشكل دائم قبل التأميم⁵⁵.

ولقد كانت السنوات العشرة التالية للتأميم متميزة ومختلفة بالنسبة لقناة السويس ففي عام 1966م كان رقمها القياسي أكبر من 270 مليون طن من المرور، وقد كان معظم العمل في القناة يتركز في تجارة البضائع الجافة، ولكن عام 1966 شكل البترول المنقول عبر قناة السويس حوالي 80 % من الحمولة المتجهة شمالا عبر قناة السويس⁵⁶.

ومنذ تولي هيئة قناة السويس إدارة المرفق أخذت على عاتقها دراسة المشروع الثامن لتطوير القناة الذي بدأت فيه الشركة المؤممة، وقد تبين من هذه الدراسة المصرية أن هذا البرنامج ينطوي على العديد من العيوب الفنية التي يجب تقاؤها للوفاء بما يتطلبه تطور الملاحة وتطور أحجام السفن في المستقبل القريب، وبالفعل تم تعديل هذا البرنامج (الذي وضعه خبراء فنيون من جميع أنحاء العالم تحت قيادة شركة قناة السويس سابقا) بحيث تسمح القناة بعبور السفن التي يبلغ غاطسها نحو 37 قدما (بعد أن كان في المشروع السابق 36 قدما) وزيادة اتساع القناة حتى يصل إلى 1900 متر مربع (بعد أن كان محددا زيادته إلى 1500 متر مربع)، وذلك مع توحيد طراز التكسيات الحامية لجوانب القناة (فتحل التكسيات الجديدة محل نحو أربعين طرازا من التكسيات القائمة في القناة وقتها)، كما تبين من الدراسة أن القناة تحتاج لمشروع تطوير ضخم⁵⁷.

وقد حدث تطور ملحوظ في قناة السويس منذ تولي الإدارة المصرية قيادة هذا المرفق فقد قامت هيئة قناة السويس ببذل جهود في القناة لتحسينها وتعميقها وتوسيعها وتنظيم

المرور فيها وإدارتها بكفاءة لم يسبق لها مثيل وذلك بشهادة الغرب أنفسهم، وأثبتت الهيئة أن مصر حقاً جديرة بإدارة قناة السويس وأنها تعلم جيداً أن القناة هي شريان الرخاء والخير لمصر وللعالم ويجب الحفاظ عليها .

وقد بدأ التفكير فى المشروع العظيم لتطوير القناة وأطلق عليه (مشروع ناصر) لتطوير القناة وتحسين المجرى الملاحي فيها وتم الاستعداد له وإعداد الدراسات التحضيرية للقيام به على عدة مراحل تقام في مراحلها الأولى مشروعات عديدة لتعميق القناة وتوسيعها وزيادة طاقتها، وفى مراحلها النهائية يتم ازدواج القناة بكامل طولها بحيث تسمح بعبور أكبر ناقلات البترول والسفن في العالم في كلا الاتجاهين في آن واحد، ومن أول يناير 1958 بدأت الهيئة في تنفيذ المرحلة الأولى من (مشروع ناصر) الذي كان يهدف إلى توسيع قناة السويس بأكملها وزيادة الغاطس المسموح به للسفن العابرة في قناة السويس⁵⁸.

ومنذ التأميم سارت أعمال التوسيع والتعميق في القناة على قدم وساق وشملت المشروع الثامن المعدل ومشروع ناصر وكان ذلك وفقاً للخطة الموضوعة وبدقة تستدعى الإعجاب والفخر حتى وصل مقدار التوسيع إلى 30 متراً (وزاد عن ذلك في بعض أجزاء القناة) كما وصل التعميق إلى 15 متر أو أكثر، وارتفع قطاع القناة المائي من 1250 متراً مربعا قبل التأميم إلى 1850 متراً مربعا في عام 1964، فقد كان أقصى غاطس مسموح به للسفن 35 قدماً ثم ازداد إلى 37 قدماً في عام 1961 ثم إلى 38 قدماً في عام 1964 أي أنه ازداد بمقدار ثلاثة أقدام بعد مضي أقل من ثماني سنوات على تسلم الإدارة المصرية لمقاييد الأمور في قناة السويس.

وقد كانت هيئة قناة السويس تخطط للمستقبل، فرأت أنها إذا أرادت أن تحافظ على القناة وإدارتها فيجب عليها أن تعمل بجهد ليعم الرخاء على القناة ومدنها حتى ينعكس أثر ذلك على مصر، فقد أعلنت الهيئة عن برنامج لتطوير القناة لتسمح بعبور الناقلات بأقصى حمولة تصل إلى 200000 طن ويصل عمق القناة لستين قدماً⁵⁹.

وعقب التطهير بدأت أعمال التعميق وتوسيع القناة في معدل زمني قصير، والنتيجة هي زيادة هائلة في حركة الملاحة في القناة ارتباطاً بتزايد حجم الاقتصاد العالمي إنتاجاً واستهلاكاً والتبادل التجاري بعد أن جذبت القناة العديد من السفن التي كانت تتحاشى المرور في القناة لضخامة حجمها وزيادة غاطسها بالإضافة إلى حسن الإدارة المصرية للقناة⁶⁰.

تصدرت ناقلات البترول مكان الصدارة في السفن العابرة في القناة حيث أنها كانت تمثل 53% من السفن العابرة في عام 1955 وحتى عام 1966 ظلت النسبة مرتفعة تمثل

حوالي 46% من السفن العابرة في القناة وقلت هذه النسبة تدريجيا بعد نكسة 1967 وإغلاق القناة⁶¹ وبدأت الحرب ومنعت معها الرخاء التجاري بقناة السويس، وسقطت العوائق ثانية في قناة السويس بعد انتشارها عقب العدوان الثلاثي، واستمر العمل في تطهير وتطوير القناة لمدة عشرة سنوات متتالية، وأغلقت القناة وتأثرت حركة الملاحة العالمية حتى عودة الملاحة فيها ثانية في 5 يونيو 1975⁶².

أما عن رأي الغرب في سياسة عبد الناصر: "فتتمثل في أن قوة ناصر في طموحه لسيطرة على دول النفط، فلو أن نفط الشرق الأوسط منع عنا لعام أو اثنين فاحتياطي الذهب سينفذ، وتفكك منطقة الإستراتيجي، ولن نستطيع تمويل الدفاع بالحد الأدنى المطلوب، والدولة التي لا يمكنها الإنفاق على الدفاع تكون قد انتهت، فإذا منعت عنا موارد أفريقيا والشرق الأوسط، سيلحق بالغرب الخسائر"⁶³.

تمثلت نتائج تأمين قناة السويس في الآتي:

سيطرت مصر على قناة السويس سيطرة تامة والقيام بإدارتها بكفاءة منقطعة النظير⁶⁴، وتكوين الأسطول البحري المصري الذي يعمل من أجل تأمين الملاحة الدولية والحفاظ على السلام المحلي في ربوع الشرق الأوسط، وتعين جيل جديد من المرشدين استطاعوا الحفاظ على استمرار العمل في القناة رغم كل الصعوبات التي كان يقصد بها إغلاق القناة وتدخل الغرب لحماية الملاحة بها، كما استطاعت مصر تأمين الملاحة فنيا وإداريا وعسكريا وظلت تسعى من أجل تحقيق المزيد من التقدم وزيادة الكفاءات في كافة المجالات، فقد اثبت التأمين للعالم أجمع كفاءة القيادات المصرية وانطلاق مصر نحو استكمال سيادتها البحرية، واعتراف الغرب بحقيقة دور مصر في إدارة القناة وكان ذلك دليلا على ما يجب أن تكون عليه القوة والكفاءة البحرية المصرية سواء من ناحية الأسطول أو من ناحية الأخصائيين البحريين⁶⁵.

زيادة اعتناء مصر بقواتها البحرية التجارية والحربية وذلك لأن مصر تمتلك شاطئين عظيمين على البحرين الأحمر والمتوسط فمصر تحتاج لقوة بحرية تكفل له السلامة والسيادة وذلك من خلال زيادة أعداد السفن وزيادة عتاها وزيادة الخبرات الفنية والعسكرية، فقد كان التأمين نقطة تحول في التاريخ العسكري لمصر الحديثة فقد تضاعف جهدها وتضاعفت قدرتها وكفاءتها واجتمعت طبقات الشعب كلها من أجل هدف واحد واثبت الشعب نضوجه ووعيه بمستقبل البلاد من خلال الاتحاد الإيجابي.

- . إلغاء اتفاقية الجلاء فقد صدر قرار جمهوري يقضى بانتهاء اتفاق 19 أكتوبر 1954 الموقع بين مصر وبريطانيا بخصوص جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس وذلك اعتبارا من 31 أكتوبر 1956 منذ بداية العدوان الثلاثي على مصر وقد كان هذا الاتفاق ساريا لمدة سبع سنوات حتى عام 1961، وقد جاء في المذكرة الأيضاحية للقرار الجمهوري أن هذا الاتفاق من حيث طبيعته معاهدة سياسية وقواعد القانون الدولي تنص على أن المعاهدات السياسية يبطل العمل بها كأثر من آثار قيام الحرب بين الدولتين المتعاقدين وبذلك تخلصت مصر من القيود التي فرضتها عليها اتفاقية الجلاء واستولت مصر على مهمات ومعدات القاعدة البريطانية في منطقة قناة السويس وبلغت قيمتها نحو 300 مليون جنيه إسترليني⁶⁶.
- . كان التأميم في غاية الأهمية بالنسبة لمصر وذلك للحفاظ على سلامة البلاد عسكريا وحفظ أمنها الداخلي من خلال إغلاق المنفذ الرئيسي الذي كانت تستمد منه إسرائيل كل المعلومات عن مصر في شتى المجالات حتى تستفيد من سوء الأوضاع الداخلية المصرية، فيجب أن تكون كل المعلومات الاقتصادية والعسكرية بعيدة عن متناول إسرائيل فقد كانت المعلومات تتسرب إلى إسرائيل عن طريق شركة قناة السويس.
- . كان التأميم بمثابة صمام الأمان بالنسبة لمصر ووسيلة لتقوية الكيان الإستراتيجي للدولة سواء في داخل محيطها الخاص أو في المحيط الإقليمي العام⁶⁷.
- . مراقبة وتأمين ومتابعة حركة الملاحة في القناة بما يمر فيها من خامات الشرق ومنتجات الغرب وبناء صورة واضحة للحركة الاقتصادية بين الشرق والغرب ويرتبط بها الميزان السياسي والعسكري الدولي⁶⁸.
- . بناء على وضع مصر الجديد وسيطرتها على قناة السويس فيتوجب على دول العالم أن تكسب حياد وصدافة مصر و مصلحة الملاحة الدولية وأمنها يقتضيان أن تعمل كل الدول من أجل بقاء مصر بعيدة عن أي نزاع دولي بصفتها كاتمة أسرار تلك الدول من خلال مراقبة حركات التصدير والاستيراد فتستطيع معرفة نوايا كل دولة، وإعلان مصر أن بقاء القناة تحت القيادة المصرية أضمن وسيلة لخدمة الشرق والغرب وعدم سيطرة الدول العظمى عليها وإنفرادها بها حسب مصالحها مثلما حدث في الحرب العالمية الأولى والثانية، واستطاعت مصر من خلال التأميم تحقيق كسب محلي وإقليمي وعالمي أعجز الغرب بقيادته وساسته وتكتلاته عن الوقوف أمامها، فصارت الدول الغربية تبحث عن الوسائل ذات الصلة الدولية

لتأخذها ذريعة تحقق من ورائها أهدافها الاستعمارية، وفى الميدان العسكري المحلى خلق التأميم جيش التحرير المصري الذي وجد لأول مرة في تاريخ مصر رغم كل المحن العسكرية التي تعرضت لها مصر.

- بناء الجبهة الداخلية على أساس قوى ومتمين ساعد على الوقوف والصمود في مختلف الظروف فقد قام الشعب بنفسه دون أن ينتظر الحكومة أن تدعوه ليعلم التعبئة العامة، وتكاتف الشعب مع الرئيس والحكومة والجيش بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخه يدا واحده وصفا واحدا مؤيدين سياسة عبد الناصر وحق مصر في استرداد القناة مما كان له أكبر الأثر على أعداء عبد الناصر وكان ذلك أكبر ضربة في معركة العدوان، وتجاوب الشعب مع قادته وأصبح كل مواطن جنديا يدافع بقلبه لأول مرة عن أرضه وحقه ومستقبله ومستقبل أولاده دون سلبه أو تهاون⁶⁹.

- ظهور نوايا الدول المعتدية على حقيقتها وانكشاف الستار عنها فلأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة يستخدم الفيتو للحرب (من أجل العدوان الجائر على الأراضي المصرية) لا من أجل السلام مما أثار مشاعر الغرب كلها والدول العربية ضد إسرائيل وفرنسا وإنجلترا وتأييدهم لموقف مصر من الإنذار الإنجليزي الفرنسي الذي وجه إلى مصر فقد حدث هذا، في وقت كانت الملاحقة في منظمة في القناة ولم تهدد إطلاقاً⁷⁰، تبلور الوعي العربي، وقيام الدول العربية بنسف أنابيب البترول في سوريا والأردن وليبيا والكويت مما كلف الغرب الكثير من الخسائر الضخمة لتعاون العرب مع القضية المصرية ورفض العدوان على مصر، واشتدت مقاومة الأحرار في الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي اقتداء بمصر وزادت بذلك الضغوط على فرنسا مما كلفها خسائر فادحة، وأظهرت كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي استعدادهما لإرسال متطوعين علاوة على تقديمهما جهودا مادية وتأييدا سياسيا وأديبا كاملا لمصر وللعرب⁷¹.

- الفوائد الاقتصادية التي حققتها مصر من تأميم قناة السويس هي زيادة رصيد مصر من العملات الصعبة، وهذا الإيراد الجديد يضاعف من قوة مصر الاقتصادية وسيترتب عليه بناء الاقتصاد القومي⁷²، بدون تضيق ودون اللجوء للغرب، وقدرة مصر على بناء السد العالي وغيرها من المشاريع القومية التي كانت بمثابة حلم بعيد المنال دون مساعدة الدول الغربية لنا، وخلق جيل جديد ضخم من ذوى الكفاءات المهنية والفنية مما سيرفع من الوعي القومي للمواطنين بضرورة اكتساب المهارات وتمييزها للحفاظ على هذا المرفق العظيم مما سيزيد من مراحل تطويره وتحسينه دائما، زيادة القدرة الإنتاجية في كافة الصناعات التي ستسير جنبا إلى

جنب مع تطوير القناة بعد تأميمها من صناعة السفن وأدواتها وإنشاء الأحواض الجافة والعائمة اللازمة لأعمال الصيانة، وبزيادة أعداد الفنيين والأخصائيين ستزداد الطاقة الإنتاجية والفكرية والاجتماعية مما سيزيد القدرة الاقتصادية والمادية للدولة، وفتح مجالات جديدة في شؤون الهندسة والملاحة والإدارة والصيانة والصناعة لتعميق وتطوير وإدارة القناة مما سيرفع من مستوى البلاد الصناعي والفني، ورفع مستوى المعيشة للعاملين في قطاع الإنتاج مما سيزيد من دفع عجلة الإنتاج قدما إلى الأمام وسيترك ذلك الأثر في الحقل الصناعي، فقناة السويس فرصة عظيمة لمصر لتبادل الخبرات والثقافات والخدمات والمنافع من الدول التي تتعامل معها وبينهما علاقات اقتصادية وسياسية جيدة، واستيلاء مصر على أدوات ومعدات قاعدة قناة السويس والاستفادة منها الاتجاه نحو بنى فكرة إنشاء بنك التنمية لحماية الاقتصاد العربي، وتحرير الاقتصاد القومي بتأميم وتمصير كل المؤسسات الأجنبية داخل الدولة.

. فتح أسواق تجارية بعد ذلك مع دول قارة آسيا والكتلة الشرقية⁷³.

وتمثلت النتائج السلبية لتأميم قناة السويس في الآتي.

. العدوان الثلاثي على مصر وسيطرة إسرائيل على أراضى سيناء وتدمير، القوات البريطانية والفرنسية لمدن القناة وإلقاء قاذفات القنابل على قناة السويس وتدمير كوبري الفردان بالقناة لعرقلة انسحاب القوات المصرية العائدة من سيناء وإغراق السفينة عكا في وسط المجرى الملاحي جنوبي بحيرة التمساح فتعطلت الملاحة بالقناة مما اضطر لإغلاقها⁷⁴.

. تدمير مدينة بورسعيد التي صمدت في المعركة التي استمرت لمدة أربعة أيام بعد قطع المياه عن المدينة ليموت سكانها عطشا وضربت البيوت بالطائرات الهليكوبتر وتوجيه المدافع الرشاشة إلى المساكن والمساجد والمدارس⁷⁵.

. تجميد أرصدة مصر في الخارج، فقد أصدرت وزارة المالية البريطانية قرارا بتجميد الاموال المصرية⁷⁶، واموال الشركة المؤممة من أرصدة إسترلينية وحسابات جارية في بريطانيا ثم تبعتها في ذلك كل من فرنسا والولايات المتحدة وبالفعل تمت مصادرة الأموال المصرية وودائع الشركة في كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة⁷⁷.

. حشد القوى العسكرية الغربية في منطقة البحر المتوسط وتكرر اجتماعات قادة وساسة الدول الكبرى للتوصل لحل لأزمة السويس وما ترتب عليها من أزمات

متتالية⁷⁸، واهتزاز الأسواق المالية العالمية متأثرة بقرار تأميم شركة قناة السويس شركة مساهمه مصرية وتغير نظم ووسائل التعامل الدولي بين الشعوب.

- إعادة توزيع مراكز الثقل الإستراتيجية والقواعد العسكرية في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط وجنوب آسيا وشرق أوروبا فقد كان للتأميم آثار مباشرة على النظم والأوضاع السياسية في كل أنحاء العالم

- كما كان للتأميم أثره على الموازين الاقتصادية في العالم وعلى كل مظاهر التعاون بين الدول ونتائجه في تعديل ملامح هذا العصر من كافة الوجوه⁷⁹.

- تصدع حلف الشمال الأطلسي وامتداده في حلف البلقان واختلفت أمريكا مع فرنسا وبريطانيا من أجل مبدأ استخدام القوة واحتجت بعض الدول ولأول مرة ينال هذا الحلف مثل هذا الوهن منذ قيامه⁸⁰، وتصدع حلف بغداد أيضا وضاعت فرصة بريطانيا في تطويق مصر وحصارها بحلف بغداد التي رفضت الانضمام إليه فقد اهتز بعنف بسبب التأميم مما دفع بريطانيا إلى إرسال قوات إلى قبرص لكي ترمم ما سببه التأميم من انهيار سياسي وعسكري ومعنوي لها في الشرق الأوسط⁸¹.

- شعور بريطانيا بالقلق بعد زوال سيطرتها عن القناة وضياح هيبته في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بسبب اشتراكها مع إسرائيل وفرنسا في الاعتداء على الأراضي المصرية وقيامهم بالعدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، وما ترتب عليه من قطع معظم دول المنطقة علاقتها السياسية والاقتصادية مع بريطانيا، وخسارة كل من فرنسا وإنجلترا حسب تقديراتهم حوالي 800 مليون جنية وسقوط حكومة كل من إيدن ومولية وبقاء عبد الناصر في الحكم عكس ما توقعوا، وتعرض الدولتين للعديد من الخسائر والتدهور الاقتصادي وبخاصة بعد رفض كثير من مواطنيهم لسياسة العدوان واستخدام القوة إزاء مصر وانعكست بذلك نتائج العدوان عليهم⁸².

الخاتمة.

إن النتائج المترتبة على الإدارة المصرية لقناة السويس متعددة منها مضاعفة قوتها الاقتصادية، وتنفيذ مشروعاتنا الإنمائية العظمى الخاصة بتطوير قناة السويس، وخلق جيل جديد من ذوى الكفاءات المهنية والفنية الذين يتم إعدادهم لتولى إدارة المرفق وزيادة الطاقة الإنتاجية للبلاد في شئون الملاحة والشئون الهندسية⁸³، الخاصة بالقناة وشركاتها مما سيعود بالنفع على القناة ومدنها والعاملين فيها وبالتالي سيعود على مصر بأسرها وعلى الاقتصاد القومي المصري، فقد أثرت النهضة الاقتصادية في مدينة بورسعيد على النواحي

الاجتماعية فيها مما ساعد في إعادة تعمير المدينة وزيادة أعداد السكان فيها، كما أنعكس ذلك أيضاً على باقي مدن القناة وسرعان ما عادت الحياة لطبيعتها بعد إعادة فتح القناة وإقامة المشاريع الضخمة فيها التي تستوجب أيدي عاملة للعمل في هذه المشاريع وبالتالي قامت الهيئة بتوظيف العديد من الموظفين والعمال المصريين في هيئة قناة السويس (بعد أن كان المصريين محرمون من هذا الحق منذ سنوات طويلة) وأقامت لهم وحدات سكنية خاصة بهم ومستشفيات ونوادي ومدارس ومصانع وغيرها من مستلزمات الحياة، وكان ذلك نتيجة لحصول الهيئة على إيراد قناة السويس والاستفادة منه في تطوير القناة ومدنها وتوفير كل ما يلزم لهم وقد أتمت الهيئة هذه المشروعات وغيرها من المشروعات الضخمة التي لم يسبق لها مثيل في منطقة القناة بنجاح منقطع النظير بأيدي مصرية تعشق القناة وتموت في سبيل اعمار هذا الوطن.

وخلاصة القول أن عبد الناصر استطاع تأمين القناة رداً على خطأ دبلوماسي ارتكبه الغرب إزاء مصر، وبدلاً من إسقاط عبد الناصر بالعدوان على مصر، أكسبه ذلك حب وتأييد ودعم الشعب المصري والعربي مما جعل خصومه يعتزلون العمل السياسي لفشلهم في تحقيق غايتهم المنشودة فلم يكن سحب عرض تمويل السد العالي هو السبب الوحيد لقرار التأميم ولكن الضاغطة على الزناد لإثبات القدرة المصرية ونضج الشخصية المصرية التي لا تقبل الإهانة والطعن وتقف في وجه كل من يريد إخضاعها، وأخيراً يبقى أنه شخص يخطئ ويصيب وقد أصاب في أمور وأخطأ في أمور أخرى وبالفعل انقسم المؤرخون إلى قسمين إما مؤيد لسياسة عبد الناصر وإما معارض ومهاجم له، ولكن الحق يقال نعطى كل ذي حق حقه فهو بالفعل استرد القناة واستطاع بناء السد العالي والكثير من المشاريع القومية فقد وضع بذلك الأساس لتحقيق التنمية في مصر، وفي المقابل لم يستفد من الأخطاء العسكرية في العدوان الثلاثي على مصر، واستفادت منها إسرائيل في حرب يونيو 1967.

الملاحق

ملحق رقم (1)

اتفاقية تطهير قناة السويس

وقعت الاتفاقية بوزارة الخارجية المصرية يوم 3 يناير 1957 على أن يسرى مفعولها ابتداء من 8 يناير 1957 وتضمنت ما يلي:

- قيام الأمم المتحدة بمساعدة الحكومة المصرية في العمليات اللازمة بسرعة تطهير القناة
- تقوم عملية التطهير تحت إشراف الأمم المتحدة بواسطة ترتيبات تعاقدية مع منشآت خاصة خاضعة لتوجيهات الأمم المتحدة وليس غيرها.
- تعتبر عملية التطهير مشروع تابع للأمم المتحدة (مقولة أمم متحدة).
- ترفع سفن التطهير أعلام الأمم المتحدة وحدها دون أعلامها الوطنية.
- تخضع الأموال المستخدمة في العملية والأشخاص المشتركون فيها لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة التي تعتبر مصر طرفاً أساسياً فيها.
- تقوم الأمم المتحدة مع الحكومة المصرية باتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الأضرار المادية والبشرية قدر الإمكان وإتمام العملية في أسرع وقت ممكن.
- تحتفظ الأمم المتحدة دون غيرها بحق المنقذ البحري بالنسبة للسفن والأموال، غير ذلك تكون ملكاً للحكومة المصرية ويحق لها التصرف فيها.
- تقوم الأمم المتحدة بتدبير الأموال اللازمة لعملية التطهير عن طريق تلقى قروض من بعض الدول الغربية⁸⁴.

ملحق رقم (2)

تصريح الحكومة المصرية يوم 24 أبريل 1957

تعلن جمهورية مصر العربية البيان التالي عن قناة السويس ونظام إدارتها كما يلي:

تأكيد إحترام اتفاقية القسطنطينية 1888 ومراعاة تطبيقها.

. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأهدافه.

حرية المرور في القناة لجميع الأمم واستمرار الرسوم طبقاً لاتفاق وقع في 28 أبريل 1936، وأن تصان القناة وتتطور وفقاً لمقتضيات الملاحة الحديثة.

. بالنسبة للتشغيل والإدارة ستعمل القناة وتدار بواسطة هيئة قناة السويس وترحب الحكومة المصرية بالتعاون بين هيئة القناة وممثلي الملاحة والتجارة في العالم.

بالنسبة للنظام المالي تدفع الرسوم مقدماً للهيئة وستقوم الهيئة بتكوين رأس مال للقناة لتحسينها يصل إلى 25% من الإيرادات و 5% للحكومة المصرية.

. سيستمر العمل في القناة وفقاً لللائحة الموضوعه لها.

. لن يكون هناك تفرقة أو تمييز في المعاملة مع أي سفينة أو شركة في داخل قناة السويس.

. بالنسبة للتعويضات في حالة عدم الوصول إلى اتفاق ستحل وفقاً للتحكيم الدولي المتبع.

. تصدر الحكومة هذا التصريح كتعبير عن رغبتها وعزمها على أن تجعل قناة السويس ممراً صالحاً يربط شعوب العالم ويخدم قضية السلام والرخاء في المنطقة وهذا التصريح بما يحوى من التزامات وثيقة دولية أودعت في سكرتارية الأمم المتحدة وسجلت بها⁸⁵.

ملحق رقم (3)

اتفاقية روما 29 أبريل 1958

وقعت الاتفاقية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة ومثلوا أصحاب الأسهم وحصص التأسيس في الشركة المؤممة وتم الاتفاق على الأسس التالية :

تدفع حكومة الجمهورية العربية المتحدة مبلغا يعادل 28 مليوناً وثلاثمائة ألف من الجنيهات المصرية وتترك الأموال الموجودة في الخارج لأصحاب الصكوك وذلك للوفاء بالتعويض المستحق لحاملي الأسهم وحصص التأسيس مستنداً على قانون التأمين لسنة 1956.

تتحمل الحكومة المصرية معاشات الموظفين السابقين في الشركة المؤممة الذين كانوا يقيمون في مصر يوم توقيع اتفاقية الأسس ومعاشات الموظفين والعمال الذين كانوا في الخدمة يوم 26 يوليو 1956 أو الذين استمروا في خدمة الهيئة وأحيلوا للمعاش بمقتضى لوائحها وتتحمل الدولة سائر المعاشات الأخرى.

ينتقل إلى الحكومة المصرية ديون الشركة المؤممة، والتي يكون الدائنون فيها مقيمين في مصر، وتتحمل الشركة الديون التي يكون الدائنون فيها مقيمين في الخارج يوم توقيع الاتفاقية.

تدفع الحكومة المصرية كتعويض نهائي مبلغاً وقدره 23 مليون جنيه بالإضافة إلى المبلغ الذي حصلته الشركة المؤممة بعد 26 يوليو 1956 وتم الاتفاق على تقسيط المبلغ 23 مليون جنيه كما يلي: على خمسة أقساط قيمة كل قسط منهم 4 مليون جنيه ابتداء من أول يناير 1959 وقسط أخير قيمته 3 مليون جنيه في يناير 1964 ولا تحمل هذه الأقساط أية فوائد.

وفى حالة إفراج حكومة الولايات المتحدة عن حساب مصر الإسترليني رقم 2 سوف تخصص الحكومة المصرية هذه المبالغ لسداد القسطين التاليين على تاريخ الإفراج قبل موعدهما⁸⁶.

ولحل الأزمة نهائياً بين مصر والشركة المؤممة وقعت تحت رعاية البنك الدولي اتفاقية مشتركة في 13 يوليو 1958 وافقت فيها مصر على أن تترك للشركة الملكية الكاملة لأصولها في الخارج على أن تدفع المبلغ المتفق عليه كتعويض للشركة⁸⁷.

ملحق رقم (4)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم 63 لسنة 1958

الخاص بتنفيذ اتفاقية الأسس المعقودة 29 أبريل 1958 في شأن التعويضات المترتبة

على تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية

باسم الأمة... رئيس الجمهورية

ابتداء من 26 يوليو 1956 لا يكون للشركة العالمية لقناة السويس البحرية المؤممة
بالقانون 285 لسنة 1956 الشخصية الاعتبارية إلا بالقدر اللازم لتحقيق الأغراض الآتية :

- إبرام الاتفاقيات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأميم وتنفيذ هذه الاتفاقيات.
- حراسة الأموال التي ينص عليها الاتفاق النهائي المشار إليه في الاتفاقية المرافقة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتمتعها بالشخصية الاعتبارية في ظل أي قانون أجنبي
تبيح أحكامه ذلك، وفي حدود الأغراض التي تقررها، وذلك بعد تعديل نظامها على الوجه
الذي يتفق مع أحكام القانون، رقم 285 وبوجه خاص فيما يتعلق باستبعاد كل ما يتصل بقناة
السويس من هذا النظام.

تكون القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية في حدود الأغراض المنصوص عليها في
المادة السابقة نافذة دون تصديق حكومة الجمهورية العربية متى استوفت الشرائط المنصوص
عليها في النظام الموافق للفرمان الصادر في يناير سنة 1856 والتعديلات الطارئة عليه.

تنيب الجمعية العمومية للشركة المؤممة المنعقدة وفقاً للمادة الثالثة شخصاً أو أكثر
لإبرام الاتفاقيات المشار إليها.

ابتداء من تاريخ إبرام الاتفاق النهائي المنفذ لاتفاقية الأسس المرافقة، تبرأ ذمة
الحكومة نهائياً ودون أي رجوع من ذوى الشأن لأي سبب كان من الالتزامات الآتية:

أولاً : الالتزام بتعويض أصحاب الأسهم وحصص التأسيس في الشركة المؤممة وفقاً
لأحكام القانون رقم 285 لسنة 1956.

ثانياً : الالتزام بتعويض الحصص المدنية المشار إليهم في اتفاقية الأسس المرفقة.

ثالثاً : التزامات الشركة المؤممة التي تعهد مستحقو التعويض بالوفاء بها على الوجه

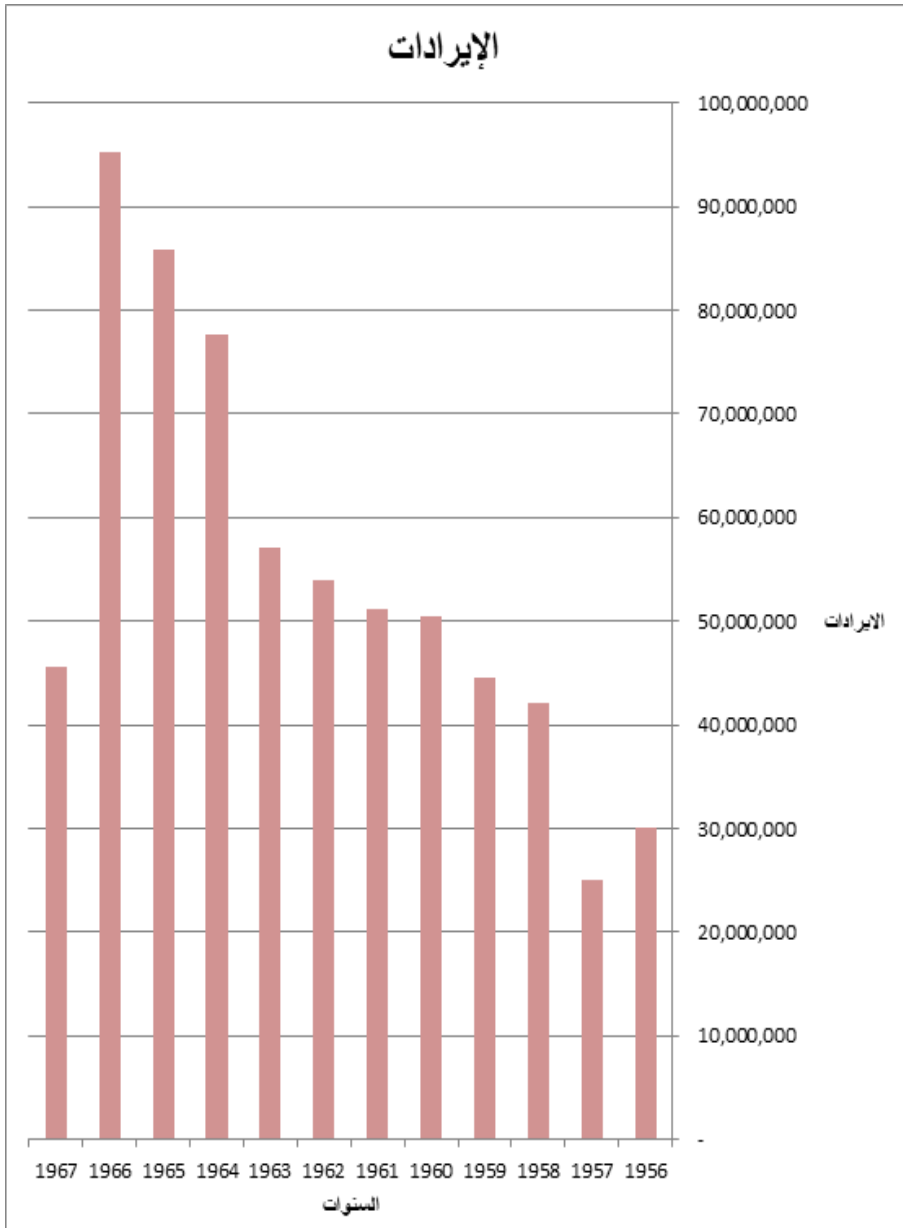
المقرر في اتفاقية الأسس المرافقة وبوجه خاص الالتزام بالوفاء بالسندات والمعاشات المنصوص عليها في الاتفاقية.

و تؤول إلى مستحق التعويض ابتداء من التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة الأموال الخارجية التي يقرر الاتفاق النهائي تركها لهم في مقابل التعويض، أما الأقساط النقدية التي التزمت الحكومة بأدائها كجزء من هذا المقابل، يتم الوفاء بها في الآجال وبالشروط المنصوص عليها في الاتفاق.

لا تسمع أمام المحاكم أو الهيئات القضائية بجميع أنواعها أية دعوى ترفع على الحكومة من الشركة المؤممة أو مساهميها أو أصحاب حصص التأسيس فيها أو أصحاب الحصص المدنية أو أصحاب الديون التي التزم مستحقو التعويض بالوفاء بها على الوجه السابق بيانه⁸⁸.

ملحق رقم (5)

الإيرادات السنوية لقناة السويس من عام 1956 حتى عام 1967



الهوامش:-

- 1 جورج حليم كيرلس : قناة السويس والقنوات البحرية العالمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، ص 129.
- 2 Deborah J. Gerner : Understanding The Contemporary Middle East , London , 2000 ,P.222 .
- 3 عبد الحميد أبو بكر : قناة السويس والأيام التي هزت الدنيا، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص 230.
- 4 عبده مباشر : المشروع والصراع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص 230.
- 5 جورج حليم كيرلس : قناة السويس، مرجع سابق، ص 130. جورج حليم كيرلس : قناة السويس، مرجع سابق، ص 130.
- 6 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : حرب التواطؤ الثلاثي العدوان الصهيوني الأنجلوفرنسى على مصر 1956، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 628.
- 7 قناة السويس تحت الإدارة العربية الذكرى العاشرة للتأميم: الذكرى العاشرة للتأميم -1956 1966، مطابع الهيئة، الإسماعيلية، 1966، ص 119.
- 8 The Encyclopedia Britannica : Volume 21 , London , 1970, P. 339
- 9 Sami H. Dessouki Sami H. Dessouki : Suez canal changing world 1956 , London , 1982, P. 25
- 10 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : مرجع سابق، ص 629.
- 11 محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس وأهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية 1914 1956-، المكتبة العربية، القاهرة، 1986، ص 344.
- 12 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : مرجع سابق، ص 630.
- 13 Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 25
- 14 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : مرجع سابق، ص 632.
- 15 محمود يونس: قناة السويس ماضيها حاضرها مستقبلها، دار أبو المجد، القاهرة، 2006، ص 325.
- 16 جورج حليم كيرلس : مرجع سابق، ص 131.
- 17 Sami H. Dessouki : Op. cit , P. 27
- 18 محمود يونس : مرجع سابق، ص 332.
- 19 جورج حليم كيرلس : قناة السويس أهم قنوات العالم، ص 130.
- 20 محمود يونس : مرجع سابق، ص 333.
- 21 Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 26
- 22 لطيفة محمد سالم : ثورة يوليو 1952 الطريق للتأميم 1952-1956، ندوة بعنوان الحركة الوطنية وفكرة تأميم قناة السويس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008، ص 171
- 23 محمود يونس : مرجع سابق، ص 335.
- 24 Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 26

- 25 محمود يونس : مرجع سابق، ص 335.
- 26 محمود يونس : مرجع سابق، ص 340.
- 27 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : مرجع سابق، ص، ص 635، 640.
- 28 The Encyclopedia Americana : International Edition , Volume 25 , P.846 U S A , 1980 .
- 29 محمد السيد سليم : تأميم قناة السويس دراسة في عملية اتخاذ القرار ، دار الفجر ، القاهرة، 2002، ص 345.
- 30 محمود يونس : مرجع سابق، ص 363.
- 31 حسن البدرى، فطين أحمد فريد : مرجع سابق، ص، ص 641، 642.
- 32 محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص 186.
- 33 قناة السويس تحت الإدارة العربية : مرجع سابق، ص 168.
- 34 The Encyclopedia Americana : Op. Cit , P.847
- 35 محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص 187.
- 36 قناة السويس تحت الإدارة العربية : مرجع سابق، ص 170.
- 37 لطيفة سالم : أزمة السويس جذور أحداث ونتائج 1954-1957، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 239.
- 38 The Encyclopedia Americana : O P. Cit , P. 847
- 39 جمال حمدان : قناة السويس نبض مصر، عالم الكتب، القاهرة، 1975، ص 48.
- 40 أنتوني ناتج : أنتوني ناتج : ناصر، ط2، ترجمة شاكرا إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص 207.
- 41 Sami h. dessouki : 1982
- 42 دار الوثائق القومية : محافظ وزارة الخارجية، ملف رقم 34905، وثيقة رقم 270، 23 فبراير 1956.
- 43 Itamar Rabinovich Waging Peace: Israel and The Arabs at The End of The Century , New York , 1999, P.10
- 44 مجلة كلية الآداب : زينب عمرو محمود، مخالقات السفن الأجنبية في الموانئ المصرية من واقع ملفات الخارجية المصرية 1948-1956، العدد الحادي والعشرون، يوليو 2009، ص 2.
- 45 محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص 190.
- 46 خلف عبد العظيم الميرى : تاريخ البحرية التجارية المصرية 1854 - 1879، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1992، ص 555.
- 47 محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس فى 100 عام، دار المعارف، القاهرة 1969، ص 153.
- 48 محمود يونس : مرجع سابق، ص 348.
- 49 لطيفة سالم : ثورة يوليو 1952 الطريق للتأميم 1952-1956، ندوة بعنوان الحركة الوطنية وفكرة تأميم قناة السويس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2008، ص 171.
- 50 The Encyclopedia Americana : Op. Cit , P.846
- 51 محمود يونس : مرجع سابق، ص 367.

- Suez Canal Report : Suez Canal Authority ,United Arab Republic , 52
For Years , 1962 , 1964, 1965 , 1966
- 53 نشرات هيئة قناة السويس:سنوات 1957، 1958، 1959، 1960، 1961، 1962، 1963.
- 54 دار الوثائق القومية : محافظ وزارة الخارجية، كود رقم 34904، وثيقة رقم 649، 15 يولييه 1956
- 55 أحمد عزت : أحمد عزت وآخرون : أضواء على السويس، جامعة عين شمس، القاهرة، 1964، ص 160.
- Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 27 56
- أحمد عزت : مرجع سابق، ص 161. 57
- جورج حليم كيرلس : قناة السويس أهم قنوات العالم، ص 132. 58
- Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 27 59
- The Encyclopedia Americana : OP. Cit ,P.847 60
- جورج حليم كيرلس : قناة السويس من القدم إلى اليوم، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص 26. 61
- Sami H. Dessouki : Op. Cit , P. 27 62
- Selwyn Lloyed Selwyn Lloyed : Suez 1956 – A Personal Account , 63
London ,1978, P,P. 130 , 131
- Sami H. Dessouki : Op.Cit , P. 14 64
- 65 محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص،ص 582، 583.
- محمد السيد سليم : مرجع سابق، ص 181، 182. 66
- محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ص 584. 67
- Sami H. Dessouki : Op.Cit , P. 14 68
- محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ص 579. 69
- محمود يونس : مرجع سابق، ص 291. 70
- محمد كمال عبد الحميد : مرجع سابق، ص 605. 71
- Sami H. Dessouki : Op.Cit , P. 14 72
- محمد كمال عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 589، 616. 73
- Sami H. Dessouki : Op.Cit , P. 15 74
- محمود يونس : المرجع السابق، ص 296 299-. 75
- The Encyclopedia Britannica : O P. Cit , P. 337 76
- جورج حليم كيرلس : قناة السويس والقنوات البحرية العالمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1965، ص 88. 77
- Selwyn Lloyed : Suez 1956 , Op. Cit , P. 142 78

- 79 Albert Hourani : Op. Cit , P. 545
- 80 محمد كمال عبد الحميد : الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ص 587.
- 81 Albert Hourani : Op. Cit , P. 545
- 82 محمد كمال عبد الحميد : مرجع سابق، ص، ص 588، 600.
- 83 محمود يونس : مرجع سابق، ص 424.
- 84 حسن البدرى : فطين أحمد فريد، حرب التواطؤ الثلاثي، مرجع سابق، ص633، ص634.
- 85 محمد السيد سليم : تأميم قناة السويس، مرجع سابق، ص، ص 345، 346.
- 86 قناة السويس تحت الإدارة العربية : مرجع سابق، ص 168.
- 87 The Encyclopedia Americana : Op. Cit , P.847
- 88 فتحي رزق : قناة السويس الموقع والتاريخ، ص392 - 395.

**قناة السويس
من الإغلاق 5 يونيو 1967م
إلى الافتتاح الثاني 5 يونيو 1975م**

**د. نجلاء محمد عبد الجواد
كلية الآداب - جامعة بنها**

تعد قناة السويس أهم طريق بحري يساهم في تيسير حركة التجارة الدولية المنقولة بحرًا، وتربط الغرب والشرق كما أنها تعد أحد المصادر السيادية من النقد الأجنبي والداعمة للاقتصاد المصري، وهو ما يجعلها أحد الممرات البحرية التي تخدم الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي، ولذلك اتجهت الإدارة المصرية الملاحة للقناة منذ عام 1956م إلى تحقيق هدفين رئيسيين الأول هو ضمان مرور وسلامة السفن العابرة وانتظام الملاحة بها خاصة في الفترة التي أعقبت تأميمها وحتى 5 يونيو 1967م ومنذ إعادة الملاحة الدولية لها في 5 يونيو 1975م بقرار الرئيس محمد أنور السادات والقيام بتطهيرها من الغام البحرية حتى يمكن لسفن العالم العبور ثانية عبر هذا الممر البحري الهام، والثاني هو استدامة العمل في تطوير وتوسيع وتحسين القناة للسماح للنقلات العملاقة والسفن الكبيرة بالمرور عبرها تمكيناً لأداء دورها في خدمة الاقتصاد الدولي والتجارة العالمية¹.

وترتب علي العدوان الإسرائيلي في 5 يونيو 1967م علي مصر أن تم إغلاق القناة أمام حركة الملاحة والتجارة الدولية ليفقد العالم بذلك أحد الممرات المحورية والهامة الخادمة للتجارة العالمية²، وتزامن مع هذا الإغلاق قيام إسرائيل والمنظمات والمؤسسات اليهودية والصهيونية الدولية بحملة إعلامية دولية هدفت من جرائها تهميش والإقلال من دور القناة في حركة الملاحة الدولية، ولكن المجتمع الدولي لم يقتنع بالحملة الدعائية والإعلامية الإسرائيلية والصهيونية بالتقليل من أهمية القناة، فقد أبان مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الذي انعقد عقب إغلاق القناة عن أن خسائر التجارة العالمية جراء إغلاق القناة بلغت مليار وسبعمائة مليون دولار سنوياً بسبب ارتفاع نفقات النقل والمرور باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح، وناهيك عن الخسائر التي لحقت بالموانئ البحرية لأحمر والأبيض المتوسط نتيجة ما تعرضت له من كساد وركود والتي تم تقديرها بنحو 12 مليار دولار سنوياً³.

وأبانت الدراسات الاقتصادية والتقارير الدولية والمحلية عن الدور الهام والمحوري للقناة علي حركة الملاحة الدولية وأهميتها الاستراتيجية للشرق والغرب، والتي كشفت عن العديد من الآثار الاقتصادية السلبية للعديد من الدول الناجمة من إغلاق القناة عقب عدوان

قناة السويس من الإغلاق 5 يونيو 1967م إلى الافتتاح الثاني 5 يونيو 1975م

5 يونيو 1967م، و التي تتمثل في تأثر الموانئ البحرية في البحرين الأحمر و الأبيض المتوسط و جنوب آسيا و الخليج العربي التي كانت تستخدمها السفن و الناقلات العابرة للقناة، فضلاً عن تأثر اقتصاديات الدول التي تمتلك تلك الموانئ⁴. و كذلك تأثر الدول المرتبطة تجارتها بالمرور في القناة، و ارتفاع نفقات النقل البحري نظراً لطول مسافة الرحلة البحرية عن رأس الرجاء الصالح و ضخ المزيد من الاستثمارات لبناء سفن و ناقلات عملاقة لنقل كميات كبيرة من البضائع و السلع، كما تم إلغاء العديد من عقود النقل البحري للتجارة الدولية في ظل ارتفاع تكاليف التأمين البحري علي السفن مما أفقد الدول و الشركات دولية النشاط القدرة علي المنافسة و أسواقها التقليدية جراء أسعار السلع و الخدمات المصدرة للخارج، و بلغت خسائر دول أوروبا الغربية و الدول المرتبطة تجارتها بالمرور في القناة بسبب ارتفاع تكاليف النقل جراء إغلاق القناة نحو 8 مليار دولار تقريباً خلال الفترة 1967 م 1975م، كما شهدت حركة التجارة لدول جنوب آسيا و شرق أفريقيا و انخفاضاً بسبب إغلاق القناة نتيجة فقدانها للتجارة مع الدول الأوروبية حيث بلغت خسائرها نحو 560 مليون دولار خلال الفترة 1967م - 1971م⁵.

و كانت هيئة قناة السويس قد أعدت مشروع لتطوير القناة عام 1966م حيث كان مخطط له تنفيذه علي مرحلتين، و هدفت المرحلة الأولى التي بدأ تنفيذها في 22 فبراير 1967م زيادة القطاع المائي إلي 2400 م² و زيادة الغاطس إلي 48 قدماً و زيادة حمولات السفن حتي 110 ألف طن كامل الحمولة علي أن تنتهي هذه المرحلة عام 1972 م، و هدفت المرحلة الثانية زيادة القطاع المائي ليصبح 3600 م² و الغاطس 58 قدماً و مرور السفن و الناقلات بحمولة كاملة حتي 200 ألف طن و كان مقرراً أن تنتهي هذه المرحلة عام 1975م، و لكن المشروع توقف بسبب اندلاع حرب 5 يونيو 1967م و إغلاق القناة⁶.

و ترتب علي إغلاق القناة بناء السفن و الناقلات العملاقة لمضاعفة أحجامها لتعويض مسافة الرحلة البحرية خاصة و أن القناة قبل إغلاقها كانت تسمح بمرور السفن كبيرة الحجم سواء كانت فارغة أو محملة، و لم تكن الإدارة المصرية للقناة أثناء فترة الإغلاق بعيدة عن ما يحدث من تطوير في بناء السفن العملاقة و التي تعد لحمل أكثر من 200 ألف طن، و متابعة إنتاج و استهلاك النفط دولياً و تأثير ذلك علي القناة، و لذلك تم إعداد خطط لتطوير القناة لكي تسمح بمرور الناقلات و السفن بحمولة كاملة حتي 260 ألف طن و 300 ألف طن حمولة جزئية و أكبر من ذلك اذا كانت فارغة⁷.

كانت قناة السويس تعتبر محوراً الأحداث في تاريخ الشرق الأوسط باعتبارها أحد أهم وأخطر الممرات المائية الدولية لأنها تستحوذ علي اهتمام كثير من دول العالم و ينقل عبرها ثروات و تجارة الدول، كما أنها تتوسط و تقصر طرق التجارة الدولية، و تمثل عنق الزجاجة لثروات الشرق الأوسط البترولية، و لذلك فإن كان حجم قناة السويس مهم و محوري للعالم إلا أن ذلك ظل لسنوات طويلة دون القدرة المصرية علي الاحتفاظ بها و بالتالي أضحت القناة مبراً للسيطرة البريطانية علي مصر، و كان عدوان 1956م رد فعل مباشر لتأميم قناة السويس كما كان عدوان 5 يونيو 1967م محاولة للهيمنة علي مقدرات القناة⁸.

و قد ترتب علي عدوان 5 يونيو 1967م أن تم احتجاز عدد 15 سفينة كانت تبحر من الجنوب إلي الشمال تنتمي لعدة دول هي بريطانيا و أمريكا و فرنسا و السويد و ألمانيا الغربية و بلغاريا و تشيكوسلوفاكيا، و حاولت مصر لأسباب إنسانية إخراج تلك السفن من المجري الملاحي للقناة في يناير 1968م، حيث قامت هيئة قناة السويس بإجراء مسح لقاع القناة و تحديد العوائق التي تعترض مسارات سحب السفن المحتجزة من القطاع الجنوبي للقناة، و يأتي هذا في ظل محاولات إسرائيل التشكيكية في القدرات المصرية في سحب السفن المحتجزة حيث أشاعت وجود تراكم من الرمال و الأتربة، إلا أن الهيئة استطاعت سحب تلك السفن باستخدام الكراكات و القاطرات و الرافعات و كانت الدول الأوروبية تعتمد علي النفط المصدر إليها من دول الشرق الأوسط في توليد الطاقة، حيث أشارت الإحصاءات إلي أنها تستهلك 88% من إجمالي النفط المحمول في السفن العابرة لقناة السويس في عام 1961م و الذي تزايد إلي 92% عام 1966م، و أنه في خلال الفترة 1960م - 1965م تزايد استهلاك أوروبا من النفط بمعدل 13,5% سنوياً بإجمالي 378 مليون طن من الدول العربية الخليجية، حيث تم نقل 144 مليون طن منها عبر قناة السويس، و وصل استهلاك الدول الأوروبية عام 1968م إلي 495 مليون طن كان نصيب الدول الخليجية 253 مليون طن تم نقل 197 مليون طن منها عبر طريق رأس الرجاء الصالح⁹.

و قامت هيئة قناة السويس بإزالة العديد من العوائق التي نتجت من الحرب بين مصر و إسرائيل خلال الفترة 1967م - 1973م حيث تمثلت تلك العوائق في السفن و الكراكات و القاطرات و الناقلات المحطمة و الموجودة داخل المجري الملاحي للقناة و في خليج السويس، و كذلك سد الدفرسوار الخرساني الذي أقامته إسرائيل ليربط بين الشاطئ الغربي بالشاطئ الشرقي للقناة و كان يعلوه طريق مرصوف بعرض 20 م حيث كانت تستخدمه القوات الإسرائيلية للعبور من و إلي الثغرة، حيث بلغت كمية الأحجار الكبيرة المستخرجة من هذا

قناة السويس من الإغلاق 5 يونيو 1967م إلى الافتتاح الثاني 5 يونيو 1975م

السد نحو 6500م³ و 17100م³ من الكتل الخرسانية و 120 ألف متر مكعب من الرمال و الأتربة و 27 وحدة من الصالات الحديدية المحملة بالأحجار، كما أزالَت الهيئة خط بارليف و الذى أقامته إسرائيل علي الضفة الشرقية للقناة بعد حرب 1967م، و أزالَت الهيئة بالتعاون مع الأسطول السادس الأمريكي 686000 لغم من علي ضفتي القناة و 41500 لغم و صاروخ و قذيفة و عبوة ناسفة و قنبلة و 62 قنبلة طائرات و 175 طن ذخيرة و 767 صندوق ذخيرة من قاع القناة حتي 21 ديسمبر 1974م¹⁰.

و أبانت البيانات الصادرة عن غرفة الملاحة الدولية أن من النتائج الهامة و المحورية المترتبة علي مشروعات التطوير و التوسيع لمجري الملاحة بالقناة بعد افتتاحها ستمكن 3043 سفينة من إجمالي عدد السفن البالغة 3049 تزيد حمولتها علي 10 آلاف طن من العبور بالقناة سواء كانت شحنتها كاملة أو جزئية، و بالتالي لا يتبقى إلا 6 سفن تبلغ حمولة الواحدة منها 326 ألف طن لن تتمكن من العبور في القناة، و هذا مؤداة مرور 98,6 % من الإجمالي الأسطول العالمي للناقلات لعام 1970م في قناة السويس، كما أن ما تم تعاقد شركات النقل البحري علي بناء 496 سفينة بإجمالي حمولة 68,5 مليون طن فإن هيئة قناة السويس أعلنت أن 447 سفينة منها بإجمالي حمولة 54,5 مليون طن يمكنها المرور عبر قناة السويس بكامل حمولتها، و أن 40 ناقلة منها بحمولة 11 مليون طن تقريباً تستطيع المرور بالقناة بحمولة جزئية¹¹.

و من جانباً نري أن القناة يمكنها استيعاب و مرور أكثر من ثلثي أسطول السفن الناقلة للتجارة الدولية، و أنه بعد تطوير القناة و توسيعها سيمكن للناقلات كبيرة الحجم و التي تبلغ حمولتها القصوى 260 ألف طن و 300 ألف طن بحمولة جزئية يمكنها العبور بالقناة، و هو ما يؤشر علي تحقيق مراحل تطوير القناة للغاية المرجوة منها و هي تمكين السفن العملاقة كبيرة الحجم بالمرور عبر القناة سواء الموجودة منها بالفعل أو المتعاقد علي بنائها، خاصة و أن الاستثمارات في بناء و تشيد أساطيل النقل البحري هي ذات جدوي اقتصادية و من ثم جاء تطوير القناة متناغماً مع مصالح المستثمرين في صناعة النقل البحري و محققه في ذات الوقت لمصلحة الدولة المصرية في زيادة إيراداتها من القناة¹².

و تشير الإحصاءات الصادرة من غرف الملاحة الدولية إلي عدد السفن العابرة للقناة خلال عام بعد إعادة افتتاح القناة في 5 يونيو 1975م بلغت 12385 سفينة بإجمالي حمولة بلغت 240 طن، و في مارس 1977م بلغ عدد السفن العابرة للقناة منذ افتتاحها نحو 26535 سفينة بإجمالي حمولة وصلت 288 مليون طن، و هذا ما يؤشر علي أن زيادة أعداد

السفن وحمولاتها العابرة للقناة تؤكد علي الدور المحوري و الاستراتيجي لقناة السويس في خدمة الاقتصاد و التجارة الدولية، خاصة و أن اليوم الأول إعادة افتتاح القناة شهد مرور 11 سفينة يومياً تزايدت إلي 60 سفينة يومياً في مايو 1977م، و تزامن مع هذه الزيادة في أعداد السفن تزايد حمولات السفن 89,5 ألف طن في يونيو 1975م إلي ما يزيد عن 510 ألف طن في مايو 1977م، كما أن دخل القناة السنوي ارتفع من 450 مليون دولار سنوي في عام 1977م تزايد إلي 1200 مليون دولار في عام 1980 بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لتطوير القناة¹³.

و جاء اختيار الرئيس محمد أنور السادات يوم 5 يونيو 1975م للاحتفال بافتتاح قناة السويس باعتباره يوم النصر في القناة بعد أن كان ذكرى الهزيمة و إغلاق القناة حيث القي كلمة بمناسبة إعادة الافتتاح ، و قام السيد الفريق أول محمد عبد الغني الجمسي نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية و القائد العام للقوات المسلحة بتقديم وثيقة تسليم القناة من الإدارة العسكرية إلي الإدارة المدنية للسيد الرئيس السادات و الذي وقع عليها باعتباره رئيس الجمهورية و القائد الأعلى للقوات المسلحة و سلمها إلي السيد المهندس / مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس¹⁴.

ووضعت هيئة قناة السويس منذ 5 يونيو 1975 م نصب أعينها القيام بتطوير القناة علي مرحلتين حيث كانت المرحلة الأولى متمثلة في العودة السريع للقناة للملاحة و تعميق و توسيع القناة حتي يصل قطاعها المائي إلي 3200 م² إلي غاطس سفن 53 قدم لكي يتم السماح بمرور السفن كبيرة الحجم بحمولة 150 ألف طن بكامل شحنتها في حين يمكن للناقلات الأكبر حجماً المرور و لكن بحمولة فارغة أو جزئية، و كانت المرحلة الثانية لتطوير القناة تهدف إلي زيادة القطاع المائي إلي 4200 م² و زيادة غاطس السفن إلي 67 قدم، و قد استعانت الهيئة بالخبرات الفرنسية و البريطانية في تنفيذ المرحلتين لتهيئة القناة للعمل كممر ملاحي بحري هام في التجارة الدولية و مواجهة التطورات الحادثة في صناعة السفن العملاقة لزيادة عوائد القناة من رسوم المرور بالنقد الأجنبي و تغطية نفقات التشغيل و التطوير¹⁵.

و قد أثنت المؤسسات الدولية علي إعادة فتح و تشغيل و تأهيل القناة بتطويرها عبر مرحلتي التطوير، حيث أعلنت بيوت الخبرة الملاحية الدولية و البنك الدولي للأنشاء و التعمير و غرف الملاحة الدولية الأوروبية و الدول البحرية عن كفاءة و فاعلية مشروع تطوير قناة السويس من النواحي الفنية و الاقتصادية و المؤسسية، خاصة و أن مشروعات التطوير

قناة السويس من الإغلاق 5 يونيو 1967م إلى الافتتاح الثاني 5 يونيو 1975م

بلغت من الأهمية و الجسامة فيما يتعلق بتوسيع و تطوير منشآت و أجهزة الملاحة بالقناة علي حد تعبير رئيس هيئة قناة السويس المهندس مشهور أحمد مشهور أنها تعادل حفر قناة جديدة¹⁶.

و بدأت هيئة قناة السويس في العام 1978م تنفيذ مشروع عملاق بإنشاء التفريعات الثلاثة الجديدة وفق رؤية و تعليمات الرئيس السادات، حيث تم إنشاء تفريعة بين ميناء بورسعيد و الكيلو 17 جنوب بورسعيد بطول 36,5 كيلومتر حيث يمكن للسفن الخروج من المجري الملاحي للقناة إلي البحر المتوسط دون الدخول إلي ميناء بورسعيد، و تم افتتاحها في 19 مارس 1980م. و كذلك تفريعة من مدخل بحيرة التمساح الشمالي بطول 5,1 كيلومتر و تسمح بالعبور المستقيم داخل المجري الملاحي دون الدوران حول البحيرة بطول 9 كيلومتر و تم افتتاحها في 10 مايو 1980 م و حققت هذه التفريعات الثلاث ازدواج المجري الملاحي في مسافة 68 كم من طول المجري الملاحي البالغ 179 كم من بورسعيد حتي بور توفيق في السويس، و افتتحت في 22 نوفمبر 1979م¹⁷، كما نفذت الهيئة مشروعاً لربط القناة بشبكة اتصالات آلية علي طول المجري الملاحي تضم 160 خطاً و شبكة رادارات في الإسماعيلية و القنطرة و بورسعيد و كبريت و السويس لكي يتم تصوير حركة الملاحة البحرية في القناة أثناء عبور السفن بها من دائرة مساحتها 50 كم² ¹⁸.

1

لاقتصاديين المصريين : الاقتصاد المصري في عقد الثمانينيات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة 1982م، ص396. أيضاً: عبد الحميد العرقسوسي : قناة السويس الملحة الكبرى، أكتوبر عدد 659، نادي التجارة، 2015، ص ص 41-38. أيضاً: هيئة التحرير : قناة السويس منذ حرب يونية، أكتوبر مجلد 2، عدد 2، 1969، ص ص 114، 113. أيضاً : هاني محمد عبد الرازق : قناة السويس الجديدة البوابة الذهبية، النخبة 2018، ص 79. أيضاً : عبده مباشر، المشروع و الصراع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2000، ص ص -228 232. أيضاً: جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة عبقريّة المكان، دار الهلال، القاهرة، 1993، ص ص 225، 230. أيضاً : محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص ص 571، 572.

2

1987، ص ص 229 - 231.

3 محمد باشا، دراسة حول مستقبل قناة السويس مع بداية العام الثالث لعودة الملاحة فيها: كيف تواجه القناة عصر الناقلات الجبارة ؟ مجلة الطليعة، يوليو سنة 13، عدد 7، مؤسسة الأهرام، 1977م، 132. أيضاً sami H.Dessouki,suez canal changing world 1956, London, 1982,pp 23-28 Debrah J. Gerner, أيضاً: Understanding The contemporary Middle East, London. 2000. Pp 219-224.

4

وزارة الدفاع، قناة السويس و التحديات المستقبلية و العالمية، هيئة قناة السويس، الإسماعيلية، ص ص 38-35. أيضاً: مصطفى الحفناوي، قناة السويس و مشكلاتها المعاصرة، ج 3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1957، ص ص -593 597. أيضاً محم صفوت، مسألة قناة السويس، دار الشروق للطباعة، دت، ص ص -44 48 .

5

السيد حسين جلال، قناة السويس و الأطماع الاستعمارية الدولية، بمناسبة مرور خمسين عاماً علي حرب السويس، سلسلة تاريخ المصريين، عدد 256، 2006، ص 97. أيضاً : هيئة التحرير، قناة السويس منذ يونية، أكتوبر مجلد 2، عدد 2، 1969م، ص ص 114، 115. أيضاً : محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس و أهميتها السياسية و الاستراتيجية -1914 1956م، المكتبة العربية، القاهرة، 1986م، ص ص 331 ، 343 - 345 . أيضاً: مذكرات المهندس عبد الحميد أبو بكر، قناة السويس و الأيام التي هزت الدنيا، كتاب أكتوبر، ص 267. أيضاً : محمد باشا، دراسة حول مستقبل قناة السويس مع بداية العام الثالث لعودة الملاحة فيها. كيف تواجه القناة عصر الناقلات الجبارة ؟، مجلة الطليعة، يوليو السنة 13، عدد 7، مؤسسة الأهرام 1977م، ص 132. أيضاً : sami H. Dessouki , op. cit. pp 24-25.

6

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، الثلاثين سنة، ط 3، مركز الأهرام للترجمة و النشر 1996، ص 573. و أيضاً : مشهور أحمد مشهور، هيئة قناة السويس، مجلد 7، عدد 73، ابريل 1967م، ص 152. أيضاً هيئة التحرير، قناة السويس منذ حرب يونية، مرجع

سابق، ص 115. أيضاً محمد عبد القادر توفيق، النقل متعدد الوسائط في الدول العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، 2006، ص 7. أيضاً : Sami H. Dessouki. Op. cit , pp 25-28 .

7 السيد حسين جلال، السفينة و النقل البحري، دار المعارف، 1986م، ص ص -155
164. أيضاً : ندوة اقتصاد الحرب : نظمها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع بالاشتراك مع المركز العربي للدراسات السياسية و الاقتصادية 19-17 فبراير 1968م، و نشرتها مجلة مصر المعاصرة، عدد أبريل 1968 ص ص 35-67. أيضاً : مشهور أحمد مشهور، مرجع سابق، ص 152. أيضاً : هيئة التحرير، قناة السويس منذ حرب يونية، مرجع سابق، ص 115. أيضاً : محمد عبد القادر توفيق، النقل متعدد الوسائط في الدول العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 7 .

8 محمد عبد المجيد عامر، مشاكل نقل بترول العرب، منشأة المعارف، 1982م، ص ص -84 81. أيضاً : السيد حسين جلال، قناة السويس و دورها في تطور حركة النقل البحري العالمي ، بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية (بالأكاديمية العربية للنقل البحري)، ص ص 28 - 30. أيضاً : محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مرجع سابق، ص ص 569 - 571. أيضاً : جورج حليم كيرلس، قناة السويس من القدم إلى اليوم، ط 3، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص ص -126 127. أيضاً : عبد الواحد النبوي، الدبلوماسية المصرية في المواجهة، يوميات تأميم شركة قناة السويس 1956م مختارات من وثائق الخارجية المصرية، دراسات و وثائقية عدد 20، دار الكتب و الوثائق القومية وحدة البحوث الوثائقية 2016، ص ص 670 - 673 .

9 محمود علي الداود، الخليج العربي و العلاقات الدولية ج 1 (1890 - 1914)، جامعة الدولة العربية (معهد الدراسات العربية)، د.ت، ص ص 193 - 197. أيضاً : محمود يونس، مرجع سابق، ص ص -324 326. أيضاً : عبد الحميد أبو بكر، مرجع سابق، ص ص 228 - 231 .

10 جورج حليم كيرلس، قناة السويس أهم قنوات العالم، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1980، ص ص 127 - 132. أيضاً : أحمد السيد النجار، الاقتصاد المصري بين حربي يونيو 1967 و أكتوبر 1973 (الندوة الاستراتيجية) المحور الاقتصادي، وزارة الدفاع 1998، ص ص -12 14. أيضاً : لطفي الخولي، حرب يونيو 1967 بعد 30 عاماً (مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1997، ص ص 110-114. أيضاً : محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 330 - 333. أيضاً : محمد باشا، دراسة حول مستقبل قناة السويس مع بداية العام الثالث لعودة الملاحة فيها، مرجع سابق، ص 134 .

11 عبد المنعم واصل، الصراع العربي الإسرائيلي (مذكرات و ذكريات)، مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص ص -140 142 . أيضاً : نشرة قناة السويس، هيئة قناة السويس، الإسماعيلية، 2006، ص ص -9 12. أيضاً : مشهور أحمد مشهور، مرجع سابق ص ص -134 135. أيضاً : محمد باشا، مرجع سابق، ص ص -134 135 .

12 مشهور أحمد مشهور، مرجع سابق، ص 135.
13 مشهور أحمد مشهور، نفسه. أيضاً : محمد باشا، مرجع سابق، ص ص -134 135.
14 مشهور أحمد مشهور نفسه. أيضاً : محمد باشا، مرجع سابق، ص 135 .

- 15 هيئة قناة السويس، شركات قناة السويس، الشؤون العامة، الإسماعيلية 1977م، ص ص 4-6.
- 16 مشهور أحمد مشهور، مرجع سابق، ص 153.
- 17 عبده مباشر، المشروع و الصراع، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2000، ص ص 228-232 .
- 18 محمد باشا، مرجع سابق، ص ص 133-134.

**أثر مشروعات تطوير قناة السويس
على مصر ودول الخليج العربي
1975 - 2010م**

د / نبوية أحمد عبد الحافظ حمد
دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر
باحثة بالجلس الأعلى للشئون الإسلامية

لا شك أن قناة السويس أحد أهم المعابر البحرية في العالم، كما أن إيراداتها تشكل مصدراً رئيساً للخزينة المصرية، ومن ثم؛ فإن مشروعات تطوير القناة تهدف إلى زيادة أمان حركة النقل، وزيادة الطاقة الاستيعابية للسفن المارة وتقليل زمن المرور فيها، وترفع من درجة التصنيف العالمي للمجرى الملاحي لقناة السويس، كما تسهم في زيادة حصة القناة من التجارة العالمية.

قناة السويس (مميزاتها والعوامل التي تحدد إيراداتها).

قناة السويس ممر مائي صناعي بمستوى البحر، يمتد في مصر من الشمال إلى الجنوب عبر برزخ السويس ليصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر، وتفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، وتعد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي، وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام¹.

أ- مميزات قناة السويس.

يمر بقناة السويس 8% : 12% من حجم التجارة العالمية، حيث تتميز بأنها توفر الوقت والمسافة للسفن العابرة، وبالتالي وفر في تكاليف التشغيل إضافة إلى كونها أطول قناة ملاحية في العالم بدون أهوسة، بعكس قناة بنما التي تمر بـ 12 هويس لرفع السفن لمستوى الأرض المرتفعة على طول المجرى، ونسبة الحوادث في قناة السويس تكاد تكون معدومة مقارنة بالقنوات الأخرى، وتتم الملاحة فيها ليلاً ونهاراً، كما أنها مهيأة لعمليات التوسيع والتعميق كلما لزم الأمر لمجابهة ما يحدث من تطوير في أحجام وحمولات السفن، ومزودة بنظام إدارة حركة السفن (VTMS) وهو نظام يقوم على استخدام أحدث شبكات الرادار والكمبيوتر، ليكشف ويتابع حركة السفن على طول القناة، ويتيح بذلك إمكانية التدخل في أوقات الطوارئ².

ب- العوامل التي تحدد إيرادات قناة السويس.

ترتبط إيرادات قناة السويس بنمو التجارة الدولية التي تزيد كلما زادت معدلات الإنتاج القومي لدول العالم وحركة التبادل بينها، ويمكننا القول بأن زيادة إيرادات قناة السويس متعلق باستمرار قدرة القناة على استقبال سفن الأسطول العالمي الذي شهد تطوراً هائلاً، والعلاقة بين قناة السويس والأسطول العالمي علاقة تبادلية بحيث أن التطور في أحدهما يؤثر

في الآخر، والعكس صحيح. وهناك عدة عوامل تحدد إيرادات قناة السويس.

العامل الأول- كميات البضائع العابرة للقناة، وتشمل البضائع البترولية، والبضائع الجافة، والحاويات، والسفن الأخرى التي تعبر القناة وتتأثر بمعدل نمو التجارة العالمية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المختلفة.

العامل الثاني- السياسة التي تتبعها إدارة هيئة قناة السويس لتحديد رسوم العبور المناسبة لعملاء القناة، بما يتفق مع تحقيق أكبر إيراد ممكن من النقد الأجنبي للاقتصاد المصري.

العامل الثالث- طاقة القناة التصريفية وقدرتها على استيعاب وحدات الأسطول العالمي الذي يتطور شكلاً وحجماً مما يجعل إدارة القناة تتابع باستمرار طاقة الأسطول العالمي والتغيرات في حجم وحداته وأنواعه، وبالتالي تضع الخطط المناسبة لتطوير المجرى الملاحي لقناة السويس بحيث يواكب هذه المتغيرات³.

قناة السويس بين قراري الإغلاق وإعادة الافتتاح 1967 - 1975م.

تأثرت قناة السويس بالتقلبات السياسية والحروب على مر العصور، وتعرضت للإغلاق في وجه حركة الملاحة العالمية عدة مرات لأسباب مختلفة، ومن بين هذه المرات عندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر إغلاقها في 5 من يونيو 1967م، وتكبد العالم بسبب إغلاقها خسائر فادحة، حيث لجأت السفن التجارية إلى استخدام طريق رأس الرجاء الصالح والعبور حول القارة السمراء، وتوقفت الحركة تماماً بالمجرى الملاحي، وقد استمر إغلاق القناة لمدة ثمان سنوات⁴. مما أدى - إلى جانب عوامل أخرى - إلى واحدة من أكبر فترات الكساد في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت قناة السويس مسرحاً للعمليات الحربية أثناء حرب الاستنزاف وحتى حرب أكتوبر 1973م، وقد تعرض المجرى المائي للقناة أثناء تبادل إطلاق النيران إلى تساقط العديد من القنابل، والمفرقات، والصواريخ، والمواد الناسفة، والألغام التي لم تنفجر⁵. مما جعل تطهير القناة وإصلاح منشآتها وبناء وحداتها من جديد وإعادة حركة الملاحة تحدياً ضخماً أمام مصر والإدارة المصرية للقناة.

وفي عام 1975م: وبعد فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل ووقف إطلاق النار؛ اختار الرئيس السادات يوم 5 من يونيو ليكون ذكرى لنصر مصر بافتتاح قناة السويس بعد أن كان ذكرى لهزيمتها التي اقتيد إليها الجيش المصري غدرًا، ووصف هذا اليوم بأنه يوم الافتتاح الثاني للقناة⁶.

وعندما استؤنفت الملاحة في القناة؛ بلغ عدد السفن التي مرت في ستة أشهر و25 يوماً 5579 سفينة، وارتفعت أعداد السفن إلى 16806 في عام 1976م، ثم قفزت إلى 19703 في 1977 و 21900 في عام 1981م⁷.

والجدير ذكره؛ أن الولايات المتحدة الأمريكية أسهمت في إعادة فتح قناة السويس للملاحة، حيث كانت المعدات الوحيدة التي تصلح لعملية التطهير لا توجد إلا في البحرية الأمريكية، وكان ذلك في إطار المفاوضات بين الرئيس السادات ووزير الخارجية الأمريكية كيسنجر الذي أجرى اتصالاته بالبيت الأبيض والبنجاحون وعرض على السادات أن تدخل إحدى قطع الأسطول الأمريكي - وهي (أيوجيما) حاملة الطائرة الهليكوبتر - إلى بورسعيد وعلى متنها الطائرات ومعدات التطهير للبدء في مساعدة مصر، وعلى الرغم من المواجهة التي استمرت بين مصر والولايات المتحدة على مدى ثمانية عشر عاماً، إلا أن السادات قبل ذلك، وكان هناك قلق من جانب طاقم (أيوجيما) وبعض الدبلوماسيين الأمريكيين بالسفارة الأمريكية في القاهرة من رد فعل فريق العمليات المصري فطمأنهم السادات، ودخلت (أيوجيما) ميناء بورسعيد وفوجئ طاقمها بمقابلة دافئة من جانب البحرية المصرية⁸.

والى جانب الجهود المصرية المكثفة والمشاركة الأمريكية شاركت كل من فرنسا والاتحاد السوفيتي في عملية التطهير وإزالة العوائق من مجرى القناة، وكانت تلك الخطوة مؤشراً لبدء مرحلة جديدة في طريق السلام⁹.

مشروعات تطوير قناة السويس 1975 - 2010م.

عند افتتاحها للملاحة في عام 1869م؛ كان طول قناة السويس 164 كم، وعمقها ثمانية أمتار¹⁰، وقبل إغلاقها عام 1967م كان تطور الأسطول العالمي يسير مع تطور القناة ولاحق له، فقد كان ملاك السفن والترسانات البحرية في العالم يتابعون أبعاد قناة السويس، وبناءً على ذلك يقومون بتصميم سفنهم حتى يمكنها المرور عبر القناة، وبعد إغلاقها فإن حركة بناء الناقلات العملاقة تزايدت بسرعة لاستثمار اقتصاديات الحجم في خفض تكاليف النقل، حيث أن الناقلات صارت تسلك طريق رأس الرجاء الصالح لنقل بترول الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا، ومن ثم أصبحت أبعاد المجرى الملاحي للقناة بعد عودة الملاحة في عام 1975م غير كافية لمرور معظم ناقلات البترول العملاقة¹¹.

تطوير قناة السويس 1975 - 1980م.

بدأت إدارة قناة السويس - خلال الفترة من 1975 - 1980م - بمعاونة بعض بيوت الخبرة الأجنبية في عمل دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع تطوير القناة لتلاحق التطور الكبير الذي حدث في أحجام الناقلات.

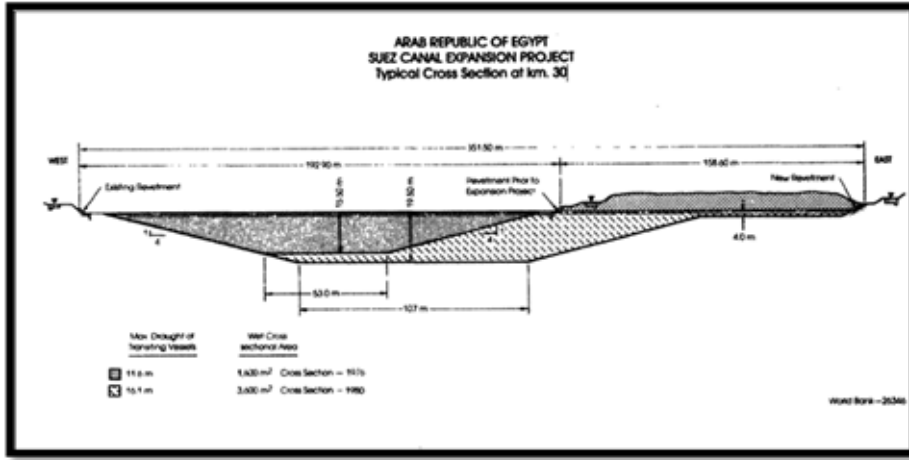
واستهدفت المرحلة الأولى من المشروع.

1. تعديل منحنيات القناة.
2. الوصول بمساحة القطاع المائي إلى حوالي 3600 متر مربع في المنطقة بين بور سعيد والكيلو 61.
3. الوصول بغاطس القناة إلى 53 قدم، حتى تستطيع الناقلات - حمولة 150 ألف طن العبور بكامل حمولتها، والناقلات حتى حمولة 250 ألف طن - العبور بحمولة مخففة أو فارغة.
4. الوصول بعمق القناة حتى 19,5 متر على طول المجرى الملاحي.
5. توسيع وتعميق مناطق الانتظار الشمالية والجنوبية لاستقبال السفن العابرة للقناة سواء من المدخل الجنوبي أو الشمالي.
6. إنشاء 3 تفريعات جديدة هي.
 - تفرعة بورسعيد الشرقية بطول 37 كم.
 - تفرعة التمساح بطول 5 كم.
 - تفرعة الدفرسوار بطول 27 كم¹².

وقد أسهمت التفريعات الثلاثة في تلافى خطر الحوادث الملاحية الناجمة عن مرور ناقلات البترول العملاقة، علاوة على زيادة سعة القناة التصريفية، واستيعاب أكبر عدد من السفن وتقليل زمن الانتظار، بالإضافة إلى تجنب السفن الكبيرة المنحنى الموجود في بحيرة التمساح بما ينعكس على اقتصاديات تشغيل السفينة واقتصاديات القناة¹³.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً؛ انتشار 110 مليون متر مكعب من الرمال الجافة، وتكرير 630 مليون متر مكعب من الرمال المشبعة بالمياه، توزعت بين 130 مليون متر مكعب من الرمال أزالها كراكات هيئة قناة السويس و 500 مليون متر مكعب أخرى أزالها كراكات خارجية¹⁴.

وباستكمال هذه المرحلة في عام 1980م وصل طول المجرى الملاحي للقناة 189,8 كيلو متر، بعمق حوالي 19.5 متر وأقصى غاطس مسموح به إلى 53 قدم وأكبر حمولة لسفينة يمكن أن تعبر القناة 150 ألف طن ساكن، وبعد الانتهاء من هذه المرحلة؛ تم مناقشة مندوبي البنك الدولي بشأن خطوات تنفيذ المرحلة الثانية من التطوير وذلك لمواصلة توريد دفعات القرض المتفق عليه¹⁵.



شكل رقم (1) تطوير قناة السويس 1976 - 1980م¹⁶.

أ- تطوير قناة السويس 1981 - 2010 م :

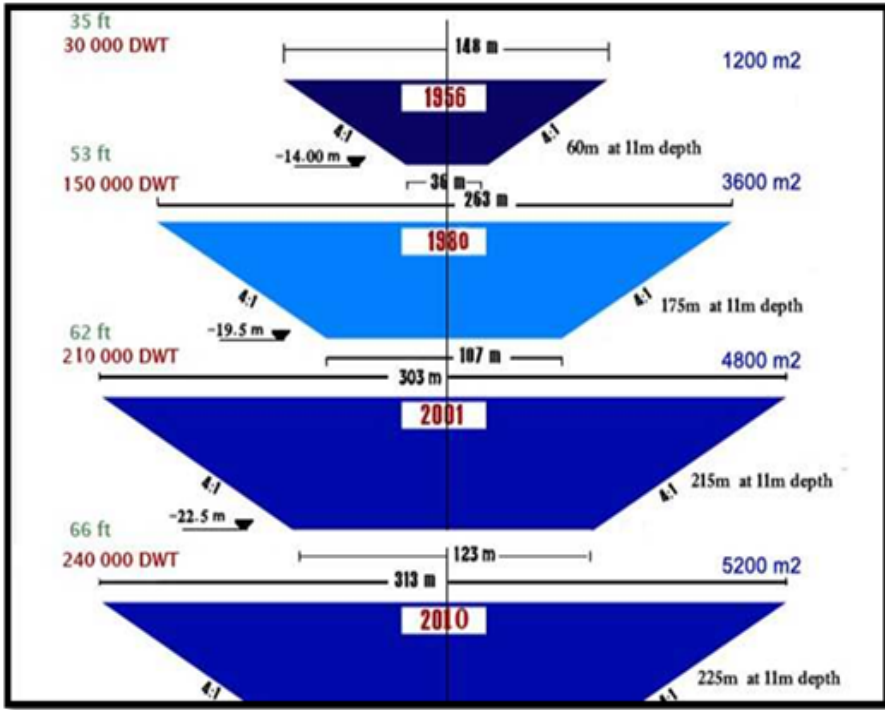
بدأ العمل في المرحلة الثانية من تطوير القناة بالاعتماد على أسطول كراكات هيئة قناة السويس بنظام التطوير خطوة بخطوة، وقد انتهت أولى الخطوات في عام 1994م، وتم خلالها.

- زيادة الطول الكلي للقناة إلى 189,80 كم.
- زيادة طول المسارات المزدوجة بالمجرى الملاحي إلى 77 كم.
- أصبح العرض عند 11م عمق 190/170 متر.
- زيادة عمق المجرى الملاحي للقناة إلى 20,5 متر.
- زيادة الغاطس المسموح به إلى 56 قدم.
- استيعاب السفن المحملة والتي يصل حجمها إلى 170 ألف طن ساكن.
- وانتهت الخطوة الثانية في عام 1996م، وكانت نتائجها.
- أصبح العرض عند 11م عمق 200/180 متر.
- زياد عمق المجرى الملاحي للقناة إلى 21 متر.
- زيادة الغاطس المسموح به إلى 58 قدم.

- استيعاب السفن المحملة والتي يصل حجمها إلى 185 ألف طن ساكن.
- وتم الانتهاء من الخطوة الثالثة في عام 2001م، وكانت نتائجها كالتالي.
- زيادة الطول الكلي إلى 191,80 كم.
- زيادة طول المسارات المزدوجة بالمجرى الملاحي إلى 79 كم.
- أصبح العرض عند 11م عمق 215/195 متر.
- زيادة عمق المجرى الملاحي للقناة إلى 22,5 متر.
- زيادة الغاطس المسموح به إلى 62 قدم.
- استيعاب السفن المحملة والتي يصل حجمها إلى 210 ألف طن ساكن.

وانتهت هيئة قناة السويس من الخطوة الرابعة لتطوير المجرى الملاحي في عام 2010م، وكانت نتائجها.

- زيادة الطول الكلي للمجرى الملاحي إلى 193,30 كم.
- زيادة طول المسارات المزدوجة بالمجرى الملاحي إلى 80,5 كم.
- أصبح العرض عند 11م عمق 225/205 متر.
- زيادة عمق المجرى الملاحي للقناة إلى 24 متر.
- زيادة الغاطس المسموح به إلى 66 قدم.
- استيعاب السفن المحملة والتي يصل حجمها إلى 240 ألف طن ساكن¹⁷.



شكل رقم (2) مراحل تطوير القطاع المائي لقناة السويس منذ التأميم وحتى عام 2010م¹⁸.

أثر مشروعات تطوير قناة السويس على مصر ودول الخليج العربي 1975 - 2010م

جدول يوضح تطور أعداد وحمولات السفن المارة في قناة السويس (1975 - 2010م) ¹⁹

السنة	عدد السفن		الحمولة الصافية (ألف طن)	
	إجمالي	متوسط يومي	إجمالي	متوسط يومي
1975(*)	5,579	27	50,441	240.2
1976	16,806	46	187,757	513.0
1977	19,703	54	220,477	604.0
1978	21,266	58	248,260	680.2
1979	20,363	56	266,171	729.2
1980	20,795	57	281,305	768.6
1981	21,577	59	342,356	938.0
1982	22,545	62	363,538	996.0
1983	22,224	61	378,226	1,036.2
1984	21,361	58	371,039	1,013.8
1985	19,791	54	352,579	966.0
1986	18,403	50	366,076	1,002.9
1987	17,541	48	347,038	950.8
1988	18,190	50	356,913	975.2
1989	17,628	48	373,429	1,023.1
1990	17,664	48	410,322	1,124.2
1991	18,326	50	426,449	1,168.4
1992	16,629	45	369,779	1,010.3
1993	17,318	47	396,550	1,086.4
1994	16,370	45	364,487	998.6
1995	15,051	41	360,372	987.3
1996	14,731	40	354,974	969.9
1997	14,430	40	368,720	1,010.2
1998	13,472	37	386,069	1,057.7
1999	13,490	37	384,994	1,054.8
2000	14,142	39	439,041	1,199.6
2001	13,986	38	456,113	1,249.6
2002	13,447	37	444,786	1,218.6
2003	15,667	43	549,381	1,505.2
2004	16,850	46	621,253	1,697.4
2005	18,224	50	671,951	1,841.0
2006	18,664	51	742,708	2,034.8
2007	20,384	56	848,163	2,323.7
2008	21,415	59	910,059	2,486.5
2009	17,228	47	734,450	2,012.2
2010	17,993	49	846,389	2,318.9

يتضح من الجدول : ارتفاع إجمالي عدد السفن المارة بقناة السويس من 5,579 سفينة عام 1975م إلى 17,993 في عام 2010، كما ارتفع إجمالي الحمولة الصافية من 50,441 عام 1975م إلى 2,317,9 في عام 2010م، هكذا أسهمت مشروعات تطوير قناة السويس في استيعاب هذه الزيادة الكبيرة في حجم التجارة العالمية، وبالتالي زيادة الدخل المصري من النقد الأجنبي.

العلاقة بين تطوير قناة السويس ودول الخليج العربي.

دول الخليج العربي؛ كانت وما زالت تتأثر وتتأثر بحركة الملاحة في قناة السويس، فهي من أهم مناطق شحن البترول العابر لقناة السويس شمالاً، وتشمل مجموعة الدول المطلة على الخليج العربي الذي جاءت تسميتها منه، وهي سبعة دول: السعودية والإمارات وسلطنة عُمان والكويت والبحرين وقطر والعراق.

عندما أغلقت قناة السويس في عام 1956م نتج عن ذلك عدة صعوبات ومشاكل خاصة بالطاقة والوقود في غرب أوروبا، من بينها زيادة تكاليف نقل البترول من الخليج العربي إلى أوروبا عن طريق رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة أسعار البترول، واضطرت الشركات لشراء كميات من الزيت الخام من مناطق أكثر تكلفة في الإنتاج لتفي بالتزاماتها في أسواق الاستهلاك الكبرى، وبعد حرب عام 1967م بدا أن إغلاق القناة سيطول في هذه المرة، وبدأت الطاقة المعطلة من الناقلات في العودة بسرعة إلى التعاقد لنقل البترول من الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية عن طريق رأس الرجاء الصالح، وفي الوقت نفسه؛ بدأ البحث عن موارد بترولية أخرى تقع غرب قناة السويس لتكون في مأمن من المشاكل السياسية والعسكرية حول القناة، وأدى البحث إلى الكشف عن موارد مهمة في الجزائر وليبيا، بالإضافة إلى بترول نيجيريا وأنجولا وفنزويلا، وتطور الإنتاج من هذه الموارد تطوراً سريعاً خلال الفترة بين 1956 و 1967م، وعوض إنتاجها غرب أوروبا عن القصور في إمدادات الخليج العربي من البترول نتيجة دورانه حول رأس الرجاء الصالح في وقت كانت فيه الناقلات العملاقة والكبيرة لازالت بأعداد قليلة، ومع ذلك فإن بترول الخليج بإنتاجه الضخم المتزايد، ومضاعفة حجم الناقلات، تمكن من الاحتفاظ بأسواقه الأوروبية وتميمتها على الرغم من دورانه حول رأس الرجاء الصالح. وهكذا تأثر بترول الخليج العربي طوال ثماني سنوات بدأت منذ عام 1967م حتى بدأت مصر في عمليات تطهير القناة ثم إعادة فتحها أمام التجارة العالمية في 5 من يونيو 1975م، ولم يكن إعادة افتتاح القناة عودة لدورها الذي تلعبه كطريق مهم لبترول الخليج العربي فحسب، بل أنه أتاح فرصة تطويرها تعميقاً واتساعاً لكي تسمح بمرور ناقلات كبيرة، أكبر بكثير من تلك التي كانت تعبرها قبل إغلاقها عام 1967م.²⁰

وقد بلغت كمية المواد البترولية التي عبرت قناة السويس قبل إغلاقها عام 1966م 64% من إجمالي حركة البضائع في القناة، وتراجعت تلك النسبة في العام الأول لإعادة الافتتاح 1976م، فأصبحت 28,7%، وأخذت تتناقص هذه النسبة عاماً بعد عام، ولكن في عام 1982م وما بعدها أخذت تتزايد نسبة المواد البترولية نتيجة إتمام المرحلة الأولى من تطوير قناة السويس.²¹

وكما أن دول الخليج العربي تتأثر بإغلاق قناة السويس وبفتحها للملاحة، وبالحروب الدائرة بين العرب وإسرائيل حول منطقة القناة، فإن إيرادات قناة السويس تتأثر سلباً أو إيجاباً بكل حرب تندلع في الخليج العربي.

أثر الحروب في دول الخليج العربي على حركة نقل البترول بقناة السويس.

أدت حرب الخليج 1980م بين العراق وإيران إلى بعض الانعكاسات في المنطقة، مثل تفجيرات الألغام في البحر الأحمر خلال شهري مايو ويوليو عام 1984م، وحرب الناقلات التي أدت إلى ارتفاع أقساط التأمين على الناقلات المتجهة إلى الخليج وتباطؤ النمو الاقتصادي في دول المنطقة بسبب الحرب من جهة، وضعف السوق البترولية وانخفاض أسعار البترول وعائداته من جهة أخرى، ونتج عن كل ذلك انخفاض حركة ناقلات البترول في قناة السويس وذلك منذ النصف الأول من عام 1984م، وبلغت نسبة النقص في النصف الأول من عام 1985م مقارنة بنفس الفترة من عام 1984م حوالي 17%، كما أن تحول الصادرات العراقية من البترول إلى خط أنابيب العراق - تركيا قللت إلى حد كبير من مرور البترول العراقي في قناة السويس²².

وقد تأثر إيرادات قناة السويس أيضاً بحرب العراق والكويت عام 1990م، تلك الحرب التي شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الغزو العراقي، وتراوحت تقديرات الخسائر من عوائد الرسوم بقناة السويس في هذه الحرب ما بين 200 مليون دولار سنوياً - وهذا هو تقدير البنك الدولي - إلى 400 مليون دولار، ويرجع الفاقد المالي الذي يواجه الإيرادات من رسوم المرور بالقناة إلى إعلان المنطقة كم منطقة خطر وما ترتب على ذلك من تأثير سلبي على اختيار قناة السويس كممر مائي أمام جميع أنواع السفن والناقلات. فإذا علمنا أن : حوالي 50% من بترول الكويت - وهو مليون ونصف مليون برميل يومياً - كان يصدر إلى أوروبا عن طريق قناة السويس، وحوالي 25% من بترول العراق - ويبلغ نحو 750 ألف برميل يومياً - كان يستخدم طريق قناة السويس، وحوالي 40% من إيرادات المرور بالقناة كانت تحصل من ناقلات البترول ومشتقاته، وإيرادات القناة كانت قد زادت من 1230 مليون دولار عام 1987م إلى 1348 مليون دولار عام 1988م، ثم أصبحت 1456 مليون دولار عام 1989م²³. هكذا تأثرت قناة بأزمة الخليج العربي 1990م، هذا بالإضافة إلى الخسائر التي حدثت جراء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م.

العلاقة بين تطوير القناة وخطوط أنابيب البترول.

على الرغم من أن قناة السويس أقصر طريق بحري لنقل البترول من الشرق الأوسط إلى كل من أوروبا الغربية وأمريكا وكندا؛ فإنه تمر خلالها نسبة ضئيلة من كميات البترول حيث تواجه منافسة كبيرة من خطوط الانابيب التي تعد وسيلة نقل رخيصة وآمنة، خاصة أنها تمتد عبر أقصر المسافات بين مناطق الإنتاج والاستخدام أو الشحن وتوفر بذلك مسافات كبيرة لنقل البترول وتقل التكلفة عن وسائل النقل الأخرى، لذلك سعت إدارة قناة السويس إلى تقديم جميع الحوافز لجذب أسطول ناقلات البترول. ومن هذه الخطوط:

خط أنابيب إيالات-عسقلان.

حاولت حكومات إسرائيل المتعاقبة توسيع خط أنابيب إيالات-عسقلان الذي أقيم بالتعاون مع إيران عام 1968م كبديل لقناة السويس لنقل البترول الإيراني إلى مصافي التكرير الرومانية. وقد توقف هذا المشروع بسبب نجاح مصر في تنفيذ مشروع مضاد وهو خط أنابيب سوميد²⁴.

خط أنابيب سوميد.

سوميد : خط أنابيب بترول تم إنشاؤه عام 1977، يمتد من عين السخنة على خليج السويس إلى سيدي كرير على ساحل البحر المتوسط بالإسكندرية، وهو مشروع مكمل لقناة السويس لنقل البترول من منطقة الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط، وهو مملوك للشركة العربية لأنابيب البترول "سوميد" والتي تساهم فيها شركات من مصر والإمارات والكويت والسعودية وقطر، وتصل طاقة الخط إلى 120 مليون طن بترول خام سنوياً، في حين تصل حمولة ناقلات البترول العابرة لقناة السويس إلى 140 مليون طن، ضمن عملية تكامل بين خط سوميد وبين القناة، حيث يتم استخدامه لنقل كميات البترول العربي المتجهة لأوروبا والولايات المتحدة داخل ناقلات البترول، والتي لا تستطيع عبور قناة السويس بكامل حمولتها لزيادة غاطسها عن غاطس القناة فتستخدم الخط لتخفيف حمولتها في عين السخنة ومن ثم استرداده في سيدي كرير متجهة إلى دول الغرب²⁵. هذا بالإضافة إلى خط أنابيب تابلاين بين السعودية ولبنان، وخط أنابيب العراق - تركيا، وخط أنابيب العراق - سوريا، وخط أنابيب العراق - لبنان، وهذه الخطوط تعتبر منافساً لقناة السويس على اختلاف حجم المنافسة.

وتواجه قناة السويس منافسات من نوع آخر، من خلال اعتزام إسرائيل تنفيذ مشروع ربط البحر الأحمر بالبحر الميت وصولاً إلى البحر المتوسط عبر ممر مائي يعرف بـ "قناة

البحرين". والمنافسة من قبل "قناة بنما"، وهناك منافسة أخرى من قبل "قناة المحيط المتجمد الشمالي"، التي يراد منها أن تصبح خطاً ملاحياً بديلاً بين أوروبا الغربية واليابان²⁶.

وعلى الرغم من تعمد الغرب، وإسرائيل، واليابان العمل على تقليل أهمية قناة السويس ببناء ناقلات البترول العملاقة، وخطوط الأنابيب لنقل بترول المنطقة من مناطق إنتاجه إلى البحر المتوسط مباشرة، وإنشاء الطرق المنافسة؛ وعلى الرغم من التطور الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات، والتقدم المذهل في التكنولوجيا، ووسائل الصراع، إلا أن قناة السويس احتفظت بأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمصالح الدولية والإقليمية²⁷.

ومما سبق يتضح الأهمية الكبرى والضرورة الملحة للاستمرار في تطوير قناة السويس باعتبارها مصدر للدخل القومي لمصر وللمنطقة العربية والأفريقية.

خاتمة

تركز هذه الورقة البحثية على لفت الانتباه إلى التداعيات المرتبطة بتطوير قناة السويس "تعميق وتوسعة"، وتتعاظم أهمية القناة بقدر تطور وتنامي النقل البحري والتجارة العالمية، حيث يعد النقل البحري أخص وسائل النقل في العالم.

وقد تبنت إدارة هيئة قناة السويس - منذ تأميمها عام 1956م - عدة مشروعات لتطوير المجرى الملاحي للقناة، حتى وصل طولها إلى 193.30 كم، وعمقها إلى 24 متر، وعرضها عند 11م عمق 225/205 متر، بعد أن كان طول القناة عند افتتاحها للملاحة في عام 1869م (164 كم)، وعمقها ثمانية أمتار.

ولا شك أن الإدارة المصرية تقوم بجهد واضح من أجل تطوير وتنمية قناة السويس، وتقوم هيئة قناة السويس بإعداد الدراسات الدقيقة والوافية قبل البدء في تنفيذ أي مشروع لتطوير المجرى الملاحي للقناة والعمل على تحويل المنطقة إلى منطقة خدمات لوجستية، ولا بد من استمرارها في تطبيق أحدث ما وصلت إليه خطوط الملاحة العالمية من تطور من خلال تبادل الخبرات والزيارات والتدريب مع الدول الصديقة، والعمل على رفع كفاءة وتطوير البنية التحتية للموانئ البحرية على جانبي قناة السويس، وزيادة أعماق الممرات الملاحية والأرصنة بجميع الموانئ لاستقبال الأجيال المتقدمة من السفن العملاقة، وبالتالي؛ جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في منطقة القناة، وزيادة إيراداتها من العملة الصعبة، ورفع تنافسية القناة أمام الممرات البرية أو البحرية البديلة، مع العلم بأن تنافسية هذه الممرات محدودة وتأثيرها ليس مجدياً على المدى القصير أو المتوسط.

وأخيراً؛ فقد جاء مشروع قناة السويس الجديدة مواكباً لما تشهده مصر الحديثة من مشاريع نهضوية، وتعتبر القناة الجديدة واحدة من أهم المشروعات الإستراتيجية العالمية، فهي ليست مشروعاً داخلياً فحسب، بل هي مشروع عالمي يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر من خلال المشروعات الاقتصادية المصاحبة.

الهوامش:-

- 1 الموقع الرسمي لهيئة قناة السويس : 7 من ديسمبر 2019م، <https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/SuezCanal/Pages/CanalCharacteristics.aspx>
- 2 هيئة ميناء دمياط : قناة السويس الجديدة .. دراسة تحليلية، الإدارة العامة لمركز المعلومات (النشر والترجمة)، دمياط، 2015، ص 10 .
- 3 حسين بشير : مستقبل قناة السويس كمصدر للنقد الأجنبي، المؤتمر العلمي السنوي السابع للاقتصاديين المصريين - الاقتصاد المصري في عقد الثمانينات، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1982م، ص 397، 399 .
- 4 MICHIEL GERRITSE : Does international trade cause detrimental specialization in developing economies? Evidence from countries south of the Suez Canal, Erasmus University Rotterdam, December, 2018, p 6 .
- 5 عبد العظيم رمضان : المواجهة المصرية - الإسرائيلية في البحر الأحمر 1949-1979، روز اليوسف، القاهرة 1982م، ص 152، 153 .
- 6 كلمة وتصريحات الرئيس محمد أنور السادات في الاحتفال بإعادة افتتاح قناة السويس، 5 من يونيو 1975م، مكتبة الإسكندرية، ذاكرة مصر المعاصرة، http://modernegypt.bibal-ex.org/NewTextViewer.aspx?TextID=SP_328
- 7 Ahmed Abul-Hassan Zard : New Suez Canal ... Egypt's Gift to the World, Information and Research Sector, Central Administration for Editing, Translation and Bulletins, State Information Service, Cairo, p 18 .
- 8 محمد أنور السادات : البحث عن الذات، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1979م، ص 285، 286.
- 9 طه المجدوب : سنوات الإعداد وأيام النصر (يونيو 1967 - أكتوبر 1973)، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999م، ص 84، 85.
- 10 أنجلو ساماركو : قناة السويس .. تاريخها ومشكلاتها (وفقاً للوثائق المصرية والأوروبية غير المنشورة)، ترجمة ولاء عفيفي عبد الصمد وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015م، ص 427 .
- 11 حسين بشير : مرجع سابق، ص 398 .
- 12 هيئة قناة السويس : ملحمة التأميم وعودة سيادة مصر على قناة السويس، مركز إعلام هيئة قناة السويس، القنال الجديد - العدد السادس، الإسماعيلية، 15 يوليو 2019م، ص 29 .
- 13 أحمد السيد محمد الشاذلي : أثر مشروعات التطوير بقناة السويس على حركة التجارة العالمية المنقولة بحراً خلال الفترة 1975 - 2017م، كلية التجارة - جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، 2018م، ص 720
- 14 هيئة قناة السويس : ملحمة تطهير القناة، مركز إعلام هيئة قناة السويس، القنال الجديد -

- العدد الخامس، الإسماعيلية، 15 يونية 2019م، ص 8 .
- Document Of The World Bank : Report No. 6122, Project, Performance Audit Report, Arab Republic Of Egypt Suez Canal, Rehabilitation And Expansion Projects, (Loans 1064-Egt And 1482-Egt), April 1, 1986, p 19 .
- Document Of The World Bank : Op Cit, p 64 16
- هيئة قناة السويس : ملحمة التأميم وعودة سيادة مصر على قناة السويس، مرجع سابق، ص 17
- 29.
- نفسه . 18
- 19 تقرير هيئة قناة السويس لعام 2010م: <http://www.suezcanal.gov.eg>
- 20 محمد عبد الحميد عامر : مشاكل نقل البترول العربي، ندوة البترول العربي والآفاق الإسلامية لمشكلة الطاقة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج 2، بغداد، 1976م، ص 1807 - 1810، 1839 - 1841 .
- 21 السيد حسين جلال : قناة السويس والطرق البديلة والمنافسة 1869 - 1985م، دار المعارف، القاهرة، 1987م، ص 21 .
- 22 السيد حسين جلال : مرجع سابق، ص 152 .
- 23 إيهاب عز الدين نديم : الاقتصاد المصري وأزمة الخليج، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد 51، ديسمبر 1990م، ص 8 .
- 24 مديرية الدراسات الإستراتيجية : خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي في غرب آسيا وشمال أفريقيا (خرائط وجدول)، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، فبراير 2016م، ص 8 .
- 25 السيد حسين جلال : مرجع سابق، ص 139، 140 .
- 26 بان علي حسين : تنمية وتطوير قناة السويس والمشاريع المنافسة لها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، العدد 91، مج 22، 2016م، ص 341 .
- 27 نهلة محجوب أحمد : حرب الخليج الثانية والعلاقات العراقية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2003م، ص 3 .

قناة السويس والتحديات الإسرائيلية مشروع قناة البحرين" أنموذجاً"

د. إلهام جبر شمالي

دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

تمهيد

ترجع البدايات الأولى لفكرة شق قناة تربط ما بين البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، إلى بريطانيا التي بدأت بالبحث عن طريق قصير؛ من أجل الوصول إلى مستعمراتها في الهند، فقد وصل البريطاني وليام آلن "William Allen" إلى فلسطين عام 1850م¹؛ لدراسة المشروع وامكانية ربط البحرين، مشيراً عبر دراسته إلى ضرورة شق قناة تربط ما بين خليج حيفا مع وادي الأردن، مفسراً ذلك بأن المياه ستغمر وادي الأردن، الذي سينعكس بدوره على ارتفاع منسوب مياه البحر الميت، ومن ثم تبحر السفن من البحر المتوسط، مروراً بالأردن والبحر الميت، وصولاً إلى ميناء يقام على خليج العقبة، ومنها إلى طريق شرم الشيخ إلى المحيط الهندي، وإلى الهند، فقد وضع آلن خلاصة دراسته كتاباً عام 1855م حمل العنوان: "البحر الميت طريقاً جديداً للهند"؛ لتحقيق الاتصال بين البحرين المتوسط والأحمر².

ومع احتلال بريطانيا لمصر، لم يتضاءل اهتمامها بفكرة إقامة قناة موازية لقناة السويس، فظل الفكر البريطاني منصفاً حول قرب انتهاء السيطرة البريطانية على مصر، وهو ما تطلب تدخلاً لإيجاد ممرًا مائياً بديلاً لقناة السويس، لتصل بريطانيا بمستعمراتها في الهند، لذلك تم العمل على تطوير فكرة آلن عبر تشارلز غوردون "Charles Gordon" (1833-1885م)، متخذاً عدة اعتبارات لمشروع قناة البحرين، حيث رأى بأن القناة التي تمر بالبحر الميت، ستكون مانعاً أمنياً في وجه أي عدوان، ولكن بريطانيا رأت في ذلك عدم جدوى فكرة القناة³.

مشروع قناة البحرين

جاء المقترح البريطاني لإنشاء قناة البحرين رداً على كافة المحاولات الفرنسية؛ لتوصيل البحرين عن طريق قناة السويس منذ عام 1798م، ومع احتلال بريطانيا مصر عام 1882م، اقترح تحقيق فكرة وليم عبر فلسطين؛ لإقامة حاجز مائي أمام أي غزاة عثماني أو روسي لمصر، متمثلة الأهمية الاستراتيجية من وراء هذا المقترح لإنشاء قناة البحرين، إيجاد مانعاً مائياً يعيق تقدم أي قوى معادية وخط دفاع شرق قناة السويس⁴.

وصلت فكرة إقامة المشروع إلى هرتزل "Herzl" عبر المهندس السويسري ماكس بوكارت "Max Bouckaert" الذي عمل على تطوير الفكرة؛ لتتلاءم مع طبيعة المشاريع الاستيطانية الصهيونية، خاصة وأن الحركة الصهيونية كانت تبحث عن دعائم الوطن القومي عبر البحث عن الأرض والمياه وانتاج الطاقة، متضمنة مخططاً موجزاً لمشاريعه؛ فوضعا هرتزل نتائج بوركارث في كتابه "البلاد القديمة- الجديدة" أرض الميعاد" الصادر عام 1902م، الذي اشتمل على اقتراح شق قناة من خليج حيفا إلى غور بيسان، من ثم بمحاذاة نهر الأردن، لتصل الميت، منوهاً هرتزل أنه حلم والحلم يتحول إلى حقيقة، بعد أن وضع تخليه لبناء المشروع بعد بناء الدولة اليهودية، قائلاً "اسمع هدير المياه وهي تتدفق من مساقطها بقوة إلى أسفل الوادي حيث توجد الطوربينات، أما في الأعلى فتوجد المصانع الكبية والصناعات المتنوعة"، ومن ثم اشار على المهاجرين "امامهم احتد الفضاء الأزرق الواسع للبحر الميت حيث تسمع الأذان خريير مياه القناة التي احتدت في أنفاق من البحر المتوسط لتصب في الوادي" ⁵.

بدعم الحركة الصهيونية تمت دراسة مشروع القناة بشكل جدي، عبر تشكيل لجنة استقصاء الحقائق في فلسطين برئاسة جيمس هيز "James Hayes" بهدف دراسة مدى قدرة فلسطين على استيعاب المستوطنين المهاجرين واستغلال اقصى للأراضي والمياه الفلسطينية، فوضعت اللجنة تقريرها عام 1943م، مقترحة تحويل مياه نهر الأردن لأغراض الري وتعويض انخفاض مستوى سطح البحر الميت الناتج عن ذلك، ونقل مياه البحر المتوسط عبر قناة الى البحر الميت ⁶.

وتزامنا قيام دولة اسرائيل عام 1948م، نشطت علمية التخطيط لمشروع القناة لاستغلال الثروة المائية في فلسطين بالتعاون مع خبراء المياه الأمريكان؛ لتهيئة اراضي فلسطين لاستقبال المزيد من المهاجرين الصهاينة، استناداً لمقترحات والتر لاودرميلك "Walter Laudermerk" في كتابه فلسطين أرض الميعاد عام 1944م، الداعي لإقامة مشاريع مائية بما فيها قناة البحار؛ كون اقامتها سيتيح امكانية زيادة استيعاب فلسطين، لما لا يقل عن 4مليون مهاجر، وعملت الوكالة اليهودية على الاستفادة من تلك المشاريع عبر دراساتها ⁷.

دخل الاهتمام الاسرائيلي عقب حرب 1967م، حيز التفكير الجاد بمشروع "قناة البحرين"؛ نتيجة لتأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية، والأمنية، والسياسية التي نشأت بعد الحرب أو قبلها، والتي كان من أهم أسبابها قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإغلاق مضائق ثيران ⁸، علاوة على أزمة الطاقة، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود، التي جعلت

المشاريع غير المجدية مجدية، وأعطت دفعاً متجدداً لدراسة مشروع قناة البحرين وتنفيذه، وفي أعقاب حرب 1973م، وما نجم عنها من أزمة طاقة، خاصة مع مبادرة السادات وارتباطها بإعادة آبار النفط، التي احتلتها إسرائيل إلى المصريين، وقد اخذ الإسرائيليون يشددون على ضرورة تنفيذ مشروع قناة البحرين⁹.

ومن ثم شكلت لجنة استشارية عام 1977م تحت مسمى لجنة التنظير والتوجيه برئاسة يوفال نئمان "Youman Neiman"؛ لدراسة المشروع واقتراح إقامة تسعة ممرات مختلفة للقناة، فقد انعكس وصول حزب الليكود للسلطة عام 1977م، على الإسراع من تنفيذ مشروع قناة البحرين وتمت مناقشته ضمن مداولات الحكومة الاسرائيلية حيث وضع مناحيم بيغن "Menachem Begin" لجنة التنظير والتوجيه برئاسة يحزقئيل فلومين "Ezekiel Flumin"، وعهد إليه دراسة كافة الخطوط المقترحة لشق قناة البحرين¹⁰، وبعد عامين من الدراسة والفحص اقرت اعتماد الخط الجنوبي لاعتبارات اقتصادية؛ ولكنها كانت لتكريس الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة بالدرجة الأولى، وكونه لا يتطلب التعاون مع المملكة الأردنية كالمشروع الشمالي، وهكذا توالى عملية إنشاء قناة البحرين لتظهر للعلن بصورة تطبيقية فعلية¹¹.

هكذا مر مشروع قناة البحرين بمرحلة اطلاق الفكرة وهي قديمة الجذور التاريخية، وقد استمرت الفكرة بالتداول والاندثار، حتى تم التوصل إلى ترسيخ الفكرة والترتيبات لإتمام الفكرة لإنشاء القناة بناءً على مصالح سياسية بحثية، مستغلة إسرائيل مبررات واهية من أجل ترسيخ نواياها الاستيطانية الصهيونية، مستندة على دعوات وحلم الصهاينة أمثال هرتسل، مترجمتها بصورة مخططات تطبيقية.

تطور مشروع قناة البحرين

بقى مشروع قناة البحرين حبراً على الورق، وتعاقت الأجيال على الحكومات الإسرائيلية منذ تأسيسها عام 1948م، ولكن لم تهمل المخططات والتصورات تجاه المشروع، ويرجع السبب في التأخير في مباشرة التنفيذ إلى تلك الظروف السياسية والاقتصادية التي أحالت عملية التطبيق. ومع مجيء حكومة الليكود برئاسة بيغن عام 1977م؛ شكلت لجنة برئاسة يوفال نئمان "Yuval Neeman" رئيس علماء الجيش الاسرائيلي أولت إليه دراسة المشروع، حيث بدأت اللجنة بدراسة جميع المشاريع والمخططات من جميع جوانبها وخاصة مشروع قناة البحرين¹²، فاستعرضت في البداية تسعة ممرات مختلفة للقناة، رافضة عدة

طرق يقترح واضعوها مرور القناة بمناطق معينة، واستبدالها بطرق أخرى رأت بأنها مناسبة لأسباب كثيرة واعتبارات سياسية واقتصادية، وغيرها كثيرة، وبناءً عليه رست اللجنة بدراسة تفصيلية لثلاث ممرات للقناة، وشددت على قبول الممر الجنوبي للقناة¹³.

وقبيل أن تقرر الحكومة الإسرائيلية عام 1980م، حفر قناة البحرين وفقاً للخط الجنوبي (مشروع نئمان)، درست لجنة التنظير والتوجيه "27 طريقاً وادية، تصل إلى البحر الأبيض المتوسط عبر نهر الأردن بالبحر الميت، لتقتصر بعد ذلك 5 خطوط مقترحة لمشروع قناة البحرين¹⁴، وقد تمثلت المقترحات المدرجة لشق القناة بين البحرين بخط "السهول الشمالي"، وهو عبارة عن خط لحفر قناة تمتد من منطقة خليج حيفا، حتى بيسان عبر مرج بن عامر "مشروع غور Gore" بينما المقترح الثاني يمثل بخط شومرون "Shomron" المتمركز في "قضاء نابلس"، بحيث يبدأ من قيسارية حتى ارغمان في غور الاردن، في حينما تمحور المقترح الثالث لشق القناة بنقل مياه البحر الأحمر الى البحر الميت عبر وادي عربية، والرابع تركز حول جر مياه البحر المتوسط من منطقة بلميحييم إلى منطقة قمران الواقعة شمالي البحر الميت، بينما الخامس نصب حول الخط الجنوبي الذي يبدأ من تل القطيفة جنوبي دير البلح إلى منطقة مسعدة الواقعة على البحر الميت¹⁵.

وبناءً على دراسة اللجنة، فقد استقر رأي اللجنة واعتمادها الخط الذي يصل ما بين تل القطيفة قرب غزة على ساحل البحر المتوسط بالمسادة قرب البحر الميت، كما تم استبعاد مشروعان، والابقاء على ثلاثة متمثلة بالخط الشمالي والجنوبي والأوسط؛ نظراً لعدة أسباب من ضمنها التكلفة الاقتصادية العالية للمشروعين الشمالي والأوسط، إضافة إلى صعوبة الحفريات المقترحة لهما، وحجم الضرر المتوقع بالأراضي الزراعية التي يمر بها الخط الشمالي، وتأثيراته السلبية على أحواض المياه الجوفية، والطبقة الجيولوجية للمنطقة، إلى جانب الأسباب السياسية تم استبعاده؛ كونه يقع ضمن مشروع آلون "Allon" المعتمد على خريطة توسيعية تقطع منطقة الأغوار من الضفة الغربية، وتلحقها بالكيان الصهيوني ضمن إطار التسوية السياسية، إضافة لأن مسار القناة يتطلب التنسيق مع المملكة الأردنية الهاشمية ضمن مشروع اقليمي¹⁶.

أوضحت اللجنة سبب اعتماد الخط الجنوبي بناءً على الادعاءات الاسرائيلية؛ نظراً لكونه الأنسب جيولوجياً، حيث ان طبيعة الأراضي التي ستمر بها القناة من تل قطيف في غزة هي الأفضل بسبب تماسك مساحتها التي ستحول دون تسرب كميات كبيرة من المياه الى باطن الارض ، ثم أن هذا المسار يعتبر الأقل تكلفة، إضافة إلى الجانب السياسي حيث

ان الاراضي التي يمر بها في قطاع لتنفيذ الالتفاف حول القطاع وابقائه داخل حدود الخط الأخضر، واقامة المزيد من المستوطنات، واحياء منطقة النقب¹⁷.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية بتاريخ 24/8/1980م، قراراً سياسياً بالإجماع يقضي ببدأ العمل على تنفيذ المشروع، وأن الأعمال التحضيرية لشق القناة بدأت حيث بوشر شق طريق بمحاذاة القناة من نقطة بدايتها في قطاع غزة، حيث صرح اسحق مودعي "Yitzhak Modi"¹⁸، وزير الطاقة الاسرائيلي بأن: "القناة التي ستصل البحر الميت، ستؤدي إلى ثورة صناعية في إسرائيل، ولذا لم يعد في وسعنا تأخير المشروع أكثر من ذلك أولاً بسبب صعوبة التمويل بالنفط، وثانياً لأن الأردن تستعد لتنفيذ مشروع مماثل يصل البحر الأحمر ابتداء من خليج العقبة بالبحر الميت¹⁹.

مراحل تطور مشروع قناة البحرين:

لقد شكل مشروع قناة البحرين أحد المخططات الصهيونية ذات الاستراتيجية طويلة المدى؛ لتأمين الكيان واحتياجاته من المياه والطاقة؛ حيث نجح الصهاينة عام 1964م في تحويل مياه نهر الأردن على النقب، التي كانت تشكل ثلثي مساحة الكيان الصهيوني؛ بهدف الإسراع في تهويدها عن طريق توجيه مجرى الهجرة والاستيطان إليها.

كما واستطاع الصهاينة من خلال مشروع قناة البحرين، استكمال حلم "تيودور هرتزل" الذي تحمس لفكرة انشاء القناة، عارضاً إياه عبر صفحات كتابه "أرض الميعاد" الصادر عام 1902م، ليبدأ الحديث يدور في الأوساط الاستعمارية والصهيونية المتضررة من قرار التأميم عام 1956م²⁰، حول إمكانية شق قناة صهيونية تربط البحر المتوسط بخليج العقبة، وتكون بمثابة قناة بديلة للقناة المصرية؛ إلا أن إخفاق العدوان الثلاثي على مصر أجّل تنفيذ الفكرة إلى حين. ثم جرت لاحقاً محاولة تنفيذها إبان رئاسة "بيغن" وتحديداً عام 1981م، إلا أن العمل بها قد توقف عام 1985م لأسباب غامضة²¹.

تلاحقت المراحل التطويرية لمشروع القناة عبر فترات زمنية مختلفة، وتمثلت في²²:

أ. المرحلة الأولى: مرحلة الربط الأنبوبي: تقضي هذه المرحلة من المشروع بربط البحر الأحمر بالبحر الميت وصولاً لخليج العقبة، وذلك من خلال استخدام أنبوب يربط ما بين البحرين؛ وذلك من أجل تعويض الفاقد من مياه البحر الميت، ومن استغلالها بالإضافة لاستغلال تساقط مياه الأمطار في توليد الطاقة الكهربائية، بحيث تتم عملية سحب المياه من البحر الأحمر إلى البحر الميت، عبر الأنابيب، وجزء آخر عبر قناة مائية، فقد ركز على

هذا المشروع من ناحية اقتصادية من خلال إتاحة إنشاء مشاريع اقتصادية لإنتاج الطاقة، بالإضافة لتحلية المياه، والاستفادة السياحية القائمة على مشاريع جذب السياح، على أن يستفيد منها الفلسطينيون والأردنيون، والإسرائيليون، تمتد هذا القناة بطول 12 كم، من شاطئ العقبة، وصولاً إلى محطة رفع المياه بواسطة أنابيب مخصصة يصل ارتفاعها 126 متراً فوق سطح البحر، لتصب في أنابيب موازية ومغايرة، يتراوح قطرها 4 أمتار، وبطول 18230 كم، وصولاً إلى الشاطئ الجنوبي للبحر الميت.

ب. المرحلة الثانية: مرحلة التحلية: تقوم هذه المرحلة بعد الانتهاء من إنشاء قناة البحرين، يتم طرح عطاء بغطاء عالمي للشركات المتخصصة، وذلك بهدف إنشاء محطة تحلية، لمياه البحر الأحمر باستخدام تقنية التبخير، والتكثيف، ومن ثم نقل المياه المحلاة إلى الأردن، وفلسطين، وإسرائيل، على أساس بناء وتشغيل ونقل ملكية، حيث تنظم في هذه المرحلة عملية تدفق المياه في البحر الميت؛ ومن ثم ينعكس ذلك على حجم توليد الكهرباء من المحطة، مما هو مقرر في المرحلة الأولى من المشروع.

ت. المرحلة الثالثة: مرحلة خطوط التوزيع: وهي تتمثل في مد خطوط مياه إلى كل من الأردن، والمناطق الفلسطينية، وإسرائيل، وعلى أن يتم نقل المياه المحلاة من خلال أنابيب مزدوجة، بالإضافة لتركيب محطات ضخ لكل أنبوب؛ لرفع منسوب المياه حتى تصل إلى المناطق المحدد لها، بحيث تكون الإدارة الأولية لمراحل التطور في مشروع قناة البحرين للأردن، بينما تتم المتابعة والإشراف والسيطرة الكلية للمرحلتين الأخيرتين لإسرائيل، وهي إدارة مطلقة.

وبناءً على ما سبق فقد مر مشروع شق قناة البحرين بالعديد من السيناريوات، والتي تعتبر تصورات صهيونية بحثة في الأساس، حتى وصلت إلى وجهتها التنفيذية التطبيقية، والتي أشار إليها شيمون بيريز "Shimon Peres" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، ولكن بصورة أخرى، وهي توصيل البحر المتوسط بالبحر الميت عن طريق قناة، ثم توصيل البحر الميت بخليج العقبة، وبهذا يصبح البحر الميت شبيهاً بالبحيرات المرة المتصلة بقناة السويس، فقد تمثلت تلك التصورات بالشكل التالي²⁴:

التصور الأول: قناة تمر من إيلات "قرية أم الرشراش المصرية" متجهة ناحية الشمال مستغلة وادي عربة ومخترقة صحراء النقب وصولاً إلى وادي غزة على البحر المتوسط بطول 280 كم.

التصور الثاني: قناة تقع إلى شمال من الأولى متصلة بالبحر المتوسط عند ميناء أسدود بطول 300 كم.

التصور الثالث: قناة تسير في خط مستقيم من إيلات بامتداد وادي عربة شمال البحر الميت ومنكسرة ناحية الغرب لتتصل بالميناء الفلسطيني حيفا بطول 390 كم.

مدة انجاز المشروع:

حسب ما صرح به " نئمان " رئيس لجنة التوجيه والتنظير الخاصة بقناة البحرين بأن الجدول الزمني المقرر للمشروع يتمثل بسنة واحدة للإعداد، واستكمال التقديرات المالية الخاصة بمشروع قناة البحرين، ومن ثم سنتان للتخطيط المفصل للمشروع، أما بالتنفيذ العملي للمشروع يبدأ منذ عام 1982م، ويستغرق المشروع 5 سنوات في صورة التمكن من اطلاق تشغيل المحطة الكهربائية وعليه يستغرق المشروع بعد بدء العمل فيه نحو 8 سنوات، ومع تقدم السنوات تم التداول والتناقش بالفترة الزمنية الخاصة بالمشروع، حيث وضع تصريحات ندوية عقدت في الجامعة العبرية بالقدس حول مشروع قناة البحرين بأن العمل الفعلي للمشروع لن يبدأ قبل العام 1983م، وهو ما يوضح بأن المشروع سيستغرق سنوات إضافية تفوق 7 سنوات²⁵ ، ومع تقادم الزمن فقد قدرت شركة Harza مدة المشروع من 10-13 سنة²⁶.

تكاليف المشروع:

اختلفت التقديرات الأولية حول التكاليف الاجمالية والمتوقعة؛ لتنفيذ مشروع قناة البحرين، فقد ذكرت التقديرات الأولية بما يتراوح من 700-800 مليون دولار، بالإضافة إلى اجمالي الانفاق على أعمال البحث والتخطيط التي تم من خلالها توظيف ما يقدر بنحو 6 مليون شيكل من ميزانية الحكومة الإسرائيلية لعام 1979-1980م ، وبناءً على تقرير لجنة التوجيه والتنظير، التي ترأسها نئمان تم الجزم بأن قيمة الاستثمارات التي ستوظف في هذه القناة ستبلغ مليار دولار أمريكي، فيبدو هذا الرقم هو الرقم الأقرب للحقيقة من سائر التقديرات السابقة، التي حاولت ايجاد مبررات للتقليل من قيمة الاستثمار الحقيقي للمشروع؛ لكي تبرر جدوى المشروع الاقتصادي، وهو ما أكدته الكاتبة الإسرائيلية اورا كورين " Ura Koren " : " بأن مليار دولار على الأقل هو الثمن الذي ستدفعه اسرائيل مقابل مشروع قناة البحرين، بين البحر الاحمر والبحر الميت، رغم أنه غير مطلوب لاقتصاد المياه الاسرائيلي، وحتى أنه سيجر تكاليف اقتصادية زائدة " ²⁷ .

لم تواجه دولة الاحتلال الإسرائيلي، أية صعوبة في توفير التمويل لمشاريعها التوسعية القائمة على الاغتصاب للأراضي العربية، والأطماع الصهيونية، وقد أشار نئمان إلى وجود هيئات مالية ودولية وأمريكية، ونوه اسحق مودعي Yitzhak Modi وزير الطاقة الاسرائيلي سابقاً أن قرشاً واحداً لن يأتي من ميزانية الحكومة لتمويل المشروع، خاصة مع عرض مجموعة من المستثمرين من الولايات المتحدة وكندا وبريطانية واسرائيل استعدادها للاستثمار في المشروع²⁸.

مجريات المشروع:

أظهرت سياسة دولة الاحتلال في السيطرة على المشاريع العربية تبدأ بالمشاركة والإشراف وتنتهي بالسيطرة والتحكم المطلق، للوصول إلى التجويع والعطش، وهنا يكون الاعتبار الاستراتيجي والأمني حاضراً في عملية التوزيع؛ كونه جعل دولة الاحتلال تحكم سيطرتها على منطقة البحر الميت والبحر الأحمر؛ كونها المدخل الشرقي لفلسطين، فهي تشكل بذلك عائقاً مائياً طبيعياً في وجه أية قوة عربية قادمة من جهة الشرق.

شغلت قضية المياه حيزاً مهماً في اتفاقية التسوية الأردنية "الإسرائيلية" عام 1994م، بالنص على تخصيصات "عادلة" لكل منهما من مياه نهر الأردن واليرموك، ومن المياه الجوفية لوادي عربة، مع التعهد بعدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما الضرر بموارد الطرف الآخر، وإقامة مشاريع بين الطرفين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبناء السدود والخطوط الناقلة للمياه، واعتبرتها الصحف الأردنية من أهم المشاريع المائية الاستراتيجية للمملكة، ولكن دون التطرق لدولة الاحتلال بأنها شريك في الاتفاقية²⁹.

وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية منذ أن وقّعت الأردن اتفاق وادي عربة؛ لإقامة الناقلة التي عُرفت بنقل السلام، والتي تشكل صلب مشروع قناة البحرين، بحيث تضمنت الاتفاقية في مرحلتها الأولى تحلية المياه في خليج العقبة، ومدّ خط أنابيب لإنقاذ البحر الميت من الجفاف³⁰، مع تواصل انخفاض مستواه عام بعد عام، كما عززت الاتفاقية بينودها من سيطرة دولة الاحتلال على مصادر المياه في المنطقة خاصة للضفة الغربية والمملكة الأردنية التي تعاني من شحّ المياه، في ظل تمتع دولة الاحتلال بحالة من الاستقرار المائي في المنطقة، بالرغم من تحذير البنك الدولي من هذه القناة عام 2012م³¹؛ لخطورة تدفق مياه البحر الأحمر بشكل كبير، التي قد تُحدث تغيرات جذرية في النظام البيئي للبحر الميت كتشكيل بلورات من الجبس أو ادخال الطحالب الحمراء، بينما دافع حازم ناصر وزير المياه الأردني عن الاتفاقية، واعتبرها غير سياسية، وإنما ذات قالب إنساني لمساعدة الآخرين المحتاجين

للمياه، وقد قدرت تكلفة المشروع بحوالي 11 مليار دولار³².

ويمتد المشروع على ثلاثة مراحل:

أ- ربط البحر الأحمر بالبحر الميت عند خليج العقبة، عبر أنبوب يربط بين البحرين؛ لتعويض الفاقد من مياه البحر الميت، وتوليد الطاقة الكهربائية بإشراف أردني.

ب- طرح عطاء "المشروع" عالمي للشركات المتخصصة، لإنشاء محطة التحلية، لمياه البحر الأحمر بالتبخير أو التكتيف، ثم نقل المياه إلى الأردن، وأراضي السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال.

ت- مد خطوط المياه إلى كل من الأردن، ومناطق السلطة الفلسطينية، ودولة الاحتلال، وتتم المرحلة الثانية والثالثة بإشراف دولة الاحتلال³³.

مما لا شك فيه أن ناقل البحرين تجسيدا لرؤية شمعون بيرز، مشروع الشرق الأوسط، كونها توفر لإسرائيل شريكا أساسيا في الجوار العربي، وحاولت الحكومة الأردنية الترويج لهذا المشروع بأنه مُجد بيئيا واقتصاديا، بذريعة اختفاء البحر الميت، ولكن دولة الاحتلال هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية، حيث المياه المحلاة، التي تضخ إلى صحراء النقب خاصة، بعد أن نقلت إليها قاعدتين عسكريتين واستخباراتية وكلية تكنولوجية تابعة للقاعدة الأخيرة³⁴.

ثم أن حكومة الاحتلال قامت بترحيل أكثر من خمسين ألف فلسطيني هُدمت قراهم في النقب، ومنحت الاتفاقية لدولة الاحتلال فرصة التحكم أكثر بالمياه الرافدة من نهر الأردن؛ مما يعني زيادة تحكمها في المنطقة العربية، وتحقيق مصالح دولة الاحتلال في السيطرة على مصادر الطاقة، على حساب المصالح الوطنية الأردنية عبر هذا المشروع؛ لتأمين المياه العذبة للمستوطنات على شاطئ البحر الميت، وتبريد مفاعل ديمونا³⁵ بالمياه، وبالتالي إيجاد فرص جديدة لاستيطان النقب وترحيل أهلها الفلسطينيين منها، حيث إن إقامة المحطة وتجهيزاتها تعتمد بشكل أساسي على الخبرة الإسرائيلية، فبموجب هذا المشروع تباع دولة الاحتلال للأردن 13 مليار غالون من المياه العذبة، كما تباع للسلطة الفلسطينية نحو 8 مليار غالون من المياه، وفق أسعار تفضيلية³⁶، ومن المفارقات الغربية حقاً، سيطرة دولة الاحتلال على المياه الجوفية الفلسطينية في أراضي الضفة الغربية، وتخصيصها للمستوطنات، ثم القيام ببيع الفلسطينيين مياه المحلاة من المشروع.

هكذا كانت المخططات الإسرائيلية عبر هذا المشروع إلى إيصال المياه المحلاة إلى أم الرشراش "إيلات" والنقب؛ كونها غير مرتبطة بشبكة المياه "الإسرائيلية"، وتهدف إسرائيل من وراء هذا المشروع إلى توليد الطاقة الشمسية، والمحطات الكهربائية، والمفاعلات النووية حيث المساعي "الإسرائيلية" لإقامة أربعة مفاعلات نووية، بعد استخراج الفوسفات من البحر الميت، الذي يحتوي على نسب متفاوتة من أكسيد اليورانيوم، وإقامة أكثر من مئة مستوطنة في النقب على شكل مجمعات زراعية وصناعية، وتشجيع الهجرة اليهودية المخطط لها بحوالي مليون مهاجر حتى عام 2150م؛ أي أن المخططات "الإسرائيلية" تعمل على التحكم في الديمغرافية الفلسطينية ومنع زيادتها، بخلق واقع ديمغرافي في النقب بعد توطين المستوطنين على الحدود العربية الفلسطينية، وذلك ما سيتضح من خلال الغايات الإسرائيلية من المشروع.

الغايات الإسرائيلية لمشروع قناة البحرين

تتعدد وتتوسع الغايات الإسرائيلية لمشروع قناة البحرين، الرامي إلى ربط البحر الميت، وأحد البحار المفتوحة، على مدار 100 عام، والتي أثمرت إلى إيجاد حالة من التفاهم الكبير لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حول طبيعة فكرة إنشاء قناة البحرين، وطرق الاستفادة منها، حيث تظهر أهمية المشروع بالنسبة للفكر الصهيوني، من خلال ما يلي:

- تمكين إسرائيل من السيطرة على مياه نهر الأردن، وهو ما تضمنته رؤيته هرتزل لمشروع القناة، على أن يتم منح ضمان إسرائيلي من حقوق المياه الحصري في البحر ونهر الأردن، وهو ما يعود إلى قول ديفيد بن غوريون "David Ben-Gurion" عام 1948م، من خلال وثيقة أعدها، شملت مساعي إسرائيل لإحكام سيطرتها على الموارد المائية العربية بوجه عام، ونهر الأردن، بوجه خاص، والتي صرح بقوله بها: "علينا أن نتذكر أنه من خلال قدرة الدولة اليهودية على البقاء، لا بد من أن تكون مياه نهرى الليطاني، والأردن مشمولة داخل حدودنا"³⁷.

- اعتبار مشروع قناة البحرين مكسباً اقتصادياً هائلاً، ومصدراً مائياً دائماً، مساهماً في تزويد إسرائيل بالمياه، إلى جانب الاعتبارات الأمنية، حيث أكد القول الإسرائيلي "Shehumi Nahal"، أن المنطقة التي تصل ما بين البحر الميت، والبحر الأحمر لها بعد استراتيجي، وأمني هام جداً لإسرائيل، وعليها أن تحكم سيطرتها على تلك المنطقة؛ لأنها بمثابة المدخل الشرقي لإسرائيل، كما وأورد ناحال قوله: "في حال اكتمال مشروع القناة، ستشكل عائقاً مائياً طبيعياً في وجه أي

تقدم محتمل من قوات عربية قادمة، من جهة الشرق، حته لو تمت القناة في شكل أنبوب فمن السهل تفجيرها، وبالتالي إغراق منطقة غور الأردن كاملة بالمياه³⁸.

تعد تلك التصريحات بمثابة تأكيد جوهري على أهمية مشروع القناة لإسرائيل، ومساعدتها الخفية والحثيثة في السيطرة على مصدر المياه وتهديد أمن المناطق، والدول العربية في إيجاد حلول أمنية وخلق حالة من الذعر نتيجة لتهديد إغراق غور الأردن بالمياه، والذي يعتبر تلاعباً سياسياً بحق أمن واستقرار المنطقة والجوار.

كما سعت إسرائيل من خلال مباشرتها في تنفيذ مشروع شق قناة البحرين إلى خدمة العديد من الأهداف الإسرائيلية المعلنة بشكل صريح، وغير المعلنة، إلا أن مساعي إسرائيل المعلنة تصبغ بطابع السلام والمصلحة العامة للمنطقة تحت شعار "أنبوب للسلام"؛ بهدف التنمية المستدامة، مرتكزة على عدة أهداف، وهي كما يلي³⁹:

1. إنقاذ البحر الميت من الزوال، والجفاف، من خلال ضخ كميات كبيرة من المياه فيه؛ بهدف استرداد مستويات البحر الميت التاريخية، الأمر الذي ينعكس على الوضع البيئي للبحر الميت.
2. المساعدة في إيجاد حلول فاعلة لمشكلة نقص المياه العذبة عبر تحلية مياه البحر الأحمر "خليج العقبة" التي ستندفق إلى البحر الميت؛ وذلك نظراً لأنه مياه البحر الميت غير تصلح للتحلية، بسبب شدة ملوحتها،
3. استغلال فارق المنسوب المائي بين البحرين خليج العقبة والبحر الميت في توليد كمية كبيرة من الكهرباء المائية؛ لاستغلالها في تحلية المياه وضخ المياه إلى الأردن ودولة الاحتلال.
4. الاستغلال السياحي للمنطقة من خلال إقامة الأنشطة السياحية، وزيادة الموارد وتوفير برك مائية لإنتاج الطاقة الشمسية.
5. تدعيم أسس السلام بين المملكة الأردنية وإسرائيل بالتعاون المشترك بينهما في تنفيذ هذا المشروع، وإقامة مزارع سمكية في منطقة الخزان التنظيمي الذي سينظم تدفق مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت.

بينما تتمثل أهداف مشروع قناة البحرين الإسرائيلية الخفية فيما يلي⁴⁰:

- توليد الطاقة: قامت دول الاحتلال بمحاولات عديدة وجدية لتنويع مصادر طاقتها حتى تقلل من الاعتماد على النفط المستورد، عبر توليد الطاقة الرخيصة، بحيث تنتج ثلاثة أنواع منها الهيدروكهربائية والشمسية والنووية، عبر استغلال فارق الارتفاع بين البحر الميت والمتوسط مما ينتج 600 ميغاواط من الكهرباء التي تشكل حوالي 22%، من إجمالي الطاقة المستهلكة في إسرائيل؛ مما يعني أن

المشروع يوفر ما قيمته 600 مليون دولار من إجمالي انفاق اسرائيل على الفحم والنفط؛ لتشغيل محطات توليد الكهرباء، واستغلال حرارة الشمس لإنتاج الطاقة الشمسية عبر البرك، أو عبر تحويل البحر الميت شمسية كبيرة، تولد نحو 1500 ميغاواط، واستغلال مياه القناة؛ لتبريد المفاعلات النووية المنوي اقامتها على جانب القناة في منطقة النقب، وتوليد نحو 900 ميغاواط من الطاقة مما يعني توليد نحو 3000 ميغاوات⁴¹.

- اهتمت دولة الاحتلال بعد ازمة الطاقة العالمية عام 1973م؛ باستغلال الزيت الحجري المتواجد في الجبال المطلّة على البحر الميت لاستخدامه كبديل للنفط؛ والقناة سوف تقوم بتوفير المياه لمعامل توليد الطاقة التي تتطلبها عملية استخراج الوقود من الزيت الحجري.
- السعي نحو إحياء المشاريع السياحية وتنشيط السياحة الداخلية، والخارجية الإسرائيلية عبر اقامة سبع بحيرات اصطناعية على امتداد خط القناة.
- توفير المياه العذبة التي تعاني منها دولة الاحتلال، خاصة في ظل انخفاض منسوب المياه الجوفية وزيادة موجات المهاجرين، وقناة البحرين تسهل اقامة محطات جديدة لتحلية المياه في منطقتي النقب والبحر الميت لاستغلالها في استصلاح الاراضي الزراعية وتأمين استهلاك المياه المتزايد في دولة الاحتلال.
- دعم المخططات الاسرائيلية في استكمال تهويد النقب وتحويله إلى قاعدة للمشاريع التوسيعية وتفادي مشكلة نقص المياه في مشاريع بناء المستوطنات وجذب المزيد من المهاجرين والمساهمة في حل مشكلة توزيع الاستيطان والسكان، ومن ثم خلق فرص عمل واستيعاب الايدي العاملة اليهودية
- تعزيز التواجد العسكري والصناعي في قطاع غزة ، حيث أن القناة تخلق واقعاً، لا يمكن تغييره حتى بعد التوصل لحل للقضية الفلسطينية مما يعكس اهداف اسرائيل التوسعية الأمنية والاستراتيجية دون أي اعتبار للحقوق الفلسطينية الثابتة وللقوانين والمواثيق الدولية.
- البعد المعنوي يتمثل في المغزى الرؤيوي فقد درجت اسرائيل على جذب انتباه يهود العالم نحوه كلما وجدت نفسها بحاجة إلى ذلك، وهي تستغل مثل هذه المشاريع؛ لإضفاء طابع الهيبة والحضارة والتقدم عليها.

استهداف إسرائيل ربط الأردن بهذا المشروع، وذلك من خلال تعاون اقتصادي وسياسي معها؛ من أجل الاستفادة من المردودات الاقتصادية المختلفة، وهو ما دعا بينغون لمشاركة الأردن في مشروع قناة البحرين على أساس أن البحر الميت يقع ضمن الأراضي الأردنية، وبذلك تكون إسرائيل تجنبت الانتقاد الدولي، ثم إن هذا المشروع هو ضرب للمشروع الأردني الذي قدم لمؤتمر نيروبي الهادفة إلى شق قناة لربط البحر الأحمر مع البحر الميت، أما من الناحية الأمنية فيعد المشروع عائقاً مائياً ضخماً أمام أي هجوم عسكري من قبل الدول العربية على الحدود الجنوبية يكمله المحطات الذرية في النقب التي لم تقتصر على إنتاج وتوليد الطاقة بل لإنتاج المزيد من الأسلحة النووية، وتهدف إسرائيل من وراء المشروع زيادة الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول العربية.

لقد اتضحت تداعيات الأهداف الإسرائيلية من مشروع قناة البحرين، لقي المشروع داخل إسرائيل تحريماً عاماً، معتبرة المشروع بأنه مشروعاً قومياً، وحيوياً للمجتمع الإسرائيلي⁴²، بالرغم من أن بعض الأوساط اعتبرت الجدوى الاقتصادية منه محدودة مقارنة بمشروع غور؛ إلا أن المشروع محورا للجدل السياسي حيث كان قطاع غزة خاضعاً لمفاوضات وتسوية، إضافة لزيادة منسوب مياه البحر الميت قد يلحق ضرراً بالأردن؛ مما يخلق تعقيدات دولية في وجه المشروع⁴³.

يمكن القول: بأن الغايات التي جاءت بها إسرائيل بما يسمى بمشروع قناة البحرين، متعددة ومتنوعة فهدفها ضرب الأمن القومي العربي، وسلب ونهب خيراته، حيث جاءت غايات المشروع ما بين معلن، وما بين خفية، فاستمتمت الغايات المعلنه بالتسامح والسلام، وجلب المصالح للمنطقة العربية وخاصة مصر، والأردن، وفلسطين، بينما أخفت ما في جعبتها من خفايا سياسية وأمنية تريد بها تحقيق غايات أكثر استراتيجياً وبعداً، وهو ما يؤكد حقيقة هذا المشروع وضربه للمصالح العربية، والاكتفاء بمصالح إسرائيلية تهددية للدول العربية، وزعزعة استقرار وأمن المنطقة العربية.

المواقف العربية والدولية من مشروع قناة البحرين

تباينت المواقف العربية من مشروع قناة البحرين، فقد كان لكل دولة رأيها الخاص بها، والذي يحدد توجهاتها، ومدى تعاونها وتقبلها للعمل مع إسرائيل في ترسيخ خارطة اقتصادية سياسية جديدة في الأراضي العربية، وعليه نستعرض سوياً جملة من المواقف العربية التي توضح هذا التباين بشي من التفصيل، والذي جاء بالشكل التالي:

أ. الموقف المصري:

ظهر الموقف المصري خلال احتجاج الحكومة المصرية لدى الحكومة الإسرائيلية، على شق القناة، عبر قطاع غزة، حيث رأى المصريون بأن تنفيذ هذا المخطط يتناقض مع مبادئ القانون الدولي، ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات كامب ديفيد، وعليه أبلغت الحكومة المصرية الولايات موقفها من شق قناة البحرين وخطورة الخطوات التي اتخذتها؛ كونها شريكاً كاملاً في عملية السلام، ظهر الموقف المصري من خلال رسالة الاحتجاج بحق شق قناة البحرين إلى الأمين العام للأمم المتحدة "كورت فالدهايم Kurt Waldheim" معتبرة بأن كافة الإجراءات الإسرائيلية تعبر عن نية السلطات الإسرائيلية بالسيطرة الفعلية على كافة الأراضي المصرية والعربية التي سيتم مرور مشروع قناة البحرين من خلاله⁴⁴.

نقل الموقف المصري على لسان مندوب مصر لدى الأمم المتحدة "عصمت عبد المجيد": "إن قرار شق القناة عبر قطاع غزة، يقرر سلفاً من جانب واحد الوضع النهائي لهذه المنطقة، وهو ما يتعارض مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وسيادته على موارده الطبيعية"⁴⁵.

كما عدت مصر مشروع قناة البحري أكبر تحدي للأمن القومي العربي، وهي ممارسات دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال إعادة طرح مفاهيم جديدة للمنطقة العربية، كخطة السلام التي تبنتها إدارة دونالد ترامب "Donald Trump" وهو ما طرح تحت مسمى "الشرق الأوسط الكبير"، فقد رفعت الإدارة الأمريكية بالتلويح تكراراً ومراراً عصا قطع المساعدات الأمريكية عن الدول العربية؛ وذلك في سبيل تحقيق الأهداف الرامية لإعادة تشكيل المنطقة، وغرس إسرائيل فيها من خلال إقامة مشروعات تحت الغطاء الاقتصادي المشارك تجمع ما بينها وبين الدول العربية، التي جاء في مقدمتها وأبرزها: خط السكك الحديدية؛ لكي تربط ما بين إسرائيل والسعودية، لتصل إلى أوروبا، حيث سعت وتسعى إسرائيل جاهدة لدخوله حيز التنفيذ، بالإضافة إلى غاية وهدف إسرائيل من تدشين مشروع قناة البحرين؛ بهدف تعزيز علاقات تل أبيب بعمان والسلطة الفلسطينية، باعتبار أن اتمام هذا النوع من المشاريع المشتركة؛ يحقق السلام في منطقة الشرق الأوسط⁴⁶.

بقى الموقف المصري صريحاً وواضحاً منذ البداية لمشروع قناة البحرين المهدد لأمن واستقرار مصر، وعلى قمة الدولة العربية المعارضة لفكرة المشروع وتنفيذه، وخاصة أن مشروع قناة البحرين يعتبر قناة منافسة لقناة السويس، في حال اتمامه؛ إلا أن وزير الري

المصري محمود أبو زيد، والذي كان يترأس الوفد المصري في المؤتمر العالمي لإدارة الطلب على المياه المنعقد عام 2004م، اعتبر في تصريحاته، أن مشروع قناة البحرين مشروع بيئي، في الأساس؛ يهدف إلى رفع منسوب البحر الميت، مؤكداً أن المشروع لن ينافس قناة السويس؛ لأنه على شكل أنبوب، فكانت هذه التصريحات تعتبر الأولى من نوعها تجاه الموقف المصري⁴⁷، حيث اعتبره البعض أنه موافقة ضمنية من قبل مصر على إنشاء قناة البحرين المهددة للأمن القومي المصري، إلا أن الإعلام المصري أكد مخاطر المشروع على مصر، وأمنها القومي، ولم تسع إسرائيل لتهديد قناة السويس، بصفتها معبر تجاري فحسب، بل تستهدف السيطرة على الممرات المائية في المنطقة العربية، وخاصة قس حال حدوث حرب⁴⁸.

ولكن اللواء "طلعت مسلم" أشار خطورة هذه القناة على مستقبل قناة السويس محدودة؛ لأن المسافة التي ستقطعها باخرة في قناة السويس تقل بكثير عن المسافة التي تقطعها في قناة البحرين، ثم أن مرور البواخر في قناة البحرين يعرضها لخطورة أكبر؛ لأنها تمر في منطقة توتر تضم الأردن وفلسطين والكيان الصهيوني، وهو الأمر المختلف في حالة قناة السويس⁴⁹.

ومن أهم الأسباب التي تمسكت بها مصر في رفض مشروع قناة البحرين أن شق القناة يسلب من مصر أحد مصادر قوتها الاقتصادية؛ نظراً لأنها أهم مصدر للعملة الأجنبية، حيث تحقق عائداً سنوياً يقدر بنحو 75 مليار دولار، حسب مل أوضاعه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام 2018م، كما وفسر البعض أن مشروع القناة البحرين، في عرضها على شكل أنبوب، يعتبر جرس انذار حقيقي للتنافس الاقتصادي الضخم؛ ويرجع السبب في ذلك لقدرة المشروع على جلب رؤوس الأموال الأجنبية، والاستثمار فيه، ومن هنا يتوجب على مصر العمل على تنفيذ مشروعات قومية، انطلاقاً من منطقة بور سعيد، وغرب خليج السويس، كما ويتوجب عليها الإسراع في تطوير واستثمار وتنمية سيناء بشكل شامل، للخروج من المشكلة القائمة والخطر المهدد لأنها المتمثل بمشروع قناة البحرين⁵⁰.

ب. الموقف الفلسطيني:

عبر الفلسطينيون عن رفضهم لمشروع قناة البحرين، وذلك لكون المشروع سيمر بقطاع غزة، حيث يجدد خط المشروع من جنوبي دير البلح، ولا حق للحكومة الإسرائيلية فيها، كما لا يجوز لها القيام بأي عمل فيها كونها أراضي محتلة، ووصفت منظمة التحرير الفلسطينية المشروع بأنه عمل عدواني، وأن م. ت. ف، اتخذت قراراً بمواجهة العمل العدواني،

دون توضيح لطبيعة المواجهة⁵¹.

وجد الفلسطينيون أنفسهم بعد سنوات من الرفض، مضطرون للمشاركة في مشروع قناة البحرين؛ للمحافظة على حق فلسطين، وذلك باعتبارها دولة مشاطئة للبحر الميت، خاصة مع بتني الأردن لفكرة المشروع، والتلويح بالمضي قدماً لإقامته، وتنفيذه، حتى وإن لم توجد مشاركة فلسطينية فيه، حيث صرح شداد العتيلي رئيس سلطة المياه الفلسطينية بأن: "الاتفاق على المشروع يتعلق بإنشاء محطة تحلية للمياه في العقبة، وإن فلسطين قدمت بناءً على طلب الأردن دعمها لهذا المشروع، كما وأكد مازن غنيم، وأن الاستفادة الفلسطينية من المشروع تتمحور في الحصول على كميات مياه تقدر بحوالي 32 مليون م³، و 10 مليون م³ لصالح غزة، وبذلك يكون خارج إطار أوصلو، حيث ينفي بأن يمثل المشروع تهديداً للحقوق المائية الفلسطينية⁵².

رأت السلطة الفلسطينية أن الاتفاق لا يمثل موافقة نهائية لمشروع قناة البحرين؛ معللة ذلك وجود بند في نهاية الاتفاقية الموقعة عام 2013م، الذي يذكر أن التوقيع على هذه المذكرة لا يمثل الموافقة على قناة البحرين، وهو ما وصفه العتيلي بأن المشروع عبارة عن بروفة، موضحاً بأن مشروع القناة سيمكن الأطراف المعنية من دراسة مسألة خلط المياه بشكل تجريبي، كما رأى البعض مشروع القناة يعتبر إرضاءً ضمناً بعدم وجود حق في المياه الفلسطينية، التي تسرقها إسرائيل من الضفة الغربية منذ عام 1953م، التي قدر بنحو 600 مليون م³ سنوياً، وهو ما يحرم الفلسطينيون من حقوقهم التاريخية في نهر الأردن، بالإضافة لاستبدال مياه النهر الطبيعية إلى مياه محلاة من البحر الأحمر، ومن ثم بيعها للفلسطينيين بكميات زهيدة وتكلفة عالية، وهو ما يمثل عبئاً على الميزانية الفلسطينية، وهو ما أعرب عنه مدير معهد المياه الفلسطيني صلاح الترابي من تخوفه حول سرقة الحقوق الفلسطينية المائية، بالإضافة إلى تضرر الفلسطينيين من عدم وجود ضمانات التزام إسرائيل بكميات المياه التي يحصل عليها منذ اتفاق أوصلو، حيث اعتبر مشروع قناة البحرين بمثابة إعلان حرب المياه رسمياً على الفلسطينيين، والدول العربية⁵³.

ت. الموقف الأردني:

تركز الموقف الأردني على الاحتجاج على المشرع انطلاقاً من امرين: أولاً خرقه للقانون الدولي فيما يخص المناطق المحتلة وأن جر المياه من البحر المتوسط إلى البحر الميت سيزيد ارتفاع منسوب البحر الميت إلى 17 متر خلال عشرين عام، وذلك يهدد مصانع البوتاس الأردنية المقامة على الضفة الشرقية منه⁵⁴، وأنه يمثل صياغة عدوانية اسرائيلية

جديدة ويهدد الأمن والسلام في المنطقة حسب ما صرح به الملك عبد الله الثاني: " أنا أستهجن ما يثار من لغط، في بعض وسائل الإعلام حول مشروع قناة البحرين (البحر الميت- البحر الأحمر)، هادفاً من ورائه انقاذ البحر الميت من الجفاف، والانحسار المتواصل، حيث يعود نزول مستوى البحر الميت إلى عام 1964م، حيث قامت إسرائيل بتحويل 500 مليون م³ من مياه نهر الأردن إلى النقب، وفي حال تنفيذ المشروع ستقوم إسرائيل ببيع المياه المحلاة إلى الأردن، كبديل عن ما تسرقه إسرائيل من مياه نهر الأردن، وهو ما يعنى سقوط حق الأردن في المطالبة بحقها في مياهها المسلوبة من قبل إسرائيل⁵⁵.

لقد كان الموقف الأردني في بداية الطرح لمشروع قناة البحرين مغايراً تماماً، حتى توقيعها لاتفاقية وادي عربة، مع إسرائيلي، حيث كانت ترى المشروع سيضر بمعامل البوتاس في منطقة غور الأردن، ولكن سرعات ما تبدل الموقف الأردني، إلى حد تبني مشروع قناة البحرين، وهو ما أكدته كل من وزير المياه والري الأردني، محمد ظافر العالم بقوله: " يجب أن نواصل بالمشروع، حتى لو اضطررنا للمضي به وحدنا، لأنه ليس لدينا خيار باحتياجاتنا المائية، والمحافظة على البحر الميت، لا تتم إلا عبر جلب مياه البحر الأحمر"، كما وأوضح الاردن بأن مشروع ناقل البحرين يعد ثالث أكبر مشروع في الأردن في عهد الملك عبد الله الثاني، الذي سيمكن الاردن من تحلية 100 مليون م³، من المياه، وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على المياه⁵⁶.

رأت الأردن بأن المشروع يهدف إلى حل مشكلة نقص المياه، التي تتفاقم، خاصة مع زيادة عدد السكان؛ ولكي تعوض المياه المتبخرة من البحر الميت، سيتم اللجوء إلى تحلية كميات من المياه المستخرجة من مشروع رئيسي، يمد عمان والعديد من المحافظات الأردنية بمياه الشرب، حيث سيتمكن مشروع قناة البحرين من مد الأردن في الحصول على 100 مليون م³ من المياه المحلاة، غير ان وجهة النظر الأردنية ترى بأن المشروع سيؤمن احتياجات الأردن من الطاقة، وأنه سيحافظ على التوازنات الهيدرولوجية المتعلقة بالمياه العذبة الجوفية، والمياه المالحة، والتي ستختل جراء انخفاض مستوى منسوب البحر الميت، مما سيؤدي إلى إهدار ملايين الامتار المكعبة من الخزانات الجوفية التي ستهدر وتتضب، كما أكدت أن موقفها من مشروع قناة البحرين؛ سيسهم في جعل خليج العقبة منطقة لجلب السفن، وهو ما يعنى إنعاش الاقتصاد الأردني والسياحة الأردنية، في تلك المنطقة، كما سيتيح المشروع إصلاح الحفر الانهدامية التي تقدر بـ 80 حفرة في الأردن، و 200 منهم في فلسطين، والأراضي المحتلة، كما ستمكن الأردن من زيادة عدد السكان على المناطق الحدودية، وبذلك

تكون الدولة العربية الوحيدة التي تلتفت إلى الأهمية الاستراتيجية للمناطق الحدودية مع إسرائيل، إلا أن وجهة النظر هذه أغفلت حقيقة أن إسرائيل تهدف من وراء مشروع قناة البحرين إلى تكثيف الوجود الاستيطاني في مناطق حدودها، بدعوى حماية المستوطنين؛ لبسط سيطرتها على منطقة غور الأردن، لتصبح إسرائيل المتحكمة في مصادر المياه لكل من الأردن وفلسطين⁵⁷.

ث. الموقف الدولي:

أعرب الموقف الدولي عبر قراراته بأن القناة، سوف تبدأ من تل القطيف في غزة، في الوقت الذي كانت غزة محتلة بالقوة والأردن تشترك مع إسرائيل في الحد بينهما البحر الميت، ولا يحق لإسرائيل إقامة مثل هذه القناة دون أخذ موافقة مصر والأردن والفلسطينيين الذين ستمر القناة بأراضيهم؛ لأن الأرض التي ستمر بها القناة أرض محتلة بالقوة، كما أن المياه التي ستصب فيها القناة مياه دولية، لا يجوز التصرف فيها، إلا بموافقة الاطراف المجاورة⁵⁸.

يعتبر المشروع مخالف لقواعد القانون الدولي؛ كونه يعتبر محاولة من جانب دولة الاحتلال للتصرف بمياه مشتركة حي أن الاردن دولة مجاورة للبحر الميت وتسيطر على أكثر من نصف شواطئه ومياهه، ولها حق السيادة عليها بموجب القانون الدولي، كما يعد شق القناة خرقاً للصلاحيات الممنوحة لقوة الاحتلال بموجب المادتين 52، 53 من لوائح لاهاي سنة 1907م⁵⁹، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949م، التي حددت الاتفاقية الرابعة منها المبادئ والقواعد الأساسية التي يخضع لها الاحتلال كونه وضع مؤقت، ولا يكتسب حق السيادة على الاقليم المحتل، وهو خرقاً لحقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف والتي اقرتها قرارات الأمم المتحدة ، ويلحق المشروع أضرار مباشرة لا يمكن تعويضها بالحقوق والمصالح الحيوية الأردنية، وذلك أمر مخالف لقواعد القانون الدولي، وقد نص القانون الدولي على انه لا يحق لسلطة الاحتلال أن تقدم على تدمير الأملاك الخاصة للدولة أو استعمالها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك، وهو ما اتخذت دولة الاحتلال كمدخل لشق القناة بموجب المادة 55 من الاتفاقية التي تخول العدو المحتل حق ادارة املاك دولة الخصم واستثمارها، بالمقابل فإنها تفرض المحافظة على جوهرها واصولها من التلف⁶⁰.

ويلحق اضرار باستثمارات وانتاج شركة البوتاس العربية، التي تساهم في رأسمالها عدة دول عربية ولها الحق في الاعتراض والتصدي للمروع الاسرائيلي، وكذلك عزم دولة

الاحتلال على اقامة عدد من المفاعلات النووية على امتداد القناة للاستفادة من مياه القناة في اعمال التبريد لأمر خطير وخاصة وان اسرائيل لم توقع على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية وترفض السماح لخبراء الطاقة الذرية الدولية بتفتيش منشآتها النووية، ثم أن الأهداف الاستراتيجية والسياسي من المشروع اكبر من الجدوى الاقتصادية للمشروع⁶¹.

اعتبرت الأمم المتحدة أن المشروع ينتهك حرمة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونوهت إلى عدم تقديم المساعدات لهذا المشروع من المؤسسات الدولية؛ لآثاره السلبية على منطقة غور الأردن وبيئة البحر الأحمر، إلا أنه سرعان ما تبدل الموقف في يونيو عام 2012م، ونوه البنك الدولي أنه مشروع لتدارك أضرار بيئية، فعملت الأردن على تخفيف حدة الرفض العربي عبر إشراك الفلسطينيين في المشروع، حين اتفق ممثلو الاحتلال والأردن والسلطة الفلسطينية على تنفيذه وعدم تسييس الموضوع أو ربطه بالوضع المتأزم في الشرق الأوسط⁶².

وَقّع اتفاق مشروع القانون في البنك الدولي، ونوّه سلفان شلوم "Silvan Shalom" وزير الطاقة "الإسرائيلي" بتاريخ 10/12/2013م⁶³ "أنا أقف هنا والكثير من المشاعر تتابني مع التوقيع على الاتفاق التاريخي لإقامة قناة البحرين. نحن نحقق اليوم رؤية بنيامين زئيف هرتزل الذي تنبأ بقيام الدولة، في القرن التاسع عشر بالحاجة إلى إحياء البحر الميت"⁶⁴، واعتبره شلوم الاتفاق الأهم مع المملكة منذ توقيع اتفاقية التسوية، ثم وقّعت اتفاقية ثنائية عام 2015م بين دولة الاحتلال والأردن، لإدارة المشروع، وتعهدت الولايات المتحدة بالمساهمة بمنحه 100 مليون دولار⁶⁵.

ج. جامعة الدول العربية:

حظى المشروع الإسرائيلي باهتمام بالغ من قبل جامعة الدول العربية، وأعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الإدارة العامة لشؤون فلسطين)، تقريراً شاملاً حول المشروع وعرضته على مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته "26"، عام 1981م، فأوصى المؤتمر بعرض الموضوع كبند مستقل على جدول أعمال مجلس الجامعة⁶⁶.

وأصدرت الجمعية العامة عدة قرارات للتصدي لمشروع قناة البحرين، وأهمها قرار 36/150، الصادر بتاريخ 16/12/1981م، وقرر مجلس الجامعة العربية رقم 4014 الصادر بتاريخ 25/3/1981م، والمؤتمر الامم المتحدة للطاقة الجديدة والمتجددة الصادر في 22/8/1981م، وهو ما اكد عليه مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز بتاريخ 10/3/1983م⁶⁷.

كما رفضت الوفود العربية في قمة الأرض، عام 2002م، المشروع، الذي حاول

الاحتلال تسويقه، وصبغه بالصبغة البيئية، وأنه لن يؤثر على الملاحة في قناة السويس، وقد جاء الرفض العربي مع تعليق أشكال التعاون كافة مع دولة الاحتلال، بفعل تماديها في ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، حيث شكل المشروع خرقاً لقرارات الجامعة العربية، التي حظرت هذا النوع من التعامل مع دولة الاحتلال، ودعت إلى مقاطعتها والعمل على عزلها، وأكدت مصر على رفضها للمشروع؛ كونه سياسياً أولاً وأخيراً، خلافاً لما قدمه الأردن بأنه اقتصادي وحيوي، وعارضته السلطة الفلسطينية، وطالبت بوجوب ترسيم الحدود بين الأردن وفلسطين أولاً، وإنهاء العدوان "الإسرائيلي" على الشعب الفلسطيني، كما رفض عدد من الأحزاب الأردنية المشروع، وطالبت بضرورة الالتزام بقرارات جامعة الدول العربية ومقاطعة دولة الاحتلال، بينما أصرت الأردن أن هذا المشروع حل لمشكلة بيئية ليس إلا، وأن انتظار التوصل لحل سياسي لقضايا المنطقة يمثل كارثة بيئية تلحق بالجميع⁶⁸.

خلاصة

إن مشروع دولة الاحتلال والصهيونية العالمية بشق القناة يضع العرب امام تحد كبير لا يقل عن خطورة تحويل مجرى نهر الأردن وهو استمرار لسياسة اقامة المستوطنات العربية المحتلة وخلق حقائق الامر الواقع فيها ولا يقل هذا المشروع خطورة وتحديا عن سائر المشاريع تطرحها دولة الاحتلال لفرض وجودها على العالم العربي وترسيخ اقدامها في جميع الاراضي الفلسطينية والعربية.

أهم النتائج: نستخلص من خلال ما سبق جملة من النتائج التي جاءت كنتيجة طبيعية لمشروعاً احتلالياً استعمارياً مائياً، سياسياً، والتي تتمثل بما يلي:

- زيادة الوجود الأمني والعسكري الاسرائيلي بحجة القناة في البحر الأحمر وفي خليج العقبة وحول القناة وعلي الحدود سيكبر وذلك حتي مضيق تيران وهو أمر يهم المصريين والأردنيين والسعوديين علي حد سواء وهو بالطبع يعطي ميزة استراتيجية جديدة لإسرائيل.
- الدعاية السياسية الاسرائيلية المدروسة لتطبيع الدول العربية مع اسرائيل تحت مسميات مشاريع اقتصادية ومائية.
- إيجاد نوع من التسابق والتنافس التجاري الضخم بين مصر واسرائيل فمصر لديها قناة السويس واسرائيل لديها قناة البحرين.

. إيجاد قناة بديلة لقناة السويس العالمية، عن طريق ربط الأحمر والمتوسط بالبحر الميت.

أهم التوصيات: توصى الدراسة بما يلي:

1. تكاتف الجهود العربية في صد المخططات الصهيونية في البلدان العربية.
2. فضح الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى التطبيع مع الدول العربية تحت شعارات اقتصادية واستثمارية.
3. العمل على تفعيل قرارات جامعة الدول العربية الناصّة على رفض مشروع قناة البحرين.
4. التعاون العربي المشترك في إيجاد حلول فاعلة في تحقيق الاستدامة المائية بعيدة المدى.
5. الملاحقة القانونية من قبل الدول العربية لإسرائيل؛ لانتهاكها قرارات القانون الدولي المشروط بالتصرف والسيادة للبلدان.

الهوامش:-

- 1 محمد، صلاح: المشروع الإسرائيلي لقناة البحرين، مجلة الأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، ج5، السنة 76، 2003م، ص936.
- 2 شاهين، أحمد: تقرير قناة البحرين المتوسط والميت من حلم لدى هرتسل إلى حقيقة واقعة لدى بيغن، شؤون فلسطينية، ع116، 1981م، ص139.؛ السعود، راتب: مشروع اسرائيلي؛ قناة البحرين المتوسط والميت، مجلة الوعي الإسلامي، ع213م، 1982م، ص60.
- 3 العايدي، ياسمين: مشروع قناة البحرين الإسرائيلية وتداعياته على المنطقة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019م، ص49.
- 4 الديب، محمود: قناة البحرين الإسرائيلية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، 2004م، ص71.
- 5 ملحم، ماجد: مشروع قناة البحرين بين الحلم والتنفيذ، صامد الاقتصادي، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ع88، 1992م، ص130.
- 6 ملحم، ماجد: مرجع سابق، ص130.
- 7 المرجع السابق.
- 8 حبيب، إبراهيم؛ الكيلاني، رضوان: جفاف البحر الميت وقناة البحرين (الأحمر - الميت)، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسي)، مج15، ع2، 2007م، ص305.
- 9 جبور، سمير وآخرون: مرجع سابق، صxvi، xvii؛ قناة البحرين البديلة لقناة السويس <https://www.islamweb.net/ramadan>
- 10 ملحم، ماجد: مرجع سابق، ص134.
- 11 السعود، راتب: مرجع سابق، ص61.
- 12 منظمة التحرير الفلسطينية: تقارير قناة البحرين (المتوسط والميت) من حلم لدى هرتسل إلى حقيقة واقعة لدى بيغن، شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، لبنان، ع116، 1981م، ص140.
- 13 السعود، راتب: مرجع سابق، ص61.
- 14 جبور، سمير وآخرون: مرجع سابق، ص17.
- 15 السعود، راتب: مرجع سابق، ص61-62.
- 16 ملحم، ماجد: مرجع سابق، ص132.
- 17 ملحم، ماجد: مرجع سابق، ص133.
- 18 منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع قناة البحرين، صامد الاقتصادي، مؤسسة صامد، بيروت، لبنان، 1996م، ص88.
- 19 السعود، راتب: مرجع سابق، ص61-62.
- 20 كيرلس، جورج: مرجع سابق، ص94.
- 21 إسلام ويب: قناة البحرين البديلة لقناة السويس، تم زيارة الموقع بتاريخ 16/7/2019م.
- 22 العايدي، ياسمين: مرجع سابق، ص53.

- 23 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص53.
- 24 السعود, راتب: مرجع سابق, ص62.
- 25 الديب, محمود: مرجع سابق, ص79
- 26 منظمة التحرير الفلسطينية: مرجع سابق, ص90.
- 27 كوين, أورا: هارتس مشروع قناة البحرين, الجدوى والصعوبات من المنظور الإسرائيلي, صوت فتح الاخباري, نشر بتاريخ 27/1/2019م. <https://fateh-voice.net/post/108727>
- 28 السعود, راتب: مرجع سابق, ص63 .
- 29 محسن عوض: مرجع سابق, ص108،107
- 30 يتعرض البحر الميت منذ عام 2010 لانحسار تدريجي في مياهه بمعدل زاد عن 1000مليمتراً سنوياً، وانخفضت مساحة سطحه من 960 متراً الى 620 متراً خلال خمسين عاماً.
- 31 جلعاد شير ، مور بن خيبة: صدمات في اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية" مقال باللغة العبرية". <https://www.inss.org.il>
- 32 توقيع اتفاق فلسطيني- أردني - إسرائيلي لإقامة قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت <http://www.al-ayyam.ps/> <http://www.al-ayyam.ps/>
- 33 ياسمين العايدى: مرجع سابق، ص54 .
- 34 <http://assabeel.net/news/2015/03/02>
- 35 مفاعل ديمونا: مفاعل نووي إسرائيلي، بدأ بالعمل ببناؤه عام 1958 بمساعدة فرنسية، بدأ بالعمل بين 1962 و 1964، الهدف المعلن من إنشائه، توفير الطاقة لمنشآت تعمل على استصلاح منطقة النقب، إلى أن إعلانه 1986م، مردخاي فعنونو بعض من أسرار البرنامج النووي الاسرائيلي أعلن عن صنع رؤوس نووية، مفاعل ديمونا الإسرائيلي. <http://kenanaonline.com/users/shareat>
- 36 ياسمين العايدى: مرجع سابق، ص55 .
- 37 علام، أشرف: مشروع قناة البحرين والأمن القومي العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص214-213 .
- 38 علام، أشرف: مرجع سابق، ص289 .
- 39 الديب، محمد: مرجع سابق، ص27 .
- 40 السعود، راتب: مرجع سابق، ص65؛ ملحم: ماجد: مرجع سابق، ص137 .
- 41 ملحم: ماجد: مرجع سابق، ص136 .
- 42 شاهين، أحمد: مرجع سابق، ص141 .
- 43 المرجع السابق، ص142 .
- 44 شاهين، أحمد: مرجع سابق، ص142 .
- 45 المرجع السابق.
- 46 العايدى، ياسمين: مرجع سابق، ص59 .
- 47 لماذا تتلمص إسرائيل من مشروع "قناة البحرين" مع الأردن؟: <https://www.roayahnews.com/articles>

- 48 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 60 .
- 49 قناة البحرين البديلة لقناة السويس <https://www.islamweb.net/ramadan>
- 50 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 60 .
- 51 شاهين, أحمد: مرجع سابق, ص 142 .
- 52 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 68 .
- 53 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 69 .
- 54 ملحم, ماجد: مرجع سابق, ص 64
- 55 شاهين, أحمد: مرجع سابق, ص 142, راتب السعود: مشروع اسرائيلي؛ قناة البحرين المتوسط والميت، مجلة الوعي الإسلامي، ع 213م، 1982م، ص 63
- 56 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 56 .
- 57 المرجع السابق, ص 58 .
- 58 السعود, راتب: مرجع سابق, ص 65 .
- 59 منظمة التحرير الفلسطينية: مرجع سابق, ص 94 .
- 60 ملحم: ماجد: مرجع سابق, ص 134 .
- 61 المرجع السابق, 134-135 .
- 62 محسن عوض: مرجع سابق, ص 111 .
- 63 التوقيع على اتفاقية للبدء بإنشاء قناة البحرين بين إسرائيل والأردن - <https://www.alhaddath.ps>
- 64 قناة البحرين "مشروع وطني أم تحقيق لحلم إسرائيلي" <http://www.noonpost.com>
- 65 العايدى, ياسمين: مرجع سابق, ص 48 .
- 66 رشيد, هارون: مرجع سابق, ص 130 .
- 67 منظمة التحرير الفلسطينية: مرجع سابق, ص 55 .
- 68 عوض, محسن: مرجع سابق, ص 112 .

قناة السويس الجديدة: (محور القناة والمنطقة الاقتصادية)

نبيل بكر عمارة

في 5 أغسطس 2014 أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عن البدء فعلياً في إنشاء مجرى ملاحي جديد لقناة السويس وتعميق المجرى الملاحي القديم وتنمية منطقة قناة السويس بالكامل، بهدف تعظيم دور إقليم قناة السويس كمركز لوجستي وصناعي عالمي متكامل اقتصادياً وعمرانياً ومرتزناً بيئياً، ويسعى إلى جعل الإقليم محورياً مستداماً ينافس عالمياً في مجال الخدمات اللوجستية والصناعات المتطورة والتجارة والسياحة. يضم الإقليم ثلاث محافظات هي بورسعيد والسويس والإسماعيلية، ويتوافر به إمكانيات جذب في مجالات النقل واللوجستيات، والطاقة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والعقارات.

وقناة السويس الجديدة هي تفرعة جديدة لقناة السويس من الكيلومتر 60 إلى الكيلومتر 95 (ترقيم القناة) بالإضافة إلى توسيع وتعميق تفرعات البحيرات الكبرى والبلاط بطول إجمالي 37 كم (إجمالي أطوال المشروع 72 كم)

فكرة مشروع قناة السويس الجديدة :

إنشاء قناة جديدة موازية و تعظيم الاستفادة من القناة وتفرعاتها القديمة بهدف تحقيق أكبر نسبة من الأزواجيه لتسيير السفن في الاتجاهين بدون توقف في مناطق انتظار داخل القناة و يقلل من زمن عبور السفن المارة ، و يزيد من قدرتها الاستيعابية لمرور السفن في ظل النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية في المستقبل و ارتباطا بمشروع التنمية بمنطقة قناة السويس و يرفع درجة الثقة في القناة كأفضل ممر ملاحي عالمي و يقلل من قيمة الفكر في قنوات بديلة تنافسية بالعالم و المنطقة كما يرفع أيضا درجة الثقة في إستعداد مصر لإنجاح مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس و ينعكس كل ما سبق على زيادة الدخل القومي المصري من العملة الصعبة و يصب في خزينة الدولة مباشرة و إتاحة أكبر عدد من فرص العمل للشباب المصري و خلق مجتمعات عمرانية جديدة.

ويمكن اعتبار القناة الجديدة جزء من خطط تطوير المجري الملاحي والتي تسيير بخطى منتظمة وثابتة وهي عملية مستمرة ولا ترتبط بفترة زمنية محددة، حي كانت هناك مشروعات للتطوير منذ بدء افتتاح القناة وحتى الآن.

وقد بدأت أعمال التطوير عقب اعادة افتتاح القناة مباشرة عام 1975 بالمرحلة الاولى من مشروع التطوير ليتم افتتاحه في 16 ديسمبر 1980 لتبدأ الإيرادات السنوية التي حققتها القناة في النمو بعد أن كانت 339.6 مليون دولار فقط في 1976 أضحت 940.2 مليون دولار في 1982 وأخذت في الزيادة التدريجية الى ان بلغت 5.46 مليار دولار في 2014. ونظرا للنمو المتوقع لحجم التجارة العالمية مستقبلاً وارتباط مشروع حفر القناة الجديدة بمشروع مصر القومي للتنمية بمنطقة قناة السويس قامت هيئة القناة بإعداد التصميمات الهندسية والخرائط والتقديرات والجداول الزمنية للمشروع. وتم عرض الفكرة على الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية والذي أبدى إعجابه وتحمسه الشديد لهذا المشروع القومي .

و تعود فكرة مشروع محور قناة السويس لنهاية السبعينيات حيث طرحها المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان حينها على الرئيس الراحل محمد انور السادات، ثم أعيد طرحها في بداية التسعينيات اثناء حكم الرئيس حسني مبارك، ثم في حكم الإخوان، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ .. وتزامناً مع الذكرى 145 للافتتاح الاول لقناة السويس والـ 58 لقرار تأميم القناة والـ 39 لاعادة افتتاحها بعد انتصارات اكتوبر 1973، اطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي في الخامس من اغسطس 2014 اشارة البدء للمشروع القومي الكبير لتنمية منطقة قناة السويس والذي يهدف في جزءه الاول الي تطوير قناة السويس كممر ملاحى من خلال انشاء قناة جديدة موازية للقناة القديمة بطول 34 كم وتعميق وتوسيع المجري القائم بطول 72 كم وذلك بهدف تقليص الفترة الزمنية لعبور السفن وفترات الانتظار بين قوافل الشمال والجنوب العابرة للقناة واستيعاب الزيادة في حجم التجارة العالمية ، اما الجزء الثاني من المشروع فيهدف الي تطوير وتنمية المنطقة كلها تنمية شاملة وتحويل الممر الملاحى الي مركز اعمال عالمى متكامل يعتمد علي خدمات النقل البحري بما يساهم في وضع مصر علي خريطة مناطق الامداد العالمية وجزء من منظومة التجارة العالمية .

أهداف المشروع :

يهدف مشروع القناة الجديدة الى زيادة الدخل القومي المصرى من العملة الصعبة، وتحقيق أكبر نسبة من الإزدواجية فى قناة السويس وزيادتها لنسبة 50% من طول المجرى الملاحي، وتقليل زمن العبور ليكون 11 ساعة بدلا من 18 ساعة لقافلة الشمال، وكذلك تقليل زمن الإنتظار للسفن ليكون 3 ساعات في أسوء الظروف بدلاً من (8 إلى 11 ساعة) مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن ويرفع من درجة تئمين قناة السويس، وتوفير العبور المباشر دون توقف لعدد 45 سفينة فى كلا الاتجاهين مع إمكانية السماح لعبور السفن حتى غاطس 66 قدم في جميع أجزاء القناة ، كما يهدف الى الإسهام فى زيادة الطلب على استخدام القناة كمر ملاحى رئيسى عالمى ويرفع من درجة تصنيفها، وزيادة القدرة الاستيعابية لمرور السفن فى القناة لمجابهة النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية فى المستقبل، كما انها خطوة هامة على الطريق لإنجاح مشروع محور التنمية بمنطقة قناة السويس ودفع عجلة الإقتصاد القومى المصرى لتحويل مصر إلى مركز تجارى ولوجيستى عالمى.

كما يخفض مشروع القناة الجديدة التكلفة الاقتصادية للابحار بما يرفع اقتصاديات السفن العابرة ليسمح بجذب السفن العملاقة للمرور فى المجرى الملاحي للقناة كما سيسمح بعبور ناقلات البترول وهي بكامل حمولتها وايضا سفن الصب الجافة التي تحمل المواد الخام من الحديد والفحم والحبوب .

كما ان زيادة عدد السفن المارة بالقناة الجديدة تعني زيادة فى حجم التجارة الدولية المنقولة وهو ماسيتطلب زيادة فى حجم الخدمات اللوجيستية وهو الامر الذي يوفره مشروع تنمية المنطقة ككل حيث سيتم انشاء محطات لخدمة السفن ومصنع للحاويات وغيرها من مشروعات الخدمات البحرية لتسهيل حركة العبور ورفع كفاءتها وهي المشروعات التي تقام بالتوازي مع القناة الجديدة .

وتلبي القناة الجديدة احتياجات ومتطلبات الاتجاهات العالمية والجديدة فى عالم النقل البحري والخاصة بزيادة حجم السفن بما يساعد علي نقل كميات اكبر من البضائع علي السفينة الواحدة بما يعني ان تكلفة الطن المنقول علي السفن ستقل بالقياس بالسفن الاقل حجما وهو مايزيد من حجم التجارة الدولية

تمويل المشروع:

في 15 أغسطس 2014 أعلن رئيس الوزراء السابق المهندس إبراهيم محلب أنه تقرر طرح شهادات استثمار باسم شهادة استثمار قناة السويس بهدف جمع 60 مليار جنيه مصري لتمويل مشروع محور قناة السويس من خلال المصريين فقط. على أن تطرح الشهادات من البنوك القومية بفائدة سنوية 12% تصرف كل ثلاثة أشهر، على أن يسترد أصل المبلغ بعد خمس سنوات.

في 19 أغسطس 2014 أعلن الفريق مهاب مميش، رئيس هيئة قناة السويس السابق عن التحالف الفائز بتنفيذ مشروع تنمية قناة السويس، وهو تحالف دار الهندسة. وفي 15 سبتمبر 2014 أعلن محافظ البنك المركزي المصري، أن حصيلة بيع شهادات استثمار قناة السويس وصلت إلى نحو 61 مليار جنيه مصري، منذ بداية الطرح عن طريق البنوك يوم 04 سبتمبر 2014، وهو المبلغ المطلوب لحفر القناة الجديدة.

وقد اثار طرح شهادات استثمار قناة السويس ردود فعل ايجابية بين خبراء الاقتصاد لانها كانت اداة لجذب رؤوس الاموال والمدخرات المستثمرة خارج الجهاز المصرفي للدولة، ليس فقط من خلال العائد المقرر للشهادات وانما بفعل المكانة العالية والثقة المقدرة للمشروع وللمؤسسة التي تشرف عليه (القوات المسلحة)

وقد سارع الشعب المصري لشراء هذه الشهادات، وفاقحت حصيلة البيع اكثر من المستهدف في ثمانية ايام فقط على بداية طرحها في البنوك، حيث بلغت الحصيلة 8.5 مليار دولار أمريكي..

الجوانب الفنية للمشروع :

كلف الرئيس السيسي الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتنفيذ مشروع القناة الجديدة بمشاركة عدد كبير من الشركات الوطنية وكلف بانتهاء المشروع خلال عام واحد فقط ، و كذلك بانشاء 6 انفاق جديدة عند بورسعيد والاسماعيلية .

وقد وفر المشروع الالاف من فرص العمل حيث شارك فيه اكثر من 43 الف عامل و 80 شركة مقاولات ، إضافة إلى 6 شركات تكريك، و الجرافات التابعة لـ "هيئة قناة السويس"، وتوظيف طاقة إجمالية تبلغ 4300 معدة هندسية فضلا عن مساهمة المشروع في ازدهار

الاقتصاد المصري عبر مضاعفة حجم الدخل التجاري للدولة وهو ما ينعكس ايجابياً بصورة مباشرة على الدخل القومي المصري من العملة الصعبة

ومثلت معدلات أعمال الحفر الجاف أرقاماً قياسية وبإنجاز غير مسبوق في التاريخ، خاصة وأن عدد المعدات التي عملت تحت إشراف القوات المسلحة بلغ 4300 معدة، وقامت بها 84 شركة مدنية و 3 كتائب طرق، 10 شركات طرق وبعدهد كراكات وصل إلى 45 كراكة، حيث بلغ معدل الحفر اليومي حوالى 215 ألف متر مكعب وهو رقم يدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية العالمية.

تمت أعلى نسبة تكريك خلال شهر أبريل 2015 حيث تم رفع أكثر من 45 مليون متر رمال مشبعة بالمياه من المجر الملاحي شارك فيها 75 % من عدد الكراكات علي مستوي العالم وقامت أكثر من 113 شركة خاصة بالمساهمة فى أعمال تشطيب المجرى الملاحي الجديد لقناة السويس .

جودة التنفيذ في الوقت المحدد

بدأت مرحلة الحفر الجاف بالمشروع في 7 أغسطس 2014، وشارك فيها 44 ألف مواطن مصري، بمصاحبة 4500 معدة، وإجمالي 84 شركة، وتمت إضافة كتيبتين من القوات المسلحة لإزالة الألغام ومخلفات الحرب، بالإضافة إلى كتيبتين طرق للمساعدة في عمليات الحفر. واستطاعوا إنهاء الحفر الجاف بنسبة 100% خلال 9 شهور، عن طريق استخراج حوالي 250 مليون متر مكعب من الرمال، وتلاها بدأ أعمال تكسيات وتدييش الأجانب بطول 100 كيلومتر لضبط أجانب القناة الجديدة بهدف منع ترسب الرمال مرة أخرى للمجرى المائي.

ثم بدأت مرحلة الحفر المائي (التكريك) بعد انتهاء الحفر الجاف مباشرة، للوصول إلى العمق المطلوب، وشارك في هذه المرحلة 2000 عامل من هيئة قناة السويس، 3000 عامل من تحالف التحدي، 750 عامل من تحالف الأمل، وذلك باستخدام إجمالي 45 كراكة، إضافة إلى 4 فنادق عائمة منذ بداية المشروع لاستراحة العاملين وتناوب الورديات. وانتهت أعمال التكريك المائي برفع 258.8 مليون متر مكعب من الرمال المشبعة بالمياه.

كما تم تركيب عدد 120 شمندورة على طول المجرى الملاحي للقناة الجديدة مزودة

بإضاءة من الطاقة الشمسية ومرتبطة بنظام إلكتروني عبر الحاسب الآلي يحقق الربط والاتصال بين السفن العابرة ومراكز الإرشاد بهيئة قناة السويس، ومجهزة بمساعدات ملاحية لتساعد المرشد بإرشاد السفن في أمان وخاصة أثناء العبور وسط أجواء مناخية سيئة قد تحجب الرؤية. وذلك بالإضافة إلى إنشاء عدد 10 مراكز إرشاد.

ارقام وحقائق:

الكميات الفعلية طبقا لسير العمل بالمشروع	258.8 مليون متر مكعب
مدة التنفيذ	12 شهر شاملة تجهيز الكراكات
أولى كراكات التحالفات العاملة بالمشروع	الكراكة المرفأ في 5/11/2014
كميات الحفر الجاف	250 مليون متر مكعب
أكبر معدل تكريك لكراكة في اليوم	بواسطة الكراكة ابن بطوطة يوم 6/4/2015 230 الف متر مكعب
أكبر معدل إنتاج يومي لأعمال التكريك	يوم 31/5/201 1.73 مليون متر مكعب
عدد الكراكات التي شاركت في المشروع 45 كراكة	عدد أحواض الترسيب 20 حوض
أعمال التكسيات	تبلغ أطوال التكسيات 100 كيلومتر طولي بتكلفه 500 مليون جنيه
أعمال التكريك	إجمالي كميات أعمال التكريك 242 مليون متر مكعب بتكلفه تقديرية 15 مليار جنيه.
بيانات الأعمال التي تم تنفيذها	1- توسيع وتعميق التفريعات الغربية لعمق 24 متر ليسمح لعبور سفن حتى غاطس 66 قدم وتشمل: التفريعات الغربية للبحيرات الكبرى حوالي 27 كيلو متر التفريعة الغربية للبلاح حوالي 10 كيلو متر 2- حفر المجرى الملاحي الموازي بطول حوالي 35 كيلومتر بالمواصفات التالية : عرض صفحة الماء 317 متر عمق التكريك 24 متر (ليسمح بعبور سفن حتى غاطس 66 قدم) .

العائد و النتائج من المشروع :

- زيادة القدرة الإستيعابية للقناة لتكون 97 سفينة قياسية عام 2023 بدلا من 49 سفينة عام 2014.تحقيق العبور المباشر دون توقف لعدد 45 سفينة فى كلا الاتجاهين مع إمكانية السماح لعبور السفن حتى غاطس 66 قدم فى جميع أجزاء القناة.
- زيادة عائد قناة السويس بنسبة 259% عام 2023 ليكون 13.226 مليار دولار مقارنة بالعائد الحالى 5.3 مليار دولار مما يؤدي إلى الإنعكاس الإيجابي المباشر على الدخل القومي المصري من العملة الصعبة.
- زيادة فرص العمل لأبناء مدن القناة و سيناء والمحافظات المجاورة مع خلق مجتمعات عمرانية جديدة.تعظيم القدرات التنافسية للقناة و تميزها على القنوات المماثلة رفع درجة التصنيف العالمي للمجرى الملاحي نتيجة زيادة معدلات الأمان الملاحي أثناء مرور السفن.
- يعد قرار تنفيذ هذا المشروع دليلا على استقلالية القرار الوطني المصري وحرية الحركة في المجال الدولي من منطلق الاعتماد على الذات، مما يقود إلى بروز مصر كفاعل إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط حيث تبرز مصر كمرتكز أساسي لحفظ الاستقرار والأمن الإقليمي، وكدولة حريصة على إقامة علاقاتها الدولية على قاعدة تبادل المصالح.
- سوف تعزز قناة السويس الجديدة من تنافسية القناة التي يمر بها الآن متوسط 10% من حجم التجارة الدولية مقارنة بقناة بنما التي تحظى بنصف هذه النسبة، وذلك بحكم الموقع الفريد لمصر وللقناة، وبحكم أنها الطريق الأسرع والأرخص لنقل نفط الخليج إلى أوروبا، وبحكم الدور المتزايد لآسيا في حركة التجارة الدولية.
- تفوق قناة السويس علي قناة بنما من حيث العرض والعمق وطول الغاطس وعدد ساعات العبور، كما تتفوق علي طريق بحر الشمال، والذي يمتد على سواحل سيبيريا من المحيط الأطلنطي إلى الهادي ، كما تتفوق على طريق رأس الرجاء الصالح باختصار المسافة والوقت ، كما تتفوق علي عدة طرق برية مثل مشروع طريق إيلات - أشدود الإسرائيلي الذي يربط ميناء إيلات على خليج العقبة بأشدود على البحر المتوسط، او طريق الحرير الجديد.

- كما يزيد من تنافسية القناة وجود عدد من الموانئ المحورية على طريقها عبر السواحل الآسيوية والبحرين الأحمر والمتوسط. ومع استكمال تنمية محور قناة السويس فسوف تتحول القناة من مجرد ممر ملاحي إلى منطقة جذب استثمارية
- قناة السويس الجديدة ومشروع تنمية منطقة قناة السويس وربط سيناء برياً من خلال الأنفاق يتيح الفرصة لعمل جاد في سيناء وإقامة مشروعات لاستصلاح الأراضي والعمران البشرى وتوفير فرص العمل لآبنائها بعد ان ظلت سيناء لمدة طويلة "منطقة حرب" تتسم بقله عدد سكانها وتواضع الأنشطة الاقتصادية بها .

الاحتفال العالمى باقتتاح القناة الجديدة

في احتفال عالمي مهيب وبمشاركة دولية عالية المستوى جاء حفل افتتاح قناة السويس الجديدة يوم 6 أغسطس 2015، بحضور زعماء وملوك العالم والوفود العربية والأوروبية والأفريقية والآسيوية، والذين حضروا لحفل الافتتاح بدعوة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، لمشاهدة الإنجاز المصري بافتتاح القناة الجديدة في وقت قياسي. بالإضافة إلى حضور لفييف من وزراء الحكومة المصرية والشخصيات العامة والعلماء والإعلاميين، وقد شارك في الحفل (17 رئيس دولة، و8 نواب لرؤساء دول، و6 رؤساء حكومات، و65 وزيراً، و145 وفداً من جنسيات مختلفة، حيث يضم الوفد فى المتوسط ما يقرب من 7 مسؤولين) وبمشاركة مايزيد عن 7000 فرد من ممثلي الشعب المصري من جميع فئاته ومتابعة الملايين عبر شاشات التلفزيون.

بدأت فعاليات الحفل صباحاً على الضفة الشرقية للقناة بعرض بحري شارك فيه 12 قطعة حربية من القوات البحرية المصرية، و 15 وحدة حربية من هيئة قناة السويس، بالإضافة الى يخت المحروسة وعلى متنه الرئيس عبد الفتاح السيسي .

وقد دشن الرئيس عبد الفتاح السيسي قناة السويس الجديدة من على متن يخت "المحروسة"؛ أفخم وأقدم يخوت العالم، مستعيداً مجده قبل 146 عاماً بصفته أول عائدة بحرية في العالم تعبر قناة السويس عام 1869، أبحر "المحروسة" من مرساه أمام قصر رأس التين بالإسكندرية، إلى بورسعيد، ليصل إلى البحيرات المرة، ثم إلى القناة الجديدة، حاملاً تاريخاً بحرياً فريداً عمره نحو 150 عاماً، جاب خلالها بحار ومحيطات وأنهار العالم.

وأعلن الرئيس افتتاح القناة قائلاً بسم الله الرحمن الرحيم نحن عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، نأذن بفتح قناة السويس الجديدة. " لتبدأ سفن القافلة الجنوبية المتجهة شمالاً للبحر المتوسط في الابحار في القناة الجديدة في نفس الوقت التي تعبر فيها سفن قافلة الشمال متجهة الى البحر الاحمر ليتابع جميع الحضور عملية العبور المزدوج في المنطقة .

كما شارك الحضور في حفل فني في المساء والذي تضمن عزف مقطوعات موسيقية للموسيقار عمر خيرت وتقديم عرض مسرحي لاوبرا عايدة .

وخلال كلمته في الافتتاح أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن : "الشعب المصري العظيم يعلن للعالم اليوم رسالة قناة السويس الجديدة أننا ننتصر على الإرهاب بالحياة وعلى الكراهية بالحب لتكون القناة منطقة رخاء" وأضاف: ان الشعب المصري وهو يحفر قناة السويس الجديدة لم يكن يحفرها في ظروف طبيعية بل كان يحفرها في ظروف اقتصادية وأمنية شديدة الصعوبة." كما أكد الرئيس على أن قناة السويس الجديدة ليست المشروع الأخير وإنما بادئة لمشروعات أخرى، وإن قناة السويس الجديدة هي خطوة واحدة من ألف خطوة" ومنوهاً بأن المصريين قدموا في سنة واحدة من خلال بذل الجهد هدية من أجل التنمية والبناء والتعمير".

مشروع الاستزراع السمكي في منطقة قناة السويس

تمثل الثروة السمكية فى مصر قطاعاً مهماً في الاقتصاد القومي، وقد شهدت مصر خلال العقدين الماضيين طفرة كبيرة في استزراع أسماك المياه العذبة مثل أسماك البلطي، إلا أن الحاجة إلى الاستزراع البحري تبدو شديدة ومطلوبة بدرجة كبيرة لأسباب عدة منها ثبات حصة مصر من مياه النيل.

وتمثل منطقة شرق قناة السويس موقعاً مناسباً للاستزراع البحري لما تملكه من مقومات عديدة منها توافر الموارد الأرضية المناسبة للاستزراع البحري، حيث يوجد العديد من أحواض الترسيب على الضفة الشرقية لقناة السويس، توافر المياه المالحة ذات الجودة العالية وذلك لتواجد المشروع في مكان عبقري من حيث البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس، توافر مصادر الزريعة للأسماك البحرية خاصة أسماك الدنيس والقاروص والجمبري وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للاستزراع البحري.

وقد بدأت هيئة قناة السويس المشروع في نفس الوقت مع تدشين مشروع قناة السويس الجديدة، وافتتح المرحلة الأولى منه الرئيس عبد الفتاح السيسي، بطاقة 1034 حوضاً كخطوة استرشادية نحو استكمال المشروع الكبير بطاقة 4440 حوضاً.

ويشمل المشروع أنواعاً متعددة من الأسماك المختلفة، كما يهدف للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة للدولة لسد الفجوة الغذائية، وتنمية منطقة قناة السويس وسيناء، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

أهداف المشروع:

يساهم المشروع في تنفيذ أهداف السياسة العامة للدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك عالية الجودة ذات المواصفات العالمية لتغطية العجز في البروتين الحيواني للمواطن المصري وتقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

كما يساهم في تنمية منطقة قناة السويس وسيناء وخلق مجتمعات عمرانية جديدة بها، ويوفر المشروع 10 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المهن والتخصصات في هذا المجال.

كما يهدف إلى تقليل الاستيراد وتصدير فائض الإنتاج من السوق المحلي إلى الأسواق العالمية (خاصة السوق العربية والأوروبية) لتوفير العملة الصعبة ودعم الاقتصاد المصري.

ونجح مشروع الاستزراع السمكي حتى الآن في توفير 3 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، في حين تشير دراسات الجدوى لوصول عدد الفرص التي يخلقها المشروع بعد اكتمال تنفيذه إلى 10 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في كافة المهن والتخصصات، كما يعمل المشروع على تقليل الاستيراد من الأسماك، وتصدير فائض الإنتاج عن استهلاك السوق المحلي إلى الأسواق العالمية بما يوفر العملة الصعبة ويدعم الاقتصاد المصري.

مكونات ومراحل المشروع :

المرحلة الأولى: ويتم تنفيذها في أحواض ترسيب رقم 21 بإجمالي 1900 فدان تقريباً، واستغرقت عشرين شهراً انتهت في 23 ديسمبر 2016 واستهدفت المرحلة (إنشاء بنية أساسية، وتشمل البنية الأساسية: أعمال حفر أحواض وترع - إنشاء الجسور - مصارف

رئيسية وفرعية - بوابات الري والصرف - مدخل ومخرج للمياه على قناة السويس - محطات رفع مياه - مولدات القوى - مد الكابلات لانارة الموقع - إنشاء مباني إعاشة للأفراد- تدبير معدات ومستلزمات تشغيل أحواض الاستزراع السمكي) ، بطاقة إنتاج من 8 : 10 ألف طن أسماك لهذه المرحلة.

المرحلة الثانية: ويتم تنفيذها فى أحواض ترسيب (23-22 وجزء من 18) شرق القناة، بمساحة إجمالية 2900 فدان فى مدة تصل إلى إثني عشر شهراً وتستهدف المرحلة إنشاء 1600 حوض استزراع سمكي وخدماتها من ترع ومصارف - مصنع أعلاف لإنتاج 150 ألف طن سنوياً على مرحلتين - مفرخ لإنتاج 160 مليون زريعة دنيس/ قاروص/ لوت و500 مليون يرقة جمبري سنوياً- حضّان لتحضين 160 مليون إصبعية سمك دنيس/ قاروص/ لوت و300 مليون يرقة جمبري سنوياً- مركز تدريب العاملين بالمشروع - مخازن أعلاف - مصنع فرز وتصنيع وتعبئة وتغليف الأسماك - مخازن للمعدات والمهمات وقطع الغيار.

المرحلة الثالثة: وتتم فى أحواض ترسيب (شرق البحيرات - 17 - جزء من 18) بمساحة 2700 فدان، ويتم تنفيذها فى عشرة أشهر ، وتستهدف المرحلة إنشاء 1400 حوض استزراع سمكي بخدماتها- استكمال الوحدات السكنية للعمال بالمشروع واستكمال توفير جميع المعدات والأدوات اللازمة للمشروع من طلبات مياه ومولدات كهربائية ومعدات تغذية آلية ومنظومة مراقبة.

وتم افتتاح المرحلة الثالثة من المشروع فى نوفمبر 2018 بمساحة 2700 فدان، وتتم فى أحواض ترسيب شرق البحيرات حوض 17، وجزء من حوض 18، وتم إنشاء 1400 حوض استزراع سمكي بخدماتها، واستكمال الوحدات السكنية للعمال بالمشروع، وتوفير جميع المعدات والأدوات اللازمة من طلبات مياه ومولدات كهربائية ومعدات تغذية آلية ومنظومة مراقبة، وتتضمن أحواض المشروع أحواض تحضين، وأحواض تربية.

وأحرزت شركة قناة السويس للاستزراع السمكي تقدماً ملحوظاً فى تنفيذ المشروع فاق البرامج الزمنية الموضوعة فى دراسات الجدوى.

الاستزراع السمكي في بورسعيد:

تشمل مشروعات الاستزراع السمكي بمنطقة شرق بورسعيد 5906 أحواض موزعة

كالآتي المزرعة " 3521 حوض استزراع سمكي على مساحة 9500 فدان، والمزرعة "ب" 1810 أحواض على مساحة 4898 فدان، والمزرعة "ج" 575 حوض على مساحة 1592 فدان.

أما المكون الثاني في المشروع يشمل "الترعة الرئيسية والفرعية"، وتستخدم الترعة الرئيسية لتغذية 331 حوض استزراع سمكي بالمياه العذبة، كما يبلغ إجمالي الأطوال للترعة الرئيسية 39.7 كيلومتر ، وإجمالي أطوال الترعة الفرعية 200 كيلومتر.

وتستخدم المصارف الرئيسية والفرعية في تصريف المياه التي يتم تجديدها يوميا لأحواض الاستزراع السمكي، ويتم الصرف من حوض الاستزراع السمكي من خلال غرف صرف للمصارف الفرعية إلى المصارف الرئيسية ثم إلى بحيرة صرف للتخلص من الأمونيا الموجودة في مياه الصرف قبل نقلها للبحر، ويوجد 3 محطات صرف بإجمالي 48 ظلمبة لتصريف 4 ملايين متر مكعب يوميا، بالإضافة إلى الأعمال البحرية في المشروع، حيث تم تنفيذ حاجز أمواج بطول 500 متر وحاجز أمواج بطول 300 متر، لصالح تأمين وخدمة السفن.

ويشمل الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى على مساحة 14 ألفا 398 مترا مربعا، بإجمالي 5331 حوضا ، ، كما تم البدء في تنفيذ مشروع المزارع السمكية في منطقة الديبة غرب بورسعيد على مساحة 203 أفدنة من خلال مرحلتين المرحلة الأولى 107 فدان بإجمالي 60 حوضا وتم تنفيذها بنسبة 100%، ويتم حاليا تنفيذ المرحلة الثانية على مساحة 96 فدانا بإجمالي 12 حوضا.

المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

اهداف المشروع :

بالتزامن مع حفر قناة السويس الجديدة، ولتعزيز ثقافة القيمة المضافة، جاء التفكير فى تنفيذ منطقة اقتصادية يُستغل من خلالها الإمكانيات الحالية المتوفرة حول محور قناة السويس، كالموانئ البحرية المتواجدة والظهير الجغرافي لها، فى إنشاء مناطق صناعية ولوجيستية تعتمد على استغلال البضائع المارة فى قناة السويس.

وهو مشروع قومي ملكيته الكاملة للمصريين المدعون للاستفادة منه بإقامة مشروعات استثمارية وطنية فيه أو من خلال شراء أسهم في بعض المشروعات التي ستقام بالمنطقة وستطرح أجزاء منها للإكتتاب، مع فتح المجال أمام الأجانب والعرب للاستثمار فيه.

ويهدف مشروع تنمية منطقة قناة السويس إلى تعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لقناة السويس من خلال إنشاء مركز لوجيستي عالمي، وتدعيم وتقوية شبكة الطرق الرابطة لمنطقة قناة السويس وباقي أقاليم الجمهورية خاصة العابرة لهذا المنطقة، وتمثل رؤية المشروع فى أن تكون هذه المنطقة إقليمًا متكاملًا اقتصاديًا وعمرانيًا ومتزنًا بيئيًا ومركزًا عالميًا، متميزًا فى الخدمات البحرية واللوجستية والصناعية والسياحية وشاركًا فى تشكيل معالم التجارة العالمية.

ومن اهداف المشروع ايضا زيادة التصدير وتنمية التجارة الدولية وتوسيع نطاق الأنشطة القائمة في المنطقة ، بما يساهم في خلق فرص العمل للشباب وتنشيط الحركة الاقتصادية

وهناك دوافع أخرى شجعت على تنفيذ المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، منها خلق كيانات ومجتمعات عمرانية جديدة فى المنطقة لجذب الكثافة السكانية بمنطقة القناة وسيناء، فكما ساهمت قناة السويس من مئات السنوات فى ظهور مدن جديدة حولها كبورسعيد والإسماعيلية واللتان كانتا غير موجودتان وقت حفر القناة منذ أكثر من 150 عاما، استُهدف من خلال حفر قناة السويس الجديدة والمنطقة الاقتصادية للقناة خلق مدن ومجتمعات عمرانية جديدة أيضاً، هذا بجانب، الاستفادة من النمو فى حجم التجارة العالمية خاصة فى وجود كيانات اقتصادية عملاقة كالصين والهند وجنوب شرق آسيا والتي من المتوقع أن تغزو السوق الأوروبية وأمريكا فى الفترة القادمة والتي ستمر حتماً من خلال قناة السويس.

قانون المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي في عام 2015 قراراً بتأسيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس على مساحة 460.6 كيلومتراً مربعاً كهيئة عامة تخضع لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة رقم (83) لسنة 2002 وتعديلاته الصادرة بقانون رقم (27) لسنة 2015 ، وذلك بهدف خلق آلية مستقلة وسريعة لاتخاذ القرار ولها سلطة مختصة واضحة ، وذلك من خلال المادة (13) من القانون والتي تنص على تولي مجلس ادارة الهيئة وضع السياسة العامة للمنطقة وادارتها على نحو يكفل تحقيق اهداف انشائها وتكون له الصلاحيات والاختصاصات المقررة في القوانين واللوائح للوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات وغيرهم من المختصين في الجهات والمصالح الحكومية ذات الصلة اللازمة لمباشرة الهيئة لاختصاصها، وعُين أول مجلس إدارة لها في نوفمبر 2015 لتتولى إدارة وتنفيذ مشروع محور قناة السويس بصفة منفصلة عن هيئة قناة السويس.

كما تم إنشاء الهيئة بهدف إقامة وتنمية المنطقة بأكملها لتعزيز الفرص الاستثمارية في جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك الخدمات اللوجستية والصناعية وفقاً لأعلى المعايير العالمية إلى جانب خلق بيئة أعمال مواتية تشجع المستثمرين، سواء الأجانب والمحليين، لإنشاء شركات في المنطقة الاستفادة من جميع المزايا والحوافز المنصوص عليها في القانون.

وتمتلك الهيئة صلاحيات وسلطات كاملة على محور قناة السويس في كل ما يتعلق بكافة الأنشطة والمشروعات المقامة داخل الإطار الجغرافي للمشروع دون تدخل من المحافظات التي تقع في نطاقها تلك المشروعات، ولها سلطة الولاية وصلاحيه كافة الوزارات والمحافظات والهيئات داخل الحدود الجغرافية للمنطقة الاقتصادية دون المساس باختصاصات الوزارات السيادية والتي تشمل الدفاع والداخلية والعدل والخارجية، والتي تعمل كجهات استشارية بمجلس إدارة الهيئة.

مكونات المشروع

يقام المشروع علي مساحة نحو "460.1" كيلومتراً مربعاً وتعتبر منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة وتتضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس منطقتين متكاملتين هما السخنة وشرق بورسعيد، حيث تضم كل منهما ميناء يتصل بالعالم الخارجي، وتلحق بهما مناطق لوجستية وصناعية وتجارية سكنية.

كما يشمل المخطط إقامة منطقتين تنمويتين في شرق الإسماعيلية والقنطرة غرب، إضافة إلى تطوير 4 موانئ هي غرب بورسعيد والأديبة والطور والعريش.

وتساهم المنطقة في التجارة العالمية عن طريق 6 موانئ بحرية و 4 مناطق صناعية، إذ تشمل المنطقة مينائى شرق وغرب بورسعيد، وميناء العريش، وميناء العين السخنة، بالإضافة إلى ميناء الطور، وميناء الأديبة، أما عن المناطق الصناعية، فهناك منطقة صناعية بشرق بورسعيد، ومنطقة وادى التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية، وأخرى بالقنطرة، علاوة على، منطقة صناعية بالعين السخنة.

وتشمل الصناعات المستهدفة بالمنطقة إنشاء أرصفة لتداول الحاويات ومشروعات لبناء وصيانة السفن والحاويات وصناعة البتروكيماويات والزجاج والإلكترونيات والأثاث والصناعات الثقيلة.

وشهدت المنطقة توقيع عقود إنشاء وتطوير مناطق صناعية وعمرانية متكاملة، أبرزها الاتفاق مع موانئ دبي العالمية على تطوير ميناء العين السخنة، والذي يشمل إنشاء منطقة صناعية على مساحة 75 كيلومتراً مربعاً لخلق 500 ألف فرصة عمل مباشرة ومدينة سكنية بمساحة 20 كيلومتراً مربعاً تستوعب 650 ألف نسمة، بالإضافة إلى توقيع اتفاق مع مستثمرين روسيين لإنشاء منطقة صناعة روسية على مساحة 5 ملايين متر مربع.

المزايا الاستثمارية للمنطقة الاقتصادية:

إذا كانت الأسس والدوافع التى بُنيت عليها المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تستهدف خلق فرص عمل للشباب وإقامة مجتمعات عمرانية متكاملة، فالمزايا التى تتمتع بها المنطقة تجعلها من أهم وأفضل المناطق الاستثمارية أيضاً، حيث تتمتع المنطقة الاقتصادية بموقع جغرافى عبقرى، فمن خلالها يسهل الوصول لـ 2 مليار مستهلك بمختلف الأسواق الإقليمية والدولية.

كما تتميز المنطقة بـ "صفر%" جمارك لـ 22 دولة عربية، و 24 دولة أفريقية، وأيضاً تتمتع المنطقة بسياسة الشباك الواحد في إنهاء كل ما يتعلق بالاستثمار بها، حيث يمكن للمستثمر بها تأسيس الشركة وإنهاء كافة الإجراءات خلال 48 ساعة فقط، علاوة على، إمكانية الدخول في شراكات متنوعة ومختلفة.

هذا بالإضافة إلى، البنية التحتية المتكاملة من شبكات طرق وسكك حديدية وأنفاق عملاقة وكبارى عائمة ومحطة كهرباء وأخرى لتحلية المياه، كما تتمتع المنطقة أيضاً ببنية تشريعية جاذبة للاستثمار، من خلال قانون الاستثمار الجديد رقم 72 لسنة 2017، علاوة على، لوائح المنطقة الاقتصادية، والتي تتمثل في الحوافز الضريبية، بجانب صفر% جمارك، تتمتع أيضاً بـ "صفر" قيمة مضافة، و 50% إعفاء من ضريبة أرباح الشركات.

لا تقتصر حوافز المنطقة الاقتصادية على الحوافز الضريبية فقط، فهناك حوافز أخرى غير ضريبية تتميز بها المنطقة أيضاً، فهي تساهم مع المستثمر في تكلفة المرافق وتدريب العمالة وتوفير آليات ميسرة لسداد رسوم حق الانتفاع، كما تتميز بوجود مراكز تدريب عالمية لتدريب العمالة الفنية.

هذا بجانب، ما توفره المنطقة من ضمانات قانونية، حيث تتمتع جميع الشركات بالحماية القانونية من كافة أشكال التمييز أو المصادرة أو التأميم أو الاستيلاء أو إنهاء الترخيص أو وقف النشاط، كما أن للشركات كامل الحق في تحويل رؤوس أموالها وأرباحها من خلال الجهاز المصرفي بكامل الحرية، فضلاً عن آليات تسوية المنازعات.

استثمارات قائمة بالمنطقة الاقتصادية:

رغم أن تدشين وإنشاء المنطقة الاقتصادية لم يمر عليه سوى 5 أعوام فقط، إلا أن حجم الاستثمارات القائمة بها تجاوز 25 مليار دولار، من خلال 192 مشروعاً، هذا بالإضافة إلى، نحو 20 مليار دولار أخرى لاستثمارات وصناعات قيد التنفيذ تم توقيع اتفاقات وعقود لها، أبرزها صناعة البتروكيماويات، والتي سينشأ لها مجمع "التحرير" بمنطقة العين السخنة في الجزء الجنوبي للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ليكن أكبر مجمع للبتروكيماويات في الشرق الأوسط باستثمارات تبلغ 200 مليار جنيه، وفرص عمل يصل عددها إلى 48 ألف فرصة مباشرة وغير مباشرة.

تدشين مشروع التنمية بمنطقة شرق التفريعة ببورسعيد

في 28 نوفمبر 2015، دشّن الرئيس عبد الفتاح السيسي، مشروع التنمية بمنطقة قناة السويس من منطقة شرق التفريعة ببورسعيد التي تمثل تنميتها المرحلة الأولى للمشروع.

ينقسم مشروع تنمية شرق التفريعة ببورسعيد إلى عدة محاور هي :

- تنفيذ ميناء بحرى عملاق فى تلك المنطقة.
- إنشاء منطقة صناعية وأخرى لوجيستية.
- إنشاء منطقة سكنية.
- إنشاء بحيرات للمزارع السمكية بالإضافة الى منطقة أنفاق جنوب بورسعيد .

أولاً : مشروع تطوير شرق التفريعة :

ميناء شرق بورسعيد هو أحد الموانئ التابعة للهيئة العامة لموانئ بورسعيد، ويقع شرق التفريعة الشرقية لقناة السويس ويعتبر كمركز أساسي لمحور التجارة العالمية بين أوروبا وشرق البحر المتوسط.

ويعتبر ميناء شرق بورسعيد من المشروعات القومية الكبرى التي أقامتها مصر وتم افتتاحه في أكتوبر ٢٠٠٤ لخدمة التجارة العالمية وتجارة الترانزيت التي تعبر قناة السويس، ويقع الميناء في موقع فريد شرق المدخل الشمالي لتفريعة قناة السويس الشرقية وفى ملتقى ثلاثة قارات وعلى الطريق الرئيسي لملتقى الشرق والغرب، حده الشمالي البحر المتوسط، حده الجنوبي المنطقة الصناعية، حده الشرقي بحيرة الملاحة، حده الغربي التفريعة الشرقية لقناة السويس .

ينقسم مشروع تطوير ميناء شرق التفريعة إلى -عناصر رئيسية هي :

- تعميق وتكريك قناة جانبية " قناة الإقتراب " - قائمة بالفعل - تصل إلى البحر المتوسط بطول 9.5 كيلو متر وذلك لتيسير دخول السفن التجارية مباشرة إلى الميناء من خلال تلك القناة الجانبية دون التقيد بالعبور من خلال المجرى الملاحي لقناة السويس وتعطيل السفن العابرة من خلال قناة السويس .

- إنشاء أرصفة بحرية على الجانبين فى الميناء بينهم مجرى ملاحى فى المنتصف، وأرصفة باتجاه الغرب وأخرى بالشرق، بإجمالى 10 كيلو متر، المرحلة الأولى منها بإجمالى 5 كيلو متر.
- إنشاء " دائرة الدوران " فى منتصف الميناء بين الرصيفين وعلى امتداد المجرى المائى وقطرها 950 متر وتستخدم فى دخول وخروج السفن اثناء الدخول على الأرصفة.

ثانيا : إنشاء منطقة صناعية كبرى

- تعتبر هذه المنطقة الصناعية الكبرى الجديدة بمثابة الظهير الصناعي واللوجيستي لميناء ومدينة بورسعيد ، وتقام هذه المنطقة على مساحة 40 مليون م² وتهدف إلى توفير 400 ألف فرصة عمل ، فضلا عن تطوير البنية الأساسية للمنطقة .
- تنقسم المنطقة الصناعية إلى 10 مناطق رئيسية كل منطقة بمساحة 4 مليون م² كل منطقة ستخصص فى صناعة واحدة .
- تم الإتفاق من خلال دراسات الجدوى التى أجريت على الميناء أن تشمل المنطقة الصناعية على 4 صناعات رئيسية وهى : (صناعة السيارات ومكوناتها - - - - - الصناعات الهندسية وهى المعدات و خلطات الخرسانة والإسفلت والماكينات بكل أنواعها - الاجهزة المنزلية - صناعات التعبئة والتغليف) .

ثالثا : المنطقة اللوجيستية

- انشاء منطقة لوجيستية متطورة على مساحة 30 مليون م² تشمل المنشآت الإدارية والخدمية والمخازن اللازمة، سواء للأرصفة البحرية أو للمنطقة الصناعية .
- تضم المنطقة اللوجيستية مناطق تخزين لوجيستي داخلي ، وتشتمل على صناعات الحديد والصلب والصناعات التكميلية التى تخدم الميناء وكذا الصناعات البحرية .

رابعاً: المنطقة السكنية الجديدة

- إنشاء منطقة سكنية جديدة على مساحة 4 مليون م2 بإجمالي حوالى 10 آلاف وحدة سكنية كمرحلة أولى تتسع لحوالى 50 ألف مواطن، وبإكمال المرحلة الثانية يصل عدد المواطنين إلى 190 ألف مواطن .

خامساً: منطقة المزارع السمكية

- إنشاء منطقة مزارع سمكية بمساحة 80 مليون م2 فى منطقة شرق الميناء وغرب منطقة بالوظه تنتج 55 ألف طن أسماك يومياً ، وتحتوى على أحواض وأقفاص سمكية وفقاً لأحدث الأساليب فى الاستزراع السمكى، بالإضافة إلى إنشاء مصنع للتعبئة والتعليب والتبريد.

سادساً: أنفاق جديدة تخدم منطقة الميناء والمشاريع المحيطة به

- حفر مجموعة من الأنفاق الإستراتيجية أسفل قناة السويس بمنطقة جنوب بورسعيد عند علامة الكم 19 ترقيم القناة، وتتكون مجموعة الأنفاق من 2 نفق للسيارات بطول 4 كم، وعرض 11,5 و نفق للسكة الحديد بطول 7 كم، وعرض 11,5 م ، لربط التنمية التى تتم بالمجتمعات العمرانية الجديدة.

محور منطقة الإسماعيلية والقنطرة

- هو إحدى مشاريع " تنمية محور قناة السويس " ويتم العمل به بالتوازي مع مشروع " تطوير شرق التفريعة ببورسعيد " .
- يشمل إنشاء مدينة الإسماعيلية الجديدة (تم البدء فى تنفيذها بالفعل) بإجمالي 58 ألف وحدة سكنية على مساحة 5.8 ألف فدان كاملة المرافق والخدمات والمنشآت الإدارية، وهى أول مدينة مصرية تراعى ذوي الاحتياجات الخاصة، بجانب إنشاء منطقة صناعية بالقنطرة غرب، ومنطقة تكنولوجية شرق الإسماعيلية الجديدة.
- تطوير طريق "الإسماعيلية – العوجة" بطول 210 كم، وتنفيذ مجموعة أنفاق شمال الإسماعيلية بمنطقة علامة كم 73 ترقيم القناة لخلق محور مروري يبدأ من قلب القاهرة وحتى ميناء سيناء البحري .
- تنفيذ سحارة أسفل قناة السويس بمنطقة سرايوم لتوفير مياه الري لمناطق شرق

القناة لتحقيق التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي.

. تنفيذ سحارة أخرى لعبور مياه " مصرف المحسمة " التي كانت تُهدر في بحيرة التمساح بكميات كبيرة تصل إلى 1.25 مليون م³ / يومياً.

المناطق والموانئ المرتبطة بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس

اولاً: المناطق

منطقة العين السخنة

منطقة العين السخنة، هو محور صناعي ولوجيستي رئيسي عند المدخل الجنوبي لقناة السويس، يجمع بين مرافق الموانئ والمناطق الصناعية والمناطق السكنية، والطرق الممهدة والسكك الحديدية وربطهم بالقاهرة ومدينة السويس.

وأكثر من 162 كم مربع من مجموع 210 كم مربع من العين السخنة مخصصة للتصنيع. تم تصميم المنطقة لاستيعاب الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، فضلاً عن المرافق التجارية. كما توجد فرص للتطوير العقاري لبناء المجمعات السكنية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة البحري بناء السفن وخدمات الإصلاح، وتزويد السفن بالوقود، تكهين الحاويات وإعادة تدويرها.

منطقة شرق بورسعيد

منطقة شرق بورسعيد يجرى تطويرها لتصبح مركز إعادة شحن رئيسي بالإضافة إلى مركز لوجستي متعدد الوسائط، وهذه المنطقة تحتل 75.5 كم مربع بالمنطقة المتاخمة لميناء شرق بورسعيد.

منطقة غرب القنطرة

منطقة غرب القنطرة عبارة عن مجتمع سكني جديد من إنشاء مصانع للصناعات الخفيفة ومراكز للخدمات اللوجستية تسهل الوصول إلى قناة السويس. تقع بالقرب من الأراضي الزراعية على بعد 30 كم من شمال الإسماعيلية على طريق بورسعيد.

منطقة شرق الإسماعيلية

مركز جديد لصناعات التكنولوجيا الفائقة، فضلاً عن التخطيط لاحتواؤه على مؤسسات البحوث العلمية والمؤسسات التعليمية. تقع منطقة شرق الإسماعيلية على بعد 10 كم من شرق قناة السويس، ويغطي مساحة 71 كم مربع.

الموانئ

ميناء شرق بورسعيد

وهو يعد محور لإعداد الشحن الدولي والمحلي الرئيسي عند المدخل الشمالي لقناة السويس، كما أن ميناء شرق بورسعيد يتميز بغاطس عميق والذي يمكنه من استيعاب السفن الكبيرة، مما يجعله من بين أكثر 40 ميناء ازداحاً في العالم وأكثرها نمواً.

ميناء غرب بورسعيد

يعد ميناء غرب بورسعيد مركزاً لإعادة الشحن منشأً بجودة عالية، ويقع على المسار البحري العالمي الرئيسي بين دول قارة أوروبا وجنوب آسيا كما أنه يقع غرب ميناء بورسعيد، ويحتل 2 كم مربع عند المدخل الشمالي لخليج السويس من البحر المتوسط.

ميناء الأدبية

يقع ميناء الأدبية على الشاطئ الغربي لخليج السويس، على بعد حوالي 10 كم جنوب السويس، ومن المقرر أن تستخدم مرافق الميناء لمعالجة كميات كبيرة من الشحنات الغير معبأة الجافة.

ميناء العريش

يقع على شاطئ البحر المتوسط الشرقي وبه أحواض للسفن ممتدة على مدى 40.000 متر، يعد ميناء للبضائع وصيد الأسماك والسياحة، ويلعب ميناء العريش دوراً حاسماً باعتباره الميناء الصناعي والتجاري لشمال سيناء وقطاع غزة.

ميناء الطور

منفذ استراتيجي لجنوب سيناء ويحتل ثلاثة هكتارات على الضفة الشرقية لخليج السويس، جنوب أبوزنيمة، الجزء الأكبر من الصادرات يتم خروجه من ميناء الطور وتكون الصادرات مكونة من المعادن والشحنات الغير معبأة الجافة. ويحتوي هذا الميناء التجاري على محطات للبضائع الغير معبأة الجافة والبضائع العامة والحاويات وكذلك قوارب الصيد ومرسى.

أنفاق قناة السويس .. حلقة وصل للمنطقة الاقتصادية

أنفاق قناة السويس، هي مجموعة من 6 أنفاق تمتد أسفل قناة السويس، وتتضمن 2 نفق فى بورسعيد، و2 نفق فى الإسماعيلية، ونفق موازى لنفق الشهيد أحمد حمدي، وهو نفق الشهيد أحمد حمدي 2، ليصل إجمالى أنفاق قناة السويس إلى 6 أنفاق، فى محافظات القناة.

وتتمثل أنفاق قناة السويس، فى نفقى الإسماعيلية وتصل إلى سيناء ذهاباً وإياباً فى مدة زمنية تتراوح بين 15 و20 دقيقة، ونفقى بورسعيد ويربطان غرب مدن القناة بشرقها لتسهيل حركة التجارة فى منطقة إقليم قناة السويس، فضلاً عن نفق الشهيد أحمد حمدي بالسويس، وكل هذه الأنفاق تمثل حلقة وصل جيدة إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وتم تنفيذ أنفاق بورسعيد الجديدة بأطوال تبلغ 4 كيلومترات، حيث تستهدف تلك الأنفاق تسهيل حركة وعبور الأفراد والتجارة من وسط العاصمة ومدن القناة إلى سيناء مباشرة، وقام بتنفيذ الأنفاق 6000 عامل ومهندس مصرى من كبرى شركات المقاولات المحلية، تحت إشراف الهيئة الهندسية للقوات المسلحة حيث تمر أنفاق بورسعيد أسفل قناة السويس القديمة عند العلامة الكيلو 19.150 وعلى عمق 64 متراً من سطح القناة، لتصل بين جنوب بورسعيد لشرق التفريعة لربط مدن القناة بسيناء مباشرة فى أقل وقت ممكن.

وتم ربط جميع أنفاق قناة السويس الجديدة فى محافظات القناة الثلاثة بمجموعة من الممرات العرضية التى تستخدم لحالات الطوارئ، فى كل نفق، وهى ممرات أمانة للخروج منها فى حالة الطوارئ، ويستوعب النفق الواحد 2000 سيارة فى الساعة، بمعدل عبور 40 ألف سيارة فى اليوم للنفق الواحد.

سادساً: شهادات معاصرة

الريان هشام النعماني
القبطان يحيى الصدر
المهندس وائل قدور
د. محمد على إبراهيم

قناة السويس وأرشاد السفن والمرشدين

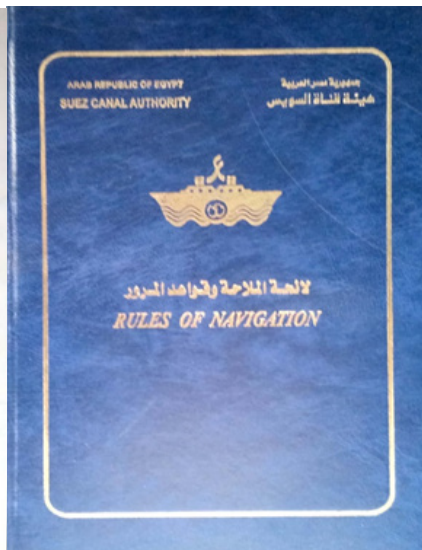
إرشاد السفن

هى عملية يقوم بها المرشد البحرى لأرشاد السفينه وربانها لعمل مناورة السفينه للتراكى (التوقف والرباط) على الرصيف أو مغادرته بالميناء أو على الأرصفة أو العوامات بالبحر المفتوح، وكذا لعبور السفن فى الممرات البحريه الضيقه (بالبحار والأنهار).

أسباب القيام بعملية الأرشاد

١. عدم معرفة ربان السفينه بالمتغيرات المناخيه من رياح - تيارات مائيه ومواسمها بالمنطقه.
٢. عدم ألام ربان السفينه بتحركات السفن والوحدات البحريه المتواجده بمنطقة مناورة سفينته.
٣. عدم أمكانية ربان قيام السفينه بالتواصل مع جميع الأطراف المساعده وذات الصله بمناورة سفينته (وبالذات مشكلة اللغه).
٤. ضمان المحافظه على تنفيذ كل التحركات داخل الميناء بسلامه وأمان وكذا المحافظه على سلامة منشآت ووحدات ومعدات الميناء والأرصفه من الحوادث.

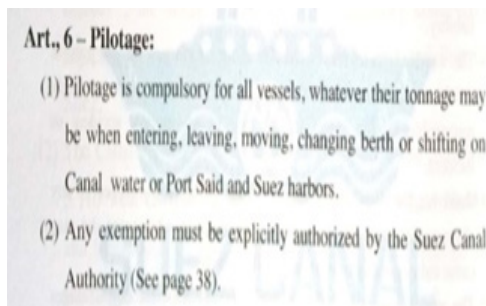
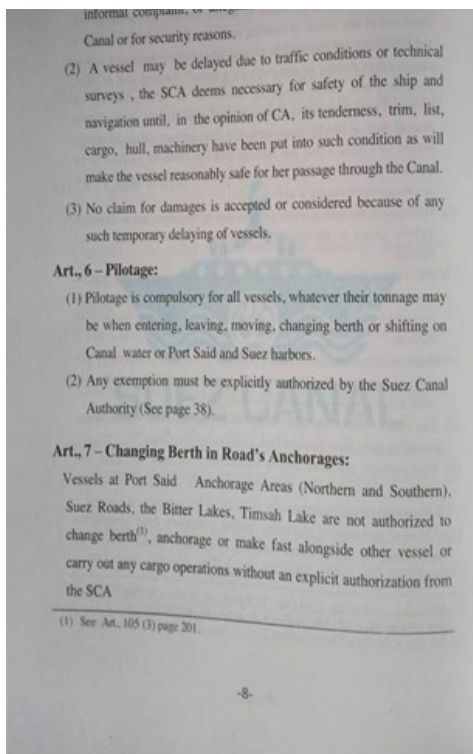
لائحة الملاحة وقواعد المرور RULES OF NAVIGATION



قواعد هيئة قناة السويس بالنسبة للأرصاد بالقناة ومينائى

بور سعيد والسويس

القاعده رقم 6- الفقرة 1 و 2 صفحة 8



الإرشاد إجبارى لجميع السفن أياً كانت حمولتها، وذلك عند دخولها ومغادراتها أو تحركها أو تغيير مرتبطها أو تغيير مكانها، سواء داخل القناة أو ميناء بورسعيد أو ميناء السويس.

أى استثناء من ذلك يجب أن يكون صراحة من قبل هيئة قناة السويس.

خطوات دخول وخروج السفن

من الموانئ وعبر قناة السويس

- تحقيق الاتصال اللاسلكى بين السفينه وبرج الإرشاد بالميناء.
- أخذ التعليمات من البرج بالتحرك.
- تحضير السفينه بعد صعود المرشد لمناورة الرباط أو المغادره أو عبور الممر المائى (مثل قناة السويس)
- تنفيذ المناوره المطلوبه لتراكى السفينه أو مغادرتها للميناء أو عبور الممر الملاحي للقناه بالتعاون بين المرشد وربان السفينه.
- فى بعض حالات الظروف الجويه الصعبه (شدة الرياح وارتفاع الأمواج وارتفاع درجة الخطوره على اللنش والمرشد) يتم الاتفاق على دخول السفينه بدون مرشد وعلى مسئولية ربان السفينه وتحت إشراف وتوجيه برج الإرشاد، وذلك حتى أول حاجز الأمواج، حيث أمكانية صعود المرشد على السفينه، كما أنه عند مغادرة السفينه الميناء للسفر فى هذه الظروف الجويه يتم سفر المرشد مع السفينه إلى أول ميناء نظراً لتعذر نزوله بسلام.

مراحل أرشاد السفن لعبور قناة السويس



المرحلة الأولى: من البحر المتوسط إلى بداية مدخل الممر الملاحي للقناة ببورسعيد.

المرحلة الثانية: من بورسعيد إلى الإسماعيلية.

المرحلة الثالثة: من الإسماعيلية إلى نهاية الممر الملاحي للقناة بالسويس.

المرحلة الرابعة: من نهاية الممر الملاحي للقناة بالسويس إلى خليج السويس.

تتخذ هذه المراحل لأرشاد السفن العابرة للقناة من البحر المتوسط بالشمال إلى البحر الأحمر في الجنوب.

وكذا يتم تنفيذ نفس المراحل الأربعة بالعكس للسفن العابرة للقناة من البحر الأحمر بالجنوب إلى البحر المتوسط بالشمال.

زمن رحلة عبور قناة السويس

طول المجرى الملاحي للقناة 162 كم

السفن العادية: تسير بسرعة 16

كم/ساعة

زمن الرحلة 10 ساعات.

السفن الخطره: (بضاعه خطره - سفن عملاقه محمله - سفن ذات غاطس كبير)

تسير بسرعة 14 كم/ساعه

زمن الرحله 12 ساعه.

غاطس السفينه



أنواع السفن

سفن نقل بضائع بأنواعها:

سفن حاويات/ سفن نقل سيارات/ سفن ركاب/ يخوت/ سفن بضائع عامه/ سفن
بضاعه سائله/ سفن بضاعه سائبه/ سفن بضاعه غازيه/ سفن ثلاجات/ سفن نقل مواشى/
سفن بضائع ثقيله/ سفن بضائع عائمه.

سفن مهام خاصة

سفن حربية/ سفن غطس/ سفن صيد/ سفن أبحاث/ سفن مستشفى/ سفن قطر
وأنقاذ/ سفن مد كابلات/ سفن مد مواسير/ سفن ورشة/ سفن وئش/ سفن تكريك/ سفن
كسارات ثلج.

المرشد البحرى

من هو المرشد البحرى ؟؟

هو ضابط بحرى خريج القوات البحرىه أو خريج الأكاديميه البحرىه، وعمل بالبحر حوالى عشر سنوات، وحصل على الشهادات الحتميه، وأجتاز الأختبارات التى تؤهله للحصول على شهادة ربان أعالى البحار

ومن ثم يتقدم لوظيفة مرشد بحرى ويبدأ مشوار تدريبى يؤهله لهذا العمل لمدة لا تقل عن ستة أشهر، ثم عدة أختبارات متنوعه بمعرفة كبراء مرشدين الميناء التى سيعمل بها، حيث يصرح له فى بداية عمله بأرشاد سفن صغيره لاتعدى حمولتها العشرة آلاف طن، ويتدرج خلال فترة عمله لسنوات طويله لاتقل عن خمسة عشر سنه ليصل إلى درجة كبير مرشدين ويقوم بأرشاد جميع حمولات وأنواع السفن المتردده على هذه الميناء أو العابره للقناه

علاقة المرشد بالسفينة

يعتبر المرشد ضمن أفراد طاقم السفينه طوال فترة تواجده عليها (أكل - شرب - نوم - علاج - أصابه - تعويض) .

٥. المرشد هو مستشار (ناصح) لربان السفينه طبقاً للقانون الدولى والمحلى فى هذا الشأن.

٦. المرشد فعلياً هو من يقوم بعمل مناورة السفينه للرباط أو المغادره أو عبور القناه بعد أن يلم بكل البيانات والمواصفات الخاصه بالسفينه وفى وجود ربان السفينه.

٧. قانوناً الربان هو المسئول الأول عن سلامة السفينه وما قد ينتج عن المناوره من خسائر للسفينه أو الممتلكات أو وحدات ومعدات الميناء.

وعادةً تتحمل شركات التأمين ونادى الحمايه البحرىه تكاليف الخسائر بعد التحقق والتأكد بمعرفتها من عدم وجود أهمال أو تعمد أدى إلى الحادث.

رسوم الإرشاد

لكل ميناء أو قناه أو مرفق ملاحى تعريفه الرسوم الخاصه به مقابل عملية أرشاد السفن، وهذه التعريفه تحددها الميناء أو المرفق البحرى أو قانون الدوله التابع له الميناء.

ويقوم التوكيل الملاحى للسفينه بسداد هذه الرسوم للجهه المعنيه بالتحصيل وبالطرق والضوابط التى تحددها.

المرشدين وتأمين القناة

تاريخ إدارة قناة السويس:

منذ حفر قناة السويس وفتحها للملاحة العالميه عام 1869 حتى الآن تولى إدارتها ١٢ رئيساً، حيث ظلت القناة تحت إداره أجنبيه لمدة 87 عام من خلال ٥ رؤساء أجانب إلى أن قام الزعيم الخالد جمال عبد الناصر بتأمين قناة السويس فى 26 يوليو 1956 فى خطوه مفاجئه أذهلت العالم كله وأفقدت إدارة قناة السويس آنذاك توازنها تماما، حيث بدأت سيطرة الإدارة المصريه برئاسة الدكتور/ محمد حلمى بهجت بدوى كأول رئيس مجلس إداره للهيئه لمدة عام واحد.

وتبعه على مدار 63 عاماً 6 رؤساء للهيئه هم:

المهندس/ محمود يونس 57 - 1965

المهندس/ مشهور أحمد مشهور 65 - 1984

المهندس/ محمد عزت عادل 84 - 1995

الفريق/ أحمد على فاضل 95 - 2012

الفريق/ مهاب ماميش 12 - 2019

الفريق/ أسامه ربيع الرئيس الحالى للهيئه.

قصة المرشدين عند تأمين القناة

فى أعقاب التأمين تباطأ المرشدين الأجانب وأمتنعوا عن العمل بتحريض من الشركه المؤممه والتي منحت كل موظف يمتنع عن العمل بالقناه مكافأه قيمتها مرتب سنه إلى مرتب ٣ أشهر بالإضافة إلى معاش شهرى كبير.

بلغ عدد المرشدين المتغيبين عن العمل خلال شهرين 59 مرشد.

وعلى الفور قامت الإدارة المصرية للقناة بأستدعاء المرشدين المصريين الذين سبق رفضهم من الإدارة الأجنبية، وأستعانت بمرشدين من القوات البحرية المصرية، كذلك أتصلت وزارة الخارجية المصرية بسفاراتها بالخارج لطلب مرشدين أجانب للعمل بالقناة.

إلتحق للعمل بالقناة 68 مرشد مصرى وأجنبى من 26 يوليو إلى 14 سبتمبر 1956 ،
وتم تدريبهم فى زمن قياسي وهو 20 يوم فقط.

وفى ليلة 14 - 15 سبتمبر أنسحب 155 من المرشدين الأجانب وبقي 52 من
المرشدين المصريين واليونانيين الذين تعاونوا لإفشال المؤامرة، ولم تتوقف الملاحه فى القناة
حيث كان يعمل كل مرشد لمدة ثلاثة أيام متصله ثم يحصل عل راحه يوم واحد.

ونتيجة لهذا الجهد الغير عادى من المرشدين المصريين والأجانب الباقين قام الزعيم
جمال عبد الناصر بمنحهم وسام الاستحقاق.

وبنجاح هذه الملحمه التاريخيه اعتبر هذا اليوم هو عيد المرشدين.

ربان / هشام محمد النعمانى

كبير مرشدين أول

ذكرياتي مع قناة السويس

إذ اتشرف اليوم بتواجدى فى هذا المحفل الجليل فإنى مدين بهذا الشرف لوالدى القبطان / زكريا الصدر - رحمه الله - أول مرشد مصرى يجوب قناة السويس . وقد بدأ حياته العملية ضابطا بالبحرية الملكية المصرية ، دفعة 1932 و هى اولى دفعات الكلية البحرية المصرية عند إنشائها . وقد أدى مدة من خدمته على اليخت الملكى "المحروسة" .

تقدم والدى بترشحه للإرشاد بشركة قناة السويس الى قيادة البحرية التى خاطبت الشركة بهذا الشأن ، و أدى دورة تدريبية لعدة شهور بنجاح فتم تعيينه مرشدا بدأ من أول يناير 1945 . وقد استهل عمله الجديد ببور سعيد ثم نقل الى بور توفيق سنة 1948 ٫

وفى عام 1954 انتقل والدى من سلك الإرشاد الى المجال الإدارى حيث تم تعيينه نائبا لمدير الملاحة ببور توفيق ثم بعد سنة مديرا للملاحة بها ، و هى مناصب مكافئة لنائب مدير عام ثم مدير عام لكافة إدارات الشركة ببور توفيق ، و كان يشغل هذا المنصب عند تأميم الشركة ، و من ثم نقل الى الاسماعيلية لتولى الإدارة الفعلية للملاحة بالقناة خلال تلك الفترة الدقيقة .

و بدأ من سنة 1948 عيّنت الشركة ضباطا من البحرية كمرشدين و وصل عددهم سنة 1956 حول الاربعين فكانوا نواة مجموعة المرشدين الذين تحمّلوا بمعاونة المرشدين اليونانيين و ضباط نقلوا من البحرية مهمة استمرارية الإرشاد و الملاحة عند انسحاب المرشدين و الموظفين الذين بقوا موالين للشركة المؤممة يوم 15 سبتمبر 1956 . و إن برز دور المرشدين فى هذه الملحة إلا أنه يلزم التنويه بأن المديرين و كبار الموظفين و المهندسين بالإدارات الأخرى المساهمة فى سير الملاحة بالقناة انسحبوا ايضا يومئذ ، و أجاد المصريون و اليونانيون و الشوام الذين تولّوا مهامهم بدلا منهم فكان تناغم الأداء للجميع سببا مباشرا لإنجاح عملية التأميم من الناحية الفنية و لولا ذلك لاتخذت الأمور نحوا مختلفا ...

و بعد ذلك أكمل والدى مسيرته مع هيئة قناة السويس الوليدة بالاسماعيلية حيث تولى منصب نائب مدير التحركات ثم مديرا لهذه الإدارة (و هى الإدارة المسؤولة عن

تنظيم الملاحة بالقناة بترتيب القوافل و كل ما يتعلق بالنواحي البحرية) و عضوا بمجلس إدارة الهيئة ، و ذلك حتى بلوغه سن المعاش القانونى سنة 1972 . و فى التّوّ استقدمه ميناء ابوظبى الجديد - مينا زايد - كأول مدير له عقب افتتاحه ، و ظلّ يشغل هذا المنصب حتى سنة 1979 . و لم ينتهى الأمر عند ذلك ، فعاد مرة أخرى للقناة بصورة رمزية حيث ان إحدى الكراكات التابعة لتحالف ابوظبى و الذى شارك فى اعمال تكريك قناة السويس الجديدة سنة 2015 كانت تحمل اسم "الصدر" . فهل كان ذلك مجرد مصادفة ام ترتيب مسبق من العلىّ العليم ؟

اماكن الذكريات بالقناة غالبا ما تكون بمدنها الرئيسة الثلاث ... و حيث استحوذت بور سعيد و الاسماعيلية على جلّ الاهتمام فأوّدّ اليوم أن أحدثكم عن بور توفيق ، تلك الجنّة الصغيرة على المدخل الجنوبى للقناة و التى أمضيت بها فترة الطفولة . و قد بنيت على الردم الناتج من حفر مسار القناة جنوبى السويس فكانت شبه جزيرة لا يربطها بالسويس إلا لسان تغطيه مياه البحر الأحمر عند المدّ سوى شريط ضيق بطول 2 كم و بعرض طريق مرصوف و خط سكة حديد مفرد .

و على ذلك كانت بور توفيق تجمّعا سكنيا صغيرا مظللا بالأشجار مخطّطا على النمط الأوروبى تدور الحياة به بسلاسة و هدوء ، تسكنه مع المصريين جاليات متعددة من فرنسيين و شوام و يونانيين و أرمن و يهود متألفة مع بعضها . و تدور ذكراياتى فى تلك الفترة ما بين المدرسة و نادى الشاطئ (بلاج دانفان حسب النطق الفرنسى) و الزيارات المتبادلة بين الأصدقاء صغارا و كبارا حيث أنه فى إطار هذا المكان المحدود المساحة تولدت علاقات التعارف و المودّة بين الجميع .

أما ما كانت تتفرّد به بور توفيق فكان الممشى المحاذى للمدخل الجنوبى للقناة و هو بمثابة كورنيش للمدينة نتجولّ فيه يوميا متمتعين بمنظر السفن المارة عن قرب بجنسياتها المتعددة و أعلامها ذات الألوان البهيجة و موانئها ذات الأسماء العجيبة ... وهى دروس ممتعة فى الجغرافيا . و فى نهاية الممشى تجد نصبا تذكاريا مهيبا مشيدا لشرف الجيش الهندى و ذكرى مشاركته الحلفاء فى الدفاع عن القناة إبّان الحرب العالمية الأولى ... و كان يتكون من ساحة واسعة على شكل ربع دائرة تتوسطها مسلة عريضة المقطع ، و بكل من طرفى القوس الدائرى تمثال ضخّم لنمر متحفّز ... و ذلك كله باللون الأبيض المطفئ ...

و أمّا هذا الممشى الجميل فقد أتت عليه حرب الاستنزاف 1967 - 1973 ... و أمّا هذا النصب المهيب ، فما بقى منه سوى كسر من المسلة مغطى بالكتابات بغیضة المنظر

، وكذا طرف ذيل النمرين ...

وهذا الموقع المتميز وهو المدخل الجنوبي لقناة السويس يستحق إنشاء نصبا جدير به ... ومن هذا المنبر الجليل أنادى بإزالة ما تبقى من النصب الهندي وإبداله بآخر يرمز الى الحاضر والمستقبل الواعد لهذا المكان وهذه الأمة مع الإشارة الى ماضيها العريق و أقترح نصبا مستوحى من مشروع لتمثال "مصر تثير الدنيا بحضارتها" المقدم من الفنان بارتولدى الى الخديوى اسماعيل و الذى تحول بعد ذلك الى تمثال الحرية بمدخل ميناء نيو يورك ... وعلى الضفة المقابلة أقترح إنشاء نصبا تذكاريا لشرف الجيش الثالث الميدانى الذى قاتل ببسالة فى هذه المنطقة خلال حرب 1973 المجيدة أسوة بذلك المقام لشرف الجيش الثانى الميدانى امام الاسماعيلية .

م / يحيى الصدر



المرشدين والعاملين لمصريين في لقطه جماعية وتبدو على وجوههم السعادة البالغة عقب إثبات كفاءتهم في تسيير الأعمال الملاحية والإدارية بقناة السويس

* قائمة أبطال الإرشاد المصريين *

ثانياً - مرشدو القناة الذين عينوا بعد التأميم من البحرية التجارية :

- ١ - علي يوسف نصر الجشاش
- ٢ - حسين عبد الحميد الحديدي
- ٣ - محمد طلعت محمود حسين
- ٤ - محمد حسين علي حمودة
- ٥ - عبد المنعم محمد العيوني
- ٦ - حازم محمد سيد جميعي
- ٧ - أحمد محمد حسنين هنو
- ٨ - عبد الرحمن مرسى الفخراني
- ٩ - محمد أحمد بكري
- ١٠ - إبراهيم حسن الليثي
- ١١ - علي حسن إبراهيم
- ١٢ - محمد عبد اللطيف البحار
- ١٣ - البرنس حافظ اسماعيل
- ١٤ - جلال محمد الإبياري
- ١٥ - عزت شكرى
- ١٦ - السباعي منصور
- ١٧ - على صادق

ثالثاً - ضباط السلاح البحرى الذين استدعوا للعمل بعد التأميم :

- ١ - أمان الله محبى الدين
- ٢ - المعتصم هاشم عطية
- ٣ - جمال الدين شكرى
- ٤ - عثمان إحسان
- ٥ - محب فهمى
- ٦ - بهاء الدين بكري
- ٧ - كمال فهمى
- ٨ - سعد الدين كرامة
- ٩ - سعد زغلول المليجى
- ١٠ - حسين الجندي
- ١١ - أحمد فهمى أبو مصطفى
- ١٢ - كمال حشيش

رابعاً - المرشدون اليونانيون الذين لم ينسحبوا :

- ١ - ياكوفوس وارجنديس
- ٢ - ايمانويل ساكيليس
- ٣ - بازيل يانا كوداكس
- ٤ - الياس انجيليديس
- ٥ - ديموس باسكاليس
- ٦ - جورج تساماس دوس
- ٧ - اندريه ساريتاكس
- ٨ - جورج سيانودس
- ٩ - يامودسى
- ١٠ - تسيرونيس
- ١١ - اسلانديس

خامساً - مرشدو البوغاز (النساء) :

- ١ - عبد العزيز هنو
- ٢ - محمد عبد الفتاح هنو
- ٣ - عبد الرحمن بكري
- ٤ - مصطفى عبد الوهاب

٣ أسماء المرشدين الذين قاموا بإرشاد السفن عقب
انسحاب المرشدين الأجانب وهم :

أولاً : مرشدو القناة المصريون (القدامى والذين كانوا تحت
التدريب وفي الميناء) :

- ١ - مصطفى علىوى
- ٢ - إبراهيم كامل الجيار
- ٣ - محمد عبد الوهاب عامر
- ٤ - محمد جلال كمال
- ٥ - محمد صلاح الدين عبد العاطى
- ٦ - غورست جورج تادرس
- ٧ - محمد فهمى ياسين
- ٨ - جمال الدين عمر منجد
- ٩ - محمد فريد عبد اللطيف البحار
- ١٠ - مصطفى كمال عبد الفتاح
- ١١ - ابو بكر حسين الشباسى
- ١٢ - عبد الفتاح عبيد
- ١٣ - مصطفى محمد مصطفى شكرى
- ١٤ - عبد الفتاح أبو ستيت
- ١٥ - عباس توفيق
- ١٦ - أنور دياب سليم
- ١٧ - يحيى محمد السيد الجمال
- ١٨ - محمد مختار قرطام
- ١٩ - توفيق شاهين
- ٢٠ - اسماعيل سليمان أباطة
- ٢١ - السيد رضوان
- ٢٢ - إسماعيل مصطفى
- ٢٣ - إسماعيل مصطفى
- ٢٤ - إسماعيل مصطفى
- ٢٥ - إسماعيل مصطفى
- ٢٦ - إسماعيل مصطفى
- ٢٧ - إسماعيل مصطفى
- ٢٨ - إسماعيل مصطفى
- ٢٩ - إسماعيل مصطفى
- ٣٠ - إسماعيل مصطفى
- ٣١ - إسماعيل مصطفى
- ٣٢ - إسماعيل مصطفى
- ٣٣ - إسماعيل مصطفى
- ٣٤ - إسماعيل مصطفى
- ٣٥ - إسماعيل مصطفى

نظرة على الواقع والمأمول من شركات هيئة قناة السويس

تمتلك قناة السويس ثمانى شركات تعمل فى مجال بناء واصلاح السفن وانشاء الموانى والارصفه البحريه وفيمايلى نبذة عن تلك الشركات:

شركة ترسانة السويس البحرية

- تقع نرسانة السويس البحرية على المدخل الجنوبى لقناة السويس وتعتبر اقدم الترسانات المصريه.
- انشأت عام 1862 واممت عام 1963 واصبحت مملوكه بالكامل لهيئة قناة السويس
- تمتلك الشركة حوض عائم قدرة رفع 55000 طن بطول 302 متر و عرض 55 متر ومزود بونش جبرى قدرة 150. طن وونشين جانبيين قدرة 16 طن.
- حوض جاف بطول 144 متر وعرض 22متر يستطيع استقبال سفن حتى حمولة 8000 طن حموله ساكنه.
- قزق رفع قدرة 900 طن بطول 56 متر عرض 16 متر وعدد 6 ساحات لأصلاح الوجدات البحريه الصغيره وبناء الأوناش العائمه والمنشآت المعدنيه وخزانات البترول.

شركة التمساح لبناء السفن

- أنشأت الشركة عام 1961.
- تمتلك الشركة رافع سفن ميكانيكى حمولة 1500 طن وتقوم الشركة بعمل الأصلاحات والعمرات كذلك اصلاح المعدات والآلات كذلك اعمال المراسمة والدهان واعادة تأهيل السفن المساعدة وبناء القاطرات وكذلك بناء الوحدات البحرية.

شهادات معاصرة

- تصميم وإنشاء وصيانة المنصات البحرية للبترول والمراسى العائمة وشمندورات الشحن.
- تمتلك الشركة قاطرات ورش عائمه ولنشات خدمة تعمل لخدمة المنصات والأرصنه العائمه لشركات البترول.
- تمتلك الشركة اطقم غطس وانقاذ على مستوى عالى من المهارة وتقوم باعمال اصلاح الخطوط البحريه واعمال القطع واللحام تحت الماء كذلك اعمال الغطس والتصوير تحت الماء.
- نقوم بتشغيل الوحدات البحرية المعاونه للمنصات البحرية.

شركة الأعمال الهندسية البورسعيدية

- تقوم الشركة باصلاح السفن وتشمل اصلاح البدن والأعمال الميكانيكيه والكهربائيه ومعدات السطح.
- والشركة متخصصة فى لحام الميتالوك كذلك تقوم بأعمال الكشف و نظافة ابدان السفن واللحام تحت الماء وتمتلك قزق رفع قدرة 1500 طن و5 قزقات قدرة 500طن.
- وفى مجال بناء السفن تقوم الشركة ببناء الوحدات البحرية من قاطرات وبرجات وكراكات وسفن سياحية وحدات مكافحة التلوث البحرى وأوناش عائمة.
- كذلك نقوم ببناء لنشات فيبر جلاس 686 كذلك شمندورات المساعدات البحرية.
- الشركة متخصصة فى انشاء وصيانة الصهاريج البتروليه سعة 100000م³ وكذلك الصهاريج الكروية وخطوط المواسير البحرية.

شركة القناة لإنشاءات البحرية

- تمتلك الشركة قدرة قزق رفع قدرة 750 طن وتقوم بإصلاح الوحدات البحرية المختلفة.
- كذلك تقوم بإنشاء الهياكل المعدنية - والتنكات والأبراج الحديدية -والكبارى المعدنية.

- وتمتلك الشركة ورش لأعمال التوضيب واللحام والكهرباء كذلك ورش ميكانيكية ومركز للإصلاح المحركات البحرية بالتعاون مع شركة Volvo .
- تعتبر شركة القناة للإنشاءات البحرية من الشركات المتخصصة فى تحويل السفن وخاصة سفن نقل البضائع إلى سفن ركاب.
- تقوم الشركة ببناء الفنادق العائمة والوحدات البحرية مثل القاطرات
- والألنشات وحاملات الوقود- والأوناش العائمة - كذلك تقوم الشركة ببناء السفن النيلية السياحية ولنشات الرؤية تحت الماء.
- بناء لنشات الأرصاد من الألمنيوم.

شركة القناة للترسانة النيلية

- تبلغ مساحة الترسانة 31 فدان بناحية المحاميد بحرى جنوب ارمنت بمحافظة قنا
- هى احد شركات هيئة قناة السويس انشأت طبقا لقرار سوق المال رقم 1667 لسنة 8 براس مال قدرة 150 مليون جنيه
- تهدف الشركة لتحقيق الاهداف الآتية:
- تنمية المنطقة اقتصاديا.
- خلق فرص عمل جديده.
- تدريب الشباب على المهن الخاصه باصلاح وبناء السفن.
- صيانة واصلاح السفن النيلية لتنشيط السياحه.

الامكانيات الفنية للترسانة النيلية

- طول الرصيف بالمنطقة المخصصة للقرق والساحات 600 متر.
- طول الرصيف بالمنطقة الجنوبية 250متر .
- قرق رافع ميكانيكى لرفع السفن قدره 1700 طن.

- يمكن رفع السفن بطول 75 متر وعرض 16 متر.
- ساحة جراج السفن تتسع لعدد 10 سفن يمكن التعامل معها جميعا فى وقت واحد
- بها العديد من الورش اللازمة لبناء واصلاح السفن مثل :
- ورشة التوضيب واللحام لبناء واصلاح السفن والقيام بجميع الأعمال المعدنية أخرى.
- ورشة الخراطة والآلا؛ جميع المعادن بقدرات عالية.
- ورشة الديزل لعمل جميع العمرات لمحركات الديزل حتى قدرة 1600 حصان.
- ورشة النجارة مزودة بجميع الماكينات المتخصصة لأعمال النجارة المتكاملة.
- ورشة الكهرباء لإصلاح جميع أنواع المولدات والموتورات حتى قدرة 300كيلوات.

شركة القناة للموانى والمشروعات الكبرى

- تاسست الشركة عام 1965 .
- لإنشاء الموانى وحواجز الأمواج وصيانة الموانى.
- انشاء الأرصفة البحرية والسقالات وانشاء القنوات المانية وصيانتها وتكريك البحيرات وتعميقها.
- اعمال التكريك المختلفه وتمتلك اسطول من الكراكات والأوناش العائمه.
- انشاء محطات المياه والصرف الصحى.
- انشاء السيفونات وخطوط البحريه.
- انشاء الكبارى الخرسانيه والمبانى.

شركة القناة للحبال

- تاسست الشركة عام 1963 .
- تقوم الشركة بانتاج الحبال من جميع المقاسات من السيزال والمانيلا والألياف الصناعية مثل البولي بروبيلين والبولي اثيلين والبولي اميد بجميع اشكالها واحجامها.
- صناعة الأجولة البولي بروبيلين والأجولة الشبكية.

شركة القناة لرباط وانوار السفن

- تقوم الشركة برباط السفن العابرة للقناة وكذلك تزويدها بكشافات الأضواء.
- تقوم باعمال رباط السفن فى الموانى المصرية.
- تقوم الشركة باعمال الحفر الأفقى الموجه لتمرير المواسير والكبلات ومواسير الغاز تحت الأرض والماء باعماق تصل 35 متر
- تقوم الشركة بالكشف عن الغازات والابخرة فى السفن والتنكات

بلغ ايرادات أنشطة شركات هيئة قناة السويس خلال العام المالى (2017/2018) 2389.4 مليون جنيه اى ما يعادل 144 مليون دولار امريكى وبلغت ارباح هذه الشركات 289.7 مليون جنيه اى ما يعادل 18.5 مليون دولار

برغم من الأهميه الع من التجارة العالمية الميه لقناة السويس والتى يعبرها 10% حيث بلغت التجارة التى عبرت القناة عام 2018) 983 مليون طن الا ان اداء هذه الشركات لايرقى الى المأمول منها الأمر الذى يحتم اغادة النظر فى أنشطة هذه الشركات وجعلها منصة لوجستية لخدمة السفن العابرة للقناة والتجارة العالمية والأقليميه والأنشطة البحريه فى المنطقة Logistic marine platform

اعادة هيكلة هذه الشركات واطافة أنشطة جديده لها مثل

- انشاء شركة لنقل الحاويات الترانزيت والتى وصل حجمها فى ميناء شرق بورسعيد الى 4 مليون حاوية عام 2010 وتم نقلها على سفن اجنبيه بعائد بلغ مليار دولار سنويا:
- انشاء شركة لتصنيع الحاويات وكذلك مركز لصيانة الحاويات واعطائها شهادات الصلاحيه
- انشاء شركة لخدمات منصات الغاز والبتروال المتواجده فى البحر المتوسط والبحر الأحمر وتزويدها بالوحدات البحرية الحديثه لخدمة هذه المنصات
- انشاء شركة لأنشاء الموانى والقنوات الملاحيه وتزويدها بالمعدات الحديثه وذلك لتطوير الموانى وانشاء موانى جديده فى افريقيا والدول العربيه
- انشاء شركة لتموين السفن

شهادات معاصرة

- تطوير الشركات العاملة فى مجال اصلاح السفن ودمج بعضها الواقعة فى نفس المكان مثل دمج الشركة البورسعيديه والأنشاءات وجعلها تقدم خدمات متكامله أصلاح السفن كذلك بالنسبه للشركات العاملة فى بناء السفن وتوجيها الى بناء منصات استكشاف البترول والغاز وبناء القاطرات البحرية التى تخدم هذه المنصات
 - انشاء شركة لتصميم السفن والوحدات البحرية
 - انشاء شركة للقطر والأنقاذ
 - انشاء شركة لتصنيع معدات الطاقة الجديدة والمتجدده وخاصة التربينات الهوائيه حيث تمتلك بعض شركات الهيئه خبرة جيده فى هذا المجال
 - انشاء شركة للتوريدات البحرية
- واذا ماطبقت هذه الرؤية ستكون شركات هيئة قناة السويس اضافة كبيرة للأقتصاد مصر.

مهندس / وائل قدور

عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس سابقاً

قناة السويس من ممر ملاحى إلى محور لوجيستي عالمي

أبرمت اتفاقية القسطنطينية عام 1888 و التي أرست مبدأين هامين:

- أولهما حرية الملاحة في قناة السويس في زمن السلم و الحرب.
- ثانيهما المساواة في المعاملة بين جميع السفن و لجميع الدول.

وقد تم مراعاة هذين المبدأين إلى حد كبير منذ إنشاء القناة وحتى الآن.

وتعتبر قناة السويس أطول قناة ملاحية وتعمل بدون أهوسة، وقابلة للتعميق لاستيعاب الأجيال الجديدة من السفن ذات الحمولات الكبيرة وتعمل على مدار الساعة طوال العام، وهى من اقل الممرات الملاحية في نسبة الحوادث البحرية.

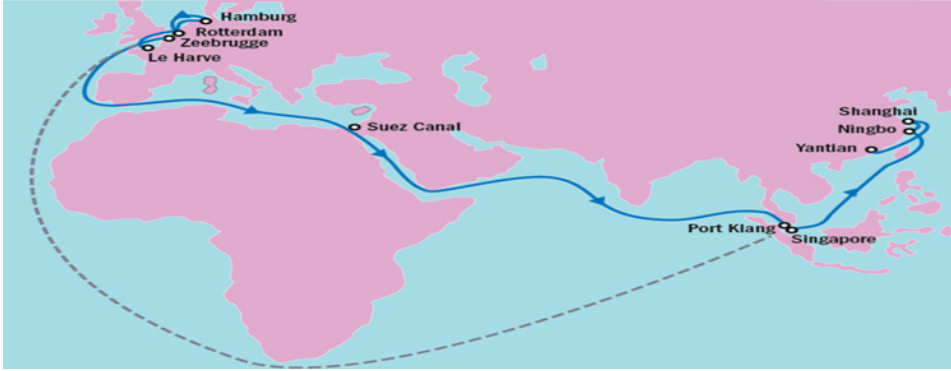
- ولا شك أن قناة السويس تكتسب مكانتها و أهميتها من مكانة و أهمية موقع مصر المتفرد بعبقريه المكان و الزمان.

بالرغم من تلك الأهمية العالمية وتلك المكانة، إلا أن استفادة مصر من قناة السويس مازالت متواضعة جداً قياساً بالممكن، حيث يتم التعامل مع قناة السويس كممر ملاحى يخدم 10% من حجم التجارة العالمية تدر من خلال تلك الخدمة فقط 5.2 مليار دولار أمريكي و هو ما يعادل 0.03% من قيمة تلك التجارة العابرة!!

- وقد أتاحت عولمة الإنتاج فرصاً للقناة يجب اغتنامها لتعظيم إيراداتها وزيادة أهميتها، وما تم استحدثته من تبني لنمط جديد "لتقسيم العمل الدولي" يقوم على تجزئة العملية الإنتاجية التي كانت تتم تحت سقف مصنع واحد لنتج موزعة على عدة مصانع في عدة دول يتخصص كل منها في إنتاج جزء من السلعة ويتم التجميع بالقرب من السوق أي استخدام مصطلح "المصنع الكوني" "GLOBAL FACTORY".

- الأمر الذي تتعاضد معه أهمية الخدمات اللوجيستية، من خلال زيادة القيمة

- المضافة عبر سلاسل الإمداد، حيث يتم تكرار شحن و تفريغ و تخزين مكونات العملية الإنتاجية.



والسؤال المطروح الآن:

- كيف يمكن تحويل منطقة قناة السويس من ممر ملاحي إلى محور لوجيستي عالمي يعظم إيرادات القناة من خلال إيجاد قيمة مضافة للسلع التي تمر عبر القناة و إنشاء مراكز لوجيستية تخدم مناطق صناعية عالمية تدرج المناطق الصناعية حول قناة السويس في منظومتها لتصبح ضمن سلاسل الإمداد العالمية Global Supply Chain.

وبذا يتحدد هدف البحث ؟؟؟؟

الموقف الحالي لقناة السويس:

يمر من قناة السويس نحو 10% من اجمالي التجارة العالمية المنقولة بحرا، وتحقق إيرادات سنويا 5.4 مليار دولار على النحو السالف الإشارة إليه.

وقد عملت إدارة القناة على زيادة قدرتها الاستيعابية للسفن ذات الحمولات الكبيرة من خلال عدة مشروعات للتوسعة والتعميق وإنشاء تفريعات .

وقد تم حفر قناة السويس الجديدة بنحو 75 كم منها 39 كم حفر جاف، و46 كم تعميق وذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

- زيادة عدد السفن التي تمر من قناة السويس من 49 سفينة يوميا إلى 97 سفينة.
- زيادة طاقتها الاستيعابية للسفن ذات الحمولات الأكبر.

- تقليل زمن الرحلة وتخفيض زمن الانتظار.
- مما يؤدي إلى زيادة إيرادات القناة إلى 13 مليار سنويا.
- ودعم القدرة التنافسية في مواجهة الطرق المنافسة والبديلة.
- ولكن ما هي أهم الطرق المنافسة والبديلة للقناة؟؟؟؟؟؟
- تواجه قناة السويس تحديات من عدة مشروعات إقليمية وعالمية.
- المشروعات الإقليمية:**
- طريق ايلات اشدود:
- الفكرة الرئيسية كانت تستند الى وصل البحرين المتوسط والأحمر من اشدود والى ايلات بقناة بحرية، الا ان ارتفاع تكلفة الإنشاء وبالتالي رسوم المرور يجعل المشروع غير تنافسي مع القناة وبالتالي غير مجد اقتصاديا، وعلى ذلك تم الربط بين ايلات وشدود بالسكة الحديد والطرق.
- وتقوم فكرة المشروع على استقبال السفن القادمة من آسيا وشرق وجنوب إفريقيا بايلات ونقل الحاويات برى (بالطرق أو السكة الحديد) وإعادة نقلها بحرا عبر ميناء اشدود. ويتكون المشروع من قناة ملاحية من ايلات بطول 10 كم خط سكة حديد بطول 300 كم وبتكلفة 5 مليار دولار بتمويل وتنفيذ صيني.
- ويعمد البعض الى التهوين من اهمية هذا الخط تأسيسا علي أن النقل البرى والسككى لايمكنه استيعاب حجم كبير من النقل مقارنة بالسفن، إلا انه يجب النظر إلى أن هذا المشروع يستقطب نوعيات معينة من البضائع مرتفعة القيمة سيتم استقبالها في مراكز لوجيستية تحقق قيما مضافة عليها كما أن هذا المشروع سيربط أيضا ميناء حيفا بايلات ، وتقوم الصين حاليا بتطوير المينائين لرفع طاقتهمما بنحو 1.2 مليون حاوية لكل منهما.
- الربط السككى بين إسرائيل والأردن ومنطقة الخليج:
- تعتزم إسرائيل إنشاء خط سكة حديد بطول 473 كم يمتد عبر الضفة الغربية ويربط إسرائيل بالأردن..
- وفى ذات الوقت هناك مخطط عراقي اردنى سعودي للربط السككى، وبالتالي

يمكن الربط مع الشبكة الإسرائيلية الأردنية من جهة والربط مع دول الخليج من خلال السعودية، كما ان هناك دعوات لإحياء خط الحجاز القديم.

- جسر الملك سلمان:

- تخطط المملكة العربية السعودية لإنشاء جسر الملك سلمان. ان المتأمل لخطة المملكة 2030 يتبين ان السعودية لن تعتمد على الموارد البترولية في الفترة القادمة لذا فقد أنشئت ثلاث مناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما ستنشئ عددا من المناطق اللوجيستية لخدمة التجارة العالمية حيث أنها من خلال جسر الملك سلمان ستسوق نفسها - باستغلال موقع مصر - بأنها نافذة أسيا على إفريقيا.

المشروعات العالمية:

- الطريق عبر القطب الشمالي.

- طريق القطب الشمالي هو ذلك الطريق الممتد بطول الساحل الشمالي لروسيا على مسافة 3600 ميل ما بين (Murmansk) غرباً و (مضيق Ber- ing) شرقاً، وقد بدأت أول دعاوى الإبحار عن طريق القطب الشمالي في بداية القرن السادس عشر بين روسيا والصين، وفي منتصف القرن السابع عشر استطاع التجار الروس تحديد جميع مناطق الطريق ولكنه لم يستخدم فعليا في نقل البضائع.

- طبقاً لرصد الأقمار الصناعية منذ عام 1970 يوجد اتجاه عام لتناقص مساحة الجليد في القطب الشمالي خاصة في فصل الصيف. نتيجة لـ Global Warming وتشير الدراسات إلى انه سيصبح صالحا للملاحة عام 2050 إلا ان الدراسات الحديثة قللت هذه الفترة إلى 2035 .

- يحتوي القطب الشمالي على العديد من عمليات التنقيب ومشروعات استخراج البترول والغاز وأهمها مشروع Yamal لإنتاج الغاز الطبيعي المسال الذي بدأ في التصدير في فبراير عام 2017 لأوروبا خاصة في فصل الشتاء بالإضافة إلى التعاقد على تصدير الغاز الطبيعي للأسواق الآسيوية مثل الصين وكوريا واليابان خاصة في فصل الصيف وذلك لتنويع الأسواق.



يمكن تقسيم طريق القطب الشمالي إلى طريقتين رئيسيتين هما:

أ. الممر الشمالي (The Northern Sea Route (NSR) :

- وهو طريق ملاحي يربط بين أوروبا وآسيا عبر المحيط المتجمد الشمالي .
- الملاحة عبر مضيق Strait Snnikov لا تسمح بعبور سفن تزيد حمولتها عن 100000 طن ساكن أو ما يعادل 4500 حاوية.
- يتم إدارة طريق القطب الشمالي في المنطقة من Kara Gate و Cape Dezh- ner بواسطة هيئة روسية هي "هيئة القطب الشمالي" NSRA وهذه مياه اقليمية روسية يمكنها تحصيل رسوم مقابل المرور.

ب. الممر الشمال الغربي (NWP) Northern West Passage :

- عبارة عن مجموعة من الممرات الملاحية التي تربط المحيط الأطلنطي بالمحيط الهادي من خلال الممرات المائية في أمريكا الشمالية في المحيط المتجمد الشمالي.
- يعتبر هذا الطريق منافسا محتملا لقناة بنما حيث يوفر حوالي 20% من المسافة بين شرق آسيا والساحل الشرقي للولايات المتحدة .
- ظروف الجليد في طريق القطب شمال كندا أكثر قسوة مقارنة بـ NSR .

- يتحكم في حركة الملاحة عبر (NWP) خفر السواحل الكندية (CCG) والتي تراقب حركة السفن العابرة ، وتوفر لها خدمات الرادار ، والمعلومات الخاصة بالطقس .
- مقارنة بـ NSR فإن معظم المناطق على الطريق NWP غير مؤهلة وغير متطورة.

أهم العقبات التي تواجه حركة الملاحة عبر القطب الشمالي:

- تراكم الثلوج معظم فترات السنة ، ووصول درجة الحرارة إلى 50 تحت الصفر.
- المخاطر المناخية الكبيرة التي يتعرض لها الطريق وفي كثير من الأحيان تكون غير متوقعة.
- عدم وجود بنية تحتية وتجهيزات لوجستية كافية .
- زيادة الأنشطة البحرية في القطب الشمالي سيكون له تأثير سلبي على البيئة
- عجز في المعدات والأجهزة المطلوبة في حالة الطوارئ مثل الطائرات ، كسارات الجليد و عدم وجود إجراءات فعالة يتم إتباعها في حالة حدوث تسريب للمواد البترولية في المياه المغطاة بالثلج.
- عدم وجود تشريعات ولوائح منظمة للملاحة.
- التكلفة المرتفعة لكاسحات الجليد المصاحبة لعبور السفن طريق القطب الشمالي NSR.
- عدم جاهزية الطريق لحركة الملاحة طوال العام حيث أن الفترة التي يكون فيها طريق القطب الشمالي NSR صالح للملاحة تبدأ من بداية شهر أغسطس وحتى نهاية شهر أكتوبر من كل عام.
- وتجدر الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية يمكنها أن تذلل كثير من هذه العقبات لذا لا يمكن الاستناد إليها بتقدير مدى منافسته للقناة فما هو غير منافس الآن قد يصبح منافسا قويا بفعل التطورات التكنولوجية أو التغيرات المناخية.

حركة الملاحة الأنواع المختلفة للسفن عبر طريق القطب الشمالي :

- يوفر الطريق عبر القطب الشمالي مسافة تقدر بحوالي 30% بين شرق آسيا وشمال غرب أوروبا بالنسبة للموانئ الواقعة شرق سنغافورة مقارنة بطريق قناة السويس.
- تحتوي منطقة القطب الشمالي على ثروات هائلة من البترول والغاز تقدر بحوالي 90 بليون برميل من البترول و 47 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 44 بليون برميل من الغاز الطبيعي المسال.
- معظم السفن العاملة في طريق القطب الشمالي مملوكة لشركات روسية وهي سفن صغيرة الحجم .
- توجد ثروات كثيرة من المعادن في القطب الشمالي أهمها : الحديد الخام والنيكل والزنك والنحاس .
- تمتلك روسيا ثروات طبيعية هائلة من أهمها الغاز الطبيعي ، حيث تمتلك ثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، ويشكل إنتاجها 16% من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ، كما إنها تعد سوق كبير لاستهلاك الغاز الطبيعي حيث يشكل استهلاكها من الغاز الطبيعي حوالي 11% من الاستهلاك العالمي.

حركة التجارة الإجمالية المارة بطريق القطب الشمالي خلال الفترة (2010: 2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
215	39	274	1356	1261	821	111	كمية اليضائع (ألف طن)
19	18	61	71	46	34	4	إجمالي أعداد السفن (سفينة)

المصدر: مركز دراسات القطب الشمالي - جامعة هوكايدو - اليابان.

- شهدت حركة الملاحة عبر طريق NSR انخفاض حاد بداية من عام 2014 وحتى عام 2016 للأسباب التالية:
- عدم الاستقرار السياسي بسبب العقوبات المفروضة على روسيا.
- انخفاض أسعار البترول ووقود السفن بداية من منتصف عام 2014.
- سكك حديد سيبيريا:
- تقوم فكرته على ربط شرق آسيا بأوروبا بخط للسكك الحديدية عبر الاراضى الروسية لنقل التجارة السلعية بين الطرفين ويواجه هذا الخط بعض العقبات أهمها مروره في مناطق شديدة البرودة طوال الشتاء مما يرفع تكلفة تشغيلها بكفاءة طوال العام.
- يعتبر خط سكة حديد سيبيريا من اقدم خطوط النقل بين الشرق الأقصى واسيا وأوروبا وتبلغ طاقته لنقل الحاويات 75000 حاوية سنويا منها 25000 حاوية ترانزيت وتبلغ طاقته الاجماليه 130 مليون طن/ سنويا ، وتكلفة نقل الحاوية تزيد بنسبة 30% بالمقارنة بالنقل البحرى وتستغرق الرحلة 14 يوم.
- ويعانى النقل على هذا الخط من مشاكل لجستية ومشاكل فى التخزين والجمارك ، وهناك صعوبة بالغة في قبول الدول الأوربية لوضع تجارتها الدولية تحت رحمة روسيا ، كما ان تجارة كوريا الجنوبية مع أوروبا ستمر عبر كوريا الشمالية وهو أمر لن تقبله كوريا الجنوبية فضلا عن إضرار هذا الخط بصناعة السفن الكورية.



- طريق رأس الرجاء الصالح :
 - هذا الطريق يعتبر أكبر الطرق البحرية المنافسة لقناة السويس ويكون منافس لقناة السويس فى حالات :
 - السفن ذات الحمولات الأكبر من حمولة قناة السويس للاستفادة من اقتصاديات الحجم وهو ما لجأت إليه السفن خاصة
 - سفن ناقلات البترول أثناء فترة توقف الملاحة بقناة السويس خلال الفترة (1967 - 1975) .
 - انخفاض أسعار وقود تشغيل السفن نتيجة انخفاض أسعار البترول
 - وجود فائض فى طاقة الأسطول اكبر من الطلب
 - ولكن تظل قناة السويس هى الطريق الأقصر والذى يحقق وفورات لمشغلى وملاك السفن والذى تزيد أهميته
 - خاصة للسفن التى تحمل بضائع غالية القيمة وتعمل بجداول منتظمة فضلا عن عدم وجود موانى كبيرة
 - ومهمة على هذا الطريق لخدمة السفن المارة والتعامل معها .
- والجدول والشكل التالى يوضح مقدار الوفر فى المسافة بين الطريقين :

من	إلى	المسافة بالأميال البحرية		الوفر	
		القناة	رأس الرجاء	مقدار الوفر	نسبة الوفر %
راس تنورة	كونستانزا	4144	12094	7950	66
	لافييرا	4684	10783	6099	57
	روتterdam	6436	11169	4733	42
	نيواورليانز	9645	12299	2654	22
جدة	بيريه	1320	11207	9887	88
	روتterdam	6337	10743	4406	41
طوكيو	روتterdam	11192	14507	3315	23
سنغافورة	روتterdam	8288	11755	3647	29



- التطورات القائمة في قناة بنما وقناة نيكارجوا :
- تعتبر قناة بنما من أهم الطرق المنافسه لقناة السويس خاصة فيما يتعلق بحركة تجارة الحاويات المنقولة بين الساحل الشرقي لامريكا الشمالية واسيا .
- تختصر قناة بنما حوالى من 20% إلى 60% من المسافة التى تقطعها السفن للدوران حول قارة أمريكا الجنوبية وهى تخدم حركة التجارة بين السواحل الشرقية والغربية للأمريكتين إلى جانب بعض المناطق الأخرى التى يمكن أن تؤثر على حركة الملاحة فى قناة السويس وهى :
- شمال شرق آسيا ،شرق استراليا ونيوزيلندا ،دول الساحل الغربى من أمريكا الشمالية والجنوبية ،بعض دول الشرق الاوسط.

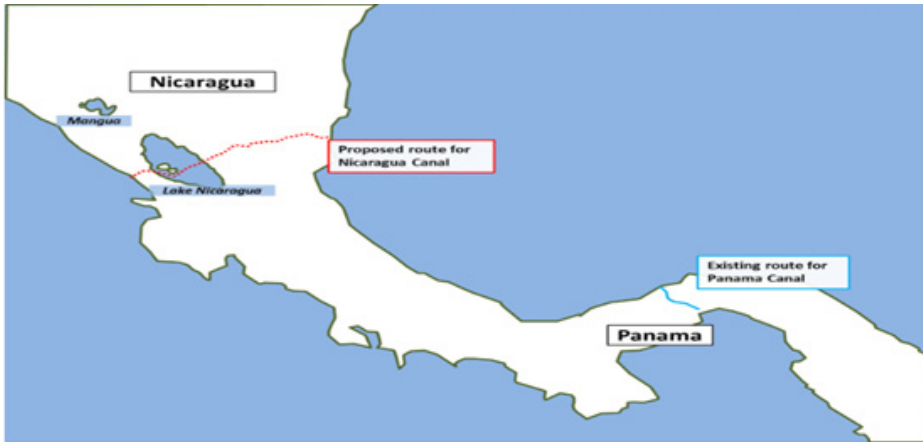
Key Trade Routes: Shanghai to New York



ويوضح الجدول التالى الوفر فى المسافة المحقق للسفن بين ميناء نيويورك وعدد من

الموانى فى آسيا فى حالة عبورها قناة السويس .

من ميناء نيويورك	قناة السويس	قناة بنما	الوفر	
			ميل بحرى	%
الى ميناء هونج كونج	11632	11301	331	-
ليم تشابانج فى تايلاند	11002	12645	1643	13
سنغافورة	10204	12537	2333	19
كولومبو فى سيريلانكا	8600	14073	5473	39



- طريق الحرير الجديد:

المبادرة الصينية مبادرة الحزام والطريق تتكون من شقين:

- طريق بحري وطريق برى وسككي يربط قارات العالم والمفترض ان الطريق البحري يمر عبر قناة السويس وقد نجحت إسرائيل في استقطاب الشركات الصينية لتنفيذ مشروع ايلات اشدود بتكلفة مقدارها 5 مليار دولار بتمويل صينى، وكذا تطوير مينائى حيفا واشدود لتصبح جزءا من طريق الحرير ، كما ان السعودية والكويت ايضا دخلتا فى اتفاقات مع الصين ليصبحا ضمن المشروع ، كما يتضمن المشروع مد سكة حديد من شرق افريقيا لغربها ،بالاضافة الى تضمينه خط سكه الحديد الذى يربط الصين باوروبا الى اسبانيا بطول 13000 كم ، يمر عبر 6 دول هى كازخستان -روسيا - وروسيا البيضاء - بولندا- فرنسا تستغرق الرحلة 17 يوم بينما بالبحر تستغرق 45 يوما وتكلفة النقل تزيد بنسبة 30% عن النقل البحرى.
- ولاشك ان هذا الطريق سيمارس اثارا سلبية على حركة المرور فى قناة السويس ليس من حيث حجم التجارة ولكن من حيث القيمة
- وازاء التحديات التى تفرضها الطرق البديلة والمنافسة فان الامر يتطلب وضع استراتيجية واضحة لمواجهةها تقوم على استغلال تفرد القناة بموقع يجعلها Center of everywhere وحيث ان الدراسات قد أجمعت على أن العامل الرئيسى لجذب الاستثمار عالميا هو إمكانية الوصول للأسواق و العملاء. وهذا هو مناط التفرد في موقع القناة.
- ومن هنا تأتى أهمية استغلال هذا الموقع كمركز صناعى ولوجيستي عالمي لخلق طلب اضافى على خدمات المرور من قناة السويس، مما يرفع من قدرتها التنافسية في مواجهة الطرق البديلة.
- وترجع اهمية التحول لمحور صناعي ولوجيستي الى انه يعظم ايرادات القناة من مصدرين اولهما:
- اولهما تعظيم عوائد قناة السويس حيثان متوسط ايراد الحاوية حاليا كرسوم مرور يتراوح من 90 الى 100 دولار يقفز هذا اليراد الى ما يتراوح ما بين

3500 الى 5 آلاف فى حالة اجراء عمليات لوجيستية وعمليات قيمة مضافة.

- ثانيهما خلق طلب اضافى على خدمات المرور، ذلك ان توطن الصناعة فى هذه المنطقة يترتب عليه استيرا مستلزمات الانتاج وتصدير منتجات تلك الصناعات الى الخارج عبر القناة ، وبالتالي تولد تلك الصناعات طلبا اضافيا على خدمات المرور من قناة السويس ، مما يزيد من اهميتها ويدعم قدرتها التنافسية.

- يمكن التمييز بين عدة أنشطة لوجيستية

- خدمة الصناع

- خدمة التجار

- خدمة السفن العابرة

المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس:

- مفهوم المنطقة الاقتصادية الخاصة:

- منطقة جغرافية فى دولة ما تكون مخصصة لتصدير البضائع إلى الدول الأخرى وتوفير الوظائف، وتستثنى المناطق الاقتصادية الخاصة من القوانين والتشريعات الاعتيادية، كالضرائب والجمارك وقوانين العمل والقيود القانونية الأخرى على الأعمال التجارية.

- أو على الأقل تخضع هذه المناطق إلى ترتيبات معينة خاصة بها من حيث المعاملة الضريبية والتنظيمية .

- المنطقة الاقتصادية لقناة السويس SCZ

- وقد طرأ تعديل تشريعي لقانون المناطق الاقتصادية الخاصة لعام 2015 بحيث أصبحت المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس وموقعها العين السخنة جزء من المنطقة الاقتصادية الخاصة لإقليم قناة السويس. (قانون رقم 27 لسنة 2015)

- وبحسب القرار الجمهوري (أغسطس 2015) الذي نشر في الجريدة الرسمية،

. تتضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ما يلي:

أولاً: (4) مناطق فرعية :-

1. العين السخنة.. تقدر مساحة المنطقة الاستثمارية للعين السخنة بمساحة قدرها 210 كم².
2. غرب القنطرة.. تقدر مساحة المنطقة الاستثمارية غرب القنطرة بمساحة قدرها 13.6 كم².
3. شرق إسماعيلية.. تقدر مساحة المنطقة الاستثمارية شرق إسماعيلية بمساحة قدرها 71 كم².
4. شرق بورسعيد .. تقدر مساحة المنطقة الاستثمارية شرق بورسعيد بمساحة قدرها 75.52 كم².

. مكونات المنطقة الاقتصادية :

ثانياً: (6) موانئ تجارية :-

1. ميناء السخنة
2. ميناء الأدبية
3. ميناء شرق بورسعيد
4. ميناء غرب بورسعيد
5. ميناء العريش
6. ميناء الطور

• أهداف المنطقة الاقتصادية لقناة السويس :

. جذب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة لإنشاء مشروعات صناعية و
خدمية للمنافسة إقليمياً ودولياً

• نقل تكنولوجيا المتطورة

- . زيادة الصادرات وذلك لزيادته حصه مصر من التجارة العالمية
- . توفير فرص عمالة والارتقاء بالخبرات و المهارات الفنية المحلية

- زيادة الدخل القومي المصري
- وتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس، مجموعة من الحوافز المالية والتسهيلات الإجرائية من بينها نظام الشباك الواحد.
- تبين من مراجعة التجارب الدولية ان المناطق الاقتصادية الخاصة قد تسهم فى زيادة الدخل زيادة كبيرة فى الاجل الطويل حيث تضاعف دخل الفرد فى شينزن الى 100 ضعف خلال 30 سنة وتحولت من قرية صغيرة الى مدينة عالمية يسكنها 14 مليون .
- كما ان يمكن ان تحقق المناطق الاقتصادية الخاصة اثارا حميدة على جذب الاستثمار والنمو وزيادة الصادرات فى مدى زمنى قصير نسبيا ، اذ اسفرت تجربة مقدونيا فى الفترة من عام 2007 الى 2014 عن زيادة الاستثمار فى المنطقة الاقتصادية الخاصة من 20 الى 30% من اجمالى الاستثمار الاجنبى المباشر الوارد للدولة، بل وبلغ 51% عام 2009.
- نسبة الصادرات من المنطقة الاقتصادية تمثل 27% من اجمالى صادرات الدولة.

التحديات التى تواجه المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس:

- عدم وجود إطار مؤسسي ملائم.
- سمح تشريع المنطقة الاقتصادية الخاصة بإنشاء مشروعات النقل واللوجيستيات بقيود شديدة:
- إصدار قرار من رئيس الوزراء إن تكون المشروعات كثيفة العمل.
- لم يضع قواعد تسهل إنشاء المناطق اللوجيستية وحسن سير العمل بها.
- لم يراعى تنافسية المراكز اللوجيستية بالمنطقة الخاصة مع المراكز اللوجيستية حول مصر.
- لم يضمن حرية التجارة فى هذه المنطقة.
- يضم مجلس الإدارة رئيس المنطقة وبعض الوزراء بحكم وظائفهم ومحافظو مدن القناة وبعض الخبراء، وبالرغم من ان المشروع ارتكز على اللوجيستيات لايضم تشكيله اى من خبراء اللوجيستيات.

- عدم تأهيل عمالة فنية قادرة على المنافسة الدولية ومربوطة بسوق العمل.
- تبين من دراسة الحوافز الضريبية فى المناطق الاقتصادية الخاصة فى الدول المجاورة عدم تنافسية الحوافز الاستثمارية المصرية.
- عدم تنافسية المعاملة الجمركية
- تخوف المستثمرين من الاستثمار فيها لتعارضها مع اتفاقيات التجارة الاقليمية
- لنطاق الجغرافى للمنطقة الجمركية لابد ان يحاط بسور
- التعارض بين المناطق الاقتصادية الخاصة واتفاقيات التجارة الاقليمية
- حرمان المناطق الاقتصادية الخاصة من مزايا الاتفاقيات الاقليمية يضع قيد على الاستثمار داخله
- منتجات المنطقة الاقتصادية تحظى بمعاملة تفضيلية لاعفائها من الضرائب والجمارك، وبالتالي يصبح المنتج المحلى اقل تنافسية
- استفادة دول اخرى غير اعضاء فى الاتفاقية عبر التصدير للمناطق الاقتصادية وتغيير شهادة المن
- حل هذا التعارض
- معاملة منتجات المنطقة الاقتصادية وفقا لقواعد المنشأ ونسبة المكون المحلى
- سداد قيمة الضرائب والجمارك على مدخلات منتجات المنطقة الاقتصادية فى حالة تصديرها فى اطار الاتفاقيات الاقليمية
- مراعاة التكامل مع المناطق الاقتصادية الخاصة فى المنطقة العربية حيث ان التنافس يصب فى مصلحة الآخر.
- ويكون التكامل من خلال تنسيق الحوافز وان تركز كل دولة على المشروعات ذات الميزة التنافسية لها.
- ومن باب اولى يتم التكامل بين الموانئ داخل المنطقة الاقتصادية وخارجها.
- الممارسات الحالية توضح تخصيص مساحة من الاراضى لروسيا لانشاء منطقة لوجيستية واخرى لموانئ دى كمطور صناعى

. الاوفق منح تسهيلات للشركات الصناعية الدولية لاقامة مشروعات فى المنطقة، وهذه الشركات سيأتى فى ركابها موردي الخدمات اللوجيستية الخاصة بها حيث ان هذه الشركات ترتبط باتفاقيات تحالف مع مورديها.

التوصيات:

1. زيادة القدرة التنافسية للقناة والاستفادة من قناة السويس الجديدة فان الامر يتطلب انشاء مراكز لوجيستية وصناعية فى المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة. وادخال منطقة سيناء فى المنظومة مع مراعاة ان يكون هناك ترابط بين المنطقة الاقتصادية الخاصة فى اقليم قناة السويس ومنع المنافسة الضارة مع الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستية المزمع اقامتها خارج هذه المنطقة.
2. تلاحظ عدم انشاء اى مشروعات فى اطار المنطقة الاقتصادية الخاصة لقناة السويس وفقا لنظام المنطقة - ذات الطبيعة الخاصة - وانما تم انشاء مشروعات وفقا لقانون المناطق الحرة الامر الذى يؤكد عدم تنافسية الحوافز الممنوحة فى اطار المناطق الاقتصادية الخاصة من حيث المعاملة الجمركية والضريبية. الامر الذى يحتاج الى اعادة نظر فى هيكل الحوافز الممنوحة لتلك المنطقة.
3. مراعاة ان يتم التنسيق مع المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة المقامة فى المنطقة العربية (الامارات - السعودية - عمان - الاردن الخ) ، حيث ان التنافس بينها يصب فى مصلحة المناطق الاقتصادية الاسرائيلية. ونقترح ان يكون التنسيق بأن تخصص كل دولة فى الصناعات ذات الميزة التنافسية فى تلك الدولة.
4. عدم ملائمة الاطار المؤسسى الموجود من حيث التشريعات المناسبة لتنفيذ الاستثمار فى المناطق اللوجيستية ومشروعات النقل. ويتكون مجلس ادارة الهيئة الاقتصادية من محافظى الاقليم ورئيس الهيئة ووزير النقل ويتلاحظ على هذا التشكيل انه لايتضمن اى خبراء فى المجال الصناعى واللوجيستيات او خبراء اقتصاديين بالرغم من الهدف الاساسى لهذه المنطقة هو انشاء منظومة صناعية ولوجيستية ونقترح تشكيل Think Tank كمانة فنية للمجلس تعد له الرؤى الاستراتيجية من الناحية الاقتصادية والصناعية واللوجيستية، وضرورة انشاء مجلس اعلى للوجيستيات وجهاز لتنظيم ممارسة هذه المهنة وفقا للاسس الدولية.
5. تلاحظ ايضا انه تم تخصيص الاراضى لدول (الصين و روسيا والامارات) ولكن التجارب الدولية الناجحة فى هذا المجال اوضحت ان النجاح مرهون بالاستعانة بشركات دولية النشاط وتوطينها فى المنطقة وسيأتى فى ركابها موردي

الخدمات لها وبالتالي يتم انشاء منظومة لوجيستية متكاملة من خلال الشركات ومورديها.

6. اوضحت الدراسات ان نجاح هذه المشروعات من شأنه ان يوفر فرص عمالة مباشرة تتراوح من 1 مليون الى 1.5 مليون فرصة عمل. وحتى تستفيد مصر من هذه المشروعات فى تقليل البطالة لابد من اعداد متدربين وفقا لما يتطلبه سوق العمل فى هذه المنطقة ويتم اعدادهم وفقا للمعايير الدولية من خلال مراكز تدريبية بالجامعات على ان يتم منحهم شهادات احترافية وفقا للتخصصات المطلوبة، كما انه من الاهمية بمكان ان يتم تزويدهم بثقافة العمل الدولى.

7. ان هذا العدد المتوقع من العمالة المباشرة يفوق عدد السكان فى مدن القناة وبالتالي سيكون الحل هو استقطاب عمالة من خارج المنطقة الاقتصادية الامر الذى يتطلب وضع خطط واضحة لتوطين العمالة الوافدة.

8. لابد ان يكون لمصر دورا فاعلا فى تأمين الملاحة فى القرن الافريقى وباب المندب لضمان تأمين الملاحة فى قناة السويس.

9. دراسة جدوى تعميق الغاطس فى قناة السويس فى ضوء تطور احجام سفن الاسطول العالمى (توجد طلبات بناء سفن حمولة 24 الف حاوية) ، وتغير انماط التجارة العالمية .

10 . اعادة النظر فى رسوم سفن الحاويات للتحول من نظام حمولة قناة السويس الى نظام الحاوية المطبق فى قناة بنما.

11 . ضرورة انضمام مصر كمراقب فى مجلس ادارة القطب الشمالى حتى تكون على دراية بالتطورات التى تحدث فى هذا الطريق البديل المحتمل.

12 . السعى للاستفادة من التمويل الصينى المتاح فى اطار مبادرة الحزام والطريق فى تمويل مشروعات البنية الاساسية والموانى فى منطقة قناة السويس.

أ.د محمد علي إبراهيم

استاذ اقتصاديات النقل واللوجيستيات

مستشار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم

والتكنولوجيا والنقل البحرى

سابعاً: القناة في الوجدان والذاكرة:

قناة السويس في الوجدان المصري من المشروع إلى التأميم
أ.د. إيمان عامر

قناة السويس في الوجدان المصري من المشروع إلى التأميم

أ.د. إيمان عامر

ليست هناك قناة ملاحية في العالم امتزجت فيها المياه بالدماء كقناة السويس، فقصة القناة قصة قديمة ذات جذور بعيدة الغور ترجع للزمن الذي سعى فيه الغرب للاتصال بالشرق من أقصر طريق ممكن، فتولد في خيال البشر مشروع شق قناة في برزخ السويس، وقد شوه فكرة المشروع وأفسدها أنها اقترنت بشهوة الاستعمار وجنون الرغبة في التسلط على الشرق والاستيلاء على ثرواته، ففي ذلك العصر الذي كان فيه الفلاسفة والعلماء يعتقدون أن الخلق الإنساني وصل فيه إلى أسمى مراتبه، كان هو بالذات العصر الذي وصل فيه هذا الخلق إلى أحط دركاته، ومن هنا كانت تعاسة أهل الشرق الذي وقف الأوربي منهم والبندقية في يد والسوط في يد، وبهذه العقلية وبذلك النصيب القليل من الضمير الإنساني مضى ديلسبس ومساعدوه من مختلف الجنسيات الأوربية في تنفيذ هذا المشروع على وجه لا يمكن أن يتصور الإنسان أشنع ولا أوجع منه.

ونجح ديلسبس فيما فشل فيه بونابرت وجماعة السان سيمون واستصدر من سعيد امتيازاً لحفر القناة...

ولا شك أن هذا الامتياز اشتمل على جميع العناصر اللازمة لخلق مستعمرة فرنسية في برزخ السويس، حيث كان للشركة حق نزع ملكية الأفراد لصالح المشروع وحق حفر وصيانة الترعة العذبة، إضافةً إلى حقها في تقاضي رسوم من الفلاحين نظير حصولهم على الماء اللازم لري أراضيهم، وغير ذلك من الامتيازات المجحفة لحق مصر.

ومما لا شك فيه أن ما عُرف بـ "لائحة استخدام العمال المصريين" كان أقصى البنود قسوةً في تاريخ الشعب المصري، حيث لجأت الشركة إلى ما يسمى بمقاولي الأنفار لجلب العمال إضافةً إلى استخدام الشباب المجندين في العمل.

وقد حُفرت القناة في بداية العمل بالمعاول والقفف قبل استخدام آلات الحفر، وكانت هناك أماكن لتجمع العمال حيث يربطون بالحبال في أيديهم في صورةٍ تُعيد للذاكرة قوافل العبيد الأفارقة الذين كانوا يُنقلون إلى شواطئ غرب أفريقيا تمهيداً لنقلهم إلى العالم الجديد.

قناة السويس في الوجدان المصري من المشروع إلى التأميم

ولا ننسى كم من الآلاف قد مات من العمال المصريين عطشاً في ساحات الحفر - خاصة في السنوات الأربع الأولى - حيث بدأ حفر القناة قبل حفر الترعة العذبة واعتمدت على وسيلة بدائية هي ماء الآبار التي تنقلها الجمال وكم أدرك الموت العمال قبل أن يدركهم ماء الآبار. وإذا كانت التضحية البشرية التي قدمتها مصر للمشروع لا تُقدر بثمن، فإن الأموال التي خسرها الاقتصاد المصري طوال تلك السنوات كانت بالملايين.

إضافةً إلى اضطرار مصر إلى بيع حصتها في الأسهم لـ إنجلترا ونجاح المؤامرة البريطانية مع الاستعماري اليهودي روتشيلد في الحصول على الأسهم بأربعة ملايين من الإسترليني، حتى كتب دزرائيلي إلى الملكة قائلاً: "الآن أصبح كل ما كان للخديوي لجلالته".

ومنذ ذلك التاريخ إلى أن أُمِّت شركة القناة في يوليو 1956 انساب أكثر من مائة مليون جنيه في خزائن الحكومة البريطانية قيمة أرباح أسهم مصر.

وقد سبقت مأساة بيع الأسهم لإنجلترا عدة مآسٍ مالية جسيمة أخرى تحملتها مصر، وكان من بينها التعويض المالي الضخم الذي حكم به نابليون الثالث إمبراطور فرنسا في يوليو 1864 إثر النزاع الذي قام بين الشركة وإسماعيل، وانتَهز ديلسبس فرصة تحكيم نابليون وطالب بتعويضات خيالية بلغت 107 مليون فرنك أي أكثر من نصف رأسمال الشركة.

هذا بالإضافة إلى نفقاتٍ أخرى باهظة توزعت على الرشاوى والحملات الصحفية والاستشارات القانونية المؤيدة لوجهة النظر المصرية.

ولا نستطيع أن ننسى نفقات الاحتفال بافتتاح القناة ودعوة ملوك وعظماء أوروبا حيث اعتبر إسماعيل أن الانتهاء من شق القناة هو أجل عمل شهدته الإنسانية في ماضي الأيام وحاضرها.

وكانت الضغوط الدولية ونجاحها في سحب البنك الدولي عرض إقراض مصر 200 مليون دولار لتمويل مشروع السد نموذجاً لاستخدام سلاح اقتصادي لتحقيق ضغطٍ سياسي على مصر.

وكان تأميم القناة حتمية اقتصادية وسياسية حيث لا يستقيم شعار الثورة آنذاك مع وجود احتكار أجنبي في جزء حيوي من البلاد.

واتخذ الرد الاستعماري على تأميم شركة قناة السويس عدة صور؛ فعلى الصعيد الاقتصادي تم تجميد الأموال المصرية في الخارج، وعلى الصعيد الدبلوماسي اتخذ صورة

مؤتمرات دولية لعزل مصر سياسياً، وعلى الصعيد العسكري اتخذ صورة العدوان الثلاثي على بورسعيد الذي كشف عن التحالف غير المقدس بين الاستعمار والصهيونية في جميع أشكاله السافرة والمُقنعة.

إن هذه المعاناة الثقيلة والطويلة التي عاناها الشعب المصري من أجل القناة على مر تاريخه والتي حاولنا أن نرسم لها عرض سريع، عبر عنها الوجدان المصري من خلال مصادر تاريخية أكثر حميمية من الوثائق الرسمية، ونستطيع أن نتبع صورة القناة في الوجدان المصري من خلال عدة مصادر وكتابات غير تقليدية، فالتاريخ الرسمي لقناة السويس تناولته العديد من الدراسات بمختلف اللغات، أما التاريخ الشعبي فهو ما نود إبرازه من خلال بعض المصادر غير الرسمية من صور وأعمال أدبية وفنية تعطينا صورة أوضح عما تعنيه القناة في وجداننا، صورة أقل رسمية وأكثر حميمية.

الصحافة

صبيحة إعلان تأميم القناة خرجت الصحف المصرية لتتنقل ردود الأفعال العالمية تجاه التأميم فرصدت اجتماع إيدن بكبار القادة العسكريين البريطانيين والاتفاق على اجتماع وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى المناقشة العاصفة التي حدثت بين سفير مصر في باريس ووزير خارجية فرنسا¹.

وكتب أنور السادات مقالاً للتعليق على هذا الخبر بعنوان "قادر وفاجر"، حكى فيه كيف فقد وزير خارجية فرنسا رشده أمام سفيرنا في باريس، كما احتج فيه على تصريح إنجلترا بأن حرية الملاحة في القناة أصبحت مهددة بعد التأميم؟!

وتساءل: "إني أسأل المغالط إيدن كيف أصبحت حرية الملاحة اليوم في خطر والقناة في مصر منذ قامت الثورة وتحت سيطرة مصر منذ قامت الثورة فهل تصور الحضيف إيدن أن جنوده الذين كانوا على القنال هم الذين يحمونها؟! إذا تصور هذا فهو أحمق... وأما أن هذا القرار تعسفي فإن ذلك أمر يدعو إلى السخرية والهزء... وعلى ما يقول المثل العامي عندنا قادر.. وفاجر!"²

كما سجلت الصحافة تحفظ مصر على أموال شركة القناة في البنوك، واحتجاج إدارة الشركة السابقة - في باريس - على ذلك.

وفي مقال بعنوان "خطة القراصنة" استعاد السادات خطة جلاستون رئيس وزراء

بريطانيا للاستيلاء على أسهم مصر في القناة كجزء من خطتها للاستيلاء على مصر.³ وفي مقال بعنوان "انبشوا قبوركم" تذكر السادات خطة دزرائيلي رئيس وزراء إنجلترا للحصول على أسهم مصر في القناة وقال: "لقد نبشت الديلي إكسبريس بالأمس قبر دزرائيلي لأنه لم يعمل حساب ظهور عبد الناصر وقت أن عقد الصفقة. وأنا أنصح الديلي إكسبريس أن تنبش كل قبور رؤساء وزراء بريطانيا الاستعماريين لأن البناء الذي أقاموه على جماجم وحريرات وأرزاق الشعوب يتهاوى اليوم كأوراق الخريف أمام إرادة الشعوب".⁴

وكشف السادات عن رغبة بريطانيا في قتل وتجويع الشعب المصري بمحاولاتها منع مصر من بناء السد العالي، وإخضاعها بالقوة نتيجة لعقدة خبيثة ألفت نفوسهم ودفعتهم إلى الجنون بعد تأميم القناة.⁵

ثم سأل فرنسا وإنجلترا عما يدعونه من قيام الحلفاء الغربيين بعمل مشترك للرد على التأميم حتى يكونوا ضامنين للحق والعدالة؟ رغم قيام حزب العمال في بريطانيا بتأميم صناعة الصلب والمواصلات وكثير من المرافق. وأثبت في مقاله أن ما يطالبون به لأنفسهم ينكرونه علينا.⁶

وفي مقال يرصد خطوة بخطوة عمليات التأميم ذكرت جريدة الجمهورية كيف بكى عمال بورسعيد وهم يشاهدون رفع العلم المصري ونشر صورة لعدد من العاملين بالقناة ينظرون إلى تمثال ديلسبس نظرة تشف واحتقار.⁷

كما رصدت الجريدة كيف فقدت صحف الغرب صوابها وأخذت تكيل السباب لمصر، حتى أن جريدة الديلي ميل البريطانية أخذت تطالب باحتلال مصر. في حين كرست الصحف العربية في لبنان والأردن صفحاتها لتحية القرار.⁸

كما نشرت أنباء عن مظاهرات شعبية في القدس وغزة تهتف بحياة مصر وتعلن فرحتها بقرار التأميم.⁹

وفي مقال لكامل الشناوي بعنوان "بأظافرنا حفرناها" احتج على موقف إنجلترا وفرنسا من التأميم، وذلك على بطلان مزاعمهم بأن الملاحة في القناة سارت طبيعية ولم تتأثر بقرار التأميم واقتبس عبارة من خطبة التأميم لعبد الناصر بأن "القناة قطعة من مصر، ندافع عنها ونحميها إلى آخر قطرة من دمائنا". ويقول: "إن التأميم جعل القناة لمصر، القناة التي حفرها أبائنا بأظافرهم وبنوها بجماجمهم وخسرت فيها مصر ملايين الجنيهات طوال مائة عام. إن الماء الذي يجري في القناة ليس ماءً خالصاً، إنه ذوب عرقنا ودمائنا،

ولقد آن أن يتحول العرق والدم إلى سد عال يتدفق فيه الرخاء لبلادنا ويرفع عنها غوائل الاستعمار".¹⁰

أما عبد الرحمن الخميسي فكتب: "كل العمال المصريين الذين أحرقت عافيتهم سياط السخرة في شق القناة، وأطفاً شبابهم الإرهاق وتفصدت قلوبهم بالعرق، وكفنتهم عواصف الرمال. وهم أحياء، كل تلك الألوف المؤلفة انتفضت على صوت البعث الوطني بقرار تأميم القناة".¹¹

وفي مقال أحمد الصاوي محمد رصد رد فعل الشعب المصري بل والعربي أيضاً في مؤازرة قرار التأميم وعودة الحق لأصحابه،¹² حتى أن بعض الأجانب تأثروا بخطاب التأميم، فيذكر الصاوي أنه رأى سيدة مالطية تحمل الجنسية الإنجليزية وقالت: "ليتني كنت اليوم مصرية لتتضاعف فرحتي ويتضاعف كبريائي".¹³ فيذكر أحمد الصاوي في مقال آخر ثقته في شعب مصر ومقدرته ووطنيته وموارده المادية والمعنوية معاً، "لو دقينا شوية زلط وكسرنا شوية طوب! أجل سنبنني بها السد العالي".¹⁴

كما نشرت الأهرام في نفس العدد تأييد الطلبة المصريين المقيمين في فرنسا لقرار التأميم.¹⁵ أما الدكتور طه حسين فكتب يعترف باعتزازه وإيمانه بالسياسة الخارجية المصرية كما لم يؤمن أو يعتز من قبل، ويرى أن ما تخوضه البلاد في تلك الأيام بمثابة مغامرة جديدة لامتحان مصر كما سبق وامتحن بالاحتلال البريطاني من قبل، ويدعو كل مصري لترديد عبارة "عند الامتحان يُكرم المرء أو يُهان" حتى يعبر هذا الامتحان العسير الذي يفرضه الغرب علينا "فليس المرء وحده هو الذي يُكرم أو يُهان وإنما الشعوب أيضاً تُهان أو تُكرم عند الامتحان".¹⁶

أما محمد حسنين هيكل فمضى يسأل السير أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا - الأنيق الرشيق الرقيق - عما طالب به أمام مجلس العموم البريطاني بأن يكون هناك إشراف دولي على قناة السويس بوصفها معبراً مائياً يهتم العالم كله، ومضى يسأل "ماذا عن جبل طارق ماذا عن باب المندب؟ ماذا عن الدردنيل؟ ماذا عن قناة بنما؟ أليست كلها مضايق أو معابر تهم العالم كله؟ لماذا إذن لا يطالب لها سير أنتوني إيدن بإشراف دولي؟!

يريدون إشرافاً دولياً على الملاحة في القناة باعتبارها معبراً مائياً يهتم العالم كله... نعدكم أن نفكر ولكن على شرط... شرط واحد صغير وهو أن توضع جميع المعابر المائية في العالم وجميع المضايق تحت إشراف دولي، جبل طارق وباب المندب والدردنيل وبنما. بعدها

وليس دقيقة واحدة قبلها نعدكم بأن نفكر في أن تكون القناة تحت إشراف دولي".¹⁷

وفي مقال آخر بعنوان "رقعة على بنطلوني" يقول هيك: "سأضع رقعة على بنطلوني حين ينحل! سأضع رقعة على كم سترتي عند الكوع إذا بلى وتمزق! حتى لا أدفع مليماً واحداً في صوف إنجليزى... فلنمتنع عن استهلاك أى شئ تصنعه بريطانيا التي جمدت الأرصدة الإسترلينية لمصر ولنرد لبريطانيا عقابها المزعوم! كساداً وبواراً ووقف حال!... ملاحظة أخيرة: دعونا نطبق هذا الإجراء أيضاً على فرنسا... فرنسا بائعة الأزياء... بائعة العطور... بائعة الشمبانيا... بائعة الهوى!!"¹⁸

ميلاد الزعيم

ولا يمكن أن نغفل هنا أهمية الخطب السياسية المسجلة بالصوت أو الصوت والصورة كمصدر تاريخي حي يعكس مدى مصداقية المشاعر بين الشعب والحاكم خاصة إذا كان هناك نوع خاص من الكاريزما يتمتع به شخص الزعيم.

وما حدث إبان التأميم كان نوع من الالتفاف حول الزعيم الذي حقق للبلاد مطلباً انتظرته طويلاً... وبدأت الصحافة مرحلة مهمة هي مرحلة صناعة البطل أو لنقل تعبئة الشعور العام للالتفاف حول البطل والزعيم فظهرت مقالات عدة لأداء هذه المهمة من خلال تعبير كتابها عن مشاعرهم تجاه الزعيم.

ومن هذه المقالات ما كتبه أحمد الصاوي محمد: "اسم عبد الناصر على كل لسان، وصورته في كل قلب... لقد بسط سياسة بلاده بكل بساطة ليدركها رجل الشارع... لقد شاعت الفرحة والفرحة للشعوب تلزمها لزوم الخير، إن الفرحة تجمع القلوب بالمحبة، وقد صنع عبد الناصر هذه المعجزة أيضاً... هنيئاً لك يا شعب مصر... لقد وجدت زعيماً!"¹⁹

أما السادات الذي كان لمقالاته في الجمهورية صدى شعبي كبير فكتب عن عبد الناصر مقال بعنوان "التار... التار" قال فيه: "نعم... لقد أخذ لنا جمال بتارنا.. وجمال صعيدي من أسيوط.. وعربي من بني مر... إن مصر فخورة بك يا جمال... فخور بك أحيائها والأموات، وفخور بك أبائها والأجداد... فخور بك نيلها وهرمها وتربها وسماؤها.. لأنك أخذت لهم بتارهم يا جمال!"²⁰

وفى جريدة واحدة وصفحة واحدة كتب كل من أحمد لطفي حسونة وخالد محمد خالد مقالين عن عبد الناصر تحت صورة توضح الالتفاف الجماهير حول الزعيم، كتب الأول تحت عنوان "هذا الرجل هوأيته مجد مصر": "إن عبد الناصر هوأيته المجد... إن هذا الرجل لا

يطبق أن يمر شهر عليه.. دون أن يعمل لبلاده ما يهز أركان العالم ويحفز أعماق الذكريات في صفحة التاريخ... هكذا وجدنا هذا الرجل.. يخرج من نصر إلى نصر ومن أمل إلى أمل... إلى أمل..

كان يكفيه مجداً على الزمن أن خلع ملكاً فاسداً وأطاح بالإقطاع، وعصف بالأحزاب، وخذل دستوراً، وحرر وادي النيل، وحقق الجلاء وسلاح الجيش ورسم لبلاده سياسة خارجية مستقلة يتزايد أنصارها يوماً بعد اليوم".

هكذا رسم لطفي حسونة لعبد الناصر صورة البطل الأواحد الذي حقق المعجزات.²¹

أما الكاتب الإسلامي خالد محمد خالد فكتب عنه: "أخذ من دينه، حب السلام ونبذ العدوان. ومن مصريته، روح الصبر وجلاء العزم. ومن عروبته، حدة الآباء واستقامة الضمير". ثم حكى الكاتب قصة إرسال عمر بن الخطاب إلى أحد قادته بكتاب يقول فيه (لقد أمددتك بجيش أوله عندك وآخره عندي) فلبث القائد يتربص بطلائع الجيش المقبل فدخل رجل سلمه رسالة مسطورة من أمير المؤمنين عمر مكتوب فيها (هذا هو الجيش الذي وعدت بك.. إنه رجل واحد.. ولكن لن يُغلب قوم فيهم مثله). وعقب الكاتب مُنهيًا مقاله "إننا الآن نملك رجلاً من هذا الطراز... وأنه لأثمن ممتلكاتنا".²²

أما إحسان عبد القدوس فجاء مقاله (هذا الرجل هو الشعب) مقارناً بين ما حدث في أعقاب تأميم الدكتور مصدق بترول عبدان، وكيف أوقعت قوى الامبريالية بين الشعب ومصدق للقضاء على قرار التأميم وكيف استخدمت الجنرال زاهدي ليحقق خطتها وكتب مُعلقاً: "ولكن أمريكا وبريطانيا لن يجدا - زاهدي - آخر في مصر، لن يجدا في مصر إلا رجلاً واحداً.. هو الزعيم.. وهو الشعب... هو جمال عبد الناصر.. وكلنا جمال.. كلنا هذا الرجل.. هذا القلب.. هذا العقل.. هذه الإرادة".²³

ولقد كان عبد الناصر بالفعل شخصية مثيرة للدراسة ليس من قبل الدوريات والصحف المصرية فقط، بل اهتم الكتاب الغربيون بدراسته ومنها مقال إدوين موللر "جمال عبد الناصر هل هو أمل للغرب أم خطر عليه؟" وقد نوهت الصحف المصرية عن هذا المقال إبان صدوره.²⁴ وقد تساءل الكاتب هل يمكن أن يصبح عبد الناصر حليفاً قوياً للغرب، لأنه رغم إتجاره مع الشيوعيين يُعد خصماً عنيداً للشيوعية... هل يجب على الغرب إذن أن يحدد موقفه من عبد الناصر؟ هل سنؤيد خطته في العمل من أجل مصر ونصل إلى نوع من الاتفاق مع قوميته الجديدة؟ قد يتوقف على هذا الجواب مصير الشرق الأوسط.²⁵ ولا شك أن التاريخ كان كفيلاً بالرد على التساؤلات التي قدمها الكاتب.

الكاريكاتير

هناك أيضاً مصدراً مهماً يعكس الرؤية الشعبية للحدث التاريخي وهو الكاريكاتير، هذا الفن قد نضحك له ونحبه ولكن ربما لا نحترمه ونجله كما ينبغي، بينما في الحقيقة يقدم لنا الكاريكاتير ليس فقط الرؤية الشعبية للحدث التاريخي وإنما أيضاً يعدل من الأفكار السائدة، ويقدم تأصيلاً ووجهة نظر جديدة تعدل من المقولات التاريخية السائدة.

وقد ظهر فن الكاريكاتير قديماً في اليونان على يد يدعى بوتن ذكره أرسطو بأنه يرسم رسوم ساخرة للناس للتعبير عن رأيه فيهم، وقيل أنه قُتل وهو يُعذَّب بسبب تلك السخرية.

كما تنبه قدماء المصريين إلى أهمية هذا الفن الذي يُحقِّق هدفهم في السخرية والاستهزاء من أي سلطة مستبدة. ففي إحدى الرسوم الحجرية نرى تصويراً كروكياً للصراع بين القطط والفئران، ويدور ملك الفئران على عجلة حربية تقودها كلبتان ويهجم على حصن تحرسه القطط، ولم يكن هذا بالطبع من فراغ، فمن المؤكد أنه قد حدث موقف مهم أو أحداث جسيمة رأى فيها الفنان أن الأعداء من صغار الشأن قد تجرأوا وهاجموا من هم أقوى منهم.

ثم حدث تطوُّر هذا الفن في العصر الحديث على يد مجموعة من الفنانين الفرنسيين في القرن التاسع عشر، وعلى رأسهم شال نييلون. ثم شهد هذا الفن طفرة من خلال الكتب الفكاهية والرسوم الساخرة المطبوعة في العديد من المجلات والجرائد، ومع بداية القرن العشرين كان أشهر فناني هذا المجال هو الألماني "جورج كابروت".

أما في مصر فكان أول من رسم وكتب تعليقات ساخرة في العصر الحديث هو الصحفي "يعقوب صنوع"، ثم توالى ظهور رسامي وفناني الكاريكاتير منذ ذلك الحين، وأسسوا فناً جديداً قائماً على بنية ثقافية واجتماعية، وأبدعوا في مجالهم، وظهرت رسوم كاريكاتيرية طوال سنوات الاحتلال البريطاني لمصر على يد الفنان "رخا" الذي أطلق عليه "الكبير".

وفي الفترة التي ترصدها الدراسة نلاحظ أن الصحافة المصرية لم تكتف بنشر الرسوم الكاريكاتيرية التي يرسمها فنانون ومبدعون مصريون للتعبير عن رأي الشعب ولتهيئة المناخ العام للدفاع عن الوطن، بل اهتمت أيضاً بنقل الرسوم الكاريكاتيرية المنشورة في الصحف الأجنبية، وذلك لتوضيح وجهة نظر الخرج تجاه تأميم القناة وما تمثله من أهمية تدعو القوى الاستعمارية لإعلان الحرب على مصر في أعقاب هذا التأميم.

وفيما يلي عرض لأبرز تلك النماذج الكاريكاتيرية، المصرية والعالمية، التي تعرضت لموضوع القناة وتأميمها.

شكل رقم (1)



فى هذا الكاريكاتير الذي نعرضه نقلاً عن مجلة شعبية، هي مجلة فرعون²⁶ وكانت تصدر عام 1930، نجد صورة رمزية لرجل إنجليزي متغطرس يواجه امرأة ترمز لمصر، وهو يمسك بيديه طرحتها وجلبابها، وهما يمثلان القناة والسودان، ويقول لها: اعطيني هاتين وسوف أجعلك مستقلة وشريفة، فسخرت منه قائلة: "كيف أتنازل عنهما ثم أصبح حرة وشريفة". وهكذا يتبين لنا أن تأميم القناة عام 1956 لم يكن نتيجة ثورة 1952، ولا يمثل رغبة شخصية من عبد الناصر لبناء السد العالي، ولا حتى تقليداً لتأميم مصدق رئيس وزراء إيران للبترول الإيراني عام 1951، ولكن مسألة القناة وعودتها لمصر كان مطلباً شعبياً سابقاً على الثورة.

شكل رقم (2)



هذا الكاريكاتير منقول من جريدة ديلي سكتش اللندنية. وفيه يُصوّر بريشة إنجليزية الأزمة التي يشعر بها الغرب تجاه تأميم القناة، الأمر الذي يجعله يفكر في أن البديل عنها أمراً مستحيلاً، ويتمثل هنا في الكاريكاتير في قناة تقسم قارة أفريقيا إلى نصفين.²⁷

شكل رقم (3)



يحمل هذا الكاريكاتير تهكمًا واضحًا على أمريكا التي تطعن في الاقتصاد المصري الذي أصبح نابعًا من الاستقلال، على غرار القصة الشهيرة "الثعلب والعنب" فعندما عجز الثعلب عن قطف ثمار العنب الشهية، أوهم نفسه بأنها ثمار مرة غير ناضجة.²⁸

شكل رقم (4)



يُصور هذا الكاريكاتير كفاح العرب في الشرق الأوسط كشمس مضيئة، أرهقت أشعتها فرنسا التي فقدت وعيها نتيجة لذلك، في حين جاءت التأييدات البريطانية لها بمثابة محاولة إنقاذ لفرنسا المتداعية.²⁹

شكل رقم (5)



يُجسّد هذا الكاريكاتير الاستعمار في هيئة إخطبوط ذو أذرع متعددة، حيث يحكم كل ذراع على منطقة، بينما ينجح عبد الناصر في قطع الذراع التي تقبض على القناة.³⁰

شكل رقم (6)



نرى في هذا الرسم الذي يحمل صوراً متعددة نقداً للأحوال العالمية وردود الأفعال في أعقاب التأميم، كما نرى أيضاً توظيف الدولة للإعلام والصحافة لخلق رأي عام موحد تجاه التأميم ومواجهة ما ترتب عليه من عدوان ثلاثي ضد البلاد، خاصة في الشكل الذي يمثل الجندي، يعنى الشعب المصري بأجمعه، كما يرمز في رسم القلب بالقوات المسلحة، فهذا الرسم بمثابة دعوى لأبناء الوطن في الاشتراك في مقاومة الدخلاء.³¹

الصور

تمثل الصورة وثيقة تاريخية حية، فكما يمكن قراءة الوثيقة فإن الاتجاهات التاريخية الجديدة تتعامل مع الصورة على أنها وثيقة يمكن قراءتها وتحليلها والاستفادة منها، واستخلاص كثير من المعلومات من خلالها. وإذا كنا نرصد القناة في الوجدان المصري، لذا بات من الضروري أن نتتبع قصة القناة منذ البدء في حفرها حتى إعلان تأميمها من خلال مجموعة من الصور النادرة والمهمة والمستقاة من مصادر عديدة، لتقديم رؤية غير تقليدية وحية لتاريخ القناة وتطورها، وربما تعطي هنا الصورة انطباعاً أقوى مما قد تعجز عن تقديمه بعض المعلومات المقروءة والتقارير المكتوبة.

وفيما يلي مجموعة من الصور تمثل طريق القناة قبل الحفر عندما كانت طريقاً تسير فيه القوافل، وصور تمثل المكان الذي حُفرت فيه التربة العذبة، ولعل أوقع وأقسى هذه الصورة في النفس، تلك التي تمثل عمليات الحفر وقيام العمال بالعمل بالفئوس والقفف ونقل الركاب على ظهور الجمال.³² كما لا يمكن تجاهل الصور التي تمثل رد فعل الجماهير بعد إعلان التأميم ومدى التفافها حول زعيمها آنذاك.³³



قناة السويس في الوجدان المصري من المشروع إلى التأميم

يقوم عمال الحفر المصريين بحفر الأرض بواسطة المعول التقليدي "الفاص"؛ ويجلس على جانبي الممر المشرفون على العمل وهم من الأجانب لمتابعة العمال؛ وتعمل رافعة بالبخار على الحد من تسرب المياه في الحفرة.



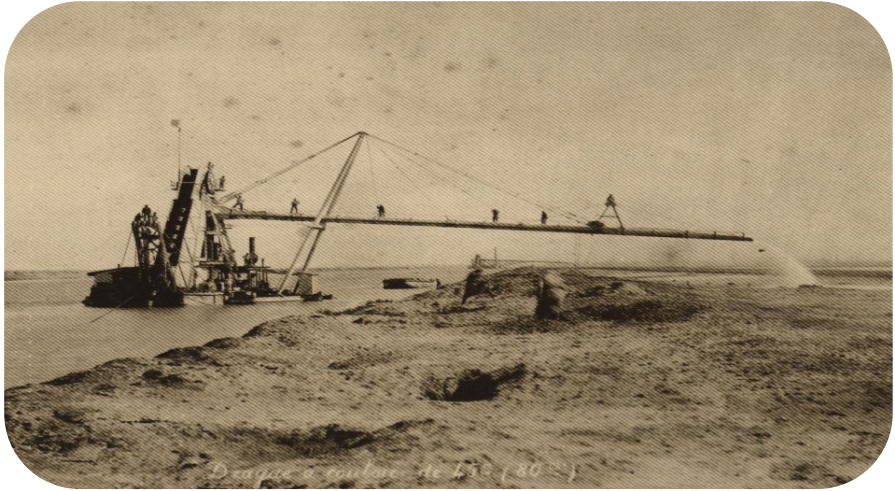
تقوم العربات بنقل الركام ثم تفرغه على الجوانب، بينما نرى عاملاً يمسك بمسطرة مرقمة من أجل عملية قياس الارتفاعات.



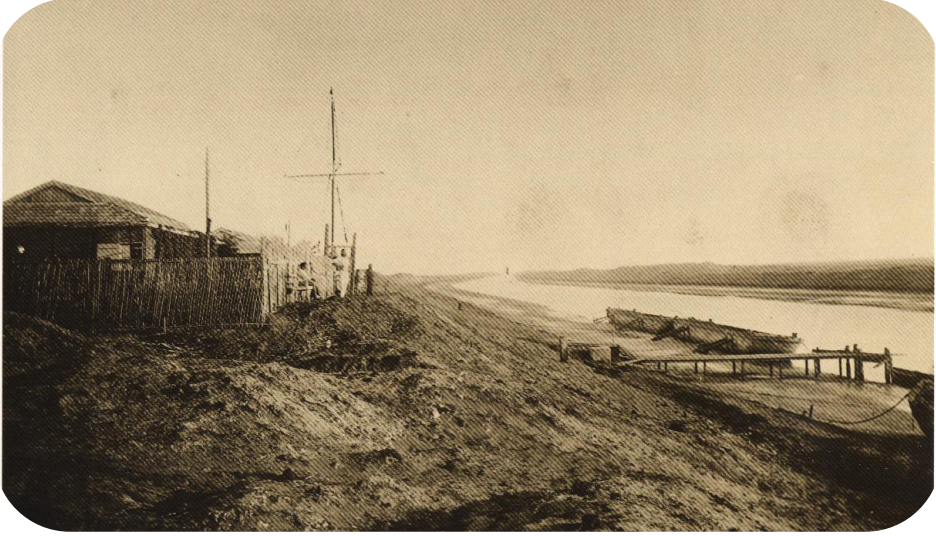
في المناطق التي تكون فيها الأراضي أكثر صلابة تصبح الطريقة المتبعة لتوسيع القنال أكثر تقليدية، بحيث يتم رفع الركام يدوياً بواسطة المعول ووضعه في سلال أو قفف تحملها الجمال إلى مكان لتجميعها.



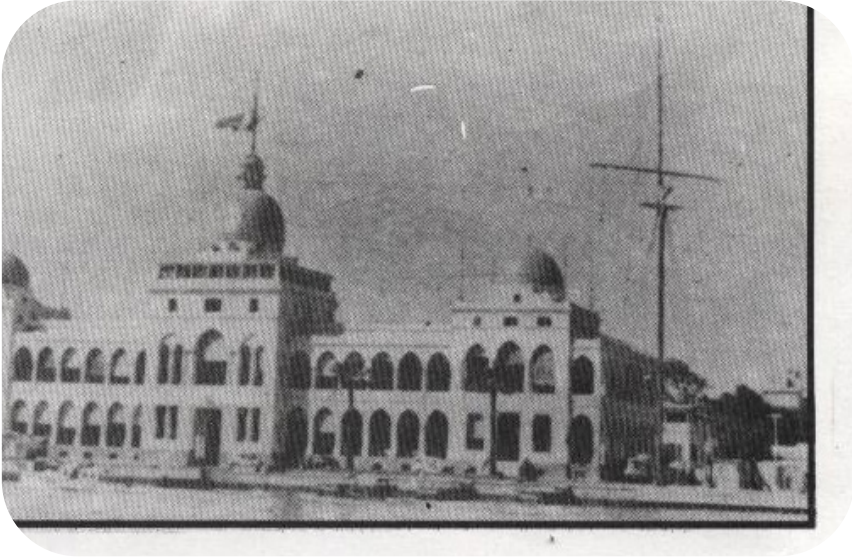
صورة تمثل المكان الذي تم حفر الترعة العذبة فيه فيما بعد.



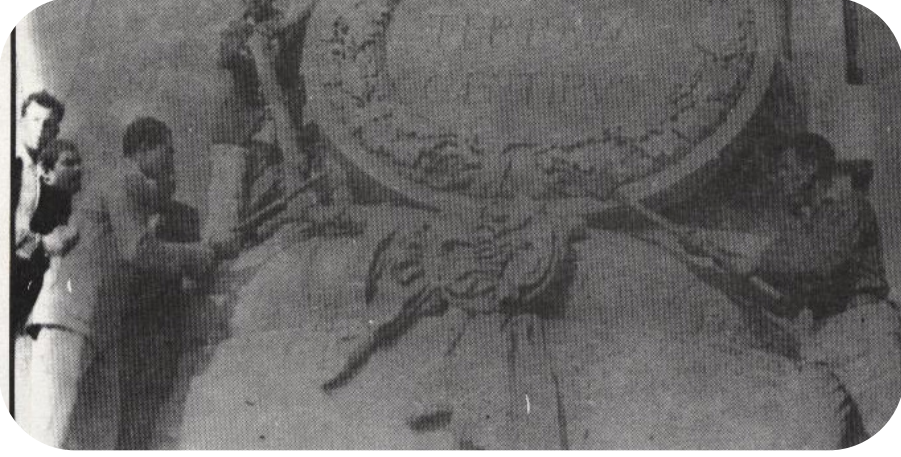
يقوم العمال برفع الركام على جانبي الممر بواسطة ممشاط، وتوجد جرافة واقفة على بُعد عدة أمتار.



هذه هي آخر محطة بين بورسعيد والسويس والتي تحمل اسم "جيومية"، وهو مهندس فني يعمل لدى شركة "بوريل لافالي وسنى"، والتي انجزت ثلاثة أرباع أعمال الحفر للقنال البحري. وقد توفى قبل الافتتاح بعدة أشهر على إثر إصابته بحمى وكان وقتها يعمل رئيس لقسم سهل السويس.



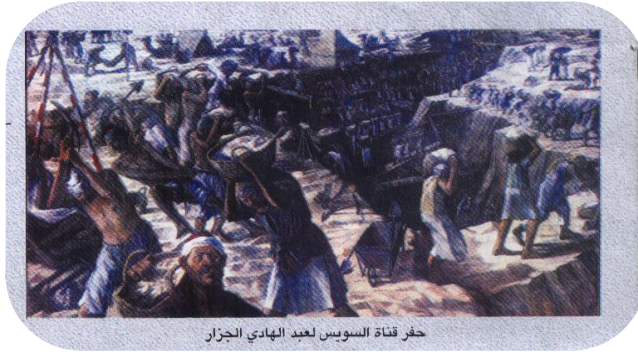
صورة تبين إنزال العلم البريطاني والفرنسي من أعلى ساري مبنى هيئة قناة السويس قبل تسليم المبنى إلى الأمم المتحدة.



وقائع تحطيم تمثال ديلسبس

الفنون التشكيلية

جذبت قناة السويس اهتمام الفنانين التشكيليين الذين تفاعلوا مع نبض الشعب فعبروا عن هذا التفاعل من خلال رسوماتهم وأعمالهم الفنية، ويقتني متحف الفن المصري الحديث عمليين من أهم الأعمال التي عبرت عن قناة السويس، افتتاحها والذي عبر عنه الفنان الراحل محمد سعيد عام 1947، وحضرها والذي عبر عنه الفنان عبد الهادي الجزار عام 1965 في عمل بالألوان الزيتية عرضه 183.5 سم وارتفاعه 301.5 سم جسد فيه ملحمة تاريخية قام بها أبناء الشعب المصري في إنجاز هذا الممر المائي الدولي المهم.



حفر قناة السويس لعبد الهادي الجزار

وإذا عدنا إلى الوراء عدة سنوات نرى كيف أبدع الفنان محمد سعيد في رسم وقائع الاحتفال بافتتاح القناة في لوحة رسمها عام 1947 ضمت مجموعة من الشخصيات العالمية الشهيرة التي حضرت افتتاح هذا الحدث العالمي مع الشعب المصري، وقد جسدها بأسلوبه النحتي وكثافة اللون والظل ووضع شخوص اللوحة حسب أهميتها في البعد المنظوري للعمل، وتبدو قناة السويس في الخلفية تزخر بالسفن حاملة أعلام الدول المختلفة.³⁴



افتتاح قناة السويس - محمد سعيد

المسرح:

تمثل الأعمال المسرحية جانباً مهماً من جوانب التفاعل مع الوجدان، وقد برزت أهم تلك الأعمال خلال فترة العدوان الثلاثي كواحد من أهم تداعيات تأميم القناة.

ومن أهم تلك الأعمال التي صدرت في تلك الفترة مسرحية "عفاريت الجبانة" لنعمان عاشور، وتتحدث المسرحية عن معركة 5 نوفمبر وقصف الطائرات الإنجليزية والفرنسية لبورسعيد وتتحدث عن دور المقاومة الشعبية وكيف أدى العدوان إلى التلاحم الشعبي، وقد كتبت من فصل واحد ينقسم إلى مشهدين وتم عرضها مباشرة على المسرح الذي فتح أبوابه بالمجان للجمهور، وقد حازت على الجائزة الأولى للمجلس الأعلى للآداب والفنون.³⁵

وتعد مسرحية "عفاريت الجبانة" المسرحية الوحيدة التي لم ينشرها كاتبها في كتاب، فقد سلمها كمسودة للمسرح القومي في نوفمبر 1956 إبان العدوان الثلاثي على مصر، وكان في زيارة خاطفة مع بعض الأصدقاء حاولوا فيها دخول بورسعيد عبر بحيرة المنزلة، واضطروا إلى العودة بعد مبيت ليلة واحدة في جبانة المدينة مع رجال المقاومة الذين رحلهم قسراً للوصول الأساطيل الإنجليزية والفرنسية وبداية نزول جيوشهما إلى المدينة لتواجه بمقاومة شعبية عارمة داخل بورسعيد.³⁶

وعاد المؤلف إلى القاهرة والمسرح القومي يشرع في فتح أبوابه مجاناً للإسهام في المعركة، والمجلس الأعلى للفنون يستنهض الكتاب المسرحيين لتزويد المسرح بمؤلفاتهم عن المعركة، فكانت أسرع مسرحية كتبها نعمان عاشور في حياته بعد عودته لاهثاً من بورسعيد وهو ملئ بالانفعال يتفجر بالحماس، فاستغرق في كتابتها ثلاث ليال متصلة حتى هرول بنصها مسودة إلى أحمد حمروش مدير المسرح القومي. ويحكي عاشور أنه بعد تقديمها على خشبة المسرح وحصولها على الجائزة الأولى من المجلس الأعلى للفنون والآداب، لم يجد منها أي نسخة باقية لا في سجلات المسرح القومي ولا في أضاير المجلس الأعلى، حتى عثر على نسخة بعد ما يقرب من ثلاثين عاماً في ملفات كتاباته فنشرها ضمن مجلة إبداع للفن والأدب.³⁷

وتدور أحداث المسرحية في الجبانة التي أختبأ فيها أبطال العمل، وتحتوي الجمل الحوارية فيها على بعض الإسقاطات السياسية التي تعكس مشاعر المصريين البسطاء تجاه التسلط الإستعماري الذي مارسه الدول الكبرى ضد بلادهم، ومنها ما يدور بين سيد - إحدى الشخصيات - الذي تطلب منه أمه أن ينتظر الطعام، والذي لا يتعدى بضعة أرغفة جافة يأكلونها بعد بلها بالماء، قبل أن يدخل الجبانة للنوم فيقول لها:

سيد: ماليش نفس يا أمي... إنتو مش بتقولوا حنموت!!
الأم: نقوم نموت وإحنا جعانين كمان... ربنا يجوعهم في الدنيا والآخرة.
فَتُعَقَّبُ شخصية أخرى هي عم أحمد: ما هما سبب جوعنا طول العمر.
أما شخصية صلاح فكانت تعبر عن السخط نحو هذا التحالف الثلاثي ضد دولة واحدة،
ففي إحدى عباراته يقول:

هما الإنجليز لوحديهم!! دول تلت جيوش يا عم أحمد!! إنجليز على فرنسا وباين
معاهم اليهود... الصهاينة.³⁸

وفي عبارة أخرى يقول: الكلاب المجرمين... تلت دول مرة واحدة!³⁹
واشترك معه بنفس الغضب عم أحمد الذي وجد أن "نيتهم السوداء هي اللي جمعتهم
عايزين يرجعوا القنال".⁴⁰

وتستمر أحداث المسرحية حيث يقوم أبطالها بقتل عدد من الجنود الإنجليز والفرنسيين،
وتنتهي ببيان إذا عي يذكر أن حوادث إختفاء الجنود البريطانيين والفرنسيين في منطقة
الجبانة التي هاجموها بقنابلهم وطائراتهم تقلق القيادة المشتركة، ويذكر مراسل الإذاعة
الفرنسية ما يشيع بين أهالي بورسعيد بأن الذين يقومون بهذه العمليات الانتقامية ليسوا إلا
عفاريت الجبانة التي تنتقم لأرواح الشهداء من أبناء المنطقة، ثم يضيف بأن عفاريت الجبانة
ليست إلا جزءاً من سلسلة العمليات الانتقامية التي تحركها قيادة القوات الشعبية في المدينة
التي أقسم رجالها أن يظلوا على مقاومتهم حتى يُجلوا آخر جندي عن أرض بورسعيد جلاءً
تاماً.⁴¹

أما مسرحية "صوت مصر" فقد ألفها ألفريد فرج في نفس التوقيت أيضاً، ويحكي في
مقدمتها كيف كان يمضي تلك الأيام العصيبة من خريف 1956 مع زملائه المحررين في
جريدة الجمهورية لتحرير وترجمة الأنباء المتضاربة للمعركة، حتى جاءت يوم 5 نوفمبر أنباء
اقتحام العدو لبورسعيد جواً وبحراً، وتلقى في نفس التوقيت مكالمة هاتفية من أحمد حمروش
يطلب منه كتابة مسرحية فرد عليه مستنكراً: "ماذا قلت؟ مسرحية! في هذه الظروف؟! لا لا،
مهما تضحك ومهما تهزل... لا...!" ثم وجد نفسه يجلس مع الواحد ساعات متقطعة متفرقة،
مضيئة مظلمة، هادئة وصاخبة، يذكرها ولا يذكرها حتى كتب المسرحية.⁴²

وتدور أحداث المسرحية في شقة ببورسعيد بها مجموعة من أفراد المقاومة يموت أحدهم

وهو محمود، وتحاول أخته فاطمة بعدما استشعرت من غيابه أنه مات أن تشترك في المقاومة الشعبية مع زملائه، وبالطبع ليسوا كلهم من أبناء بورسعيد، بل تتعدد لهجاتهم لتعطي لنا الانطباع بأنهم أبناء مصر كلها، ومنهم عبد الله الذي يستنكر أن الإنجليز "هايجين في البلد كلتها" ويقول: "بيجي الإنجليز يعموا البلد الفرحانة؟! كبيرة جوي دي يا رجال!"⁴³

وتحتج الأخت على أوامره لها بعدم الخروج للمقاومة وتقول: أنا ممنوع أعصى الأوامر لأنني بنت! إنتم اللي قعدتم تبنوني حتى في الحرب، بدل ما تدوني بندقية زي أي عسكري إديتوني باكوشاش وقطن. وأنا ماتخلقتش كده، إنتم اللي عملتوا فاطمة ولية غلبانة، لكن خلاص ماعدتش غلبانة".⁴⁴

وإذا ما رصدنا الأعمال المسرحية الحديثة نجد مسرحية "يا عزيز عيني" التي تمثل بعد سنوات طويلة عرضاً يناقش اغتراب المواطن المصري، ويقدم صاحب الرؤية الدرامية رحلة عذاب الفلاح المصري للبحث عن فرص للعمل والذي أجبرته الظروف القاسية على السفر، مستدعيًا ذكرى جده الذي ذهب في الترحيلة مع الذين ضاعوا في حفر قناة السويس.⁴⁵

الرواية

ولكي نرصد الوجدان الجمعي المصري تجاه التأميم، ليس لدى المصريين فقط، ولكن من عاشوا في مصر وذاقوا في كيانها، لابد أن نتذكر العمل المهم للأديب اليوناني العالمي "ستراتيس سيركاس" الذي عاش في مصر فترة طويلة وألف روايته "نور الدين بومبة" والتي ترجمت للعديد من اللغات بمناسبة تأميم القناة، مستعرضاً فيها الحركة الوطنية المصرية تجاه استغلال الأجانب لمصر، وقد ترجمها إلى العربية "ينى ميلاخريودي".

والتحليل الذي تتضمنه القصة يؤدي من وجهة نظر أجنيين عاشا في خضم أحداث هذا المجتمع المصري، فهما ينتقدان الاحتلال البريطاني لمصر والاستغلال الأجنبي لها، ففى هذه القصة نرى ملحمة شعب يناضل من أجل حريته. وقد كان نور الدين بومبة مجرد مواطن عادي، ولكن بسبب اعتداءات الإنجليز واستفزازاتهم يتحول من مجرد مراكبي مسالم إلى إنسان ينتقم لشرفه وعرضه، ويلتحم انتقامه الشخصي بالأحداث الوطنية التي مر بها الشعب كله لنيل استقلاله، ويصبح نور الدين في النهاية بطلاً يقسم الناس بإسمه، حتى أنهم ظلوا يرفضوا التصديق بأنه مات رغم أن الإنجليز أعدموه بالفعل، وذلك لأن الشعب يرمي متشبثاً بالرمز والأمل.⁴⁶

ويؤكد الكاتب في قصته حبه لهذا الشعب ومشاركته لقلقه وتطلعاته وأحلامه، فهو ليس نضالاً مصرياً فحسب، بل هذا نضال الشعوب المحبة للحرية والسلام بأجمعها.⁴⁷ وقد كان هذا أمراً طبيعياً، فالقصة كتبت في العشرة أيام التالية لتأميم قناة السويس وكما يذكر الكاتب "ميجل ديديه":

بأنها كانت فترة الانتظار والقلق من الهجوم المضاد من قبل الدول التي تحمي حملة الأسهم الأوربية بشركة القناة، والكاتب كيوناني وُلد وعاش في مصر يعترف بحقها في تقرير مصيرها وإعلاء سيادتها على أرضها، وقد ناضل من أجل ذلك بما كتبه من مقالات آنذاك، وأيضاً من خلال قصته التي نتحدث عنها. وقد اجتمع في أغسطس من عام 1956 مع الدكتور أراكليس ماسخا والرسام أريستوميثي أنجلو بولوس وقاموا بتوجيه نداء إلى المثقفين الإنجليز والفرنسيين لحث دولتيهما على وقف العدوان، والاعتراف لمصر بحق تقرير المصير.⁴⁸

أما رواية إحسان عبد القدوس "لا تطفئ الشمس"، والتي كتبها في جزئين، فقد جعل من بطلها "أحمد" رمز يمثل جيل الفترة الملكية وكيف تحول من السلبية إلى الالتحام مع التيار الثوري والتطوع في المقاومة الشعبية والاندماج مع الحركة الفدائية في أعقاب تأميم القناة.

هذا التحول الذي اكتشفه أحمد في نفسه عندما ذهب إلى الحرس الوطني وهو غير مدرك لدرجة تحمله للتدريبات حتى وجد نفسه يتطوع في صفوف الفدائيين. الأمر الذي أذهل صديقه مدحت الذي قابله يوم أعلن جمال عبد الناصر تأميم القنال فوجده مبتئساً لأن قيمة الجنيه المصري قد انخفضت وتساءل: "ماذا حدث له، ما الذي أثار حماسه إلى حد أن يتطوع في الحرس الوطني؟"⁴⁹ ولا شك أن إحسان عبد القدوس قدم السؤال على لسان إحدى شخصياته، وقدم الإجابة من خلال أحداث الرواية، حيث وقف أحمد في شخصيته الجديدة يواجه خاله الذي وجه إليه اللوم على الانضمام إلى الفدائيين بقوله: "إنت فاهم أنني علشان أكبر منك، أبقي أقل منك وطنية، المسألة عقل وما فيش عاقل يقول إننا نقدر نقف ونحارب إنجلترا وفرنسا وأمريكا والدنيا دي كلها.. دي مش شجاعة". فرد عليه أحمد الفدائي: "يعني لو رجعوا الإنجليز نسيبهم يدخلوها، أنا حاروح أتدرب علشان لو رجعوا ما نسيبهمش يدخلوا".⁵⁰

وقدّم يوسف السباعي في رواية "نادية"، بجزئها، الرؤية المصرية لتأميم القناة على لسان البطلة نادية، مصرية الأب فرنسية الأم، وهي تناقش أصدقائها الفرنسيين في فرنسا حول مشروعية وأحقية مصر في القناة. فعندما استمعت نادية إلى خطاب عبد الناصر عبر

الأثير وهي في جاب بفرنسا وهو يعلن تأميم شركة قناة السويس، دهش أحد أصدقائها "جابي" وسألها: لماذا تؤممون القناة وهي ملككم؟ فردت عليه بأنها "كانت ملكنا إسماً ولكنها ملك الناس كلهم عدانا فعلاً... لقد كانت دولة داخل دولة!!... وعندما احتج توني على التأميم ووصفه بالسرقة والهمجية.. ردت عليه: "السرقة هي ما تفعلونه منذ مائة عام.. والهمجية هي ما تفعلونه في الجزائر".⁵¹

ورغم أن معظم الروايات التي ظهرت في تلك الفترة تم إنتاجها كأفلام في فترات لاحقة، إلا أن الروايات كانت أكثر تأثيراً وقت صدورها.

السينما

يُعدّ الفيلم تاريخياً إذا ما صوّر الأحداث التاريخية التي وقعت في مرحلة أو أكثر من مراحل التاريخ، كما أنه الفيلم الذي يعرض سيرة بطل من أبطال التاريخ. ولعل الخديو إسماعيل وعصره قد لاقيا بعض الاهتمام من السينما، ولكن بشكل عكسي، حيث تحول الخديو إلى شخصية شريرة مبتذلة شهوانية ويتضح ذلك من فيلم المظ وعبد الحامولي. فالفيلم محاولة صريحة لإدانة أسرة محمد عليّ والتقليل من أهمية إنجازاتها، وتصوير لواحد من حكامها البارزين على أنه زير نساء، ويعكس ذلك المنظور السياسي للفيلم أكثر من التاريخ.⁵²

وبداية الفيلم تعكس رؤية السينما للخديو فبينما هو (حسين رياض) يجالس إحدى الجميلات يأتيه ديلسبس حاملاً عقد قناة السويس ليفاوضه بشأنه، بينما يرى الخديو أن مجالسة فتاته أهم من مفاوضة ديلسبس، ويبدو من هذا الأمر مدى محاولة الفيلم للتقليل من منجزات إسماعيل. ولم يحاول التعرف على منظوره الحضاري ولا على منطوقه الإنساني أو العقلاني، ولعل هذا المنظور لعائلة محمد عليّ يوضح محاولات الثورة تغيير صورة التاريخ تماماً، خاصة المتعلق بأسرة محمد عليّ وطمس منجزاتها قدر الإمكان.⁵³

ولكن من الضروري أن نذكر أيضاً ارتباط شخصيتي سعيد وإسماعيل بإنهيار الاقتصاد المصري، وتدفق الأجانب على مصر وفقدان مصر لأسهمها في القناة، وتورطها في القروض وكل التداعيات التي أدت إلى فقدانها استقلالها.

وحتى نستطيع بيان مدى تأثير القناة في الوجدان الشعبى المصري، نذكر كيف تم إدخال

مسألة القناة والمعاناة التي عاناها المصريين من جراء حفر القناة في الملاحم الشعبية التي تحولت إلى أفلام سينمائية ومنها فيلم "شفيقة ومتولي"⁵⁴. فنحن في هذه القصة نرى المعذبين في الأرض من الفقر والحاجة، حيث تدور الأحداث في الصعيد، حين يطلب متولي للتجنيد ضمن آلاف الأفراد من قرى مصر لحفر قناة السويس.

في لقطات مؤلمة ومحرزة نرى كيف يجري أبناء القرية، بينما تسقط الحبال على رقابهم وأيديهم لتسوقهم مكتوفين إلى أماكن السخرة وحفر القناة، ورغم العدد الهائل الذي تم جمعه يصرخ أحد المكلفين بجمع الأنفار في شيخ البلد: "كمان.. كمان"، فيرد شيخ البلد: لم يعد هناك في البلد غير الولايا.. هاتخذوهم؟! وتبقى شفيقة وحدها حتى تدفعها إحدى نساء القرية لمصاحبة الطراييشى بك صاحب العزبة، أحد أعوان الاستعمار، وتدرك أنه ليس إلا سمساراً لتجنيد الأنفار لحفر القناة وهو الذي أخذ أخاها متولى إلى هناك. ونرى عبارات توضح معاناة شفيقة عندما تقف لتتأمل الأفق من بعيد فتخاطبها واحدة من نساء القرية "بتبصي على إيه يا شفيقة هو اللى بيروح في حبالهم بيرجع ثاني؟"

كما يُظهر الفيلم معاناة المجندين في السخرة وسخطهم على ما يقوم به الفرنسيون من استغلال لكل امكانيات البلاد من أجل حفر القناة، وفي حوار بينهم يتحدث هؤلاء عن العبيد الذين أحضرتهم فرنسا من السودان عبر درب الأربعين ليشاركوا في حفر القناة (بدل اللي ماتوا في الوبا) ويقول أحدهم ملخصاً كل ما يعرفوه عن مسألة القناة: "الفرنساويين جايينهم ما هي القنال بتاعتهم والانجليز واقفين لهم بالمرصاد زي ناقر ونقير عايزين يلهطوا هما كمان من الأنجر".

وفي مشهد قاس نرى هؤلاء وهم يقومون بالحفر في الشمس الحارقة ويسقط بعضهم من العطش ويحكي الراوي:

"متولي وقف ديدبان

على خلق تحفر، وخلق تعبى في الغلقان

ألوفات، وألوفات كمثّل النمل شغالة

بيشقوا بحر القنال والشمس قيالة

بيشقوا بحر القنال والشمس تلفحهم

ما يرتاحوش إلا لما الموت يريحهم"

وينتهي الفيلم على صورة شفيقة التي يحملها متولي بعد عودته، أو هروبه، من السخرة ودمائها تنزف بعد أن قتلها أعوان الباشا، ويردد الراوي أو "صلاح جاهين":

متولي شال جثة المقتولة بين ذراعيه

ضربوها قدام عينيه بالنار ما يعرف ليه؟!

وناس يقولوا ده هو طعننها بالخنجر

بس إحنا شفناه رماه وشفيقة جاية عليه.

سوا كده أو كده، شالها في أحضانها

ودموعه تجري كبحر النيل وفيضانها

بيكي عليها وعليه وعلى بنات الناس

اللي تباع عرضها في القحط وزمانها

القصد: لما بلد تتعرض للبيع بجملتها

تتباع رعيته قطاعي... وبالملايم

ويُعد الفيلم ملحمة تاريخية صادقة عن فترة من فترات الاحتلال في مصر.

أما فيلم "أبناء وقتلة" (أخرجه عاطف الطيب عام 1987) فهو يهتم بمراحل حياة مواطن مصري "شيخون"، وتبدأ في ليلة 26 يوليو 1956 وبالتحديد في اللحظة التي أعلن فيها عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس، فهو أحد الذين تلقوا خبر تأميم القناة بإلقاء بعض التعليقات الحماسية وهو يعمل في بار يمتلكه أجنبي، ثم ما لبث أن عاد للانهماك في عمله رغم أنه أحد الذين استفادوا من هذا القرار التاريخي، فبعد إعلان التأميم أصبح على صاحب الحانة أن يترك البلاد وأن يبيع الحانة، وعلى شيخون أن يدبر نقوداً لشراء الحانة بأي ثمن. وهذه قصة واحدة من آلاف قصص شراء عقارات وبيوت تمت عقب تأميم عبد الناصر لقناة السويس.⁵⁵

أما فيلم "الباب المفتوح" (أخرجه هنري بركات عام 1963 عن قصة للطيفة الزيات). فتجري أحداثه قبل الثورة مروراً بحريق القاهرة ثم نضال الفدائيين المصريين في منطقة القناة. ومثلت فيها لى الباحثة عن الحرية، أو الباب المفتوح، هرباً من قهر الأب وتسلط الخطيب فأكتشفت أن حريتها خرجت من إطار حياتها الشخصية لتتسع وتشمل حرية

الوطن، وتذكر وهي مع أسرتها في محطة القطار استعداداً للسفر إلى الأقاليم هرباً من غارات العدوان الثلاثي كلمة البطل "فكري في الجرحى والمقاتلين، لو ناولتهم كوب ماء أو ساعدتهم لتحسي إنك بتقوي بيهم"، فجرت ليلى هاربة من قطار الأقاليم إلى القطار المسافر إلى بورسعيد، وامتدت أيدي من فيه من الفدائيين والمدنيين ليساعدوها على اللحاق به أو بهم في كفاحهم ضد الاستعمار.

أما فيلم "ناصر 56" (كتبه محفوظ عبد الرحمن وأخرجه محمد فاضل 1996) فيمكن تناوله من منظور سياسي حول قرار مصيري أعلنه عبد الناصر، وهو تأميم القناة، كما يمكن تناوله من منظور تاريخي باعتبار أنه تم إخراجها بعد أربعين عاماً من أحداثه.

وقد حاول المؤلف أن يروي قصة مائة يوم من تاريخ عبد الناصر في تلك الفترة الحاسمة، ويتوقف عند مواقف تاريخية لا تخص ناصر وحده، ولكن أيضاً أعدائه وزملاؤه من رجال الثورة، من ناحية، وأسرتهم وزملاء السلاح وأيضاً بعض العاملين بشركة قناة السويس من ناحية أخرى.⁵⁶

وتبدأ أحداث الفيلم بلحظة تاريخية في يوم الجلاء البريطاني عن مصر 18 يونية 1956 وقيام عبد الناصر بإنزال العلم البريطاني ورفع العلم المصري لأول مرة فوق مبنى البحرية، ولكن رغم جلاء الإنجليز نجد أحد العاملين في هيئة قناة السويس يقابل عبد الناصر ويخبره أنه قد تم طرده من الشركة، فيشعر عبد الناصر أنه لا يزال هناك إنجليز في الوطن يتمثلون في سيطرتهم على الشركة.

ويسجل الفيلم مشاهد عديدة تسجيلية تعكس كيف بدأت الفكرة في قلب وعقل عبد الناصر، وكيف صارت قابلة للتطبيق. كما أن الفيلم مزج بين الواقع والخيال فهناك شخصية الأم الصعيدية التي تأتي بكفن أحد أبناء القرية الذين استشهدوا أيام حفر القناة لعبد الناصر الذي ثار لهم أخيراً.

ولعل ذكاء عنوان الفيلم يعكس الحالة التاريخية في تلك الآونة، فقد رأى البعض أنه يعني بأن الرئيس يعيش تلك الأيام باعتبار أنها مصيره ومصير الوطن معاً.⁵⁷

وربما كان العنوان يعني أن المؤلف اختزل تاريخ عبد الناصر كله في قرار التأميم عام 1956، وذلك يعني ما لهذا القرار من أهمية كبرى في تاريخ عبد الناصر إن لم يكن الأهم على الإطلاق.

المسلسلات

لا شك أن المسلسلات، خاصةً التي قدمت في الفترة ما بين تأميم القناة والعدوان الثلاثي، قد لعبت دوراً مهماً ليس فقط في التعبير عما يعتمل في الوجدان المصري، ولكن أيضاً في تعبئة الشعور العام والصمود في مواجهة تحديات ما بعد التأميم.

ومن تلك المسلسلات مسلسل "طريق الألفام" الذي كتبه نعمان عاشور وقُدِّم في الإذاعة المصرية في فترة العدوان الثلاثي، وكان المصريون يتابعونه مع ما يتابعون من بيانات عسكرية.⁵⁸

وأيضاً مسلسل حمل اسم "دماء على الصحراء" وأذيع في تلك الفترة الحرجة، وتعرض لمعاناة المصري منذ حفر القناة حتى تأميمها وما تلى ذلك من عدوان على أراضيه.⁵⁹

أما المسلسل التلفزيوني "بوابة الحلواني" فقد سعى لإنصاف فترة القرن التاسع عشر الذي تم مسخه سينمائياً لحساب السياسة.⁶⁰

وعلى الرغم من أنه ليس دراما تاريخية مباشرة، إلا أنه احتوى على رموز مهمة، فبوابة الحلواني أو الفرما هنا هي بوابة مصر سياسياً واقتصادياً التي نفذ منها الأجنبي أو الاستعمار. ولأول مرة يخرج المشاهد وهو متعاطف مع شخصية إسماعيل، حيث ظهر لأول مرة في صورة بطل تاريخي مأزوم طموح للإصلاح في مجتمع تقليدي، ولأول مرة يظهر أيضاً في عمره الحقيقي.

والمؤلف يقدم رؤية من خلال أعماله الخاصة بقصة القناة، ومنها هذا المسلسل حيث يقدم قناة السويس على أنها محور السياسة المصرية طوال الأعوام الماضية منذ ظهرت فكرة حفر القناة.⁶¹

الشعر والزجل

من المصادر المهمة الأخرى والتي تعكس الوجدان الشعبي وردود الأفعال الشعبية تجاه الحدث التاريخي "الشعر". وهو يعتبر من أهم المصادر التاريخية فنحن جميعاً نتذكر أشعار الإلياذة والأوديسا وأهميتها في تاريخ أوربا القديم، وكذلك الشعر الجاهلي الذي يعتبر المصدر الأساسي لتاريخ العرب قبل الإسلام.

ومن ذلك نذكر الأشعار التي كتبها عبد الله النديم يصف أحوال مصر نتيجة لتورط إسماعيل في الديون والقناة، ومنها ما كتبه من أزجال مستوحاة من كلمات البسطاء مثل

التندر على كبير أغوات والدة الخديو إسماعيل:

شوف الأغا في النغنغا
زو التيران في المزرعة
لو كنت أنا صاحب الأغا
كنت اشتريه بردعة⁶²
وأيضاً قوله:
أهل البنوكة والأطيان
صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشي عريان
ممعاه ولا حق الدخان

شرم برم حالي غلبان⁶³

وإذا نظرنا إلى الفترة التالية لعبد الله النديم لا يمكن إغفال بيرم التونسي فهو رائد مصري من رواد شعر العامية، ارتبطت أعماله بالتعبير عن قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية بأسلوب نقدي ساخر ولاذع.⁶⁴

ومن أهم أعمال بيرم ما كتبه عما تمثله القناة من أعباء على مصر، إضافةً إلى ما جاءت به من تدخل أجنبي، فقد كتب تحت عنوان "القنال":

البحر الطويل كام ميل وفي البحر كام قدح
أزرق جميل يضوي في شمس المغارب
شيك شطوط الهند في الشط لندرة
بقيت تخطينا الأمم الجنايب
فتحننا باب الدار حسب الوالي البجم
بقت زريبة للضيوف والحبايب
جابو المهندس شغل الناس والفلق
فتح لها طاقة تجيب المصايب
كان القنال في السوق ألا أونا ألا دوى
سبتوه ملقح واشتريتو الركايب
فين البلغ ويا العتيقة المرصصة
تنزل على مخاخ ولاد الخرايب⁶⁵

أما صلاح جاهين فيمثل بحق التاريخ الشعري لثورة يوليو، ومن أهم كتاباته أبيات بعنوان "زفة" والتي كتبها بمناسبة أزمة انسحاب المرشدين الأجانب بعد تأمين القناة، وقرار الحكومة المصرية بسرعة تدريب مرشدين مصريين حتى لا تتوقف حركة الملاحة في القناة، وقال فيها:

محللك يا مصري وإن ع الدفة
والنصرة عامله في القنال زفة
حيوا الرجال السمر في السفينة
حيوا اللي جاهدوا عشان ما يفرح واديننا
أنا قلبي فاكر لسه مين اللي جارحه
ولولا يوم النصر ما اتلم جرحه
شفت القنال في إيدين رجال من بلادي
رفرف عليهم قلبي من كتر فرحه⁶⁶

الأغنية

من خلال مراجعة الأغنيات التي ترددت خلال فترة ما بعد التأميم أو العدوان الثلاثي الذي أعقبه، يمكن أن نرصد مشاعر الشعب إزاء ذلك، فلا ننسى هنا الجهود التي بذلها الشعراء والفنانون في كتابة الأناشيد الحماسية بالفصحى والعامية وتم تلحينها، ومنها قصائد بيرم التونسي وصلاح جاهين وآخرين.

ومنها نشيد زفة لصلاح جاهين الذي سبق أن ذكرناه، كما نذكر منها النشيد الذي كتبه صلاح جاهين ولحنه كمال الطويل وغنته أم كلثوم ويقول:

والله زمان يا سلاحي
اشتقت لك في كفاحي
انطق وقول أنا صاحي
يا حرب والله زمان
والله زمان على الجنود
زاحفة بترعد رعود

وحالفة تروح لم تعود
إلا بنصر السماء
هموا وضموا الصفوف
شيلوا الحياة على الكفوف
ياما العدو راح يشوف
منكم في نار الحمى
يا مجد يا مجدنا
ياللي اتبنيت عندنا
بشقانا وبكدنا
عمرك ما تبقى هوان
ونذكر هنا أن النشيد كتبه صلاح جاهين خلال فترة الحرب ثم استكمله بجزء آخر
نشر عام 1960.

أيضاً الأغنية الجماعية التي كتبها صلاح جاهين وتقول:
هنحارب هنعارب كل الناس ح تحارب
مش خايفين م الجاين بالملايين ح نحارب
أما النشيد الذي كتبه عبد الله شمس الدين:
الله أكبر فوق كيد المعتدي
والله للمظلوم خير مؤيد
أنا باليقين وبالسلاح سأفتدي
وطني ونور الحق يسطع في يدي
يا هذه الدنيا اطلّي واسمعي
جيش الأعادي جاء يبغي مصرعي
بالحق سوف أردّه وبمدفعي
فإذا فنت فسوف أفنيه معي

هذا النشيد تم تلحينه في الإذاعة المصرية وسجل وبث على الفور، ولأنه كان غناء جماعي أو كورالي فقد شارك في الغناء العاملين والموظفين في الإذاعة آنذاك.

وتبقى أغنية الفنانة فايدة كامل:

دع سمائي فسمائي محرقة

دع قتالي فقتالي مغرقة

واحذر الأرض فأرضي صاعقة

دع سمائي... دع قتالي

أنا شعب وفدائي وثورة

ودم يصنع للإنسان فجره

هذه الأغنية كتبها كمال عبد الحميد وبلغ من قوتها أنها وصفت بأنها صاروخ موجه في صدر الأعداء. ويذكر أن جولدا مائير صاحبة ثائرة أسكتوا هذا الصوت، فكان أن قامت إحدى وعشرين طائرة بضرب محطة الإذاعة في أبي زعبل، وكان وقع ذلك على النفوس أشد من دك العاصمة نفسها، ومن قتل الأبرياء وغيرها من كوارث الحروب التي لا نهاية لها، وكان إصلاح الإذاعة وإعادة بث أغنياتها بمثابة عودة الروح للأمة بأسرها.

الحق، لقد أدت هذه الأناشيد نفس الدور الذي أدته القصائد الشعرية في أثناء الحروب الصليبية وهي القصائد التي أطلق عليها في التاريخ اسم "المقدسيات" نسبة إلى بيت المقدس، لأنها كانت تدور حوله وتحض المسلمين على استرجاعه من أيدي الصليبيين. لقد كان لهذه المجموعة من الأغنيات من التأثير الكبير في نفوس الجماهير، ما ارتفع بالروح المعنوية للأمة إلى الدرجة التي ليست فوقها من مزيد.

وهناك أغنية عبد الحليم حافظ "حكاية شعب" التي كتبها أحمد شفيق كامل، وحكى فيها تاريخ شق القناة، والاحتلال البريطاني لمصر ومحاولة بناء السد العالي رغم أنف القوى الاستعمارية العالمية.

هذه الأغنية لم تلعب دوراً معنوياً خلال فترة الحرب، حيث أن عبد الحليم قد غناها بعد ذلك بأربع سنوات في الاحتفال بذكرى التأميم والعدوان، إلا أنها تعد ملمحاً هاماً لمدى تفاعل جماهير الشعب المصري مع مجريات الأحداث الوطنية ومشاركته فيها، ففي حين وقع عبء التعبئة على أصوات وحناجر أم كلثوم وفايدة كامل والمجموعة، كان دور أغنيات عبد الحليم

دورًا إحتفاليًا ورصدًا لمشاعر الأمة آنذاك.

وهكذا نجد أن القناة التي اختزلت كل موقع مصر الجغرافى والاستراتيجى فى شريط مائى قد جددت شباب موقع مصر لكنها أيضاً- ولم يكن هناك مفر من ذلك- جعلت مصر بوابة دموية استراتيجية كما هى بوابة ذهبية تجارياً، كما ارتبط المشروع منذ بدايته بما يجرى تحت المائدة من صراعات بين دول وقوى ومصالح، وكذلك كانت المرأة التى رأى فيها الشعب المصرى تطوره وتحضره وأخيراً الجسر الذى عبر عليه المحتل لاحتلال مصر وأيضاً الجسر الذى عبر عليه المصريون لاسترداد حريتهم وكرامتهم القومية .

وليس أدل على استمرار مكانة القناة في الوجدان المصري من أنه في عام 2007 نشرت جريدة الأهرام خبراً بعنوان "تعويض أحفاد السخرة في قناة السويس"، جاء فيه أن رجل أعمال ألماني من أصل مصري يعتزم مقاضاة شركة قناة السويس، التي تولت حفر قناة السويس وتأسست عام 1858، والتي لاتزال تمارس نشاطها حتى الآن في مجالات الغاز والكهرباء والبنوك والمياه، ويطالبها بدفع تعويضات لأسر العمال المصريين الذين عملوا بالسخرة في حفر القناة، وعددهم يقارب المائة وعشرون ألفاً ومات معظمهم أثناء الحفر، وذلك على غرار ما قامت به بعض الشركات الألمانية حين دفعت تعويضات بالمليارات لأسر بعض الفئات والعائلات التي تضررت من هذه الشركات، رغم عدم ثبوت هذا الضرر بشكل قطعي.

ويتساءل هذا المواطن كيف نسكت ونتغاضى عن استغلال شركة قناة السويس لآلاف المصريين بالسخرة، وهو الأمر الثابت تاريخياً، ونتركها تكسب وتربح، بل والأدهى أنها تتبرع ببعض أموالها لبعض الأعمال الخيرية في مختلف دول العالم إلا مصر، دون أن تفكر في تعويض هؤلاء المصريين!!؟

حقاً إن قناة السويس "ملحمة مصرية" ربما لم تكتمل فصولها بعد!

الهوامش:-

- 1 الجمهورية: السنة الثالثة، العدد 950، السبت 28 يوليو 1956؛ الأهرام: السنة 82، العدد 25438، السبت 28 يوليو 1956.
- 2 أنور السادات: قادر وفاجر، الجمهورية، العدد السابق.
- 3 أنور السادات: خطة القراصنة، الجمهورية، العدد 953، السنة الثالثة، الثلاثاء 31 يوليو 1956.
- 4 أنور السادات: انبشوا قبوركم، الجمهورية، الخميس 12 أغسطس 1956، العدد 955، السنة الثالثة.
- 5 أنور السادات: احتار دليلى، الجمهورية، السنة الثالثة، العدد 952، الإثنين، 30 يوليو 1956.
- 6 أنور السادات: تيجي تصيده يصيدك، الجمهورية، السنة الثالثة، العدد 954، الأربعاء أول أغسطس 1956.
- 7 سامي جوهر: خطوة بخطوة، الجمهورية، العدد السابق.
- 8 نفسه.
- 9 نفسه.
- 10 كامل الشناوي: بأظفرنا حفرناها، الجمهورية، السنة الثالثة العدد 954، الأربعاء أول أغسطس 1956.
- 11 عبد الرحمن الخميسي: من الأعماق، الجمهورية، نفس العدد.
- 12 أحمد الصاوي محمد: ما قل وذل، الأهرام، العدد 25438، السنة 82، السبت 28 يوليو 1956.
- 13 الأهرام: السنة 82 العدد 25439 الأحد 29 يوليو 1956.
- 14 أحمد الصاوي محمد: المرجع السابق.
- 15 نفسه.
- 16 طه حسين: امتحان، الجمهورية، السنة الثالثة العدد 952، الإثنين 30 يوليو 1956.
- 17 محمد حسنين هيكل، على ضوء مصلحة العالم... تعالوا نتكلم؟! الأخبار، 3 أغسطس 1956.
- 18 محمد حسنين هيكل: رقعة على بنطلوني، الأخبار، 30 يوليو 1956.
- 19 أحمد الصاوي محمد: المرجع السابق.
- 20 أنور السادات: التار... التار، الجمهورية، السنة الثالثة، العدد 951، الأحد 29 يوليو 1956.
- 21 أحمد لطفي حسونة: هذا الرجل هوايته مجد مصر، الأخبار، الأحد 29 يوليو 1956.
- 22 خالد محمد خالد: المفهوم التاريخي لجمال عبد الناصر، الأخبار، الأحد 29 يوليو 1956.
- 23 إحسان عبد القدوس: هذا الرجل هو الشعب، روزاليوسف، العدد 1468، 30 يوليو 1956.
- 24 الأخبار، 3 أغسطس 1956.
- 25 إدوين مولر: جمال عبد الناصر هل هو أمل للغرب أم خطر عليه؟! ريدرز دايجست، المختار، السنة الأولى، أغسطس 1956.
- 26 مجلة فرعون، السبت 1 مارس 1930.
- 27 الأخبار، الأحد 29 يوليو 1956.
- 28 روزاليوسف، العدد 1468، الإثنين 30 يوليو 1956.
- 29 نفسه.

- 30 الشعب: السنة الأولى، العدد 147، الثلاثاء 30 أكتوبر 1956.
- 31 الشعب: السنة الأولى، العدد 150، الجمعة 2 نوفمبر 1956.
- 32 Arnoux, Hippolyte, Le Canal de Suez vers 1880, Photographie de l'Unions des Mer, Paris, 1996/97
- 33 جميع الصور مستمدة من: أرشيف الهلال، نوفمبر 1956.
- 34 متحف الفن المصري الحديث، دار الأوبرا المصرية، القاهرة.
- 35 عبد اللطيف حمزة: الإعلام في حرب السويس، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 5، إبريل 1963، ص 97.
- 36 مجلة إبداع، العدد الثاني، السنة الثالثة، القاهرة، فبراير 1985، ص 88.
- 37 نفسه، ص 87.
- يذكر كاتب المسرحية أن عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين كان حاضراً الاحتفال بجائزة المسرحية وربت على كتفه مشجعاً وهو يردد: "أغفر لك العامة في هذه المرة ولكن لن أغفر لك استعمالها في "الناس اللي تحت".
- 38 مجلة إبداع، نفس العدد، ص 92.
- 39 نفسه، ص 93.
- 40 نفسه، ص 94.
- 41 نفسه، ص ص 109-110.
- 42 كانت أول مسرحية تعرض لألفريد فرج على المسرح القومي ونال عنها ميدالية مجلس الفنون والآداب التذكارية. ألفريد فرج: صوت مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1990، ص ص 183-184.
- 43 نفسه، ص ص 188، 189.
- 44 نفسه، ص 197.
- 45 العمل من تأليف الدكتور سيد خاطر، الأخبار الأربعة 14 يونيو 2006، الصفحة العشرون.
- 46 ستراتيس تسيركاس: نور الدين بومية، ترجمة: يني ميلاخرينودي، مصر في الأدب اليوناني، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2005.
- 47 نفسه: مقدمة المترجم، ص ص 15-17.
- 48 نفسه، ص 11.
- 49 إحسان عبد القدوس: لا تطفئ الشمس، القاهرة، 2005.
- 50 نفسه، ص ص 557-571.
- 51 يوسف السباعي: نادبة، القاهرة، 1997، ص ص 436-449.
- إخراج حلمي رفلة 1962، شارك في السيناريو والحوار: عبد الحميد جودة السحار ونيازي مصطفى وصالح جودة.
- 52 محمود قاسم: الفيلم التاريخي في مصر، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص 197.
- 53 نفسه، ص ص 202-203.

- 54 أخرجته علي بدرخان وألفه صلاح جاهين عام 1978، "رغم أن الملحمة تتحدث عن معاناة المصريين أثناء حفر القناة إلا أن أصل الملحمة كانت القبض على أحد الهاربين من تهريب الملح ومؤرخ أول أبيات الملحمة تاريخها في شهر يوليو 1930 ثم تم توظيفها بعد ذلك للتعبير عن فترة حفر القناة". حوار مع الشاعر عبد الرحمن الأبنودي يوم 25 يونيو 2006.
- 55 محمود قاسم: المرجع السابق، ص ص 299-300.
- 56 محمود قاسم: المرجع السابق، ص 302.
- 57 نفسه، ص 304.
- 58 مجلة إبداع: العدد الثاني، السنة الثالثة، فبراير 1985، ص 87.
- 59 الأهرام، الجمعة 2 نوفمبر 1956.
- 60 نفسه، ص 203.
- أدى الدور في المسلسل "محمد وفيق"، بينما أداه في فيلم ألمظ وعبد الحامولي الممثل "حسين رياض" وفي مسرحية سيدتي الجميلة الممثل نظيم شعراوي.
- 61 حوار مع محفوظ عبد الرحمن بتاريخ 24 يونيو 2005.
- 62 سيد عشاوي: العيب في الذات المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 123.
- 63 إبراهيم حلمي: رؤية النديم في نقد وتقويم الحياة الفولكلورية المصرية، مائة عام على وفاة النديم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1997، ص ص 43-44.
- ولد في الإسكندرية في 3 مارس 1893 وسمي التونسي لأن جده كان تونسياً.
- 64 قال عنه أمير الشعراء "أحمد شوقي" أخشى على الفصحى من "بيرم"، وذلك تقديراً لموهبته الشعرية حتى أطلق عليه "شاعر الشعب".
- 65 بيرم التونسي: المجموعة الكاملة لشاعر الشعب، القاهرة، سلسلة الأدب، 2005، ص ص 279، 280.
- 66 صلاح جاهين: عن القمر والطين، سلسلة الروائع، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص ص 76، 77.

ثامناً:

القناة بالوثائق والطوابع

رؤية متحفه

د. منى الصياد
رنا محمد إبراهيم

**توثيق تاريخ قناة السويس
من طوابع البريد والميداليات والعملات التذكارية
خلال 150 عام 1869: 2019
(المعرض التاريخي لهيئة قناة السويس)**

د. مني جلال الصياد ، أ. رنا محمد ابراهيم

قناة السويس من أبرز رموز مصر وأهم ممراتها المائية، وكواحدة من أهم المجارى البحرية فى العالم كله ومصدر هام من مصادر الدخل القومى لمصر، ظهرت "قناة السويس" أكثر من مرة على طوابع البريد المصرية فى المناسبات المختلفة، ليس فقط المناسبات المرتبطة بذكرى افتتاحها وتوسيعاتها، بل أيضاً فى ذكرى الحروب والمشروعات الادارية، و التطور فى مجال النقل البحرى و التطور السياسى و الاقتصادى المرتبط بالدولة المصرية عبر 150 عام من 1869 الى 2019 م .

وان دراسة تاريخ و تطور العملات التذكارية و الميداليات التذكارية و طوابع البريد عبر 150 عام من تاريخ قناة السويس . يعتبر دراسة تاريخية و فنية و اقتصادية و سياسية و ذلك من خلال دراسة فنية و تحليلية لاهم الرموز و العناصر التى شكلت تاريخ مصر الحديث ، مثل دراسة اللغة المتداولة ، العلامات و الرموز و تاشارات و الاوسمة ، المبانى الاثرية التراثية و الاعلام و اسماء رؤساء هيئة قناة السويس و اسماء رؤساء الدولة . واهم الاحداث السياسية و الاقتصادية و البحرية و الدولية و اهم الاتفاقيات الدولية و العلاقات الخارجية السياسية مع الدول الاخرى عبر العصور . لذا كان من الضرورى دراسة اهم الميداليات التذكارية و العملات الرسمية و طوابع البريد لتاريخ تاريخ قناة السويس من خلال الرموز و العلامات الفنية .

❖ مصطلحات البحث :

- الأوسمة والانواط : هى وسائل لمظاهر التكريم لشخص نتيجة عمل بطولى او يأتى تكريما لعطاء مهم او تعبيرا عن الاعتراز بدور أداء.

- العملات التذكارية : المتداولة هى التى تكون قيمتها التجارية مساوية للقيمة الاسمية المكتوبة عليها ومن أمثلتها العملات المصنوعة من الكوبرنيكل و البرونز.

❖ أهداف البحث :

- إلي أي مدى (تعتبر العملة التذكارية و طابع البريد) من أهم أدوات توثيق الأحداث التاريخية الهامة و المناسبات الرسمية.

- أهمية دراسة (العملات التذكارية و طوابع البريد و الميداليات الرسمية)

توثيق تاريخ قناة السويس من طوابع البريد والميداليات والعملات التذكارية

كمصدر لدراسة (اللغة و الاعلام و الأحداث و المناسبات و الرموز الرسمية)
الخاصة بالدولة المصرية.

- أهمية تاريخ قناة السويس عبر العصور تم توثيقه (بالعملات التذكارية و طوابع
البريد منذ مائه و خمسون عاما لدراسة تاريخ مصر الحديث)

❖ منهجية البحث:

يعتمد البحث على الدراسة النقدية و التحليلية لأهم الرموز و العناصر التصميمية
الشهيرة و المثلة للدولة المصرية عبر العصور من خلال دراسة طوابع البريد و العملات
التذكارية و العملات المعدنية خلال المائة و خمسون عاما الماضية منذ 1869 : 2019.

❖ الاطار النظرى :

إن مصر اعتادت في عهد ما قبل الثورة علي سك عملاتها بدور السك الأجنبية , ومع
بداية الثورة أنشأت دار سك العملة المصرية, وبدأ الإنتاج عام 1954 لبعض العملات صغيرة
القيمة ثم تعاظم نشاط الدار لتلبية احتياجات بعض الدول العربية في سك عملاتها ومنها
سوريا واليمن والمملكة العربية السعودية وذلك لأنها كانت دار السك الوحيدة في الشرق
الأوسط , وقامت دار السك المصرية بعد ذلك بإصدار العملات التذكارية لتخليد المناسبات
الوطنية والأحداث التاريخية المهمة وكانت إما من الذهب أو الفضة .

والجدير بالذكر أن المرسوم الملكي الخاص بإنشاء دار سك العملة المصرية صدر عام
1950, وتم إنشاء دار السك لتقليل النفقات الباهظة التي كانت تعود علي دار السك الأجنبية
ولسد احتياجات التداول داخل مصر , وكانت دار سك العملة تمثل مظهرا من مظاهر قوة
وسيادة الدولة , وبدأ الإنتاج الفعلي للعملة المعدنية في الصدور منتصف عام 1954, وكانت
الآلات المستخدمة تأتي من ألمانيا وإنجلترا.

وتتعامل بعملاتها النقدية، ستجد على كل عملة شكلا مختلفا، فتارة تجد مسجدا أثريا،
وأخرى تجد أحد الفراعنة، وثالثة تجد إنجازات حققتها مصر مثل إنشاء قناة السويس
الجديدة.

وفي عصر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، تعد عملة "العاصمة الإدارية" ، أحدث
عملة تصدرها مصر تحمل مجسما لمباني العاصمة مع كلمتي "العاصمة مصر" ، كما يصدر
معها عملات منقوش عليها "الريف المصري الجديد" و "مدينة العلمين الجديدة" ، وسبقها

إصدار عملات تحمل مجسم سفينة مع كلمات "قناة السويس الجديدة" ..

والاحتفال بالمناسبات السعيدة والإنجازات المصرية برسمها على العملات النقدية ليس بالأمر الغريب على مصر، ففي عصر الخديو إسماعيل صدر عدد من العملات التذكارية بمناسبة افتتاح قناة السويس، لتكون بداية ظهور قناة السويس بشكل مستمر على العملات المصرية.

وأصدر الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر، عملة تذكارية في عيد الجلاء عام 1956، وعملة فضية عام 1956 بقيمة 25 قرشا بمناسبة تأميم شركة قناة السويس

وفي عصر الرئيس السادات، صدرت عملة فضية تذكارية بقيمة 10 قروش بمناسبة إعادة فتح قناة السويس في عام 1976، فضلا عن عملة فضية بقيمة جنيه بمناسبة الافتتاح الثالث لشركة قناة السويس عام 1981، كما صدرت عملة تذكارية بقيمة جنيه بمناسبة اليوبيل الفضي لذكرى تأميم شركة قناة السويس.



كما صدرت عملة بقيمة 5 جنيهات فضية عام 1995 بمناسبة ذكرى مرور 100 عام على إنشاء حديقة الحيوان، بالإضافة إلى عملة فضية بقيمة جنيه صدرت عام 2006 بمناسبة اليوبيل الذهبي لذكرى تأميم شركة قناة السويس.

ووثقت وزارة المالية ثورة 25 يناير 2011، وذلك بطرح عملات تذكارية فضية من فئتي الجنيه الواحد والخمسة جنيهات بمناسبة الاحتفال بالعيد الأول لثورة 25 يناير، ونقش على الوجه الأول لتلك العملات شعار الثورة "كرامة، حرية، عدالة اجتماعية"، بالإضافة إلى يد إنسان ترمز لتماسك الشعب المصري وكتبت حولها عبارة ثورة يناير ورقم 25، بينما نقش على الوجه الثاني اسم جمهورية مصر العربية .

❖ طابع البريد أو الطابع البريدي : علامة مميزة توضع على أغلفة ومظارف الرسائل أو الرزم المعدة للإرسال بالبريد تبين بأن أجرة البريد مدفوعة مسبقاً. الطابع يمكن ان يلصق على وثيقة ما تبين بان الرسوم قد دفعت وان الوثيقة أصلية ومعتمدة.

تصدر الدول الطوابع البريدية بمناسبات مختلفة تخليداً لتلك المناسبة وتباع لاستخدامها في البريد إضافة لجامعي الطوابع والهواة الذين يبحثون عن الطوابع النفيسة والقديمة والنادرة.

وقد تم إصدار أول طابع بريدي في إنجلترا 6 مايو عام 1840 وكان يحمل صورة الملكة فيكتوريا وقد اقترح الصورة السير رولاند هيل؛ ثم صدرت طبعتان من هذا الطابع إحداها باللون الأسود والأخرى باللون الأزرق. ثم كانت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني دولة في العالم، وقد أصدرت طابعاً في نيويورك عام 1842 يحمل صورة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج واشنطن. ثم تبعتها مقاطعتي جنيف وزيورخ في سويسرا ثم البرازيل عام 1843. وفي أول يناير 1849 أصدرت فرنسا طابعاً يحمل الشكل الرمزي الدال على الحرية وقد استبدلت بهذا الشكل عام 1852 صورة الأمير لويس نابليون بونابرت، وفي عام 1853 استبدلت العبارة المدونة لله الجمهورية الفرنسية لله بعبارة الأمبراطورية الفرنسية. تلتها بعد ذلك عدة بلدان، من بينها بافاريا (ألمانيا) عام 1849 وقد صدر أول طابع في مصر عام 1866 في عهد الحكومة الخديوية. بدأ بعض هواة جمع هذه الوريقات الملونة الصغيرة بجمعها في صناديق خشبية أو كتب أو حتى قاموا بتعليقها على جدران الحائط. أول ألبوم لجمع الطوابع تم طرحه للأسواق في عام 1862.

أولاً :- طوابع بريد خاصة بقناة السويس

1 - في الفترة من 1859م إلى عام 1869م

في عام 1859 ، أنشأت شركة القناة البحرية في السويس نظامها البريدي الخاص لنقل البريد الإداري بين مواقع عملها ومكاتبها في الإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس. في وقت لاحق ، في عام 1860 ، أبرمت اتفاقية مع شركة Posta Europea لنقل بريدها إلى أقرب مكتب Posta Europea: دمياط أو السويس أو الزقازيق. استمر هذا الترتيب حتى عام 1865 ، عندما استولت الحكومة المصرية على Posta Europea ، وبعد ذلك استأنفت الشركة تشغيل نظام البريد الخاص بها. كانت خدمة نقل البريد مجانية للبريد الشخصي والتجاري لموظفي الشركة وغيرهم من سكان منطقة القناة. في نوفمبر 1867 ، لتغطية تكلفة هذه الخدمة ، تقرر فرض رسوم على نقل البريد الخاص ، ليصبح ساري المفعول من 1 يوليو 1868. ونتيجة لذلك قدم مقر الشركة في باريس طلباً لطوابع البريد في فئات 1 و 5 و 20 و 40 سنتيم مع شركة باريس

شيزود أين و تافرنييه. طُبعت هذه بالطباعة الحجرية ، مع سطح الطباعة المكون من حجر يبلغ طوله 20 سنتيمترا مبني على 120 عملية نقل حجرية فردية مأخوذة من حجر أحادي الصورة. تتكون أحجار الطباعة الثلاثة الأخرى التي يبلغ عددها 120 ظهوراً من 30 عملية نقل مأخوذة من حجر متوسط من أربع صور.




2 - طابع بريد خاصة بقناة السويس بعد التأميم


ونستعرض لكم أبرز الطوابع القديمة التي احتفت بقناة السويس في مناسبات مختلفة:

طابع بريد تذكاري صدر عام 2001	
<p>صدر الطابع بمناسبة الاحتفال بافتتاح كوبرى قناة السويس، الذى يربط بين قارتى أفريقيا وآسيا. وتبلغ قيمته 155 قرشاً.</p>	

طابع بريد تذكاري صدر عام 1969	
<p>للاحتفال بمناسبة الذكرى المئوية لافتتاح القناة بـ خريطة العالم وموقع قناة السويس بالنسبة لقارتى اسيا و افريقيا ومركبين شرايعيتين مختلفين فى الحجم و صورة تعبيرية لحفر القناة بالفاس و القفة . صادر عن الجمهورية العربية المتحدة تبلغ قيمته 20 مليماً.</p>	

طابع بريد تذكاري صدر عام 1980	
<p>كتب فى المقدمة مصر EGYPT ويحمل سفينتين الاولى حمولة 150000 ألف طن و الثانية 60000 طن لتبين مدى التطور و احجام و حمولات السفن المارة فى القناة عام 1980 م</p> <p>كرمز للاحتفال بتطوير قناة السويس وافتاح التفرعة الثالثة للقناة عام . الطابع بقيمة 70 مليما.</p>	

طابع بريد تذكاري بمناسبة اعادة الملاحة فى قناة السويس عام 1985	
<p>طرح الطابع بمناسبة مرور 10 سنوات على إعادة افتتاح قناة السويس وعيد ثورة 23 يوليو لذا يحمل خريطة قناة السويس وعلم مصر يحتضن غصن الزيتون بداخلهم سفينتين شراعتين فئة الخمسة قروش.</p>	

طابع بريد تذكاري صدر عام 1957	
<p>كتبت عبارة . تأميم شركة قناة السويس - ضمان حرية الملاحة يحمل صورة رمزية لمركب تعمل بالفحم وخريطة طولية لقناة السويس و الشعار الملكى الهلال و ثلاث نجوم باللون الابيض على خلفية زرقاء فئة 100 مليم .</p>	

طابع بريد تذكاري صدر عام 1975

يحمل الطابع اسم جمهورية مصر العربية . EGYPT رسم خريطة قناة السويس، الكرة الأرضية و من اليمين الرئيس أنور السادات يحمل شعار « لخير شعبنا و لخير العالم توقيع انور السادات ، و بجوار سفينتين عملاقتين تحمل احدهما اسم السلام ، كرسالة سلام للعالم اجمع » 5 يونية 1975 بمناسبة الاحتفال بإعادة فتح قناة السويس بعد تعميق الفاطس من بقيمة 110 مليما



طابع بريد صادر عام 1963

يحمل الطابع عنوان الجمهورية العربية المتحدة يحمل صورة لسباح وخلفه رسم تحديدي للكرة الأرضية وخريطة قناة السويس و البحر المتوسط باللون الازرق ، رمزاً لسباق قناة السويس فى سباحة المسافات الطويلة بقيمة 10 مليمات.



طابع بريد اصادر عام ١٩٩٤ بريد جوى

يظهر به المنصة الرئيسية لحفل افتتاح قناة السويس 1869م و خريطة القناة التى تضم ملوك و رؤساء العالم ، بمناسبة مرور 125 عام على افتتاح قناة السويس ، مكتوب باللغة العربية و الإنجليزية . الطابع فئة 80 قرشا .



نموذج ثانى لطابع بريد تذكارى صدر عام 1994

بمناسبة مرور 125 عاماً على افتتاح القناة مصر EGYPT ، مكتوب باللغة العربية و الإنجليزية ، على اليمين نماذج لمجموعة من المراكب الشراعية مختلفة الاحجام . بجوارها قارة افريقيا ورسم توضيحي لمسار طريق راس الرجاء الصالح . وعلى اليسار خرطوشة فرعونية خاصة باسماء ملوك الدولة المصرية القديمة تحمل شكل تقريبي لخريطة قناة السويس ، للدلالة على ان قناة السويس فكرة فرعونية الطابع بقيمة 15 قرشاً



طابع بريد اصادر عام 2006 بمناسبة مرور 50 عام على تأميم قناة السويس مصر EGYPT اليوبيل الذهبى لتاميم قناة السويس

ق س الشعار الرسمى لقناة السويس بعد التاميم الحروف الاولى باللغة العربية قناة «ق» السويس «س» داخل دائرة ال 50 و بجوارها خريطة قناة السويس و مبنى القبة ببورسعيد مبنى اثرى ذو طراز اسلامى ضمن المبانى المشهورة على مستوى العالم . وفى الاسفل نموذج لمركبين الاولى عملاقة تمثل تطور السفن عام 2006 و الاخرى صغيرة تمثل عام 1956 م رمز اللون الاصفر للارض و اللون الازرق للبحر المتوسط ، فئة الطابع ثلاثون قرشا.





3 - طوابع بريد خاصة بافتتاح قناة السويس الجديدة 2015



طابع بريد بمناسبة الاحتفال بافتتاح قناة السويس الجديدة اغسطس 2015

فئة 2 جنية و 3 جنية و 4 جنية.

الذى يحمل تصميمه صورة لسفينتين متقابلتين فى القناة الاصلية والجديدة، وسنابل القمح فى منتصف التصميم تتجه نحو الشمس، ترمز إلى النماء والخير الذى سيعود على المنطقة والشعب المصري. وأوضح أن الطريق بين القناتين هو طريق التنمية الذى استمدت عناصره من الحضارة المصرية القديمة ، ويرمز لها بالأهرامات ومفتاح الحياة رمز الخير عند الفراعنة ، ثم خط الأفق فى خلفية القناة فى منتصفها الشمس التى ترمز الى الانتشار والخير، وتشمل فى زخارفها زهرة اللوتس الفرعونية، رمز الجمال على جانبي الافق ومبنى هيئة القناة القديمة.

❖ دراسة نقدية لبعض الرموز المرتبطة بطوابع قناة السويس عبر العصور:

- هناك بعض المفاهيم المرتبطة بعالمه قناة السويس مثل (خريطة العالم -علاقة القارات بموقع قناة السويس) و ذلك من خلال مبدأ اتفاقيه القسطنطينيه "1888" التى تنص علي " ان لجميع سفن العالم الحق فى عبور قناة السويس ما لم تكون فى حاله حرب مع مصر، " و من هذا المنطلق تركز فكر المصمم علي دراسته أهمية قناة السويس بالنسبة للملاحة العالمية و العالم أجمع.

- بعض العناصر التصميميه المرتبطة بتطور الملاحة العالمية مثل:

❖ شكل لخريطة قناة السويس (الجغرافية) تطور شكل و حجم السفن المرسومه خلال (مائة عام) و مدي التطور فى احجام و أعماق غاطس السفن و الي اي مدي واكبت حركه تطور السفن تطور الغاطس عبر السنين.

- الالوان : تغلب علي الطوابع (الازرق بدرجاته) فى لون البحر المتوسط و قناة السويس و السماء و اللونى الاخضر و الاصفر الواضح فى الارض .

توثيق تاريخ قناة السويس من طوابع البريد والميداليات والعملات التذكارية

- (بعض الرموز الوطنية الرسمية): مثل علم مصر - غصن الزيتون كرمز للسلام العالمي- الشعار الملكي " هلال و ثلاث نجوم داخل دائره باللون الأبيض " .
- تطور (حجم الغاطس لقناه السويس) من 35 قدم عام 1956 الي 53 قدم عام 1980 ومن 62 قدم عام 2001 الي 66 قدم عام 2010 و استمر الغاطس 66 قدم حتى 2019.

- تطور شكل و لون علم مصر من الملكية "الهلال و الثلاث نجوم" عام 1923 الي جمهورية نسر و بداخله هلال و ثلاث نجوم بعد الثورة عام 1952

- تطور الدولة سياسيا من ملكية " لجمهورية "جمهورية مصر العربية" أو مصر.

- اللغة: اللغة المتداولة علي الطابع البريدي (العربية و الانجليزية) في المناسبات و الفئة المالية فترة ما بعد التاميم ، فترة قبل التاميم باللغة الفرنسية .

-التواريخ : (العربية الهجرية و الميلادية) باللغتين الانجليزية و العربية

ثانياً :- ميداليات خاصة بقناة السويس


1 - ميداليات تخص قناة السويس فى الفترة من 1859م إلى 1869م

ميدالية تذكارية بمناسبة افتتاح قناة السويس 17 نوفمبر 1869		
الظهر	الوجهة	
ميدالية تذكارية بمناسبة افتتاح قناة السويس 17 نوفمبر 1869 . الشركة العالمية لقناة السويس البحرية . مكتوبة باللغة الفرنسية . حفل الافتتاح العظيم للقناة البحرية .القناة سلام العالم.	يمثل امرأة رومانية ترفع فى يدها شعلة و اليد الاخرى تحمل غصن نبات . و امامها رجل يحمل فى يده جرة .	

ميدالية تذكارية خاصة بفردناند ديليسيبس 1952


الظهر	الوجهة	
شكل مركب من راس الحصان و خلفية خطاف بحرى و تاج ملكى كتب عليها شركة البريد السريع البحرية	الوجهة : بورتية للدبلوماسى الفرنسى فردناند ديليسيبس و خلفية خريطة لقناة السويس مصنوعة بطريقة نحت الريليف على برونز.	

ميدالية تذكارية تمثل افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية 17 نوفمبر 1869 .


الظهر	الوجهة	
خريطة قناة السويس محفورة بتضاريس جغرافية واضحة	بروفيل لرأس الدبلوماسى الفرنسى فردناند ديليسيبس.	

ميدالية تذكارية برونزية مكتوبة باللغة الفرنسية


الظهر	الوجهة	
اتفاقية التجارة الدولية . نحتت بشكل تعبيري على هيئة مركب شراعية تمر فى قناة السويس و يعلوها وشاح كتب عليه لفظ الاستيراد و التصدير . ينزل منه غصنين من النباتات الرومانية و فى الاسفل راسين للشعبان ابوفيس حامى القناة و جناحى حورس كرمز للحماية مستوحى من فكر و عقيدة المصرى القديم.	يظهر فيه خديوى مصر عباس حلمى باشا . بلباسة الملكى بالشارات و النياشين الملكية.	

ميدالية تذكارية دائرية تعود لعام 1869 م .		
الوجهة	الظهر	
يظهر فيه الخديوي اسماعيل باشا. بلباسه الملكي بالشارات والنياشين الملكية.	يظهر بها مشهد بعمق منظوري لمرور السفن بقناه السويس و كتب عليها تذكاري لفتح خليج السويس في سنه 1869م.	

و هي واحده من الميداليات التذكاريه التي وضعت للاحتفال الضخم لافتتاح قناه السويس و سميت بالميدالية الشعبيه و نقش عليها عاش الخديوي اسماعيل.

ميدالية تذكارية دائرية تعود لعام 1950 م .		
الوجهة	الظهر	
الوجه: نري وجوه اسماعيل باشا مؤسس الجمعية و الملك فؤاد الاول الذي أحيها و الملك فاروق الذي راعاها.		


وضعت في الذكرى ال 75 لتأسيس الجمعية الجغرافيه الملكية.

ميدالية تذكارية دائرية تعود لعام 1865 م.		
الوجهة	الظهر	
مركب شراعيه تبجر في القناه المستقبليه و كتب عليها بدايه اعمال الحفر في قناه السويس مصر.	عمله فته 20 سنت و كتب عليها المهندس بوريل و رئيس شركه الحفر لافالي و كومبيه.	

الأمم المتحدة لتطهير القناة ديسمبر 1956-1957.


الوجهة	الظهر	
يصور جنزيرا معدنيا مربوط برفاص مركب يعلوها شعار الامم المتحدة و فى الخلفية مبنى القبة ببورسعيد و رافعة ونش ترفع زورق صيد.	يظهر ونش رافعة كنموذج للالات الخاصة ببعثة الامم المتحدة لتطهير قناة السويس و هى دول المانيا الشرقية ، ايطاليا ، يوسغلافيا ، الدانمارك و السويد و كتب على الحواف الخارجية للميدالية . الامم المتحدة ،	


عملة تذكارية دائرية من البرونز بمناسبة ذكرى الافتتاح الثالث لقناة السويس
1981 فئة خمسة جنيهاً


الوجهة	الظهر	
الوجهة : يظهر فية ثلاثة من المراكب الشراعية بالمواجهة و بجوارها البوصلة و فى الاسفل نحت لشكل المياة بطريقة رسم الفنان المصرى القديم و فى اليمين غصن الزيتون .	جمهورية مصر العربية 1401هـ ، 1981 م	


ميدالية تذكارية دائرية من البرونز
بمناسبة تامين قناة السويس فى 26 يوليو 1956 باللغتين العربية والانجليزية

الوجهة	الظهر	
نموذج لمبنى القبة اشهر المباني الاسلامية الاثرية ببورسعيد.	بها خريطة لقناة السويس ببورسعيد و الاسماعيلية و السويس و حولهم مجموعة من النخيل كرمز للعمران بالضافة الى مجموعة من الوحدات البحرية المختلفة الاشكال و على اليسار التسر رمز الشعار الوطنى الهلال و بداخلة 3 نجوم.	

عملة تذكارية بمناسبة مرور 125 عام على افتتاح قناة السويس فئة واحد جنية		
الظهر	الوجهة	
1869 ذكرى افتتاح قناة السويس 1994، جمهورية مصر العربية.	شكل تقريب لمشهد من مشاهد حفل افتتاح قناة السويس وفنار بورسعيد.	

عملة تذكارية معدنية بمناسبة ذكرى اعادة فتح قناة السويس 5 يونية 1975	
الوجهة	
مبنى القبة ببورسعيد و امامها مركب شراعى ورسم عليها الكرة الارضية و اسفلها مياة فرعونية و يعلوها قرص الشمس المضى.	

عملة تذكارية بمناسبة العيد الذهبى لتاميم قناة السويس . 1956-2006.	
الوجهة	
شكل منظورى لمبنى القبة ببورسعيد و امامهم سفينتين الكبرى تحمل تاريخ 2006 و الخرى تحمل تاريخ 1956 . دلالة على التطور الملاحي فى حجم السفن العابرة للقناة.	

عملة تذكارية فضية بمناسبة ذكرى تاميم شركة قناة السويس . 26 يوليو 1956.	
الوجهة	
المبنى الاثرى لقناة السويس ببورسعيد " مبنى القبة " على الطراز الاسلامى و يعلوه علم قناة السويس بعد تعريب اللوجو الخاص بقناة السويس العالمية SC canal du suez الى ق س " قناة السويس " بعد التاميم . مكتوبة باللغة العربية.	

❖ بعض الميداليات الخاصة بافتتاح قناة السويس الجديدة من اصدار صك العملة المصرية عام 2015



عملة تذكارية فئة واحد جنية وفئة خمسون قرشا من دار صك العملة بمناسبة لفتتاح قناة السويس الجديدة 6 اغسطس 2015 .

الوجهة : مركبين متقابلتين فى اتجاهين مختلفين و بينهما دائرة تتوسطها ق س الحروف الاولى لقناة السويس . بتاريخ 2014-2015 عام حفر قناة السويس .

طرحت وزارة المالية الإصدار التذكاري الذهبي لافتتاح قناة السويس الجديدة نهاية شهر اغسطس 2015 ، ووضع أرقاما مسلسلة لقطع الإصدار التذكاري للقناة، مما يزيد من قيمتها المادية والتاريخية

وحول قيمة بيع الإصدار التذكاري:-

فقيمة ربع الأونصة والتي تعادل جنيها ذهبيا من حيث الوزن سيتم بيعها بقيمة 4100 جنيه، وهي قيمة أعلى من قيمة الجنيه الذهب.

ميدالية تذكارية برونزية بمناسبة افتتاح قناة السويس الجديدة 2015		
الظهر	الوجهة	
كتب باللغتين العربية و الإنجليزية جمهورية مصر العربية 2015.	كتب باللغتين العربية و الإنجليزية قناة السويس هدية مصر للعالم اجمع داخل دومان كرمز من رموز البحرية العالمية و بداخلهم مركبين متقابلين كرمز لاذدواج الاتجاه .	

ميدالية تذكارية دائرية على هيئة دومان بحرى " بعد تامين قناة السويس " الميدالية تمنح للوفود و الزيارات الهامة بالهيئة .		
الوجهة	الظهر	
المبنى الادارى الجديد مبنى الارشاد بالاسماعيلية 1964. و خريطة قناة السويس و غصن الزيتون و جندى محارب يحمل علم مصر 1973.	مبنى القبة الاثرى ببورسعيد و غصن الزيتون . ومياة القناة ، و مركب حاويات . و امراء فرعونية تمسك بيدها الكرة الارضية داخل دومان و بجوارها زهرات اللوتس الفرعونية و يعلوها النسر المصرى و بداخله علم مصر و مكتوب اسفلة جمهورية مصر العربية .	

- ❖ دراسة نقدية لبعض الرموز المرتبطة بعملات قناة السويس عبر العصور
- تعددت فيها الرموز المستوحاه من الفكر والعقيدة المصرية القديمة
- كرؤوس الثعابين و جناحي حورس كرمز للحماية.
- رموز تتعلق بالنقل البحري مثل أشكال المراكب الشراعية المتعدده الأحجام-
خريطة لقناة السويس
- شكل الميدالية " دائرية " بصفه عامه - المعدن المفضل " برونز و فضه " .
- " الي هيئة قناة السويس. Canal Du Suez تحولت الكتابة من الفرنسية بعد التأميم الي اللغة العربية بعد التعريب " .